



Université Mohamed Boudiaf / M'SILA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales
et des Sciences de Gestion
Département des sciences commerciales

جامعة محمد بوضياف / المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.
التخصص: بنوك، مالية ومحاسبة.

إشراف الأستاذ الدكتور:
يحيى سعيدي

إعداد الطالب:
إسماعيل سبتي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ رابح بوقرة
مشرفاً ومقرراً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ يحيى سعيدي
مناقشاً	جامعة دالي إبراهيم / الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ قدور بوزيدي
مناقشاً	جامعة الحاج لخضر / باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ مصطفى عقاري
مناقشاً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر - أ.	د/ حسين بلعجوز
مناقشاً	جامعة العربي التبسي / تبسة	أستاذ محاضر - أ.	د/ الجودي صاطوري

أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح
المحاسبي في المجموعة
- دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.
التخصص: بنوك، مالية ومحاسبة.

إشراف الأستاذ الدكتور:
يحيى سعيدي

إعداد الطالب:
إسماعيل سبتي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ رابح بوقرة
مشرفاً ومقرراً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ يحيى سعيدي
مناقشاً	جامعة دالي إبراهيم / الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ قدور بوزيدي
مناقشاً	جامعة الحاج لخضر / باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ. د/ مصطفى عقاري
مناقشاً	جامعة محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د/ حسين بلعجوز
مناقشاً	جامعة العربي التبسي / تبسة	أستاذ محاضر -أ-	د/ الجودي صاطوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❖ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ
عِنْدَكَ الْكَبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا
نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾

شكر ونقير

الحمد والشكر لله المولى عز وجل على كل نعمه الظاهرة والباطنة،
عنه ما خط القلم من حروف وما ضربت في الكروب السبوف.
فالحمد لله الذي وفقني للنجاح، والشكر لله أن وفقني لإنجاز
هذه الأكلوحة.

الشكر وكل التقدير للإنسان المشرف " البروفيسور بلي سعيدي "
الذي تفضل بقبوله للإشراف على هذا البحث أولاً، وعلى ما قصده لي من
علم ومساعدة وإرشاد ثانياً، وخاصة على ذلك الأطلاق العائلي
والمبايعات العائلي التي أفادني بها وعلى كل نصائحه
وحكمته ونواضعه.

وأوجه شكري واحترامي إلى كل الأساتذة والعمال والطاقم الإداري
للجامعة محمداً بوضائف بالمسيلة، وإلى كل من ساعدني من بعيد ومن قريب
على إنجاز هذا البحث، خاصة الأساتذة المكنون جالب حسيبي من بربطان،
الأساتذة المكنون طارق جباط مصر والأساتذة المكنون
ظاهر القشي من الأرمن.

كما أنقصر بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقراءة ونقير
وإثراء هذا البحث، وعلى زكاهم لعناء السفر والمناقشة وصبرهم
على ما يصحب من نقص وهفوات.

الإهداء

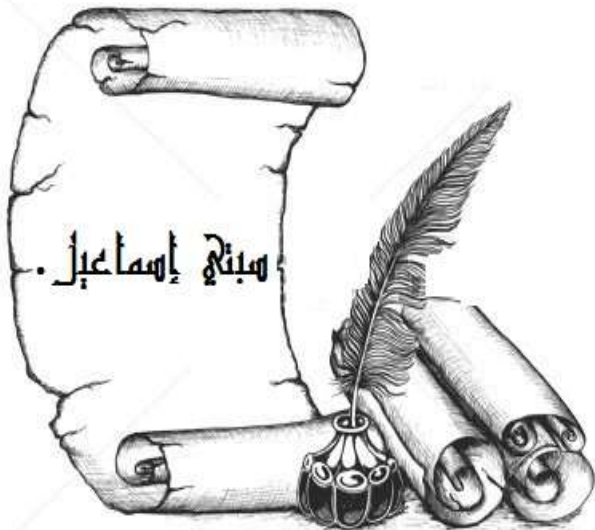
إِلَهُ من خَلَقَتْ مَلْبَعَهُمَا شَغَافَ الْكُنَانِ،
إِلَهُ أَوَّلِ النَّاسِ بِصَلْبَيْهِ، إِلَهُ "أُمِّي" و "أَبِي"
الْكَرْبَمِينَ أَطَالَ اللَّهُ فِيهِ عَمْرِيَهُمَا.

إِلَهُ كُلِّ الْإِحْوَةِ وَالْإِحْوَاتِ
وَكُلِّ الْأَهْلِ وَالْإِقَارِبِ.

إِلَهُ كُلِّ الْأَسَانِيَةِ وَالزَّمَلَاءِ الْبَنِينَ قَالِيسُونِي
مَقَامِ الْبِرِّ أَسَلِ.

إِلَهُ كُلِّ الْكَارِبِ وَالْكَصْفَاءِ.

إِلَهُ هَوَالِ جَمْبَعَا، وَإِلَهُ الْبَصِيحِ الْكَلْبِيبِ "الْجَزَائِر"
أَهْصِيحِ هَذَا الْعَمَلِ.



الفهرس .

أثر تطبيق القيمة العامة على القياس والإحصاء الصائبة في المجموعة
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

فهرس المحتويات.

شكر وتقدير

الإهداء

الصفحة

I-V	الفهرس
VI-X	قائمة الجداول والأشكال
XI-XIII	قائمة الاختصارات والملاحق
أ - ك	مقدمة

الفصل الأول: توحيد حسابات المجموعة.

02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية المجموعة
03	المطلب الأول: مفهوم المجموعة والروابط المالية بين شركاتها
11	المطلب الثاني: مزايا وعيوب تكوين مجموعة الشركات
17	المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول توحيد حسابات المجموعة
17	المطلب الأول: تعريف وأهمية توحيد حسابات المجموعة
21	المطلب الثاني: علاقة محيط توحيد الحسابات بنسب الرقابة
29	المبحث الثالث: أساليب ومراحل توحيد الحسابات
29	المطلب الأول: أساليب وإجراءات توحيد الحسابات
38	المطلب الثاني: مراحل توحيد الحسابات
48	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مشاكل وبدائل القياس المحاسبي في مجموعة الشركات.

50	تمهيد
51	المبحث الأول: التأصيل النظري للقياس المحاسبي
51	المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي
58	المطلب الثاني: أدوات ومشاكل القياس المحاسبي في المجموعة

67	المبحث الثاني: التكلفة التاريخية أساس للقياس المحاسبي.....
68	المطلب الأول: أسلوب التكلفة التاريخية.....
76	المطلب الثاني: أسلوب التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار.....
80	المبحث الثالث: دراسة تحليلية لبدائل القياس المحاسبي في المجموعة.....
80	المطلب الأول: أسلوب القيمة السوقية.....
93	المطلب الثاني: أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية.....
97	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: أثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة.

99	تمهيد.....
100	المبحث الأول: القيمة العادلة أساس للقياس المحاسبي.....
100	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة.....
111	المطلب الثاني: مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة.....
123	المبحث الثاني: القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية.....
123	المطلب الأول: مفاهيم عامة عن المعايير المحاسبية الدولية.....
127	المطلب الثاني: القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الأمريكية إلى المعايير المحاسبية الدولية.....
136	المبحث الثالث: قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات.....
136	المطلب الأول: قياس القيمة العادلة "IFRS13" Fair Value Measurement.....
140	المطلب الثاني: أثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة.....
148	خلاصة الفصل الثالث.....

الفصل الرابع: أثر تطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في المجموعة.

150	تمهيد.....
151	المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.....
151	المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الإفصاح المحاسبي.....
157	المطلب الثاني: مقومات وأنواع الإفصاح المحاسبي.....

166	المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للمعلومة ذات الجودة في مجموعة الشركات.
166	المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي عن قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات.....
174	المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.....
189	المبحث الثالث: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في المجموعة...
189	المطلب الأول: أثر القيمة العادلة على العلاقة المتبادلة بين جودة المعلومة المالية والإفصاح التام
197	المطلب الثاني: فعالية مبادئ الحوكمة في زيادة جودة المعلومة وتحقيق إفصاح محاسبي شفاف.....
207	خلاصة الفصل الرابع.....

الفصل الخامس: دراسة مقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر، مصر والأردن.

209	تمهيد.....
211	المبحث الأول: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.....
211	المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري.....
219	المطلب الثاني: قياس القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري.....
	المبحث الثاني: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية المصرية ومقارنة ذلك مع تطبيقها في
225	البيئة المحاسبية الجزائرية.....
226	المطلب الأول: المعايير المحاسبية المصرية.....
	المطلب الثاني: مقارنة قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية مع قياس القيمة العادلة
233	وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.....
	المبحث الثالث: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الأردنية ومقارنة ذلك بالبيئة المحاسبية
240	الجزائرية والبيئة المحاسبية المصرية.....
240	المطلب الأول: قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن.....
	المطلب الثاني: مقارنة مراحل وإجراءات توحيد الحسابات ومتطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة
246	بين البيئة المحاسبية الجزائرية والبيئة المحاسبية المصرية والبيئة المحاسبية الأردنية.....
258	خلاصة الفصل الخامس.....

الفصل السادس: الدراسة الميدانية.

260	تمهيد.....
261	المبحث الأول: الإطار المنهجي والديمقراطي للدراسة الميدانية.....
261	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.....
271	المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.....
278	المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج الدراسة الميدانية في كل من الجزائر، مصر والأردن.....
278	المطلب الأول: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثاني من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.....
288	المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثالث من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.....
296	المبحث الثالث: مقارنة وتحليل أثر القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي واختبار الفرضيات.....
296	المطلب الأول: مقارنة وتحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.....
305	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.....
312	خلاصة الفصل السادس.....
313	الخاتمة.....
322	قائمة المصادر والمراجع.....
332	الملاحق.....

قائمة الجداول والأشكال

أثر تطبيق القيمة العالية على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعة
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

أولاً: قائمة الجداول.

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين الشركة الفرعية والشركة التابعة.	07
(2-1)	الهياكل المختلفة للمجموعة.	09
(3-1)	شرح أشكال الروابط المالية في المجموعة.	10
(4-1)	الفرق بين نسبة الفائدة ونسبة الرقابة.	26
(5-1)	طرق حساب نسب الرقابة والفائدة وفق العلاقة الناشئة بين شركات المجموعة.	28
(6-1)	إجراءات أسلوب التوحيد الكلي.	31
(7-1)	معالجة القوائم المالية المنفصلة للمستثمر.	36
(8-1)	المعالجة المحاسبية حسب أنواع المشاريع المشتركة.	37
(1-2)	مميزات وانتقادات التكلفة الجارية.	81
(2-2)	مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية لصافي لتدفقات النقدية.	94
(3-2)	تقسيمات بدائل القياس المحاسبي.	96
(1-3)	تعريف القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية.	108
(2-3)	تعريف القيمة العادلة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.	109
(3-3)	المقارنة بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية.	118
(4-3)	تأثير استخدام القيمة العادلة على ملائمة وموثوقية المعلومات المالية.	119
(5-3)	أوجه الاختلاف بين القيمة العادلة والقيمة السوقية الجارية.	121
(6-3)	امتيازات وانتقادات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	126
(7-3)	المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.	134
(8-3)	معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.	135
(9-3)	الأهداف الأساسية من المعيار المحاسبي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة".	136
(1-4)	الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة في المجموعة.	167
(2-4)	الخصائص النوعية الأكثر استخداماً لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.	192
(3-4)	أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في المجموعة.	193
(4-4)	مبادئ حوكمة الشركات.	201
(1-5)	استخدامات القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.	220
(2-5)	استخدامات القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية.	234
(3-5)	مقارنة "قياس القيمة العادلة" بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.	243

247	مقارنة محيط توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.	(4-5)
249	مقارنة أساليب توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.	(5-5)
251	مقارنة إجراءات توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.	(6-5)
255	مقارنة متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب أساليب توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.	(7-5)
263	مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان.	(1-6)
264	توزيع العينة حسب الدول محل الدراسة.	(2-6)
266	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الاستبيان.	(3-6)
267	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث من الاستبيان.	(4-6)
268	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع من الاستبيان.	(5-6)
269	معامل الارتباط بين معدلات محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.	(6-6)
270	معامل ألفا كرونباخ الإجمالي لمحاور الاستبيان.	(7-6)
271	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.	(8-6)
272	توزيع عينة الدراسة حسب السن.	(9-6)
273	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	(10-6)
274	توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.	(11-6)
275	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.	(12-6)
276	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.	(13-6)
277	توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المجموعة أو الشركة الفرعية.	(14-6)
279	تطور تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في الدول محل الدراسة.	(15-6)
284	اختلافات واقع القياس المحاسبي في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.	(16-6)
288	اختلافات تطبيق القيمة العادلة في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.	(17-6)
292	أثر القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في المجموعة الجزائرية، المصرية والأردنية.	(18-6)
297	واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة لمجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.	(19-6)
301	أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.	(20-6)
306	نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى.	(21-6)
307	نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية.	(22-6)
308	نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة.	(23-6)
310	فقرات الاستبيان الأكثر اختلافاً بين الجزائر، مصر والأردن.	(24-6)

ثانيًا: قائمة الأشكال.

الرقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الشركات الأخوات Sociétés Sœurs.	08
(2-1)	الروابط الاقتصادية بين شركات المجموعة.	12
(3-1)	محيط توحيد شركات المجموعة.	21
(4-1)	العلاقة بين نوع الرقابة وأسلوب التوحيد حسب المعايير المحاسبية الدولية.	30
(5-1)	مراحل إعداد الحسابات الموحدة.	38
(6-1)	التوحيد المباشر المركزي.	39
(7-1)	التوحيد غير المباشر اللامركزي.	40
(8-1)	مكونات فرق التوحيد الأولي.	46
(1-2)	تمركز تطور المحاسبة حول القياس المحاسبي.	53
(2-2)	الفرق بين القياس، التقييم والتقويم.	56
(3-2)	الأرقام القياسية حسب أسلوب التكلفة التاريخية المعدل.	77
(4-2)	مراحل أسلوب التكلفة الاستبدالية (الإحلالية أو سعر الدخول).	84
(5-2)	مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الرأس مالية الحالية للعائد المتوقع.	95
(1-3)	المراحل التاريخية لتطور القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الأمريكية FASB.	105
(2-3)	مضمون المعايير المحاسبية الدولية.	125
(3-3)	هيكل مستويات قياس القيمة العادلة وفق المعيار الأمريكي رقم 107 "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية".	129
(4-3)	العلاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة وفق FAS107 ومدخلات قياسها وفق FAS 157.	132
(5-3)	التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفق IFRS13: Fair value hierarchy.	137
(1-4)	مستويات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية.	164
(2-4)	أنواع المعلومة المالية المفصّل عنها.	176
(3-4)	تأثير المعرفة على العلاقة الموجودة بينها وبين البيانات والمعلومة المالية.	178
(4-4)	الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية.	190
(5-4)	العلاقة بين جودة المعلومات المالية وبين قياس والإفصاح عن الربح المحاسبي.	196
(6-4)	ركائز حوكمة الشركات.	199

206	العلاقة بين قياس القيمة العادلة للمعلومة المالية المفصح عنها مع حوكمة الشركات.	(7-4)
213	عناصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري.	(1-5)
228	محاور إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية.	(2-5)
242	نطاق استخدام القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي في الجزائر، مصر والأردن.	(3-5)
283	الفرق بين تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في الجزائر، مصر والأردن.	(1-6)
287	اختلافات واقع القياس المحاسبي في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.	(2-6)
291	اختلافات تطبيق القيمة العادلة في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.	(3-6)
295	أثر القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في مجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.	(4-6)
300	واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة لمجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.	(5-6)
304	أثر قياس القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.	(6-6)
311	فقرات الاستبيان الأكثر اختلافًا بين الجزائر، مصر والأردن.	(7-6)

قائمة الاختصارات والمصطلحات.

أثر تطبيق القيمة العالية على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعة
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

أولاً: قائمة الاختصارات.

الاختصار	اللغة الإنجليزية	اللغة العربية
IAS	International Accounting Standards.	معايير المحاسبة الدولية.
IASC	International Accounting Standards Committee.	لجنة معايير المحاسبة الدولية.
IASB	International Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة الدولية.
GAAP	Generally Accepted Accounting principle.	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً.
IFRS	International Financial Reporting Standards.	معايير التقارير المالية الدولية.
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee.	لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية.
IFAC	International Federation of Accountants.	الاتحاد الدولي للمحاسبين.
SIC	Standing Interpretation Committee.	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية.
FASB	Financial Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة المالية.
SAC	Standards advisory council.	مجلس المعايير الاستشاري.
SEC	U.S. Securities and Exchange Commission.	لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية.
JWG	Joint Working Group: comprised representatives from the IASC, FASB and 8 others international bodies.	فريق العمل المشترك الخاصة بالأدوات المالية.
IVSC	International Valuation Standards Committee.	لجنة معايير التقييم الدولية.
SSAP	Statement of Standard Accounting Practice.	بيان من ممارسات معيار المحاسبة.

ثانيًا: قائمة الملاحق.

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
333	مجموعة الشركات التي تم التربص فيها أو التواصل معها.	1
334	المعايير المحاسبية المصرية الجديدة المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية.	2
336	قائمة الأساتذة المحكمين.	3
337	استمارة البحث باللّغة العربية.	4
342	استمارة البحث باللّغة الفرنسية.	5
347	الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.	6
349	إجابات أفراد عينة الدراسة.	7
351	نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	8
352	قيمة T الجدولية.	9

مقدمة.

أثر تطبيق القيمة المضافة على القياس والإحصاءات المالية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

1. تمهيد:

أدت الأزمة المالية الأخيرة بالمُحللين الاقتصاديين والباحثين عن أسباب وكيفية وقوعها والنتائج المنجزة عنها، إلى توجيه انتقادات حادة لمختلف الهيئات المحاسبية وعلى رأسها مجلس المعايير المحاسبية الدولية، وذلك لاعتبار أن بعض المعايير المحاسبية المطبقة في الفترة الحالية كانت من الأسباب الأساسية في وقوع هذه الأزمة، خاصة تلك المعايير المتعلقة بأساليب القياس المحاسبي والمؤثرة على جودة المعلومة المالية المُفصح عنها. حيث طالب مُنتقدو هذه المعايير بضرورة إصدار معايير محاسبية تُعطي قياس محاسبي دقيق وعادل، وتزيد من جودة المعلومة المالية المُفصح عنها التي تعكس حقيقة الوقائع الاقتصادية للشركة بصورة صادقة، وذلك بغية الاعتماد عليها في ترشيد واتخاذ قرارات كل الأطراف ذات المصلحة.

في ظل هذه الانتقادات؛ يسعى كل من مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبية المالية الدولية FASB، إلى معالجة النقائص وتجنب الانتقادات الموجهة لأساليب القياس المحاسبي خاصة تلك المتعلقة بأسلوب القيمة العادلة، والعمل على تعديل أو إلغاء المعايير المحاسبية القديمة وإصدار أخرى جديدة تواكب الواقع الاقتصادي الحالي، مثل تعديل IAS16 المُتعلق بالأصول الثابتة، IAS32 المُتعلق بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية وIAS39 المُتعلق بالأدوات المالية: الإعراف والقياس، وإلغاء المعيار المحاسبي الدولي IAS30 الخاص بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وإصدار مُسودة لمعيار محاسبي دولي جديد في 2015 يُلغي بموجبه المعيار IAS17 المُتعلق بعقود الإيجار، بالإضافة إلى ذلك فقد تم إصدار عدة معايير دولية لإعداد التقارير المالية IFRS الجديدة مثل IFRS13 "قياس القيمة العادلة"، وذلك من أجل الوصول إلى معايير تحظى بالقبول العام وتواكب التطورات الاقتصادية.

بُغية مُسايرة التطورات الاقتصادية العالمية والتغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية؛ تسعى مُعظم الدول إلى تحقيق التوحيد المحاسبي العالمي عن طريق تبني حكوماتها لإصلاحات مالية ومحاسبية. إلا أن بعض هذه الإصلاحات لا تُقر بتطبيق نصوص المعايير المحاسبية الدولية بصورة مُطلقة، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي، بل هي مُكيفة حسب الواقع الاقتصادي لكل دولة، فمثلاً النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية المصرية مُستمدان من المعايير المحاسبية الدولية لكنهما مُكيّفان حسب بيئة وخصائص كل دولة، ومن أسباب عدم التبني المُطلق للمعايير المحاسبية الدولية هو التفاوت في مستوى التأهيل العلمي والعَملي بين الدول خاصة في المجالات الاقتصادية، المالية والمحاسبية، بالإضافة لاختلاف في مستوى التطور الذي وصلت إليه الشركات من دولة لأخرى، كما أن تطور أنواع الشركات من شركة بسيطة إلى شركة متعددة الجنسيات - مجموعة الشركات - قد يفرض على الدول ضرورة تبني المعايير المحاسبية الدولية بشكلها المُطلق، لأن هذا النوع الأخير من الشركات يتطلب قوانين وأنظمة محاسبية مُتطابقة من دولة لأخرى، بُغية تبسيط إجراءات توحيد حسابات المجموعة في مُختلف مواطن شركاتها، وذلك بصورة صحيحة وقياس محاسبي عادلة يعكس واقع نشاطاتها كوحدة واحدة.

2. إشكالية الدراسة:

اعتُبر أسلوب القياس المُستند إلى التكلفة التاريخية (The historical cost) حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية في الآونة الأخيرة استثناءً وبدلياً لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة (The fair value) خاصة عند إجراءات القياس المتعلقة بالشركات المدرجة في البورصة، لأنه يُعبر بِصدق عن العمليات المالية التي قامت بها الشركة في تاريخ وقوعها فقط، ولا يأخذ بالإعتبار التغير في قيمة القوة الشرائية للنقد سواءً بالزيادة نتيجة التضخم أو بالنقصان نتيجة الانكماش...، وحسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية كذلك، فإنه يجب على كل شركة أو مجموعة شركات مدرجة في البورصة والتي تستعمل أسلوب قياس محاسبي مُختلف عن أسلوب القيمة العادلة أن تُفصح عن الأسباب التي منعتها من تبني هذا الأسلوب الأخير.

نظرًا لصعوبة تطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مختلف دول العالم، وذلك لغياب سوق المال النشط يُعتمد عليه في إجراءات القياس المحاسبي من جهة، والاعتماد على التقديرات الشخصية المُتباينة من مقيّم لآخر أثناء إجراءات القياس من جهة ثانية، قد يجعل مُختلف أنواع الشركات المدرجة في البورصة - خاصة مجموعات الشركات - والمُلزمة بتطبيق قياس القيمة العادلة في هذه الحالة، تُستند على بيانات غير مُقاسة بدقة عند إعداد قوائمها المالية، مما يجعل هذه الأخيرة غير عادلة ولا تُعبر بِصدق عن الوضعية والأداء المالي للمجموعة ككل، ويكون الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة في هذه الحالة، إفصاحًا مُضللًا لا يُعبر عن حقيقة نشاطات المجموعة ويُلحق الضرر بها وبكل الأطراف ذات المصلحة. وتؤدي هذه الأضرار الناتجة عن سوء الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات بدورها إلى مشاكل مالية وإدارية تصل إلى درجة الإفلاس وهذا ما حدث لجل البنوك والشركات العالمية العِلاقة، وكان من أهم أسباب وقوع الأزمة المالية الأخيرة. مما سبق تم صياغة وطرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة ؟

للإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مراحل وإجراءات توحيد حسابات المجموعة ؟
- هل تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤدي إلى مشاكل محاسبية ويُعقد إجراءات توحيد حسابات المجموعة؟
- ما أهمية فهم إدارة المجموعة لأسلوب القياس وفق القيمة العادلة ؟ وما أثر ذلك على القوائم المالية الموحدة ؟
- كيف يُؤثر قياس القيمة العادلة على العلاقة المُتبادلة بين جودة المعلومة المالية والإفصاح التام في المجموعة ؟
- ما مدى مواكبة الدول العربية - الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية- لأسلوب القياس وفق القيمة العادلة ؟

3. فرضيات الدراسة:

- يُؤدي تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل؛
- تطبيق القيمة العادلة في المجموعة يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية؛
- قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة؛
- يُوجد تفاوت في فهم وتطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات بين الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة والحديثة - قياس القيمة العادلة - على البيئة العربية بصفة عامة وعلى البيئة الجزائرية بصفة خاصة، وذلك بُغية الوقوف على أفضل أسلوب للقياس المحاسبي يُمكن اتباعه في التركيبة المعقدة لمجموعة الشركات، بالإضافة إلى معرفة نقاط القوة وونقاط الضعف الموجودة في القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة ثم مقارنة ذلك مع أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية في تركيبة وواقع نشاطات مجموعة الشركات هذا من جهة. ومن جهة ثانية تبرز أهميتها في التعرف على مدى تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في واقع الدول محل الدراسة - الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية -، ثم توضيح آثار كل ذلك على جودة المعلومة المالية المفصح عنها من طرف إدارة مجموعة الشركات.

5. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية ومُختلف الأسئلة الفرعية بالإضافة إلى ما يلي:
- دراسة الجوانب الرئيسية لتركيبية المجموعة وتوضيح مراحل وإجراءات توحيد حساباتها ومدى حاجتها لأسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل؛
- تسليط الضوء على مُميزات وانتقادات كل بدائل القياس المحاسبي وتوضيح التطورات التاريخية التي مرّ بها أسلوب القياس وفق القيمة العادلة؛
- تبيين واقع ومدى صحة قياس القيمة العادلة بين انتقادات الأزمة المالية وتأيد المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المالية المحاسبية الأمريكية؛
- إجراء دراسة ميدانية في مجموعة من الدول (الجزائر، مصر والأردن)؛ عن طريق تحليل الواقع المحاسبي لقياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات ثم إجراء مقارنة لذلك بين مختلف الدول محل الدراسة، والوقوف على نقاط التشابه ونقاط الاختلاف بين البيئة المحاسبية لكل دولة من هذه الدول.
- وضع اقتراحات هادفة تُجنب الدول محل الدراسة من الوقوع في الآثار السلبية للقيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة.

6. المنهج المتبع في الدراسة:

لدراسة الطبيعة المحاسبية بصفة عامة وموضوع هذه الأطروحة بصفة خاصة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي عند عرض مفهوم القيمة العادلة والقياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك مُختلف المفاهيم المتعلقة بمجموعة الشركات وتوحيد حساباتها، وذلك استنادًا إلى كل المصادر المكتبية باللغات المُختلفة، من الكتب والمقالات المنشورة في المجالات العلمية المحكمة والمداخلات القيمة في المُلتقيات العلمية، بالإضافة إلى مختلف المواقع الإلكترونية الرسمية وذات المصداقية العالية.

أما في الدراسة الميدانية؛ فقد تم الإعتماد على تحليل الجانب النظري من أجل صياغة استمارة استبيان تُصَب في مَضْمُون الدراسة وتتناول كل المحاور الرئيسية للبحث، بُغية توزيعها وتفرغها بالإعتماد "SPSS21" ثم تحليل وتفسير نتائجها الإحصائية وفقًا لإشكالية وفرضيات البحث المطروحة، بالإضافة إلى الاعتماد على الاتصالات والمقابلات الشخصية مع مختلف إدارات ومسؤولي مجموعة الشركات في كل دولة من الدول محل الدراسة (الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية).

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

■ الحدود الزمانية:

انحصرت مدة هذه الدراسة من عام 2012 إلى غاية عام 2016، وُخُصت نصف الفترة الأخيرة من هذه المدة لدراسة الجانب التطبيقي للبحث، حيث عرفت هذه السنوات انشغال جُل المُحللين والمُفكرين الاقتصاديين وأصحاب الاختصاص بتفسير ودراسة وتحرير مقالات وكتب حول تداعيات الأزمة المالية الأخيرة، وُوجهت انتقادات حادة من طرف الكثير من المُحللين لمفهوم القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وطريقة الإفصاح المحاسبي السليمة والشفافة هذا من جهة، ومن جهة ثانية يُلاحظ أن مختلف الهيئات المحاسبية العالمية تُؤيد وتُبرر قياس القيمة العادلة كونه من الأسباب الأساسية في الأزمة عن طريق إصدار معايير جديدة خاصة بالقيمة العادلة "IFRS13"، هذا الاختلاف والتضارب الحاصل بين مؤيد ومعارض لقياس القيمة العادلة في الفترة المُخصصة للدراسة يحد من وضوح الموضوع ويزيده تعقّدًا وغموضًا.

■ الحدود المكانية:

تمت دراسة وتحليل موضوع هذه الأطروحة في كل من الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية؛ وذلك من أجل معرفة إيجابيات وسلبيات واقع تطبيق قياس القيمة العادلة لكل دولة على حدى، والوقوف على نقاط التشابه ونقاط الاختلاف الناتجة عن ذلك بين هذه الدول، ثم العمل على مقارنة أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة بين مجموعة الدول المذكورة أعلاه.

8. مبررات اختيار الموضوع والدول محل الدراسة:

تم اختيار هذا الموضوع والدول محل الدراسة لمجموعة من الاعتبارات الموضوعية والذاتية تمثلت في التالي:

- كثرة الانتقادات الموجهة لمعايير المحاسبية الدولية خاصة المتعلقة بأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بعد تداعيات الأزمة المالية الأخيرة؛
- قلة الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع خاصة في البيئة الجزائرية، بالإضافة إلى تبني هذه الأخيرة للنظام المحاسبي المالي الذي يُجيز تطبيق القيمة العادلة في بعض من الإجراءات المحاسبية؛
- توضيح الغموض الموجود حول هذا الموضوع، ومقارنة واقع تطبيقه بين مجموعة من الدول المتقاربة في مستوى الممارسة والتطور المحاسبي من جهة، والمختلفة في البيئة والمستند القانوني الذي يحكم الممارسة المحاسبية من جهة ثانية (النظام المحاسبي المالي في الجمهورية الجزائرية، المعايير المحاسبية المصرية في جمهورية مصر العربية والمعايير المحاسبية الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية)؛
- تم اختيار دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول بدلاً من تركيز الدراسة التطبيقية على الواقع الجزائري، لحدثة موضوع القيمة العادلة على الشركات الجزائرية من جهة، ولتُقص مُتطلبات تطبيق القيمة العادلة في الواقع الجزائري (مثل سوق المال النشط) من جهة ثانية؛
- أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري مجموعة الشركات والمُختصين والباحثين في مُختلف الدول محل الدراسة، حيث تم اختيار هذا النوع من الشركات بُغية التعمق في دراسة مُحاسبة المجموعات من جهة ومعرفة أثر تطبيق القيمة العادلة على تركيبتها وعلاقاتها المالية بين شركاتها من جهة ثانية؛
- صلة الموضوع المباشرة بالتخصص العلمي الأمر الذي يُساعد على رفع القدرة والتكوين الشخصي من خلال الدراسة التطبيقية؛
- إثراء المكتبة الجزائرية بصفة خاصة والمكاتب العربية (المكتبة المصرية والمكتبة الأردنية) بصفة عامة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.

9. اختلافات موضوع هذه الأطروحة عن الدراسات السابقة:

على حدّ اطلاعنا في الجامعات الجزائرية لم نجد دراسات سابقة (أطروحة دكتوراه) تتعلق بهذا موضوع. أما عن الدراسات الأجنبية فتم عرض أهم الدراسات التي كانت في باقي الدول محل الدراسة - جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية -، بالإضافة إلى عرض بعض الدراسات العالمية التي تُصَبّ في نفس موضوع هذه الأطروحة كما يلي:

- دراسة "جمال علي عطية طرايرية"، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2006.

قام الباحث بدراسة مضمون هذا الموضوع عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة الرئيسية تمثلت في التالي:

- في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، هل هناك تفاوت بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية وتعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة للبنوك العاملة في المملكة الأردنية ؟
- كيف ترتبط محاسبة القيمة العادلة بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية ؟ وما المحددات التي تواجه تطبيقها ؟ وما الفوائد المرجوة من إعمالها ؟
- ما مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان عند إعداد تقاريرها المالية بقواعد الإفصاح عن القيمة العادلة وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية ؟

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في التالي:

- عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن مراجعة البيانات السنوية للبنوك الأردنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية وجود تدني في مستوى الإفصاح الفعلي عن العديد من قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي اعتبرت مهمة وملائمة احصائياً من وجهة نظر فئات الدراسة؛
- اعتمد البنك المركزي الأردني طريقة التكلفة التاريخية لإثبات الاستثمارات العقارية لدى البنوك، دون استخدام محاسبة القيمة العادلة التي تعتبرها المعايير المحاسبية الدولية الأسلوب المرجعي في معالجة الاستثمارات العقارية؛
- لا تلتزم البنوك المدرجة في بورصة عمان بقواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، خاصة قواعد الإفصاح المتعلقة بالاستثمارات العقارية وبمخاطر الأدوات المالية؛
- لم يُؤخذ في الاعتبار أثر البيانات اللاحقة لتاريخ الميزانية عند إعداد القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في الأردن، الأمر الذي يؤثر على دقة القوائم المالية الخاصة بها.

- دراسة "جمال سعد خطاب"، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومة المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر، 2007.

قام الباحث بدراسة مضمون هذا الموضوع عن طريق التركيز على أثر أركان ومتطلبات عملية توريق الديون على المخاطر الائتمانية مع تحديد موقف القطاع المصرفي في مصر من متطلبات تلك الاتفاقيات، حيث قام بطرح مجموعة من الأسئلة الرئيسية تمثلت في التالي:

- هل القيمة العادلة أكثر ارتباطاً بأسعار الأسهم من القيمة البديلة ؟
- هل يتم الإقرار بكل المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية في الدخل فوراً عند نشوئها ؟
- ما مدى تأثير قياس القيمة العادلة على المعلومة المالية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية ؟

من أجل الإجابة على الأسئلة أعلاه؛ تم انجاز استمارة بغية الاعتماد على الاستبيان الموجه لقطاع البنوك وقطاع الأعمال والقطاع المشترك بينهما، وذلك بهدف الوقوف على أهم القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام القيمة العادلة في التقارير المالية، وصعوبات قياس القيمة العادلة للأصول خاصة عند استعمال نظام المعلومات المحاسبية للمخاطر الائتمانية ومقارنة ذلك مع صعوبات التكلفة التاريخية، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها فيما يلي:

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات فئات الدراسة حول القضايا الأساسية المتعلقة باستخدام محاسبة القيمة العادلة عند توريق الديون؛
- تعتمد جل البنوك وقطاعات الأعمال في مصر على قياس القيمة العادلة في الكثير من الحالات، وذلك رغم أن المعايير المحاسبية المصرية لم توضح هذا الأسلوب بشكل مستقل؛
- أهم المتغيرات ذات التأثير المباشر على المخاطر الائتمانية هي إدارة واستثمار محفظة الأصول المورقة، مصادر التمويل، القيمة العادلة، محاسبة التحوط، التكلفة والعائد.

- دراسة "Dan bolt and Rees"، اختبار محاسبة القيمة العادلة في ظل الظروف الإستثنائية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المملكة المتحدة، 2004.

"Test of fair value accounting under extreme conditions".

تمت هذه الدراسة في بيئة الشركات الناشطة في المملكة المتحدة، حيث قامت باختبار مدى ملاءمة تطبيق القيمة العادلة على الشركات العقارية والشركات الاستثمارية، عن طريق دراسة مقارنة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا الصادرة في المملكة المتحدة، والمعايير المحاسبية الدولية، مع التركيز على المعايير المتعلقة بالقياس المحاسبي للأصول بصفة خاصة، وكانت إشكالية هذه الدراسة وفق الصيغة التالية: ما مدى ملاءمة قياس القيمة العادلة لنشاط الشركات العقارية والاستثمارية في المملكة المتحدة ؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل المتعلق بالظروف الاستثنائية المتمثلة في بعض قياسات أصول الشركات العقارية والاستثمارية، تم دراسة عينة من مجتمع شركات حتى على 446 شركة عقارات و915 شركة استثمار وذلك عن طريق توزيع استمارة وتحليلها بمختلف الأساليب الإحصائية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في:

- نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية تكون أكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل GAAP وذلك لكلا صنفى الشركات ولكنها أكثر ملائمة في شركات الاستثمار؛
- محاسبية القيمة العادلة تؤثر بشكل إيجابي على دخل الشركات العقارية التي تتبنى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي؛
- تعتبر القيمة العادلة أفضل أسلوب للقياس المحاسبي مقارنة بباقي الأساليب الأخرى (التكلفة التاريخية) خاصة في نشاطات الشركات العقارية والاستثمارية.

▪ دراسة "Taplin and Tower"، محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية: بين المنظور الأسترالي وسنغفوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، أستراليا، 2004.

"Fair value accounting for financial instrument: Australian versus Singaporean perspective".

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات المتعلقة بالقيمة العادلة والتي تطرقت في مضمونها إلى أكثر من دولة عند دراسة واقع التطبيق، حيث قامت بدراسة واقع تطبيق قياس القيمة العادلة في كل من أستراليا وسنغفورة وبالتركيز في ذلك على قياس الأدوات المالية وفق القيمة العادلة في الشركات الناشطة في البلدين، حيث تم طرح الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة وفق الصيغة لتالية: إلى أي مدى تؤيد الشركات المالية في أستراليا وسنغفورة محاسبية القيمة العادلة في معالجة الأدوات المالية ؟ ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل تم توزيع استبيان على المدراء الماليين وإدارات الشركات محل الدراسة في كل دولة 200 استبيانه، حيث كانت نسبة الاستجابة ب 41,7%.

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في التالي:

- هناك حيادية في دعم محاسبة القيمة العادلة عند قياس الأدوات المالية، ولكن البنوك السنغفورية أظهرت تخوف أكبر من قياس القيمة العادلة مقارنة الأسترالية، وذلك بسبب أثر شائعات البورصة؛
- بيئة تطبيق القيمة العادلة في أستراليا أنسب من بيئة تطبيقها في سنغفورية، الأمر الذي جعل من الاتحادات الإئتمانية في أستراليا أكثر أمناً منها في سنغفورة؛
- وجود اتفاق عام حول أن القيمة العادلة تحسن من ملاءمة المعلومات التي تقدمها وفي نفس الوقت تنقص من موثوقيتها، إلا أن المؤسسات المالية في سنغفورة كان لها رأي أقوى فيما يتعلق بملائمة محاسبة القيمة العادلة مقارنةً بنظيرتها الأسترالية.

تكمّن نقاط اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في التالي:

- ارتبطت أغلب الدراسات السابقة بمحاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأصول المالية فقط دون الأصول الأخرى، أما في هذه الدراسة تم التطرق إلى استخدامات القيمة العادلة وفق جُلّ المعايير المحاسبية الدولية خاصة الحديثة منها (IFRS13 قياس القيمة العادلة). مع توضيح دور المعايير المحاسبية الأمريكية في نشر وتفضيل أسلوب قياس القيمة العادلة على باقي الأساليب المحاسبية؛

- اقتصرّت الدراسات السابقة على أثر قياس القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي فقط، دون عرض ومقارنة أثر باقي أساليب القياس الأخرى على الإفصاح المحاسبي، حيث تم تخصيص جزء كبير من هذه الدراسة للمفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي التقليدية وتوضيح ومميزاتها ومقارنتها بأسلوب القيمة العادلة، وبعدها تم التطرق لأثر قياس القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي؛

- ركزت هذه الدراسة على واقع تطبيق القيمة العادلة في الاقتصاديات ذات الحجم الكبير والمتمثلة في مجموعة الشركات وليس على شركة بسيطة واحدة فقط، بالإضافة إلى أنها وضحت أثر القيمة العادلة على إجراءات توحيد الحسابات من جهة، وعلى متطلبات الإفصاح المحاسبي للقوائم الموحدة من جهة ثانية؛

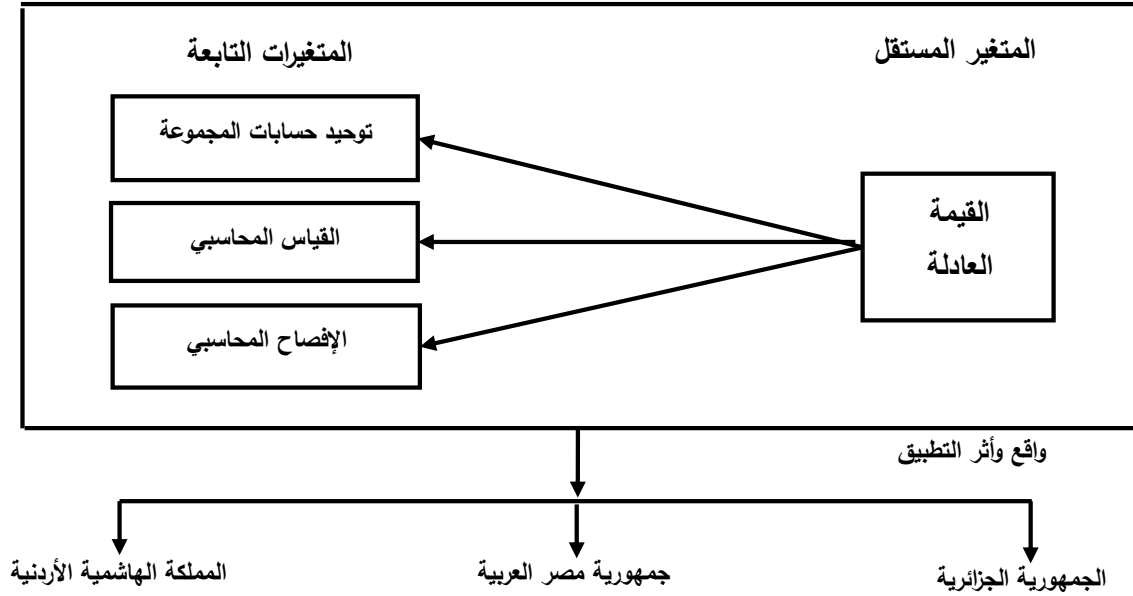
- وضحت العلاقة وأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي سواء كان الإفصاح عن قيمة الأصول أو الالتزامات المُقاسة وفق أسلوب القيمة العادلة أو الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة في المجموعة، بالإضافة إلى أن أغلب الدراسات السابقة كانت قبل إصدار IFRS13 "قياس القيمة العادلة" وقبل الانتقادات الموجهة له جراء الأزمة، الأمر الذي يُعطي اختلاف جوهري لهذه الدراسة عن الدراسات السابقة؛

- معرفة مدى مواكبة الدول العربية محل الدراسة - الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية - لمحاسبة القيمة العادلة، من خلال مقارنة الأنظمة المحاسبية المتبعة من طرف كل دولة بشكل عام ومقارنة استخدامات القيمة العادلة في كل نظام بشكل خاص، بهدف الوقوف على أهم نقاط التشابه والاختلاف وتحديد نقاط القوة والضعف في الأنظمة المحاسبية المتبعة في الدول محل الدراسة.

10. نموذج وتقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على أسئلة هذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقترحة لها، تم صياغة نموذج للمتغيرات التابعة والمستقلة لهذا الموضوع كما يلي:

نموذج الدراسة



بغية تجسيد نموذج متغيرات الدراسة على هذا الموضوع تم تقسيمه إلى ست فصول، منها أربعة فصول نظرية وفصلين تطبيقيين، خصص الفصل الأول من الدراسة للمفاهيم العامة المتعلقة بالمجموعة ومراحل وإجراءات توحيد حساباتها، أما الفصل الثاني فتطرق إلى مشاكل وبدائل القياس المحاسبي الممكن الاستناد عليها في قياس نشاطات مجموعة الشركات، وتم تحليل أثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة لمجموعة الشركات على مستوى الفصل الثالث، وخصص الفصل الأخير من الجانب النظري لدراسة وتوضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.

أما الجانب التطبيقي فقد تم تخصيص الفصل الأول منه أو الفصل الخامس في الدراسة ككل؛ لتحليل ومقارنة واقع تطبيق القيمة العادلة في الجمهورية الجزائرية، وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك عن طريق مقارنة استخدامات القيمة العادلة بين كل من النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية، ثم مقارنة علاقة باقي متغيرات الدراسة - توحيد حسابات المجموعة، القياس والإفصاح المحاسبي - بالقيمة العادلة في كل بيئة محاسبية للدول الثلاثة محل الدراسة. أما الفصل الأخير من الدراسة فخصص للدراسة الميدانية في مجموعة الدول المختارة، عن طريق تحليل أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية في تحليل الاستبيان الذي تم توزيعه على مجموعة من الخبراء والمُحاسبين والإطارات السامية في مجموعة الشركات الناشطة في كل من الجزائر ومصر والأردن، من أجل الوقوف على أهم الاختلافات في ذلك واختبار صحة الفرضيات، ثم صياغة أهم النتائج المتوصل إليها وعرض الاقتراحات المناسبة لهذه الدراسة.

الفصل الأول :

نوحية حسابات
المجموعة.

أثر نظرية القيمة الخاصة على القياس والإحصاء الحسابية في المجموعة
— دراسة مقارنة بين مجموعة من النماذج —

تمهيد:

أهم هدف لعلم المحاسبة ومختلف المجالس واللجان المهنية المحاسبية الدولية هو توفير معلومة مالية ذات جودة عالية، التي يركز عليها صنع القرار من طرف مختلف مستعمليها، غير أن اختلاف الأنظمة المحاسبية المطبقة بين الكثير من الدول يعتبر عائقاً لتحقيق ذلك، خاصة في العمليات والمبادلات التي تكون بين شركات متعددة الجنسيات وبين المجموعات التي تعرف توسع جغرافي في مختلف أنحاء العالم. أدى ظهور المجموعات إلى إلزامية توحيد حسابات الشركات التي تُكوّنها، ثم تقديمها كما لو أنها شركة اقتصادية واحدة، حيث أن الحسابات الموحدة تتركز على تقديم وعرض الذمة، الوضعية المالية، ونتائج جميع شركات المجموعة كوحدة واحدة تُعبر بصدق عن واقع نشاطات كل شركات المجموعة، وحتى يتم تقديم معلومات مالية موحدة ذات جودة عالية، يجب توفر المعرفة والإلمام الجيدين بإجراءات التّجمّع من الناحية القانونية والاقتصادية والجبائية هذا من جهة، ومن جهة ثانية بمراحل وإجراءات توحيد الحسابات.

من هذا الواقع؛ تظهر أهمية جانب التأصيل النظري لمجموعة الشركات الذي يُعتبر من الأولويات الأساسية التي يجب على مصلحة التوطيد (التوحيد) التحكم فيها من أجل توحيد الحسابات، فمن الأفضل إعطاء تكوين نظري خاص بالمسؤولين وذلك لضمان استجابتهم السريعة لمتطلبات مصلحة التوحيد لشركات المجموعة، وعلى هذا الأساس قُسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية المجموعة؛ من تعاريف ومكونات وأنواع المجموعات، أما المبحث الثاني فيتعلق بالمفاهيم العامة التي تخص عملية توحيد الحسابات، ثم توضيح مراحل وإجراءات توحيد الحسابات في المبحث الثالث، وهذا بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة خاصة الحديثة منها، مثل IFRS10 "القوائم المالية الموحدة" وIFRS12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى".

المبحث الأول: ماهية المجموعة.

عرفت ظاهرة التجمع لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، عند نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، وشهدت تطورا منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث أن الأشكال الأولى لتجمع الشركات أدت إلى خلق تركيبات تجارية جامدة غير قادرة على التلاؤم مع التغيرات الحديثة، مما أدى إلى ظهور أشكال أخرى من التجمع أكثر مرونة تتمثل في تجمع الشركات الصناعية أو المالية حسب الطرق الاقتصادية، القانونية والمالية الحديثة والمختلفة.

المطلب الأول: مفهوم المجموعة والروابط المالية بين شركاتها.

إن غياب تعريف وتشريع موحد، يجعل من مجموعة الشركات تشكيلة مُبهماة إذ لا يوجد تعريف موحد لهذه الظاهرة، وذلك لاختلاف التشريعات المتعلقة بتكوين المجموعة.

1. تعريف المجموعة في مختلف التشريعات:

بالرغم من عدم وجود شخصية قانونية للمجموعة، إلا أنه تم التطرق إليها في نصوص قانونية مختلفة ومتعددة، حيث أن كل مجال وتشريع قانوني يُعرف هذه الظاهرة الاقتصادية حسب القوانين والأحكام الخاصة به، لذلك توجد تعاريف عديدة خاصة بالمجموعة حسب عدة جوانب مختلفة كما يلي:

1.1. تعريف مجموعة الشركات من الناحية القانونية:

ظهر أول نص قانوني يتعلق بظاهرة التجمع وتوحيد حسابات المجموعة في الجزائري في 09 ديسمبر 1996 في الأمر رقم 96-27 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975 والمتضمن أربعة مواد تنص على ما يلي:

- المادة 729 من الأمر 96-27: "حينما تملك شركة ما ذات أسهم أكثر من 50% من رأس مال شركة أخرى فإن هذه الأخيرة تصبح تابعة للأولى". وكان هذا أول إشارة لبداية تقنين تكوين المجموعة بشرط أن التكون كل شركات المجموعة ذات أسهم.
- المادة 730 من الأمر 96-27: "لا تستطيع شركة ذات أسهم أن تستحوذ على أسهم شركة أخرى إلا إذا كانت تملك 20% من رأس مالها".
- أما المادتين 731 و 731 فهما تتنصان على مفهوم الرقابة وتحديد الشركة التي تقوم بالمراقبة، حيث تُعد شركة مراقبة لشركة أخرى حسب القانون التجاري الجزائري في الحالات التالية:
 - عندما تملك شركة في شركة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأس مالها يُحول لها أغلب الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة.¹

¹ مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري، النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص الممتدة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 104.

- عندما تملك شركة في شركة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة 40% فأكثر من حقوق التصويت ولا يملك أي شريك آخر أكبر من مساهماتها، وهذا النوع الأخير من الرقابة لم يعرفه النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التنفيذ في 2010/01/01، ويبقى هذا النقص في انتظار تعديل القانوني للتوضيح أكثر وللتوفيق بين القانون التجاري الجزائري والنظام المالي المحاسبي.

2.1. تعريف مجموعة الشركات من الناحية الاقتصادية:

المجموعة وحدة اقتصادية يتركز هدفها في فرض وحدة القرار على كل شركات المجموعة المنتمية للشركة الأم، ويمكن أن تكون التبعية مالية، إدارية، اقتصادية أو تعاقدية حيث أن كل شكل من أشكال التبعية له ميزة تميزه عن الأخرى كما يلي:

- **التبعية ذات الطابع المالي:** وهي الناتجة عن طريق الامتلاك لأغلبية حقوق التصويت في الجمعية العامة، كما أن التبعية تنشأ مباشرة عن امتلاك أكثر من 50% من حقوق التصويت، أو غير مباشرة بواسطة رقابة الشركة الأم لشركة تابعة وتراقب هذه الأخيرة شركة أخرى، فتكون رقابة الشركة الأم على الشركة الأخيرة الثالثة رقابة غير مباشرة.¹
- **التبعية ذات الطابع الإداري:** تنتج هذه التبعية عن امتلاك أغلبية المقاعد الإدارية (مجلس الإدارة).
- **التبعية ذات الطابع الاقتصادي:** تنتج هذه التبعية في حالة شبه احتكارية من طرف المجموعة لشركة تعمل في مجموعة، كذلك عن طريق اتفاقيات مع الشركة التابعة أو بعض المساهمين فيها، كما يمكن أن ترتبط الشركة الأم مع شركات أخرى بعلاقة اقتصادية ثابتة أو بنظام تعاقدى أو تجاري.

3.1. تعريف مجموعة الشركات من الناحية الجبائية:

حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة بموجب المادة 14 من قانون المالية لسنة 1997،² يُعرف مجموعة الشركات: "هي كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر، ذات أسهم، مُستقلة قانونًا تدعى واحدة منها الشركة الأم وتملك 90% أو أكثر من رأس المال الاجتماعي لشركات الأخرى والتي تسمى الشركات الأعضاء"³، حيث شهدت نسبة الامتلاك تغير في السنوات الأخيرة لتصبح 95%.

الواقع أن مجموعة الشركات تبحث دائمًا عن إنشاء شركات تابعة في الدول التي تعرف بالجنة الجبائية "Paradis fiscaux" وتوجد هذه الأخيرة في البلدان التي تتميز بأقل ضرائب مطبقة، وبعد ذلك تحاول إدارة المجموعة بكل الوسائل التعاقدية والقانونية جعل هاته الشركات التابعة القاطنة في البلدان التي تعرف جنة ضريبية هي المحققة لأكبر الأرباح حتى ولو لم تقم بأي بنشاط.

¹ J. Raffegeau, P. Dufils, **consolidés comptes**, Francis Lefebvre, PARIS 1989, P 16.

² <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> (consulté le 14/07/2013).

³ قانون المالية لسنة 1997، الجريدة الرسمية رقم 85، الصادرة في 1996/12/31.

4.1. مجموعة الشركات من الناحية المحاسبية:

إن تجمع الشركات يؤدي إلى خلق وحدة محاسبية جديدة تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة خاصة بالمجموعة ككل، وهذا عن طريق آلية توحيد الحسابات التي سوف يتم التطرق لها في المباحث القادمة.

2. تعاريف عامة لمجموعة الشركات:

من الصعب إعطاء تعريف دقيق وشامل للمجموعة نظراً لتعدد أنواع شركاتها وتعدد العلاقات المالية بينها، غير أنه أعطيت بعض التعاريف للمجموعة نذكر منها:

التعريف الأول: "المجموعة تتكون من الشركة الأم التي تسيطر وتراقب أو تمارس نفوذ هام على الشركات الأخرى حيث تشكل مركز لاتخاذ وترشيد القرارات".¹

التعريف الثاني: "هي التي شكلت من الشركات المرتبطة ماليًا واقتصاديًا والتي تعتمد على الشركة التي توفر الإدارة والمراقبة (الشركة الأم)، وتسمح بخلق كيان مركب هدفه تحقيق مشروع ربح".²

التعريف الثالث: "تشكل شركتين أو أكثر مجموعة إذا كانت إحداها تراقب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الشركات الأخرى، أو بمعنى آخر إذا كانت كل الشركات مراقبة فعلاً من طرف نفس الشركة الأم، ففي هذه الحالة إذا كانت شركات المجموعة وعلى رأسها الشركة الأم يُراقبون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة شركات أخرى أو مجموعة شركات أخرى، فتعتبر هذه الأخيرة تابعة لنفس المجموعة".³

التعريف الرابع: "المجموعة هي مجموعة شركات التابعة لنفس وحدة الرقابة، تقوم بمزج المآسن الاقتصادية، المالية والجباية الناتجة عن رقابة واحدة، وعن الاستقلالية القانونية واللامركزية الوظيفية. حيث توجد علاقات مالية مباشرة أو غير مباشرة بينها".⁴

التعريف الخامس: "هي مجموعة من الوحدات المستقلة قانوناً مرتبطة بمركز قرار واحد يدعى الشركة الأم، هذا الارتباط يمكن أن يكون تجارياً، وبالتالي الاستجابة لمنطق توسع السوق، أو صناعياً ويندرج ضمن التكامل التكنولوجي، أو مالياً يركز حول المردودية المثلى للأموال المستخدمة، وبصفة عامة ومهما يكن الهدف فإن الارتباط يندرج ضمن استراتيجية شاملة للتنمية".⁵

من خلال التعاريف السابقة للمجموعة؛ يتضح أن مجموعة الشركات هي عبارة عن مجموع لشركتين أو أكثر بينهم الشركة الأم، تربطهم روابط اقتصادية ومالية وتجارية، تكون مستقلة قانوناً عن بعضها البعض وليس لها الشخصية المعنوية، تمارس فيها الشركة الأم رقابة أو نفوذ معتبر على الشركات الأخرى سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

¹ Monique Henrard, José Hein, **Dictionnaire de comptabilité**, Erick de la villeguerin, paris, 1994, p651.

² Khafrabi Med Zine, **Comptabilité des sociétés**, 4^{ème} édition, Berti Edition, Alger, 2006, p107.

³ J.Raffegau, P. Dufils, **Op-Cit**, P 17.

⁴ Joqueline Langot, **Les compates consolidés**, Economica, Paris, 1996, p6.

⁵ Jean Moutier et Giller, **Technique de consolidation**, Economica, 1995, p 05.

3. مكونات مجموعة الشركات:

تتكون المجموعة عادة من الشركة الأم والشركات الداخلة في محيط توحيد حساباتها كما يلي:

1.3. الشركة الأم: حسب المادة 731 من القانون التجاري الجزائري: "... تُسمى الشركة التي تراقب عدة

شركات بالشركة القابضة"، وعليه يُمكن تعريف الشركة الأم على أنها:

- الشركة التي تملك مساهمات وتكون على رأس شركة أو أكثر التابعة لها.¹
- الشركة التي تُمارس رقابة على مجموعة من الشركات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- تتضمن وحدة لاتخاذ القرار وهنا يقصد بها أحياناً عن القيادة Pilotage.
- ويُطلق عليها اسم الشركة القابضة "Holding" * وتنقسم هذه الأخيرة إلى:

الشركة القابضة الحاضرة: هدفها تنظيم نشاط المجموعة وتسيير السندات والأسهم مع فرض الرقابة على

الشركات المجموعة دون ممارسة أي نشاط آخر.

الشركات القابضة غير الحاضرة: بالإضافة إلى ممارستها لتسيير والرقابة على الشركات المجموعة والتابعة

فهي تمارس أيضاً نشاط تساهم به في رفع أرباح وتحسين نتائج المجموعة.

ويتمثل دور الشركة الأم فيما يلي:

- تقييم نشاط المجموعة ومقارنة النتائج المحققة بالأهداف المُسطر؛
- إنشاء والحفاظ على ثقافة المجموعة وقوة الإدارة المالية لكل شركات المجموعة؛
- دراسة المجالات الاستراتيجية وتقديم خدمات مشتركة عرضية مثل التفاوض مع الممولين.

2.3. الشركات التابعة: هي الشركات الموضوعة تحت الرقابة القانونية أو الفعلية بطريقة مباشرة أو غير

مباشرة من طرف الشركة الأم.² تتحقق رقابة الشركة الأم على الشركات المجموعة من خلال السيطرة على

سلطة اتخاذ القرارات والسيطرة على السياسات التشغيلية في شركات المجموعة (الشركة المُراقبة)، وامتلاك

أغلبية حقوق التصويت في الجمعيات العمومية للمساهمين، أو امتلاك أغلبية الأسهم في رأس مال شركة

من شركات المجموعة بنسبة 51%، ويُفهم من قراءة المادتين 729 و 730 من القانون التجاري الجزائري أن

الفرق الأساسي بين الشركة التابعة والشركة الفرعية والشركة المساهم فيها هي نسبة الرقابة (التي تكون على

التوالي: رقابة مطلقة، أكثر من 50%، أقل من 50%)، وتُعد كل شركة من الشركات السابقة من أهم مكونات

المجموعة، والجدول التالي يبين أهم الفروقات الجوهرية الشركة الفرعية والشركة التابعة كما يلي:

¹ Eglen Jean-Yavesela, les **Mécanismes de l'entreprise**, Gualino.paris, 1998, p431.

* عبارة من أصل اللغة الانجليزية، فعل **to hold** الذي يعني قبض أو مسك.

² Eglen Jean-.**Op-Cit**, p433.

الجدول رقم: (1-1)

الفرق بين الشركة الفرعية والشركة التابعة.

الشركة التابعة	Succursale	الشركة الفرعية	Filiale
-تبعية كاملة وعدم وجود استقلالية قانونية.	-تبعية قانونية ووجود شخصية قانونية مستقلة.	-عدم فرض ضريبة على الشركات وتحملها الشركة الأم.	-دفع الضريبة على الشركات من النتيجة الإجمالية.
-غياب الصفقات القانونية بين الشركة الأم وفروعها.	-وجود صفقات قانونية بين الشركة الأم والشركات التابعة.	-عدم توزيع النتيجة.	-توزيع الأرباح وحساب الرصيد الجبائي لكل شركة تابعة.
-محاسبة مركزية تتم في الشركة الأم.	-محاسبة لامركزية تتم على مستوى كل شركة تابعة.	-توسع جغرافي محدود.	-توسع جغرافي غير محدود.

Source: Christine Colette, *Incitation à la gestion fiscale des entreprises*, édition.eyrolles, france 1994, p34.

3.3. الشركة المغلقة "la société fermée": هي شركات ما بين عدة مجموعات، يكون رأس مالها مقسم بين مجموعتين أو أكثر مستقلة عن بعضها البعض، شرط أن يتم تسيير هذه الشركة بصفة جماعية ومشاركة وتقسّم نتائجها حسب مساهمة كل مجموعة.

4. أنواع المجموعات والروابط المالية فيها:

إن ظهور المجموعات وتطورها عبر الزمن أدى إلى ظهور عدة أنواع لها، وكذلك أدى إلى تعدد وتعدد العلاقات والروابط المالية بين شركات المجموعة وشركات خارجة عن محيط المجموعة.

1.4. أنواع المجموعات:

تم التمييز بين العديد من أصناف المجموعة وذلك حسب عدة جوانب:

1.1.4. من حيث طبيعة النشاط:

يُلاحظ نوعين من المجموعات من حيث طبيعة النشاط كما يلي:

- **مجموعة متعددة الأنشطة:** توجد داخل المجموعة نفسها مجموعات أو شركات فرعية تعرف من نشاط الشركات المرتبطة بها مثل الشركات العامة للكهرباء (الاتصال، الطاقة، النقل، البطاريات ...)¹، وتنتج عما يعرف بالاندماج الأفقي.
- **مجموعة تمارس نشاط واحد:** في هذه الحالة شركات المجموعة تشكل حلقة بسيطة تتكامل مع بعضها في عملية الإنتاج والتوزيع، وتنتج عادة عما يعرف بالاندماج العمودي.

¹ Monique Henrard, *Op-Cit*, p651.

2.1.4. من حيث الموطن:

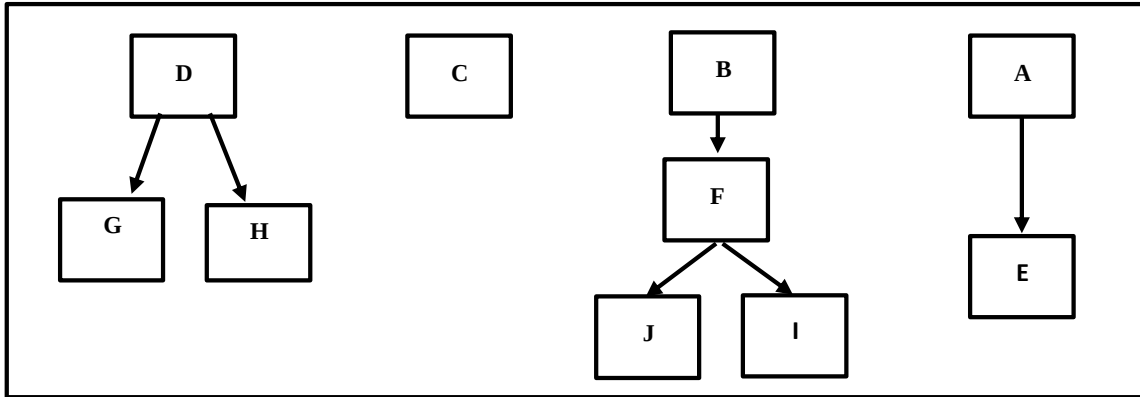
تُصنف المجموعات حسب الموطن إلى مجموعات تنشأ داخل بلد واحد وتحمل جنسية واحدة ومجموعات متعددة الجنسيات ومنتشرة في عدة بلدان. حيث تتم الإشارة هنا إلى أن الأعوان الاقتصاديين والمستثمرين يهتمون بموطن المجموعة وشركاتها خاصة التي تقع في الدول التي تعرف استقرارًا سياسيًا والاقتصاديًا من جهة، ومن جهة ثانية يُفضلون تلك الدول التي تعرف بالجنة الضريبية.

3.1.4. من حيث الحجم:

هناك عدة معايير يُعتمد عليها من أجل قياس حجم المجموعة، مثل رقم الأعمال أو عدد العمالة في المجموعة، ويُلاحظ في فرنسا مثلاً أن المجموعة الكبيرة هي المجموعة التي تملك فروع في الخارج، والصغيرة هي مجموعة تكون ذات طابع عائلي أو الأخوات، بالإضافة إلى أن عدد الشركات التابعة فيها يكون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فكلما احتوت المجموعة عدد كبير من الشركات التابعة كلما زاد حجمها، والشكل يوضح أكثر:

الشكل رقم: (1-1)

الشركات الأخوات. Sociétés Sœurs



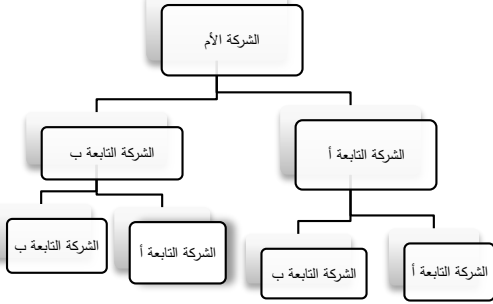
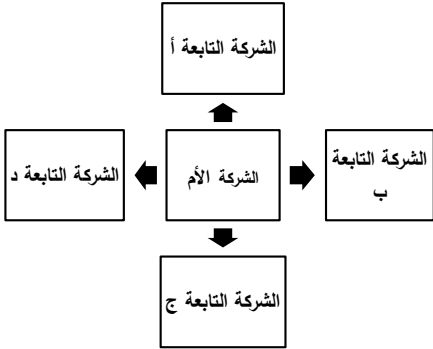
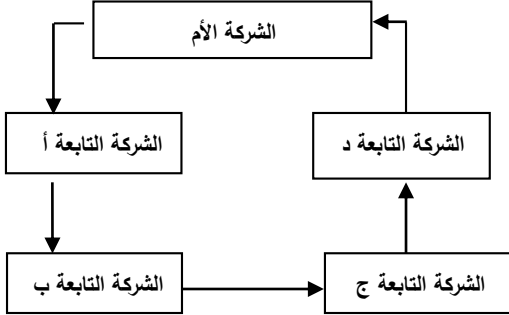
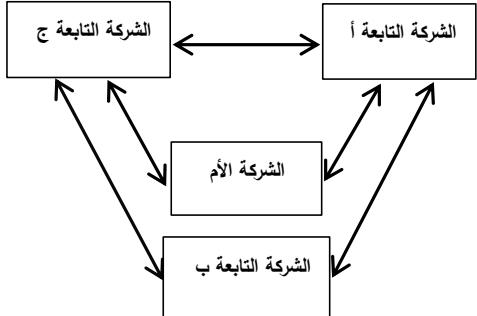
Source : Jean Raffegau, Pierre Dufils, **Comptes consolidés**, Francis Lefebvre, Paris, 1989, P19.

من خلال الشكل يتضح أن؛ المجموعة ذات الشخصية الطبيعية هي التي يكون على رأسها شخص طبيعي وهي ليست متصلة ببعضها البعض بصفة العلاقة القانونية، ولا توجد سيطرة مالية لإحدى الشركات على الأخرى ولكن تحظى بإدارة واحدة ناتجة عن إدارة جماعية وليست ناتجة عن طريق الهيمنة المالية لواحدة منها وتسمى هذه الشركات بـ "أخوات" "Sociétés Sœurs"، وتتشكل حسب أنماط متفق عليها وذات مشاريع مشتركة وأهداف موحدة.

4.1.4. من حيث هيكل المجموعة:

تأخذ المجموعات حسب الهيكل التنظيمي أحد الأشكال التالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-1)
الهيكل المختلفة للمجموعة.

نوع الهيكل	شكل الهيكل	شرح الهيكل
الهيكل الهرمية للمجموعة. La structure pyramidale		تكون الشركة الأم وشركات المراقبة تحت إدارة موحدة، مثل امتلاك الشركة الأم شركات تابعة وهذه الأخيرة تملك رقابة مساهمة في شركات أخرى فتتخذ شكلا هرميا.
الهيكل الشعاعية للمجموعة. La structure radiale		يكون هذا النوع عندما تملك الشركة الأم مساهمة في عدة شركات، وكل شركة ليس لها علاقة مع الشركات الأخرى المكونة للمجموعة.
الهيكل الدائرية. La structure circulaire		يكون عندما تملك الشركة الأم مساهمة في عدة شركات وكل شركة لها مساهمة في الشركة الآخر فتأخذ الشكل الدائري.
الهيكل المركبة. La Structure composite		تكون في حالة المزج بين الهياكل الهرمية. الشعاعية والدائرية وتعرف بالهيكل المعقدة.

Source: Benoit Lebrins, **Les comptes consolidés**, edition, demis, france, 2000, Pp 11-13.
& France Guirmand, Alin Hérand, **Droit des Sociétés**, edition dunod, France, 1999, p 452.

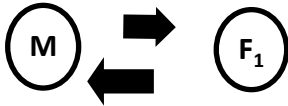
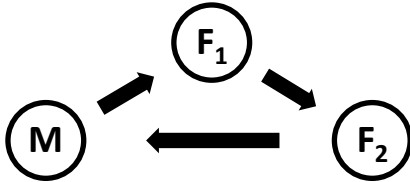
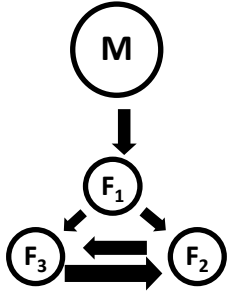
من خلال شرح نوع وشكل الهياكل الموضحة في الجدول أعلاه؛ يتضح أن اختلاف الهياكل التنظيمية للمجموعة يتعلق بتعدد وتعقد العلاقات الموجودة بين الشركة الأم وشركات المجموعة. حيث يكون الهيكل التنظيمي بسيط في حالة امتلاك الشركة الأم شركات تابعة دون أن تملك هذه الأخيرة حقوق في الشركة الأم (الهيكل 1، الهيكل 2) وكلما زادت وتعددت وتعقدت هذه العلاقات بامتلاك شركات تابعة حقوق في الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كلما نتج عنها هيكل تنظيمي معقد (الهيكل 3، الهيكل 4).

2.4. الروابط المالية في المجموعة:

تأخذ العلاقات المالية بين شركات المجموعة أحد الأشكال التالية كما يوضحه الجدول رقم (3-1):

الجدول رقم: (3-1)

شرح أشكال الروابط المالية في المجموعة.

نوع المساهمة	الشكل البياني الموضح
1	المساهمة المباشرة 
2	المساهمة غير المباشرة 
3	المساهمة المتبادلة المباشرة 
4	المساهمة الدائرية 
5	المساهمة المعقدة (دائرية ومتبادلة) في نفس الوقت سواء مباشرة أو غير مباشرة 

Source: Mercier Stéphane, La consolidation, liège edition des chambrass et d'industriel de wallonie, 2005, p p 16-20.

من خلال الجدول السابق يتبين أن الروابط المالية تتمثل في:

- الروابط المالية المباشرة: عندما تملك الشركة الأم M أسهم مباشرة في الشركة أخرى F₁.
- الروابط المالية غير المباشرة: تكون عندما تملك الشركة الأم M أسهم في الشركة F₁ وهذه الأخيرة تملك أسهم في الشركة F₂ وبالتالي فإن الشركة الأم M تملك مساهمة غير مباشرة في الشركة F₂.
- الروابط المالية المتبادلة: عندما تكون شركتين أو أكثر تملك كل واحدة منها مساهمة في الشركة الأخرى.
- الروابط المالية الدائرية: تكون الشركة الأم M تملك مساهمة في الشركة F₁ وهذه الأخيرة تملك مساهمة في الشركة F₂ والتي بدورها تملك مساهمة في الشركة الأم M.
- الروابط المالية المعقدة: تكون في الحالات التالية:
 - شراء شركة تابعة لأسهم الشركة الأم؛
 - النقل الجزئي لأصول الشركة التابعة للشركة الأم؛
 - امتصاص شركة تابعة لمجموعة شركات تابعة من طرف الشركة الأم.

المطلب الثاني: مزايا وعيوب تكوين مجموعة الشركات.

لا يمكن الإلمام بكل الجوانب المختلفة الإيجابية والسلبية المتعلقة بمجموعة الشركات، وهذا راجع لتكوينها المعقدة والتحويلات والتطورات الدائمة والمختلفة التي تحدث فيها، إلا أنه يمكن ذكر بعض المزايا والعيوب الهامة عند تكوين وممارسة نشاطات مجموعة الشركات.

1. مزايا تكوين المجموعة

تُقسم مزايا تكوين المجموعة إلى مزايا اقتصادية، جبائية، قانونية واجتماعية كما يلي:

1.1. المزايا الاقتصادية:

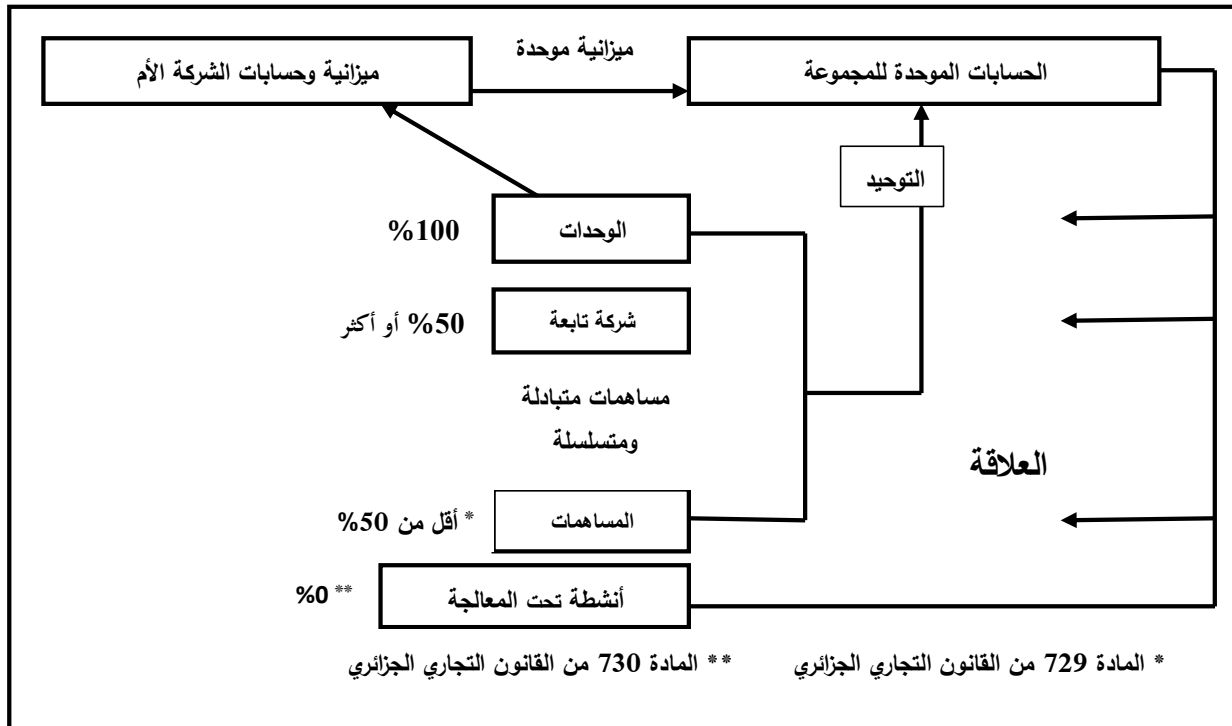
- يُحقق التجمع مجموعة من الامتيازات الاقتصادية الهامة تتمثل في التالي:
 - تخفيض حجم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة: وذلك من خلال سياسة التوسع وامتلاك شركات جديدة وبالتالي تقسيم وتشتيت المخاطر بين الشركات وتحقيق الميزة التنافسية لشركات المجموعة.
 - تعبئة الوسائل المختلفة والتكميلية التي لا تستطيع شركة بمفردها تحقيقها مثل جلب وسائل التمويل، حيث أن للشركة الأم القدرة على التفاوض مع البنوك للحصول على القروض لفائدة فروعها حيث لا تستطيع فروعها تحقيقها بشكل منفرد، وذلك لارتباط الشركة الأم مع الشركات الممولة بعلاقة تعاقدية أو تجارية.¹

¹ Khafrabi Med Zine, Op-Cit, p71.

- إنشاء فروع إنتاجية في الخارج من أجل:
 - ضمان الأمن من خلال امتلاك شركات في مختلف البلدان فتكون المجموعة أقل عرضة للمخاطر؛
 - تحقيق المردودية من خلال عدم تساوي التكاليف الإنتاجية والقدرة الشرائية من بلد آخر؛
 - السعي للمنافسة كأساس للاستمرار من خلال ضمان أسواق جديدة.
- والشكل التالي يبين الروابط الاقتصادية بين شركات المجموعة التي تُعطي عدة مزايا اقتصادية أخرى:

الشكل رقم: (2-1)

الروابط الاقتصادية بين شركات المجموعة.



Source: Khafrabi Mohamed Zine, *Comptabilité des sociétés*, Berti, Alger, 3ème édition, 2002, p108.

- من خلال الشكل يتضح أن أهم المزايا الاقتصادية تتمثل في:
- المراقبة بأقل تكلفة من خلال مراقبة الشركة التابعة بصفة غير مباشرة رغم التوظيف القليل للأموال وذلك بامتلاك أسهم الشركات التي هي تحت سيطرتها.¹ أي أن الروابط الاقتصادية غير المباشرة تؤدي إلى الرقابة بأقل تكلفة عكس ما يكون عليه الحال في باقي أنواع الشركات.

- تحسين الكفاءة الإدارية والاقتصادية من خلال الاستفادة من مهارات الإدارة الناجمة المتوفرة في الشركات المندمجة وتخفيض النفقات الإدارية هذا من جهة، والاستفادة من الأصول الرأسمالية ذات الطاقة الإنتاجية العالية من جهة أخرى، كما أن تنميط إنتاج المجموعة يُخفض من تكاليف الإنتاج خاصة التكاليف الثابتة، وذلك من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم الحصة السوقية.

¹ Jacques Richard, *Analyse financière et gestion des groupes*, Economica, 2000, P 15.

2.1. المزايا الجبائية:

■ تحقيق وفورات ضريبية لتحفيز الشركات على ظاهرة التجمع، حيث أن التشريعات الضريبية المطبقة في بعض الدول تُعطي مزايا على الإعفاء الضريبي من جهة، ومن جهة أخرى عندما تُحقق الشركة المندمجة خسارة والشركة الدامجة لديها أرباح فائضة فإن عملية توحيد الحسابات تُخفف رصيد أرباح المجموعة ككل الخاضع لضريبة فنقل الضريبة المستحقة.¹

كما ينص قانون المالية الجزائري لسنة 1997 على تطبيق مُعدل خفض الضريبة على أرباح الشركات المُعاد استثمارها والموجهة لشراء أسهم أو القيم المنقولة الأخرى تسمح بالمساهمة بـ 90% في رأس مال شركات أخرى من نفس المجموعة، حيث يبلغ هذا المعدل 33% ويُطبق على جميع الشركات وذلك في إطار الاستفادة من امتيازات خاصة بترقية الاستثمار.

■ إعفاء أرباح الأسهم: حسب المادة 13 من قانون المالية لسنة 1997 المُكملة لأحكام المادة 138 من قانون الضرائب المُباشرة والرسوم المُماثلة بالفقرة الثالثة تُعفى من الضريبة على الأرباح الأسهم المستلمة من طرف الشركات بسبب مُساهمتها في رأس مال شركات أخرى عضو في المجموعة²، يُقصد بأرباح الأسهم تلك المُوزعة على الشركة الأم من طرف الشركة التابعة، وليس حق الشركات التابعة في الشركة الأم لأن المساهمات الدائرية غير مُصرح بها في القانون التجاري الجزائري، بالإضافة لإعفاء فوائض القيم الناتجة عن البيع داخل المجموعة.³

■ إعفاء من حقوق تسجيل السندات التي تُثبت تحويل الأموال بين الشركات الأعضاء وهذا بمقتضى نصوص المادة 347 من قانون التسجيل، حيث تُعفى من هذه الحقوق في العقود التي تُثبت نقل الأملاك بين الشركات الأعضاء. بالإضافة لإعفاء العقود التي تُثبت تحويل الذمم بين الشركات قصد إدماجها في المجموعات، وإعفاء فوائض القيم الناتجة عن البيع داخل المجموعة.⁴

■ الاستفادة من تخفيض نسبة 50% بالنسبة لرقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني بتطبيق أحكام المادة 219 مكرر من قانون الضرائب المُباشرة والرسوم الماثلة المحدثه، وحسب المادة 24 من قانون المالية "يستفيد من تخفيض نسبة 50% رقم الأعمال الخاضع للرسم على النشاط المهني والخاص بالعمليات المحققة بين شركات المجموعة".

¹ IBID, P18.

² مبروك حسين، المرجع السابق، ص 103.

³ بصير هدى، الشكل الجديد للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة واشكالية الإفصاح المحاسبي، ملتقى الوطني حول: المؤسسات على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، نوفمبر 2007، ص 1.

⁴ المادة 19 من قانون المالية لسنة 1997 المكمل للمادة 138 من قانون الضرائب المُباشرة ورسوم المماثلة.

- حسب المادة 19 من قانون المالية لسنة 1997 المكملة لأحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة لا تدخل فوائض القيم المحققة بين الشركات المجموعة ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة، كما يُستثنى من مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة المنجزة بين شركات المجموعة.¹

3.1. المزايا المالية والقانونية:

- حماية المستثمرين والمقرضين وذلك بتحديد نسبة المساهمة المتبادلة بين شركتين حيث لا يُمكن لشركة المساهمة أن تملك أسهم في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تملك جزء من رأس مالها بطريقة مباشرة يزيد عن 10%، ويتم مُعاقبة المُسيرين المسؤولين عن الشركة إذا ثبت أن هناك عملية مُماثلة وسوء النية في أعمالهم.
- أما باقي المُتعاملين وخاصة المُقرضين فمُختلف التشريعات تحمي المُتعاملين مع المجموعة كما يلي:
 - إلزامية إلغاء الديون مع حقوق داخل المجموعة لتجنب تضخيم أرقام الأعمال والتكاليف؛
 - يُمكن للدائنين أن يطلبوا من شركة المُنتمية للمجموعة تسديد قروضهم عندما يرون أن الشركتين تُشكلان شركة واحدة من ناحية قانونية واتحدتا من أجل هدف واحد؛
 - الإصلاح القانوني المُشترك لشركات المجموعة: أي إذا وجدت الشركة الأم أو إحدى شركاتها في حالة التوقف عن الدفع، فإن المُحاكم لا تتردد في تصفية أملاكها والتسوية القضائية، ليس فقط للشركة المعنية وإنما لكل شركات المجموعة في حالة الضرورة؛
 - مكافحة ظهور الشركات التابعة الوهمية من خلال إزالة الغموض بين الشركات المجموعة فيما يخص ذمتها المالية، خاصة عند ثبوت أن الشركات التابعة أنشئت بغرض تزوير حقوق المقرضين، فمثلا في "و.م.أ" تمنع عملية الاندماج التي تزيد من الغموض وتقلل حدة المنافسة بقوة القانون.

- إعلام المساهمين والجمهور فحسب المادة 731 من القانون التجاري الجزائري: "إذا اتخذت شركة خلال السنة المالية مساهمة في شركات لها مقرها الرئيسي في الجزائر وامتلك أكثر من نصف رأس مالها، فإنه يُؤشر على ذلك في التقرير المعروف على الشركاء عند عرض عمليات السنة المالية وعند الاقتضاء في تقرير مندوبي الحسابات، ويشير مجلس الإدارة في تقريره إلى نشاط الشركات المجموعة ويبين النتائج المحصل عليها من طرف هذه الأخيرة. أما بالنسبة لإعلام الجمهور فيتعلق الأمر بنشر الحسابات الموحدة والقيم المتداولة في بيان الإعلانات القانونية والرسمية،² من طرف الشركات المُسجلة في البورصة وعلى كل الشركات التي تلجأ إلى الادخار العام إعلام الجمهور في حالة إصدارها للأسهم أو السندات أو دخولها إلى البورصة.³

¹ قانون الرسوم على الأعمال، الطبعة 2010، الجزائر، الفصل الأول، المادة 08.

² الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 1996/12/31.

³ قانون المالية لسنة 1997 الصادر في 1996/12/31.

■ الحد من الرقابة الذاتية وتحقيق رقابة مُثلى لرؤوس الأموال؛ إذا كانت الشركة تُراقب بطريقة غير مباشرة شركة أخرى، فلا يجوز أن تحوز هذه الأخيرة على أكثر من 50% من رأس مال الأولى حتى لا تكون هناك رقابة متبادلة بين الشركتين وتشكل ما يعرف بالرقابة الذاتية،¹ كما أن خلق شركات تابعة أو فروع للشركة الأم يُشجع على عدم تعدد السلطة مقارنة برأس المال المملوك فعلاً، ففي مثل هذه الحالة تُشجع شراء الأسهم من طرف شركة جديدة لممارسة السلطة عليها وزيادة حجم المجموعة ككل.

■ توفير واستعمال مساهمة المستثمرين المالية للمساهمة في نشاط معين دون تقسيم حق الرقابة، فعندما يكون لشركة الأم M فرعين F_1 و F_2 ، تمتلك شركة تابعة F_1 بـ 100% حيث لها رأس مال ثابت وتحصل على مردودية جيدة، الشركة الأم M تريد الاستثمار في نشاط جديد لهذا الغرض أنشأت الشركة F_2 وتملك فيه 70%، ولإيجاد المساعدة المالية الكافية تقوم بإدراج مساهمي الأقلية في الشركات التابعة F_2 المتمثلة في 30%، ويمكن للمساهمين أن يسيطروا على المجموعة بجمع رأس المال من مساهمات الأقلية.

■ تحقيق المرونة من خلال عزل النشاطات المختلفة إلى وسط الوحدات القانونية لعدم وجود روابط قانونية تسمح بحصر المسؤولية، بالإضافة لتخفيف الأخطار في حالة تحقيق إحدى الشركات المجموعة عجزاً، كما أن هيكل المجموعة يُوفر المرونة في العمليات المالية، فمثلاً عمليات تحويل أو تبادل الأسهم تكون أكثر بساطة وأقل تكلفة بين شركات المجموعة.²

4.1. المزايا الاجتماعية والانسانية:

من أهم مميزات المجموعة تعدد تنظيماتها وتوسعها ولهذا فهي تجلب أحسن المهارات المُسيرة التي تقدر على مُضاعفة المردودية وكذلك التجمع يسمح بتوظيف أحسن الإطارات، كما يسمح للشركات المندمجة حديثاً من اكتساب أيدي عاملة مؤهلة بمجرد بداية نشاطها وذلك من خلال القدرة على تحويل العمالة. وفيما يتعلق بجانب العلاقات العملية فإن مجموعة الشركات يُنظر إليها من قبل المتعاملين الاقتصاديين والماليين وحتى الشركات الأجنبية نظرة إكبار لحجمها والوسائل العديدة المتاحة لها.

هناك الكثير من إيجابيات التجمع الذي أصبح أكثر من ضروري في الحياة الاقتصادية فهو أحد العوامل المُهمّة لتطور الشركة، ففوة الفرع والشركة التابعة من قوة المجموعة لأن التكتل يُعطي قوة إلا أنه ينطوي على بعض المخاطر أهمها ظهور المجمعيات الاحتكارية مما يُضعف المنافسة ويعطي الفرصة للشركات الكبرى للتحكم في الأسواق الصناعية والتجارية، الأمر الذي أدى بمعظم الدول في العالم إلى محاربة ومكافحة الاندماج الهادف إلى تقليل حدة المنافسة.

¹ مبروك حسين، المرجع السابق، ص 104.

² Eglem Jean-Yves, Op-Cit, 1998, P43.

2. عيوب تكوين المجموعة:

رغم أن المزايا سالفه الذكر واقعية إلا أن تطبيقها الميداني يرتبط بمهارة المسيرين وقدرتهم على استغلال الفرص والظروف المواتية أكثر من أمر آخر، وعليه يُمكن ذكر بعض عيوب تكوين المجموعة فيما يلي:

1.2. كثرة عدد الشركات التابعة: يُمكن أن يسبب في مضاعفة مجهودات التنسيق والمراقبة المبذولة من قبل إدارة المجموعة فكلما زاد عدد شركات المجموعة صُعُبَت إجراءات التنسيق والمراقبة والتوحيد.

2.2. وضعية مساهمي الأقلية: إن تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة يُحدث عدم التوازن داخل الشركة المسيطر عليها، لأن القرار يكون دائماً لدى مسيري الأغلبية اللذين يُسيطرون على السياسات المالية والتشغيلية العامة للمجموعة، فمُساهمو الأقلية قد تذهب مصالحهم دون أن يستطيعوا تغيير القرارات المُتخذة.

3.2. وضعية أصحاب الحقوق: إن مبدأ الاستقلالية في الشخصية المعنوية لكل شركة من المجموعة يُمكن أن يضر بأصحاب الحقوق نظراً لعدم إدراكهم بالحجم والقيمة الحقيقية لمدينيهم، وهذا بسبب احتمال وتمكين الشركة المنتمية لنفس المجموعة من القيام بعملية تحويل الذمم.

4.2. وضعية العمال: يُمكن للعمال أو الموظفين أن يوظفوا في شركة من المجموعة فيها مزايا أقل من الشركة التي يعملون بها جراء تحويلهم إلى الشركات ذات المزايا الأقل، وبالتالي فإن الحياة العملية تُصبح أكثر صُعوبة جراء عدم الاستقرار في عمل.

5.2. وضعية الإدارة الجبائية: تقوم الإدارة الجبائية للمجموعة بخرق القوانين الدولية في بعض الحالات، عن طريق استغلال الثغرات (المحاسبة الابداعية) وإعلان أكبر الأرباح في شركات المجموعة التي تكون في البلدان التي تمنح مزايا وتخفيضات جبائية حتى ولم تمارس أي نشاط، والتصرّيح بأقل الأرباح في شركات المجموعة الموجودة في بلدان لا تمنح مزايا جبائية، مما يسمح لشركة الأم والمجموعة ككل بتحقيق وفورات ضريبية.

إن ظاهرة التجمع تساعد الدول في أغلب الأحيان على تحسين اقتصادها، وذلك لإمكانية نشر شركات المجموعة في مختلف البلدان والاستفادة من البلدان ذات الاقتصاد والاستقرار الجيد، إضافة إلى كل المزايا التي تحققها مجموعة الشركات، سواء اقتصادية مثل تحقيق ميزة تنافسية، جبائية مثل الاستثمار في دول التي تعرف الجنة الضريبية أو قانونية تحمي المقرضين والمُساهمين من ضياع حقوقهم وعدم تحصيلها.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول توحيد حسابات المجموعة.

إن تقنية توحيد الحسابات الناتجة عن محاسبة المجموعة ورغم تعقدها توجب على الوحدة المحاسبية المركزية أن تتحكم في آلياتها بشكل جيد، لإعطاء صورة صادقة عن المركز والأداء المالي للمجموعة وتقديم معلومات شفافة للأطراف ذوي العلاقة بغية ترشيد اتخاذ قراراتهم من جهة، وقرارات المجموعة من جهة ثانية. وتتمثل هذه المعلومات في الحسابات الموحدة ومختلف التصريحات المنشورة، ولتوضيح هذه التقنية تم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية توحيد الحسابات، محيط التوحيد، نسب الرقابة ونسب الفائدة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية توحيد حسابات المجموعة.

تُعتبر إجراءات وتقنية توحيد الحسابات أهم وأصعب تقنية محاسبية ناتجة عن تطور الشركات وظهورها في شكل مجموعات من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

1. لمحة تاريخية عن توحيد الحسابات:

أسست في 1832 أول شركة قابضة أمريكية وظهرت تقنية توحيد الحسابات والحسابات الموحدة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1892، حيث كان أول من نشر القوائم المالية الموحدة هي مجموعة (National Lead)، وسنة 1910 ظهرت الكشوف المالية الموحدة لعدة شركات عالمية عملاقة وعلى العموم فإن أبرز التواريخ المهمة في المجرى التاريخي للحسابات الموحدة في الولايات المتحدة كالتالي:

1910 إدراج الحسابات الموحدة في التقارير السنوية؛

1934 إلزام وضع الحسابات الموحدة في التقارير السنوية؛

1959 صدور معيار حول البيانات المالية الموحدة؛

1971 وضع معايير حول أسلوب التوحيد بالتكافؤ.

■ أما في بريطانيا فإن أول ميزانية موحدة تم نشرها في سنة 1922 وأول جدول نتائج موحد نُشر سنة 1933، والمعاملات الميدانية الاقتصادية في بريطانيا جعلت من نشر الكشوف المالية الموحدة أمر إلزامي وهذا في سنة 1944.¹

■ أما عن استخدام تقنية توحيد الحسابات في الدول الأخرى حسب الأسبقية كما يلي:

■ السويد: في سنة 1944.

■ جنوب إفريقيا: في سنة 1952.

■ في ألمانيا: في سنة 1965 إلزامية توحيد الحسابات لشركات الأموال وفي سنة 1969 إلزامية توحيد الحسابات للشركات ذات مسؤولية محدودة.

■ في فرنسا تم نشر أول حسابات موحدة 1966، وفي اليابان سنة 1976.

¹ François Colinet, Simon paoli, **Pratique des comptes consolidé**, Dunod, paris, 2008, p1.

بعد التطور الملحوظ الذي شهدته العديد من البلدان في عملية توحيد الحسابات؛ يلاحظ أن الجزائر لم تعرف نصوص متعلقة بتوحيد الحسابات إلا حديثاً، حيث ظهر أول نص موضوعه توحيد الحسابات في 09 ديسمبر 1996 وهو الأمر 27-96 والذي يعدل ويتم الأمر 59-75 المؤرخ في 26 ديسمبر 1975، ولقد جاء في هذا الأمر مفهوم الرقابة وحدد فيه الشركات المُلزَمة على تقديم الحسابات الموحدة وجاء ذلك في المادة 732 مكرر.¹

في 29 أكتوبر 1999 نشرت الجريدة الرسمية رقم 87 قرار جديد فيه كيفية إعداد وتوحيد الحسابات، تطرق هذا القرار إلى أساليب التوحيد، مجال تطبيقها، حالات الإلغاء وتواريخ الإقفال، وفي 22 ديسمبر 1999 نشرت الجريدة الرسمية رقم 91 قرار يتضمن التوافق بين المخطط الوطني المحاسبي مع نشاط الشركة القابضة وتوحيد حسابات المجموعة، أما بعد ظهور النظام المحاسبي المالي عام 2007 وتطبيقه في 2010/01/01 بالجزائر فلقد تضمن الفصل الخامس من النظام المحاسبي المالي كيفية تنظيم الحسابات الموحدة للشركات، ويجب الإشارة إلى أن الشركات المدرجة في البورصة يجب أن تلتزم بالإطار المرجعي (SCF) وبكل ما جاء به القرار الصادر عن وزارة المالية.²

2. تعريف وأهمية توحيد الحسابات:

لمعرفة الوضعية المالية وواقع نشاطات شركات المجموعة ككل يجب على المصلحة المحاسبية أن تقوم بتوحيد حسابات كل الشركات في شكل قوائم مالية موحدة تُعبر عن نشاط المجموعة كوحدة واحدة.

1.2. تعريف توحيد الحسابات:

هناك عدة تعاريف لتوحيد الحسابات نذكر منها:

- حسب المادة 732 مكرر المعدلة في 1996 من القانون التجاري الجزائري "يقصد به تقديم الوضعية المالية ونتائج مجموعة الشركات كأنها تشكل نفس الوحدة، وتخضع لنفس قواعد التقديم والمراقبة والمصادقة التي تخضع لها الحسابات السنوية الفردية".
- حسب المعيار الدولي رقم 27 "هي الحسابات التي تُعبر عن أصول والتزامات وحقوق المساهمين والإيرادات والمصاريف بالشركة الأم وشركاتها التابعة كما لو كانت شركة واحدة".³
- توحيد الحسابات "تقنية لتوحيد حسابات عديدة خاصة بشركات لها نفس الفوائد المشتركة ولكن تحتفظ كل واحدة منها بشخصيتها القانونية".⁴

¹ Mabrouk Hocine, **code de commerce**, édition, Dahleb, 1999, p342.

² هوام جمعة، المحاسبة المالية المعمقة وفقاً للنظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 148.

³ محمد شريف توفيق، المحاسبة المتقدمة المالية، مكتبة المدينة للنشر، مصر، 2004، ص 38.

⁴ Jean montier, **Op-Cit**, p27.

- توحيد الحسابات "يترجم على أنه توحيد الميزانيات وحسابات النتائج لشركات المجموعة من أجل الحصول على قوائم موحدة".¹
- مما سبق؛ يتبن أن توحيد الحسابات تقنية تسمح بمعالجة الحسابات الفردية الممثلة للنشاط الإجمالي لمجموعة الشركات التي لها فوائد مشتركة، وذلك بحفاظ كل شركة على شخصيتها القانونية من أجل إعداد كشوف مالية موحدة تعكس واقع نشاطات مجموعة الشركات كوحدة واحدة.

2.2. المبادئ المحاسبية الأساسية لتوحيد الحسابات:

- تعد الحسابات الموطدة (الموحدة) وفقا لمبادئ وقواعد المحاسبة الواردة في مختلف الأنظمة المحاسبية - النظام المحاسبي المالي الجزائري - ومن بين المبادئ الأساسية المتبعة في هذه التقنية ما يلي:
- **الحيطة والحذر:** يجب على مُعد المعلومة المالية وفي حالة عدم التأكد أن يحتاط ويحذر من المخاطر قبل احتمال تحقيق الأرباح ولا يُسجل الإيرادات إلا إذا وقعت فعلاً.
- **الأهمية النسبية:** أي الاهتمام بالعمليات والمعاملات من الأهم إلى المُهم حيث لا تُسجل محاسبياً التي لها تأثير ضعيف ومهمل على الذمم والوضعية المالية، بالإضافة لإعطاء حرية للوحدة المحاسبية في تصنيف الاستثمارات والمصاريف حسب أهميتها وقيمتها.
- **استمرارية وثبات الطرق المحاسبية:** حسب الفقرة 27 من المعيار الدولي رقم 01 "يتم إعداد الحسابات الموحدة حسب مبدأ الاستمرارية في طرق التقييم والعرض"، أي لا يمكن تغيير طرق التقييم من نشاط إلى آخر ومن دورة مالية إلى أخرى، وإذا حدث هذا التغيير يجب توضيحه مع سبب التغيير في الملاحق الموحدة الضرورية.
- **استمرارية الاستغلال:** إن نتائج تطبيق هذا المبدأ تختلف أحياناً عن التي تترتب عند تطبيقه على الحسابات السنوية، فمثلاً قيمة التصفية لأحد شركات المجموعة تطبق على جميع أصول الشركة المعنية فإذا كانت التصفية تُسبب خسارة إضافية فلا بد من إنشاء مؤونة لمواجهة هذه الخسارة، وقد يكون هناك تقييم آخر للأصول التي يُعاد شراؤها من طرف شركة أخرى تنتمي إلى نفس المجموعة بقيمة أقل ترغب في تحقيقها داخل المجموعة، فإذا كانت التصفية تسبب خسارة إضافية أكثر فلا بد من إنشاء مؤونة لمواجهة هذه الخسارة بقيمة أكثر،² الأمر الذي يؤدي لزيادة التكاليف، لذا يجب معالجة كل الآثار الناتجة عن تطبيق هذا المبدأ بطرق صحيحة وعدم التلاعب واستغلال الثغرات.

¹ Khafrabi Med Zine, **Op-Cit**, p105.

² Ali Garmili, **Comptabilité financière**, dunod, paris, 2002, p52.

- **عدم المقاصة:** يجب الإشارة إلى أن عمليات الإلغاء التي تتم بين شركات المجموعة مثل إلغاء المشتريات مع المبيعات ليست مقاصة لأن كل شركة تابعة تعتبر بمثابة مصلحة إنتاجية (مصنع تابع للمجموعة) أو تسويقية داخل المجموعة.

3. أهمية توحيد الحسابات:

يمكن الإشارة إلى الأهمية الكبيرة لتوحيد الحسابات التي تنتج الحسابات الموحدة فيما يلي:

1.3. الحسابات الموحدة أداة للتسيير:

تُعطى عملية توحيد الحسابات أفضل معرفة لشركات المجموعة وأحسن تحديد للروابط بين أعضاء المجموعة، وهذا ما يوفر لغة موحدة تسمح بالحصول على معلومات ذات مصداقية لإنشاء الحسابات الموحدة وهذا عن طريق تشكيل روابط معلوماتية بين شركات المجموعة والسعي لتطويرها، كما تمكن هذه العملية من تشخيص وضعية كل شركة مما يسهل لها عملية التسيير، المراقبة والمقارنة.

2.3. توفير المعلومات الكافية: توفر الحسابات الموحدة معلومات الكافية عن المركز المالي ونشاطات الأعمال الواقعة تحت سيطرة الشركة الأم، من خلال دمج التقارير والمعلومات المالية غير الموحدة (الفردية) وإعداد القوائم المالية الموحدة وهذا لا يعني عدم الحاجة إلى القوائم المالية الفردية للشركة الأم وشركات المجموعة، فرغم قصور هذه الحسابات الفردية إلا أنها ضرورية وذلك نظرًا لاستمرار كل شركة في نشاطها المعتاد، والتي تعتبر مصدر للبيانات المالية التي تعالجها وحدة التوظيف المركزية من أجل إعطاء المعلومات المالية الموحدة للأطراف ذات المصلحة.¹

3.3. أداة لتقييم الأداء الداخلي: إن الحسابات الموحدة تسمح بقياس أداء كل شركة من شركات المجموعة بالنسبة للأداء الإجمالي للمجموعة، وهي تُمكن المجموعة من الحصول على معلومات موحدة من جميع شركات المجموعة، ومن قياس الأهداف العامة المالية للمجموعة والمساهمة في كل شركة تابعة، بالإضافة إلى تحديد الانحرافات، ومقارنة الأهداف والاستراتيجيات المُسطرة مع النتائج المتوقعة عن طريق الموازنات التقديرية.

4.3. أداة للإعلام الخارجي: حسب المعايير المحاسبية الدولية يُعتبر أهم المستعملين القوائم المالية الموحدة هم المستثمرون الداخليين أو الخارجيين لأنها تُلبي حاجياتهم أكثر من أنها تخدم حاجيات المجموعة، حيث تُوفر لهم المعلومات الكافية لترشيد قراراتهم الاستثمارية وتوفر معلومات أساسية لعدة أطراف آخرين كالمقرضين والمحللين الماليين، الجهات الحكومية، المسيرين وإدارة المجموعة.

¹ محمد شريف توفيق، المرجع السابق، ص 16.

المطلب الثاني: علاقة محيط توحيد الحسابات بنسب الرقابة.

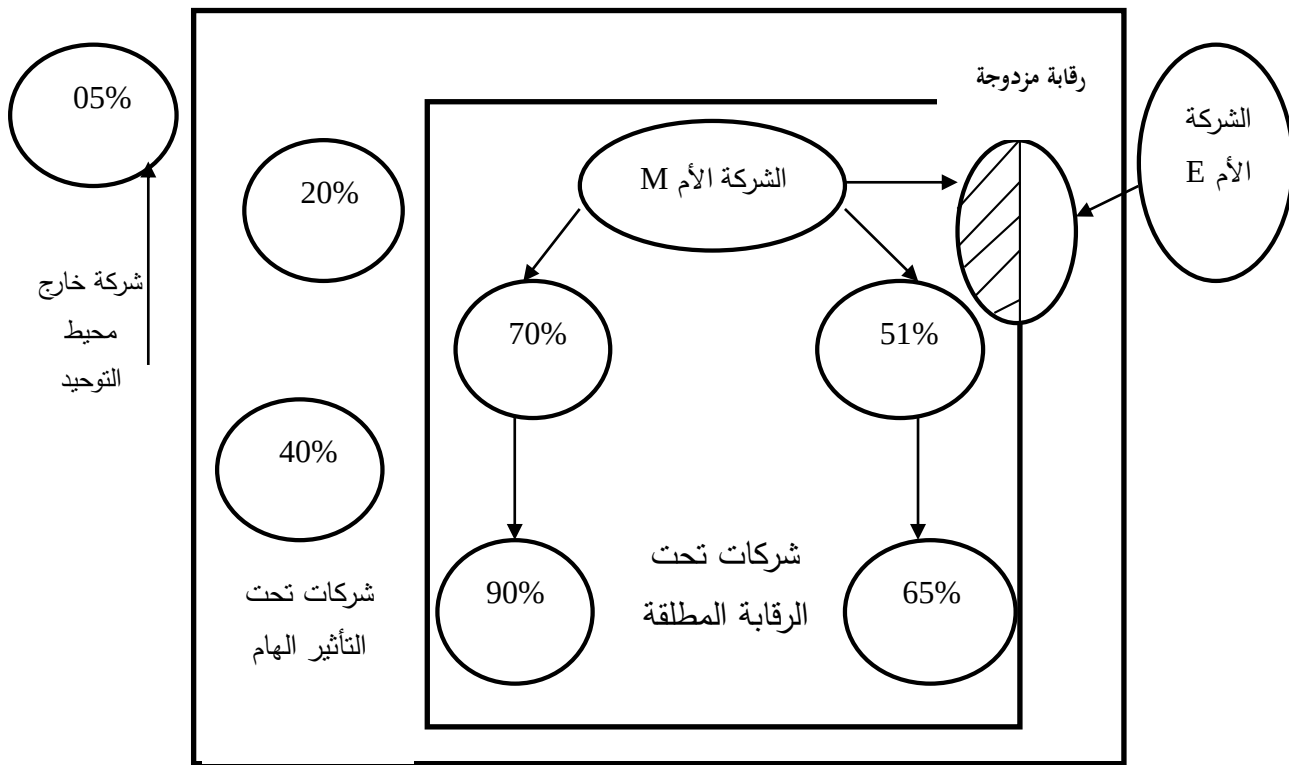
قبل أن تتم عملية توحيد الحسابات يجب معرفة مجموعة الشركات التي تكون موضوع التوحيد هذا من جهة، ومعرفة علاقة الترابط والسيطرة ومساهمة كل شركة في شركة أخرى من جهة ثانية.

1. تعريف محيط التوحيد:

محيط التوحيد هو مجموعة الشركات الخاضعة لإعداد الحسابات الموحدة، حيث يتضمن عمومًا الشركة الأم والشركات المجموعة المسيطر عليها بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والشكل التالي يوضح محيط توحيد شركات المجموعة:

الشكل رقم: (3-1)

محيط توحيد شركات المجموعة.



Source: Michel Deprez, Duvant Marcel, **Comptabilité des sociétés Commerciale**, Ville Guérin, Paris, 1996, P39.

من خلال الشكل رقم (3-1)؛ يتضح أن العلاقة بين محيط التوحيد ونسبة الرقابة، تتمثل في كون هذه الأخيرة المُعبر عنها بحقوق التصويت هي المعيار الأساسي لمعرفة مجال التوحيد وأن هناك عدة أنواع للرقابة وعدة روابط بين شركات المجموعة كما يظهره الشكل أعلاه تتمثل في التالي:

1.1. تعريف ومحددات الرقابة المطلقة (الحصرية): Le Control exclusif

حسب المعيار الدولي رقم 27 تعرف بأنها: "القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية لشركة معينة، بهدف تحقيق منافع من أنشطتها"، وهي ناتجة عن الرقابة القانونية، التعاقدية أو الواقعية، وحسب IAS27 نجد عدة محددات تحكم قرار إدخال شركة من شركات المجموعة في عملية التوحيد أم لا تتمثل في التالي:

- ينبغي توحيد حسابات كل الشركات التابعة مع حسابات شركة الأم، ويفترض وجود سيطرة عندما تملك الشركة الأم بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف حقوق تصويت الشركة.
- في الظروف الاستثنائية؛ وإذا أمكن البرهنة على أن ملكية أكثر من نصف حقوق تصويت الشركة لا تشكل سيطرة، فإن العلاقة بين الشركة الأم والشركة لا تكون موجودة، وحتى في حالة امتلاك أقل من نصف حقوق التصويت يظل احتمال وجود السيطرة قائما حينما تكون شركة الأم:

- تسيطر على أكثر من نصف حقوق التصويت بسبب اتفاقية مع مستثمرين آخرين؛
- التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بموجب قانون أو اتفاق؛
- تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة، وتكون السيطرة على الشركة بواسطة ذلك المجلس؛
- الإدلاء بأغلبية الأصوات في اجتماع مجلس الإدارة وتكون السيطرة ممارسة بواسطة ذلك المجلس.
- لا يمكن استبعاد شركة تابعة من محيط التوحيد لأن نشاطها مختلف عن نشاط الشركات الأخرى داخل المجموعة.

▪ تفقد الشركة الأم السيطرة عندما تفقد سلطة الحكم على السياسة المالية والتشغيلية لشركة من شركات المجموعة، ويمكن أن يحدث ذلك عندما تصبح شركة تابعة خاضعة لسيطرة الحكومة أو جهة تنظيمية أو محكمة أو نتيجة لاتفاق تعاقدي.

▪ لا يشترط توحيد حسابات شركة تابعة عندما تكون السيطرة عليها مؤقتة، وينبغي أن توجد أدلة على أن الشركة التابعة تم شراؤها بنية التخلص منها خلال 12 شهرا، وأن الإدارة تتوي التخلص منها بالبحث عن مشتري وتعالج في هذه الحالة حسب المعيار IFRS5 "الأصول غير متداولة المحتفظ بها لأغراض البيع والأعمال المتوقعة".

▪ الشركة التابعة التي يكون قد سبق استبعادها من محيط التوحيد، ولا يتم التصرف فيها خلال 12 شهر ثم يتم ادراجها في محيط التوحيد بسبب زيادة السيطرة والرقابة عليها، يجب توحيد حساباتها من تاريخ هذه الزيادة في السيطرة والرقابة.

▪ الشركة التابعة التي تعمل في ظل قيود شديدة طويلة المدى قد تؤثر على قدرتها في تحويل الأموال إلى الشركة الأم، فينبغي استبعادها من محيط التوحيد عن طريق فقدان السيطرة عليها.

1.1.1. أنواع الرقابة الحصرية:

يُمكن أن تحدث الرقابة المطلقة على شركات المجموعة من طرف الشركة الأم عن طريق ثلاث أشكال مختلفة تتمثل في التالي:

- **الرقابة القانونية:** تحدث عندما تملك شركة في شركة أخرى أغلبية حقوق التصويت أي أكثر من 50% سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.¹
- **الرقابة التعاقدية:** يكون بموجب عقد كتابي مفاده إعطاء الصلاحية لشركة معينة لإدارة السياسات المالية والتشغيلية في شركة أخرى، بحكم قانون أو اتفاق مع المستثمرين.²
- **الرقابة الممارسة بالفعل (الواقعية):** تحدث عند امتلاك شركة في شركة أخرى أكثر من 40% من حقوق التصويت ولا يوجد شريك آخر يملك أكبر منها، وهذا يعني أن الشركة التي تملك 40% هي المساهمة مساهمة رئيسية والأسهم الباقية موزعة على صغار المساهمين، ويشترط أن تكون نتيجة تعين لمدة سنتين متتاليتين على الأقل لأغلبية أعضاء الإدارة.

2.1. تعريف ومحددات الرقابة المشتركة: Le Control conjoint

- هي اقتسام الرقابة بين عدة شركات أو المجموعات لشركة واحدة مستغلة (الشركة المغلقة)، حيث أن القرارات التشغيلية والمالية للشركة المستغلة تكون باتفاق بين كل المراقبين، ويجب توفر العناصر التالية لوجود رقابة مشتركة:³
- عدد محدود من الشركاء أو المساهمين يشاركون كلهم في اتخاذ القرارات، وتتم الإشارة هنا إلى أن العدد المحدود من الشركاء لم يعرفه ولم يحدده القانون التجاري الجزائري !
 - حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 يجب أن يكون هناك اتفاق تعاقدية كتابي للترقية بين الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة والشركات التي يمارس عليها نفوذ هام.
 - حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS12 الاتفاق التعاقدية ينص على تعيين مدير للمشروع بشرط العمل وفقا للسياسات المالية والتشغيلية المتفق عليها.⁴ وتأخذ الرقابة المشتركة أحد الأشكال التالية:
- **المشروع المشترك:** هو عبارة عن إجراء تعاقدية (ترتيب تعاقدية) بين طرفان أو أكثر (عدد محدود) لأداء أنشطة اقتصادية خاضعة لسيطرة مشتركة، ويستوجب ضرورة الموافقة بالاجماع على القرارات الاستراتيجية والتشغيلية.⁵ تنقسم المشروعات المشتركة حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 و 28 إلى ثلاثة أنواع وهي:

- العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة.

¹ François Colinet, Simon paoli, **Op-Cit**, p55.

² J. raffegeau, **Op-Cit**, p93.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، عمان، الأردن، 2009، ص 520.

⁴ François Colinet, **Op-Cit**, p56.

⁵ طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2009، ص 16.

- الشركة الخاضعة لسيطرة المشتركة: هي الشركة التي يكون فيها مصالح لمتعاقدين أو أكثر، بموجب نظام تعاقدى يؤسس سيطرة مشتركة على الشركة.¹

3.1. تعريف ومحددات النفوذ الهام (التأثير البارز): l'influence notable

يُقصد بالتأثير الهام وفقا لما نص عليه المعيار رقم 28، القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها دون وجود سيطرة ورقابة مشتركة على هذه السياسات.² وهو المساهمة في السياسات التشغيلية والمالية لشركة معينة دون الرقابة أو السيطرة عليها، وذلك بامتلاك الشركة المشاركة في السياسات التشغيلية والمالية أكثر من 20% من حقوق التصويت، وحسب المعيار الدولي رقم 28 فإنه يكون النفوذ الهام في الحالات التالية:

- امتلاك أكثر من 20% من حقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛
- المشاركة في صنع القرارات السياسية؛
- تبادل الكوادر والقيادات؛
- توفير المعلومة الأساسية التقنية؛³
- المعاملات المادية ما بين المؤسسات.

إن طريقة الوضع بتكافؤ هي طريقة محاسبية تُسجل بموجبها المساهمات مبدئيا بالتكلفة ثم تعدل بعد ذلك بالتغير الحاصل في حصة المستثمر في صافي أصول الشركة الزميلة، كما يظهر حساب النتيجة حصة المستثمر في نتائج أعمال الشركة الحليفة أو الزميلة، وتعتبر هذه الأخيرة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 بأنها شركة يوجد للمستثمر فيها تأثير هام على السياسات المالية والتشغيلية وهي ليست شركة تابعة بسيطرة الكلية أو مشروع مشترك للمستثمر. إن التوزيعات المستلمة من الشركة المستثمر فيها تؤدي إلى تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار في الشركة الزميلة ويمكن أن يتطلب الأمر إجراء تعديلات على القيمة الدفترية بسبب التغيرات في حقوق الملكية للشركة المستثمر فيها، كما يستخدم المستثمر أسلوب الملكية للمحاسبة عن الاستثمارات في الشركة الزميلة كأسلوب محاسبي خاص ويقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة استناداً إليه إلا في الحالات الاستثنائية التالية:

- عندما يصنف الاستثمار بأنه محتفظ به للبيع يعالج محاسبيا طبقا لـ IFRS 5؛
- الاستثمار في الشركة الزميلة التي تم اقتناؤها بنية للتخلص منها خلال 12 شهرا من تاريخ الاقتناء فيتم قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في خسارة أو ربح؛

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 236.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 229.

³ Jean Montier, Op-Cit, P 41.

- حالة الإعفاء من إعداد قوائم مالية موحدة استنادًا إلى المعيار IAS27؛
- عندما يكون المستثمر نفسه شركة تابعة مملوكة بالكامل أو جزئيًا؛
- أن سندات المساهمة التي تعود للمستثمر غير متداولة في سوق عام؛
- عدم حفظ القوائم المالية للمستثمر في الشركة الزميلة لدى لجنة البورصة، أو لدى أي هيئة نظامية لأغراض إصدار أي فئة من الأدوات المالية في السوق العام. وإعداد الشركة الزميلة للمستثمر قوائم مالية فردية أو موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.
- تتم الإشارة إلى أنه إذا كانت الشركة الأم تمتلك أقل من 20% من حقوق التصويت فيمكنها تحقيق النفوذ الهام بشروط أخرى مثل توفير المعلومة التقنية المهمة، وإذا امتلكت أكثر من 20% فيمكن أن لا تحقق النفوذ الهام إذا كانت لا تمارس سلطة متعلقة بمساهماتها ولا تساهم في السياسات التشغيلية والمالية.

2. الاستثناءات من محيط التوحيد:

- إن كل الشركات التي تخضع للرقابة المطلقة أو الرقابة المشتركة أو تكون تحت النفوذ الهام يجب أن يتم توحيد حساباتها في أفضل الظروف وأنجع التقنيات، ولكن هناك حالات لا يجوز فيها للشركة الأم إعداد الحسابات الموحدة هي:
- تبعد الشركة إذا كانت أوراق المساهمة المالية المكتسبة اكتسبت لغرض التخلي عنها مستقبلاً، ويجب معرفة غرض التخلي عنها حين اكتسابها، وفي حالة التخلي عن جزء منها يجب توحيد الشركة إلا بالجزء المحتفظ به فقط.
 - عندما تكون الرقابة أو التأثير على شركة من شركات المجموعة غير مؤكد بسبب قيود صارمة مستمرة مثل انخفاض نسبة الملكية للسيطرة والرقابة على شركة من شركات المجموعة.¹
 - إذا كانت وسائل الديون أو الأموال الخاصة بالشركة الأم غير معروفة في سوق المال لا يحق للشركة الأم توحيد الحسابات.
 - إذا كانت الشركة الأم نفسها مملوكة من طرف وحدة أخرى ويوافق المساهمون على إعفائها من هذه المهمة.
 - إذا كانت الشركة الأم تراقب شركة من شركات المجموعة بصفة مؤقتة أو تتوي الإدارة العامة التنازل أو بيع هذه الشركة.²
 - توظيف حصة رأس المال المملوك لغرض مالي بحت أو المتنازل عنه مستقبلاً³، أي دون فرض الرقابة والسيطرة.

¹ محمد أبو نصار محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 428.

² Robert Obert, *Synthèse droit et comptabilité*, Dunod, Paris, 2004, P422.

³ القانون المحاسبي المالي، طبعة 2009، الجزائر، الفصل الثالث، القسم الثاني.

3. نسب الرقابة ونسب الفائدة في المجموعة:

إن مُحيط التوحيد يرتبط بنسبة الرقابة بين الشركات المجموعة والشركة الأم أما نسبة الفائدة فلا علاقة لها بمجال التوحيد، ولكن كلاهما يَعملان على توضيح وتبسيط إجراءات توحيد حسابات المجموعة لذا يجب ضبط وتوضيح مفهومهما والفرق بينهما.

1.3. تعريف نسب الرقابة، الفائدة والمساهمة:

- تعتبر نسب الرقابة والفائدة من أهم المؤشرات التي تحدد وتساهم في عملية توحيد الحسابات.
- **نسبة الرقابة:** هي عدد حقوق التصويت المُتوفرة التي تملكها شركة ما في شركة أخرى وتحدد بهذه النسبة طبيعة العلاقة أو التأثير الموجود، وتُعتبر حقوق التصويت السبيل الأفضل لتقييم السلطة والرقابة المملوكة وليس عدد الأسهم المملوكة، لأنه يمكن أن توجد أسهم عادية لها حق في التصويت، وأسهم ممتازة لها الأولوية في الأرباح وليس لها الحق في التصويت وأسهم ذات الحق المزدوج.
 - **نسبة الفائدة:** تُعبر عن حصة رأس المال التي تمتلكها الشركة الأم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الشركات المجموعة الأخرى.
 - **نسبة المساهمة:** تُعبر عن حصة رأس المال التي تمتلكها الشركة الأم بطريقة مباشرة في الشركة المجموعة.

إن نسبة المساهمة ونسبة الفائدة مفهومين ماليين يُمكن حساب حصة الشركة الأم في كل شركة من شركات المجموعة والجدول التالي يُبين الفرق بين نسبة الرقابة ونسبة الفائدة.

الجدول رقم: (1-4)

الفرق بين نسبة الفائدة ونسبة الرقابة.

الطبيعة	الاستعمال في إجراءات التوحيد
نسبة الفائدة	أداة لإقامة تقنية التوحيد: - توحيد الحسابات. - إلغاء العمليات المتبادلة. - توزيع رؤوس الأموال الخاصة والنتيجة ما بين فوائد المجمع والأقلية.
نسبة الرقابة	- تعريف بمحيط التوحيد (قائمة الشركات المنظمة إلى مجموعة). - اختيار أسلوب التوحيد.

Source: Jean Moutier et Giller, **Technique de consolidation**, Economica, 1995, p 51.

2.3. حساب نسبة الرقابة ونسبة الفائدة

إن حساب نسب الرقابة ونسبة الفائدة يتعلق بطبيعة العلاقة التي تربط الشركة الأم بالشركات المجموعة ومن بين هذه العلاقات ما يلي:

■ **العلاقة المباشرة:** تعتبر أبسط العلاقات التي يُمكن أن تكون بين الشركة الأم والشركة المجموعة، حيث تُمارس الشركة الأم رقابة وتملك فوائد مباشرة في شركة من شركات المجموعة دون أي وساطة من شركات أخرى، وفي هذه الحالة تكون نسبة الرقابة متساوية مع نسبة الفائدة ونسبة المساهمة.

■ **العلاقة غير المباشرة:** تكون هذه العلاقة عندما تسيطر الشركة الأم M أو تمارس تأثيرًا هامًا على شركة ما F_2 من خلال شركات التابعة وسيطة F_1 ، شرط أن تملك وتسيطر هذه الأخيرة سيطرة تامة على شركة أخرى F_2 ، ففي مثل هذه الحالة تسيطر الشركة الأم بطريقة غير مباشرة على الشركة الثالثة F_2 .

■ **العلاقة المتبادلة:** تنشأ هذه العلاقة عندما تملك الشركة الأم جزء من رأس مال شركة من شركات المجموعة، وهذه الشركة الأخيرة تملك جزء من رأس مال الشركة الأم، حيث لا تستطيع الشركة M أن تمتلك أسهم F إذا كانت F تملك جزءا من A يفوق 10% (عندما تكون المساهمات متقاطعة "متبادلة")¹.

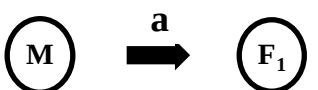
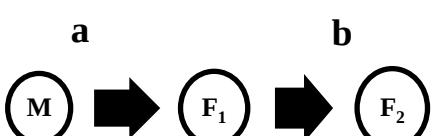
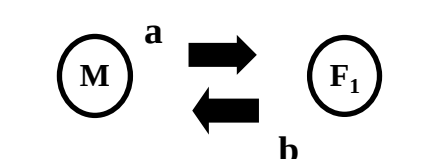
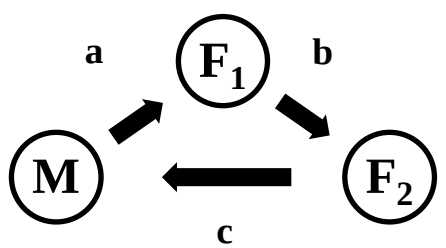
■ **العلاقة الدائرية:** تُولد رقابة ذاتية عن طريق التفاف الروابط حول الشركة الخاضعة لرقابة شاملة أو تأثير هام أي في هذا النوع من العلاقات تكون شركة من شركات المجموعة تملك حقوق في شركة ثانية والشركة الثانية تملك حقوق في الشركة الثالثة فتشكل مع بعضها البعض بما في ذلك الشركة الأم شكل حلقة مغلقة مثل عمليات الإنتاج بالسلسلة، حيث أن هذه العلاقة لا تستعمل في المجموعات الجزائرية ولم ينص عليها القانون التجاري الجزائري بعد.

الجدول الموالي يوضح طريقة الحساب المتبعة لكل نسبة وفقًا للعلاقة الناشئة بين شركات المجموعة بما فيها الشركة الأم.

¹ Langot Jaqueline, **Les comptes consolidés**, Economica, Paris, 1996, p22.

الجدول رقم: (5-1)

طرق حساب نسب الرقابة والفائدة وفق العلاقة الناشئة بين شركات المجموعة.

نوع المساهمة	الشكل البياني الموضح	نسبة رقابة M على F	نسبة فائدة M على F
1	العلاقات المباشرة		=a نسبة الفائدة
2	العلاقات غير المباشرة		نسبة رقابة M على F b=F إذا كانت $a < 50\%$ أما إذا كانت $a > 50\%$ فإن M لا تراقب F2 نسبة الفائدة لـ M على F2 $a*b =$
3	العلاقات المتبادلة		نسبة الفائدة لـ M على F $\frac{(1-b)}{1-a*b} =$ نسبة فائدة الأغلبية على $\frac{1-b}{1-a*b} = M$ نسبة رقابة M على F a=F % رقابة الأغلبية على M $(1-b) =$
	العلاقات الدائرية		نسبة رقابة M على F a=F1 (مباشرة) % رقابة M على F2 b=F2 (غير مباشرة) نسبة فائدة M على F $\frac{(1-c)a}{1-abc} = F1$ نسبة فائدة M على F $\frac{(1-c)ab}{1-abc} = F2$

Source: Langot Jaqueline, Les comptes consolidés, Economica, Paris, 1996, p 22.

المبحث الثالث: أساليب ومراحل توحيد الحسابات.

تعتمد معظم الدول في العالم على عدة أساليب لتقديم الحسابات الموحدة المتعلقة بنشاطات كل شركات المجموعة، وأن لكل أسلوب شروط وأسس تختلف عن باقي الأساليب، ويُستند عادة على نسبة الرقابة في اختيار وتحديد أسوب توحيد الحسابات المتبع على مستوى كل شركة من شركات المجموعة.

المطلب الأول: أساليب وإجراءات توحيد الحسابات.

توجد ثلاث أساليب لتوحيد الحسابات وهي أسلوب التوحيد الكلي، أسلوب التوحيد النسبي وأسلوب التوحيد بطريقة التكافؤ (الملكية)، حيث يتعلق اختيار طريقة التوحيد انطلاقاً من نوع الرقابة بين الشركة الأم وباقي شركات المجموعة.

1. تعريف أساليب التوحيد:

تختلف أساليب التوحيد عن بعضها البعض سواء في التعاريف أو في مراحل تطبيق كل أسلوب.

■ تعريف أسلوب التوحيد الكلي:

هذه الطريقة تخص عادة الشركات الموضوعة تحت الرقابة المطلقة، فهي تعطي نظرة واسعة عن الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الشركات لكونها تعتبر وحدة واحدة،¹ وأهم ما يميز هذه الطريقة ظهور فوائد الأقلية للمساهمين ذوي الأقلية.

■ تعريف أسلوب التوحيد النسبي:

حسب المعيار الدولي السابق رقم 31 الملغى والمدمج في كل من المعيارين IAS28 و IFRS12، في فقرة 25 منه "التوحيد النسبي يتمثل في إعادة وضع حسابات الشركة المشترك في مراقبتها وفقاً لنسب الرقابة لكل مشترك، إذ هذا الأخير بإدماج حصته من الأموال والخصوم والأعباء والنواتج في ميزانية موحدة حسب نسبة مشاركته فقط"، حيث تضاف إيرادات ومصاريف المشروع المشترك في القوائم الموحدة فقط.

■ تعريف أسلوب التوحيد بالتكافؤ:

تتمثل هذه الطريقة في استبدال القيمة المحاسبية لسندات الشركة الأم بحصتها من تغيرات الأموال الصافية الحاصلة بعد اكتسابها لهذه السندات. إن الفرق بين سعر اقتناء هذه السندات وحصتها يمثل رباً أو خسارة في القيمة وتطبق هذه الطريقة في حالة التأثير الهام، ويجب معالجة المساهمات التي تظهر في الميزانية وجدول حساب النتيجة سنوياً.²

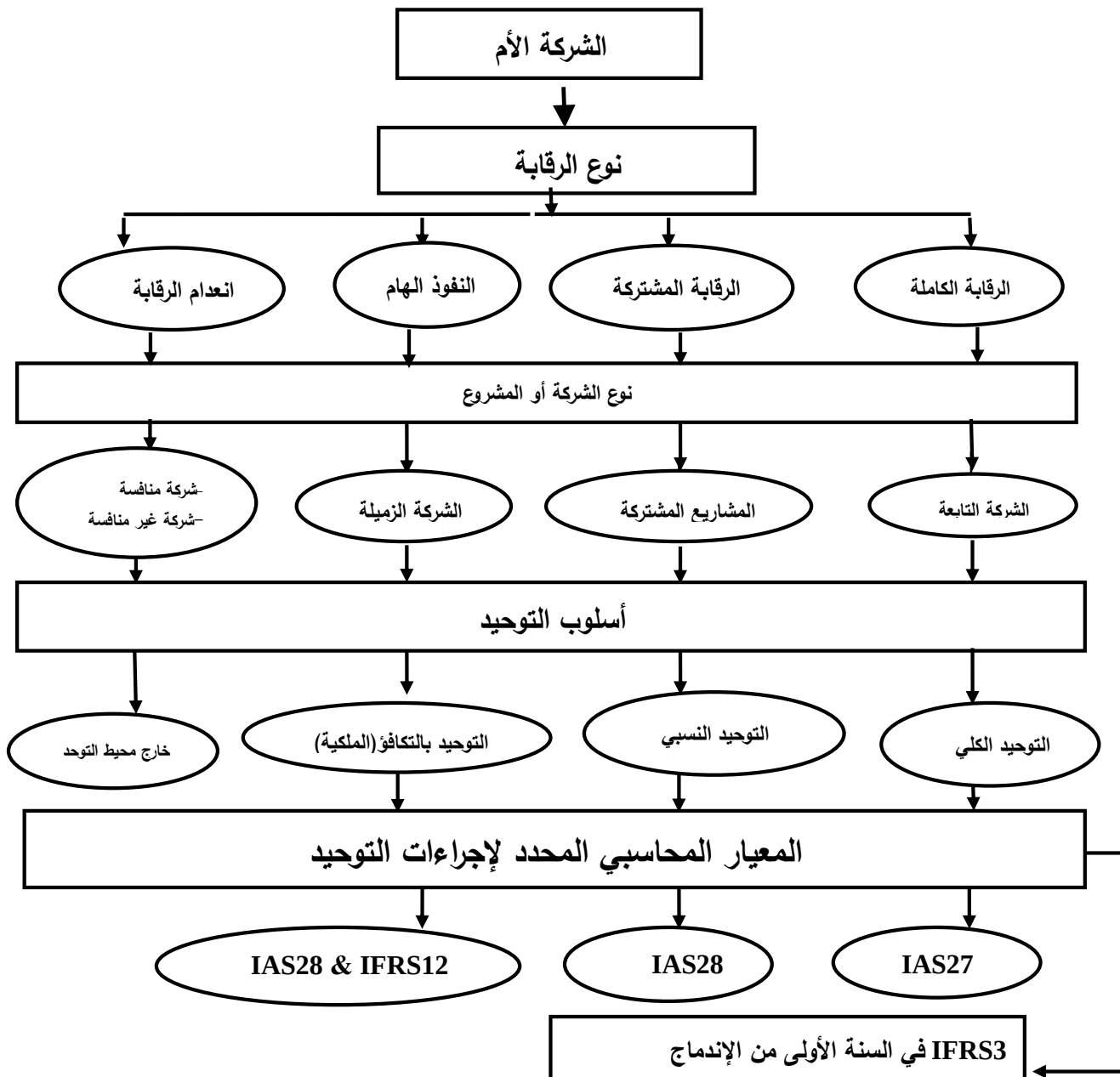
¹ Jean Raffegau, **Op-Cit**, P 47.

² François Colinet, **Op-Cit**, p27.

نسبة الرقابة المُعبر عنها بحقوق التصويت هي المرشد والمحدد الأول الذي يبين للوحدة المحاسبية أي أسلوب من أساليب التوحيد يمكن اتباعه، والخاص بتوحيد حسابات كل شركة تابعة تخضع لرقابة مطلقة مثل امتلاك أغلبية حقوق التصويت أو بموجب عقد، أو شركة يمارس عليها تأثير بارز مثل توفير المعلومة التقنية وامتلاك أكثر من 20% من حقوق التصويت دون سيطرة، أو في حالة اقتسام الرقابة مع طرف آخر مثل المشاريع والمصالح المشتركة، وذلك بشرط عدم توفر شروط الإقصاء مثل شركة تابعة مؤقتة، والخضوع لإدارة مركزية تقوم بالتنسيق بين شركات المجموعة، ويتم تلخيص كل ما سبق والعلاقة المباشرة بين أسلوب التوحيد ونسبة الرقابة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-4)

العلاقة بين نوع الرقابة وأسلوب التوحيد حسب المعايير المحاسبية الدولية.



المصدر: من إعداد الباحث.

مع الإشارة أنه؛ في حالة وجود مشروع مشترك بالإضافة إلى وجود تأثير هام لأحد المشاركين في هذا المشروع المشترك، فإنه يمكن استعمال أسلوب التوحيد بالتكافؤ كبديل لأسلوب التوحيد النسبي في المعالجات المحاسبية، بالإضافة إلى أن هناك علاقات غير مباشرة بين كل أسلوب توحيد محاسبي مع نصوص المعايير المحاسبية الدولية الظاهرة في الشكل (1-4)، وأنه يُحتكم إلى معيار الإبلاغ المالي IFRS10 "القوائم المالية الموحدة" عند إجراءات التوحيد.

2. إجراءات توحيد الحسابات حسب أسلوب التوحيد المتبع:

لمعرفة الوضعية والأداء المالي للمجموعة يجب إعداد قوائم مالية موحدة استنادًا إلى القوائم الفردية لكل شركة من شركات المجموعة، بواسطة توحيد البنود المتماثلة من الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات، الأعباء والملاحق إلى بعضها البعض، حيث يجب احترام المبادئ المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة والمُتمثلة في IAS27 "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة في الشركات التابعة"، IAS28 "المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة (الشقيقة أو الحليفة)"، IFRS12 "الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى" و IFRS10 "القوائم المالية الموحدة".

1.2. الإجراءات والمعالجة المحاسبية حسب التوحيد الكلي:

يتم توضيح الإجراءات المتعلقة بالتوحيد الكلي وفق لما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS10 "القوائم المالية الموحدة" والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS27 "القوائم المالية المنفصلة" وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-6)

إجراءات أسلوب التوحيد الكلي.

البيان	الإجراءات المتبعة
مساهمة الشركة الأم في الشركات التابعة.	- يجب حذف القيمة المحاسبية لسندات المساهمة للشركة الأم في كل شركة تابعة؛ - إظهار نصيب الشركة الأم من الأموال الخاصة في كل شركة تابعة؛ - يعالج فرق التوحيد الأول وفق المعيار IFRS3 "اندماج الشركات والأعمال".
مساهمة الشركة الأم في الشركات الخارجة من محيط التوحيد.	- اتباع الإجراءات المنصوص عليها في IAS39 "الأدوات المالية: اعتراف وتسجيل": - تطبق الإجراءات ابتداء من تاريخ اعتبار الشركة التابعة خارجة من محيط التوحيد بشرط ألا تكون: * شركة زميلة. * شركة خاضع لسيطرة مشتركة. - تعتبر القيمة المحاسبية لسندات المساهمة بتاريخ الخروج عن محيط التوحيد بمثابة التكلفة ابتداء من تاريخ التقييم للأصل المالي وفقا لـ IAS 39.

يُفضل أن تتبع كل شركات المجموعة سياسات محاسبية موحدة خاصة في الأحداث والمعاملات المتماثلة من أجل عمل على تسهيل عملية توحيد الحسابات؛ - في حالة وجود مجموعة التابعة تستخدم سياسات محاسبية مختلفة عن تلك المستخدمة من طرف المجموعة ككل بسبب ظروف معينة، فإنه يجب القيام بمعاملات خاصة مثل إعداد القوائم المالية إضافية؛ - يجب توضيح أسباب اختلاق السياسات المحاسبية في الملاحق الموحدة.	السياسات المحاسبية.
يجب إلغاء ما يلي: - إلغاء جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والأعباء المتبادلة داخل المجموعة؛ - إلغاء كل الأرباح غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة التي تعمل على تضخيم الأرباح سواء ناتجة عن مشتريات أو مبيعات؛ - التعامل مع فروق التوقيت التي تنشأ عن إقصاء الأرباح والخسائر غير محققة الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة بموجب المعيار IAS12 "ضرائب على أرباح الشركات"؛ - إلغاء الخسائر الداخلية الناتجة عن المعاملات بين شركات المجموعة تدل على انخفاض في القيمة الحقيقية للخسائر وقد تتطلب الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة.	معالجة العمليات المتبادل.
- يتم عرض حقوق الأقلية في الميزانية الموحدة، ويجب إظهارها ضمن الأموال الخاصة بشكل منفصل عن رأس مال الشركة الأم أو رأس مال المجموعة ككل؛ - عرض فوائد الأقلية في نتيجة الموحدة بشكل منفصل عن نتيجة الشركة الأم.	حقوق الأقلية.
- يجب إعداد القوائم المالية للشركة الأم والشركات التابعة لها في نفس تاريخ؛ - في حالة اختلاف تواريخ التقارير، يجب على الشركات التابعة أن تعد قوائم مالية إضافية من أجل إجراءات التوحيد استناداً إلى نفس تاريخ الشركة الأم؛ - يجب إجراء تعديلات على الآثار الناتجة عن اختلاف التواريخ والمعاملات والأحداث الهامة التي حدثت بين تاريخ إعداد قوائم الشركة التابعة وتاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الأم؛ - يجب ألا يزيد الفرق بين التواريخ في أي حال من الأحوال عن 3 أشهر.	تاريخ إعداد وعرض القوائم المالية.

تدخل إيرادات وأعباء الشركة التابعة في جدول حساب النتيجة الموحد: - من تاريخ اقتناء والسيطرة الشركات التابعة في محيط التوحيد وفقا للمعيار IFRS3 "اندماج الشركات والأعمال"؛ - من تاريخ زوال أو فقدان سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة هو تاريخ نهاية توحيد حساباتها؛ - يتم تسجيل في حساب النتيجة الموحدة الفرق بين الإيرادات المحققة نتيجة تصفية أو خروج شركة تابعة من محيط التوحيد، و بين قيمتها المحاسبية بتاريخ الخروج كنتيجة لانقسام أو زوال الشركة التابعة.	تاريخ التوحيد للشركات التابعة الداخلية والخارجية من محيط التوحيد.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Odile Dandon et Laurent Didlot, **Maitriser les IFRS**, 2 édition Paris, 2006, P446.

2.2. المعالجة المحاسبية للقوائم المالية الموحدة حسب أسلوب التوحيد بالتكافؤ (الملكية):

يمكن تقسيم المعالجة المحاسبية في حالة وجود تأثير هام إلى معالجة محاسبية للقوائم المالية الموحدة ومعالجة القوائم المالية المنفصلة للمستثمر.

1.2.2. المعالجة المحاسبية للقوائم المالية الموحدة:

تهتم عملية توحيد الحسابات بعدة معالجات معقدة تتمثل أهمها في التالي:

▪ الشهرة الضمنية وتعديلات القيمة العادلة:*

- عند الاقتناء:

وفقا للمعيار IFRS3 المتعلق باندماج الأعمال والشركات، عند اكتساب الاستثمار في الشركات الزميلة (الحليفة)، تتم محاسبة فرق بين تكلفة شراء سندات المساهمة وحصة المستثمر في رأس مال الشركة الحليفة وفق الخطوات التالية:

- يُدرج فرق الاكتساب في القيمة المحاسبية لسندات المساهمة؛

- تُلغى كل زيادة لحصة المستثمر في القيمة العادلة لصافي الأصول والخصوم المحتملة المثبتة للشركة الزميلة على تكلفة المساهمة من القيمة المحاسبية لهذه الأخيرة؛

- إدراج مبلغ فرق الاكتساب كإيراد عند تحديد حصة المستثمر في نتيجة الشركة الزميلة عن الفترة التي تم فيها اكتساب الاستثمار.

* Good wil.

- بعد الاقتناء:

يتم القيام بإجراء تعديلات مناسبة في حصة المستثمر سواء الربح أو الخسارة بعد الاقتناء، مع الأخذ بالاعتبار الاهتلاك الإضافي للأصول القابلة للاهلاك في الشركة الزميلة بالاستناد على الزيادة في القيم العادلة عن القيم الدفترية في تاريخ اقتناء الاستثمار، أي فرق اكتساب يظهر كجزء من القيم المحاسبية في الاستثمار في الشركة الزميلة لا يتم إطفائه ولكن يتم فحصه سنوياً (اختبار القيمة) من أجل تحديد الانخفاض بالاستناد إلى نصوص المعيار IFRS3.¹

■ تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة:

عند تحديد نصيب المستثمر في الأرباح أو الخسارة، تستخدم القوائم المالية للشركة الزميلة المتاحة عند معالجة الخسارة أو تقسيم الأرباح نفس تاريخ الإبلاغ عن القوائم، وفي حالة اختلاف تواريخ القوائم المالية للمستثمر والشركة الزميلة، ينبغي أن تُعد الشركة الزميلة قوائم مالية إضافية في تاريخ القوائم المالية للمستثمر ما لم يكن من غير العملي القيام بذلك.

عند تطبيق أسلوب الملكية يجب على المستثمر استخدام القوائم المالية للشركة الزميلة والمعدة في ذات التاريخ التي أعدت فيه القوائم المالية للمستثمر، فإذا كانت القوائم المالية يتم إعدادها في تواريخ مختلفة ينبغي إجراء التعديلات اللازمة لأخذ آثار المعاملات أو الأحداث الهامة التي وقعت بين تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة وتاريخ القوائم المالية للمستثمر وينبغي ألا يكون الفرق بين التاريخين أكثر من ثلاثة أشهر.

■ السياسات المحاسبية للشركة الزميلة:

في كثير من الحالات تستعمل الشركة الزميلة سياسات محاسبية مختلفة عن تلك المتبناة من قبل المستثمر لعمليات متماثلة وأحداث مالية في ظروف متشابهة، لذا يجب إجراء التعديلات المناسبة على القوائم المالية للشركة الزميلة عندما تستخدم من قبل المستثمر خاصة عند تطبيق طريقة الوضع بالتكافؤ عن طريق توحيد السياسات المتبعة، وعندما لا يكون من العملي احتساب هذه التعديلات فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة والاختلاف في الملاحق الموحدة الخاصة بالمستثمر.

■ العمليات المتبادلة مع الشركات الزميلة:

إذا قامت الشركة المستثمرة باستخدام أسلوب الوضع بتكافؤ في الشركات الزميلة، فإن الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات الصاعدة (من الشركة الزميلة إلى المستثمر) أو النازلة (من المستثمر إلى الشركة الزميلة)، يجب عدم إلغاؤها حتى تتحقق مصلحة المستثمر في الشركة الزميلة، وتحقق مصلحة

¹ Odile Dandon, Laurent Didlot, Op-Cit, P468.

المستثمر عند البيع لطرف خارجي، إلا أنه يجب إلغاء الخسائر غير المحقق الناتجة عن العمليات المتبادلة التي تمت بدليل على الانخفاض في قيمة الأصل الذي تم تحويله، أو أنه لم يتم البيع لطرف خارجي بعد.¹

■ **الخسائر التي تفوق قيمة الاستثمارات:**

في طريقة الوضع بتكافؤ إذا زادت حصة المستثمر في حقوق الشركة الزميلة عن القيمة الدفترية لاستثماراته فيها أو تساوت معها، فإن المستثمر يتوقف عادة عن إثبات حصته في الخسائر التي تحدث في الشركة الزميلة بعد ذلك، وتُصبح القيمة الدفترية للاستثمار صفراً، ويتم إثبات خسائر إضافية فقط بالمبالغ المدفوعة أو التي تمثل التزاماً على المستثمر بسبب ضمان أو كفالة للشركة الزميلة، وفي حالة تحقيق الشركة الزميلة لأرباح بعد ذلك، فإن المستثمر يبدأ في إثبات حصته في تلك الأرباح بعد تغطية حصته من الخسائر التي لم يتم إثباتها سابقاً.

■ **التوقف عن تطبيق طريقة الملكية (الوضع بالتكافؤ):**

حسب المعيار 28 فإن المستثمر يتوقف عن استخدام طريقة الوضع بتكافؤ اعتباراً من التاريخ الذي يكون فيه:

- توقف عن التأثير الهام على الشركة الزميلة مع محافظة على استثماره فيها.
- بداية الشركة الزميلة بالعمل تحت قيود صارمة طويلة الأجل تضعف بشدة قدرتها على تحويل الأموال إلى المستثمر.²

■ **خسائر انخفاض القيمة:**

في هذه الحالة يتم تطبيق مؤشرات الانخفاض التي تضمنها المعيار IAS39 المتعلق بالأدوات المالية (الاعتراف والقياس) على الاستثمارات في الشركات الزميلة، وإذا دلت المؤشرات على وجود انخفاض يتم احتساب قيمته بالاستناد إلى المعيار IAS36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول، ويتم تقدير قيمة الاستثمارات القابلة للاسترداد في كل شركة زميلة، إلا إذا لم تقم الشركة الزميلة بتوليد أية تدفقات نقدية بصورة مستقلة.³

¹ خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 229.

² حسين القاضي، مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص 230.

³ طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص 59.

2.2. معالجة القوائم المالية المنفصلة للمستثمر:

يتم توضيح أهم المعالجات المتعلقة بالقوائم المالية المنفصلة للمستثمر وفقاً لما جاء به معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى" والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS27 "القوائم المالية المنفصلة" في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-7)

معالجة القوائم المالية المنفصلة للمستثمر.

البيان	المعالجة المحاسبية
عدم وجود شركات تابعة للمستثمر.	- تكون الحسابات الموحدة غير مطلوبة؛ - يجب تطبيق أسلوب الملكية حتى ولو كانت الحسابات الموحدة غير مطلوبة؛ - يجوز عدم الاحتفاظ بالقوائم الموحدة باعتبار أنه سيتم التخلص منها بالمستقبل؛ - تقديم معلومات عن المساهمات في الشركات الزميلة المماثلة للمعلومات التي تقدمها الشركات التي تقوم بإصدار قوائم مالية موحدة.
إعفاء المستثمر من إعداد القوائم المالية الموحدة حسب IAS27.	- لا يطبق أسلوب الملكية؛ - المحاسبة في الشركة الأم تكون بموجب التكلفة أو استناداً إلى لمعيار IAS39 بدلاً من أسلوب الملكية.
ضرورة قوائم مالية منفصلة.	- إعداد القوائم المالية الموحدة لا يعفي من الحاجة إلى إعداد قوائم مالية منفصلة؛ - إعداد قوائم مالية منفصلة طبقاً لإحدى البدائل التالية: * تسجيلها حسب التكلفة؛ * استخدام طريقة الوضع في تكافؤ كما تم وصفها في المعيار 27؛ * معالجتها محاسبياً كما هو موضح في المعيار المحاسبي الدولي IAS 39.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS2007، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ص231.

3. أهم المعالجة المحاسبية حسب أسلوب التوحيد النسبي:

يهتم أسلوب التوحيد بالتكافؤ الشركات أو المشاريع أو الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة كما تم توضيح ذلك في المباحث السابقة، حيث يُمكن توضيح أهم هذه المعالجات المتعلقة بهذا الأسلوب وفقاً لما جاء في معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS12 "الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى" والمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS28 "الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-8)

المعالجة المحاسبية حسب أنواع المشاريع المشتركة.

نوع المشروع	أهم الإجراءات والمعالجات المحاسبية
الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة.	- يجب أن تحتفظ الشركة تحت السيطرة المشتركة بسجلاتها المحاسبية؛ - تتم المعالجة المحاسبية وعرض قوائمها المالية بنفس الطريقة المتبعة من قبل الشركات الأخرى حسب المعايير المتفق عليها والمعمول بها؛ - تقوم الشركة المشاركة بعرض حصتها في الوحدة التي تحت السيطرة المشتركة في قوائمها المالية الموحدة؛ - يجب في هذه الحالة مسك كل السجلات والدفاتر التي يفرضها القانون.
العمليات الخاضعة لسيطرة المشتركة. (مثل مشاريع انجاز الطائرات).	- توضيح في القوائم المالية الفردية والموحدة الخاصة بالعمليات المشتركة الحقوق والالتزامات التي يتحملها المشاركون؛ - معالجة التكاليف التي يتحملها المشاركون وحصته من الإيراد الذي يكتسبه جراء بيع البضائع أو الخدمات من قبل العمليات المشتركة؛ - لا تتطلب القوائم المالية الموحدة أية تعديلات أو إجراءات توحيد أخرى عندما يعرض المشاركون قوائمهم المالية الموحدة الخاصة بالمشروع ككل، لأن الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات معترف بها في القوائم المالية الفردية للمشارك من قبل كل المشتركين؛ - لا تطلب وجود سجلات محاسبية منفصلة للمشروع المشترك وفي الغالب لا تحضر قوائم مالية للمشروع المشترك ولكن قد يحضر المشتركين حسابات إدارية ليتمكنوا من تقييم أداء المشروع المشترك.
الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة. (مثل الرقابة المشتركة على أنابيب النفط)	يجب توضيح في القوائم المالية الفردية والموحدة ما يلي: - حصته في الأصول تحت السيطرة المشتركة؛ - الالتزامات التي تحملها بشكل فردي وبشكل مشترك مع المشاركين الآخرين فيما يخص الأصول المشتركة؛ - أي إيراد من بيع أو استخدام حصته من إنتاج أصول المشترك؛ - أي مصروفات تحملها بخصوص حصته في المشروع المشترك؛ بخصوص الاستثمار في الأصول تحت السيطرة المشتركة؛ - لا تتطلب أي تعديلات أو إجراءات تجميع أخرى بخصوص البنود عندما يعرض المشاركون قوائمهم المالية الموحدة، وليس من الضروري مسك سجلات محاسبية مستقلة للمشروع المشترك المتمثل في الأصول المشتركة.

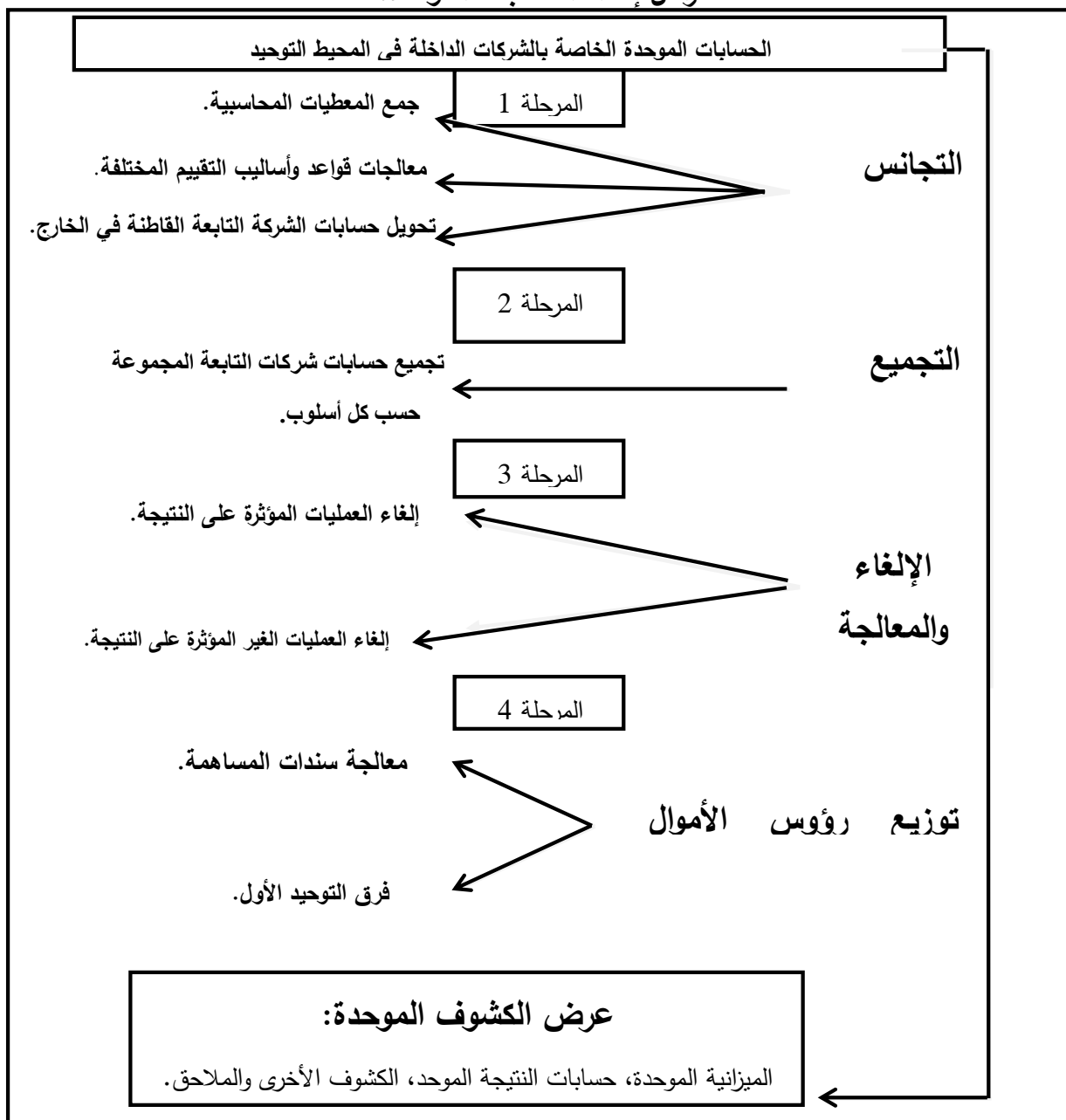
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص818.

المطلب الثاني: مراحل توحيد الحسابات.

إن تحديد محيط وأسلوب التوحيد غير كافيين لإنشاء الحسابات الموحدة ولكن هناك عدة مراحل يجب اتباعها للحصول على المعلومات والمعطيات المحاسبية ثم الحسابات الموحدة، وتنقسم هذه المراحل إلى أربعة مراحل مفصلة كما يوضحه الشكل رقم (1-5)، أو تُقسَم إلى إجراءات ما قبل التوحيد وتكون عادة على مستوى الشركات التابعة ومتمثلة أساساً في التعديلات الإجبارية (توحيد طرق التقييم بين شركات المجموعة) والاختيارية (تحويل حسابات الشركة التابعة الأجنبية)، مُروراً بإجراءات التوحيد والمتمثلة في إلغاء العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة ثم إلغاء سندات المساهمة وتقسيم الأموال الخاصة وصولاً لإجراءات ما بعد التوحيد (الحسابات الموحدة).

الشكل رقم: (5-1)

مراحل إعداد الحسابات الموحدة.



Source: Jean Moutier et Giller, **Technique de consolidation**, Economica, 1995, p117.

1. جميع المعطيات المحاسبة:

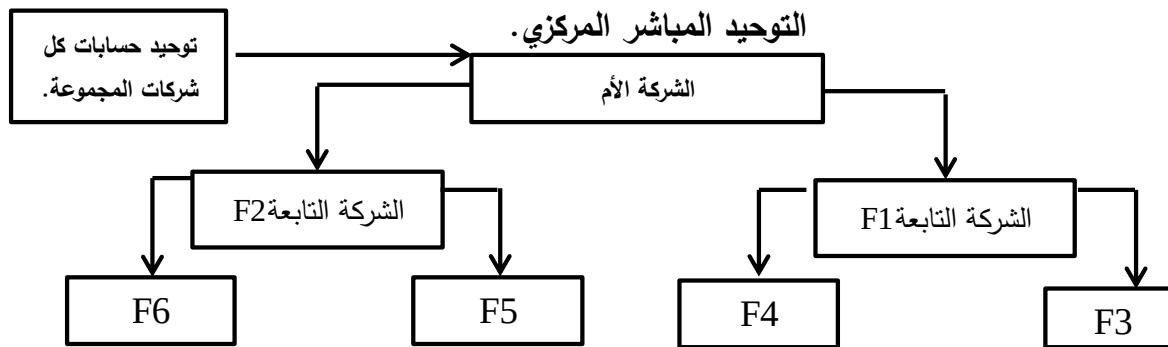
يجب على الوحدة المحاسبة تجميع المعطيات الضرورية مثل الميزانيات وجدول حسابات النتيجة الخاصة بكل شركة من شركات الداخلة في محيط التوحيد بغية استخدامها في عملية توحيد الحسابات، حيث أن هناك نوعين لتجميع المعطيات هما التجميع المباشر والتجميع غير المباشر (الطبيقي).

1.1. التجميع المباشر:

تسعى هذه الطريقة إلى تحديد كل شركة من شركات المجموعة والداخلة في محيط التوحيد من خلال التحديد المباشر لحقوق الشركة الأم في الأموال الخاصة لكل شركة من شركات المجموعة، وكذا حصة كل شركة في النتيجة الموحدة.

تتركز تقنية التوحيد هنا على عملية تجميع وتوحيد معطيات كل شركة من شركات المجموعة مباشرة في الشركة الأم دون وساطة شركة أو مجموعة شركات تابعة للشركة الأم، وذلك بعملية ومرحلة واحدة ويعتمد على نسبة الفائدة التي تعود للشركة الأم في عملية توحيد الحسابات، وتسعى إلى تحديد حقوق كل شركة من شركات المجموعة والحقوق الخارجة عن المجموعة وهذا ما يعرف بالتوحيد المركزي، أي جمع المعطيات وتوحيد حسابات المجموعة يكون على عاتق الوحدة المحاسبية المركزية الخاصة بكل شركات المجموعة كما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم: (6-1)



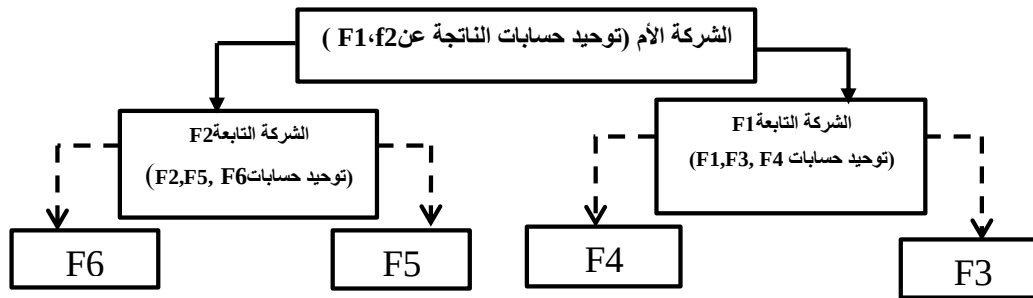
Source: François Colinet, Simon paoli, *Pratique des comptes consolidé*, Dunod, paris, 2008, p33.

2.1. التجميع غير المباشر (الطبيقي):

يكون جمع المعطيات وتوحيد الحسابات في هذه الحالة بالتعاقب للمجموعات التابعة "sousensembles" في المجموعات الأكبر منها، مثل جمع وتوحيد معطيات المجموعة التابعة استناداً إلى معدل الفائدة الخاص بها في المرحلة الأولى، ثم إرسال القوائم الموحدة لهذه المجموعة إلى الشركة الأم، ثم تعمل الشركة الأم على توحيد الحسابات المرسل إليها مع حساباتها وحسابات شركات المجموعة الأخرى في مرحلة ثانية استناداً إلى معدل الفائدة الخاص بالشركة الأم، وهذا ما يعرف بالتوحيد اللامركزي أي توحيد حسابات المجموعة يكون بمشاركة كل مجموعة الشركات التابعة كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-7)

التوحيد غير المباشر اللامركزي.



Source: François Colinet, Simon paoli, *Pratique des comptes consolidé*, Dunod, paris, p20.

2. المعالجة المتجانسة:

تقوم الوحدات المحاسبية على مستوى كل شركة من المجموعة أو على مستوى الوحدة المحاسبية المركزية للمجموعة بجمع كل المعطيات الضرورية من كل الشركات، ثم القيام بالمعالجات الإلزامية المتمثلة في توحيد طرق التقييم المحاسبي بغية تسهيل إجراءات توحيد الحسابات، وتكون هذه الإجراءات معقدة عند تواجد إحدى شركات المجموعة خارج موطن المجموعة، الأمر الذي يؤدي إلى إجراء معالجات إضافية إختيارية تتمثل أساساً في تحويل حسابات الشركة التابعة الأجنبية.

1.2. أهم المعالجات المحاسبية الإلزامية:

حسب المعيار الدولي رقم 27 من الفقرة 21 "يجب أن تعد البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للعمليات والأحداث المتشابهة" ولكثرة الأحداث وتعدد الإجراءات لا يمكن حصر كل المعالجات وعليه يتم ذكر أهمها وأكثرها تأثيراً على نشاطات المجموعة.

▪ تجانس طرق تقييم الحسابات:

حسب معيار الإبلاغ المالي IFRS10 "القوائم المالية الموحدة" يتطلب استخدام سياسات محاسبية متماثلة بين شركات المجموعة التي تقوم بعمليات متشابهة مثل ضرورة توحيد سياسات المخزونات حيث يؤدي اختلاف طرق التقييم المخزونات من طرف الشركات المجموعة، إلى عرقلة عملية توحيد الحسابات وصعوبة العمليات المقارنة الزمانية أو المكانية ويكون تعديل هذا التقييم حسب الطرق المتبعة كما يلي:¹

- يتم تقييم المخزونات حسب الطريقة المتبعة داخل المجموعة؛
- تسليط الضوء على الاختلافات في التقييم على المخزونات الأولية والنهائية؛
- إظهار الأصول الضريبية المؤجلة تبعاً لاتجاه التصحيح.

¹ François Colinet, *Op-Cit*, P93.

■ معالجة الاهتلاكات والمؤنات:

يجب اتباع إجراءات التعديل التالية:

- حساب الاهتلاك أو المؤونة وفقاً للطريقة المتبعة داخل المجموعة؛
- دراسة الاختلافات في تقييم العناصر المستعملة في نهاية النشاط وبداية النشاط؛
- الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناجمة عن الفروقات المؤقتة بسبب التعديلات؛
- إظهار الاحتياطي الموحد بمقدار التصحيح الصافي من الضرائب بالنسبة لحصة المجموعة.

2.2. أهم المعالجات المحاسبية الاختيارية:

يُعتبر تحويل الحسابات السنوية نحو العملة الوظيفية مهمة حساسة في المعالجة المتعلقة بتوحيد الحسابات، فأحياناً تؤثر تغيرات أسعار مختلف العملات في الأداء والمركز المالي للمجموعة ولتحويل حسابات الشركة التابعة القاطنة في موطن يختلف عن موطن الشركة الأم نتبع إحدى الطريقتين:

- **طريقة سعر التحويل التاريخي:** تحول حسابات الشركة الأجنبية من عملتها الأجنبية إلى العملة الوظيفية، ويكون هناك تمييز بين العناصر النقدية وغير النقدية حيث تُحول العناصر غير النقدية حسب السعر التاريخي والعناصر النقدية فتحول حسب سعر الإقفال للعمليات.
- **طريقة سعر الإقفال:** تعتبر هذه الطريقة أكثر بساطة من الأولى وقد ينتج عنها من خلال تغير في أسعار الصرف الخاصة بعملة ما مقارنة بالعملات الأخرى،¹ تنوع في القيمة المحاسبية الخاصة بالأصول الثابتة حيث تحول كل قيم الأصول والخصوم النقدية وغير النقدية بسعر إقفال الدورة، أما النواتج والأعباء تحول حسب سعر إقفال الدورة أو باستعمال السعر المتوسط.

بالإضافة إلى المعالجات المتعلقة بمرحلة التجانس أعلاه، يلاحظ وجود مجموعة من المعالجات

المحاسبية الهامة لإجراءات توحيد الحسابات تتمثل في التالي:

■ معالجة الاهتلاك المتناقض:

تقوم الشركة الأم بتحديد طريقة اهتلاك الاستثمارات المتبعة في كل المجموعة فيكون على كل شركة تنتمي لمحيط التوحيد أن تعمل بهذه الطريقة ويجب أن يتم تحديد المبلغ المخصص للاهتلاك الأصل بشكل مُنظم على مدى العمر الإنتاجي ليعكس نمط الاهتلاك المستخدم على كل المجموعة وتمثل الاهتلاكات المتناقصة حصة الاهتلاكات غير المتوافقة مع الغرض العادي لتخصيص الاهتلاك وتسجل هذه الاهتلاكات للاستفادة من مزايا ضريبية، كما ينبغي تسجيل حساب الاهتلاك لكل فترة كمصروفات ما لم يتم تضمينه في القيمة الدفترية لأصل آخر.

¹ Ali garmili, Op-Cit, p391.

■ **المعالجة الخاصة بعقود الإيجار التمويلي:**

- يعرف المعيار الدولي رقم 17 عقد الإيجار التمويلي بأنه عقد ينقل بشكل جوهري كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل، وقد يتم أو لا يتم تحويل حق الملكية في نهاية الأمر ويحدد المعيار نفسه خمس حالات تؤدي عادة إلى تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد تمويلي:
- العقد الذي تنتقل بموجبه ملكية الأصل إلى المستأجر في نهاية مدة عقد الإيجار؛
 - عندما يكون للمستأجر حق شراء الأصل بسعر يتوقع أن يكون أقل من القيمة العادلة للأصل في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الإيجار، بحيث يكون من المؤكد بشكل معقول عند بدء عقد الإيجار أن المستأجر سيمارس هذا الحق؛
 - عندما تكون مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل حتى وإن لم يتم تحويل حق الملكية؛
 - إذا بلغت عند بدء عقد الإيجار القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار فعليًا على الأقل كامل القيمة العادلة للأصل المؤجر؛
 - إذا كانت الموجودات المؤجرة ذات طبيعة خاصة بحيث يمكن للمستأجر فقط استخدامها بدون إجراء تعديلات رئيسية.

■ **معالجة خاصة بالضرائب المؤجلة:**

- حسب المعيار المحاسبة الدولي رقم 12 "ضرائب على الدخل" من الفقرة 5 تحسب الضرائب المؤجلة خصوم أو أصول لجميع الفروق المؤقتة باستثناء ما جاء في الفقرة 6 من المعيار رقم 12 حول قيمة الشهرة والتي تحسب بدون فرض ضرائب مؤجلة.
- إن الهدف من الضرائب المؤجلة هو تحقيق تناسق في حساب الضريبة مع النتائج المحاسبية، حيث أن الضريبة المستحقة تُحسب من النتيجة الجبائية، والنتيجة الجبائية تختلف عن النتيجة المحاسبية قبل الضريبة بسبب تسويات بين النتيجة الجبائية والنتائج الفردية لشركات المجموعة وبسبب التعديلات والإلغاءات التي تؤثر على النتيجة الموحدة، وتوجد فروق واختلافات بين النتيجة الجبائية والنتيجة الموحدة للشركات الفرعية وتتمثل هذه الاختلافات في:
- **الفروق المؤقتة:** وهي ناتجة عن الفرق بين الربح الخاضع للضريبة والربح المحاسبي بسبب إجراء التعديلات الخاصة بالتجانس وعمليات التوحيد مثل إلغاء الهامش على المخزون وتعديل الإهلاكات.
 - **الفروق الدائمة:** ناتجة عن الاختلافات الدائمة بين النتيجة الموحدة والنتيجة الجبائية النهائية مثل تلقي أرباح أسهم غير خاضعة للضريبة، والفروق المؤقتة قد تولد تحولات ضريبية وبالتالي يجب القيام بإجراءات محاسبة الضرائب المؤجلة.¹

1 Bruno Bachy, Michel Sion, *analyse financière des comptes consolidés normes IFRS*, paris 2009, p66.

■ معالجة إعانات الاستثمار:

تعتبر الإعانات مساعدات مالية أو عينية تتحصل عليها الشركة من الغير وتكون عادة من عند الدولة أو مؤسسات أخرى، ويعرف النظام المحاسبي المالي الإعانات الحكومية على أنها "تحويل موارد عمومية موجهة لتعويض التكاليف التي سيتحملها المستفيد" وللحصول على الإعانة يجب أن تتوفر في المستفيد بعض الشروط المرتبطة بأنشطته وبالحالة القانونية.

وفقا للمعيار الدولي رقم IAS20 "محاسبة الإعانات العمومية والإفصاح عن المحاسبات الحكومية" يعتبر الإعانات أنها المنح الحكومية التي تخضع لشروط محددة، ويجب على الشركة أن تستوفي الشروط اللازمة للحصول عليها وتتمثل هذه الشروط بشراء أو بناء أو حيازة أو أي وسيلة أخرى من الأصول بشرط أن تكون طويلة الأجل، ويتم حذفها حسب SCF كما يلي: جعل د/131 "إعانات التجهيز" مدين بمبلغ الإعانة وجعل د/487 "نواتج مقيدة سلفاً" دائناً.¹

3. معالجة العمليات المتبادلة داخل المجموعة:

تدخل هذه المعالجات ومختلف الإجراءات المتعلقة بإلغاء سندات المساهمة وتقييم الأموال الخاص حسب بعض الباحثين في مرحلة "إجراءات أو عمليات التوحيد"، ولكن قبل بداية عمليات الإلغاء يجب على الوحدة المحاسبية المركزية معالجة بعض الاختلافات التي تُعتبر مهمة لتسهيل عملية توحيد الحسابات.

1.3. توحيد الاختلافات:

يتعين في حالة عدم تطابق الأرصدة المُقابلة في القوائم المالية لكل شركة من شركات المجموعة القيام بتعديلها، وهذا قبل إجراء عملية إلغاء الأرصدة المتبادلة داخل المجموعة، ويرجع تواجد الاختلافات إلى:

1.1.3. اختلافات في التسجيل المحاسبي.

يُخص هذا الاختلال عموماً ما يلي:

- **عمليات البيع والشراء:** يحدث أحياناً في نهاية النشاط ونظراً لضيق الوقت يتم تسجيل بعض العمليات في دفاتر الشركة التابعة البائعة دون تسجيلها في الشركة التابعة المشترية، وهذه الوضعية سوف تؤثر على الميزانية وحساب النتائج للشركتين التابعتين كما يلي:
- على مستوى الميزانية: يكون في بعض الأحيان هناك تسجيل محاسبي لحقوق الشركة البائعة وعدم تسجيل لديون الشركة المشترية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009، العدد 19.

- على مستوى حساب النتائج: قد تكون هناك مبيعات مسجلة محاسبيًا لدى الشركة البائعة ومشتريات غير مدرجة ومسجلة لدى الشركة المشتري.
- **قاعدة التسوية:** نقوم في هذه الحالة بتسوية حسابات الشركتين المعنيتين إما ب:
 - تسوية حسب وضع البائع: بإثبات عملية الشراء في دفاتر الشركة المشتري وهي التسوية الأكثر تطبيقاً من الناحية العملية.
 - تسوية حسب وضعية المشتري: تتم حذف عملية البيع في دفاتر الشركة البائعة، كما يحدث أحياناً عند إقفال الحسابات أن الشركة البائعة لم تسترجع الحقوق بالرغم من أن الشركة المشتري سددت ديونها، تتم المعالجة كالتالي:
- تسوية العملية في وضعية الدائن: يتم التسجيل المحاسبي لتحصيل الحقوق لدى الشركة المدينة.
- تسوية العملية حسب وضعية المدين: يتم بحذف عملية الدفع لدى الشركة الدائنة.

2.1.3. اختلاف تواريخ إقفال الحسابات: حسب المعيار الدولي رقم 27 في حالة اختلاف تواريخ البيانات المالية التي يتم توحيدها، فإنه يجب إجراء التسويات التي تأخذ في الاعتبار آثار العمليات الهامة والأحداث الأخرى التي تحدث في الفترة بين تواريخ البيانات المالية للشركات التابعة وتاريخ البيانات المالية للشركة القابضة، وفي كل الأحوال يجب ألا يزيد الفرق بين تواريخ البيانات المالية عن ثلاثة أشهر.

2.3. إلغاء أرصدة العمليات المتبادلة داخل المجموعة:

تنقسم هذه الإلغاءات إلى قسمين:

- إلغاءات ليس لها تأثير على النتيجة الموحدة؛
- إلغاءات لها تأثير على النتيجة الموحدة.

1.2.3. إلغاءات ليس لها تأثير على النتيجة الموحدة:

يمكن أن تكون عملية الإلغاء بين شركات المجموعة كلية أو جزئية وذلك حسب طرق التوحيد ففي طريقة الدمج الكلي يتم إلغاء أرصدة العمليات بشكل كلي، أما في طريقة الدمج النسبي فيكون الإلغاء بشكل نسبي، بينما في حالة الدمج بالتكافؤ فلا يكون هناك إلغاء وتتمثل العمليات المعنية بالحذف في:¹

- إلغاء ازدواجية الإثبات في الدفاتر؛
- إلغاء الديون مع الحقوق؛
- إلغاء كل الأعباء والمصاريف مع النواتج الناتجة عن الصفقات المالية والتجارية المبرمة بين شركات المجموعة.

¹ Langot Jacqueline, Michel Sion, **Op-Cit**, P62.

1.2.3. إلغاءاتها لها تأثير على النتيجة الموحدة:

تتمثل هذه الإلغاءات في قيمة الأرباح، الهوامش والمؤونات التي تتعلق بالأسهم والمخزونات وحتى الاستثمارات ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

■ **إلغاء أرباح الأسهم:** يكون عندما تدفع الشركة الموحدة عائد أسهم إلى شركة أخرى في مجموعة معينة، حيث يمثل هذا العائد من الأسهم في رأس المال الخاص للشركة التي دفعت أرباح الأسهم، وتعتبر نواتج مالية للشركة التي تلقت هذا العائد، وبالموازاة مع ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية يتطلب إلغاء في هذه الحالة إخراج أرباح الأسهم المستلمة من النتيجة وتخصيص في الاحتياطات بالمبلغ الصافي بعد الضريبة.¹

■ **إلغاء الهامش على المخزونات:** إن المخزونات التي تظهر في أصول الشركات الداخلة في مجال التوحيد يمكن أن تنتج عن مبيعات قامت بها شركات أخرى تابعة للمجموعة الموحدة، وتحقق هذه الأخيرة هامش ربح على المبيعات فيجب أن يحذف هذا الهامش من قيمة المخزون من جهة ومن النتيجة النهائية للشركة البائعة من جهة أخرى، ويكون التسجيل المحاسبي من ح/355 اشغال جاري إنجازها إلى ح/301.

■ **إلغاء المؤونات المشكلة من قبل الشركات الموحدة:** ينتج عن الحفاظ على المؤونات المشكلة من طرف الشركة الأم، ونفس المؤونة المشكلة من شركة تابعة استخدامات مزدوجة مع الخسائر المرتبطة بهذه الشركة، لذا يجب إلغاء هذه المؤونات والتي تتعلق في الكثير من الأحيان بـ:

- المؤونة المشكلة من أجل تدهور حسابات الأصول؛

- المؤونة المشكلة لتغطية الأخطار المختلفة بسبب التعامل مع شركات أخرى؛

- وعلى المجموعة تكوين مؤونة متعلقة بسندات المساهمة.

تتم الإشارة إلى أن طريقة إلغاء المؤونات تكون بتحويل المؤونة إلى النتيجة بالنسبة لمؤونات الدورة وإلى الاحتياطات بالنسبة إلى المؤونات المشكلة خلال الدورات السابقة.²

3.3. معالجة سندات المساهمة واقتسام رأس المال:

إن إلغاء سندات المساهمة في حالة ضم شركة تابعة جديدة، يستدعي حساب قيمة الفرق بين تكلفة شراء سندات المساهمة الظاهرة في أصول الشركة الأم، وحصة الشركة الأم في الأموال الخاصة بما في ذلك نتيجة النشاط وهذا ما يدعى بفرق التوحيد.

1.3.3. فرق التوحيد الأول:

فرق التوحيد الأولي هو الفرق الملاحظ عند دخول الشركة في مجال التوحيد "تاريخ اقتناء المساهمة". وحصة الشركة الأم في التغيرات الحاصلة في الأموال الخاصة بالشركة الفرعية منذ تاريخ الاقتناء والدخول في مجال التوحيد،³ وينقسم فرق التوحيد إلى قسمين كما يوضحه الشكل التالي:

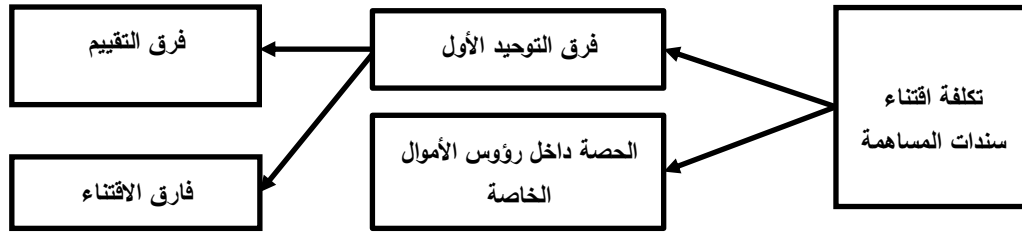
¹ Bruno Bachy, Michel Sion **Op-Cit**, p 63.

² François Colinet, **Op-Cit**, P133.

³ Robert obert, **Op-Cit**, p76.

الشكل رقم: (1-8)

مكونات فرق التوحيد الأولي.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

François Colinet, Simon paoli, *Pratique des comptes consolidé*, Dunod, paris, p153.

من خلال الشكل يلاحظ أن فرق التوحيد الأول يتكون مما يلي:

- **فرق الاقتناء "الشهرة":** توجد الشهرة عندما يكون للشركة قدرة على تحقيق أرباح غير عادية أو عندما يكون المشتري من الشركة على استعداد أن يدفع ثمنًا يفوق القيمة الجارية، ويعرف هذا الثمن الإضافي حسب المعيار الدولي رقم 22 بالفرق في تاريخ الاقتناء.¹
 - **فرق التقييم:** أي الفرق بين القيمة المحاسبية للعناصر المعاد تقييمها من أجل الوصول إلى قيمها العادلة، ثم معرفة القيمة العادلة لهذه العناصر في تاريخ شراء سندات المساهمة أو أي أصل من الأصول الأخرى المشابهة، حيث أن القيمة العادلة هي من أهم المشاكل المحاسبية التي تواجه عملية توحيد الحسابات وهي عبارة عن القيمة التي يمكن مبادلة أو اقتناء أصل أو سداد التزام بين أطراف راغبة في ذلك، ولها معرفة حقيقية بموجب عملية تبادلية، حيث هناك من يقول أنها:
 - التكلفة التاريخية؛
 - القيمة الاقتصادية؛
 - القيمة الحالية؛
 - تكلفة الاقتناء وفي بعض الأحيان يشار إليها بالفرصة الضائعة.
- لتحديد هذه القيمة بشكل دقيق يجب أن تمارس المجموعة نشاطاتها في سوق مالية نشطة على الأقل، وهذا ما لا يتوفر في الاقتصاد الجزائري.

2.3.3. المعالجة المحاسبية لفرق التوحيد:

تكون معالجة فرق التوحيد من خلال معالجة فرق التقييم وفرق الاقتناء.

- **معالجة فرق التقييم:** فرق التقييم لا يظهر في أصول الميزانية الموحدة على عكس فرق الاقتناء وإنما يسند إلى أصل معين، والهدف من فرق التقييم هو تقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة الاحتياطات وحقوق الأقلية وإظهار الأصول بقيمتها الحقيقية.

¹ Pascal Barneto, *Les normes IAS/IFRS*, Dunod, Paris, 2004, P52.

■ **معالجة فرق الاقتناء:** يجب إظهار فرق الاقتناء وذلك عن طريق طرحه من تكلفة شراء سندات المساهمة، ثم نقوم اختبار القيمة وذلك عن طريق تخفيض النتيجة بقيمة قسط اهتلاك السنة الحالية، وحساب احتياطي التوحيد بقسط مساوي لمجموع أقساط الاهتلاك، ويكون عادة إيجابي "Goodwill" فيقيد في الجانب المدين في ح/207 "فارق الحياة" أو يكون سلبي "Bedwell" فمعظم الشركات تقوم بإهماله أو تكوين مؤونة له وتكون مدة استرجاع المؤونة 5 سنوات.

مما سبق يمكن استنتاج العلاقات التالية:

- فرق التوحيد الأول = تكلفة الاقتناء - (نسبة الحياة * رأس المال الخاص).
- فرق التقييم = القيمة السوقية (الحقيقية) - القيمة المحاسبية الصافية.
- فرق الاقتناء = فرق التوحيد الأول - فرق التقييم.

3.3.3. إلغاء سندات المساهمة واقتسام رأس المال:

تتم عملية توزيع رؤوس الأموال الخاصة وإلغاء سندات المساهمة المالية حسب طريقة التوحيد المتبعة.

■ حالة التوحيد الكلي:

تكون كما يلي:

- إلغاء سندات المساهمة بالنسبة لرأس مال الشركة التابعة؛
- تحقيق فوائد الأقلية الخاصة بمعدل الفائدة داخل رأس المال مضافا إليه الاحتياطات ونتيجة الشركة التابعة؛
- تسجيل حقوق الشركة الأم داخل رأس المال، الاحتياطات والنتيجة.

■ حالة التوحيد النسبي:

تكون كما يلي:

- إلغاء سندات المساهمة المالية المنسوبة إلى رأس مال الشركة المشتركة للمجموعة؛
- تسجيل حقوق الشركة الأم داخل رأس المال، الاحتياطات والنتيجة.

■ حالة التوحيد بالتكافؤ:

لا يوجد توزيع لرؤوس الأموال الخاصة ولا إلغاء سندات المساهمة لأن الشركة الأم تكتفي بحقوقها في رأس مال الشركة التابعة فقط.

تمر إجراءات توحيد حسابات المجموعة بعدة مراحل أساسية بداية من جمع المعطيات المحاسبية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والعمل على تحقيق التجانس في السياسات المحاسبية المتبعة من طرف كل شركات المجموعة، ثم تجميع القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة مع قوائم الشركة الأم، من أجل معالجتها وإلغاء العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة، ثم معالجة سندات المساهمة وفرق التوحيد الأول بهدف الحصول على الحسابات الموحدة للمجموعة ككل كما لو أنها لشركة واحدة.

خلاصة الفصل الأول:

من أجل ضبط المعلومة المالية وتجنب كل المشاكل التي تواجهها شركات المجموعة يجب على كل الشركات تطبيق القواعد المحاسبية والتقنيات الخاصة بتوحيد الحسابات بشكل مناسب، واتباع كل المراحل بانتظام فيجب تحديد كل الشركات الداخلة في محيط التوحيد والشركات الواجب إعدادها وهذا الذي يمكن من تحديد الهيكل التنظيمي للمجموعة، بعد ذلك تأتي مرحلة تحديد أساليب التوحيد المطبقة في كل شركة من شركات المجموعة حسب نسبة الرقابة، ثم القيام بمختلف المعالجات وإلغاء الحقوق والديون داخل المجموعة وإظهار تلك المحققة مع الغير فقط حسب نسبة الفائدة، وأخيرًا تتم عملية توزيع رؤوس الأموال وإلغاء سندات المساهمة، من أجل الحصول على حسابات موحدة تُعبر بشفافية عن الذمة والوضعية المالية الحقيقية للمجموعة، وذلك لترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة سواء داخليين مثل المدراء التنفيذيين والملاك أو خارجيين كالمستثمرين والمقرضين.

توجد صعوبات في إعداد القوائم المالية الموحدة للشركة الأم والشركات التابعة كما لو أنها شركة اقتصادي واحدة، وذلك لانفصال شخصياتها القانونية وتعدد العلاقات الاقتصادية والمالية بين شركات المجموعة وصعوبة التحكم وفهم الميكانيزمات الأساسية لإجراءات التوحيد، إلا أن المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى تسهيل وفهم كل الإجراءات المحاسبية تعتبر بمثابة الموجه والمرشد الأساسي الذي يضبط مختلف المعالجات المحاسبية الخاصة بتوحيد الحسابات، لذا يجب أن تنقيد وتسهر المجموعة على حسن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإجراءات توحيد الحسابات من جهة، **والمعلقة ببدايل القياس المحاسبي** وأيها أنسب لتركيبه المجموعة من جهة ثانية، وذلك حتى توفر الحسابات الموحدة نظرة صحيحة ودقيقة عن المجموعة، وهذا ما يساعد على جذب المستثمرين والمقرضين وكل الأطراف ذات العلاقة للتعامل مع شركات المجموعة فتضمن بهذا الشكل تقليل حدة المنافسة وتشتيت المخاطر الممكن أن تتعرض لها.

الفصل الثاني :

مشاكل وبدائل القياس
المحاسبية في مجموعة
الشركات.

أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

تمهيد:

نظرًا لأهمية القياس بالنسبة لمختلف العلوم، وباعتبار المحاسبة علم وفن قائم بذاته فإن القياس المحاسبي يُمثل أحد الوظائف الأساسية لها، حيث يهدف إلى ترجمة الأحداث والوقائع الاقتصادية ونتائجها إلى أرقام وبيانات خاصة بكل حدث على حدى، ثم تعمل المحاسبة على معالجة هذه البيانات وإنتاج معلومات محاسبية ذات طابع رقمي - القوائم المالية - تعكس واقع نشاط كل شركات المجموعة كوحدة واحدة، ثم تُقدمها لمستخدمي القوائم المالية وكل الأطراف ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتهم، وحتى تكون هذه القرارات صحيحة يجب أن تستند إلى معلومات **مقاسة بدقة وبشكل جيد** ومفصح عنها بمصادقية وشفافية وذات جودة عالية.

حسب الواقع العلمي والعملية تُنفذ عملية القياس المحاسبي عن طريق مجموعة من الطرق والنماذج المحاسبية، قد تكون هذه الأخيرة مُكملة لبعضها البعض أو تختلف عن بعضها اختلافًا جوهريًا. تفرض بعض طرق القياس المحاسبي بقوة القانون حسب نوع الشركة أو حسب تشريع البلد الذي تنشط فيه الشركة - مثل فرض محاسبة القيمة العادلة على الشركات المقيدة في البورصة في الكثير من الدول -، وإلا فعلى إدارة الشركة اختيار أفضل أسلوب تراه مناسبًا لنشاطها. إن قياس الأنشطة الاقتصادية في مجموعة الشركات يجب أن يكون بنفس الطريقة وموحد في كل شركات المجموعة إلا في حالات استثنائية يجب توضيحها في الملاحق الموحدة للمجموعة - مثل اختلاف نشاط شركة تابعة عن النشاط الأساسي للمجموعة أو في حالة وجود شركة تابعة تنشط وتخضع لقانون بلد آخر -، حيث يعتبر اختلاف طرق القياس المحاسبي تنافياً مع مبدأ ثبات الطرق المحاسبية من جهة، ومن جهة ثانية تنافياً مع مبدأ ملاءمة المعلومة المالية لكافة مُتخذي القرارات الذين يسعون إلى الحصول على معلومات وقياسات عادلة لأصول ونشاطات المجموعة.

اعتمادًا على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هامة؛ خصص المبحث الأول للتأصيل النظري للقياس المحاسبي ومشاكله في المجموعة، وتعلق المبحث الثاني بالمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية (التكلفة التاريخية أساس للقياس المحاسبي) وفي الأخير تم عرض دراسة تحليلية لبدائل القياس المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى المبحث الثالث.

المبحث الأول: التأصيل النظري للقياس المحاسبي.

يختلف مدى القياس "Measurement Range" ونظام القياس "Measurement system" للتكاليف والأحداث الاقتصادية في الفكر المحاسبي عن نظيره في الفكر الاقتصادي ومختلف العلوم الأخرى، حيث يُقصد بمدى القياس مدى شمولية نطاق قياس التكلفة والقيمة ومكونات هذا النطاق، في حين يقصد بنظام القياس العوامل التي يتم مراعاتها عند إجراءات القياس وكذلك الأسلوب المستخدم في التعبير عن موضوع القياس، لذلك كان لزاماً التعرض للمفاهيم المتعلقة بالقياس المحاسبي أولاً،¹ ثم التطرق إلى أساليب القياس المتبعة في الشركات خاصة في المجموعات منها.

المطلب الأول: ماهية القياس المحاسبي.

تقل حدة النزاع القائم بين مؤيدي مختلف النماذج وطرق القياس المحاسبي المتعددة بمجرد تحديد وضبط المفاهيم الأساسية لوظيفة القياس، وكيفية التعبير عنه عند العرض والإفصاح عن البيانات المحاسبية.

1. تعريف القياس المحاسبي:

تعددت وتنوعت تعريفات القياس المحاسبي من باحث لآخر، لكن وإن اختلفت إلى حد ما في الشكل إلا أنها تتفق في المضمون، ولقد تم تعريف القياس عدة تعريفات مختلفة تتمثل أهمها في التالي:

القياس لغة: من قاس بمعنى قَدَّرَ، نقول قاس الشيء بغيره أو على غيره أي قَدَّرَهُ على مثاله، وعُرف القياس على أنه "التحقق بالتجربة أو الاختبار من الدرجة أو الكمية بواسطة أداة قياس معيارية - مثل العملات النقدية في المحاسبة -، فالقياس عملية نَصِفُ بها الأشياء وصفاً كمياً".²

القياس يعني مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر، وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك طبقاً لقواعد معينة.³

يُعرف القياس على أنه "مجموعة الإجراءات المتبعة لتقدير خصائص محددة في الفرد أو في الأصل، ثم التأكد من قدرة الفرد على قيامه بالمهام والأنشطة الموكلة إليه".⁴

¹ معروف سامر، تحليل المحتوى الموضوعي لأساليب تقييم الموارد البشرية، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد 6، 1986، ص 66.

² عبد الواحد الكبسي، القياس والتقويم، دار جرير للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الأولى، 2007، ص 43.

³ الشيرازي عباس، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 62.

⁴ المفرجي عادل حروش، تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، المجلة العربية للإدارة، المجلد رقم 62، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 2006، ص 82.

كما يعرف القياس بأنه عملية ترجمة الوصف اللفظي إلى وصف رقمي على أن يتصف هذا الوصف بخاصية معينة في الشيء المُقاس، وهذا يتطلب عادة تعريف الشيء بوضوح ثم تحديد قواعد القياس، وهذه هي الإجراءات التي تنتهي بتحديد رقم معين لكل خاصية يُراد قياسها، ويعني كذلك تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالشركة على أن يشمل القياس على عمليات التعريف والتبويب لهذا الحدث.¹

مما سبق يتضح أن؛ القياس عبارة عن عملية معالجة وتحويل الأحداث التي وقعت في الشركة إلى نظيرها الكمي (زمن، نقد، رقم...) أو إلى شكل بيانات رقمية وشكلية (مثل التمثيل البياني)، تُساعد في معرفة نتائج أعمالها ثم تحليلها من أجل تقييم واقع نشاطها.

أما فيما يخص تعريف القياس المحاسبي فيتم حصر أهم التعاريف فيما يلي:

عُرف على أنه "تحويل للعمليات والأحداث المتعلقة بمجموعة ما إلى قيم عديدة، واستخدام هذه القيم بطريقة معينة تجعل هذه العمليات أو الأحداث مناسبة حين يتم معالجتها وجمعها "Aggregation" (مثل جمع قيم المشتريات في حساب واحد)، أو عدم تجميعها "Disaggregation" إذا كانت مطلوبة في بعض المواقف المحددة (الانتقال من التجميع إلى التفصيل مثل طلب فواتير الشراء)، أي أن عملية المعالجة تشمل التسجيل والتبويب والترحيل، ثم تلخيص تلك العمليات في صورة نهائية سواء مُجمعة أو مُنفصلة، ويجب أن تشمل عملية القياس كل المراحل المُحاسبية حتى الوصول إلى الحسابات الختامية ويتم استخدام أسس وأساليب مختلفة للقياس (التكلفة التاريخية، التكلفة الاقتصادية، التكلفة السوقية...)".²

لكن أكثر التعاريف شمولاً لمفهوم القياس المحاسبي هو التعريف الصادر عن تقرير جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) حيث يعتبر القياس حسبها "عملية إقران الأعداد بأحداث الوحدة الماضية والحالية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو حالية واستناداً إلى قواعد مُحددة".

من جهة أخرى يُعتبر القياس المحاسبي التعبير الجيد عن الأحداث الاقتصادية وتقييم آثارها على نشاط المجموعة، ببيانات رقمية يتم التعبير عنها بوحدة القياس المُحاسبية وعادة تكون الوحدات النقدية بدلاً من الزمنية والرقمية، وهذه الوحدة النقدية هي أساس التعبير عن القيم التي يتم قياسها محاسبياً من أجل إنجاز القوائم المالية.

من الأسس الهامة التي يقوم عليها علم ونظام المحاسبة هي القياس المحاسبي، كونه يُساهم في تقديم المعلومات المفيدة للأطراف ذات العلاقة بالمجموعة (قياس غير دقيق يؤدي إلى معلومة غير دقيقة)، وحتى

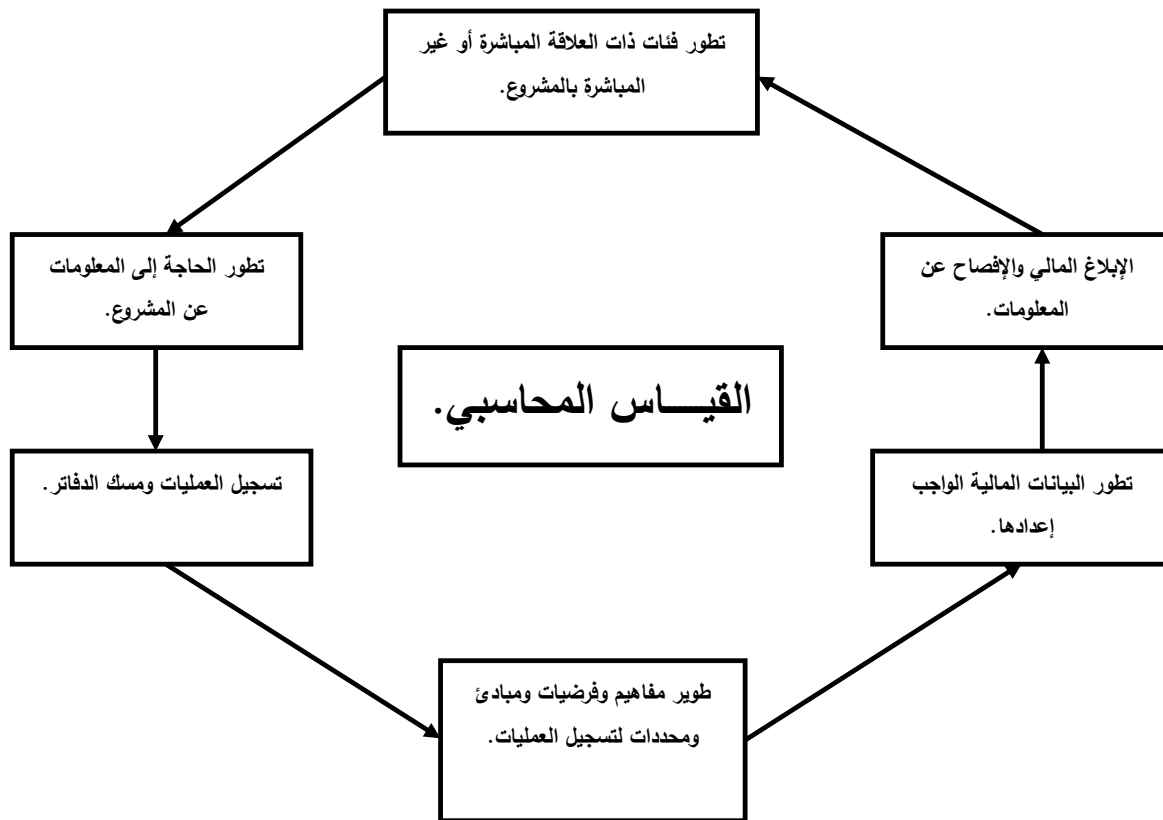
¹ مرعى عبد الحي، الصبان سمير، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص 72.

² القاضي حسن، حمدات مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2008، ص 132.

تكون المعلومة المُقدمة مُلائمة لكل الأطراف لا يكفي ترجمة الأحداث الاقتصادية تقع في المجموعة إلى أرقام فقط، بل يجب اتباع طرق قياس دقيقة تكون لها دلالة نقدية، لذا لا يكاد يُسمع بكلمة محاسبية دون أن يترافق ذلك بلغة الأرقام النقدية، حتى تكون ملائمة ومفيدة لمتخذي القرارات، وعليه تركزت نشأة المحاسبة وتطورها حول عملية القياس المحاسبي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-2)

تمركز تطور المحاسبة حول القياس المحاسبي.



المصدر: جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005، ص40.

يتبين مما سبق؛ أن القياس المحاسبي هو المركز الذي تتمحور وتتغير حوله كل العمليات المحاسبية، وأنه عبارة عن عملية تحديد وتقدير وحدوي (دج) للمدخلات (الأحداث الاقتصادية) ذات العلاقة بمجموعة الشركات، ثم تُترجم هذه المدخلات المُقاسة إلى مُخرجات حسب ما تنص عليه المحاسبة كنظام، حيث يجب تنظيم عملية القياس وما بعد القياس عن طريق تحديد كيفية تسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية المتباينة التي يُمكن أن يكون لها تأثير على حياة ومسلوك المجموعة، فهذه الأحداث يتم تسجيلها باستخدام الأساليب والطرق والمبادئ المُتعارف عليها، وفي أربعة مراحل أساسية تتمثل فيما يلي:

- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن نشاطات المجموعة، حيث تُعبر هذه الأحداث عن مجموعة من البنود المختلفة التي تتمثل أساساً في الإيرادات، النفقات، الأصول والخصوم.

- تسجيل الأحداث السابقة طبقاً للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمعمول بها، وبناء على مُستندات كافية، مع العمل على التأكد من صحة وسلامة هذه المُستندات من أجل تجنب الغش وكل الأخطاء الجوهرية المؤثرة على نشاط المجموعة.
- بعد تجميع وتسجيل الوقائع الاقتصادية التي حدثت للشركة، يكون من الضروري تبويب العمليات المُجمعة والمُسجلة في سجلات شركات المجموعة، وفي شكل مجموعات مرتبطة (حسب مدونة الحسابات) من أجل الحصول على معلومات أكثر إفادة.
- لتحقيق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية في مجموعات، من الضروري أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل كُشوف مالية أو تقارير تُقدم للأشخاص والأطراف ذات الصلة، حيث تهدف هذه الخطوة إلى إيضاح الأمور والأحداث المالية الهامة ثم المهمة التي وقعت والتي أمكن تبويبها.

2. العلاقة بين القيمة والقياس المحاسبي:

بداية يجب الفصل بين مفهوم التقييم والتقويم؛ فالتقييم هو تقدير وإعطاء قيمة والتقويم هو التعديل بعد إعطاء القيمة، ويُقال لغة "قوم الشيء" أي عدله وصحح الاعوجاج فيه، أما "قيم الشيء" أي أعطاه وزناً أو عدداً وحدد الاعوجاج فيه وفقاً لوحداث معينة (مثل الدينار الجزائري). ويُعرف التقييم على أنه عملية يتم من خلالها معرفة نقاط القوة والنقاط الضعف ثم يتم تقدير القيمة عن طريق اصدار أحكام عليها باستخدام طرق وأدوات مختلفة،¹ أما التقويم فيكون بعد عملية التقييم من أجل تحليل نتائج التقييم وتصحيح انحرافاته.

عملية التقييم عملية تتوسط القياس والتقويم، وهي التي من خلالها يُعطى الوصف الكمي (البيانات) الذي يُحصل عليه بعد عملية القياس فيصبح وصفا نوعياً (المعلومات)، فمثلاً لا يستطيع أن يُقيم الطبيب درجة حرارة المريض التي قام بقياسها وبلغت 39 درجة إلا بعد معالجتها ودراستها بالرجوع إلى درجات الحرارة العادية لجسم الإنسان البالغة 37 درجة، ويُعتبر رقم 39 وصفا كمياً فقط (بيانات) وبدون أي دلالة أو قيمة، ولكن حين يُشير الطبيب إلى ارتفاع درجات الحرارة بـ 2 درجة يُعتبر تقيماً للحالة أي خطوة التقييم هي الخطوة التشخيصية، ثم يُحدد بعدها نقاط القوة والضعف ويُعالج الانحراف في التقييم لتصبح عملية تقويم (تصحيح الاعوجاج)،² فنفس الأمر يحدث مع المختصين عند تقييم الأصول ببيانات رقمية ثم يحددون ويقيمون هذه البيانات بالإيجاب أو السلب وبعدها يقومون (يصححون) الخلل والاعوجاج.

في الواقع العملي يصعب تحديد ماهية القيمة في المحاسبة وما المقصود بها، فقد أشار أحد تقارير لجنة تابعة للجمعية المحاسبية الأمريكية إلى أنه لا يوجد إجماع أو قبول عام حول مضمون مصطلح القيمة في الأدبيات المحاسبية، حيث يختلف مفهوم القيمة بشكل عام من شخص لآخر، فالتقييم مسألة نسبية لأنه

¹ عبد الواحد الكبسي، المرجع السابق، 2007، ص43.

² نفس المرجع، ص42.

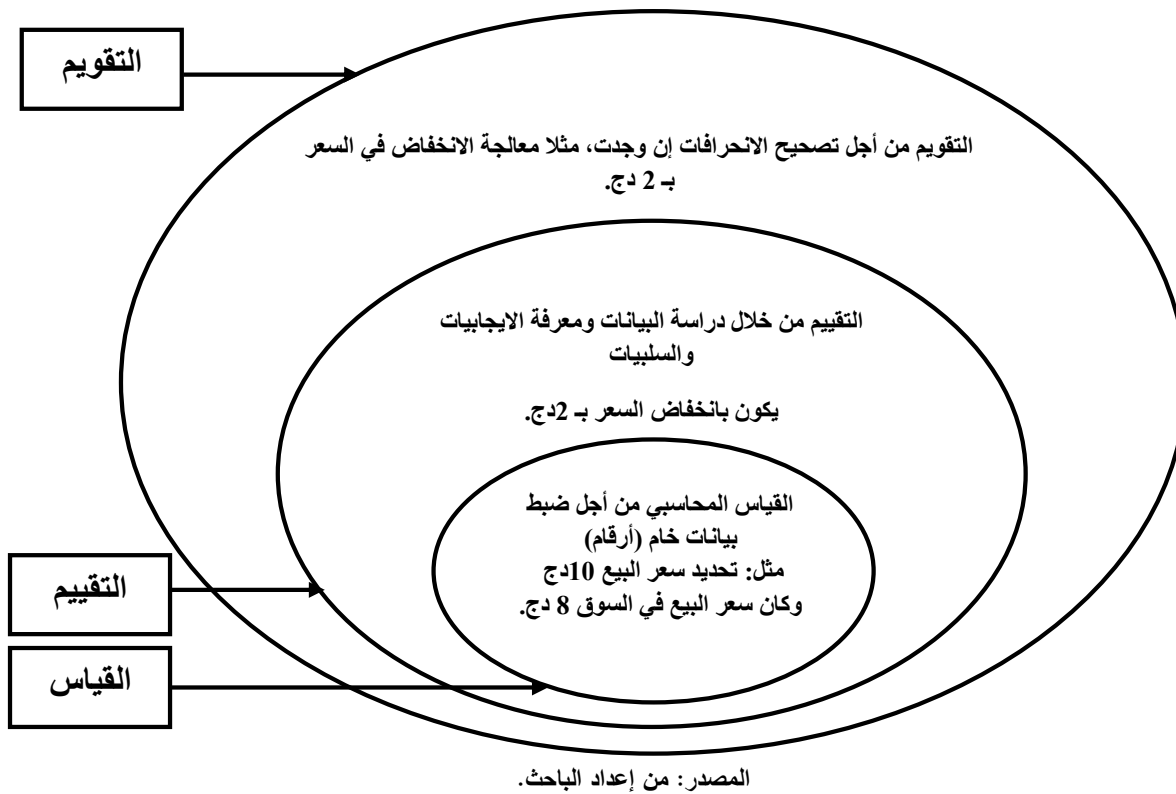
من المُستحيل التأكيد من معنى القيمة ما لم يتم الخوض في عملية التفكير للمحاسبين الذين يقومون بعملية القياس، ومفهوم القيمة مفهوم شخصي يصعب تعريفه، لأن القيم متنوعة منها المادية والمعنوية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية. ويعود سبب اختلاف وعدم الاتفاق على مفهوم القيمة إلى تنوع مستخدمي أهداف نتائج القياس المحاسبي، فالقيمة التي يُفضلها ويهدف لها البائع تختلف عن تلك القيمة التي يراها المشتري صحيحة فمن الصعب إيجاد قيمة للأصول أو للمجموعة تحقق رضا كل الأطراف ذات العلاقة بمجموعة الشركات خاصة بأساليب القياس التقليدية.

بالإضافة إلى أن اختلاف المفاهيم الأساسية للمحاسبة في النظرة المحاسبية عنه في النظرة الاقتصادية يُصعب من الوصول لقياس يرضي كل الأطراف، فمثلا الدخل المحاسبي الذي يعكس القوة الربحية للمجموعة يتأثر وبشكل كبير بالقياس المحاسبي وتغيير أساليبه، فمن الناحية المحاسبية يُعتبر أساساً يُستند إلى التقييم، ومن الناحية الاقتصادية ينظر إليه أساساً يُستند إليه في عملية التنبؤ وإصدار الأحكام. فالقيمة حسب الجمعية المحاسبية الأمريكية AAA1972 تحديد أوزان من النقدية - حصرها في المعنى النقدي فقط -، وتُعبّر عن الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة والمستقبلية لشركة ما، لكن القيمة لا يمكن أن تكون محصورة في معناها النقدي فقط، بل يُمكن أن تكون القيمة في المحاسبة مُعبّر عنها بالقدرة الانتاجية بالنسبة للألات وساعات العمل بالنسبة للعمال (قدرة الأصل على توليد النقدية المعادلة).

تظهر علاقة قيمة الأصل مع القياس المحاسبي في كون أن الأولى ترتبط بالتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة الناتجة عنها والتي تمثل المنافع المرجوة من القياس، وهنا يتجلى المفهوم المحاسبي للقيمة من خلال الربط بين التدفقات النقدية المستقبلية التي ينتجها الأصل، حيث أن كل طريقة قياس لا تُعبّر عن الإيرادات المستقبلية لن تكون مُفيدة في التعبير عن القيمة سواء كانت قيمة الأصول أو قيمة شركات المجموعة. والشكل التالي يوضح العلاقة بين التقييم، التقويم والقياس:

الشكل رقم: (2-2)

الفرق بين القياس، التقييم والتقويم.



من الشكل أعلاه؛ يتضح أن القياس المحاسبي هو العملية الأساسية في إيجاد قيمة الأصول داخل المجموعة أو قيمة المجموعة ككل، وبعده تأتي عملية التقييم أي تقييم الأصل بأصول مُماثلة له أو المجموعة مع شركات أو مجموعات مماثلة لها تنشط في نفس القطاع، كما يتأثر التقييم بعدة عوامل داخلية مثل تكاليف الإنتاج أو شراء السلع بالنسبة للأصول، وخارجية مثل المنافسة والتضخم...، ثم تأتي عملية التقويم من أجل البحث في السبل والحلول المناسبة لتصحيح الانحرافات التي يمكن أن تقع.

3. أشكال القياس المحاسبي:

تنقسم أشكال القياس في المحاسبة عمومًا إلى فئتين رئيسيتين هما: أشكال القياس الكمي (العددي) وأشكال القياس الترتيبي، حيث يُعد القياس الكمي أهم أشكال القياس المحاسبي.

1.3. القياس الكمي:

تختلف أنواع القياس المحاسبي باختلاف أدوات القياس المستخدمة، وعلم المحاسبة يستخدم أدوات مختلفة منها وحدات القياس الزمني كالساعة، اليوم، الشهر إلى وحدات القياس أخرى (المتر، طن، كلغ)، ويُستخدم النقد كوحدة قياس يتم استعمالها لحساب نسب ومؤشرات ومعاملات ذات الدلالة المحاسبية، ولذلك فإن القياس المحاسبي يتفرع إلى عدة أنواع ومن أهم أنواعه القياس الكمي.

القياس الكمي هو الذي تستخدم فيه وحدات القياس الطبيعية مثل الدينار، المتر والطن والكيلوغرام وحتى الزمن للتعبير عن بعض الأحداث التي تقع في المجموعة، ويهدف القياس الكمي إلى تعيين أعداد للأحداث المرغوب قياسها بحيث يمكن معرفة العلاقات بين الأحداث الاقتصادية عن طريق المعرفة المسبقة بين الأعداد الممثلة لهذه الأحداث، ويتطلب القياس بهذه الصورة أربعة أركان أساسية هي:

- **الأحداث والأصول موضوع القياس:** والتي يجب أن تكون معروفة بالقياس على الأقل فيما يتعلق بالخاصية أو الخواص المطلوب التعبير عنها (القابلية للقياس). ويستوجب القياس المحاسبي معرفة كبيرة بالظروف السوقية المحيطة بالحدث الاقتصادي المراد قياسه، وقد يكون الوقت هو أكبر عائق يواجه القائم بالقياس، وذلك لأن جزء كبير من جودة المعلومة لمتخذي القرارات والتي يسعى القياس المحاسبي إلى تحقيقها يتعلق بالآنية، أي أن تقدم لهم في وقت الحاجة لها وليس بعد أن تفقد قدرتها على التأثير في القرارات.¹
- **مجموعة القواعد الإجرائية المحاسبية:** هي الإجراءات التي تحكم عملية التعبير عن قياس الأصل موضوع القياس كتكاليف الإنتاج مثلا، حيث تتمحور عملية القياس التي تقع ضمن أعمال القائم بعملية القياس، في قياس الأشياء (الأصول) أو الوقائع الاقتصادية التي تقوم أو تتعرض لها الشركة.
- **أدوات القياس:** تتدرج هذه الأدوات من العد الرقمي (عمليات الجرد) - الذي لا يحتاج سوى إلى عمليات تعداد أو حساب بسيطة -، إلى عمليات التجميع واحتساب المبالغ النقدية، إلى معدلات رياضية معقدة، إلى عمليات أكثر تعقيدا تتطلب دراية واسعة بالبرمجة الحاسوبية.
- **خبرة القائم بعملية القياس:** يمكن أن يتدرج القائم بعملية القياس من موظف بسيط، لديه معرفة وخبرة متواضعة إلى موظف له خبرة واسعة في تحديد قيمة الأصل أو الحدث الاقتصادي المراد قياسه، وتنتج خبرته من خلال الممارسة الطويلة لهذا العمل والتكرار المستمر له واعتمادا على الخلفية النظرية التي تم تعلمها في تحديد قيم الأحداث والأصول الموجودة في الشركة، ثم إلى مختص ومهني كبير قام باكتساب خبرته من خلال التراكم المعرفي لديه والمواهب المختلفة لمهمة القياس في ضوء الإلمام بالأمور الفنية والقانونية التفصيلية لجميع العناصر موضع القياس. ثم أصبح هناك منظمات ولجان دولية تقوم بتدريب أعضائها - ليس بالضرورة محاسبين - على تحديد القيم النقدية لأي عنصر من عناصر العمليات الاقتصادية التي تكون موجودة في الشركات (مثل اللّجنة الدولية لمعايير التقييم).

¹ عبد الحي المرعي وآخرون، المرجع السابق، 1998، ص 87.

2.3. القياس الترتيبي:

يُعتبر القياس الترتيبي قياساً أساسياً يتم فيه التعبير بالقياس عن خاصية أو علاقة مُعينة في الأشياء المرغوب قياسها عن طريق الترتيب من حيث مدى توافر هذه الخاصية في كل منها أو من حيث العلاقة القائمة بين كل منها. فإذا كانت س₁ من المعروف أنها تساوي 2/1 س₂ فحسب القياس الترتيبي فيما يتعلق بالخاصية موضوع القياس يكفي أن يُعبر عن ذلك بأن س₁ أقل من س₂ ولا يُشترط أن يكون القياس الترتيبي قياساً كمياً حتى لا يُعتبر قياساً مشتقاً من القياس الكمي وليس أسلوب من أساليب القياس. ويستلزم القياس الترتيبي وجود دالة تفضيل معينة ومعروفة بالنسبة للخاصية أو الظاهرة أو العلاقة المرغوب التعبير عنها بالقياس، حتى يمكن على أساسها ترتيب الأشياء التي تنطوي على هذه الظاهرة أو الخاصية أو العلاقة بناء على دالة أو دوال التفضيل الملائمة. ويستخدم القياس الترتيبي عادة في مواضيع المفاضلة الاقتصادية بين الأشياء مثل المفاضلة بين مختلف العملاء ومختلف الموردين وخاصة في نظرية المستهلك.¹

القياس المحاسبي يُعتبر الأساس الأول الذي تستند إليه المحاسبة كعلم قائم بذاته له مبادئه وفروضه وأسسها التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف العامة للمحاسبة، فقبل أن يُحكم على صحة عملية القياس من عدمها، يجب تحديد الإطار النظري والمفاهيمي للقياس المحاسبي الذي يبين أسس وإجراءات القياس المتبعة في الشركة، وذلك بهدف الاحتكام إلى هذا الإطار عند الاختلاف.

المطلب الثاني: أدوات ومشاكل القياس المحاسبي في المجموعة.

تطور المحاسبة من محاسبة تقليدية بسيطة إلى محاسبة المجموعات (توحيد الحسابات) - كما تم عرضه في الفصل الأول - أو حتى المحاسبة الالكترونية، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية ومشاكل قياس جديدة في المجموعة، ومن خلال هذا المطلب سيم التطرق إلى هذه المشاكل لكن قبل ذلك سنتطرق إلى أدوات القياس المحاسبي، أهدافه وأهميته وكذا معايير جودة القياس المحاسبي.

1. أدوات القياس المحاسبي:

يمكن لعملية القياس المحاسبي أن تُقاس بعدة وحدات مختلفة، تتلاءم مع طبيعة الأصل والحدث المقاس ومن بين هذه الوحدات ما يلي:

1.1. وحدة القياس النقدي: تعتبر هذه الوحدة أكثر الوحدات المستعملة محاسبياً، حيث يُعتبر النقد الوسيلة الأساسية لقياس قيمة الممتلكات والعلاقات الاقتصادية الأخرى، وتتمثل أهم الأحداث المُقاسة بالنقد في أسهم رأس المال، الممتلكات الأخرى المحولة للغير أو الخدمات المُنجزه والتزامات مقدمة مقابل السلع

¹ نفس المرجع، ص 94.

والخدمات التي سوف يتم استلامها،¹ كما يجب التمييز هنا بين مُصطلحين هما القياس النقدي والقياس القيمي، فالقياس النقدي يُعبر عن التكلفة التاريخية لأصول وخصوم المشروع، أما القياس القيمي فهو استخدام أرقام قياسية للتعبير عن قيم النقد الحالية بإعداد القوائم المالية ولتحقيق ما يعرف بالتكلفة الاستبدالية وسيتم التطرق لهذا الاختلاف في المبحث الثاني والثالث.

2.1. وحدة القياس الزمني: يستخدم هذا النوع من وحدات القياس عادة في محاسبة التكاليف، فمثلاً يُحسب الزمن الفعلي الضائع المُعبر عنه باليوم، الشهر أو الساعة. ويُستخدم القياس الزمني كذلك في المحاسبة التحليلية التي تعتمد على النسب المالية مثل نسب معدل فترة التخزين ومعدل فترة الائتمان والتي تقاس أيضاً بالأيام.

3.1. وحدة المؤشرات المالية: يُعتبر التحليل المالي والمحاسبة التحليلية هي الأكثر استعمالاً لهذا النوع من وحدات القياس، حيث يتم الاعتماد على النسب كأداة لقياس الوقائع الاقتصادية ومن ثم تحليل نتائجها لمعرفة إيجابيات وسلبيات هذه الوقائع، وبعد ذلك تتم دراسة الانحرافات الناتجة في هذه المؤشرات من أجل معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومن بين هذه النسب نجد نسبة معدل دوران المخزن، نسبة الاستقلالية المالية، نسبة التمويل الخارجي إلى آخره من النسب.

2. أهداف وأهمية القياس المحاسبي في المجموعة:

الهدف الأول من عملية القياس المحاسبي هو تحديد وتعيين أعداد أو رموز للأصول والوقائع الاقتصادية في المجموعة بأسلوب معين، يُمكن من خلالها التعرف على العلاقة بين الأصول والوقائع الاقتصادية المُقاسة عن طريق معرفة العلاقة بين الأعداد و/أو الرموز.² قد يَختلف تفسير الظواهر والعلاقات الاقتصادية من طرف مُستخدم المعلومات المالية لآخر أو من فترة زمنية لأخرى أو بين شركات المجموعة، حيث تُفسر وتُحلل وتُستخدم كل شركة من شركات المجموعة البيانات التي تخدمها فقط (مثل ما يحدث مع الأطراف الخارجية فالبنوك تهتم برأس المال ورقم الأعمال أكثر من البيانات الأخرى من أجل الإقراض)، وبهذه الطريقة تُحقق الاستفادة لكل شركات المجموعة والأطراف ذات العلاقة والذين يختلفون في فهمهم وتفسيرهم للوقائع بشكلها النهائي حسب ما يخدمهم في ترشيد واتخاذ قراراتهم، حيث تصبح المعلومات أكثر ملاءمة في الحُكم على أداء المجموعة وإدارتها لأنها تخضع لتقييم واستخدام الكثير من المتعاملين، وهذا ما يُفسر سعي إدارة المجموعة مع شركاتها إلى تجنب الأحكام السلبية المختلفة الصادرة عن الأطراف ذات الصلة والمتعلقة بعملية القياس التي قامت بها، ومن أجل الوصول إلى نتائج قياس تحظى بالقبول العام.

¹ على رمضان، المحاسبة المتقدمة: دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 1997، ص312.

² عبد الحي المرعي وآخرون، المرجع السابق، 1998، ص81.

عملية القياس المحاسبي وما بعدها (الشكل رقم 2-2) لا تخلو من المشاكل والصعوبات في كل المراحل المذكورة سابقاً، كما أن أهمية القياس تظهر في تحديد القيمة وتوضيح العلاقة بين النفقات التي ترتبط بالإيرادات والتي تظهر بقائمة الأرباح والخسائر، وكذلك في تحديد وتقدير قياس الأصول التي تمتلكها المجموعة الظاهرة في قائمة المركز المالي، فأهمية القياس تكمن في تقدير (دج) الأصول ثم تحديد القيمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية اتضح أن القياس المحاسبي يُسهل عملية المقارنة المكانية للمعلومات بين المجموعة ومجموعات أخرى تعمل في نفس موضوع نشاط المجموعة، أو المقارنة الزمانية بين سنوات نشاط المجموعة (من سنة إلى أخرى)، لأن القياس المحاسبي يكون معبر عنها بنفس أداة القياس سواء مظهره النقدي أو العددي، فأهمية القياس هنا تتبع من أنها لغة التخاطب المشتركة التي يتم التعامل بها من قبل جميع المستخدمين للمعلومات.

3. معايير مصداقية وجودة القياس المحاسبي:

من أجل قياس المعلومات بمصداقية وجودة عالية تتطلب عملية القياس المحاسبي توفر بعض الشروط والمعايير الأساسية، التي تزيد من جودة قياس النفقات، قياس الإيرادات وقياس الأصول التي تظهر بقائمة المركز المالي، بالإضافة إلى أن هذه الشروط تُسهل عملية التنبؤ وتساعد على اتخاذ القرارات المستقبلية، وتتمثل في التالي:

1.3. دقة القياس المحاسبي:

عند إجراء عمليات القياس المحاسبي يجب أن يكون القائم بالعملية عميق ودقيق في قياساته المحاسبية من أجل تجنب الوقوع في الأخطاء، وذلك عن طريق دراسة خصائص الأصل أو الظاهرة الاقتصادية المقاسة وتحديد كل الظروف المحيطة والمؤثرة على الأصل وعملية القياس، والتي تُساعد في إيجاد الغاية من القياس. في حالة القياس الكمي وخاصة المُعبر عنه بوحدة النقد الموحدة يمكن ملاحظة عدم وجود مشكلة في دقة القياس وذلك لاستعمال وحدة القياس (دج) تحظى بالقبول العام، إلا أن المشكلة تظهر عندما يكون القياس نقدياً باستخدام وحدات نقدية تختلف قوتها الشرائية من وقت لآخر وبين شركات المجموعة التي تنشط في بلدان مختلفة. ويؤدي هذا الأمر إلى نقص في دقة القياس المحاسبي ثم من جودته فلا يمكن إجراء عمليات المقارنة الزمانية والمكانية إلا بعد عمليات تقويم صعبة، حيث أن الغاية من النقد هي توحيد القوة الشرائية من أجل تسهيل عمليات القياس.

2.3. القدرة التمثيلية للقياس المحاسبي:

قياس البيانات المحاسبية غير مقتصر على وحدات نقدية، ولكن تعتبر الوحدات النقدية هي أفضل أداة للقياس¹، لأنها تعكس بصدق قيمة الحدث المقاس. فالأرقام النقدية تعطي تمثيلاً لخاصية شيء (الأصول

¹ جمال على عطية طرايرة، المرجع السابق، 2005، ص44.

الثابتة) أو حدث (المبيعات، مشتريات)، ولكن تبقى المشكلة الجوهرية أن هناك العديد من طرق ونماذج القياس المحاسبي وكل طريقة لها مؤيديها يرونها هي الطريقة الأكثر تمثيلية لواقع نشاطات المجموعة أو الأصل المُقاس على حساب النماذج الأخرى. إن السبب الرئيسي من وراء ظهور نماذج وأساليب قياس مختلفة هو ادعاء كل مُنظِّر مؤيد لأسلوب معين، بأن الأسلوب والنظرية التي يتبناها هي الأفضل والأكثر تمثيلية وعدالة لكل نشاطات مجموعة الشركات.

3.3. الموضوعية:

لا يوجد اتفاق بين المُفكرين والمُحاسبين على تعريف موحد للموضوعية في القياس المحاسبي، وذلك لاختلاف وجهة نظر كل باحث عن الآخر، وفيما يلي عرض لأهم التعاريف للموضوعية:

الموضوعية في القياس تعني عدم خضوع القياس لتقديرات شخصية بحتة، أي التعبير عن الحقائق بدون تحريف وبعيداً عن التحيز وبالتالي فالقياس الموضوعي قياس غير شخصي، والهدف من كون المحاسب موضوعياً هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من أي تعبير شخصي أو تحيز.¹ وحسب تعريف لجنة المحاسبة الأمريكية (AAA) فإن الموضوعية في المحاسبة تعني "أن البيانات المحاسبية تعد موضوعية إذا توافر لها القابلية للتحقق، عن طريق أدلة الإثبات المتعارف عليها، وأن تكون خالية من التحيز الشخصي".²

يُلاحظ من التعاريف السابقة أن الموضوعية تقضي بضرورة استبعاد أي اجتهاد شخصي للقائم بعملية القياس، وأنها تتحقق إذا قام شخصان أو أكثر مؤهلان تأهيلاً علمياً وعملياً بعملية القياس بصورة مستقلة عن بعضهما البعض يحصلان على نفس النتائج، فالموضوعية وفقاً لما سبق ترتبط بصورة مستقلة بإمكانية الثبات وعدم الاختلاف بين المحاسبين، وذلك بغية تقديم أفضل الخدمات لكل للأطراف المستفيدة من عملية القياس، إلا أن عملية القياس تُعتبر أمراً صعباً وفي الكثير من الحالات تتطلب من المحاسب أو القائم بالقياس الاعتماد على تقديراته الشخصية وخبرته واجتهاداته الخاصة حتى يكون القياس موضوعي، ويعتبر هذا الأخير نتيجة واتفاق واجتماع بين المحاسبين على موضوع ورأي معين، وبمعني آخر تتمثل الموضوعية في مدى الاتفاق بين المقاييس الناتجة من استخدام نفس نظام القياس بواسطة قائمين بالقياس مختلفين.³

حيث تتم الإشارة هنا إلى أن هذه التعاريف للموضوعية لم تركز على شروط ومراحل القياس كما كان عليه الحال في التركيز على المستندات وأدلة الإثبات التي يُمكن التلاعب في مصداقيتها في الكثير من

¹ American Accounting Association, **A statement of basic accounting theory**, (AAA), 1996, pp 7-8.

² على رمضان، المرجع السابق، 1997، ص322.

³ محمد نعيم، على رمضان، دراسة في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الحامد، عمان، 1997، ص 78.

الأحيان، لأن اختيار مستند أو دليل على حساب آخر بحكم شخصي للقائم بعملية القياس وليس بصورة مدروسة يعتبر في حد ذاته عملاً غير موضوعي.

الموضوعية في القياس المحاسبي تختلف حسب اختلاف الأساليب والنماذج المُستعملة في عملية القياس، فعند حدوث العملية الاقتصادية في حياة المجموعة وعند تاريخ حدوثها من الأفضل استعمال أسلوب التكلفة التاريخية لأنه يتلاءم مع القياس الموضوعي في تاريخ الحدث ويعطي نتائج ومعلومات ذات جودة عالية، أما بالنسبة للقياس المحاسبي الذي يتم بعد حدوث الوقائع الاقتصادية فمن الأفضل استعمال طرق ونماذج بديلة للتكلفة التاريخية، لأن هذه الأخيرة لا تأخذ بالاعتبار تغير قيمة النقد والارتفاع العام للأسعار نتيجة للزمن أو التضخم أو الانكماش مما لا يوفر الموضوعية في القياس المحاسبي.

4.3. توحيد أسس القياس:

يجب على إدارة الشركة أو المجموعة ضبط أسس القياس سواء من مدة زمنية إلى أخرى أو من شركة تابعة إلى أخرى، كما يجب أن تتصف الوحدة المُراد قياسها بثبات محتواها الكمي والنوعي (مثل تغيير نوع الآلة عند القياس) على مدار عملية القياس نفسها وألا يتغير محتواها بين عملية قياس وأخرى.

5.3. معيار الفائدة:

المُحاسبة أداة لتقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم، ونجاح المُحاسبة في أداء مهمتها مُتعلق بتقديم معلومات مالية بشكل ينسجم مع أهداف مستخدمي القوائم المالية ويعظم الفائدة المتوقعة، وحتى نقول إن المعلومة والبيانات المحاسبية مُقاسة بجودة عالية، يجب أن تكون حيادية وذات فائدة لمستعملي القوائم المالية إضافة إلى إمكانية التحقق من صحتها في أي وقت.

6.3. معيار الملاءمة:

ترتبط الملاءمة أساساً بتقديم البيانات والمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب للأطراف ذات العلاقة وتكون متوفرة بالدقة والقدر الذي يحتاجونه، بالإضافة إلى أن تكون قادرة على التنبؤ بالمستقبل من أجل اتخاذ قرارات سليمة. وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا كانت قادرة على أن تعكس صورة واضحة وصحيحة عن الأصل المراد قياسه وفي لحظة القياس، ويمكن تصنيف الملاءمة إلى ما يلي:

- الملاءمة العامة للمعلومات المالية: تعني توفير المعلومات لمختلف مصالح القرارات وليس لجهة معينة.
- الملاءمة الخاصة للمعلومات المالية: تعني أن تكون المعلومات ملائمة لنوع معين من القرارات وترتبط بما يراه المستخدم مثل المعلومات التي تحتاجها المصالح الجبائية.

7.3. معيار القابلية للتحقق:

أي يجب أن تقام عملية القياس على وقائع اقتصادية مالية حدثت أو من المتوقع حدوثها وتكون ضمن نشاطات المجموعة وليس خارجها، ولا يجوز قياس أحداث اقتصادية مستقبلية غير قابلة للتحقق أو لا علاقة لها بنشاط المجموعة، لأنه يجب على المجموعة قياس ما تتوقع منه تدفق منافع مستقبلية لصالحها وهذا حتى تحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة المتوقعة منه.

4. مشاكل القياس المحاسبي في المجموعة:

تواجه عملية قياس وتقييم أصول وقيمة الشركات خاصة الشركات الكبيرة والعلاقة العابرة للقارات (المجموعات) ذات الفروع أو الشركات التابعة منها، والمقرر اندماجها في البورصة، بعض المشاكل في القياس المحاسبي التي ترتبط بتعدد تركيبة المجموعة من حيث تعدد وتنوع شركاتها (تابعة، زميلة، رقابة مشتركة) واختلاف مناطق وبلدان ممارسة نشاطاتها من جهة، وبعملية القياس المحاسبي ذاتها من جهة أخرى،¹ سواء قياس قيمة الأصول لشركات المجموعة أو قياس قيمة المجموعة ككل، وتتمثل هذه المشاكل فيما يلي:

1.4. طبيعة التغير في مستوى الأسعار:

تعكس الأسعار القيمة التبادلية للسلع والخدمات المعروضة أو المزمع عرضها في اقتصاد ما، وتتعرض هذه الأسعار للتغير بسبب عدة عوامل كالنضخم والانكماش الناتج عن الأزمات المالية خانقة، فالتغير في مستوى الأسعار قد يكون بالارتفاع أو بالانخفاض، وعليه فإن عملية القياس المحاسبي يجب أن تكون مرنة ومواكبة لكل التغيرات الحاصلة في الأسعار مع مرور الزمن وبأفضل الطرق، ففي الاقتصاديات المتطورة وفي أسواق المال النشطة تتم عملية قياس الأصول المالية بالاستناد إلى هذه الأسواق، أما الأصول غير المالية فتعتمد على مكاتب الخبرة في عملية قياسها، كما يمكن تقسيم التغيرات في الأسعار التي تواجهها المجموعة إلى ثلاثة أنواع من التغيرات لا يستند أحدها على الآخر وتتمثل فيما يلي:²

- التغيرات في المستوى العام للأسعار.

- التغيرات في مستوى أسعار سلع معينة بذاتها والتي يمكن أن نطلق عليها التغيرات الخاصة في مستوى الأسعار.

- التغيرات في الأسعار النسبية: حيث تتحرك أسعار السلع والخدمات في الظروف المادية بمعدلات متفاوتة وفي بعض الأحيان في اتجاهات مختلفة، وتمثل التغيرات النسبية في سعر سلعة ما، المدى الذي يتحرك

¹ على أبو الفتح أحمد شيتا، مداخل التقييم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجية خصخصة الملكية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1999، ص 560.

² عبد المقصود دبيان، مشاكل القياس المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992، ص 10.

فيه سعر هذه السلعة بمعدل مخالف عن الرقم القياسي لكل السلع الأخرى، فمثلا إذا زادت أسعار السلع بمعدل: 20%، وسعر السلعة x كان مقدّر بـ 32 % فإن الزيادة النسبية للسلعة x تكون 10%.*

فالتغير في المستوى العام للأسعار يعكس الزيادة أو النقصان في قيمة وحدة النقود، قد تحدث بسبب تغير المعروض من النقود أو سرعة هذا التغير بدرجة أكبر أو أقل من المعروض في السلع والخدمات في اقتصاد ما ويعتبر هذا التغير من أهم المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي في المجموعة.

2.4. عدم وجود أسواق مالية واضحة المعالم (ذات كفاءة ونشطة):

من أكبر مشاكل القياس المحاسبي في المجموعة هو عدم وجود سوق مال واضح المعالم خاصة في البلدان النامية مثل الجزائر، في المقابل وفي أغلب الأحيان يفرض القانون على المجموعة ضرورة التسجيل والعمل بآليات البورصة، وإذا كانت هذه الأخيرة غير فعالة ونشطة فإن مجموعة الشركات تقع في مشكلة صعوبة قياس الأصول خاصة المالية منها، بالإضافة إلى أن الشركات العملاقة (المجموعات) والتي تكون لها شركات تابعة متعددة في عدة دول ومناطق مختلفة من العالم تقع في إشكال بسبب التفاوت في التطور الاقتصادي وكفاءة أسواق المال من بلد لآخر.

3.4. تعدد السياسات المحاسبية وطرق القياس المتبعة:

تفتقر عملية القياس المحاسبي لقيم أصول وقيمة المجموعة إلى وجود أسلوب محاسبي محدد يتم الاعتماد عليه عند قياس وتقييم أصول وشركات المجموعة، حيث أن أهم دراسات التقييم والمتعلقة بشركات قطاع الأعمال العام المخصصة قامت بتحديد قيمة الشركة بالاعتماد على مزيج من الأساليب المحاسبية المستخدمة في القياس والتقييم، وتعتبر القيم المختلفة للشركة قيم استرشادية يتم الاعتماد على أحدها أو يتم استخراج متوسط لقيمة الشركة باستخدام تلك الطرق مجتمعة.² أما في مجموعة الشركات نجد أن إدارة الشركة الأم (المصلحة توحيد الحسابات المركزية) تعمل على توحيد السياسات المحاسبية ونماذج القياس المتبعة في كل شركات المجموعة، وتغير هذه السياسات المحاسبية ونماذج القياس يصعب من عملية مقارنة المعلومات المحاسبية بين شركات المجموعة من جهة، وبين مجموعات أخرى تعمل في نفس نشاط المجموعة من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجود حالات خاصة تفرض على المجموعة تغيير أسلوب القياس في إحدى شركاتها التابعة إذا كانت تعمل في نشاط مخالف عن باقي نشاطات المجموعة مما يعقد من مهمة القياس المحاسبي أكثر وهذا رغم إدراج أسباب تغيير السياسات المحاسبية ونماذج القياس في الملاحق المحاسبية للمجموعة.

* $10\% = 1 - 120 / 132$

² سعيد توفيق عبيد، نموذج على قطاع الصناعات الغذائية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، العدد الثاني، جامعة عين الشمس، 1993، ص 934.

4.4. تعدد الجهات القائمة بعملية القياس والتقييم في شركات المجموعة:

يمكن أن تكون محاسبية المجمعات أو توحيد حسابات المجموعة وفق لمحاسبة مركزية - تقوم من خلالها الشركة الأم بكل العمليات المحاسبية المتعلقة بشركات المجموعة حتى عمليات القياس المحاسبي للأصول -، أو تكون وفق محاسبة لامركزية - تقوم كل شركة تابعة أو حليفة بالمعالجات المحاسبية للعمليات المالية التي قامت بها طوال الدورة ثم ترسل الكشوف المالية المتعلقة بها للشركة الأم من أجل توحيد الحسابات مع باقي شركات المجموعة -، وكلتا الحالتين مؤثرتين على عملية القياس المحاسبي للأصول، فالأولى تكلف المجموعة (مصلحة التوحيد المركزية) جهد ووقت أطول لكثرة واختلاف العمليات التي قامت بها كل شركات المجموعة، والثانية تؤثر من خلال اختلاف وتعدد الجهات التي تقوم بعملية القياس على مستوى كل شركة من شركات المجموعة لأنها عادة تكون متفاوتة في الخبرة والتأهيل اللازم لعملية القياس المحاسبي للأصول داخل المجموعة.

أما عن قياس قيمة المجموعة ككل فتتعدد الجهات القائمة بالقياس والتقييم المحاسبي يعتبر مشكلة يصعب تجاوزها، سواء كانت المكاتب الاستثمارية المحلية أو العالمية هي التي تقوم بعملية التقييم، أو الأسواق المالية المنتشرة في العالم حسب مواطن الشركات التابعة...، بالإضافة إلى أن إدارة المجموعة لها تقييم خاص بها، باستخدام أساليب التقييم المختلفة، فنتيجة التقييم قد يشوبها عدم توافق بين كل الجهات المقيمة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توحيد الجهة القائمة بالتقييم من ناحية، وعدم وجود أسلوب محاسبي موحد يتم الاعتماد عليه في التقييم من ناحية أخرى.

5.4. مشكلة الافتقار لوظائف المراجعة:

تعد تقنية توحيد الحسابات أو محاسبة المجمعات - كما تم عرضه في الفصل الأول -، من التقنيات التي يصعب على المحاسب التحكم فيها، وذلك لتعدد عمليات ومعلومات التوحيد بداية من تحديد محيط التوحيد ثم اختيار أسلوب التوحيد الملائم لكل شركة من شركات المجموعة اعتماداً على معدلات الرقابة وإلغاء العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة ومعالجة كل العمليات الضرورية من أجل الحصول على نتائج موحدة تظهر شركات المجموعة كأنها وحدة واحدة، ويصنفها البعض الآخر إلى عمليات معقدة تكون ما قبل وأثناء وما بعد توحيد الحسابات.

فإذا تم افتراض سلامة واكتمال السجلات والقوائم المالية الموحدة محاسبياً وأن قياساتها صحيحة فإن هناك مشكلة أخرى وهي أن وظائف المراجعة الشاملة غير كافية وتكون أصعب من محاسبة المجمعات في حد ذاتها، خاصة في البلدان النامية، وبالتالي فإن وظيفة المراجعة سواء داخلية أو خارجية تعد أحد المعوقات الأساسية التي تحد من الموثوقية في إجراءات القياس والتقييم الدقيق لأصول المجموعة وكل شركاتها.

6.4. مشكلة عدم كفاية وملاءمة البيانات المحاسبية:

تواجه معظم الجهات القائمة بالقياس المحاسبي مشكلة عدم توافر البيانات المحاسبية والإحصائية الأساسية اللازمة لإجراء عملية القياس المحاسبي في مجموعة الشركات، نتيجة لعدم ملاءمة السجلات المحاسبية في بعض شركات المجموعة، حيث يمكن أن تكون بعض الشركات التابعة أعدت القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية في قياس نفقاتها وأصولها لأسباب وحالات استثنائية في حين باقي الشركات تستعمل أسلوب القيمة العادلة، ففي هذه الحالة تكون القوائم المالية الخاصة بالشركة التابعة غير كافية وغير ملائمة لإجراء عمليات قياس موحدة لأصول المجموعة أو إعطاء قيمة للمجموعة ككل، خاصة إذا كان مستوى الأسعار في تغير مستمر أو وجود حالة تضخم في بعض مواطن نشاط شركات المجموعة.

من المشاكل التي تواجه هذه الشركات أيضاً مشكلة صعوبة تقدير القيمة الاستبدالية لبعض بنود الميزانية، مثل الأصول الثابتة خاصة الآلات القديمة التي لا يوجد لها مثل جديد في الأسواق سواء محلياً أو في بلد المنشأ، ويتم اللجوء لحساب القيمة الاستبدالية وفقاً للأصول الحديثة في حالة عدم وجود أية بيانات عن الأصل المماثل تماماً.

أما عن مشكلة تقييم الأراضي؛ فهذه الحالة قد تم التغلب عليها وأصبح التقييم باستخدام القيمة الاستبدالية أكثر واقعية عن طريق تقييم الأراضي بأسعار الأرض الصناعية المثلثة في أقرب منطقة صناعية لتتماشي مع شرط عدم تغيير النشاط أو طبيعة استخدام الأرض، حيث أن بعض الفروق بين أساليب التقييم المختلفة تحدث بسبب القيمة السوقية المرتفعة للأراضي.

بعد تحديد التأصيل النظري للقياس المحاسبي، وهذا بعدما كانت تقيم بتكلفتها التاريخية دون تغييرها لعدة سنوات. من أجل تجنب حل المشاكل السابقة الذكر يسعى مختلف المنظرين والمجالس المحاسبية إلى إيجاد طرق ونماذج قياس تحظى بالقبول العام تجنب الوقوع في الأخطار الكبيرة.

المبحث الثاني: التكلفة التاريخية أساس للقياس المحاسبي.

منذ ظهور الملامح الأولى لعلم المحاسبية في شريعة حمورابي وتم تطويرها عام 1495 على يد الراهب الإيطالي "باسيولي" بظهور القيد المزدوج ومع تطور الفكر المحاسبي مع الزمن، ظهرت عدة نماذج لقياس وتقييم الأحداث والعمليات التي تقوم بها الشركة، حيث كان هذا التطور ضرورة للتكيف مع الواقع الاقتصادي المعاش من ظرف لآخر، قصد تجنب أي عملية قياس غير صحيحة ولا تُعبر عن القيمة العادلة للأصل أو للمجموعة، خاصة في حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة لسبب أو لآخر. رغم أن أساس وأسلوب القياس الأول في المحاسبة هو التكلفة التاريخية إلا أن محاولة الخروج عنه أفرزت العديد من الطرق ونماذج القياس المحاسبي الأخرى، حيث أصدرت الجمعيات المهنية في العديد من الدول تقارير وإصدارات تقترح إحلال بعض نماذج محاسبة السعر مكان ما يقابلها من محاسبة التكلفة التاريخية في القوائم المالية للشركات، مثل:

- التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار؛
- التكلفة الجارية؛
- التكلفة الاستبدالية؛
- صافي القيمة القابلة للتحقق وغيرها.

بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (هيئة الأوراق المالية SEC) تقوم بالضغط على مجلس المعايير المحاسبية الدولية لغرض استخدام نماذج تقييم مناسبة أكثر من التكلفة التاريخية خاصة من أجل تقييم الأوراق المالية، بغية زيادة المصداقية وجودة المعلومة المقدمة، ولأن محاسبة التكلفة التاريخية لا تكون صادقة بعد مرور الزمن وتغير مستوى الأسعار، وتعطي مجال للغش في أرقام القوائم المالية.¹ ولا تقدم قيمة عادلة للأصل. وقد تم تبرير استخدام أسلوب القيمة العادلة (Faire Valu) من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) استناداً إلى وجود بعض الأصول والالتزامات التي تتغير قيمتها العادلة بشكل مستمر ويمكن الحصول عليها من سوق مال كفاء بدلا من تثبيت قيمتها التاريخية.²

يُلاحظ أن النماذج المتبعة في القياس المحاسبي التي نص عليها مجلس معايير المحاسبة الدولية مختلفة من حيث طريقة القياس والمبادئ القائمة عليها، حيث هناك الكثير من نماذج القياس المحاسبي ويعتبر أول أسلوب فيها أسلوب التكلفة التاريخية.³

¹ Beatty, Anne, **The Effects of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair Is It?** Review (Federal Reserve Bank of Saint Louis), Vol, 77(1), Jan/ Feb 1995, P 27.

² Barth, M. E., **Fair Value Accounting, Evidence from Investment Securities and the Markets Valuation of Banks**, The Accounting Review, Vol. 69, 1994, p12.

³ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، 2006، ص 80-81.

المطلب الأول: أسلوب التكلفة التاريخية (التكلفة الدفترية): The Historical cost

تعتبر التكلفة التاريخية من أهم المبادئ المحاسبية المعمول بها في الكثير من بلدان العالم، ويُقصد بها عادة قياس الأصل أو العمليات المالية في تاريخ حدوثها، حيث يُعتبر هذا الأسلوب من أقدم وأبسط النماذج المتبعة في القياس المحاسبي لتقدير قيمة الأصول والمجموعات،¹ كما تُعتبر التكلفة التاريخية الأساس الذي قامت عليه بدائل القياس المحاسبي الأخرى، ومن ناحية أخرى هي تسجيل للالتزامات بالمبالغ المستلمة مقابل الالتزام، أو بمبلغ النقد المتوقع دفعه لسداد الالتزام ضمن الظرف الطبيعي للنشاط، وبمناوبة الحد الأدنى لقيمة المنافع المتوقعة مستقبلاً من الأصل الذي تم شراؤه بثمن معين بذلك التاريخ.²

يعتمد أسلوب التكلفة التاريخية على التكلفة الدفترية، وهذه الأخيرة تبقى ثابتة مهما قامت المجموعة بتوسيعات في نشاطها أو عرفت عقاراتها ارتفاعاً في السعر، فهي تُهمل النمو والوقائع التي حدثت بالمجموعة أو المتوقع أن تحدث في المستقبل، كما تُهمل أيضاً الحالة الفنية للأصول (مثل قابلية الأصل للاستعمال بعد اهتلاكه)، والتغيرات في الأسعار ومعدلات التضخم.³ ومن أهم التعاريف التي عرفت التكلفة التاريخية ما يلي:

تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية كما وردت بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "مبلغ أو معدلات النقد المدفوعة أو القيمة العادلة للمقابل المقدم لامتلاك أصل في تاريخ امتلاكه أو انتاجه".

تعبّر التكلفة التاريخية على الأساس المعتمد في العرف المحاسبي لحساب الدخل، أو إظهار القيم في قائمة المركز المالي، وعليه فإنه يتم احتساب الدخل من خلال الفروق بين الإيرادات المحققة والمصاريف بالقيم التاريخية ذات العلاقة بنفس الإيرادات، كما يتم تسجيل قيم الأصول بمبلغ المدفوعات في وقت حيازتها وطرح قيمة الاهتلاك (بالنسبة للأصول طويلة الأجل) الذي يعتقد أنه يقيس القيمة المستعملة من هذا الأصل، وهذا الأسلوب هو المتبع من أجل الربط بين الإيرادات والنفقات لاحتساب الدخل. وهي كذلك التكلفة الفعلية أو القيمة العادلة لما تحصل عليه المجموعة من النقد أو شبه النقد أو الأصول الأخرى في التاريخ الحالي، والتي تنفقها أو تستعملها في سبيل الحصول على الأصل وتهيئته للاستعمال المقصود.⁴

¹ يونس حسن عقل، تطوير النظام المحاسبي لشركات التأمين المصرية لإعادة هيكلتها مالياً، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2001، ص 61-78.

² حسن على سويلم، نموذج محاسبي مقترح لتحديد القيمة العادلة للمنشأة لغرض ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 1998، ص 69-70.

³ محمد صالح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، 2001، ص 75.

⁴ Kieso, D.E. weygandt, J.H. and Warfield, T.D., **Intermediate Accounting, Tenth Edition John Wiley and Sons, Inc, 2003, p501.**

مما سبق؛ يتضح أن التكلفة التاريخية عبارة عن أسلوب قياس يعتمد على مبدأ تسجيل العمليات المالية في تاريخ حدوثها وقيمتها في ذلك التاريخ سواء كان شراء أو بيع أصول من جهة، وتسديد التزامات أو تحصيل إيرادات من جهة ثانية، وبمرور الوقت تصبح التكلفة التاريخية من الماضي. ويمكن تلخيص متطلبات مبدأ وأسلوب التكلفة التاريخية في البنود التالية:¹

- يجب أن تقيم الالتزامات على أساس تاريخي، وذلك لأن الالتزامات تنشأ نتيجة حيازة الأصول، وبما أن الأصول تقيم أصلاً بالتكلفة التاريخية، فإن هذه الالتزامات لا بد أن تقيم هي الأخرى وفقاً للأساس التاريخي.
- قياس جميع الأصول والخدمات التي تحصل عليها المجموعة بتكلفة الحصول عليها وجعلها في حالة جاهزة للاستعمال.
- تقاس التكاليف بالمبلغ المستثمر فيها ويعبر عنها بوحدات نقدية أو ما يعادلها.
- يجب أن تصنف التكاليف لتسهيل مهمة معالجتها محاسبياً، فمثلاً: لو تم شراء عقار يتكون من أرض وبناء فيجب أن توزع التكلفة الكلية محاسبياً بين الأرض والبناء ليتسنى اهتلاك تكلفة البناء على طوال فترة العمر الإنتاجي المقدر.
- في كل فترة محاسبية يتم تخفيض تكلفة الحصول على الإيرادات من الإيرادات نفس الفترة بغية تحديد صافي ربح الفترة.

1. مميزات التكلفة التاريخية:

يعتبر الإطار المفاهيمي (التصوري) للمحاسبة مرجع وأساس نظري يتم الاحتكام إليه عند الاختلاف، حيث يتوافق مع التكلفة التاريخية التي تعد من أهم المبادئ وأسس القياس المحاسبي فيه، ويتم في الكثير من الشركات تفضيل أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية على أساليب القياس الأخرى للخصائص التالية:

- التكلفة التاريخية تعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية حدثت فعلاً، فلا يتم الاعتراف بأي نوع من الأرباح أو الخسائر والالتزامات والحقوق إلا عند حدوثها، ولا تثبت إلا بناءً على مستندات مما يزيد من موثوقيتها.²
- تقدم التكلفة التاريخية مدخل لفكرة الاقتناع وأدلة كافية ومناسبة ليستند عليها في اتخاذ وترشيد القرارات، فبعض متخذي القرارات لا يبحثون عن المثالية بقدر ما يسعون نحو الاقتناع، فالسؤال الذي يهمهم هو كم المبلغ الذي تم اكتسابه وليس كم يكسبون أكثر، والتكلفة التاريخية تعتبر مدخلا مهما لمثل هذه الحالات، أي الاقتناع من خلال الحدث المالي التاريخي الذي وقع فعلاً.

¹ نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، منشورات معهد الدراسات المصرفية، 1995، ص38.

² Kieso, Donald, Op-Cit, 2003, P 504.

■ التكلفة التاريخية تعبر عن القيمة الجارية أو العادلة في تاريخ اقتناء الأصل أو الحدث المالي، حيث يتم التقييم طبقاً لأسعار التبادل الفعلية في تاريخ إتمام الصفقة، كما يقوم هذا الأسلوب على أساس أن التوضيحات والمصاريف المالية التي تحملتها المجموعة في سبيل حيازة وتملك الأصل فعلاً، بالإضافة إلى أنها التقدير الوحيد الذي يمكن الاعتراف به لأنه يقوم على دليل مادي وموضوعي قابل للتحقق.¹

■ التكلفة التاريخية تسهل من عملية المساءلة والرقابة الإدارية لأنها تقدم برهاناً واضحاً عن مدى فاعلية الإدارة في قيامها بتنفيذ المسؤوليات الموكلة لها، فتسجيل الأحداث المالية الماضية يعتبر مستنداً يعتمد عليه لمساءلة الإدارة فيكون حجة لها أو عليها. وأي طريقة تقييم أخرى تعتبر غير قادرة على القيام بهذا الأمر (عملية المساءلة) أكثر مما يقوم به استخدام أسلوب التكلفة التاريخية في التقييم، والتي تظهر ما تم في مجموعة الشركات فعلياً. فهي أكثر ملاءمة لأغراض المساءلة وإحلال المسؤولية الإدارية كوكيل تجاه أصحاب الحقوق في الوحدة المحاسبية.²

■ التكلفة التاريخية تعتبر أفضل مقياس يعتمد عليه الإداريين لقياس ومراجعة أعمالهم وجهودهم السابقة، ولا يوجد مقياس لذلك أفضل من التكلفة التاريخية. ويعتبر التخلي عن التكلفة التاريخية في هذه النقطة مغامرة وخطر يجب حسابه Calculated Risk، لأن الإدارة سوف تلجأ إلى الأحكام والتقدير الشخصية مما يضعف ويظل نتائج مراجعة أعمالهم السابقة.

■ التكلفة التاريخية تحقق وتزيد موضوعية القياس المحاسبي وقابلية الأرقام المحاسبية للمراجعة والتأكد من سلامتها وهو ما يحقق خاصية الموثوقية في المعلومة المالية. وتتميز بسهولة التحقق من صحتها وغير قابلة للجدل أو التغير، لأن الأسعار محددة ومعروفة مسبقاً عند حدوث العملية المالية.

■ تعتبر التكلفة التاريخية واقعية لتوفيرها المستندات والوثائق القابلة للتحقق وغير القابلة للحكم الشخصي، كما يوفر هذا الأسلوب طرق عملية سهلة لتسجيل قيم الأصول في الميزانية.³ بالإضافة إلى أنها أكثر موثوقية لوجود مستندات ثبوتية تؤيد تلك الأحداث الناتجة عن تبادل الأصل أو نشوء الالتزام.

■ تساهم التكلفة التاريخية الاقتصاد في التكلفة والوقت والجهد من خلال الحصول المباشر على البيانات من الدفاتر والسجلات المحاسبية المدونة بها، الأمر الذي لا يتوفر في بعض الأساليب الأخرى التي تعتمد على التنبؤ، بالإضافة إلى تميزها بالتحفظ في القياس - لا تتم عملية القياس إلا إذا كان الأصل موجوداً فعلاً والالتزام حدث فعلاً -، الأمر الذي يجنب مستخدمي القوائم المالية الكثير من المخاطر.

¹ حسن على سويلم، المرجع السابق، 1998، ص ص 69-70.

² عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبية، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص 467.

³ نعيم دهمش، المرجع السابق، ص ص 38-39.

■ إن أسلوب ومبدأ التكلفة التاريخية يتلاءم مع الإطار الفكري للمحاسبة لاسيما الموضوعية التي تتيح إمكانية التحقق من صحة ودقة البيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات، فمثلاً يتلاءم مع مبدأ الحيطة والحذر، بحيث لا يتم إثبات أي الزيادات متوقعة، سواء في الأصول أو الالتزامات أو الإيرادات أو الخسائر،¹ ويتلاءم مع فرض وحدة القياس النقدي للتعبير عن الكميات والمقادير الخاصة بعناصر القوائم المالية.

تبقى من مبررات تأييد القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية حسب البعض، أن المحاسبة عبارة عن علم ونظام غير قائم على القياس المحاسبي فقط، وأن المحاسبة لم تظهر لغرض قياس ما يطرأ على الأصول من تغيرات في الناحية المالية، بل أن المحاسبة وسيلة ربط بين الملاك والإدارة وتعتبر هذه الأخيرة أسلوب التكلفة التاريخية هو الأنسب للرقابة ومعرفة جهود الإدارة في الاستغلال الأمثل لأموال المستثمرين في الشركات، لأنها تستوفي أدلة إثبات ومستندات تاريخية موضوعية لا تحتمل التقدير الشخصي للمحاسب، وسيتم إلقاء الضوء على واقع تطبيق وأسباب تمسك بعض البلدان العربية مثل الجزائر بالقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية في الدراسة الميدانية.

2. انتقادات التكلفة التاريخية:

على الرغم من الامتيازات التي تمتاز بها التكلفة التاريخية واعتبارها من أهم المبادئ المحاسبية المعمول بها في الكثير من الدول والمجموعات، إلا أنها تحتوي على مجموعة من نقاط القصور في القياس المحاسبي لعل أهمها عدم مراعاة التغير الحاصل في السعر وما ينجر عنه من انتقادات، حيث كانت هذه الأخيرة دافعاً وباستمرار إلى ظهور محاولات الخروج عن هذا الأسلوب من قبل الهيئات المحاسبية في العديد من الدول، حيث وجهت لهذا الأسلوب - التكلفة التاريخية - مجموعة من الانتقادات ومن عدة زوايا مختلفة تتمثل في التالي:

■ إنتاج معلومة غير ملائمة لمتخذي القرار:

الملاءمة في اتخاذ القرار هي مدى وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها، وتساعد في اتخاذ القرارات من خلال تقييم البدائل التي تتعلق بها.² تعتبر المحاسبة كنظام لإنتاج المعلومة المالية - بعد تسجيل البيانات ومعالجتها ثم الحصول على معلومات في شكل قوائم مالية -، واستناداً لأسلوب التكلفة التاريخية يؤدي هذا النظام إلى تقديم معلومات غير ملائمة لترشيد واتخاذ قرارات الأطراف ذات العلاقة حيث يتم تظليلهم في ذلك، لأن هذه المعلومات المقدمة لا تأخذ في الاعتبار التغير الحاد الحاصل في أسعار العمليات المالية والأصول التي تسجلها المجموعة سواء كان سبب ذلك التضخم أو تأثير الأزمات المالية (الكساد). مما سبق ذكره ومن وجهة نظر

¹ دهمش نعيم، أبو زر عفاف، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، أيلول، 2004، ص ص 5-8.

² جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007، ص 18.

مستخدمي المعلومات المالية فإن عجز وقصور في القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية وعدم صلاحيتها لأنها تقدم معلومة غير ملائمة، إضافة إلى أن التسجيل من خلالها يحول دون تحقيق العديد من الوظائف التي قام عليها علم المحاسبة، ويتمثل جوهر الخلاف بين مؤيدي ومعارض التكلفة التاريخية في أن المحاسبة بالنسبة لمؤيدي التكلفة التاريخية تقوم بمهمة عملية توزيع التكاليف وتساعد على الرقابة والمساءلة الإدارية، بينما يعتبرها معارضوها طريقة تظلل قرارات الأطراف ذات العلاقة لأنها عبارة عن جزء من الماضي لا يمكن أن تفيد في القرارات المستقبلية.

■ التأثير على كفاءة النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي هو مجموعة من الأوراق الثبوتية والمستندات والدفاتر المحاسبية والسجلات والإجراءات والوسائل المستخدمة في تسجيل وتلخيص العمليات المالية وإعداد الكشوف المالية (بيانات، معالجة، معلومات)، ثم العمل على عرض تقرير يعكس صورة صادقة لواقع المشروع يقدم إلى الجهات المهتمة بأعمال المشروع، حيث يعتبر هذا التقرير أحد مكونات نظام الرقابة الإدارية الذي يرشد قرارات الأطراف ذات العلاقة.¹ والاعتماد على أسلوب التكلفة التاريخية يقلل من كفاءة النظام المحاسبي ونظام الرقابة عن طريق تقديم معلومات غير صادقة، والدليل على ذلك أن النتائج التي يتوصل إليها النظام المحاسبي باستخدام أسلوب التكلفة التاريخية للقياس المحاسبي لا يمكن الوصول إليها باستخدام نفس أسلوب القياس من طرف شخص آخر وفي وقت آخر، وبالتالي فإن المعلومة تفتقر إلى التجانس والمصادقية الأمر الذي يؤثر على كفاءة النظام المحاسبي.

■ تجاهل التغير الحاصل في القوة الشرائية وعدم تحقق المقارنة:

الفروض المحاسبية مختلفة ومتعددة ويعتبر فرض وحدة القياس من أهم الفروض في المحاسبة، فمثلاً في الجزائر نجد وحدة القياس هي الدينار الجزائري، وذلك من أجل جعل عملية القياس المحاسبي أكثر دقة وقابلة للمقارنة الزمانية من دورة مالية إلى أخرى، أو مكانية بين شركات المجموعة التي تنشط في نفس القطاع، لكن قياس الأحداث والوقائع المالية المتعلقة بالمجموعة بوحدة نقدية تتغير في قوتها الشرائية من وقت لآخر وفي المقابل يبقى التسجيل والقياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية يثبت القيم النقدية وقت حدوث الحدث المالي، دون الأخذ بالاعتبار التغيرات المستقبلية التي تطرأ على القوة الشرائية للقيم النقدية التي تم التعبير عنها في الماضي يحول دون إمكانية إجراء مقارنة سليمة، وذلك بعكس رأي بعض الأساليب المحاسبية البديلة التي ترى ضرورة استبدال الوحدة النقدية الأصلية بوحدة قياس متجانسة (وحدات نقدية ذات قوة شرائية موحدة) في تاريخ إعداد القوائم المالية.

¹ العيسى ياسين، أصول المحاسبة الحديثة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 16.

يؤدي تجاهل التغير في الأسعار إلى نتائج غير سليمة لعملية المقارنة خاصة الزمانية منها، إلا في حالة تساوي القوة الشرائية بين الفترتين المراد المقارنة بينهما، ففي ظل التكلفة التاريخية لا يمكن لمستخدمي المعلومات أن يعرفوا القيمة العادلة للدخل أو الأصول المُفصح عنها خاصة طويلة الأجل منها والمتعلقة بالسنوات السابقة، وذلك رغم التعبير عنها بوحدة القياس واحدة ولكن قدرتها الشرائية مختلفة.

■ الموضوعية:

تعتبر الموضوعية من أهم مميزات التكلفة التاريخية لأن عملية القياس المحاسبي اعتماداً على التكلفة التاريخية لا تعتمد على أي تقديرات شخصية، ولكن في المقابل نجد أن معظم العمليات والإجراءات التابعة للمحاسبة التقليدية على أساس التكلفة التاريخية بعيدة كل البعد على الموضوعية، لأن القيم في ظل التكلفة التاريخية تفتح المجال أمام المحاسب (أو القائم بالقياس) للقيام بالعديد من التقديرات الشخصية التي تختلف باختلاف رؤيته للظروف المحيطة بالوحدة المحاسبية، فمثلاً لتحديد قيمة اهتلاك الأصل سنوياً يقوم المحاسب المعتمد على التكلفة التاريخية بوضع العمر الإنتاجي للأصل وقيمة الخردة والعمر الانتاجي للمشروع الذي يمكن الاستفادة من الأصل خلاله، وتعتبر الأمور السابقة جميعاً متعلقة بالمستقبل ومبنية على توقعات وتقديرات وهمية، لذا فجُل الأمور المترتبة عن استخدام أسلوب التكلفة التاريخية غير موضوعية.

■ زيادة خسائر البنوك:

أسلوب التكلفة التاريخية لا يعكس التغيرات في قيمة الأدوات المالية الناتجة عن تغير أسعار الفائدة السوقية، وقد أدى فشل العديد من البنوك في الثمانينات إلى تصريح الرئيس السابق لهيئة تداول الأوراق المالية (SEC) ريتشارد وبردين بأن محاسبة التكلفة التاريخية تؤدي إلى المزيد من الخسائر الكبيرة في أسواق البنوك.¹

■ مصداقية وعدالة القوائم المالية:

القوائم المالية تعبر عن واقع نشاطات المشروع أو مجموعة الشركات كوحدة واحدة، فالمركز المالي للمجموعة مثلاً يظهر أصولها بشكل إجمالي، ولكن هذا الأمر لا يتحقق عند وجود قيمة لكل أصل يختلف تاريخ شراؤه عن تواريخ شراء الأصول الأخرى، فالقيم النقدية لكل منها تختلف عن البقية لاختلاف تواريخ الشراء، وبالتالي فإن جمعها في قائمة مالية واحدة وقيم مختلفة أمر بعيد كل البعد عن المصداقية، فتصبح قائمة المركز المالي مضللة لعدم تمثيل هذه القيم المُعدة بالتكلفة التاريخية قيمةً عادلة وواقعية (أي أنها لا تعكس واقع نشاطات المجموعة).

¹ Beatty, Anne, Op-Cit, 1995, PP 25-40.

■ **أسبقية التكلفة التاريخية وقيود المساءلة:**

أسلوب ومبدأ التكلفة التاريخية من أول النماذج المحاسبية في عملية القياس ويعتبر أهم المبادئ المحاسبية في الكثير من الدول خاصة النامية منها، لذا فلقد أصبح في الكثير من هذه الدول عرفاً يصعب التخلي عنه سواء في التدريس أو في الحياة العملية، كما أن طبيعة المتعلم تفرض عليه الاحتفاظ والدفاع عن المعلومات الأولى التي تلقاها من مُدرّسه أو الأولى التي استعملها في عمله دون التفكير في تغييرها، وذلك على الرغم من أنها مدخل مضر وخاطئ هذا من جهة، ومن جهة ثانية اعتماد الملاك على التكلفة التاريخية للمساءلة الإدارية يحد من رغبتهم في إتباع أسس جديدة للقياس المحاسبي، الأمر الذي يقيد ويحد من دور المصلحة المحاسبية في الشركة على انجاز أعمال ذات موضوعية أكثر بالاعتماد على أسس تقييم أخرى، مع الإشارة إلى أن المساءلة الإدارية يستفيد منها الملاك دون غيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

■ **عجز التكلفة التاريخية على قياس الأصول غير الملموسة:**

تقوم التكلفة التاريخية على أساس قياس الأصل في تاريخ حدوث العملية المالية، لكن هناك بعض الأصول خاصة منها المعنوية (شهرة المحل)، التي يجب على المجموعة أن تلجأ للتقديرات والدراسات التنبؤية من أجل قياس قيمتها، حيث تحتاج هذه القيمة إلى عملية قياس دورية مستمرة لأنها معرضة للزيادة أو النقصان في قيمتها.¹

■ **الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات:**

تتوقع مجموعة الشركات انتقال الإيرادات إليها بمجرد الإنفاق أو نقل ملكية الأصل للشركة حتى ولو كان ذلك في المستقبل البعيد، وفي هذه الحالة تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى عدم التجانس في مقابلة الإيرادات الممثلة للقيمة الحالية (إيرادات حالية)، مع النفقات الممثلة لقيم تاريخية (الماضية)، فهي مختلفة باختلاف الأوقات والفترات التي تحملت فيها المجموعة تلك النفقات، مما يترتب عليه عدم دقة نتائج التسجيل المقارنة.²

■ **القياس غير السليم للربح المحاسبي:**

إن تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول والالتزامات (أرباح أو خسائر الحيازة غير المحققة) حتى يتم تبادل أو حدوث حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة، وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، أي أن الربح الدوري الخاص بالفترة المحاسبية سوف يعكس ناتج

¹ Nelson, Karen K, **Fair value accounting for commercial banks**, An empirical analysis of SFAS No107, Accounting Review, vol 71, Apr 1996, P164.

² Epstein, Barry. J, and Mirza, Abbas Ali. **IAS 2000, Interpretation, and Application of International Accounting Standards** " 2000, John Wiley & Sons, Inc 2001, pp70-71.

الأحداث الاقتصادية التي حدثت في الفترات المحاسبية السابقة ولم تحقق إلا خلال هذه الفترة، الأمر الذي يهدر حق المساهمين والملاك القدامى في المجموعة على حساب الملاك والمساهمين الجدد.

■ تأييد أسلوب التكلفة التاريخية للقيمة السوقية:

يعترف أسلوب التكلفة التاريخية بالقيمة السوقية في حالة بيع الأصل المستعمل، عن طريق اعتراف المجموعة بالمكاسب والخسائر الناتجة عن عملية البيع، حيث أن المكاسب أو الخسائر يتم تحديدها بواسطة الفرق بين العائد من البيع (القيمة السوقية) وصافي القيمة الدفترية للأصل، وهي التكلفة التاريخية مخصوماً منها الاهتلاكات التي تم استقطاعها حتى تاريخ البيع، وأحياناً يطلق على صافي القيمة الدفترية (التكلفة المستهلكة للأصل).¹

■ عجزه على تقديم معلومات كافية عن المخاطر المحتملة:

أسلوب التكلفة التاريخية غير قادر على توفير المعلومات المالية الكافية عن المخاطر والعائد الناتج عن عملية الاستثمار، لأنه يصعب الاعتماد على هذا الأسلوب كأساس للمحاسبة عن الأدوات المالية المستخدمة في تغطية المخاطر، نظراً لعدم اعترافها بالأرباح الناتجة عن تقلبات الأسعار، سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، وتأجيلها إلى الفترة التي تتحقق فيها هذه الأرباح فعلاً من الأدوات المالية.²

من خلال عرض مميزات وانتقادات أسلوب التكلفة التاريخية أعلاه؛ اتضح أنه يمكن للموضوع الواحد أن يكون ضمن الانتقادات وضمن المميزات، فمثلاً مؤيدو التكلفة التاريخية يعتبرونها موضوعية لأنها تتميز بالثبات وعدم الاعتماد على التنبؤات المستقبلية والتقديرات الشخصية، وفي المقابل يعتبر معارضو التكلفة التاريخية أنها غير موضوعية لأن بعض العمليات الناتجة عنها – مثل تقييم الاهتلاك والعمر الانتاجي للأصل – تحتاج إلى التقديرات الشخصية. ونفس الأمر بالنسبة للمساءلة فالمؤيدون يرونها وسيلة للرقابة على الإدارة من طرف الملاك، أما المعارضون يرونها قيد يحد من حرية المصلحة المحاسبية في سعيها لتقديم معلومات ذات جودة عن طريق اللجوء إلى أساليب قياس حديثة مختلفة عن التكلفة التاريخية.

مما سبق ونظراً لواقعية الانتقادات المبينة، يتبين أن التزام مجموعة الشركات بأسلوب التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم الثقة في المعلومات التي تنتجها، وذلك لعدم تغلبها على انتقادات ومشاكل القياس المحاسبي الموجهة لها فهي لا تعبر عن القيمة العادلة للأصول إلا في تاريخ حدوث العملية المالية. وسوف يتم تناول وتوضيح المشاكل السابقة التي تظهر في القياس المحاسبي للتكلفة التاريخية أكثر في الدراسة الميدانية.

¹ Robert E.Hoskin, **Financil Accounting**, Second Edition, John Wiley and Sos, Inc; 1997, Canada, p520.

² أسانبيوس، بدر نبيه، أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثاني، 2001، ص ص129-173.

المطلب الثاني: أسلوب التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار . Adjusted Historical Cost
لا يُعتبر هذا الأسلوب منفصل عن الأسلوب السابق - التكلفة التاريخية - بل جاء أسلوب التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار كتكملة ومعالجة لأهم انتقاد مُوجه لأسلوب التكلفة التاريخية وما ينجر عنه من سلبيات، حيث يتم تقييم الأصول وفق هذا الأسلوب اعتمادًا على الأسلوب السابق ولكن بتعديل المستوى العام للأسعار عن طريق استخدام وحدة نقود ذات قوة شرائية مُتكافئة كوحدة القياس باستخدام الأرقام القياسية وبهذه الطريقة يتم التخلص من انتقاد تغير قيمة النقود نتيجة عامل الزمن وما ينجر عنه.¹

يقوم هذا الأسلوب على استعمال الأرقام القياسية للتخلص من تغير قيمة النقود نتيجة لعامل الزمن وتصبح الأصول والقوائم المالية تعكس القيمة الجارية للنقود، حيث تقوم بتعديل البيانات التاريخية الماضية باستخدام أرقام قياسية، وتعتبر هذه الأخيرة على التغير الحاصل في الوحدة النقدية عن نسبة يمكن من خلالها تحديد العلاقة بين قيمة وحدة النقد في الفترة الماضية (فترة الأساس) وقيمتها في التاريخ الحالي (الفترة المقارنة)، أي معرفة نسبة التغير في الأسعار بالارتفاع أو الانخفاض من فترة لأخرى، ولتحديد الأرقام القياسية الدالة على التغير في مستوى النقود يعتمد على العديد من المعدلات والمتغيرات كالتضخم والانكماش والمنافسة وأثر الأزمات المالية والحروب...، ويجب أخذ كافة العوامل المؤثرة في تحديد الأرقام القياسية ومحو أثر التغير في الأسعار، ولهذا يُعتبر هذا الأسلوب أكثر موضوعية ودقة من أسلوب التكلفة التاريخية فيمكن الاعتماد عليه بشكل نسبي كأساس سليم لقياس الأصول وتوفير معلومات أكثر مصداقية.

هناك نوعين من الأرقام القياسية، يتم التوصل من خلالهما إلى الأرقام القياسية الدالة على نسبة التغير في قوة النقد، بالإضافة إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار كل الظروف المُحيطة بنشاط المجموعة والمُعتمدة في هذا الأسلوب والشكل التالي يبين ذلك:

¹ يونس حسن عقل، المرجع السابق، ص ص 61-62.

الشكل رقم: (2-3)

الأرقام القياسية حسب أسلوب التكلفة التاريخية المعدل.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى يونس حسن عقل، تطوير النظام المحاسبي لشركات التأمين المصرية لإعادة هيكلتها ماليًا، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2001، ص 61.

حتى نصل إلى الأرقام القياسية المستعملة في أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار، يجب أن يُعتمد على الأرقام القياسية العامة المتعلقة بمعدلات التضخم أو الكساد بالإضافة إلى تحديد أثر المحيط الخارجي مثل سياسات النقشف التي تتخذها الدول من حين لآخر ومدى أثرها على مستوى قوة النقد من جهة، ومن جهة ثانية يجب أن يعتمد على الأرقام القياسية الخاصة المتعلقة بنشاط المجموعة مثل تغير سعر شراء المادة الأولية للإنتاج من فترة زمنية إلى أخرى نتيجة لسوق العرض والطلب، ويعبر عنها عادة بالأرقام القياسية للمستهلكين والأرقام القياسية لأسعار الجملة. لكي تقوم المجموعة بإجراء التعديلات التاريخية لقيمة النقد اللازمة على قائمة المركز المالي وفق هذا الأسلوب، يتطلب عليها تحديد البندين التاليين:¹

- **البنود غير المادية:** التركيز على الأصول غير ابنقدية (مثل شهرة محل) في تحديد قيمتها لأنها أكثر صعوبة من الأصول المادية، فهذه الأخيرة يمكن أن توجد سلعة أو أصل مشابه لها في السوق فيتم التقييم

¹ حسن على محمد سويلم، المرجع السابق، ص 73.

على أساسه، أما الأولى فلا، كما تعتبر مجموعة البنود التي تمثل حقوق أو التزامات واجبة التحصيل أو السداد من أصعب البنود الواجب تقييمها مقارنة بالأسول والخصوم.

▪ **البنود المادية:** يحدد الرقم القياسي المناسب والمستخدم في إجراء القياس والتقييم اللازم على أنواع الأصول التي تتجارب في طبيعتها مع التغير في الوحدة النقدية (أصول مادية) بطريقة أسهل مقارنة بالأسول غير المادية، وذلك مع مراعاة كل الظروف التي تؤثر في تحديد الأرقام القياسية.

بالإضافة إلى الاعتماد على الأرقام القياسية لتحديد القيمة الحالية للنقود، فإن أسلوب التكلفة التاريخية المعدل أخذ في الحسبان ضرورة تحديد وتوحيد الوحدة النقدية في حالة مجموعة الشركات التي تحتوي على شركات تقطن في مناطق مختلفة وتتعامل بوحدات نقدية مختلفة وغير متساوية في قيمتها حتى ولو كانت في نفس الفترة الزمنية، فتعكس عملية التعديل في هذه الحالة إيجاباً على القوائم المالية بشكل إجمالي بدلاً من التدقيق في كل عنصر من هذه القوائم (التثبيات، البضاعة، رأس المال...).

1. مزايا وانتقادات أسلوب التكلفة التاريخية المعدل:

حتى نقوم بالحكم على مدى صلاحية هذا الأسلوب للقياس المحاسبي كبديل ومعالج لانتقادات لأسلوب التكلفة التاريخية نقوم بعرض مميزاته وانتقاداته في التالي:

1.1. مميزات التقييم بواسطة أسلوب التكلفة التاريخية المعدلة:

يتشارك أسلوب التكلفة التاريخية المعدل مع كل مميزات أسلوب التكلفة التاريخية السابق ذكرها بالإضافة إلى ما يلي:

- موضوعية بنود وعناصر القوائم المالية المعدة وفقاً لأسلوب التكلفة التاريخية المعدل وقابليتها للتحقق والمراجعة.
- إمكانية إجراء المقارنة بين عناصر القوائم المالية نظراً لتجنب أسلوب التكلفة التاريخية المعدل أخطاء أسلوب التكلفة التاريخية الناتجة عن فرض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد.
- سهولة التطبيق بعد الحصول على الأرقام القياسية وموضوعية القياس لاعتماده على القيمة الحالية للنقود.

2.1. الانتقادات الموجهة للأسلوب التكلفة التاريخية المعدلة:

ما يُعيب على هذا الأسلوب بصفة عامة، أنه يعتمد على تقديرات شخصية ذاتية للقائمين بتحديد الأرقام القياسية من جهة، ومن جهة ثانية صعوبة ترجمة القوائم المالية المتعلقة بشركات المجموعة إلى الوحدة النقدية التي تعمل بها الشركة الأم من أجل الوصول إلى قوائم مالية موحدة تعبر وبعادلة عن واقع نشاطات المجموعة كوحدة واحدة، فبالرغم من أن موضوعية القياس في هذا الأسلوب موجودة لأن الوحدات النقدية

المستعملة متعلقة بالفترة الحالية، ولكن الحصول على هذه الأخيرة بطريقة غير موضوعية (تقديرية) يجعل كل الأسلوب لا يؤدي إلى قياس محاسبي ذو جودة، ويتم بتوضيح باقي الانتقادات في التالي:

■ الاعتماد على القيم التاريخية التي لها أوجه قصور متعددة في التقييم والمذكورة سابقاً في انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية؛

■ عدم ارتباط القيمة الناتجة عن تقييم الأصول أو الشركة بالمنافع أو العوائد والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛

■ إمكانية حدوث أخطاء نتيجة استخدام الأرقام القياسية المتعددة والتي من الصعب تحديدها؛

■ لم تحل القوائم المالية المعدلة محل القوائم المالية التاريخية الأصلية فهي ترشيديه فقط؛

■ ينظر هذا الأسلوب للمجموعة على أنها مجموعة من الأصول المنفصلة عن بعضها البعض وليس وحدة واحدة متكاملة، وذلك عن طريق استعمال الأرقام القياسية العامة والخاصة لقياس وتقييم كل أصل على حدى، بالإضافة إلى تغيير هذه الأرقام من أصل لآخر (قيمة تغيير السعر بالنسبة للسلعة X ليس نفسه بالنسبة للسلعة Y) من أجل الوصول إلى وحدة نقدية حالية قد لا تكون عادلة لكل الأطراف ذات الصلة.

أسلوب التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار سعى إلى معالجة انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية من ناحية تجاهل هذا الأخير للتغير في قيمة النقد فقط دون معالجة باقي الانتقادات الأخرى، وذلك عن طريق استعمال الأرقام القياسية بغية الوصول إلى أسلوب يحظى بالقبول العام، إلا أن هذا الأسلوب عجز عن الوصول إلى قياس محاسبي يدل على القيمة العادلة للأصول أو للمجموعة ككل وذلك لكثرة وواقعية الانتقادات المذكورة أعلاه، وعلى هذا الأساس تعتبر إجراءات وتكاليف الوصول إلى الأرقام القياسية ثم معالجة التغير في مستوى الأسعار إهدار للوقت والجهد وزيادة لمصاريف المجموعة، دون الوصول إلى نتيجة تساعد الأطراف ذات العلاقة في ترشيد قراراتهم.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لبدائل القياس المحاسبي في المجموعة.

ظهرت العديد من أساليب القياس المحاسبي البديلة لأسلوب التكلفة التاريخية والتكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار، وذلك من أجل معالجة النقائص والانتقادات الموجهة لهما ومن أجل مسايرة التغيرات والتطورات الاقتصادية وتوفير معلومات ذات جودة تساعد في اتخاذ قرارات المجموعة والأطراف ذات العلاقة بها.

المطلب الأول: أسلوب القيمة السوقية (الجارية). Market Current Value Accounting.

التخلي عن مفهوم التكلفة التاريخية واستخدام أسعار التبادل السائدة التي تدفع مقابل شراء الموارد، أدى بالعديد من الشركات الكبرى (المجموعات) إلى استخدام أسلوب القيمة السوقية كأساس للتقييم وإعداد القوائم المالية، حيث تتميز القيمة السوقية عند استخدامها كأساس للتقييم بأنها تقيس تغيرات الأسعار وأثرها على قيم الأصول للمجموعة، وأن إعداد القوائم المالية على أساس القيمة السوقية وليس التكلفة التاريخية يجعلها أكثر قابلية للمقارنة والتفسير.¹ وتعتبر التكلفة الجارية أساس تقييد الأصول وفقاً للنقد الذي يفترض أن يتم دفعه مقابل الحصول على نفس الأصل أو ما يُماثلته في الوقت الحاضر، وتسجيل الالتزامات بمبلغ غير مخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد الالتزام في الوقت الحاضر.

كما عرف آخر القيمة السوقية بأنها "القيمة التي تُحدد وتُعبّر عن الأسعار التي يجب أن تُدفع مقابل الحصول على أصل معين حتى وإن لم يكن الأصل مملوكاً بعد ويتم استعماله بتاريخ إعداد قائمة المركز المالي، أو تاريخ الاستخدام، أو تاريخ البيع".²

بشكل عام؛ تعتمد القيمة السوقية على تكلفة الاستبدال كأساس رئيس للقياس، على أنه إذا كانت تكلفة الاستبدال أعلى من صافي القيمة الممكن تحقيقها والقيمة الحالية (التكلفة الإحالية) يتم اعتماد صافي القيمة الممكن تحقيقها كأساس للقياس.³

¹ كمال خليفة أبو زيد، تطوير نموذج لقياس التكلفة الجارية للطاقة الانتاجية للأصول المملوكة، مجلة البحوث العلمية، المجلد 24، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ص71.

² Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, 2002, P 426.

³ لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2003، ص 8.

1. مميزات وانتقادات القيمة السوقية (الجارية):

يتم توضيح المميزات والانتقادات العامة لأسلوب القيمة السوقية في الجدول التالي:

الجدول رقم: (1-2)

مميزات وانتقادات التكلفة الجارية.

الانتقادات	المميزات
-إهمال التغير في القوة الشرائية نتيجة للمشاكل والأزمات الاقتصادية الحالية.	-معالجة مشكلة التغير في مستوى الأسعار بالارتفاع أو بالانخفاض نتيجة لعامل الزمن.
-تقييم أصول المجموعة بصورة منفردة عن بعضها البعض وهذا يخالف الواقع.	-تعتبر طريقة القيمة السوقية أفضل لقياس كفاءة الأداء، خاصة في معالجة وتقييم قيمة الاهتلاك، وتحقيق العدالة ومقارنة الأداء.
- صعوبة تحديد القيمة السوقية للأصول في كل الأوقات، مما يؤدي إلى استخدام التقديرات الشخصية غير الموضوعية.	-تعتبر القيمة السوقية أقرب لقيمة المنافع المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً من الأصل، فقد يكون من الصعب تحديد قيمة التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المملوك في حين يمكن تحديد القيمة السوقية الحالية له.
-إن وظيفة الحفاظ على رأس المال المادي وظيفة إدارية وليس من وظائف المحاسبين.	-تعتبر وسيلة للحفاظ على قيمة رأس المال المادي.
-تحدد القيمة السوقية للأصل استناداً إلى التدفقات النقدية الناتجة عن استعماله مما يجعلها بعيدة عن القيمة العادلة.	
-صعوبة التطبيق خصوصاً عندما لا يتوفر أصل متشابه مع الأصل المراد تقييمه في السوق.	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المرجع السابق،

ص80-81. & P401, Thomson Learning, 2000, UK, Ahmad, Belkaoui. **Accounting Theory**

عكس الأساليب السابقة المذكورة في المبحث الثاني، فإن أسلوب القيمة السوقية ينقسم حسب جل المنظرين والمهنيين في المحاسبة إلى طريقتين، أي يمكن الوصول إلى القيمة السوقية الجارية من خلال أسلوبين، أسلوب التكلفة الإحلالية أو الاستبدال Replacement Cost، وأسلوب القيمة القابلة للتحقق (القيمة البيعية) Net Realized Value، ويتم تحليل الامتيازات والانتقادات المذكورة في الجدول أعلاه وبشكل أوضح من خلال شرح وتوضيح الأسلوبين الفرعيين كما يلي:

2. أسلوب التكلفة الاستبدالية (الإحلالية أو سعر الدخول): The Replacement Cost Accounting

يعد أسلوب القيمة الاستبدالية أحد النماذج التي تعتمد على التكلفة الشرائية للأصل، حيث يفترض أن قيمة الأصل والمجموعة تتحدد من خلال قيمتها الجارية وليس عن طريق الاعتماد على التكلفة التاريخية لأصولها والتزاماتها، وجاء هذا الأسلوب من أجل الوصول إلى القياس والتقييم العادل لقيمة الأصول والمجموعة، حيث يعتمد في القياس على قيمة الأصل الثابت المدفوع خلال فترة استبدال الأصل وغالباً ما تكون هذه التكلفة هي القيمة الحالية لتكلفة الأصل عند تقديره.¹

¹ PUBLISHING, "Business Accounting (1)" 6th, London, Frank wood, 1993, p445.

عُرفت تكلفة الاستبدال على أنها "كمية النقد أو أي شيء آخر تؤدي للحصول على قيمة معادلة في السوق الثانوي لنفس الأصل وبنفس العمر الإنتاجي له".¹

تُعرف التكلفة الاستبدالية كذلك على أنها "التكلفة التي يمكن تحملها من أجل استبدال الأصل بأصل آخر مُماثل في قدرته الإنتاجية ولا يلزم أن يكون مطابقاً له من حيث المواصفات الفنية ومكوناته"،² أي أن أساس الاستبدال يكون اعتماداً على القدرة والطاقة الإنتاجية للأصل.

- الظاهر أن التعاريف السابقة أهملت عدة جوانب أساسية لم تتطرق لها تتمثل فيما يلي:
- تجاهلت التعاريف السابقة نظرة البائع للقيمة الاستبدالية ففي الكثير من الأحيان لا تكون نفسها.
 - لم تحدد التعاريف كيفية الحكم على الأصل المُماثل، هل يكفي التشابه في العمر الإنتاجي والقيمة النقدية، أم يجب التحديد المنافع المتوقعة منه حتى نحكم على الأصل المشابه. وكيف يتم تحديد هذا المبلغ في ظل عدم توافر سوق نشط.
 - كيف يتم الفصل في حالة وجود آراء مختلفة حول الأصل المُشابه وحول قيمته التي يتم على أساسها تقييمه، بالإضافة إلى أنها لم تُميز بين الأصول الملموسة والأصول المعنوية.

مما سبق؛ يتضح أن أسلوب التكلفة الاستبدالية يتمثل في ذلك المقدار من النقد الذي يمكن أن تتحمله المجموعة فيما لو قامت باستبدال أصل مادي أو معنوي بأخر يشبهه تماماً، أي أنها ذلك القدر من النقدية أو ما يعادلها الذي يمكن أن تتحمله المجموعة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تملكه من الأصول في الوقت الحالي سواء من سوق مالي نشط أو من أسواق أخرى، أو فيما يمكن أن يتوافر للمجموعة من نقدية أو ما يعادلها عند تحملها للالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما هي تكلفة الحصول على أصل مشابه له (التشابه في قيمة النقد، المنفعة المتوقعة، الخصائص الفنية) سواء أكان جديداً أم قديماً أم أصلاً مكافئاً من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة.

1.2. أهداف التكلفة الاستبدالية:

من الأهداف التي قامت عليها تكلفة الاستبدال هو تأمين المبالغ الضرورية لتكوين المخصصات من أجل استبدال الأصول الثابتة وليس من أجل استهلاك التكاليف التاريخية، ففي حالة ارتفاع الأسعار تزداد تكاليف الاستبدال عام بعد آخر فيجب احتساب القيمة المتبقية لتكلفة الاستبدال بعد طرح المخصصات

¹ Belkaoui, Ahmad. **Accounting Theory**, UK, Thomson Learning, 2000, P397.

² سامية تاو دروس إبراهيم، دراسة تحليلية لمشكلات تقييم عناصر الأصول وتحديد الالتزامات بهدف إعداد الميزانية القومية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2001، ص 224.

السابقة منها وتقسيم هذه القيمة على ما بقي من العمر الإنتاجي، ويتم معالجة الفروق مع حساب رأس المال أو الاحتياطات الرأسمالية ثم تسجيل الأصل الجديد في الحسابات كالمعتاد.¹

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذا الأسلوب يهدف إلى إعطاء القيمة الاستبدالية لكافة الأصول في المجموعة بالاستناد إلى أصول مشابهة وذلك بعد استبعاد مخصصات الاهتلاك المرتبطة بها وليس وفقاً لتكلفتها الدفترية، وعلى أساسها تتم المساهمة في تحديد قيمة المجموعة ككل، وذلك في محاولة لمواجهة التضخم الناتج عن الارتفاع المستمر في المستوى الخاص للأسعار.

2.2. إجراءات التقييم وفق التكلفة الاستبدالية:

- يستند هذا الأسلوب في التقييم على مجموعة من الأسس تتمثل أهمها في التالي:
- يكون التقييم اعتماداً على البيانات الموضحة في القوائم المالية في تاريخ انتهاء الدورة، بشرط أن تكون خضعت للمراجعة والرقابة الدورية طوال فترة الاستغلال من قبل المراجعين (الداخلي والخارجي) والجمعية العامة للمجموعة، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات التي طرأت على الأصول والخصوم خلال نفس الدورة المالية.²
 - تقييم قيمة الأراضي المتعلقة بالمجموعة بعد استبعاد الأراضي المتنازع عنها والمستأجرة، مع الأخذ في الاعتبار قرب وبعد الأراضي والمصانع من المدن الصناعية عند تقييمها (الانتماء إلى المناطق الصناعية) وما ينجر عنه من امتيازات خاصة القرب والتعامل مع الصناعات المكتملة والتعرف على أسواق جديدة، وعلى أساس الأسعار السائدة في المناطق والمجاورة.
 - يتم التقييم على أساس تكلفة الشراء الجارية للأصل، أو ما يكافئه في قدرته الإنتاجية في سوق مُنظمة للأصول المستعملة من طرف مجموعة فنية ومالية من الخبراء المختصين، كما يُمكن الاعتماد على تكلفة شراء أصل مُماثل جديد مع تخفيضه بنسبة الصلاحية لتعويض الفرق بين حالته المادية وبما يتميز به من تقدم تكنولوجي مقارنة مع الأصل محل التقييم.

- يُمكن الاعتماد على الأرقام القياسية المستعملة في أسلوب التكلفة التاريخية المعدل من أجل الوصول إلى سعر الدخول للأصول محل التقييم لتعكس سعر الشراء الجاري، الذي سيدفع فيها إذا كانت هذه الأصول موجودة الآن، ولكن قد لا تعكس الأرقام القياسية قيمة الأصول الجارية وذلك استناداً إلى الانتقادات الموجهة

¹ إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009، ص16.

² على أبو الفتح أحمد شتا، المرجع السابق، 1999، ص 67.

لها سابقا خاصة كثرة الأرقام القياسية وعدم وجود رقم قياسي يُغطي كل الأصول بالإضافة إلى عدم توفر العمر الإنتاجي للأصل.

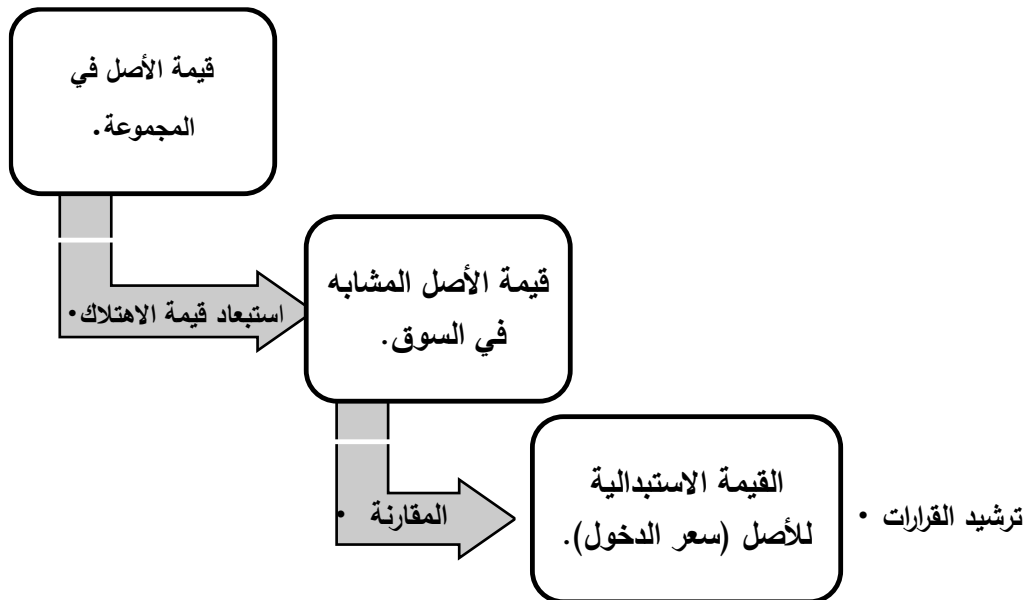
■ الاستناد إلى قوائم الموردين في الحصول على التكلفة الاستبدالية للأصول ذات موثوقية ومصادقية عالية مقارنة بالاعتماد على بيانات المجموعة فقط، ورغم إمكانية تطبيق هذا الإجراء عملياً إلا أنه من الصعب التعرف على كل العملاء الموثوق فيهم، بالإضافة إلى أنه قد تعتمد مصالح المجموعة على الشراء من الأسواق السوداء من أجل التضليل.

■ استخدام القيم التي تحددها مؤسسات التأمين عند تغطية الأخطار على الأصول الثابتة، حيث تعتمد هذه القيم عموماً على ملاحظة أسعار السوق لهذه الأصول، ولكن تُعتبر هذه القيم غير دقيقة في حساب التكلفة الاستبدالية الجارية نظراً لأنها تعتمد على معايير مختلفة من جانب هذه المؤسسات، وعلى الرغم من ذلك يمكن أن يستخدم هذا المدخل في تقييم الأصول.

■ استخدام أسعار صرف العملات الأجنبية لتقييم الأصول وفقاً لعملة الدولة المنتجة لها.¹ والشكل الموالي يبين المراحل الأساسية لهذا الأسلوب:

الشكل رقم: (2-4)

مراحل أسلوب التكلفة الاستبدالية (الإحالية أو سعر الدخول).



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

Belkaoui, Ahmad. **Accounting Theory**, UK, Thomson Learning, 2000, P399.

¹ سامية تاو دروس إبراهيم، المرجع السابق، 2001، ص 243.

3.2. مميزات والعيوب الموجهة لأسلوب التكلفة الاستبدالية:

يعتبر أسلوب التكلفة الاستبدالية أسلوب أكثر مصداقية من الأساليب السابقة الذكر، وذلك لتمييزه بمجموعة من الخصائص القيمة عن بقية الأساليب، وفي المقابل نجد أن الكثير من المنظرين والمهنيين في علم المحاسبة وجهوا له الكثير من الانتقادات الحادة وعلى هذا الأساس يتم توضيح المميزات الداعمة لهذا للأسلوب والانتقادات الموجهة له في التالي:

1.3.2. مميزات أسلوب التكلفة الاستبدالية:

تتمثل أهم المميزات والإضافات التي جاء بها هذا الأسلوب فيما يلي:

■ ملائم للأحداث الاستراتيجية:

تقوم المجموعة بعدة أنشطة استراتيجية غير متكررة كثير في حياتها (معالجة رأس المال، انضمام أو انفصال شريك، الاندماج أو الحيازة، الإفلاس والتصفية...)، وهذا الأسلوب يتناسب مع الوقائع والعمليات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة فمثلا في حالة دمج شركة فرعية أو تابعة جديدة أو تصفية شركة من شركات المجموعة يعطي هذا الأسلوب قيم استبدالية آنية (وقت الاندماج أو التصفية) للأصول وللشركات حيث تكون قريبة هذه القيم من القيمة التي يمكن الحصول عليها إذا ما تم اندماج أو تصفية الشركة وبيع أصولها، عكس ما يكون عليه الحال في الأساليب السابقة.¹

■ تيسير أعمال التحقق:

بسبب آنية المعلومات والعمليات المالية التي يتم معالجتها والاعتراف بها في هذا الأسلوب، تقوم إدارة المجموعة بالتحقق المباشر من المعلومات والأحداث دون أن يمر عليها مدة زمنية قد تكون طويلة مما يصعب من التلاعب والعبث بالمعلومات الصحيحة المسجلة في الدفاتر، إذ يتم الاعتراف بأي تغيير في قيمة الأصول أثناء الفترة التي تحدث فيها دون تأجيل ذلك إلى حد إتمام عملية تحقيق الإيرادات، وبذلك سوف يكون رقم الدخل للفترة غير ممزوج بدخل وأعمال فترات سابقة ناتجة عن مكاسب الاحتفاظ بموجودات ثابتة تعود لتلك الفترات.²

■ موضوعية التقييم:

يكون التقييم وفق هذا الأسلوب ذو موضوعية لأنه يقوم بمعالجة البيانات المتعلقة بالنشاطات التشغيلية (الدخل التشغيلي) في نهاية الدورة المالية بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر الناتجة عن الأحداث الاستثنائية للنشاطات غير تشغيلية (مثل أرباح أو خسائر التنازل عن الأصول)، الأمر الذي يؤدي إلى موضوعية تقييم الأداء في كل المجموعة.

¹ مؤيد فيصل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2006، ص 81.

² نفس المرجع، ص 82.

■ التقييم الجيد للاهلاك:

يُعبّر الاهلاك عن القيمة المستخدمة من الأصل حتى فنائه، فمن غير المنطقي إعطاء قيمة لاهلاك الأصل على أسس تقديرية تنبئية لأصل لم يُستعمل بعد، فوفق أسلوب التكلفة الاستبدالية لا يتم حساب قيمة الاهلاك إلا في نهاية الدور المالية، ومع الأخذ في الاعتبار كل العطب غير المتوقع الذي كان على مستوى الأصل فينقص من قيمته، وهذا ما يتفق مع تحديد قيمة الاهلاك وفقاً للمفهوم الاقتصادي.¹

■ المحافظة على قيمة رأس المال:

تقوم الكثير من المجموعات بترتيب قيمة رأس المال من أجل تحقيق أهداف غير شرعية من الناحية المحاسبية، فمثلاً تلجأ المجموعة إلى خلق شركة تابعة تقوم بشراء العقارات فقط، دون الاهتمام بالنشاط التشغيلي للمجموعة ككل، حيث يتم التصريح والاعتراف بقيمة العقار المساوية لـ X وقيمة رأس المال Y ، وبعد مرور مدة من الزمن ووفقاً للنماذج السابقة (التكلفة التاريخية) تبقى نفس القيمة المصرح والمعترف بها في السنوات والتواريخ السابقة، وهذا أمر مخالف لكل نصوص المعايير المحاسبية الدولية ومبادئ الحوكمة التي تدعو للشفافية والإفصاح التام، في حين أن أسلوب القيمة الاستبدالية يُعطي القيم الحالية للعقار في حالة التضخم أو الكساد (مثلاً تصبح القيم في التاريخ الحالي: العقار يساوي X^5 رأس المال Y^2) هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن تحديد قيمة الاهلاك على أساس التكلفة الاستبدالية للأصول المستنفذة في العملية الإنتاجية ستؤدي تلقائياً إلى استبعاد الأرباح أو الخسائر الرأسمالية المحققة في شركات المجموعة.

■ تسهيل عملية المقارنة:

إن أسس التقييم المتبع وفق هذا الأسلوب والمتمثلة في التقييم الآني بعد نهاية السنة المالية، وباستخدام أسعار السوق في تقييم الأصول الثابتة يؤدي إلى زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة الشفافة، مما يمكن مُستخدمي تلك القوائم من إعداد تقديرات ذات دلالة لقيمة الوحدة الاقتصادية (الشركة التابعة) من سنة لأخرى، فضلاً عن تسهيل مقارنات معدل العائد بين شركات المجموعة.

2.3.2. انتقادات أسلوب التكلفة الاستبدالية:

رغم أن هذا الأسلوب يحتوي على مميزات جيدة إلا أنه يتعرض إلى انتقادات كثيرة تتمثل في:

- أهم ما يُعاب على أسلوب القيمة الاستبدالية نفسه الذي يُعاب على أسلوب التكلفة التاريخية؛ وهو تجاهله لأثر التغيير في المستوى العام للأسعار عن طريق تجاهل التغيير في القوة الشرائية لوحدة النقد وذلك طيلة أيام الدورة ويعالجها في نهايتها فقط، الأمر الذي يصعب من إجراء المقارنة الزمانية بسبب التغيير الدوري في القيمة وعدم توافر دليل موضوعي يستند عليه في إجراءات المقارنة.²

¹ سامية تاو دروس إبراهيم، المرجع السابق، ص 244.

² مؤيد فيصل وآخرون، المرجع السابق، 2006، ص ص 81-82.

- صعوبة تحديد القيمة الاستبدالية وفق لهذا الأسلوب خاصة بالنسبة لأصول المجموعة القديمة والتي تعرف ندرة في السوق حالي، مما يُصعب عملية التقييم على أساس أصول مُشابهة، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة القيام بتقدير تكلفة الحصول على أصول توفر خدمات مُماثلة لما توفره الأصول المملوكة من تلك المجموعة دون الاهتمام بالأمور الفنية والتدفقات المتوقعة من الأصل المشابه.
- لا يتلاءم هذا الأسلوب مع عملية تقييم المجموعة ككل بغرض الاستثمار في النشاط، إذ أن قيمة المجموعة تختلف عن مجموع قيم أصولها، بالإضافة إلى اعتماد الأحكام الشخصية في عملية التقييم، ولا سيما عندما لا يوفر سوق الموجودات المستعملة لاستبدال الموجودات المستخدمة حاليًا.
- تعقد العمليات من الناحية العملية لتحديد التكلفة الجارية للأصل وصعوبة تحديد قيمة كل اهتلاك أصل على حدى بسبب اختلاف تواريخ شرائها، وبسبب أثر التطورات التكنولوجية الحديثة. بالإضافة إلى بقاء عنصر التقدير الشخصي في الكثير من العمليات مثل المبالغ المخصصة للمؤونات.
- هناك بعض الأصول لا تتناسب قيمتها الحقيقية مع التكلفة وليس لها علاقة بالتكلفة سواء التاريخية أو الجارية وأيضاً لا تعكس القيمة الحقيقية لهذه الأصول والمنافع المتوقعة الحصول عليها من تلك الأصول (مثل الشهرة).¹

لا يمكن أن يكون أسلوب القيمة الاستبدالية أفضل من النماذج السابقة إلا في حالة توافر سوق مالي نشط لكل أصل وفي كل مواطن شركات المجموعة، وهذا الأمر لا يتوفر بالنسبة للمجموعات المتعددة الجنسيات والتي تملك شركات في بلدان لا تعرف أسواقها نشاطاً كافياً لاستعمال هذا الأسلوب بالنسبة للأصول المالية، بالإضافة إلى ضرورة تكوين فريق عمل كفء للعمل دون الخطأ في تقييم الأصول المشابهة وتسجيل أحداث السنة المالية في فترة قصيرة (في نهاية السنة المالية) بالاعتماد على الأرقام القياسية، بالإضافة إلى محاولة تجنب كل الانتقادات السابقة، فإذا توفرت الشروط المذكورة يعتبر أسلوب التكلفة الاستبدالية أفضل من الأساليب السابقة ويؤدي إلى ترشيد قرارات الأطراف ذات العلاقة في المجموعة.

3. أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق (القيمة البيعية أو سعر الخروج):

يعتمد أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق على الكمية والقيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصول في عملية تفاوضية بين أطراف رغبة ودون ضغوط، وذات معرفة كافية بعمليات التبادل مطروحا منها تكاليف التخلص من الأصول.

¹ سامية تاو دروس إبراهيم، المرجع السابق، ص 245.

عرف البعض صافي القيمة البيعية على أنها "القيمة التي يمكن تحقيقها من الأصل وتتمثل في المقدار الذي يمكن أن يُباع به الأصل بأسلوب مُنظم أي بدون بيع اضطراري مطروحاً منه كافة تكاليف البيع".¹

كما عرفها البعض الآخر بأنها "تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها، أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الأصول أو أحد الالتزامات إلى النقدية وتمثل صافي القيمة القابلة للتحقق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي".²

تُعرف هذه القيمة أيضاً "بالقيمة الخارجية أو سعر البيع، حيث تقيم جميع الأصول حسب قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية وليس ظروف تصفية".³

مما سبق يتضح أن؛ القيمة القابلة للتحقق هي حصيلة بيع أصل أو مجموعة من أصول مجموعة الشركات بعد خصم كل التكاليف المتعلقة بإجراءات البيع، بين أطراف رغبة ولها معرفة بموجب العملية البيعية، بحيث تحقق هذه القيمة إرضاء لكل أطراف العملية البيعية سواء بائع أو المشتري أو حتى الوسطاء. وتتمثل افتراضات هذا الأسلوب فيما يلي:

- يجب خصم نفقات التخلص من الأصل من قيمة بيعه السوقية الحالية وذلك من أجل الوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق؛⁴
- الاعتماد على القياس العددي النقدي في عملية القياس والتقييم لأن النقد يعتبر أفضل أداة مستعملة للقياس؛
- وجود عملية تفاوضية بين مجموعة من الأطراف ذات الخبرة والراغبة في عملية البيع؛
- في حالة صعوبة تقدير التكاليف (عدم وجود الوثائق الكافية) يتم طرح نسبة مقدرة مقابل التكاليف المتوقعة من القيمة البيعية للأصل.

1.3. مميزات صافي القيمة القابلة للتحقق:

تتمثل مميزات أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق فيما يلي:

¹ ليلي محمد لطفي مرعي، قيمة الأصول للمنشأة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1996، ص550.

² دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص11.

³ القشي ظاهر، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 2004، ص81.

⁴ Belkaoui, Ahmad, **Op-Cit**, 2000, P407.

■ تحدد القيمة الجارية للأصول في السوق وبذلك يمكن معرفة واقع التكلفة التاريخية المسجلة بها الأصول مقارنة بصافي القيمة البيعية سواء بالزيادة أو بالنقصان.¹ وأنها تعتبر أساساً لمعرفة السيولة التي يمكن أن توفره للمجموعة في وقت معين، فيما لو تم التخلص من الأصول أو بيعها، كما تعطي مؤشراً عن مدى إمكانية استعمال الأصول في تمويل وسداد الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.

■ يستعمل أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق كأساس لحساب قيمة الانخفاض في الأصول خاصة منها طويلة الأجل، ثم مقارنة النتائج المتحصل عليها مع نتائج السنوات السابقة لتحديد الفرق في القيمة القابلة للاسترداد.

■ إن استخدام صافي القيمة القابلة للتحقق كبديل تقييم يلغي الحاجة إلى تقدير عمر الأصل لغايات تحديد قسط الإطفاء الواجب تحميله كمصروف لدخل الفترة، ويتحدد الإطفاء في أي وقت بالفارق بين صافي القيمة البيعية للأصل والقيمة الدفترية.

■ كلما كانت المجموعة قادرة على تحويل أصولها إلى نقدية معادلة كلما كانت مرونتها على التكيف والاستمرار أكثر من غيرها في المحيط الذي تعمل فيه، وهذا ما يوفره أسلوب القيمة القابلة للتحقق.

■ القيمة المحددة وفقاً لأسلوب صافي القيمة البيعية تعتبر ملائمة في ظل افتراض عدم قدرة الأصل على الاستمرار في الإنتاج والاستخدام، وعلى المجموعة البحث عن أصل آخر مماثل في المواصفات ويؤدي نفس الغرض وقيمه في حدود القيمة البيعية للأصل القديم.

■ تعتبر صافي القيمة القابلة للتحقق أداة لقياس تكلفة الفرصة البديلة وفقاً للمفهوم الاقتصادي، حيث أن التكلفة الفرصة البديلة تمثل القيمة النقدية التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصل، وهذه التكلفة تعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإمكانية استمرارية أو امتلاك الأصل أو بيعه.

2.3. الانتقادات الموجهة لأسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق:

يمكن تقسيم الانتقادات الموجهة إلى أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق إلى ما يلي:

¹ خالد جمال جعرات، وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفقات النوعية للمعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004، ص105.

1.2.3. الانتقادات الموجهة إلى تقييم التكاليف:

كما سبق الذكر في افتراضات هذا الأسلوب فإنه يجب خصم نفقات بيع الأصل من قيمة بيعه السوقية، وذلك من أجل الوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق، يعني أن الأصل المملوك للمجموعة يتم تقديره بالإضافة إلى تقييم تكاليف التخلص منه للوصول إلى هذه القيمة، وعلى تقييم هذه التكاليف أكثر من انتقاد تتمثل في:

- إن تقييم التكاليف يتم بطريقة تخمينية تقديرية لكل أصل بشكل منفرد، الأمر الذي قد يزيد أو ينقص في قيمتها، لأنه لا يوجد معايير واضحة لاحتسابها.¹
- صافي القيمة البيعية لا تمثل قيمة الأصل المستخدم حالياً بل قيمته مخفضة بمقدار التكاليف المقدرة، لأن هذه التكاليف يتم طرحها من القيمة البيعية.
- التكاليف مفترضة لكون المجموعة لا تتوي في حقيقتها التخلص من الأصل، بل فقط لغايات تقدير قيمته القابلة للتحقق من أجل ترشيد القرارات.

2.2.3. الانتقادات الموجهة إلى تقدير القيمة البيعية:

تتمثل الانتقادات الموجهة لأسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق بخصوص تقدير القيمة البيعية فيما يلي:

- إن المنطق المُستعمل في تحديد الأسعار هو إمكانية القيام بشراء (من طرف المشتري) أو بيع (من طرف المجموعة) هذه الأصول، وبالتالي سعي كل طرف إلى التقليل أو الزيادة في الثمن المقدّر من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

- تعتبر عملية تقييم الأصول طويلة الأجل من أهم الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب، حيث لا يمكن تحديد صافي القيمة البيعية القابلة للتحقق للأصول طويلة الأجل، لأنها أصول أساسية تقوم عليها كل العمليات الإنتاجية والتشغيلية، كما أن صافي القيمة البيعية لأصول المجموعة طويلة الأجل مرتبطة بانتهاء فرضية الاستمرارية، وبالرغم مما يقوم به المنظرون في أسعار الخروج إلا أن الحقيقة الهامة التي ينطوي عليها هو أن هذه الأسعار لا يمكن تحديدها بدقة إلا في حالة التخلص من الأصل فعلاً دون افتراض ذلك.

- إهمال الحالة الفنية للأصول والتغيرات في المستوى العام للأسعار، ولذلك فإن الأسعار المحددة لا تُمثل قيمة الأصول البيعية الحقيقية، بالإضافة إلى عدم حله لمشكلة تقييم الأصول غير الملموسة.

¹ نفس المرجع، ص 106.

■ لا يتلاءم هذا الأسلوب مع عملية تقييم الأصول لغرض الحيازة واندماج الشركات في المجموعات، حيث تعكس صافي القيمة البيعية الحدود الدنيا لقيمة الأصول فبعض الأصول قد تكون لها قيمة اقتصادية أكبر من قيمتها البيعية، بالإضافة إلى كثرة الأصول وصعوبة تقييمها كل على حدى، فلا يُمكن الاعتماد على الأسعار البيعية التي يمكن الحصول عليها على أنها القيم القابلة للتحقق لكون الأصول لا تعرض لغايات البيع، بل ما يتم عمله في الغالب هو ذكر الخصائص والمواصفات التي يتمتع بها الأصل وعمره وجودته خاصة في ظل صعوبة نقله وصعوبة التقاء المشتري مع المتخصصين في المجموعة، مما يعني أن السعر يتم تحديده استناداً إلى أسس تسعير تخمينية لا تتمتع بالدقة والوضوح والشفافية.

■ صعوبة تحديد الأسعار والتكاليف الافتراضية لأنها تخضع لتقييم العرض والطلب وأن الأصل الذي يتم تحديد صافي قيمته البيعية يتضمن هامش ربح معين متذبذب حسب العرض والطلب بالنسبة للمشتري، وهذا الهامش يؤخذ بعين الاعتبار من قبل الطرف الآخر الذي يطرح هذا الهامش إضافة إلى التكاليف المقدرة الأخرى من ثمن البيع خاصة إذا كان المشتري لا ينوي الاحتفاظ بالأصل بل ينوي إعادة بيعه، وفي حالة عدم الاحتفاظ تكون هناك صعوبة كبيرة في تحديد صافي القيمة البيعية لكثير من الأصول منفردة.

■ تعتبر الأمور والأحداث التعاقدية من أصعب الوقائع الاقتصادية التي لا تستطيع المجموعة أن تحدد لها صافي قيمتها البيعية، لأنها لا تتناسب مع فروض وقواعد هذا الأسلوب التي تستند على القيمة البيعية في السوق، ففي مثل هذه الحالات لا تتميز المعلومات المعدلة بأسعار الخروج بجودة عالية، ولا يمكن أن تكون أساساً جيداً لترشيد واتخاذ القرارات الأطراف ذات العلاقة، ويتم فقط الاسترشاد بها في ظل توجهات وانطباعات عامة كمؤشرات تقريبية.

من العرض السابق لمميزات وانتقادات أسلوب صافي القيمة القابلة للتحقق كأسلوب للتقييم على مستوى مجموعة الشركات؛ يتضح أن التقدير الناتج على هذا الأسلوب قد ينطوي على خسائر غير محققة، وفي المقابل قد يوفر مكاسب كبيرة جراء التقييم المفرط للأصل الناتج عن تقديرات الخبراء، لذا فإن إدارة المجموعة تسعى دائماً لتحقيق المكاسب التي تعتبر نادرة الحدوث وفق هذا الأسلوب نتيجة للإفراط من التشاؤم في الأحكام الشخصية في الكثير من الأحيان. ومن الصعوبات كذلك أن المجموعة المالكة للأصل لا تصل إلى المشتريين بسرعة مقارنة بالشركات التي تقوم ببيع الأصول بانتظام مثل المصنعين والوكلاء، كما أن كبر حجم المجموعة وكثرة شركاتها يحول دون تطبيق هذا الأسلوب لتطلبه الكثير من الجهد والوقت لأن كل أصل له أسعار وتكاليف خاصة به، فلا يمكن أن يحقق هذا الأسلوب قيم عادلة لكل الأصول ولكل شركة من شركات المجموعة ولقيمة المجموعة كوحدة واحدة.

حسب ما تم عرضه وتحليله في هذا المطلب؛ تتضمن القيمة السوقية الجارية مبلغ النقد أو النقد المعادل الذي تحصل عليه المجموعة فيما لو قامت ببيع الأصول المتوفرة لديها...، لكن لم تحدد من هي الجهة المعنية بتحديد هذا المبلغ في ظل عدم توافر أسواق نشطة أو كيفية تحديد هذه القيمة في حال وجود آراء مختلفة حول هذه القيمة خاصة في مجموعة الشركات، أي لم تحدد آلية معينة للوصول إلى هذه القيمة، بالإضافة إلى أنه لم تشترط بأن تقوم نفس الجهة بالتقييم في كل مرة، كما لم تشترط بأن يتم تحديد هذه القيمة من جهة مختلفة في كل مرة، مما قد يفتح المجال أمام الإدارة لتحقيق مصالحها الشخصية، لذا من الضروري وضع آليات ومؤشرات توضيحية لغايات تحديد هذه القيمة في كل حالة ولكل نوع من أنواع الأصول، لكون معوقات تحديد القيمة السوقية لكل نوع من أنواع الأصول تختلف فيما بينها، لذا فمن المستحسن فرض الشروط التالية عند استخدام أسلوب القيمة السوقية الجارية:

- بما أن مجموعة الشركات يفرض تسجيلها في البورصة حسب الكثير من التشريعات، فمن الواجب تحديد هذه القيمة وفقاً لما تساويه في السوق النشط في حال توافرها؛
- الاعتماد على الأسعار الواردة في الدليل التجاري للأصول المطابقة أو المشابهة وكل ما هو موثق والابتعاد عن الأحكام الشخصية؛
- توفير الاستقلالية التامة للخبراء الذين يقومون بعملية التقييم من أجل إعطاء نتائج محايدة ذات بمصادقية؛
- الاعتماد بقيمة الأصل جديد في بلد الانتاج بتاريخ الميزانية؛
- اللجوء إلى التطبيق المزدوج للنماذج السابقة أو أكثر من أسلوب مع هذا الأسلوب، وفي حال وجود تقييم متباين للأصول، وذلك بغية الأخذ بمتوسط كل الطرق المستعملة؛
- أن تقع مهمة التأكد من صحة ودقة القيم المتحصل عليها على مدقق الحسابات الخارجي مستقل.
- تدعيم كل ما سبق في شكل نصوص قانونية حكومية وبشكل إلزامي.

تتم الإشارة كذلك إلى أن سعي المنظرين ومجالس المحاسبة إلى إيجاد أسلوب قياس محاسبي يحظى بالقبول العام، أدى بهم إلى المزج بين أسلوب التكلفة التاريخية المعدل وأسلوب السوقية الجارية من أجل تقادي الانتقادات المشتركة، والأخذ في الاعتبار أثر التغير في المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى زيادة فعالية البيانات المحاسبية وبالتالي ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية، وسمي هذا الأسلوب باسم أسلوب القيمة السوقية الجارية المعدلة (Adjusted Market Value Accounting)، وتبقى من أهم العيوب والانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب، كون أن مجموعة الشركات تعامل على أنها مجموعة مُنفصلة من الأصول والشركات وليس كمجموعة متكاملة كوحدة واحدة، كما يتطلب هذا الأسلوب الكثير من الجهد والوقت والتكاليف، ونتيجة لذلك يتضح أن هذا الأسلوب بالإضافة إلى النماذج السابقة لن يؤدي إلى الوصول للقيمة العادلة للأصول وللمجموعة محل التقييم نتيجة للعيوب التي تلحق به والتي لا يمكن تجاهلها ولا تقاؤها.

المطلب الثاني: أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الاقتصادية).

Present value for Expected Cash Flows:

يستند هذا الأسلوب على فكرة الدخل أداة لقياس القيمة وهو ما يؤيده العديد من الباحثين والاقتصاديين، حيث أوضحوا أن قيمة الأصل تعتمد كلياً على التدفقات الصافية المستقبلية الناتجة من استعمال الأصل، ومن ثم يتم النظر إلى نتائج الأصل وليس إلى الأصل نفسه.

تعرف هذه القيمة وفق هذا الأسلوب "بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة والمتوقع الحصول عليها من الاستخدام المستمر للأصل بما فيها القيمة المحصلة عند التخلص منه في نهاية عمره الإنتاجي".¹ كما تعرف على أنها "صافي التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة والمتعلقة بأصل معين أو مجموعة من الأصول خلال عمرها الإنتاجي".² وتقوم هذه الطريقة على تقدير صافي القيمة الحالية للمكتسبات المستقبلية التي تنسب للأصل أو مجموعة من الأصول خلال فترة زمنية، إلا أنه قد يصعب عملياً تحديد إسهام كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية للمجموعة.

يتمثل هذا الأسلوب في عملية تقييد الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع أن تولدها هذه الأصول في الظروف الطبيعية للنشاط، وتقييد الالتزامات بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجية المستقبلية المتوقع أن يحتاج إليها المشروع لسداد الالتزامات ضمن الظروف الطبيعية للنشاط.³ وترتكز على أن قيمة أي أصل تتحدد وفقاً للنظرية الاقتصادية بالقيمة الحالية لكل التدفقات النقدية والمستقبلية التي تنتج عن هذا الأصل وغالباً ما تسمى هذه القيمة بالقيمة الاقتصادية للأصل، وهذه القيمة ذاتية جداً أي غير موضوعية، لأنها تتعلق بتفضيل الأشخاص لبند ما عن البنود الأخرى.⁴ ومن متطلبات هذا الأسلوب يوجد ما يلي:

- تحديد صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام الأصل؛
- ضبط توقيت الحصول على التدفقات النقدية وتقدير عدد السنوات المتوقع لحياة الأصل الانتاجية؛
- الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة والمخاطر المحيطة بالأصل عند تحديد معدل الخصم الملائم.

¹ Deloitte, T.T, **Comparison of Canadian CAAP & International Financial Reporting Standards (IFRS)**, Op-Cit, 2003, P5.

² Belkaoui, Ahmad. **Op-Cit**, 2000, p393.

³ جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المرجع السابق، ص83.

⁴ ليلي محمد لطفي مرعي، المرجع السابق، 1996، ص550.

1. المميزات والانتقادات الموجهة لأسلوب القيمة الحالية لصافي لتدفقات النقدية:

يتم عرض المميزات والانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-2)

مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الحالية لصافي لتدفقات النقدية.

الانتقادات	المميزات
- هناك صعوبات بالغة في تحديد التدفقات النقدية الداخلة المتوقع للأصل ولكل الأصول مُجمعة في المجموعة. - الاستناد إلى الحكم والتقدير الشخصية في تحديد النقدية الخارجة المتوقع إنفاقها على الأصل طول فترة عمره الإنتاجي مما يحد من موضوعية التقييم. - هناك صعوبة كبيرة في تحديد العمر الإنتاجي للأصل وقيمه في نهاية عمره الإنتاجي بشكل دقيق. - صعوبة تحدد معدل الخصم للتدفقات النقدية استناداً إلى التقديرات الشخصية خاصة بالنسبة للأصول طويلة الأجل والذي يعكس المخاطر المصاحبة للتدفقات النقدية. - يتطلب الأسلوب توافر درجة معقولة من التأكد بخصوص تحقق الإيرادات وغيرها من عناصر تحديد هذه القيمة. - صعوبة تحديد قيمة التدفقات النقدية لكل أصل على حدى وذلك في حالة ما إذا كانت هناك أصولاً لا تُنتج إلا وهي متجمعة، وفي هذه الحالة يجب توزيع التدفقات النقدية بطريقة ما على هذه الأصول حتى يتم احتساب القيمة الاقتصادية لكل منها على انفراد.	- بساطة هذا الأسلوب مقارنة بالأساليب السابقة ولا يحتوي على أية أخطاء قياس أو أخطاء توقيت. -تقوم هذه الطريقة على تقدير صافي القيمة الحالية للمكتسبات المستقبلية التي تنسب للأصل. - يعمل أسلوب القيمة الاقتصادية على تقييم الأصول غير التشغيلية التي ليس لها مثيل في السوق وذلك من خلاله تحديد القيمة العادلة للأصل (الشهرة). -حسب المفهوم الاقتصادي للأصل الثابت، يُعتبر هذا الأخير مجموعة من الخدمات والمنافع المستقبلية وهذا يتفق مع أسلوب القيمة الاقتصادية. - يُعالج هذا الأسلوب التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار عند تحديد معدل الخصم الملائم لتحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية للأصل.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محمد زيدان إبراهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001، ص ص105-106.

حسب الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب والظاهرة في الجدول رقم (2-2)، لا يمكن أن يكون أساس سليم يُعطي معلومات مقاسة بجودة عالية تُعبر بصدق عن واقع نشاط المجموعة من كافة النواحي الجوهرية وكوحدة واحدة، وذلك حتى يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمجموعة.

2. أسلوب القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع:

يتم تحديد قيمة الأصول الصحيحة ثم قيمة كل شركة من شركات المجموعة ثم قيمة المجموعة ككل، على أساس القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع على أساس معدل الخصم الملائم الذي يعكس درجة المخاطر التي تتعرض لها هذه المجموعة، وتتمثل أهم مميزات وانتقادات هذا الأسلوب في الشكل التالي:

الشكل رقم: (2-5)

مميزات وانتقادات أسلوب القيمة الرأس مالية الحالية للعائد المتوقع.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى أبو طالب، أحمد محمد، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال العام دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الرابع، المجلد رقم 18، جامعة المنصورة، ص ص 196-197.

1.2. التقسيمات المختلفة لبدائل القياس والتقييم المحاسبي:

من العرض السابق لأساليب القياس المحاسبي سواء في المبحث الثاني أو المبحث الثالث، يتضح أنه يمكن تقسيم أساليب القياس والتقييم المحاسبي المستعملة في مُحاسبة المجموعات والمذكورة في هذا الفصل (التقسيم لا يحوي أسلوب القيمة العادلة لأنه لم يتم التطرق له بعد وسيتم التطرق له بشكل مفصل في الفصل الموالي) اعتمادًا على عامل الزمن وتواريخ حدوث العمليات والقياس المحاسبي كما يلي:

1.1.2. أدوات القياس ذات التوجه الماضي (التاريخي):

يعتبر أسلوب التكلفة التاريخية وأسلوب التكلفة التاريخية المعدلة أهم النماذج التي تنتمي إلى هذا النوع من التصنيفات، حيث فرض هذا النوع وجوده وقبوله العام لمدة طويلة وكان من أول الأنواع التي بُنيت عليها المحاسبة ومبادئها، لأن الكثير من المحاسبين كانوا يرونها بعيدة عن الحكم الشخصي في التقييم، ولأن القيمة هنا ناتجة عن عملية حقيقة حدثت فعلاً، في حين يستند معارضوه إلى أن القيمة تتغير مع مرور الوقت، وهذا ما يجعل هذا النوع من أدوات القياس غير ملائم للقيام بعملية القياس والتقييم.

2.1.2. أدوات القياس ذات التوجه الحالي (القيمة السوقية):

تترجم التكلفة الحالية الجارية واقع نشاط الشركة في الوقت الحالي والظروف المحيطة بالمجموعة لذا تعتبر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من المنظرين، في حين ما يعاب على هذا النوع من أدوات القياس أنها، عاجزة في التعامل مع كافة أصول المجموعة، وأنه إذا ما استخدم فقد يؤدي هذا إلى تسجيل أرباح أو خسائر غير متحققة في قائمة الدخل.

3.1.2. أدوات قياس ذات توجه مستقبلي (القيمة المتوقعة):

تتناسب هذه الأدوات المستعملة في القياس والتقييم المحاسبي في المجموعة مع المفهوم الاقتصادي للدخل، لذا تعتبر أكثر ملاءمة لمستخدمي القوائم المالية، وفي المقابل يتضح أنه من الصعب جدا تقدير كل أصول شركات المجموعة بشكل منفرد ثم مع أصول الشركة الأم كوحدة واحدة، وصعوبة التحقق من نسبة الخصم المناسبة. والجدول التالي يوضح ما تم التطرق إليه في المباحث السابقة من هذا الفصل:

الجدول رقم: (2-3)

تقسيمات بدائل القياس المحاسبي.

أنواع أدوات القياس	نماذج القياس	أهم المميزات	أهم الانتقادات
أدوات القياس ذات التوجه الماضي (التاريخي).	التكلفة التاريخية.	بعيدة عن الحكم الشخصي في التقييم لأن القيمة ناتجة عن وقائع حقيقية.	تجاهل التغير في القيمة نتيجة لعامل الزمن.
	أسلوب التكلفة التاريخية المعدل بالمستوى العام للأسعار.		
أدوات القياس ذات التوجه الحالي.	أسلوب القيمة السوقية (الجارية).	توفير معلومات آنية عن واقع نشاط المجموعة.	العجز عن قياس كافة أنواع الأصول.
	أسلوب التكلفة الإحالية أو الاستبدالية.		
أدوات قياس ذات توجه مستقبلي.	أسلوب القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية (القيمة الاقتصادية).	التناسب مع المفهوم الاقتصادي للدخل وتجنب الأخطار المحتملة.	الاستناد إلى التقييم والتنبؤ الشخصي بالمستقبل مما يحد من الموضوعية.
	أسلوب القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع.		

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, 2002, P 409.

خلاصة الفصل الثاني:

تطور حجم الشركة المصغرة إلى عملاقة في شكل مجموعات عابرة للقارات كان من أسباب تطور المحاسبة، ليس في تقنياتها فقط كما تم التطرق إليه في الفصل الأول - توحيد الحسابات - بل حتى في مبادئها وفروضها وفي نماذج القياس والاعتراف بالوقائع الاقتصادية التي تواجه أو تقوم بها مجموعة الشركات خلال الدورة المالية، حيث يُعد القياس والتقييم المحاسبي للوقائع الاقتصادية التي تحدث في المجموعة من أهم النقاط التي عرفت جدلاً واسعاً بين المهنيين والمنظرين المحاسبين، وذلك من أجل الوصول إلى أسلوب قياس موحد يحظى بالقبول العام، يُعتمد عليه في قياس وتقييم أصول والتزامات شركات المجموعة بشكل عادل من جهة، ومن جهة ثانية قياس القيمة العادلة لشركات المجموعة بشكل منفرد ثم قيمة كل المجموعة كوحدة اقتصادية واحدة.

تم من خلال هذا الفصل عرض المفاهيم العامة للقياس المحاسبي في مجموعة الشركات، وأهم المشاكل التي تواجه عملية القياس والتقييم المحاسبي في المجموعة، استناداً إلى بدائل قياس مختلفة في مبادئها وفروضها عن بعضها البعض ولها علاقة متتالية متكاملة فيما بينها، حيث كلما تعرض أسلوب قياس محاسبي للانتقادات أو أصبح غير مُساير للواقع الاقتصادي المُعاش (مثل التكلفة التاريخية)، أدت الحاجة إلى البحث على أسلوب جديد يُغطي انتقادات وعجز الأسلوب القديم في قياس أصول وقيمة مجموعة الشركات، وذلك لتلبية حاجات كل الأطراف ذات المصلحة، حيث تسعى هذه الأخيرة للحصول على معلومات ذات جودة عالية من أجل ترشيد قراراتها، ولا تتحقق هذه الجودة إلا إذا كانت عمليات القياس المحاسبي تنتج قيم عادلة للأصول وللمجموعة ككل.

الفصل الثالث :

أثر قياس القيمة العامة
على القوائم المالية
الموجدة.

تمهيد:

تعد التطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية الخاصة بالقياس المحاسبي من أول الأسباب التي أدت إلى ظهور آفاق وأطر جديدة تمت بلورتها في معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة، ويعتبر معيار الإبلاغ المالي IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة الصادر في 12 ماي 2011 والواجب تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013 على مستوى جل الشركات العالمية، أهم حدث نتج عن هذه التطورات وعن تداعيات الأزمة المالية الأخيرة من جهة، وعن مختلف المشاكل والانتقادات المحاسبية الخاصة بمختلف نماذج القياس المذكورة سابقا (أسلوب التكلفة التاريخية، أسلوب القيمة السوقية، أسلوب القيمة الاقتصادية...)، التي تمثل المفهوم التقليدي لعملية القياس المحاسبي والذي ينقص من دقة القياس ويشوه البيانات المالية، الأمر الذي يؤثر على مدى ملاءمتها للأطراف ذات المصلحة من جهة ثانية.

يعتبر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة أفضل وسيلة لقياس الأصول بصفة عامة والأصول المالية بصفة خاصة، وذلك حسب جل الدراسات والأبحاث الحديثة المنجزة من طرف قطاعات مختلفة على المستوى الدولي، واستندت هذه الدراسات في نتائجها على الإيجابيات التي يوفرها قياس القيمة العادلة، ولكن بعد ظهور الأزمة المالية الراهنة تبين أن هذا الأسلوب قد تعرض إلى انتقادات حادة حول أسس ومراحل قياساته وكيفية تطبيقها.

على هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتعلق المبحث الأول بالتطور التاريخي وامتيازات وانتقادات القيمة العادلة وأسباب ظهورها كأساس للقياس المحاسبي، ثم العمل على تحليل ودراسة نصوص القيمة العادلة في المعايير المحاسبية في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث فخصص لأثر "قياس القيمة العادلة" IFRS13 على القوائم المالية الموحدة في مجموعة الشركات.

المبحث الأول: القيمة العادلة أساس للقياس المحاسبي.

نظرًا لما تتمتع به القيمة العادلة في الوقت الراهن من اهتمام متزايد على المستوى التطبيقي من قبل الشركات المالية خاصة البنوك والمجموعات، وعلى المستوى العلمي الأكاديمي من قبل المفكرين والباحثين، فإن الهيئات العالمية لمهنة المحاسبة مثل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المحاسبة الأمريكية FASB، تسعى إلى إصدار وتعديل المعايير المحاسبية حتى تسير الوقائع الاقتصادية الرهنة - الأزمة المالية - وتحظى بالقبول العام، خاصة تلك المعايير المتعلقة بقياس المحاسبي من أجل الوصول إلى القيمة العادلة لمختلف الأصول والشركات، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على مقروئية القوائم المالية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة.

لكل أسلوب قياس محاسبي مجموعة من الأسس والفرضيات والامتيازات والانتقادات يعتمد عليها في تكوين الإطار المفاهيمي الخاص به، ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت نتيجة الانتقادات الموجهة لنماذج القياس السابقة، كما تم الإشارة للقيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية منها ما تم إلغاؤه ومنها من عدل وأدمج، حتى تم الوصول إلى معيار الإبلاغ المالي IFRS13 المتعلق بقياس القيمة العادلة.

1. نبذة تاريخية عن القيمة العادلة:

مفهوم "القيمة العادلة" ليس بحديث على أدبيات المحاسبة فهو يعود إلى بداية القرن العشرين، ولكن الأمر الحديث في هذا الموضوع هو مصطلح القيمة العادلة Fair value، فمختلف نماذج القياس المحاسبي في الفصل أعلاه كانت تهدف للوصول إلى القيمة العادلة للأصول ولقيمة الشركة بداية من أسلوب التكلفة التاريخية، ومرورًا بأسلوب القيمة الاقتصادية وصولًا لأسلوب القيمة الرأس مالية الحالية للعائد المتوقع، وهذا يندرج ضمن التطور الحاصل على النظرية المحاسبية الخاص بأساليب القياس المحاسبي. تعد الحاجة إلى طرق قياس وتقييم أكثر دقة وواقعية هي السبب الأول للاهتمام بالقيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي، فبمرور الوقت وبالرغم من أن التكلفة التاريخية كانت سيد الموقف والعُرف المُسيطر في بريطانيا وأمريكا، إلا أنه خلال القرن العشرين تم تطبيق عدة طرق مختلفة (التكلفة التاريخية المعدلة، التكلفة الإحالية...) إلى جانبها في بريطانيا وفي عدة دول أخرى.¹

¹ Gwilliam, David, and Hackson, Richard G.H, **Fair value in financial reporting**, Problems and pitfalls in practice a case study analysis of the use of fair valuation at Enron, Accounting Forum, Vol 32, Issue, 2008, p240.

1.1. القيمة العادلة في عشرينية القرن الماضي:

أهم ما يميز هذه الفترة التاريخية هو بداية الكساد العالمي العظيم سنة 1929 Great Depression، ونظرًا للتضخم المالي الحاصل في ذلك الوقت، سعى مختلف الخبراء والباحثين الكلاسيكيين إلى دراسة أسباب ومشاكل وحلول تلك الأزمة، حيث تم إنشاء هيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية SEC من أجل التحكم وضبط أسعار الأوراق المالية بقيم حقيقية غير مضخمة، وكان ذلك بتحفظ كبير وعدم التخلي عن مبدأ وأسلوب التكلفة التاريخية في عملية قياس الأوراق المالية، واستنكرت هذه الهيئة كل طرق بديلة للقياس المحاسبي في ذلك الوقت (القيمة الحالية، القيم التقديرية، القيمة السوقية)، مهمة في ذلك تقدير أي زيادة أو نقصان في مستوى الأسعار. في المقابل نجد أن "الو م أ" سنت قرار يقضي بضرورة استخدام القيمة السوقية في المحاسبة على مستوى المؤسسات المالية، ونتيجة لتخوف وزارة الخزانة الأمريكية ومنظمات الرقابة على المؤسسات المصرفية من حدوث تقلبات كبيرة في الأرباح وفي رأس المال، تم تعليق هذا القرار سنة 1934 من أجل تجنب خطر انهيار النظام المصرفي بأكمله.¹

كما ظهرت عدة محاولات من طرف الاقتصاديين الكلاسيكيين (Fisher، Hicks، Lindahl، Ricardo) بغية تعديل الأدبيات الأساسية للمحاسبة، حيث سعت للتعرف على أفضل طريقة للتقييم الجيد والعاقل الخاص بالأصول المالية الطويلة وتقييم الدخل، وركزوا في دراساتهم على أسلوب القيم الحالية لصافي التدفقات النقدية المتعلقة بالأصل أو الالتزام. بالرغم من تواجد وفرة في الدراسات الأكاديمية إلا أنه لم يكن لها أي تأثير جدير بالذكر في الإطار العملي للإفصاح المالي.²

2.1. القيمة العادلة من عام 1960 إلى عام 1980:

اتسمت هذه الفترة من القرن الماضي بحدوث عدة قضايا دولية هامة تتمثل أهمها في ارتفاع معدل التضخم الذي حدث في بريطانيا، وأدى هذا التضخم إلى إحداث شكوك حول مدى ملائمة طرق التقييم المستخدمة في بيئة يتغير فيها السعر وقيمتها بشكل متزايد مع الزمن، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التطورات المحاسبية العالمية الهامة، تمثلت في إنشاء مجلس المعايير المالية المحاسبية الأمريكية FASB عام 1973 كمؤسسة خاصة لا تهدف لتحقيق الربح، بل لتجنب التضخم الحاصل في بريطانيا ووضع مبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية US GAAP حيث تم تفويضها لإصدار المعايير المحاسبية في الو م أ.

¹ Letter, from Federal Reserve Chairman Alan Greenspan to SEC Chairman Richard Breeden, 1 November 1990.

² Gwilliam, David, Op-Cit, P241.

أما في بريطانيا فقد تم إصدار المعيار المحاسبي رقم SSAP7 "محاسبة التغيرات في القوة الشرائية للنقود" من أجل مواجهة المشاكل المحاسبية التي تعود على الاقتصاد البريطاني بالضرر، حيث تمحور محتواه في تقديم بيان إضافي للقوائم المالية يتمثل في الملحق المحاسبي، يُظهر تعديل البيانات التاريخية وفق القوة الشرائية الجارية في تاريخ الدورة المحاسبية، وذلك بالاعتماد على رقم القياسي لأسعار التجزئة.

تميزت هذه الفترة كذلك بظهور أزمة النفط في أكتوبر 1973، الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيم السوقية لكثير من الأوراق المالية ذات العلاقة، وكنتيجة لهذه الأزمة أصدر مجلس المعايير المالية المحاسبية الأمريكية FASB في ديسمبر 1995 المعيار رقم 12 لضبط المُعالجة المُحاسبية لبعض الأوراق المالية المتداولة في السوق، وتمحور موضوع هذا المعيار في القياس والتقدير العادل لأسهم حقوق الملكية المتداولة قصيرة الأجل. أما بالنسبة لأسهم حقوق الملكية غير المتداولة طويلة الأجل، فلا يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير مُحققة في قائمة الدخل إلا بعد تحققها فعلاً، ونتيجة لآثار أزمة النفط في تلك الفترة تم السماح بالاعتراف بها في بُد مُستقل في حقوق الملكية من أجل توضيح الوضعية المالية للشركات، لكن بسبب انخفاض القيم السوقية للكثير من الأوراق المالية طويلة الأجل، أُبعد تقدير هذه الأوراق عن قيمتها الدقيقة العادلة رغم الاعتراف بها.

3.1. القيمة العادلة من عام 1980 إلى عام 2000:

شهدت هذه الفترة ظهور أزمة مؤسسات الادخار والإقراض نتيجة لقبول ودائع قصيرة الأجل في تمويل قروض الرهن العقاري طويل الأجل بمعدل فائدة ثابت، ومع ارتفاع أسعار الفائدة بسبب ارتفاع معدل التضخم في أوائل الثمانينات، اضطرت الكثير من مؤسسات الادخار والإقراض لدفع سعر فائدة على الودائع بأعلى من السعر الذي كانوا يتحصلون عليه من قرض الرهن العقاري بمعدل فائدة ثابت، بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي عرفته مؤسسات الادخار والإقراض بتغير مستوى الأسعار الظاهر على نشاطاتها ذات الأجل الطويل، ففي ظل هذه المشاكل والظروف قامت بريطانيا بإصدار المعيار المحاسبي SSAP16 في عام 1980 المتعلق "بالتكلفة الحالية" وذلك بهدف معالجة أثر التغير العام في مستويات الأسعار عن طريق تعديل وضبط الأهداف والمبادئ الأساسية لمحاسبة التكلفة الجارية باعتبارها ناتجة ومكملة للتكلفة التاريخية وليست بديلاً عنها،¹ حيث لفتت أزمة الادخار والإقراض التي تسببت في انهيار 747 شركة كانت تدير 400 مليار دولار انتباه مختلف الهيئات والمجالس المحاسبية، إلى ضرورة الإسراع في استخدام القيمة السوقية العادلة من أجل تجنب مشكلة التغير العام في الأسعار.

¹ الطرايرية جمال، المرجع السابق، 2005، ص 81.

في عام 2000 قام فريق العمل المشترك الخاصة بالأدوات المالية JWG بعرض مسودة أوصى فيها وبوضوح عن ضرورة استخدام التقييم السوقي بالنسبة للأدوات المالية والاعتراف بتغيراتها في قائمة الدخل، وقبل سنتين من ذلك أصدر IASB النموذج الأول للمعيار المحاسبي الدولي 39 الأدوات المالية "الاعتراف والقياس"، وقد اعتمد فيه بشكل عام على GAAP U.S وبشكل خاص على بيان SFAS115 الصادر في 1993.¹ تميزت هذه الفترة بإصدار العديد من المعايير المحاسبية التي بلغ عددها 41 معيار، تم تعديل وإدماج وإلغاء العديد منها ليصبح عددها الفعلي 28 معيار في الوقت الحالي، حيث نصت العديد من هذه المعايير على استعمال وتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وتمثلت أهمها في التالي:²

عام 1982: IAS16 المتعلق بمحاسبة الممتلكات، التجهيزات، المعدات؛

عام 1991: IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة؛

عام 1995: IAS32 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاح والعرض؛

عام 1998: IAS38 المتعلق بالأصول غير الملموسة (المعنوية)؛

عام 1998: IAS39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس؛

عام 2000: IAS41 المتعلق بالفلاحة (الزراعة).

4.1. القيمة العادلة من عام 2000 إلى الوقت الحالي:

من أجل مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الحاصلة في هذه الفترة سعت وتبنت مختلف الشركات العالمية القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وذلك نتيجة للصيت الواسع الذي عرفته المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة، ففي 2003 أعطت المعايير المحاسبية الدولية إمكانية حساب القيمة العادلة لأي أصل مالي بالاعتماد على نصوصها وبالتقييم استناداً إلى قيم السوق (المستوى الأول لتحديد القيمة العادلة) Mark-to-Market، كما تم تعديل قوانين الشركات البريطانية في 2004 لتسمح باستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في حساب الأرباح والخسائر، وفي 2005 تم استبدال أسس القياس المفروضة على المعيار IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" إلى التقييم بمحاسبة قيم السوق Mark-to-Market Accounting.

¹ Gwilliam, David, **Op-Cit**, P242.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص ٥٠.

كما شهدت هذه الفترة بداية صدور معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS المدعمة والمؤيدة للقيمة العادلة والتي بلغ عددها الحالي 14 معيار، وكان صدور أول معيار في 2003 المتعلق بتبني معايير الإبلاغ المالية لأول مرة، وفي نهاية 2007 ضربت الأزمة المالية الاقتصاد العالمي ضربة قوية مفاجئة غير متوقعة، الأمر الذي أدى بمعظم المختصين إلى توجيه انتقادات حادة لأسلوب القياس والإفصاح وفق القيمة العادلة وجعله موضع الاتهام في هذه الأزمة. أدت هذه الانتقادات إلى حدوث جدل وبحث واسع في مختلف الهيئات والمجالس المحاسبية العالمية فكانت نتيجة هذا البحث والجدل إصدار عدة معايير إبلاغ دولية تنص على تدعيم أسلوب القياس وفق القيمة العادلة، ثم إصدار معيار الإبلاغ الدولي رقم 13 لبيان ويفصل في كل ما يتعلق بقياس القيمة العادلة، وتتمثل معايير الإبلاغ المالي الدولي المتعلقة بالقيمة العادلة في التالي:

عام 2004: IFRS 3 المتعلق باندماج الأعمال؛

عام 2005: IFRS 5 المتعلق بالأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة؛

عام 2007: IFRS 7 المتعلق بالأدوات المالية: الإفصاحات؛

عام 2009: IFRS 9 المتعلق بالأدوات المالية؛

عام 2013: IFRS 13 "قياس القيمة العادلة".

الواضح أن هناك تعاون بين مختلف الهيئات والمجالس المحاسبية العالمية والأمريكية من أجل الوصول إلى قياس عادل لأصول والتزامات وقيمة الشركات، لذا يلاحظ أن معظم المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية تتحدث وتوضح قياس القيمة العادلة في كل أزمة اقتصادية ذات علاقة وفي كل فترة زمنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تم إصدار 11 معيار محاسبي أمريكي حتى سنة 2008 له علاقة بالقيمة العادلة، والشكل التالي يبين المراحل التاريخية لتطور المعايير الأمريكية الصادرة عن FASB والتي تضمنت القيمة العادلة.¹

¹ Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair Value Accounting Tax Considerations**, Finacial Executive, Vol 25, Issue 2, 2009, p50.

الشكل رقم: (3-1)

المراحل التاريخية لتطور القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الأمريكية FASB.



Source: Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair Value Accounting Tax Considerations**, Financial Executive, Vol 25, Issue 2, 2009, p 51.

2. مفهوم القيمة العادلة:

إن مفهوم القيمة العادلة ليس حكرًا في علم المحاسبة وأساليب التقييم فقط، بل إنه موجود في عدة مجالات أخرى كالرياضة والفن مثلًا.¹ ولا يعود أساس القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة للعقود الأخيرة فقط، بل كانت هناك عدة محاولات ومنذ فترة طويلة تهدف للخروج من أساس القياس وفق التكلفة التاريخية من أجل الوصول إلى القيم العادلة لمختلف الأصول.

تناولت مختلف الدراسات خاصة الأجنبية منها عدة مصطلحات للدلالة على Fair Value فقد استخدمت دراسة Barth المصطلحات التالية: القيمة المتعددة على السوق Value-based market، القيمة السوقية Market Value والقيمة الناتجة عن ملاحظات الأسواق Mark-to-Market،² كما استخدمت بعض الدراسات العربية مصطلح القيمة السوقية الجارية³ أو القيمة السوقية العادلة كتعبير عن القيمة العادلة.⁴ يدل تعدد المصطلحات المُعبّرة على Fair Value على الاختلاف في مفهوم القيمة العادلة، ويعتبر الكثير من المهنيين أن مفهوم القيمة العادلة أداة أفضل للمقارنة من استخدام مفهوم التكلفة التاريخية، لأن هذه الأخيرة لا تأخذ في الاعتبار تغير القيمة نتيجة لعامل الزمن، في حين أن استخدام مفهوم القيمة العادلة حسب جل الدراسات تعطي أساسًا معقولًا للتقييم والمقارنة والإفصاح الصريح على واقع نشاط الشركة.

1.2. تعريف القيمة العادلة وفق أهم المنظمات الدولية:

وضعت الكثير من المنظمات والهيئات والمجالس المحاسبية مفاهيم للقيمة العادلة، وتعتبر مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية أول من وضعت مفهوم للقيمة العادلة في مارس 1959 لأغراض المحاسبة الضريبية وعرفت بأنها السعر الذي يجعل الملكية تتبادل بين مشتري يرغب في الشراء، وبائع راغب في البيع دون إكراه على الشراء ولا على البيع، ويكون لدى الطرفين معرفة مقبولة بالحقائق المرتبطة بالمعاملات.⁵

¹ King Alfred, *Executive's Guide to Fair Value: Profiting From the new valuation rules*, one Ed, 2008.

² Barth, M. E, *op-cit*, p3.

³ الليثي، فؤاد محمد، استخدام مدخل القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات المساهمة، دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، ص55.

⁴ الشقراوي، أشرف، أثر التحول إلى اتباع القيمة لسوق في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك، دراسة عملية على المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 64، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2004، ص4.

⁵ طارق عبد العال، المدخل الحديث للمحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، دار الجامعة الاسكندرية، 2003، ص 11.

حدد مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، فحددها في المعيار FAS 107 بأنها "القيمة التي يمكن بها تبادل الأداة المالية في المعاملات الجارية بين الأطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري أو التصفية".¹ كما حددها في المعيار FAS 157 بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".² وقبل صدور المعيار رقم FAS 157 "قياسات القيمة العادلة" لم تكن كيفية قياس القيمة العادلة متناسقة ومحددة ومقننة في معيار محاسبي واحد، وهو ما أدى إلى إمكانية حدوث تباين في الممارسات حول قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية. وقد سار على نفس النهج مؤسسو المعايير المحاسبية البريطانية ICAEW، حيث تُعبر القيمة العادلة حسبهم عن السعر الذي يمكن أن يُباع به الأصل في المعاملات الحرة بعيداً عن الأطراف المشتركة في عملية الشراء أو البيع.³

حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة في المعيار رقم 9 الفقرة 4 بأنها: القيمة التي يُمكن تبادل الأصول على أساسها، في عملية تبادلية متكاملة بين طرفي تامي الرضا. بالإضافة إلى أن معيار المحاسبة السعودي الخاص بتوحيد القوائم المالية بين القيمة العادلة للأصل على أنها القيمة التي يكون المشتري راغباً في دفعها والبائع راغباً في تسلمها ثمناً للأصل في سوق مفتوح للالتزام أي قيمة التدفقات النقدية الخارجية مخصومة بمعدل خصم مناسب.⁴ اعتبر معيار المحاسبة المصري رقم 25 في الفقرة 11 مفهوم القيمة العادلة بأنها القيمة التي يُمكن بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين أو أكثر كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة بحقائق المعاملات ويتعاملان بإرادة حرة.⁵

كما عرفها Barth على أنها تلك القيمة التي يُمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل.⁶

¹ جمال الطرايره، المرجع السابق، ص 89.

² Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No. 157, **Fair Value Measurements**, Norwalk, Connecticut, 2006, P.6, Paragraph 5.

³ The Institute of Chartered Accountants of England and Wales, Accounting Standards, London, 1980-1987.

⁴ الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة، معايير الحاسبة المالية، ماي 2007، ص 1417.

⁵ قرار وزير الاستثمار المصري رقم 243، معايير المحاسبة المصرية، معيار المحاسبة المصري رقم 25، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، 2006، الفقرة 11.

⁶ Barth, Marry E. Beaver, William H. and Ladsman, Wayne R, **The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting Another View**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, 2001, p 89.

2.2. تعريف القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية:

عرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية هو الآخر القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق عليه لاستبدال موجودات (بيع) أو تسوية (دفع) مطلوبات بين طرفين على إطلاع ورغبة وليسوا ذوي مصلحة.¹ وفي إطار معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين وعالمين بموجب العملية التبادلية وراغبين في معاملة.² والجدولين التاليين يُبينان كل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية التي تطرقت إلى مفهوم القيمة العادلة:

الجدول رقم: (3-1)

تعريف القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية.

معايير المحاسبة الدولية IAS			
رقم م	رقم الفقرة	اسم المعيار	تعريف القيمة العادلة
16	6	محاسبة الممتلكات، التجهيزات، المعدات.	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين أطراف ذات رغبة ومعرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.
38	7	الأصول غير الملموسة (المعنوية).	
40	4	الاستثمارات العقارية.	
17	3	عقود الإيجار.	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها، بين أطراف ذات رغبة ومعرفة بموجب عملية تبادل حقيقية في تاريخ قياس القيمة العادلة.
18	7	الإيراد.	
19	3	منافع التقاعد (الموظفين).	
21	7	المحاسبة لآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.	
32	11	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض.	
33	9	ربح السهم (حصة السهم من الأرباح).	
39	69	الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.	
41	8	الفلحة (الزراعة).	
20	3	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين مشتري راغب وذو معرفة وبائع راغب وذو معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية.
25	4	المحاسبة عن الاستثمارات.	

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005، ص 116-118.

¹ السعفان، هيثم مصطفى، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، عمان، 2001، ص 27.

² International Accounting Standard Board, **International Financial Reporting Standards–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement"**, London, United Kingdom, 2008, p 1945, Paragraph 9.

الجدول رقم: (2-3)

تعريف القيمة العادلة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

معايير الإبلاغ الدولية IFRS			
رقم م	رقم الفقرة	اسم المعيار	تعريف القيمة العادلة
3	11	اندماج الاعمال.	القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن
5	10	الأصول غير متداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقعة.	استعمالها لبيع الأصل أو دفعها لسداد
7	17	الأدوات المالية: الاقصادات.	التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية
9	7	الأدوات المالية.	منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في
13	6	قياس القيمة العادلة.	ظروف السوق الحالية.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.

من الجدولين أعلاه؛ تبين أن لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC قد تطرقت إلى مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة وتمثلت تلك المعايير في: (IAS16، IAS17، IAS18، IAS19، IAS20، IAS21، IAS25، IAS32، IAS33، IAS38، IAS39، IAS40، IAS41) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تطرقت المعايير الإبلاغ المالي الجديدة والمعدلة والمتممة للمعايير المحاسبية القديمة إلى مفهوم القيمة العادلة في الكثير من المعايير (IFRS3، IFRS5، IFRS7، IFRS9، IFRS13)، كما يلاحظ أن المعايير المحاسبية الدولية أو معايير الإبلاغ المالي قامت بتعريف القيمة العادلة بأربعة تعاريف متقاربة في معناها وكلها تحتوي وتتشارك على نفس شروط وبنود التعريف (الرغبة، المعرفة، الفعلية أو الحقيقية...).

إذا تم التدقيق في التعاريف السابقة المتعلقة بمختلف المنظمات الدولية يتضح أنها لم تستوفي بعض الشروط الضرورية والتي يجب أن تتعلق بالقيمة العادلة، حتى أنها تتباين في مصطلح القيمة العادلة فمرة يطلق عليها القيمة السوقية الجارية ومرة أخرى القيمة السوقية العادلة ... فتعريف FASB في المعيار الأمريكي FAS 107 لم يتطرق إلى آنية العملية التبادلية ولا ضرورة إتمام الصفقة. وفي تعريف معايير المحاسبة البريطانية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لم يفرقا بين أنواع الأصول ولم يتطرقا إلى طرق القياس ولا شرط توفر سوق مال نشط. أما تعريف لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وتعريف معيار المحاسبة المصري رقم 25 في الفقرة 11 فكلاهما لم يتطرقا إلى استقلالية وقدرة أصحاب صفقة التبادل من أجل الوصول إلى الرضا التام.

بعد عرض التعاريف المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي واستناداً إلى تحليل أهم تعاريف المنظمات الدولية والأجنبية والعربية منها، يتبين أن التعاريف السابقة لم

تتضمن تحديد أو توصيف الشروط الواجب توافرها في الأصل أو الالتزام المراد قياسه من أجل تحديد القيمة العادلة، أو الخصائص والشروط الواجب توافرها في عملية قياس القيمة العادلة، مما فتح الباب على مصرعيه أمام الإدارات ومصالح توطيد الحسابات في المجموعات، للتلاعب في قياس الأصول والالتزامات عند تحديد قيمتها العادلة، لذا يجب ضبط مجموعة الشروط الضرورية لعملية قياس القيمة العادلة وتتمثل في التالي:

▪ **الرغبة:** أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقدها دون أية ضغوط أو تهديدات، وتكون رغبة عقد الصفقة في الحالات العادية وليست الاستثنائية؛

▪ **الاطلاع:** يجب أن تكون لأطراف الصفقة معرفة سابقة بالأصول والالتزامات وبوقائع العملية التبادلية، أي مطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، بالإضافة إلى ضرورة تواجد العدل في توزيع المعلومات بين أطراف الصفقة؛

▪ **الاستقلالية:** يجب أن تكون الصفقة بين أطراف مستقلين يستعد كل منهما للتفاوض على أحسن الشروط التي يمكن الحصول عليها وليس لهم أي مصلحة في الأصل محل التفاوض، وذلك من أجل تجنب الأحكام الشخصية المتعلقة بأصحاب الصفقة الأصليين؛

▪ **ظروف الصفقة:** يجب تكون في ظروف طبيعية ولا تكون في ظروف استثنائية مثل ظروف التصفية أو الإفلاس، لأن في هذا الطرف الأخير يكون البائع مجبر على البيع؛

▪ **سوق مال نشط:** يتم قياس الأصول خاصة منها الأدوات المالية وفق مبلغ وقيمة تستند إلى مؤشرات سوق المال النشط، وفي حالة عدم وجود سوق مالي نشط يكون تقدير القيمة العادلة وفق ما ينص عليه IFRS13، أي على أساس أفضل المعلومات المتاحة في ظل ظروف ونتائج أساليب التقييم بالإضافة إلى استخدام أحدث معاملات السوق على أساس تجاري بين الأطراف راغبة ومطلعة على مختلف النماذج والمعاملات (مثل الاستعانة بنموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم Discounted cash-flow analysis، نموذج تسعير الخيارات Option pricing models)؛

▪ **خصائص الأصل أو الالتزام:** من المستحسن أن يكون الأصل قيد الاستعمال، وأن يكون الالتزام قد تم نقله بمعرفة المُشارك في السوق إلى طرف آخر في تاريخ القياس، وأن تكون المخاطر غير مرتبطة بالأداء هي نفسها قبل وبعد نقل الالتزام، أي أن الأصل أو الالتزام لا ينقل الأخطار معه بعد الصفقة.

▪ **الفعلية:** من الأفضل أن تقاس القيمة العادلة للأصل في عمليات التبادل الحقيقية الفعلية وليس في إجراءات وهمية؛

▪ **الآنية:** يجب أن تقاس القيمة العادلة للأصل في الوقت الحالي لحدوث الوقائع الاقتصادية أو عمليات التبادل والبيع دون الاستناد لبيانات ماضية أو إلى توقعات مستقبلية؛

▪ **القدرة:** قد تتوفر كل الشروط السابقة، ولكن يفتقد أصحاب الصفقة إلى القدرة والخبرة كافية لإتمام العملية؛

■ **إتمام الصفقة (عملية التبادل):** لا يمكن القول عن أي قيمة في الأحداث المالية أنها قيمة عادلة إلا بعد انتهاء عقد الصفقة، لأن عدم إتمام الصفقة قد يدل على عدم رغبة ورضا أحد أطرافها. على هذا الأساس واستناداً إلى التحليل السابق لشروط القيمة العادلة؛ يتضح أن القيمة العادلة هي القيمة التي على أساسها يتم مبادلة (شراء، بيع) أصل أو تسديد التزام في الوقت الحالي، بين أشخاص مستقلة وقادرة وراغبة ومطلعة وعلى دراية كافية بخصائص الأصل أو الالتزام، وبطرق القياس المستعملة وكل موجبات العملية التي يقومون بها فعلاً حتى نهايتها.

المطلب الثاني: مزايا وانتقادات استخدام القيمة العادلة.

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل أسلوب قياس محاسبي امتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، وأسلوب القيمة العادلة بدوره يحوي امتيازات تأتي لمعالجة نقائص وانتقادات الأساليب السابقة وانتقادات موجهة لمواطن القصور فيها.

1. مزايا القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة:

- يحتاج مستخدمو القوائم المالية سواء كانوا داخليين أو خارجيين إلى معلومات ذات جودة عالية من أجل الاطلاع على المركز المالي ونتيجة أعمال مجموعة الشركات وذلك بغية ترشد قراراتهم، وأسلوب القيمة العادلة يسعى للرفع من جودة المعلومة المقدمة وذلك عن طريق توفير الامتيازات التالية:
- تُقدّم القيمة العادلة أرقام ومعلومات حديثة وبشكل مُستمر تُعد بتاريخ عملية القياس المحاسبي وليس في تاريخ حدوثها، الأمر الذي يزيد من ملائمة القيمة العادلة لمتخذي القرارات.¹ لذا تُعتبر أحد الحلول المنصفة لمشكلة الاختلافات بين ما يعرض في الميزانية الموحدة المُعدة وفق التكلفة التاريخية وبين ما تساويه أصول المجموعة في سوق الأسهم حالياً.
 - تقييم الممتلكات والأراضي والمعدات باستخدام القيمة العادلة يوفر بعض الخصائص للمعلومة بشكل أفضل مما يوفره تقييمها بالتكلفة التاريخية،² فمثلاً من غير المنطقي تسجيل قيمة الأراضي بتكلفة شرائها قبل عشر سنوات في حين أن قيمتها عرفت ارتفاعاً كبيراً خلال هذه المدة.
 - إن القيمة العادلة تُشكل تطوراً إيجابياً في التقرير المالي وذلك من الناحية النظرية والعملية خاصة بالنسبة لقياس الأدوات المالية.³
 - تُعتبر القيمة العادلة المقياس الأكثر ملاءمة للمحاسبة عن الأصول والالتزامات المالية.

¹ Rossi, John, **Weighing your Financials, a look at the impact of fair value**, Pennsylvania CPA Journal, Vol.80, Issue 1, 2009, p 31.

² Herrmann, Don, Saudagaran, Shahrokh, and Thomas, Wayne, **The quality of fair value measures for property, plant, and equipment**, Accounting Forum, Vol 30, 2006, Pp 49-52.

³ Laux, Christian, Leuz, Christian, **The crisis of fair value accounting**, making sense of the recent debate, Accounting Organization And Society, Vol 34, 2009, Pp 892-830.

- تُساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، من خلال تقديم صورة حقيقية وواقعية وحالية لكل الأطراف ذات العلاقة فتُساعد في تطبيق مبدأ الشفافية لحوكمة الشركات، والشفافية التي تعكسها المجموعة دليل على قوتها وثقتها في أعمالها، بينما المجموعة التي لا تتصرف بشفافية فهي بالتأكيد تُخفي شيء مما يجعل الاستثمار فيها أمرًا خطيرًا.
- تُوفر القيمة العادلة أساسًا محايدًا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثير قراراتها بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأصول مالية، وتكبد الالتزامات المالية أو سدادها والاحتفاظ به.¹
- تُمثّل القدرة على قياس الحقائق الاقتصادية السائدة في البيئة المالية التي تعمل فيها المجموعة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تملك القدرة على توفير معلومات كافية على مخاطر وعوائد الاستثمار (تأثير إيجابي على إدارة المخاطر).²
- توفر القيمة العادلة فهم الصورة الصحيحة للسوق، كما أنها تعكس الأوضاع المالية والحالية للمؤسسات المالية بطريقة أفضل مما قد يقوم بها غيرها من الأساليب.³
- إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تُعبر عن الدخل الاقتصادي لأنه تم أخذ بالاعتبار الأسعار السوقية والفرق بين صافي الأصول في بداية المدة ونهايتها.
- يتفق مفهوم القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.⁴ كما تُساعد المعلومة المبنية في القيمة العادلة على إجراء المقارنة الزمانية والمكانية للمجموعة التي تنشط في نفس القطاع.
- معلومات القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية أكثر خاصة عن أثر التغير الحاصل في مستوى العامل للأسعار على كل الوقائع الاقتصادية بالمجموعة، لأنها تُعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية وتعبر عن مفهوم شامل للدخل أي تعالج أرباح وخسائر العمليات الاستثنائية مثل رفع رأس المال، التصفية...
- مُعدي المعايير المحاسبية الدولية يرون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة المكتسبة من طرف المقيم تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع معلومات حول ظروف السوق الجارية.⁵

¹ الطرارية جمال علي، المرجع السابق، ص 112.

² Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, Is Fair Value Fair: Financial Reporting in an International Perspective, 1 ed, England, 2003, p 24.

³ Bernan, International Monetary Fund, **Global financial Stability Report**, World Economic and Financial, October 2008, p 123.

⁴ الجعرات، خالد جمال، قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2002، ص 15.

⁵ دهمش نعيم وأبو زيد، المرجع السابق، ص 20.

2. انتقادات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة:

رغم كل الإيجابيات المذكورة أعلاه ورغم التدعيم الواضح لمجلس المعايير المحاسبية الدولية ومختلف الهيئات العالمية لأسلوب القيمة العادلة، وذلك من خلال إصدارهم لعدد من المعايير ذات العلاقة بالقيمة العادلة، إلا أن قياس القيمة العادلة يتعرض لعدة انتقادات حادة خاصة بعد الأزمة العالمية المالية الأخيرة، وتتمثل هذه الانتقادات في التالي:

- حتى بعد إصدار معايير محاسبية حديثة - قياس القيمة العادلة IFRS 13 - إلا أنه لا يزال بعض الغموض فيما يخص الجانب المفاهيمي (التعريفات والمفاهيم...) للقيمة العادلة.¹
- يؤدي استخدام القيمة العادلة إلى زيادة الحاجة إلى كادر مالي أكثر خبرة مما تطلبه التكلفة التاريخية، وقد تزداد الحاجة للمحللين الماليين لأنهم سوف يعطون رأيهم حول المجموعة بالاعتماد على الربح الحالي والمستقبلي المتوقع،² كما أن تدقيق ومراجعة القوائم المعدة وفق القيمة العادلة أكثر صعوبة بالنسبة للمدقق مقارنة بمراجعة المعلومات المستند إلى أساليب القياس الأخرى.
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة جهد وفترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.
- يعتمد أسلوب القيمة العادلة في تحديد وقياس قيم الأصول والالتزامات إلى الكثير من التحيز الشخصي وإتباعه أسس قياس معقدة مما ينقص من الموضوعية.³
- تعدد وتنوع الأنواع الأصول يؤدي إلى وجود عدة الاستثمارات (المجموعة 2) ليس لها أسعار سوقية، مما يؤدي إلى الاعتماد على قياسات غير دقيقة في تقييمها، بالإضافة إلى أن قياس القيمة العادلة للاستثمارات يتأثر بالأحكام الشخصية، فقد يتعلق الأمر برغبة المجموعة في الاحتفاظ بالاستثمارات (عدم توفر شرط الفعلية) ومنها ما يتعلق بموضوع تقييم القيمة العادلة (التحيز عند التقييم).
- حسب معارضي القيمة العادلة فإن هناك مجالاً كافياً لعدم الموثوقية في بعض التقديرات المعقدة لقيمة العادلة، حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملائمة المعلومة، وقد تختلف التقديرات من قبل الخبراء والمقدين مما يفقد القيمة الموثوقية والدقة المطلوبة.
- قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها، وقد يترتب على عملية التقييم أعمال تلاعب وذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- وجود عناصر يصعب أو يستحيل تحديد قيمتها العادلة خاصة في حالة عدم توفر شرط القياس المهمة المتعلقة بقياس القيمة العادلة.⁴

¹ Aslanertik, Banu, **Fair value consideration during the current financial crisis**, paper presente Anadolu International Conference in Economics, Eekisehir, turkey, June 2009, p 41.

² Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, **Op-Cit**, p 353.

³ الخوري نعيم سبا، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2006، ص 4.

⁴ Bernan, International Montary Fund, **Op-Cit**, p 109.

من خلال عرض وتحليل امتيازات وانتقادات القيمة العادلة؛ يتضح أن خيار استخدام أسلوب القيمة العادلة أصبح ضروريًا في الوقت الحالي، بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والأسواق المتقلبة، وإن المعلومة التي تعمل على توفيرها محاسبة القيمة العادلة وإن كانت تتصف بعدم الموثوقية وتتعارض مع بعض الأسس والقواعد المحاسبية المتعارف عليها في بعض الحالات، بسبب الأحكام والتقديرية الشخصية الموجودة في مستويات قياسها، فهذا لا يعني العودة لأسلوب التكلفة التاريخية التي تعرف تقديرات شخصية هي أيضا في بعض المعالجات المحاسبية، مثل تقدير العمر الإنتاجي للألة قبل استعمالها واستنادًا إلى ذاك التقدير يتم تحديد مختلف الاهتلاكات والمؤنات التي يحدث فيها الكثير من التلاعبات من أجل تحريف واقع نشاطات المجموعة. بالإضافة إلى أن هناك عدة مبررات تدفع إدارة المجموعة إلى تبني محاسبة القيمة العادلة، وتتمثل هذه المبررات في كل الامتيازات المذكورة أعلاه وفي النقاط التالية أيضًا:

- إن القيمة العادلة تقدم إشارات إنذار مبكرة حول احتمال وجود الأزمة المالية على المدى القريب، وهذا يجعل المجموعة تتخذ الإجراءات اللازمة في وقت مُسبق ومُناسب، لذلك قد تخفض القيمة العادلة من شدة آثار الأزمة المتوقعة.
- الاستفادة من المعالجة المحاسبية الواسعة في حالة تبني القيمة العادلة من خلال تسجيل كل الوقائع الاقتصادية الضرورية (مثل اقتناء أصول)، ثم العمل على دراسة المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها والمخاطر الاقتصادية الناشئة عن التقلبات في مستوى أسعارها.
- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورًا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد، من خلال تحديد متطلبات ضرورية للإفصاح عن المعلومة المالية كما تضع متطلبات محددة للاعتراف وقياس المعلومة المالية وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية ولمبادئ حوكمة الشركات.

3. تحديات القيمة العادلة:

تواجه القيمة العادلة عدة مشاكل وعراقيل تُعيقها عند قياس مُختلف الأصول والالتزامات المتعلقة بمجموعة الشركات خاصة في الدول النامية، ويجب على مؤيديها البحث في سُبُل تجنب هذه العراقيل التي قد تُهدد سمعة قياس القيمة العادلة أكثر، وتتمثل هذه العراقيل والتحديات في التالي:

- **عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية:** تواجه الكثير من الدول خاصة النامية منها سوء التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى وجود عدم التوافق في بعض الأحيان بين تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية مثل ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 "ضرائب على الدخل" والذي يمس بسيادة الدولية عند تطبيقه بشكل كلي وإلزامي.

- **تعقد إجراءات القياس وفق القيمة العادلة:** تتعرض القيمة العادلة لنقص في دقة قياس التنبؤات في الكثير من الدول، خاصة الدول التي لا تحوي سوق مال نشط، ففي هذه الحالة يعتمد في عملية القياس المحاسبي على الإجراءات والتقييمات المعقدة التي قد تنتج قياسات مبنية على توقعات وافتراسات ويشوبها

التحيز الشخصي للمقيم، الأمر الذي يُنْفَر من استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.¹ بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التقييم خاصة إذا تم اللجوء إلى المُقيمين والخبراء الخارجيين لتقدير القيمة العادلة.

▪ **طول فترة إجراءات التقييم:** القيام بالإجراءات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة، يتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم وما يترتب على ذلك من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح أو الشروط المطلوبة من الجهات الرسمية القانونية، وتأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.²

▪ **عوامل تذبذب أسعار الأسهم:** تعتمد القيمة العادلة على أسعار أسواق المال النشطة في إجراءات قياس القيم العادلة للأصول وللمجموعة، ولكن بالرجوع إلى أسباب ارتفاع وانخفاض سعر السهم فقد تكون ناتجة عن قرارات متسارعة نابعة عن طمع أو خوف، وهما مستشاران غير مؤهلان لأن يكونا محل الثقة، وبالتالي فإن القيمة العادلة تزيد من ابتعادها عن دقة موضوعية القياس.³

▪ **خطر تدهور أسواق المال:** إن الاعتماد على أسعار السوق يجعل البنوك ترفع من رافعتها المالية الظاهرة في ميزانياتها وذلك عند قِمة الدورة الاقتصادية (الرخاء)، وفي المقابل تقوم بخفض رافعتها المالية بنفس الأسلوب في أدنى الدورة الاقتصادية (الاضطرابات والأزمات)، ويعتمدون في تصرفاتهم هذه على أن البحث الاقتصادي أظهر ولعقود أن الأسواق غالبًا ما تكون غير كاملة في الأوقات العادية وبدرجة أكبر في الأوقات غير العادية، ويتهم مُنقدي القيمة العادلة في هذه الحالة أنها تُساهم في إحداث التقلبات في ميزانيات البنوك بطريقة غير مباشرة، ومن ثم النقلب في النظام المالي الذي قد يؤدي إلى تدهور عشوائي في الأسواق المالية.⁴ لذا يجب التفكير وبجدية في كيفية الرقابة على البنوك للحد من هذه التصرفات بدلاً من إلقاء التُّهم على محاسبة القيمة العادلة.

▪ **التشكيك في قياس القيمة العادلة:** في حالة عدم توفر سوق مال نشط قد تكون أسعار العمليات المُعتمد عليها في قياس القيمة العادلة غير متاحة، الأمر الذي يؤدي إلى التحول عن الأسعار السوقية التي أصبحت مشوهة نظرًا لركود سوق المال، فتوضع محاسبة القيمة العادلة أمام تحدي الموثوقية، الأمر الذي يدفع الأطراف ذات العلاقة إلى التشكيك من تلك التقييمات أكثر.⁵

¹ Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, **Op-Cit**, p 263.

² دهمش نعيم وابوا زر عفاف، المرجع السابق، ص31.

³ Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, **Op-Cit**, p 117.

⁴ Laux, Christian, leuz, Christian, **Op-Cit**, Pp 829-830.

⁵ Novoa Alicia, scarlata, Jodi, and sole, Juan, **Procyclical and fair Value Accounting**, International Monetary Fund working, 2009, p 9.

يواجه مؤيدو القيمة العادلة التحديات والعراقيل السابقة من أجل تجنب كل الانتقادات التي يُمكن أن تُؤثر عليها كأسلوب للقياس المحاسبي، وبالرغم من أن أغلب هذه المشاكل من الواقع الحقيقي قد تؤثر على قياسات القيمة العادلة، إلا أنها تُعالج وتُحل عن طريق إجراءات لا تَمس أسس أسلوب القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي، فإشكالية سوء تطبيق المعايير وتعدد إجراءات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة تُحل بتكوين الموظفين وتدريبهم في مؤسسات عالمية، وبالنسبة لطول فترة إجراءات القياس وفق القيمة العادلة فتحتاج إلى تعاون مشترك بين فريق عمل منظم لتفادي التأخر وما ينجم عنه من آثار سلبية على المجموعة مثل ضرائب التأخير، أما بالنسبة للتحديات المتعلقة بسوق المال (عوامل تذبذب أسعار الأسهم، خطر تدهور أسواق المال، التشكيك في قياس القيمة العادلة بسبب ركود سوق المال)، فمن المُستحسن أن تكون هناك قوانين صارمة أكثر لتنظيم نشاط أسواق المال بدلاً من الطعن في قياس القيمة العادلة، وذلك بهدف الوصول إلى قياس عادل للقيمة سواء للأصول والالتزامات أو لقيمة المجموعة.

إذا تمت مقارنة امتيازات ومبررات استخدام القيمة العادلة مع انتقادات وتحديات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، يتضح أن الفاصل الوحيد الذي يُعتمد عليه في اتباع القيمة العادلة من عدمه في مجموعة الشركات، هو الأثر الذي يخلفه أسلوب القيمة العادلة على جودة المعلومة المفصح عنها (القوائم المالية الموحدة) ومقارنة ذلك مع الأثر الذي تخلفه الأساليب الأخرى، الأمر الذي سوف يتم التطرق إليه في المباحث القادمة. ولكن قبل ذلك لابد من توضيح الفرق بين مختلف أساليب القياس المحاسبي مع أسلوب القيمة العادلة.

4. الفرق بين أسلوب القيمة العادلة وأساليب القياس المحاسبي الأخرى:

لكل أسلوب قياس محاسبي مميزات وانتقادات تختلف عنه في الأساليب الأخرى، الأمر الذي أدى إلى وجود جدل واسع النطاق بين مختلف المختصين والهيئات المحاسبية الدولية حول تحديد أفضل أسلوب للقياس المحاسبي في مختلف الشركات العالمية، وحتى تتضح الرؤية حول أفضلية أسلوب القيمة العادلة الذي فرض تطبيقه على مختلف الشركات والمجموعات العالمية من عدمه، يتم توضيح أهم الفروق الموجودة بين أشهر أساليب القياس المحاسبي وبين أسلوب القيمة العادلة.

1.4. الفرق بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية:

إن الجدل الجاري حول استخدام التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في الإبلاغ المالي قد تركز أصلاً في قياس الأصول بشكل دقيق خوفاً من الزيادة في تقدير قيمها، وكان جوهر هذا الجدل حول التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية وقد أصبح الآن جدلاً حول هدف الإبلاغ المالي، أي ما إذا كان الأسلوب المتبع سيقدم معلومات ملائمة حول الجوهر الاقتصادي للمجموعة، أو للمساعدة في إجراءات المساءلة بين الإدارة ومساهميها.

ازدادت حاجة المُستثمرين والمُقرضين إلى المعلومات المُفيدة والمُلائمة المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ومع ارتباط فائدة المعلومة بالزمن (المعلومة تفقد من فائدتها وأهميتها بمرور الزمن) أصبح الأطراف ذات العلاقة يفضلون آنية المعلومات التي توفرها المحاسبة أولاً ثم النظر في موثوقيتها، وهذا ما توفره القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية،¹ الأمر الذي أدى إلى إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية لإصدار المعايير ذات الأرقام (16، 22، 26، 30، 32، 38، 39، 40، 41)، وكذلك معايير الإبلاغ المالي الدولية 15 والتي تمس في مضمونها إجراءات القيمة العادلة، وبعد إصدار المعيار معيار الإبلاغ الدولي IFRS13 بات من الواضح أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يسعى في التوجه أو الانتقال من التكلفة التاريخية إلى قياس القيمة العادلة.

يتجاهل أسلوب التكلفة الأصلية (التكلفة التاريخية) التغيرات الحاصلة في قيمة النقد والناجمة عن التضخم والانكماش، ويسعى إلى المحافظة على رأس المال في صورته النقدية والزيادة في موثوقية القوائم المقدمة في المجموعة. أما القيمة العادلة فهي تعبر عن قيمة الأصل المحتفظ به بالاعتماد على سعر السوق العادل للأصل أو الأصول المماثلة ويتوافق هذا الأسلوب مع مدخل المحافظة على رأس المال في صورته المادية، حيث يأخذ خصائص وحالة الأصل المادية والنوعية عند القياس المحاسبي، ولكن ما يعاب على القيمة العادلة ضعف موثوقيتها، وبناءً على ذلك فإن المفاضلة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، يؤدي إلى المفاضلة بين أهم الأسس، مميزات وانتقادات كل أسلوب بالآخر، والجدول التالي يبين أهم الفروق الموجودة بين هذين الأسلوبين:

¹ نعيم دهمش، عفاف اسحق، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان، الأردن، 2006، ص 16.

الجدول رقم: (3-3)

المقارنة بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب التكلفة التاريخية.

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
المساءلة الإدارية والتحقق من الأعمال	الإدارة تستخدم اجتهادات شخصية كبيرة في عملية التقييم، الأمر الذي يتسبب عنه التساؤل حول مدى موثوقية المعلومات. بالإضافة إلى صعوبة مساءلة الإدارة لأن الإدارة تبني أعمالها على أعمال تقديرية.	سهولة المساءلة والرقابة الإدارية عن طريق الرجوع إلى كل البيانات والمستندات التاريخية المؤتقة.
الواقعية	أقل واقعية لأنها تعبر عن أحداث تنبئية لم تقع.	أكثر واقعية لأنها تعبر عن أحداث وقعت فعلاً.
موضوعية القياس	الاعتراف بالقيمة العادلة وتحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي وإتباع أسس قياس تنبئية.	الاعتراف بقيمة التكلفة التاريخية وتحديد قيمتها ينطويان على دلائل وقرائن واقعية حدثت فعلاً.
درجة التعقد	محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق قياسية مختلفة.	بسيطة
القوة الشرائية	معالجة التغير في القوة الشرائية للنقد، حيث تثبت وتعالج المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات السعرية عند حدوث ذلك.	تجاهل التغير الحاصل في القوة الشرائية، ولا تثبت قيمت التغيرات السعرية إلا في حالة إعادة التقدير، وإعادة التقدير ليست الحدث الذي تسبب في الأرباح أو الخسائر.
المقارنة	تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة عن طريق توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.	لا تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة وذلك بسبب توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية الماضية.
المخاطر المحتملة	تتأقلم مع أعمال إدارة المخاطر في المجموعة الشركات.	العجز عن تقديم معلومات عن المخاطر المحتملة.
مقابلة الإيرادات بالنفقات	التوافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة النفقات الحالية مع الإيرادات الحالية أي لا يتم تسجيل تكلفة الأصل إلا بعد تحقق الإيراد.	الإخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، عن طريق مقابلة نفقات تعود لتواريخ ماضية مع إيرادات حالية.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، الجزء الثاني، العدد 14، 2010، ص 151.

من خلال تحليل نقاط الاختلاف بين أسلوب التكلفة التاريخية وأسلوب القيمة العادلة في الجدول أعلاه؛ اتضح أن مواطن الاختلاف الأربعة الأولى (المساءلة، الواقعية، الموضوعية، التعمد) تكون مؤيدة لأسلوب للتكلفة التاريخية، أما مواطن الاختلاف الأربعة الأخيرة (القوة الشرائية، المقارنة، المخاطر المحتملة ومقابلة الإيرادات بالنفقات) تكون مؤيدة لأسلوب القيمة العادلة مما يزيد الأمر غموضاً وجدالاً، وهذا الأمر يؤدي بنا إلى المفاضلة بين الملاءمة والموثوقية لمعرفة أي أسلوب يزيد من جودة المعلومة المالية الموحدة المقدمة من طرف إدارة مجموعة الشركات، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم: (3-4)

تأثير استخدام القيمة العادلة على ملاءمة وموثوقية المعلومات المالية.

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملاءمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المجموعة والتدفقات المستقبلية المحتملة للأصول وأخطار الالتزامات الممكن حدوثها، الأمر الذي يرشد القرارات الإدارية المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المجموعة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها، بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم، وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى نقص في الموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية، دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.

المصدر: محمد عبد الفتاح، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، جامعة عين الشمس، ص125.

من الجدول يتضح أن المعلومة المالية المقدمة في ظل أسلوب القيمة العادلة أكثر ملاءمة من تلك الناتجة عن استخدام أسلوب التكلفة التاريخية، وذلك نتيجة الحاجة المستمرة للمعلومات التي تكون أكثر صحة للقرارات المستقبلية، فزيادة ملاءمة المعلومات لمتخذي القرار تتم من خلال زيادة استخدام القيمة العادلة ويكون ذلك مصحوباً بنقص في الموثوقية حسب ما يظهره الجدول، وإن الأمر يستوجب تعزيز معلومات - القوائم المالية - المعدة وفق التكلفة التاريخية بمعلومات تكميلية تعد وفق القيمة العادلة وبذلك تزداد جودة المعلومة عن طريق زيادة ملاءمة وموثوقية المعلومة في نفس الوقت.¹

¹ عدس، نور عبد الناصر، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، المؤتمر المهني العلمي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، 2006، ص 24.

من المستحسن أن يكون هناك اعتماد مزدوج على أسلوب التكلفة التاريخية مع أسلوب القيمة العادلة، وهذا ما يفهم من إجراءات وإصدارات مجلس المعايير المحاسبية الدولية، إذ لم يتم بإلغاء اعتماد التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي في العديد من المعايير المحاسبية الدولية المصدرة والتي تتناول القيمة العادلة خاصة في المعيار الإبلاغ الدولي رقم 13، وفي الوقت نفسه أعطى مجالاً واسعاً لاعتماد القيمة العادلة في العديد من بنود قائمة الدخل والمركز المالي.

2.4. الفرق بين أسلوب القيمة العادلة وأسلوب القيمة السوقية الجارية:

الظاهر أن كل من القيمة العادلة والقيمة السوقية هي عبارة عن أدوات قياس ذات التوجه الحالي ويعتبرها الكثير من الباحثين أنها نفس أداة القياس أو أنها تكون نفس أداة القياس في الكثير من الحالات، وحتى لا يكون هناك غموض في فهم المصطلحات السابقة وفي أساسيات القيمة العادلة، يجب الوقوف على أهم الفروق الموجودة بين القيمة العادلة والقيمة السوقية من جهة.

تعرف القيمة السوقية حسب لجنة معايير التقييم الدولية IVSC بأنها "المبلغ المقدر الذي على أساسه يتم تبادل الملكية في تاريخ التقييم، بين كل من مشتري وبائع مستقلين ولديهما الرغبة في إتمام المعاملة، وذلك بعد إتاحة الفرصة للأنشطة التسويقية المعتادة التي تجعل كل الأطراف المشاركة على معرفة وعلى حذر ودون إكراه".¹ عند قراءة تعريف لجنة معايير التقييم الدولية يلاحظ أن هناك تقارب مع مفهوم القيمة العادلة ويتقاطع معه في الكثير من الشروط الأساسية كالرغبة وإتمام العملية والاستقلالية... ولكن مفهوم القيمة العادلة أدق وأوسع من مفهوم القيمة السوقية نظراً للاختلافات التالية:

اختلاف سوق المال: يتم تحديد القيم العادلة للأصول في سوق مال نشط بالدرجة الأولى، خاصة الأصول المالية منها، أما القيمة السوقية فيتم تحديدها في أي سوق كان حتى وإن لم يكن يعرف نشاطاً، ويتقاطع مفهوم القيمة العادلة والقيمة السوقية هنا في حالة عدم توفر سوق نشط، ففي هذه الحالة تصبح القيمة العادلة المقاسة بأساليب بديلة هي نفسها القيمة السوقية العادلة.

الموضوعية: القيمة السوقية غير موضوعية لأنها تتأثر بالعوامل الشخصية والسلوكية أثناء عملية القياس، أما القيمة العادلة ترتبط بالقيمة الحقيقية الحالية للأصول دون التأثير بالعوامل الشخصية بسبب الاستقلالية التامة التي يتمتع بها أطراف الصفقة، عكس القيمة السوقية التي لا تتمتع بالاستقلالية أطراف الصفقة.

¹ International Valuation Standards Board, **International Valuation Standards**, IVS1, Market Value Basis of Valuation, London, United Kingdom, Sixth Edition, 2003, p 96.

ومن أجل توضيح أهم نقاط الاختلاف بين القيمة العادلة والقيمة السوقية تم عرضها في الجدول التالي:

الجدول رقم: (3-5)

أوجه الاختلاف بين القيمة العادلة والقيمة السوقية الجارية.

البيان	القيمة العادلة	القيمة السوقية الجارية
أساس التحديد	تُحدد بناءً على أسس موضوعية للعناصر المؤثرة في قيمة الأصول والخصوم.	- تحدد بناءً على حركة السوق (العرض والطلب) في أي سوق حتى وإن لم يكن نشط. - من الصعب تحديد سعر السوق الجاري للأصل محل التقييم في حالة توقف إنتاج هذا النوع من الأصول.
مؤشرات تحديد القيمة	كثيرة ومعقدة تشمل: - أسعار السوق؛ - في حالة غياب أسعار السوق؛ - استخدام القيمة السوقية؛ - للأدوات المالية المتشابهة؛ - استخدام الطرق التقديرية المعروفة؛ - تحليل التدفقات النقدية المخصومة؛ - مصفوفة التسعير...	قليلة وسطحية تشمل: - السعر السوقي السائد؛ - افتراضات لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية APB: - القيمة الاستبدالية الجارية؛ - القيمة الحالية؛ - صافي القيمة البيعية.
ارتباطها بالقيمة الحقيقية للأوراق المالية	تُعتبر القيمة العادلة عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية.	- لا تعبر عن القيمة الحقيقية للأوراق المالية لتأثيرها بالعوامل الشخصية والسلوكية (الشائعات). - تهمل العائد المتوقع على رأس المال المستثمر في المجموعة مما يؤدي إلى عدم عدالتها.
التعبير عن حقيقة المركز المالي للمجموعة	تعتبر عن حقيقة المركز المالي للمجموعة لتأثيرها بعوامل موضوعية مُقاسة أو قابلة للقياس.	- لا تعبر عن المركز المالي للمجموعة لارتباطها بعوامل كثيرة وتأثيرها ببعض العوامل المعنوية مثل الشائعات. - لا تعكس قائمة المركز المالي وفق هذه الطريقة الموقف المالي للمجموعة في الفترة التي تعد عنها وتتضمن قائمة الدخل مقابل تكاليف مستقبلية بإيرادات تاريخية.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى محمد زيدان إبراهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، عين شمس، العدد الثاني، 2001، ص 96.

من الجدول أعلاه؛ يتضح أن محاسبة القيمة السوقية تقوم على تقويم موجودات الوحدة الاقتصادية وتحديد الدخل المستمر لها باستخدام القيم الجارية في القياس المحاسبي، حيث ترتبط وتقرب القيمة الجارية من ثلاثة مفاهيم أخرى تتمثل في القيمة البيعية أو القيمة الحالية أو التكلفة الاستبدالية، وتعتبر هذه الأخيرة هي الأكثر استعمالاً. القيمة الجارية للأصل تتعلق عادة بالقيمة التي على أساسها يتم شراء أو بيع أصل مشابه له نفس خصائص الأصل المراد قياسه، وفي هذه الحالة من الصعب تحديد القيمة الجارية وذلك بسبب التطور التكنولوجي الحاصل على مستوى مختلف الأصول المادية، بالإضافة إلى صعوبة إيجاد أصول مماثلة للأصول القديمة المراد قياس قيمتها، كما أن تحديد القيمة السوقية يستند إلى عامل العرض والطلب فقط وتتأثر بمختلف الشائعات المروج لها سواءً إيجابية أو سلبية وهذا الأمر ينقص من دقتها وموضوعيتها، أما القيمة العادلة فتحدد بناء على دراسة موضوعية واسعة تشمل قانون العرض والطلب وكل العوامل والشروط المؤثرة في قيمة الأصل مثل ظروف الأصل وأنية الصفقة أن تكون وقعت فعلاً، لذا يقول Barth أن "قياس القيمة العادلة أكثر تناسباً لقياس الأصول والخصوم والأرباح مما هو عليه الحال في التكلفة الجارية والتكلفة التاريخية".¹

تعدد وتنوع أساليب القياس المحاسبي يوقع المحاسب في مختلف الشركات خاصة المجموعات على مستوى مصلحة توطيد الحسابات في مشكلة حقيقة، تتمثل في اختيار الأسلوب المناسبة للقياس خاصة في حالة عدم وجود نصوص قانونية تفرض عليه أسلوب معين، فأسلوب التكلفة التاريخية وبحكم أنه الأول في التطبيق العملي والعلمي يحظى بالتأييد من مختلف المحاسبين، لكن بالنظر إلى هدف المحاسبة وهو توفير قياس ومعلومات ذات جودة عالية للأطراف ذات العلاقة يصبح الأمر مختلفاً، لأن التكلفة التاريخية وبعض الأساليب الأخرى لا توفر معلومات ذات جودة إلا في تاريخ حدوث العملية المالية، ولهذا تُعطى الأسبقية لأسلوب القيمة العادلة في الكثير من الشركات نظراً للامتيازات التي يمنحها للشركة وللأطراف ذات العلاقة وذلك رغم التحديات والانتقادات الموجهة لها، لذا من الضروري على مجموعة الشركات اتباع الأسلوب المحاسبي الذي يحقق أهدافها المحاسبية أولاً هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب على المجالس المحاسبية الدولية أن تسعى لتنظيم وتوضيح أسلوب القياس وفق القيمة العادلة لجميع الشركات العالمية وفي مختلف المعالجات المحاسبية.

¹ Barth, Marry E. Beaver, **Op-Cit**, p13.

المبحث الثاني: القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية.

المعلومات المالية الموحدة تفرض وجود لغة مشتركة لضمان درجة عالية من الشفافية وتأمين إمكانية مقارنتها، لذلك كان لا بد من توحيد الأنظمة المحاسبية والتفكير في نظام محاسبي عالمي موحد، وعليه ظهرت المعايير المحاسبية الدولية التي تشكل أهم مرجع محاسبي باعتبارها توجه وترشد قرار واضعي الأنظمة المحاسبية والمستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة. تَصُدُرُ مختلف المعايير والمبادئ المحاسبية عن مجموعة من المنظمات واللجان والمجالس المهنية، التي تحظى بقوة الإلزام في كثير من الدول، أهمها لجنة المعايير المحاسبية الدولية IAS، مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB الذي يصدر المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً GAAP، مجلس المعايير المحاسبية IASB ولجنة المعايير الأسترالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن المعايير المحاسبية الدولية.

أعيد تسمية المعايير المحاسبية الدولية لتصبح معروفة باسم "معايير الإبلاغ الدولية" أو "معايير التقارير الدولية" IFRS ولم يتم الاعتراف الأوروبي بشرعيتها إلا في 2005، حيث اكتسبت قبولاً عام في مختلف بلدان العالم وذلك لاعتبارها مرجع لترشيد وحل مختلف المشاكل المحاسبية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، لكن بعد مرور ثلاث سنوات من الاعتراف الأوروبي بشرعيتها عرفت دول أوروبا والعالم بأسره أزمة مالية خانقة، أدت بمختلف الباحثين والمختصين إلى البحث في أسباب وآثار هذه الأزمة، حيث اعتبر الكثير منهم أن بعض المعايير المحاسبية الدولية وبعض أساليب قياس المحاسبي المتبعة قبل الأزمة (القياس المحاسبي استناداً إلى القيمة العادلة) هي السبب الرئيسي في حدوثها.

1. مفاهيم عامة عن المعايير المحاسبية الدولية:

يبلغ عدد المعايير المحاسبية الدولية 28 معيار ساري المفعول بالإضافة إلى 14 معيار دولي للإبلاغ المالي، ويعود أصل كلمة معيار (Norme) إلى اللغة اللاتينية والمشتقة من كلمة (Norma)، وهي أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدتين تعطي الزاوية القائمة وتسمح بالقياس الهندسي (الكوس-Equerre). أما اصطلاحاً فتترادف استعمال هذه الكلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة (Règle) أو النموذج أو المثال.¹ كما تُعرّف لجنة القواعد المحاسبية الدولية المعيار على أنه "القاعدة المحاسبية الإرشادية التي يرجع إليها المهنيون رفيعو المستوى، في الظروف المتشابهة والممارسات المحاسبية التي تحظى بالقبول العام، من أجل تقليل درجة الاختلاف في الممارسات المحاسبية". ويُعرّف المعيار من جهة أخرى على أنه "أساس

¹ مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص 61.

مُتفق عليه في التطبيق المحاسبي السليم، ويستخدم كأداة للمقارنة، أو هو كل قاعدة تم إرساؤها من طرف سلطة مؤهلة أو عن طريق الإجماع".¹

من خلال ما سبق؛ يتضح أن مصطلح "المعيار" يُستعمل بشكل عام للدلالة على القاعدة والمرشد الأساسي، لقياس العمليات المالية والظروف التي تؤثر على المركز والأداء المالي للمجموعة وعلى نتائج أعمالها، ومدى إمكانية توفير المعلومة المالية ذات جودة عالية للأطراف ذات العلاقة.

1.1. تعريف المعايير المحاسبية الدولية ومجال تطبيقها:

تُعرّف المعايير المحاسبية الدولية على أنها "مجموعة من المقاييس والإرشادات الوضعية المحددة، يستند إليها المحاسب في إنجاز عمله، من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع".² وتُعتبر "نماذج وإرشادات عامة، تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات".³ كما تعرف كذلك على أنها "كل القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية، أي أنها كل ما يشكل دليل أو مرجع سواء كانت نصوص تنظيمية أو تشريعية أو توصيات، صادرة عن لجان مؤهلة لتنظيم عمل المحاسبين، من أجل تسهيل إعداد وعرض القوائم المالية".⁴

تُعد المجالس واللجان المحاسبية الدولية مختلف التوجيهات الرسمية في شكل معايير محاسبية تحدد من خلالها كيفية تسجيل أنواع العمليات والأحداث والمعلومات التي يجب عرضها في القوائم المالية، ومختلف الملاحق المرفقة بها، أو أنها تمثل مجموعة من الأوامر الإلزامية ومجموعة البدائل الممكنة التطبيق في المعالجات المحاسبية لموضوع معين بغية تحقيق الأهداف التالية:

- ضمان درجة عالية من الشفافية خاصة في المعاملات والمبادلات المعقدة مثل المحاسبة في المجموعة الشركات وقياس القيم العادلة للأصول والالتزامات؛
- إيجاد إطار نظري وعملي يحكم الممارسات والتقارير المحاسبية على المستوى الدولي وإصدار مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية تحظى بالقبول العام؛
- تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية (من حيث الزمان والمكان)، فليس هنالك أي مقارنة ممكنة إذا كانت المعايير المحاسبية ليست مطابقة ومتطابقة، فهي ضرورة مطلقة للمقارنة خصوصاً بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية؛

¹ يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002، ص34.

² محمد مبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايزاك لنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 58.

³ حسين القاضي، المرجع السابق، ص 103.

⁴ مداني بن بلغيث، المرجع السابق، ص 62.

- العمل على زيادة القبول الدولي للأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية، المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية. كما تسعى لأن تكون البيانات المالية المقدمة للمستثمرين تعبر وتعكس الواقع الاقتصادي بصورة دقيقة للمجموعة، من خلال سعيها لوضع أساليب قياس محاسبي دقيقة وعادلة؛
- فهم أفضل للمحاسبة وتسهيل مراجعتها وتسهيل توحيد حسابات المجموعة خاصة في شركات متعددة الجنسيات والعابرة للقارات عن طريق تشجيع المحاسبة الإلكترونية؛
- تساعد وترشد اتخاذ القرار حيث أن المعيار الملائم والمناسب الذي يطبق بشكل دقيق يعطي نتائج أكثر دقة يُستند إليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

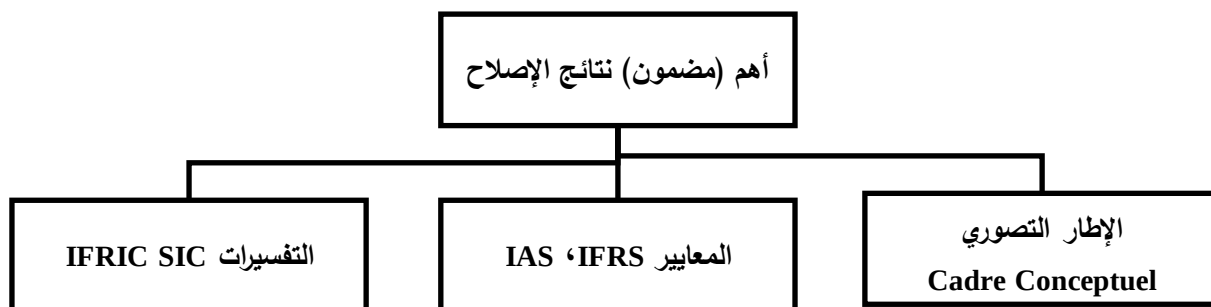
2. امتيازات وانتقادات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية:

بعد إصلاحات 2000 المطبقة في 2001/4/2 ظهرت معايير التقارير المالية الدولية للإفصاح (للإبلاغ) المالي IFRS، بدل من المعايير الدولية للمحاسبة IAS، مع بقاء المعايير المحاسبية الدولية سارية المفعول إلى حين يتم تعديل أو إلغاء البعض منها من الاستعمال. وتطُرقت هذه الإصلاحات كذلك إلى وضع الإطار التصوري المفاهيمي (Le cadre conceptuel) الذي يُعتبر حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية "ذلك المستوى المستهدف أو المقصود الذي يحدد أهداف القوائم المالية والمبادئ والفروض المحاسبية ويهتم بمجالات العرض، الاعتراف، القياس والإفصاح" أو يعتبر ذلك الأساس النظري والإطار المرجعي الذي يحتكم إليه عند الاختلاف في الأمور المحاسبية.

كذلك تطُرقت الإصلاحات إلى التفسيرات الصادرة عن اللجنة الدولية لتفسير طرق الإفصاح المالي (IFRIC (EX-SIC، حيث تم إظهار أهم نتائج الإصلاح في الشكل التالي:

الشكل رقم: (2-3)

مضمون المعايير المحاسبية الدولية.



Référentiel IFRS = IAS + SIC + IFRIC + Cadre Conceptuel
 Référentiel IFRS = (IAS + SIC) + (IFRS + IFRIC).

المصدر: من إعداد الباحث.

يسعى مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى تنظيم نشاطاته من خلال إنشاء إطار مفاهيمي يحتوي على كل التعاريف الضرورية والمبادئ والفروض المحاسبية... بغية الاحتكام إليه عند الاختلاف، بالإضافة إلى تفسير ودمج المعايير المحاسبية القديمة مع اصدار معايير التقارير المالية الجديدة والحديثة التي تُسائر الواقع الاقتصادي الحالي في جميع مجالات تطبيقها¹، وتتمثل هذه الأخيرة في التالي:

- كل المؤسسات التجارية، الصناعية، الخدمية وأخرى (البنوك، التأمينات، المختلطة...);
- تتعلق بجودة المعلومات المالية والتدقيق وكل ما يُنص عليه في الإطار النظري؛
- عرض البيانات المالية، وتوضيح أساليب التقييم وكل الحسابات والقوائم الفردية أو الموحدة.

أما مجال عدم تطبيق المعايير الدولية؛ فليس هناك معايير محاسبية دولية على صعيد مسك الحسابات، مدونة الحسابات، سير الحسابات، تنظيم المحاسبة، بالإضافة إلى نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث يتضح وجود عدة امتيازات وعوائق تتعرض لها المعايير المحاسبية الدولية في مختلف مجالات التطبيق أعلاه، والجدول التالي يبين تلك الامتيازات والانتقادات كما يلي:

الجدول رقم: (3-6)

امتيازات وانتقادات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

الامتيازات	الانتقادات
- تحديد وقياس الأحداث المالية للمجموعة: فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج قياس سليمة ودقيقة؛ - التنسيق والتجانس: أي الاعتماد على نفس المعايير والأسس المحاسبية في مختلف الشركات بغض النظر عن جنسياتها؛ - قابلية القوائم المالية للمقارنة؛ - مواكبة تطورات العولمة؛ - تلبية المتطلبات القانونية كضمانات للمستثمرين أي أن الكثير من الدول تقوم بفرض قوانينها استناداً إلى الم د؛ - تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين المتمثلة أساساً في القوائم المالية الدقيقة والشفافة؛ - المرونة نتيجة لما تقدمه من حلول وبدائل مختلفة غير إجبارية لأنها ليست بصفة قانونية في الكثير من الدول؛ - قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد ومشترك للقوائم المالية. - إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا المحاسبية العالمية المشتركة.	- التفاوت في درجة التأهيل العلمي والعملية المحاسبية بين مختلف دول العالم يصعب تطبيقها؛ - عدم إمكانية تطبيق المعايير بالكامل على مستوى كل دول العالم لاختلاف البيئة الاقتصادية والثقافية؛ - الإبقاء على الكثير من البدائل المحاسبية، حيث تنص الكثير من المعايير على وجود بديل مرجعي مثل السياسات المتبعة في تقييم المخزون؛ - يتطلب تطبيق بعض المعايير تعديل القوانين المحلية للدول مما يؤثر على الجانب السيادي لدول مثل IAS12 المتعلق بالضرائب على الدخل؛ - تعدد المفاهيم لذات المصطلح وصعوبة ضبطه مثل مصطلح القيمة العادلة؛ - يشكل تطبيق بعض المعايير عبء على الشركات مثل IAS 19 المتعلق بمعاشات الموظفين.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2008، ص 13.

¹ <http://www.ifrs.org/Pages/default.aspx> (consulté le 03/02/2014).

يتم وضع المعايير المحاسبية الدولية بناء على تجارب واحتياجات المحاسبين وتوافقاً مع الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهنة، وحتى لا تتعرض هذه المعايير للانتقادات والرفض من المختصين والباحثين، يجب أن تحظى بالقبول العام أي تأييد الأغلبية وليس التطبيق من عند الأغلبية، حيث يأتي هذا التأييد كنتيجة للمردود الجيد الذي ينتج عن تطبيق أي معيار في معالجة الإشكال المحاسبي المطروح وتحقيق الهدف الذي أصدر من أجله، ويعتبر مجلس المعايير المحاسبية الدولية كل الانتقادات البناءة التي توجه له، نقطة بداية ينطلق منها لوضع تفسيرات أو إلغاء معايير أصبحت لا تواكب الأوضاع الاقتصادية أو حتى إصدار معايير جديدة أكثر قبولاً وتأييد من القديمة.

المطلب الثاني: القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الأمريكية إلى المعايير المحاسبية الدولية.

تطرق مختلف المعايير المحاسبية سواء الدولية أو الأمريكية إلى ما يتعلق بقياس القيمة العادلة للأصول وللمجموعة ككل في العديد من المعايير، وذلك بهدف سعيهما للوصول إلى طريقة قياس دقيقة وعادلة تُعبر عن قيمة الأصل والالتزامات بشكل دقيق. بعد عرض المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقيمة العادلة في التطور التاريخي الخاص بها في المبحث الأول، سيتم دراسة وتحليل المعايير الهامة المتعلقة بالقيمة العادلة حتى نصل إلى آخر معيار التي تم إصدارها (IFRS14) "الحساب النظامي المؤجل Revenue from Regulatory deferral account"، IFRS15 "الاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء Revenue from contracts with others" وذلك بالتركيز على أهم المعايير المحاسبية الأمريكية ذات العلاقة بالقيمة العادلة (FAS105, FAS107, FAS157, FAS159) وعلى جل المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بقياس القيمة العادلة، من أجل توضيح كيفية انتقال أسلوب قياس القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الأمريكية إلى الدولية ومدى اتفاقهما على صحة قياسه.

1. القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الأمريكية FAS:

يعتبر مجلس المعايير المحاسبية المالية FASB هو الجهة المخولة قانوناً لإصدار المعايير المحاسبية الأمريكية، ولقد أبدى هذا المجلس اهتماماً كبيراً بموضوع القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي منذ نشأته، وذلك بهدف الوصول إلى قياس عادل لقيمة الأصول والالتزامات يعكس واقع نشاط الشركة، ثم معرفة قيمة الشركة ككل وكوحدة واحدة مهما كان نوعها صغيرة أو مجموعة شركات كبيرة.

1.1. المعيار رقم FAS105:

في مارس من العام 1990 تم إصدار المعيار FAS105 بعنوان "الإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية مع مخاطر التمويل خارج الميزانية مع التركيز على مخاطر الائتمان" ويتطلب هذا المعيار من الشركات التي تمتلك أو تستخدم الأدوات المالية ضرورة أخذ النقاط التالية في الاعتبار عند عملية القياس:¹

- القيمة الاسمية أو التعاقدية للأداة المالية؛
 - طبيعة وشروط الأدوات المالية وبيان مخاطر السوق ومخاطر الائتمان المتعلقة بها؛
 - السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية؛
 - الخسائر المحاسبية التي سوف تتحملها الشركة في حالة فشل أي طرف في تنفيذ شروط العقد.
- من خلال هذا المعيار توجه أنظار الشركات لأهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات، وقد استهدف المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية، وترك للشركات حرية اختيار شكل الإفصاح سواء في صورة معلومات أساسية في صلب القوائم المالية، أو في صورة معلومات إضافية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك عن طريق القياس الدقيق والعاقل للأدوات المالية.

2.1. المعيار رقم FAS107:

في ديسمبر 1991 تم إصدار المعيار المحاسبي رقم 107 بعنوان "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية"² وينظر هذا المعيار إلى القيمة العادلة على أنها القيمة التي تتبادل بها الأداة المالية بين طرفين لهما رغبة في ذلك بعيداً عن ظروف البيع الإجمالي أو حالة التصفية، ويتم قياس القيمة اعتماداً على أسعار السوق الرسمية Quoted Market Prices، وفي حالة عدم توفرها يتم الأخذ بأسعار السوق للأدوات المالية المشابهة أو تقديرها باستخدام الأساليب الفنية مثل القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل خصم ملائم أو نماذج تسعير الخيارات Option Pricing Models أو نماذج المصفوفات Matrix Pricing Models، ويتطلب هذا المعيار الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية سواء كانت في شكل أصول وما تتضمنه من استثمارات في شكل التزامات.

أما عن قياس وتقييم القيمة العادلة وفق المعيار المحاسبي رقم 107 فقد تطرق إلى هيكل المدخلات Fair Value Hiérarchie التي يمكن استخدامها لقياس القيمة العادلة، ويستند إلى مستوياتها الثلاثة الموضحة في التالي:

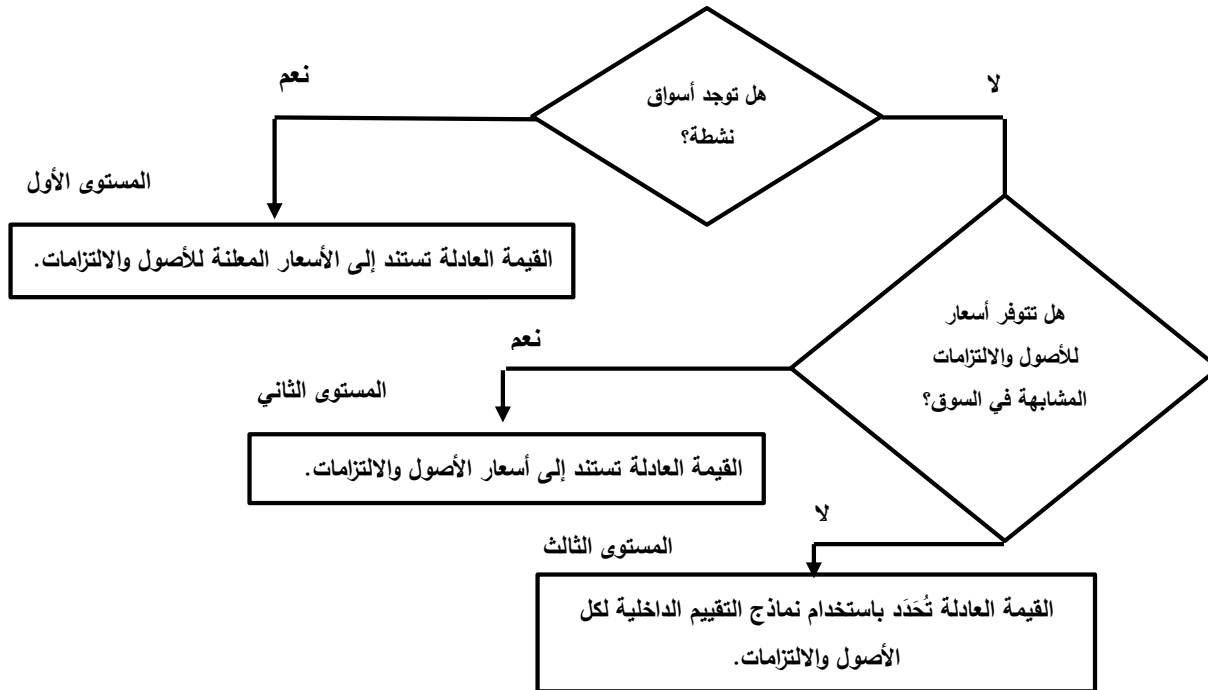
¹ Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.105, **Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk and Financial Instruments with Concentrations of Credit Risk**, Norwalk, Connecticut. 1990.

² Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.107, **Disclosures about Fair Value of Financial Instruments**, Norwalk, Connecticut. 1991.

- **المستوى الأول:** تعني مدخلات السوق Market Inputs التي تعكس الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات المماثلة في الأسواق النشطة، حيث يجب أن تتوفر في هذه الأخيرة الخصائص التالية:
 - أن تكون الأسعار معلنة ودورية ومتاحة للجميع؛
 - تمثل جميع الأصناف التي يمكن التعامل فيها؛
 - تستعمل من البائعين والمشتريين الراغبين في التبادل بإرادة حرة مع إتمام الصفقة.¹
- **المستوى الثاني:** تعني أن تكون مدخلات السوق التي تعكس الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة للأصول والالتزامات المشابهة، بعد تسويتها بالفروق الناتجة عن عدم تطابق الأصول أو الالتزامات.
- **المستوى الثالث:** تعني عدم توافر مدخلات في السوق قابلة للمقارنة مع الأصول أو الالتزامات الحالية الخاصة بالمجموعة، وهنا تتركز طريقة التقييم والقياس بدرجة كبيرة على التقديرات والاجتهادات الشخصية لإدارة المجموعة، ويوضح الشكل التالي هيكل مستويات قياس القيمة العادلة:

الشكل رقم: (3-3)

هيكل مستويات قياس القيمة العادلة وفق المعيار الأمريكي رقم 107 "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية".



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.107, Disclosures about Fair Value of Financial Instruments, Norwalk, Connecticut. 1991.

¹ إيمان محمد سعد الدين، دراسة اختبارية للأثار المحاسبية باستخدام القيمة العادلة على ملاءمة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث الإدارية، مصر، 2010، ص 15.

من الشكل يتضح أن؛ قياس القيمة العادلة يستند لعدة مستويات وذلك حسب حالة أسواق المال التي تنشط فيها مجموعة الشركات، فإذا كان سوق المال نشط فإن حساب القيمة العادلة يعتمد على الأسعار المعلنة في السوق، أما إذا كان سوق المال غير نشط فتعتمد المجموعة على أسعار الأصول والالتزامات المشابهة إن وجدت، وفي حالة عدم توفر الأصول والالتزامات المتشابهة تعتمد المجموعة على نماذج التقييم الداخلية للأصول والالتزامات مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات...، ومن المستحسن لو تم تحديد نموذج واحد فقط يعتمد عليه في حالة عدم توفر الأصول والالتزامات المتشابهة وذلك من أجل تجنب الاختلافات الممكنة في عملية التقييم والقياس. أما إذا تعذر إجراء قياس القيم العادلة من الناحية العملية فإنه يتم الاستناد إلى القيمة الدفترية في تحديد القيمة العادلة والاستناد إليها في اتخاذ القرارات.

على الرغم من أن هذا المعيار قد وضح مستويات قياس القيمة العادلة بشكل مفصل وأكد على أهمية الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، إلا أنه لم يُحدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وأين يتم الإفصاح عنها بالضبط خاصة المتعلقة بباقي الأصول، ولم يتطرق إلى الإجراءات المحاسبية لكل الأصول فيما يخص الاعتراف والقياس المحاسبي، بالإضافة إلى أنه لم يفرق بين القيمة العادلة والقيمة السوقية التي تم توضيحها في المباحث السابقة.

3.1. المعيار رقم FAS157:

تزايد اهتمام مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية بالقيمة العادلة فأصدر المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 في سبتمبر 2006 بعنوان "قياسات القيمة العادلة"، وفتح هذا المعيار المجال أمام القيمة العادلة لتصبح أداة أساسية في القياس المحاسبي لكل الأصول دون الاقتصار على الأدوات المالية فقط، وتم اعتبار القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، حيث عُرِفَت القيمة العادلة حسب هذا المعيار بأنها "السعر الذي يجب الحصول عليه من بيع الأصل أو الذي يدفع لتحويل الالتزام وذلك من خلال عملية تبادلية منظمة بين الأطراف المشاركة في الأسواق في تاريخ القياس"¹، ويقصد بالعملية التبادلية المنظمة أن تتم المبادلة في شروط عادية ليست اضطرارية كالتصفية مثلاً، وقد أكد المعيار على أن استخدام القيمة العادلة يزيد من الثبات Consistency والقابلية للمقارنة في النتائج، وطالب بضرورة التوسع في الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة لكل من أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية بصفة عامة.

¹ Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.157, fair value measurements, Paragraph 5.

يهدف قياس القيمة العادلة حسب هذا المعيار إلى تحديد السعر المُمكن تحصيله نتيجة التَّخلص من الأصل أو دفع الالتزام في تاريخ القياس، حيث أثار هذا المعيار الكثير من الجدل خاصة في الأوساط المالية والاقتصادية لأن توقيت صدوره كان سابقاً للأزمة المالية العالمية مباشرة، مما جعله فيما بعد موضع اتهامات كثيرة تُحمّله مسؤولية التسبب بالأزمة، وتم انتقاد كل ما يتعلق بالقيمة العادلة كأساس للتقييم، بما فيها مداخل قياس القيمة العادلة الثلاثة التي يتبناها هذا المعيار والمتمثلة في التالي:

▪ **مدخل السوق Market Approach:** يعتمد هذا المدخل على استخدام الأسعار المعلنة في السوق، وكل المعلومات ذات العلاقة الناشئة عن الأسواق التي تخص أصول أو التزامات مماثلة أو قابلة للمقارنة مع الأصول والالتزامات موضوع التقييم.¹

▪ **مدخل الدخل Income Approach:** يستند هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية والدخل والمصاريف التي يتوقع الحصول عليها من الأصل موضوع التقييم حسب توقعات السوق. تستخدم هذه الطريقة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة Intangible مثل تكاليف البحث والتطوير وشهرة المحل، ويقوم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية (التدفق النقدي أو الدخل والمصاريف) إلى قيمة أو مبلغ واحد مخصص، وعند استخدام هذا المدخل فإن قياس القيمة العادلة يعكس التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة. ويشمل مدخل الدخل ما يلي:²

- أسلوب القيمة الحالية.

- نماذج تسعير الخيارات option pricing models مثل بلاك ونشولز black-Scholes-Merton formula وياينوميل binomial model، حيث تقوم هذه النماذج على دمج مفهوم القيمة الحالية والقيمة الزمنية والضمنية لعقد الخيار.

- طريقة فائض الأرباح السنوية وهي مستخدمة لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة. في بعض الحالات قد يكون اختيار مدخل تقييم واحد كافياً، وفي حالات أخرى قد يكون من المناسب استخدام أكثر من مدخل.

▪ **مدخل التكلفة Cost Approach:** يقوم هذا المدخل على أساس المبلغ المطلوب في الوقت الحالي استناداً إلى التكلفة الإحالية، أي استبدال الأصل عن طريق تحديد التكلفة الجارية لاستبداله Current Replacement بسبب عوامل التقادم أو التنازل عنه، حيث يتم قياس الأصل الموجود بتكلفة اقتناء الأصل البديل بطاقة مشابهة للأصل الموجود في المجموعة في تاريخ القياس. كما أكد مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية في حالة تطبيق أحد المداخل السابقة فإنه يجب أن يأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

¹ IBID., Paragraph 18.

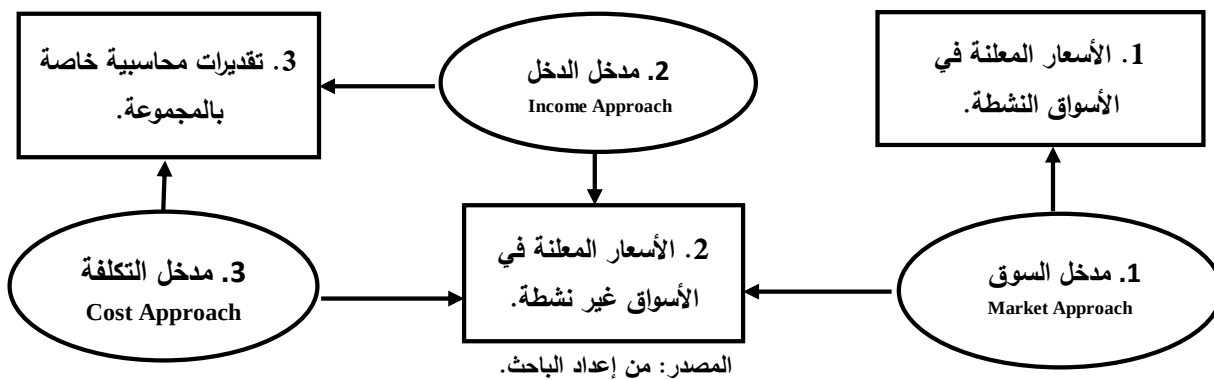
² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص 832.

- الثبات Consistency في تطبيق المدخل المُختار.
- تعظيم المدخلات السوقية وتدنية المدخلات الخاصة بالمجموعة، بغض النظر على المدخل المتبع لتقدير القيمة العادلة.

قد يكون في بعض الأحيان من الملائم استخدام أكثر من طريقة لقياس القيمة العادلة لنفس العنصر ثم المفاضلة بين القيم الناتجة ويتم اختيار القيمة العادلة الأكثر تمثيلية للعنصر المستهدف، مثل حالة الأصول المحتفظ بها لغرض الاستخدام، فيمكن هنا استخدام مدخل السوق ومدخل التكلفة، وكذلك الأصول المعنوية مثل الكمبيوتر وبرامجه فيمكن استخدام مدخل الدخل ومدخل التكلفة، ويُشترط في هذه الحالة على الوحدة محل التقرير Reporting Unit أن تقوم بتقييم النتائج المتوصل إليها من مختلف المداخل المستعملة، والشكل التالي يوضح العلاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة الظاهرة في المعيار FAS107 ومدخلات قياساتها المنصوص عليها في المعيار FAS157 كما يلي :

الشكل رقم: (3-4)

العلاقة بين مستويات قياس القيمة العادلة وفق FAS107 ومدخلات قياسها وفق FAS 157.



يتضح من الشكل؛ شدة الترابط في العلاقة الموجودة في هيكل مستويات قياس القيمة العادلة وفق FAS107 ومدخلات قياسها وفق FAS157، حيث يستند كل من مدخل التكلفة ومدخل الدخل على كل من الأسعار المعلنة في الأسواق غير النشطة إن وجدت وإن لم توجد يعتمدان على التقديرات المحاسبية من داخل المجموعة أو الشركة، أما مدخل السوق فيستند إلى الأسعار المعلنة في السوق النشط بالدرجة الأولى إن وجدت، وإن لم توجد فيعتمد على الأسعار المعلنة في الأسواق المالية غير النشطة.

يعتمد هذا المعيار وبشكل أساسي لقياس القيمة العادلة الخاصة بمختلف الأصول والالتزامات على الأسواق المالية، التي من خلالها يُمكن الحصول على أسعار البيع الجارية المعلنة سواء كان السوق نشط أو غير نشط، ولقد قدم هذا المعيار تعريف واضح وإرشادات عريضة للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مما أدى إلى التفكير في القيمة العادلة كأسلوب بديل للتكلفة التاريخية خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية،

ويلاحظ من تعريفات وعناصر هذا المعيار للقيمة العادلة أنه أعطى أهمية بالغة للأصول المالية متجاهلاً بذلك الأصول غير المالية وكيفية تقدير قيمها العادلة، خاصة وإن الكثير منها لا تتأثر بنشاطات بأسواق المال، الأمر الذي يؤدي إلى الاعتماد على التقديرات الشخصية في تقدير القيم العادلة، لذا من المستحسن أن تُعمم إجراءات وقواعد هذا المعيار على تقييم وقياس كل الأصول والالتزامات دون استثناء.

4.1. المعيار رقم FAS159:

أصدر المعيار المحاسبي رقم 159 في فيفري 2008 تحت عنوان "اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية"، حيث جاء هذا المعيار كتكملة وتعديل للمعيار المحاسبي 115 "المتعلق بمحاسبة الاستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في المديونية أو حقوق الملكية"، وقد توسع المعيار في استخدام مقياس القيمة العادلة وخاصة في الوحدات الاقتصادية التي تتعامل في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بغرض المتاجرة، كما أعطى الاختيار للمجموعة أو أي شركة كانت في قياس أصولها والتزاماتها بالاستناد إلى القيمة العادلة أو على التكلفة التاريخية أو أي أسلوب آخر دون أي إلزام. يهدف هذا المعيار إلى تحسين التقارير المالية من خلال إعطاء الوحدات الاقتصادية فرصة للتخفيف من التقلبات في الأرباح المصحح عنها والناجمة عن القياسات المختلفة لكل من الأصول والالتزامات، حيث اعتمد على نفس مفهوم القيمة العادلة المستخدمة في المعيار المحاسبي رقم 157 السابق.

لقد فتح هذا المعيار مجالاً واسعاً للمفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي وذلك بعد إعطاء الحرية في اختيار الأسلوب الأنسب لنشاط الشركات حسب ما تراه الإدارة المحاسبية، لكن بعض المسؤولين في لجنة بازل كانوا يتخوفون من إمكانية استخدام هذا المعيار عند إجراءات القياس المحاسبي بشكل غير مناسب، فمن الممكن أن يزيد استخدام القيمة العادلة من تقلبات الأرباح بدلاً من أن يُقلله، وإذا اعتمدت المجموعة قياس القيمة العادلة على الالتزامات المالية فإنه قد ينجم عن ذلك الاعتراف بالأرباح والخسائر المرتبطة بالتغيرات في قدرتها الائتمانية.¹

2. القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS:

تطُرقت أغلب المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية إلى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وعلى الرغم من كثرة هذه الإصدارات ذات العلاقة بالقيمة العادلة فسيتم التركيز بشكل مباشر على معيار الإبلاغ المالي رقم 13، ولكن قبل ذلك يتم عرض معايير المحاسبية الدولية التي تسمح أو تتطلب الاستناد إلى القيمة العادلة عند قياس الأصول والالتزامات في الجدول التالي:

¹ Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), **Supervisory guidance on the use of the fair value option by banks under International Financial Reporting Standards**, 2005, P 14.

الجدول رقم: (3-7)

المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.

المعيار	يتطلب	يسمح	الشرح
IAS2 المخزون		✓	الفقرة 6 من المعيار تنص على تقييم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق ويسمح الاستناد إلى القيمة العادلة في ذلك.
IAS16 الممتلكات والمصانع والمعدات.		✓	استناداً إلى الفقرة 29 من هذا المعيار، يمكن للشركة أن تختار في القياس اللاحق إما أسلوب التكلفة أو أسلوب القيمة العادلة كسياسة محاسبية ويجب تطبيقها على كامل أنواع الصنف من الموجودات.
IAS18 الإيرادات: حل محله IFRS15 "الإيرادات من العقود مع الغير" بداية من 2018.	✓		يجب قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابلة للاستلام خاصة بالنسبة لشركات المساهمة والمجموعات.
IAS19 منافع الموظفين.	✓		تقاس موجودات خطط المنافع لما بعد انتهاء الخدمة التي يقوم المشروع وحقوق التعويض بالقيمة العادلة.
IAS20 محاسبة المنح الحكومية.	✓		حسب الفقرة 7، تتطلب قياس المنح الحكومية بالقيمة العادلة.
IAS26 المحاسبية والتقرير عن برامج منافع التقاعد.	✓		يجب اثبات استثمارات برنامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة عدم توفر تقدير للقيمة العادلة يجب الإفصاح عن أسباب ذلك، وهذا حسب الفقرة 32.
IAS27 "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة". IAS28 "محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة". IFRS12 "الإفصاح عن المصالح بالشركات الأخرى". IFRS10 "القوائم المالية الموحدة".	✓	✓	تسمح هذه المعايير المحاسبية الدولية بتقييم المساهمات في الفروع والشركات التابعة بالقيمة العادلة بالنسبة للمجموعات الناشطة في دول العالم الثالث وغير مفروض عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ولكن تتطلب استخدام القيمة العادلة بالنسبة للمجموعات العملاقة والمتعددة الجنسيات التي تنشط في دول مختلفة.
IAS36 الانخفاض في قيمة الأصول.	✓		تستخدم القيمة العادلة بتكاليف البيع عند ضرورة تحديد القيمة القابلة للاسترداد.
IAS38 الأصول غير الملموسة.		✓	حسب الفقرة 64، المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الموجودات غير الملموسة بطريقة القيمة العادلة. وحسب الفقرة 27 منه إذا تم امتلاك أصل غير ملموس في عمليات الاندماج أو المبادلة فإن تكلفة هذا الأصل تكون بناء على القيمة العادلة.
IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.	✓	✓	استخدام القيمة العادلة في قياس أنواع الأدوات المالية.
IAS40 الممتلكات الاستثمارية.		✓	حسب الفقرة 24؛ المعالجة البديلة مسموح بها في اختيار تقييم الممتلكات الاستثمارية بالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة ولكن بشرط الاستمرار في أسلوب التقييم، يجب أن يكون القياس اللاحق للممتلكات الاستثمارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

IAS41 الفلاحة (الزراعة).	✓	يشترط قياس الموجودات البيولوجية بالقيمة العادلة ولكن مع طرح التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، وذلك في حالة عدم قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Andrew Watchman, Information financière internationale, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS Deloitte, Mai 2011, p 2.

من الجدول أعلاه؛ يتضح أن جل المعيار المحاسبية الدولية تهتم بقياس القيمة العادلة، سواء بضرورة تطبيقه أو السماح له أن يكون بديل لأساليب القياس الأخرى، ويلاحظ كذلك من الجدول أن المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد حسابات المجموعة تتطلب قياسات القيمة العادلة في بعض الحالات وفي بعض الحالات الأخرى تسمح باستخدام القيمة العادلة كأسلوب بديل للقياس المحاسبي. أما عن تفاصيل القياس المحاسبي لمعايير الإبلاغ الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام القيمة العادلة فهي كما يلي:

الجدول رقم: (3-8)

معايير الإبلاغ المالي الدولية التي تتطلب أو تسمح باستخدام قياس القيمة العادلة.

المعيار	يتطلب	يسمح	الشرح
IFRS3 اندماج الأعمال	✓		يجب الاستناد إلى القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة عند تاريخ الاقتناء لمعظم الأصول والخصوم المكتسبة.
IFRS5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها بغرض البيع والعمليات المتوقعة.	✓		يتطلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي للأصول المراد بيعها أو المراد التنازل عنها.
IFRS7 الأدوات المالية الإفصاحات.		✓	حسب الفقرة 7 من هذا المعيار: يجب الإفصاح عن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان Credit Risk الناتجة عن الاحتفاظ بالقروض والذمم في حالة تصنيف وقياس الذمم والقروض وفق القيمة العادلة.
IFRS9 الأدوات المالية.	✓		وفق هذا المعيار تقاس المشتقات المالية باستخدام القيمة العادلة، ويجب قياس كافة الأصول المالية عند الاقتناء الأولي استنادًا إلى القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.

من خلال عرض المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية ومعايير الإبلاغ المالي التي تهتم وتعتمد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، يظهر أن مختلف المجالس والهيئات العالمية للمحاسبية تسعى إلى إثبات القيمة العادلة كأساس سليم للقياس المحاسبي وهذا رغم تداعيات وانتقادات الأزمة المالية حول هذا الأسلوب في القياس المحاسبي، وتم اثبات هذا التعاون المشترك من خلال إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمعيار محاسبي موضوعه قياسات القيمة العادلة IFRS13 وذلك بالتعاون مع مجلس المعايير المالية الأمريكي. ونظرًا لأهمية هذا المعيار في هذه الدراسة يجب ألا يُكتفى بالإشارة إليه فقط، بل من الضروري التطرق له بشكل مفصل في تركيبة مجموعة الشركات المعقدة.

المبحث الثالث: قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات.

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 من المعايير الحديثة الذي تناول قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكيفية الإفصاح عن قيمتها المُقاسة، وجاء المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بهدف تطوير المتطلبات العامة لقياس القيمة العادلة والإفصاح عن معلومات أكثر جودة، وذلك بُغية تأكيد المجلسين على صحة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بعد الانتقادات الحادة التي تعرض لها هذا الأسلوب جراء تداعيات الأزمة المالية هذا من جهة، ومن جهة ثانية أُصدر هذا المعيار بهدف وضع وتطبيق إطار مفاهيمي وأساس مرجعي دولي يوضح أهداف وأسس ونطاق تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في مختلف الشركات وما مدى أثر ذلك على القوائم المالية الخاصة الموحدة منها.

المطلب الأول: قياس القيمة العادلة "IFRS13 Fair Value Measurement".

لقد تم إصدار المعيار الدولي IFRS13 "قياس القيمة العادلة" بغية وضع إطار علمي وعَمَلي يوضح الغموض القائم حول أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة والاحتكام إليه عند الاختلاف، والجدول التالي يبين أهم الأطر والأهداف الأساسية لهذا المعيار:

الجدول رقم: (3-9)

الأهداف الأساسية من المعيار المحاسبي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة".

البيان	التاريخ	أهداف المعيار
قياس القيمة العادلة IFRS13.	تاريخ الصدور: ماي 2011.	■ التعريف بالقيمة العادلة وأسس قياساتها؛
	تاريخ السريان: 2013/1/1.	■ تحديد إطار مفاهيمي لقياس القيمة العادلة؛
		■ تحديد متطلبات الإفصاح عن قياس القيمة العادلة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 826.

1. نطاق المعيار:

يتم تطبيق هذا المعيار عندما تتطلب أو تسمح معايير الإبلاغ المالي الدولية الأخرى بقياس القيمة العادلة أو الإفصاح عن قياسات بالقيمة العادلة، أو عند قياس القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع لقياس الأصول والالتزامات المالية بشكل أساسي. ولا ينطبق هذا المعيار كأسلوب لقياس القيمة العادلة والإفصاح عنها فيما يلي:

- العمليات التي تتم ضمن مجال تطبيق IFRS2 "المدفوعات على أساس الأسهم"؛
- عمليات عقود الإيجار التي تخضع لنطاق معيار IAS17 "عقود الإيجار"؛ باستثناء عقود الأصول المملوكة من قبل المستأجر والتي يتم المحاسبية عليها كممتلكات استثمارية بقياس القيمة العادلة مثل عقود التأجير التمويلي التي يكون فيها الأصل المؤجر بيولوجي، أو يتعلق بالاستثمارات العقارية؛

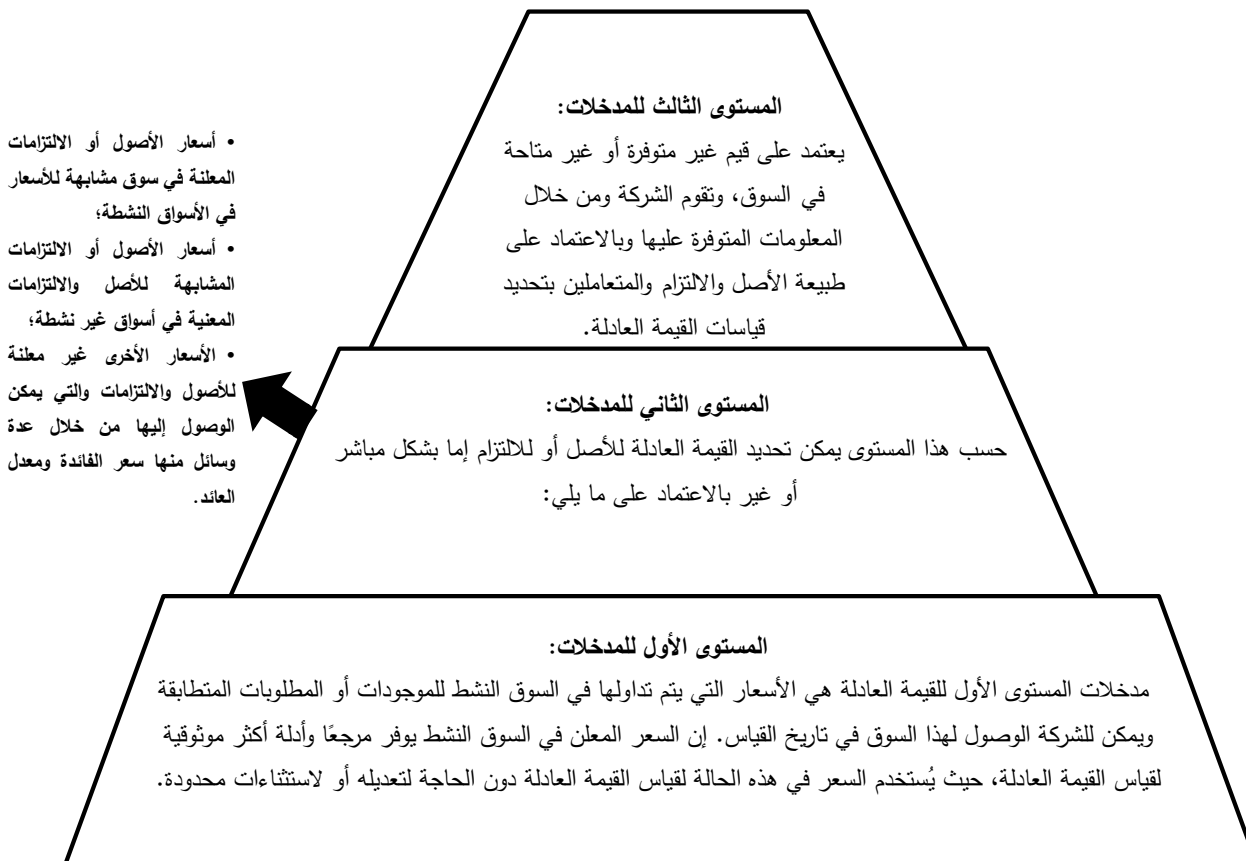
- المقاييس التي تشبه القيمة العادلة لكنها ليست بالقيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار المخزونات IAS2 أو القيمة من الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS36 الانخفاض في قيمة الموجودات.

2. التسلسل الهرمي للقيمة العادلة: Fair value hierarchy

لقد اعتمد مجلس المعايير المحاسبية الدولية على المعيار الأمريكي رقم 107 الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية في وضع التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وتوضيح أهم مستويات القياس المحاسبي، حيث يُعطي التسلسل الهرمي الأولوية القصوى للأسعار المتداولة في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المتماثلة ويعطي أدنى أولوية لأسعار القيم الأخرى غير المتداولة في أسواق نشطة. ويعتبر السوق النشط Active market هو السوق التي تتم فيها العمليات المتعلقة بالأصول والالتزامات بشكل مُتكرر وبحجم تعامل مناسب بحيث توفر معلومات عن السعر بشكل مستمر وشفاف لكل الأطراف والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم: (3-5)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وفق IFRS13 Fair value hierarchy



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013، ص 825.

من التسلسل الهرمي لمدخلات القياس المحاسبي الظاهرة في الشكل؛ يتضح أن المعايير المحاسبية الدولية تصنف مستويات القياس المحاسبي استناداً إلى حيوية ونشاط سوق المال، وكذلك يتضح جلياً التعاون القائم بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية، حيث ثمنت هذه الأخير على مدخلات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة التي تبنتها المعايير المحاسبية الأمريكية منذ عام 1991 من القرن الماضي، وذلك بهدف الدفاع عن المعايير المحاسبية ذات العلاقة بالقيمة العادلة التي عرفت انتقادات كبيرة تزامناً والأزمة المالية من طرف العديد من المختصين. وحتى تكون مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة ذات فعالية عالية يجب إتباع الإرشادات التالية:

- على الشركة أن تأخذ في الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام المراد قياس القيمة العادلة له، كما يؤخذ في قياس القيمة العادلة التقديرات الضرورية في تاريخ القياس (مثل شروط وموقع الأصل أو الالتزام وأي محدّدات تتعلق بعملية بيع الأصل أو استعماله)؛
- يفترض في عملية القياس للقيمة العادلة أن تتم بشكل طبيعي وفي ظرف منتظم (ليست حالات استثنائية)؛
- يفترض أن عملية قياس القيمة العادلة تتم استناداً إلى السوق الرئيسي للأصل أو السوق المماثل له من أجل إجراء العمليات اللازمة استناداً إلى المعلومات المتوفرة؛
- يجب أن يؤخذ في الاعتبار الاستعمال العالي والأفضل للأصل بالإضافة إلى أثر التطور التكنولوجي عليه عند قياس القيمة العادلة للأصول غير المالية؛
- يفترض نقل ملكية الأصل عند التقييم والمبادلة بين المشاركين في تاريخ إجراء القياس من دون تسوية أو إبطال في عملية إتمام الصفقة وفي إطار متوازن.¹

3. تقنيات التقييم لقياس القيمة العادلة:

الهدف من قياس القيمة العادلة هو تقدير سعر الذي يتم من خلاله عملية بيع أصل أو نقل التزام بين متعاملين في السوق، وفي تاريخ إجراء قياس القيمة العادلة وفي ظل ظروف السوق الحالية والعادية، لذا على الشركة استخدام كل الإمكانيات من أجل إجراء تقييم دقيق يتوافق مع الظروف المحيطة، حيث يجب التقليل من استخدام المدخلات غير القابلة للتأكد منها، ومن الأمثلة على الأسواق التي تكون فيها المدخلات كافية ويمكن إدراكها وملاحظتها لبعض الأصول والالتزامات المالية وقياسها باستخدام تقنيات ملائمة نجد السوق المالي أو بورصة الأوراق المالية، أسواق المتعاملين، أسواق الوسطاء الماليين. وحسب IFRS13 نجد ثلاث تقنيات تقييم تستخدم على نطاق واسع في عملية قياس القيمة العادلة وتتمثل في مناهج مداخل التقييم التي تم ذكرها في المعيار الأمريكي رقم FAS157 واعتمد عليها في هذا المعيار وهي:

¹ زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، الجزء الثاني، العدد 14، 2010، ص 155.

- مدخل السوق Market Approach؛
- مدخل التكلفة Cost Approach؛
- مدخل الدخل Income Approach.

إن قياس القيمة العادلة بموجب هذا المعيار يفترض بأن عمليات بيع الأصل أو تحويل الالتزام التي تحدث في:

- السوق الرئيسي أو الأولي principal market لأصل أو التزام: وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأنشطة الخاصة بالأصول والالتزامات بحجم عال، وقياس القيمة العادلة يستند على السعر في ذلك السوق سواء كانت القيمة مشاهدة ومعلنة بشكل مباشر أو تم تقديرها باستخدام وسائل تقييم أخرى.
- في ظل غياب سوق أولي، يكون السوق الأفضل وهو أكثر سوق مواتي أو ملائم لتحديد قيمة الأصل أو الالتزام المراد قياسه، وهو السوق الذي يُعظم القيمة التي يُمكن أن تُستلم من عملية بيع الأصل أو يُخفض المبلغ الذي يمكن أن يُدفع إلى أدنى قيمة لسداد التزام، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف إجراء العملية وتكاليف التحويل.

4. تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية Application to non-financial assets

- تطرق معيار الإبلاغ الدولي رقم 13 إلى تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية، وقياس القيمة العادلة للأصل غير المالي (مثل أصول غير متداولة ملموسة) يأخذ في الاعتبار إمكانية حصول المتعاملين أو المشاركين في السوق على منافع اقتصادية من خلال استعمال الأصل في أعلى وأفضل استعمال Highest and best use، أو من خلال بيع الأصل إلى آخرين في السوق والذين سوف يقومون أيضًا باستخدام الأصل في أعلى وأفضل استعمال، ويكون الأصل غير المالي في أعلى وأفضل استعمال عند تحقيق عوامل عديدة منها:
- إمكانية الاستخدام الفعلي للأصل: يأخذ بعين الاعتبار الخصائص المادية للأصل، التي يرجع إليها المتعاملين في السوق عند تسعير الأصل مثل جاهزية الأصل للاستعمال.

- الترخيص القانوني للاستخدام المتاح: يتم الأخذ بالاعتبار أي قيود قانونية على استخدام الأصل من طرف المتعاملين في السوق عند تقدير قيمة الأصل حيث تختلف التشريعات باختلاف المناطق.

- الجدوى المالية من استخدام الأصل المتوفر: حيث يتم الأخذ بالاعتبار إذا كان استخدام الأصل الذي تتوفر به إمكانية الاستخدام الفعلي والقانوني سيولد دخل أو تدفقات نقدية (مع حساب تكاليف تحويل الأصل ليصبح جاهزاً للاستخدام) لتوليد العائد على الاستثمار المرغوب من قبل المتعاملين بالسوق من خلال الاستثمار في ذلك الأصل الموضوع في الاستخدام المحدد له.

بعد تحديد وضعية استعمال الأصول غير المالية والأصول المالية يتم اتباع الخطوات التالية من أجل الوصول إلى القيمة العادلة:¹

- إذا لم يكن السوق نشطاً فيمكن تعديل القيمة الدارجة في السوق بشكل يحقق تقدير أفضل؛
- إذا كان السوق نشطاً ولكن حجم التداول للأصل أو الالتزام المالي - المُراد قياس قيمته العادلة - قليل جداً نسبةً إلى حجم هذه الأدوات المالية، فيمكن اعتماد تقدير صناعة السوق للحجم الموجود فعلاً.
- يمكن اللجوء إلى أساليب بديلة أخرى مثل القيمة السوقية للأدوات المشابهة بشكل جوهري، والقيم الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ونماذج تسعير الخيارات.
- إذا لم يكن يوجد سعر في السوق لأداة مالية بكاملها ولكن توجد أسواق للأجزاء المكونة لها، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على أسعار السوق ذات العلاقة أو التقييم من طرف شخص خارجي.

المطلب الثاني: أثر قياس القيمة العادلة على القوائم المالية الموحدة.

تقوم مجموعة الشركات بقياس أصولها والتزاماتها بالقيمة العادلة كأسلوب بديل للتكلفة التاريخية أو لأي أسلوب قياس محاسبي آخر، ولكن مع سعي مجلس المعايير المحاسبية الدولية إلى التوحيد المحاسبي على المستوى العالمي، أصبح من الضروري على المجموعة التي تمتلك عدد من الشركات التابعة في مختلف دول العالم أن تخضع لشروط مختلفة يُهدف من خلالها إلى تنظيم العمل المحاسبي والوصول إلى قوائم محاسبية موحدة ذات جودة عالية تحظى بالقبول العام وتعبّر عن نشاطات المجموعة كوحدة واحدة،² ومن بين هذه الشروط أن تقوم المجموعة بتوحيد أسلوب القياس المحاسبي المتبع على مستوى كافة الشركات التابعة لها، وذلك من أجل تجنب فروقات التقييم التي يمكن أن توجد نتيجة لاختلاف أساليب التقييم المحاسبي من شركة إلى أخرى.

تمثل القوائم المالية الموحدة وسيلة الإدارة في الاتصال بالأطراف ذات العلاقة وتوضيح أنشطة المجموعة ككل، فمن خلال الاعتماد على القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية لنشاط المجموعة من أجل ترشيد قراراتهم مثل معرفة المركز المالي للمجموعة وما حققه من نتائج، وتعد القوائم المالية الموحدة الناتج النهائي لعملية توحيد الحسابات والتي تصف كل العمليات المالية التي قامت بها شركات المجموعة كوحدة واحدة، حيث تتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الأعمال. وتلتزم المجموعة بإعداد عدة أنواع من القوائم المالية الموحدة وهي:

¹ الطارئة جمال علي، المرجع السابق، ص 100.

² J.Raffegaue, P. Dufils, **Op-Cit**, p 33.

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- قائمة الدخل (حسابات النتيجة)؛
- قائمة سيولة الخزينة (قائمة تدفقات النقدية)؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)؛
- قائمة الملاحق.

يجب أن يكون كل عنصر من مكونات القوائم المالية الموحدة معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة فيها مثل: تسمية المجموعة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للشركة المقدمة للقوائم المالية، موطن نشاطاتها ونشاطات الشركات التابعة لها مع ذكر، اسم الشركة الأم. وتبين طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)، تاريخ الإقفال، الشكل القانوني... حيث تسمح هذه القوائم المالية بإجراء مقارنات زمنية ومكانية، وتهدف إلى تقديم معلومات مفيدة لمتخذي القرارات خاصة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل.

1. قائمة المركز المالي: Statement of Financial Position

اختلف الباحثون والمحاسبون والاقتصاديون في إيجاد تعريف موحد للميزانية وقد تنوعت هذه التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات نذكر منها:

قائمة المركز المالي "هي الجدول المرتب والمقوم لعناصر موجودات ومطالب الشركة في تاريخ معين وعند انطلاق الشركة في نشاطها تسمى ميزانيتها الميزانية الافتتاحية وتسمى ميزانيتها في نهاية الدورة الميزانية الختامية".¹ وتعرف الميزانية كذلك أنها تصوير للوضع المالي أو الحالة المالية للشركة وذلك في لحظة زمنية معينة (تاريخ إعداد القائمة)، وعليه فإن محتويات الميزانية هي عناصر لحظية وتعرف محاسبياً بمصطلح الأرصدة تمييزاً لها عن التيارات أو التدفقات والتي تمثل مكونات القوائم المالية الأخرى: حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية. وللميزانية جانبان يسمى الجانب الأول بالخصوم أو المطلوبات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المجموعة والتزاماتها تجاه الآخرين، والثاني بالأصول أو الموجودات وتدرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول الشركة وحقوقها على الآخرين.

تعتبر الميزانية الموحدة صورة فوتوغرافية للحالة المالية الخاصة بالمجموعة ككل، وتعد قائمة المركز المالي الموحدة من أجل عرض الوضع المالي للمجموعة ككل (أي قيم الأصول الخصوم حقوق الملكية لكل شركات المجموعة) خلال مدة زمنية معينة، ومن المستحسن أن تفصح الميزانية عن ثروة الشركة في

¹ شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002، ص 10.

نفس المدة زمنية، وحيث تتمثل الثروة في القيمة الحالية لأصول الشركة مطروحاً منها القيمة الحالية لالتزاماتها، وتتمثل عناصر قائمة المركز المالي في التالي:

- **الأصول:** ترتب الأصول في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقدية سائلة في نشاط العادي للمجموعة، وتظهر عناصر الأصول في ثلاثة أصناف رئيسية كما يلي:
 - الاستثمارات: وهي مجموع ما تملكه المجموعة من مباني وآلات ومعدات والتي لا يمكن أن تتحول إلى نقود إلا بعد سنوات ومن أمثلتها: القيم المعنوية والمالية (سندات المساهمات)، تجهيزات إنتاج، أراضي، مباني ...
 - المخزونات: هي ممتلكات المجموعة، تملكها من أجل بيعها أو تحويلها إلى نقدية معادلة.
 - الحقوق: هي حقوق تكتسبها المجموعة نتيجة تعاملها مع بعض الأطراف من المتعاملين الاقتصاديين.
- **الخصوم:** هي مجموعة التزامات المجموعة اتجاه الغير وتتكون من الأموال الدائمة المملوكة والديون، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها، أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه عناصر الخصوم تحت تصرف المجموعة وهي تشمل بذلك الأموال التي تحصلت عليها المجموعة عند تأسيسها أو ناتجة عن نشاطها الاستغلالي سواء كانت ملكاً لها أو تحصلت عليها من الخارج. وتتكون مما يلي:
 - الأموال الخاصة: وتشمل بدورها المجموعة التالية:
 - رأس المال الجماعي أو الخاص: هو المجموع المبالغ الموضوعة بصفة دائمة تحت تصرف المجموعة وتكون على شكل مساهمة نقدية أو مادية سواء عند إنشائها أو في حالة رفع رأس المال بعد ذلك.
 - الاحتياطات: تعبر عن الأموال المجمعة من طرف مجموعة الشركات وفيها جزء من أرباحها المحققة وغير الموزعة والمستثمرة داخل أو خارج المجموعة، من بينها الاحتياطات القانونية التي تقدر بنسبة 05% من الأرباح في شركات المساهمة وتجمع حتى تصل إلى 10% من رأس المال الاسمي، كذلك نجد الاحتياطات التعاقدية والاحتياطات الاختيارية.
 - المؤنات على الأعباء والخسائر: هي جزء من الأموال المجموعة يوضع في حساب يجمد احتساباً لخسائر محتملة أو تحمل أعباء قد تظهر في المستقبل.
 - الديون: تمثل كل الديون المستحقة على المجموعة للغير مهما كانت آجالها وهي عبارة عن جملة من المطالب والالتزامات المترتبة على أصحاب المجموعة، والتي تستحق في المدى الطويل أو القصير ومنها ديون على مختلف الاستثمارات وعلى المخزونات. بالإضافة إلى أوراق الدفع وحسابات للشركاء والعمال الذين لهم حق عند المجموعة، إضافة إلى مجموع الديون المالية والمصرفية والتسبيقات ...

- النتيجة: تُعبر عن توظيف رأس المال بالمجموعة سواء كانت صافية أو قبل الضريبة (غير صافية) وقد تكون النتيجة في جانب الخصوم وهذا يدل على أن المجموعة حققت ربح، أو تكون في جانب الأصول وهذا يدل على أن المجموعة حققت خسارة، وإذا لم تظهر في الميزانية الختامية فهذا يعني أن المجموعة لم تحقق لا ربح ولا خسارة.

2. أثر قياس القيمة العادلة على قائمة المركز المالي:

إن الهدف الرئيسي من قائمة المركز المالي هو عرض قيم أصول والتزامات وحقوق الملكية للشركة بغية أن يستفيد من المعلومات الواردة كافة الأطراف ذات العلاقة، حيث توجد بعض المحددات وجوانب القصور في قائمة المركز المالي، فهي لا تعكس القيمة الجارية أو الثروة الحقيقية للمجموعة في حالة الاعتماد على التكلفة التاريخية كأسلوب للقياس المحاسبي للمجموعة ككل أو لبعض الشركات التابعة فقط، وتظهر في قائمة المركز المالي كل أصول المجموعة سواء أصول مادية أو أصول معنوية، الأمر الذي يؤدي عادة إلى ظهور القيمة الدفترية للشركة بأقل من قيمة المجموعة السوقية الحالية الممثلة بعدد الأسهم مضروباً في سعر السهم السوقي الحالي.¹ لذا ينادي الكثير من المختصين على ضرورة تقدير كل الأصول على أساس القيمة العادلة وذلك لمعالجة أثر التغير في أسعار الأصول، وينادي البعض الآخر بضرورة استخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق، حيث أن كلا من هذه الطرق تمتاز عن التكلفة التاريخية بعرض قياس أكثر دقة للقيمة الجارية الخاصة بأصول المجموعة مما يزيد من درجة المصادقية العالية،² وتُظهر الميزانية الخصائص الأكثر دقة شريطة أن تُحدد القيمة العادلة من خلال سوق نشط أو من خلال أي أسلوب موضوعي آخر كما يلي:

- إظهار كافة الأصول التي تملكها المجموعة في قائمة المركز المالي الموحدة؛
- عرض قيم الأصول بالميزانية بشكل أكثر دقة؛
- إظهار قيمة حقوق الملكية بشكل أكثر دقة؛
- إظهار قيمة المجموعة ككل بشكل أكثر دقة.

من جوانب القصور الأخرى لقائمة المركز المالي استخدام الأحكام والتقديرات الشخصية لتحديد العمر الإنتاجي للأصول بما فيها الأصول المعنوية، حيث أن عملية إطفاء الأصول المعنوية من الممارسات العملية المتعارف عليها على الرغم من نماء بعض هذه الأصول وتعاضم قيمها، علاوة على ذلك فإن قائمة المركز المالي تستبعد العديد من البنود ذات القيمة المالية للمجموعة مثل: الموارد البشرية في المجموعة ذات المهارات الإدارية والتفوق البحثي الذي يؤدي إلى الشهرة المولدة داخلياً وغيرها، ورغم أن هذه العناصر

¹ Albrecht W S, Stice J, **Accounting Concepts and Applications**, USA: South Western, 2002, p 37.

² الحجاج أحمد حامد، **المحاسبة المتوسطة**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007، ص 255.

ذات أهمية وقيمة معنوية بالنسبة للمجموعة، إلا أنه لا يتم الاعتراف بها كأصول معنوية في قائمة المركز المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة حالياً (التكلفة التاريخية) وهذا على الرغم مما تمثله من قيم اقتصادية ومنافع مستقبلية للمجموعة. إن الاستمرار في عدم تسجيل مثل هذه الأصول يؤثر على دقة المعلومات الواردة بالقوائم المالية وأهمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. حيث إن مستخدمي القوائم المالية يتحولون بصورة متزايدة إلى مصادر أخرى للوفاء باحتياجاتهم التي لا تلبّيها المعلومات الخاصة بالقوائم المالية المعدة على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها حالياً (مبدأ التكلفة التاريخية).

من جوانب القصور الأخرى التي تتعرض لها مجموعة الشركات التي تنشط في مواطن مختلفة، اختلاف المعالجات المحاسبية بين الدول والتي تؤثر على قائمة المركز المالي بشكل واضح، فمثلاً في بريطانيا يتم اعتبار الشهرة كحساب مقابل لحقوق المساهمين أي مبلغ الشهرة الذي يستفيد منه المساهمون، ويصرح عن العلامات التجارية كأصل معنوي ويعترف به بالقيمة العادلة ولا توجد قواعد تحكم توقيت إجراء عمليات إعادة التقييم، ولكنها تحدث غالباً عندما ترغب المجموعة في تعظيم قيمة ميزانياتها لأغراض الإقراض أو لاحتلال الدخول في عمليات الإدماج، وعندما يتم التقرير عن الشهرة كحساب مقابل لحقوق المساهمين، فإنه لا يعترف بمصروفات (الإطفاء) الشهرة في قائمة الدخل مما يؤثر على دقة الأرقام الواردة بهذه القائمة، ونتيجة لذلك فمثلاً: الشركة البريطانية ستكون لها ميزانية إضافية غير عادلة لأنها لا تعترف بالشهرة كأصل ولا بإطفائها (الخصم من الإيرادات). أما في الشركات الأمريكية تعترف بها كأصل منه فإن يتم إطفائها على مدى عمرها الإنتاجي المقدّر وبالتالي ستعلن المجموعة الأمريكية عن دخل منخفض جداً خاصة إذا كانت قيمة الشهرة كبيرة جداً وبالتالي يكون هناك مصروف كبير (إطفاء سنوي كبير) مقارنة بالشركة البريطانية، وهذا مع افتراض ثبات كافة العوامل الأخرى. فإذا كانت هناك مجموعة شركات لها شركات تابعة في بريطانيا وفي أمريكا، فسوف تجد صعوبة ومشاكل كبيرة في توحيد حساباتها. وللأصول المعنوية تأثيرات أخرى في حالات التضخم مثل:¹

- تظهر الأصول المعنوية بأقل من قيمتها والمتمثلة بالفرق بين قيمتها العادلة وتكلفتها.
- تظهر الأرباح المرحلة إلى قائمة المركز المالي من قائمة الدخل مضخمة بالفرق بين (مصاريف الإطفاء بناء على القيمة العادلة – مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة)، وبذلك يكون التأثير على قائمة المركز المالي وتحديدًا على حقوق الملكية كما يلي:
- التأثير على حقوق الملكية = الزيادة في قيمة الأصول المعنوية – (مصاريف الإطفاء بناء على القيمة العادلة – مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة).

¹ ماجد عبد المجيد قباجة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في شركة المساهمة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، 2009، ص 96.

3. قائمة الدخل: Income Statement

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حساب النتائج بأنه بيان مُلخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الشركة خلال السنة المالية، التي لا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتحديد في النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة).¹ وتُعرف بأنها التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات المجموعة في فترة زمنية معينة، حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المجموعة خلال فترة زمنية معينة (الدورة المالية) من خلال استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح. كما تعرف كذلك على أنها تلك القائمة التي تلخص الإيرادات والمصاريف والمكاسب والخسائر وتظهر صافي الدخل خلال فترة زمنية محددة.² وتتكون قائمة الدخل من العناصر التالية:

- **الإيرادات (revenues):** هي تدفقات داخلية أو زيادات أخرى في أصول شركة معينة أو تسوية الالتزامات خلال فترة زمنية معينة، ناتجة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للشركة.
- **المصروفات (Expenses):** هي تدفقات خارجية أو أي استخدام للأصول أو التحميل بالالتزامات خلال فترة معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية للمنشأة.
- **المكاسب (Gains):** هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة للمجموعة، باستثناء تلك الناتجة عن إيرادات أو استثمارات الملاك.
- **الخسائر (Losses):** هي انخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عريضة للمجموعة، باستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات عن الملاك.

4. أثر قياس القيمة العادلة على قائمة الدخل:

يجب إقفال المكاسب والخسائر غير المنتظمة دون التقرير عنها في قائمة الدخل (هو ما يعرف بمفهوم دخل الأداء الشامل)، بينما يرى البعض بأنه يجب عرضها أولاً في قائمة الدخل، ثم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة مع صافي الدخل أو الخسارة، حيث أن المكاسب والخسائر غير المنتظمة (خارج النشاط الاستغلالي للمجموعة) لا تمثل ولا تعكس المقدرة الكسبية للمجموعة في المستقبل ومن ثم لا يجب إدراجها عند حساب صافي الدخل، ولكن يجب تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة باعتبارها بنوداً خاصة. وعلاوة على ذلك فإن العديد من قراء القوائم المالية لا يمكنهم التفرقة بين البنود المنتظمة وغير المنتظمة الأمر الذي قد يعرضهم لسوء الفهم إذا ما دخلت هذه البنود في عملية حساب صافي الدخل، لذا فمن الأفضل

¹ القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جولية سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادة رقم 1.230، ص 24.

² Kieso, D. E weygandt, **Intermediate Accounting**, eighth Edition John Wiley and Sons, Inc, 2001, p 130.

تجنب التكلفة التاريخية لأنها تعطي قائمة دخل غير دقيقة بسبب عدم تفرقتها بين الأرباح المنتظمة وغير المنتظمة، وأن اللجوء إلى القيمة العادلة التي تعالج مشكلة المكاسب والخسائر غير المنتظمة يكون أفضل.

يصير مؤيدو قائمة الدخل الشامل على إدراج هذه البنود في صافي الدخل لأنها قد تعكس قدرة المجموعة على توليد الدخل في الأجل الطويل، حيث أن أي مكسب أو خسارة في الشركة سواء كانت ترتبط بالنشاط التشغيلي بصورة مباشرة أو غير مباشرة تزيد أرباحها في الأجل الطويل ويجب إدراجها في قائمة الدخل. يمكن فصل المكاسب والخسائر غير المنتظمة عن نتائج العمليات المنظمة للوصول إلى دخل دقيق، ولكن صافي الدخل العام يجب أن يتضمن كل الصفقات، والواضح أن مبالغ الأرباح والخسائر المعترف بها في قائمة الدخل غير دقيقة إذا كانت الأصول المعنوية معترفًا بها حسب مبدأ التكلفة التاريخية، ويتم في هذه الحالة الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الأصول المعنوية في قائمة الدخل، بينما لا يتم اظهار الأرباح الناتجة عن مقدار الزيادة في القيمة للأصول المعنوية عن قيمتها المحددة وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية في هذه القائمة (مثل زيادة في قيمة ح/ 207 لا تظهر إلا عند العمليات الاستراتيجية كالاندماج رغم ارتفاع قيمتها)، الأمر يُظهر المكاسب في قائمة الدخل بأقل من قيمتها الحقيقية، في حين أن القيمة العادلة تعالج هذه الإشكالية وفقًا للأسس القائمة عليها.

قائمة الدخل بشكل عام تتأثر بالفرق بين زيادة قيمة الأصول التي لم يعترف بها في قائمة الدخل، مطروحًا منها الفرق بين قيمة مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة وبناء على القيمة العادلة وكما يلي:¹
مقدار تأثير قيمة الدخل = الزيادة في قيمة الأصول المعنوية - الفرق بين قيمة مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة وبناء على القيمة العادلة أي أن:

مقدار تأثير قائمة الدخل = (قيمة الأصول بناء على القيمة العادلة - تكلفة هذه الأصول) مطروحًا منها (مصاريف الإطفاء بناء على القيمة العادلة - مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة).

كذلك فإن الخسائر قد تُظهر بأقل من قيمتها في قائمة الدخل في حال عدم الاعتراف بانخفاض قيمة هذه الأصول، نتيجة انخفاض قيمتها العادلة عن صافي تكلفتها. مما يُظهر مصاريف الإطفاء لهذه الأصول أكبر من قيمتها في نفس القائمة. وبشكل عام فإن قائمة الدخل تتأثر بالفرق بين قيمة الانخفاض في قيمة هذه الأصول مطروحًا منها الزيادة في قيمة مصاريف الإطفاء المتعلقة بهذه الأصول كما يلي:
مقدار تأثير قائمة الدخل = (مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة التاريخية - مصاريف الإطفاء بناء على القيمة العادلة) مطروحًا منها (مصاريف الإطفاء بناء على التكلفة - مصاريف الإطفاء بناء على القيمة العادلة).

¹ ماجد عبد المجيد قباجة، المرجع السابق، 2009، ص 96.

تؤثر القيمة العادلة في القوائم المالية الموحدة بشكل إيجابي خاصة قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وذلك مقارنة بأسلوب التكلفة التاريخية والأساليب الأخرى، حيث يجب توحيد أساليب القياس المحاسبي في كل شركات المجموعة والابتعاد بقدر الإمكان عن كل التقديرات الشخصية الظاهرة في الميزانية مثل تقدير قيمة الاهتلاكات والمؤونات هذا من جهة. ومن جهة ثانية يجب إظهار المكاسب الناتجة عن تقييم الأصول المعنوية بالقيمة العادلة عند إعداد قائمة الدخل بشكل دوري، الأمر الذي يؤدي إلى إظهار المكاسب والخسائر والمصاريف المرتبطة بهذه الأصول بشكل أكثر دقة، وكذلك ضرورة فصل الإيرادات والتكاليف الناتجة عن أنشطة المجموعة عن الإيرادات غير المنتظمة التي حققتها المجموعة. إن العناصر المهمة في وجود فرق بين الدخل الاقتصادي والمحاسبي هو طريقة قياس الأصول بشكل عام بما فيها الأصول المعنوية، فيستخدم المحاسبون مبدأ التكلفة التاريخية أو مزيج من التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، بينما يستخدم الاقتصاديون القيمة العادلة أو الجارية لقياس هذه الأصول، فمن أجل تحقيق أهداف اقتصادية استراتيجية للدولة يستحسن استخدام أسلوب القيمة العادلة كأسس للقياس في مجموعة الشركات التي يكون لها عادة أثر كبير على اقتصاد الدول (مثل مجموعة سوناطراك في الجزائر).

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة وأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بصفة خاصة انتقادات حادة، حيث وجهت له أصابع الاتهام في التسبب بأزمة مالية خانقة، من خلال التقرير عن تدهور في قيم الأصول في قائمة الدخل، وهو ما وضع ضغوط كبيرة على أسعار الأسهم، والبيع الاضطراري، وازدادت شكوك السياسيين ورجال البنوك والمراجعين مما دفعهم إلى إرجاع الأسباب إلى محاسبة القيمة العادلة لإبعاد أسباب الأزمة المالية عن أنفسهم، حيث صرحت بذلك العديد من الجهات وخصوصًا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، والكثير من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، على ضرورة التخلي على المعايير المحاسبية الدولية المشكوك في صحتها خاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة والعودة إلى أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية.

لكن في المقابل؛ يتضح أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس المعايير المالية المحاسبية الأمريكي FASB يسعيان إلى الدفاع عن القياس المحاسبي وفقًا للقيمة العادلة، حيث تناولت جل المعايير الصادرة عنهما ضرورة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة بالنسبة للأصول المتعلقة بالمجموعة والشركات العابرة للقارات والتي تمارس نشاطاتها في أكثر من بلد، وحتى تكون نتائج القياس المحاسبي أكثر دقة أوضحت المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية مستويات ومدخلات قياس القيمة العادلة ومختلف الإجراءات التي يجب اتباعها حسب كل حالة قياس وحسب كل نوع من أنواع الأصول، ولكي تدعم هذه المجالس أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وتثبت صحة ضرورة الاعتماد عليه قامت بتوضيح الإطار النظري والتطبيقي الذي يحكم هذا الأسلوب في المعيار الإبلاغ المالي الدولي الجديد IFRS13، الأمر الذي قد ينعكس بالإيجاب في قياس عناصر القوائم المالية الموحدة وذلك لوجود إطار مرجعي للقيمة العادلة يتم الاحتكام إليه عند الاختلاف، بالإضافة لأثر القيمة العادلة الإيجابي على القوائم المالية الموحدة، وذلك بغية الوصول إلى قياس وإفصاح محاسبي شفاف وتام عن معلومات المالية ذات جودة عالية.

الفصل الرابع:

أثر تطبيق القيمة
العامة على الإفصاح
المحاسبية في المجموعة.

أثر تطبيق القيمة العامة على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعة
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

تمهيد:

زاد الجدل والخلاف القائم على أفضل أسلوب قياس محاسبي يجب أن تستند إليه مجموعة الشركات عند المعالجة المحاسبية لمختلف الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها، فمن خلال عرض وتحليل مختلف أساليب القياس المحاسبي في الفصل الثاني والثالث، تبين أن أغلبها لا تخدم كثيرا الهدف الأول للمحاسبة والمتمثل في تقديم معلومات ذات جودة عالية لمستخدميها، خاصة تلك المعلومات الهامة والمؤثرة على اقتصاد الدول - مثل المعلومات المتعلقة بالنشاطات ذات الحجم الكبير (المجموعة) - وذلك بسبب السلبيات والانتقادات الموجهة لجل أساليب القياس وعدم وصولها إلى درجة القبول العام في التطبيق. وبعد مقارنة انتقادات ومميزات وأسس مختلف أساليب القياس المحاسبي مع القياس المستند للقيمة العادلة في الفصول السابقة، اتضح أن السبيل الأول والأفضل لمعرفة أنجع أسلوب قياس محاسبي يمكن أن تتبعه المجموعة، هو الأسلوب الذي يُحقق إفصاح محاسبي تام وشفاف للمعلومات المالية ذات الجودة العالية مقارنة مع غيره من أساليب القياس الأخرى.

تسعى مختلف المجالس المحاسبية إلى الوصول لإفصاح محاسبي شفاف يعكس واقع نشاطات المجموعة، وذلك للحد من التلاعب والغش الذي يُمكن أن يكون في القوائم المالية عن طريق تزييف الحقائق المُفصح عنها وتحقيق أهداف غير مشروعة لشركات المجموعة أو للإداريين، ومن أجل الحد من هذه التلاعبات والوصول إلى إفصاح تام ومعلومات موثوقة وشفافة جاء في هذا السياق نظام حوكمة الشركات الهادف إلى توفيق وتحقيق التوازن بين مختلف الأطراف ذات المصلحة (المدراء والمساهمين على وجه الخصوص) من خلال تحديد قواعد ومُقومات نجاح الشركة، ومن أجل ضمان الإفصاح الدقيق عن المعلومات في الوقت المناسب، وتحقيق إفصاح عادل وشفاف بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح.

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ خصص المبحث الأول لتوضيح الإطار العام للإفصاح المحاسبي، أما المبحث الثاني فيتعلق بالإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للمعلومة ذات الجودة في مجموعة الشركات، ويتم توضيح أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية ودورها في تحقيق الإفصاح التام والشفاف داخل المجموعة، بالإضافة إلى توضيح علاقة حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي وقياس القيمة العادلة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإطار العام للإفصاح المحاسبي.

تعود الجذور التاريخية للإفصاح المحاسبي عن المعلومة إلى عام 1837، العام الذي نشرت فيه مجلة "Railway Magazine" مقالاً حول ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة أشهر بحيث تحتوي هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال والاهتلاكات وتقييم الموجودات.¹ وفي الوقت الحالي أعتبر الإفصاح المحاسبي غير الشفاف الذي اعتمد عليه في اتخاذ القرارات المصيرية والهامة، أحد أسباب الأزمة المالية الأخيرة، خاصة فيما يخص القرارات الهامة عالمياً والمتعلقة بالمجمعات العالمية العابرة للقارات والتي لها عدة شركات فرعية وتابعة في مختلف أنحاء العالم سواءً تنشط في مجال المصارف والبنوك أو مجالات أخرى، الأمر الذي أدى بجل المنظمات العالمية لاتخاذ قرار تخفيض التصنيف الائتماني للشركات والبنوك التي أفصحت عن معلومات غير صحيحة وصادقة، أو اعتمدت في اتخاذ قراراتها على إفصاح محاسبي غير شفاف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة عن الإفصاح المحاسبي.

ظهرت الحاجة إلى الإفصاح مع ظهور شركات الأعمال وبالأخص شركات الأموال، حيث كانت القوائم المالية المعدة تعرف قصوراً في التعريف بالوضعية المالية للشركة، الأمر الذي يلحق الضرر بالأطراف ذات العلاقة هذا من جهة، ومن جهة ثانية بعد تطور أنواع ونشاطات الشركات وظهور مجموعة الشركات، أصبح من الضروري فرض نصوص قانونية تنظيمية لعملية الإفصاح المحاسبي. هناك حاجة ملحة للإفصاح أو الإبلاغ المحاسبي والمالي عن المعلومة المالية، لأن أول وأهم هدف يسعى علم المحاسبة لتحقيقه هو توفير معلومات ذات جودة والإفصاح الشفاف عنها، من أجل إفادة كل الأطراف ذات العلاقة، وحتى تكون المعلومة ذات جودة والإفصاح شفاف يجب أولاً الاستناد إلى أسس قياس فعالة تعكس واقع نشاطات المجموعة بدقة وصدق وكوحدة واحدة من كافة النواحي الجوهرية.

1. تعريف الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح المحاسبي موضوع واسع وعميق، فهو يعود إلى النظرية المحاسبية التي تتعلق بكيفية إبلاغ وعرض المعلومة المالية وقبل ذلك إلى كيفية قياسها بشكل دقيق. لا يوجد تعريف مشترك أو موحد للإفصاح المحاسبي يتفق عليه جل الباحثين والمهنيين، حيث يُقصد به بشكل عام ضرورة إظهار والإبلاغ عن المعلومة الهامة التي تعكس واقع نشاط المجموعة في القوائم والتقارير المالية من أجل ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة، ومن أهم التعاريف بالإفصاح المحاسبي ما يلي:

¹ Brief, Accountants Responsibility in Historical Perspective, The Accounting Review, Vol. 50, No. 2 1975, p2.

يُعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، ويُقصد بمبدأ الإفصاح أن "مستخدمي القوائم المالية ينبغي أن يعلموا بكافة الحقائق اللازمة للفهم الصحيح لهذه القوائم، والتعرف على حقيقة المركز المالي للشركة ونتيجة أعمالها، وقد يتم تحقيق الإفصاح المحاسبي داخل القوائم المالية ذاتها أو عن طريق إيضاحات أو ملاحظات ترفق مع هذه القوائم المالية في شكل ملاحق".¹

الإفصاح المحاسبي هو: "عملية بثّ المعارف (تراكم المعلومات والخبرات) أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مُستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومة من الطرف الذي يعلمها إلى الذي يحتاجها ولا يعلمها"،² أو هو "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ لتلك المعلومات".³

الإفصاح المحاسبي هو: "تلك المعلومة التي تنشرها الإدارة لتلك الجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مُقابلة احتياجاتها المُختلفة بأعمال الشركة، ويشمل الإفصاح المحاسبي أية معلومات تاريخية ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها التقارير المالية".⁴

ويعرف كذلك بأنه "عملية تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مُستخدميها بصورة كاملة وصحيحة ومُلائمة بغرض مُساعدتهم على اتخاذ القرارات، كما تم تعريفه على أنه عملية نشر البيانات أو المعلومات المحاسبية الضرورية بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مُضَلَّلة ولا تؤثر على كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية".⁵ ومن جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المُنبثقة عن المعهد الأمريكي للمُحاسبين القانونيين، أن الإفصاح يتمثل في "مُعطيات عرض المعلومة المالية وفق للمبادئ المحاسبية المُتعارف عليها والتي تقضي بالوصول إلى الإفصاح الجيّد والملائم، وذلك من خلال الإفصاح عن كل المعلومات الجوهرية، وعنصر الإفصاح هنا يستوجب احتواء الوثيقة المُقدمة على شكل ونوع نشاط الشركة وكل ما يتعلق بواقع نشاط الشركة من أجل ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة.

¹ شذي محمد رضا البستاني، القياس والإفصاح المحاسبي عن التكلفة النوعية -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز-، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص7.

² الصبان محمد سمير، المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي، دار الجامعة، بيروت، 2000، ص245.

³ لطفي أمين، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، 2007، ص33.

⁴ خشارمة حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية في البنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد رقم 17، 2003، ص 96.

⁵ الشيرانزي، عباس مهدي، المرجع السابق، ص322.

من التعاريف السابقة المختلفة؛ يتضح أن الهدف الأول من الإفصاح المحاسبي هو تجنب تقديم المعلومات التضليلية (المغشوشة) أو الخاطئة لمستخدميها سواء كانوا مستخدمين داخليين (ملاك، مدراء، موظفين...) أو خارجيين (المستثمرين، الموردين، المصالح الجبائية...)، كما يتبين من التعاريف أنه من الصعب وجود تعريف مُشترك يحظى بالقبول العام من طرف كل المهنيين والأكاديميين، وعليه فإن الإفصاح المحاسبي داخل مجموعة الشركات في شكله الشامل يتمثل في عرض وإيضاح كل المعلومات الضرورية المتعلقة بنشاط كل شركات المجموعة بما فيها الشركة الأم دون المُبالغة أو الكتمان في أي معلومة - القوائم والتقارير المالية الموحدة -، والتي تُعبر بصدق على واقع نشاطات المجموعة ككل من كافة النواحي الجوهرية.

بالإضافة إلى ما سبق عن الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات؛ يجب أن يظهر هذا الإفصاح نشاطات شركات المجموعة كوحدة واحدة من كل الجوانب الجوهرية لنشاطات المجموعة، ويؤدي الإفصاح الشفاف والدقيق إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية الخاصة بإدارة المجموعة، الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد القرارات الاستثمارية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، بالإضافة إلى إظهار الصورة الحقيقية لواقع نشاطات المجموعة. لكي يحقق الإفصاح المحاسبي أهدافه الأساسية والمطلوبة (مثل ترشيد القرارات)، لابد من الإجابة على الأسئلة التالية: لمن يتم الإفصاح عن المعلومات؟ ما الهدف من الإفصاح؟ كم حجم المعلومات الواجب الإفصاح عنها وما هي أنواع الإفصاح؟

من خلال الإجابة على هذه الأسئلة يتم الحصول على المحاور الرئيسة للإفصاح الشفاف والفعال الذي يُحقق أفضل مردودية وقبول عام بأقل تكلفة ووقت مُمكن حيث يشتمل على:

- الجهات المُستفيدة من المعلومات المطلوب الإفصاح عنها: هي الجهات الداخلية كالملاك والمدراء ورؤساء المصالح والعمال، أو الجهات الخارجية كالمستثمرين والمقرضين والموردين والجهات الحكومية.
- الإطار النوعي للمعلومة المطلوبة: تختلف المعلومة المطلوبة من فئة إلى أخرى، ويعود ذلك لعدة أسباب تتمثل أهمها في اختلاف الأهداف والغايات لكل مُستخدم وبالتالي اختلاف القرارات المُتخذة من فئات المُستخدمين باختلاف علاقاتهم بالشركة، فعلى سبيل المثال المقرض يدقق في الوضعية المالية للمؤسسة، مركزها المالي وسمعة وقيمة الشركة من أجل اتخاذ قرار الإقراض من عدمه، والمصالح الجبائية للدولة تدقق بشكل أكثر على المعلومات المُفصح عنها والمتعلقة بالتكاليف التي تحملتها الشركة من أجل فرزها إلى تكاليف مقبولة وأخرى مرفوضة جبائياً وذلك بهدف تحديد وعاء ضريبي صحيح هذا من جهة. ومن جهة ثانية يتضح أن الاختلاف يكون بين الأفراد المستخدمين أنفسهم من حيث المستوى التعليمي والثقافي والقدرة على التحليل والتفسير والقابلية للفهم ومستوى الخبرة والمعرفة وغيرها من الخصائص الشخصية التي تعتبر سبباً هاماً يؤثر على اختلاف المعلومة المطلوبة من قبل الشركة.

■ الإطار الكمي للمعلومة الواجب الإفصاح عنها: يتعلق الإطار الكمي بحجم المعلومات المفصّل عنها التي يحتاجها المستخدمون، وما يترتب عن ذلك من تكاليف وجُهد ووقت لإعدادها ونشرها وتحليلها.¹

2. أهمية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات:

يَستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المُستفيدة من المعلومات المفصّل عنها والتي تضم المصرفيين، المستثمرين، المقرضين، المحاسبين، الأجهزة الحكومية وغيرها، بالإضافة إلى أن أهمية الإفصاح ترتبط بأهمية القرارات والآثار المترتبة عن استخدام المعلومات المفصّل عنها، لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الشفاف والدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات، الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية على نشاطات الشركة أو المجموعة من جهة، ويُحق الضرر بمستخدمي المعلومات من جهة ثانية. ويستمد الإفصاح أهميته أيضًا من كونه عبارة عن مبدأ هام وثابت من المبادئ المحاسبية التي يحتكم إليها عند الاختلاف، ويُعتبر أهم الركائز التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "GAAP" وذلك من أجل إيصال معلومات صادقة وصحيحة للأطراف ذات الصلة.²

كما تبرز أهمية الإفصاح في كونه يلعب دورًا مهمًا في تنظيم السوق وتحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح التام إلى تخفيض عدم التأكد وحالة المخاطرة في الاستثمار أو عند إقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين، ويفرض الإفصاح التام أن تكون المعلومات متوفرة ومتاحة للجميع دون تحيز، أي يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة - من خلال اتخاذ القرار الأمثل - بالاعتماد على المعلومات المفصّل عنها دون تحيز، كما يساعد إدارة شركات المجموعة في كسب ثقة المتعاملين معها، بالإضافة إلى أنه يوفر معلومات شفافة ومفيدة للمتعاملين في سوق المال، الأمر الذي يُعد شرط أساسي لتحقيق سوق منظم وكفء.

لقد أكدت العديد من المنظمات واللجان المحاسبية المُشرفة على الممارسة المهنية على ضرورة مُراعاة مبدأ الإفصاح التام، وأصدرت مجموعة من التعليمات والشروط الواجب توفيرها لنجاح عملية الإفصاح، وأهم هذه المنظمات هي المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، لجنة المعايير المحاسبية

¹ جمال على عطية طرايرة، المرجع السابق، ص 51.

² Jiangli, Unal, Yom, **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis**, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC, 2004, p 36.

المالية الدولية وآراء هيئة المبادئ المحاسبية المقبولة قبلاً عاماً وكذلك لجنة الاستثمارات والبورصة.¹ وتعززت أهمية مبدأ الإفصاح بظهور شركات المساهمة واتساع دورها في اقتصاديات الدول، مما جعل حكومات هذه الدول تقوم بإصدار تعليمات تُنظم عملية الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات، كما ظهرت هيئات الإفصاح المسؤولة عن الأسواق المالية، أي أن كل الجهود مركزة على إنجاز عملية الإفصاح وإفادة الأطراف ذات الصلة.

بعد إزالة جل القيود على التعاملات الاقتصادية، وارتفاع حدة المنافسة، وتطور أنواع وأشكال الشركات وظهور الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات، ظهرت الحاجة إلى إفصاح محاسبي أكثر شفافية وأكثر فهم ومقروئية، واكتسب الإفصاح المحاسبي أهميته المتزايدة في الوقت الراهن خاصة فيما يتعلق بنشاط مجموعة الشركات نظراً لتعقيد العلاقات المالية بين شركات المجموعة والشركات خارج المجموعة، بالإضافة إلى تعقد تقنية توحيد الحسابات واحتمال وقوع الأخطاء عند عملية التوحيد، لذا أصبح الأطراف ذات العلاقة يدققون ويهتمون بمدى شفافية وصدق الإفصاح المتعلق بالقوائم والتقارير الموحدة في مجموعة الشركات أكثر من معلومات الشركات التابعة. وقد ازدادت أهمية الإفصاح عن المعلومات المالية للشركات الصناعية وخاصة المجموعات للأسباب الآتية:

- إصدار تشريعات لضمان حقوق المستثمرين؛ حيث لم يبق هناك مبررات لإدارات الشركات المساهمة الصناعية (المجموعات) للتهرب من الإفصاح عن المعلومات بحجة حماية مصالح المساهمين.
- التزام شركات المساهمة الصناعية من حيث شروط وقواعد الإفصاح باللوائح التي تصدرها لجنة الأوراق المالية للبورصة الأمريكية "Securities and Exchange Commission".

في هذا الإطار؛ ونظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في البيانات والقوائم المالية الموحدة، قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتعديل وإصدار عدة معايير موضوعها الإفصاح المحاسبي المتعلق بنشاط المجموعة، وتتمثل فيما يلي:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 المتعلق بـ: محاسبة المنح والمساعدات الحكومية والإفصاح عنها؛
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 المتعلق بـ: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة؛
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 المتعلق بـ: الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة لها، حيث تم إلغاؤه وإدماجه في معيار الإبلاغ المالي IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، ويدخل هذا المعيار في صميم نشاط مجموعة الشركات لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تزاوّل نشاطها إلا بعد تسجيلها في السوق المالي للأدوات المالية؛

¹ رضوان حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 443.

- أما عن المعايير الدولية التي تحكم متطلبات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، فتنتمى في "IAS27 القوائم المالية المنفصلة"، "IAS28 الاستثمارات في المشاريع الزميلة والمشاركة"، "IFRS10 القوائم المالية الموحدة"، "IFRS12 الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى" الذي دُمج فيه IAS31 "الحصص في المشاريع المشتركة"، وسوف يتم عرض وتحليل متطلبات الإفصاح المحاسبي لمجموعة الشركات حسب هذه المعايير التي تنص على أساليب توحيد الحسابات التي يُمكن اتباعها في مجموعة الشركات والإفصاحات الضرورية حسب كل أسلوب توحيد محاسبي في المباحث القادمة؛
- أما عن المعايير المحاسبية الأمريكية فقد تعمقت أكثر من المعايير المحاسبية الدولية، وتطُرقت إلى أثر أهم أساليب القياس المحاسبي الحالية - القيمة العادلة - على الإفصاح المحاسبي في جل الشركات وخاصة المجموعات، وذلك في المعيار FAS107 "إفصاح القيمة العادلة للأدوات المالية".

يلاحظ مما سبق؛ أن المعايير المذكورة أعلاه لها علاقة مباشرة بالإفصاح المحاسبي في المجموعة، وأنه كلما تم التعمق في الدراسة وفي نشاطات المجموعة وإجراءات توحيد الحسابات، سوف يتضح أن جل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات هذا من جهة. ومن جهة ثانية يلاحظ أن للإفصاح المحاسبي سواء في مجموعة الشركات أو في الشركات الصغيرة أهمية بالغة في حياة الشركة، لذا تم سن وإصدار كل هذه المعايير التوضيحية التي يُستند إليها عند إجراء عملية الإفصاح المحاسبي.

3. أهداف الإفصاح في مجموعة الشركات:

- تسعى إدارة الشركة الأم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الهامة عن طريق الإفصاح المحاسبي التام والشفاف للمعلومات المتعلقة بنشاطها، وتتمثل هذه الأهداف في التالي:
- زيادة جودة المعلومة المالية المُفصّل عنها، وذلك عن طريق الإفصاح الكامل أي دون كتمان أو مبالغة في تقديم أي معلومة، بغية حماية الاستثمارات وجذب المزيد منها سواء داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى تجنب الاقتصاد من الأزمات المالية من خلال التنبؤ المبني على إفصاح محاسبي دقيق؛
 - التعبير والوصف الدقيق والسليم لواقع الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المجموعة من أجل توفير معلومات ذات جودة بغية مساعدة المستثمرين والدائنين في تقييم المخاطر، وإجراء عملية المقارنة سواء الزمانية أو المكانية؛¹

¹ Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th edition, Cengage Learning: Formerly Thomson Learning, 2004, P 266.

■ يُساعد الإفصاح المحاسبي على إرساء المنافسة الشفافة بين الشركات، فكلما كان الإفصاح شفاف ودقيق بين الشركات كلما ساهم في إقامة منافسة عادلة، الأمر الذي يخلق حافزاً لإدارة الشركة يدفعها للإفصاح عن معلوماتها المالية بشكل جيد، وهذه الإفصاحات قد تكون مفيدة لزيادة الإنتاج وزيادة الطلبات. بالإضافة إلى أن الإفصاح الجيد يساهم في تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة مستقبلاً لمستخدميها ويساعد المستثمرين في تقييم العائد على استثماراتهم.

أما بالنسبة للإفصاح المحاسبي داخل مجموعة الشركات فبالإضافة إلى الأهداف السابقة فإن الإفصاح المحاسبي داخل المجموعة وبالتحديد على مستوى الشركة الأم يهدف إلى تحسين نظرة المستثمر إلى كافة شركات المجموعة، فمثلاً المقرض عندما يريد التعامل والإقراض لإحدى شركات المجموعة فهو يستند في قراره إلى القوائم المالية الموحدة وليس لقوائم إحدى الشركات (أي إذا كان الإفصاح المحاسبي الصادر عن الشركة الأم جيد فهو يغطي عيوب الشركات الأخرى خاصة إن كانت هناك شركة تحقق خسارة)، كما تؤثر الدقة في الإفصاح على المعلومات الموحدة في مجموعة الشركات التي تنشرها الشركة الأم إلى تجنب المخاطرة التي قد يتحملها المستثمر وكل الأطراف ذات العلاقة. ويؤدي الإفصاح المحاسبي الجيد عن المعلومة التي تنشرها مجموعة الشركات إلى تشجيع المستثمرين في استثمار أموالهم في أسهم وسندات المجموعة، وذلك لملاءمة هذه المعلومات عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة في المجموعة.

للإفصاح أيضاً هدف يتمثل في الإفصاح عن القيمة العادلة التي تُقيم بها الأصول والخصوم في المجموعة، الأمر الذي يُساعد على زيادة قوة التفسير والتنبؤ، ويُساعد أيضاً على إهمال المقاييس غير السليمة، بالإضافة إلى أن الإفصاح عن القيمة العادلة يُعطي المستخدمين القدرة على فهم ودقة أفضل للقوائم المالية خاصة الموحدة منها وذلك لإمكانية الاعتماد على تقييمات القيمة العادلة التي تأخذ في الاعتبار تغير قيمة النقد، كما يؤدي القياس والإفصاح بالقيمة العادلة إلى تأثير إيجابي على قائمة المركز المالي. مع الإشارة إلى أن القياس والإفصاح المحاسبي الشفاف وفق القيمة العادلة يُساعد إدارة المجموعة من أجل الوصول إلى إدارة راشدة - الإفصاح والشفافية يعتبر مبدأ من مبادئ الحوكمة - في المجموعة.

المطلب الثاني: مقومات وأنواع الإفصاح المحاسبي.

حتى تحقق الشركة الأهداف المرجوة من نشاطها يجب أن تحقق إفصاح محاسبي يعكس سُمعتها بشكل جيد بين مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالشركة من أجل ترشيد واتخاذ قرارات مناسبة، لذا يجب على الشركة التابعة في المجموعة بشكل خاص والشركة الأم بشكل عام أن تتبع مجموعة من المقومات وطرق الإفصاح المناسبة من أجل أن تصل إلى أنواع ومستويات إفصاح جيدة.

1. المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يرتكز الإفصاح عن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية على مجموعة من المقومات الرئيسية تتمثل في التالي:¹

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المفصح عنها؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المفصح عنها؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد كيفية الإفصاح عن المعلومات؛
- تحديد توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية.

1.1. المستخدم المستهدف للمعلومات المفصح عنها:

يُقسَم مستخدمو المعلومات المحاسبية إلى قِسْمين رئيسيين، الأول يتمثل في المستخدمين الداخليين كالملاك، المدراء التنفيذيين، الموظفين، رؤساء المصالح...، والثاني يتمثل في المستخدمين الخارجيين كالمروردين، العملاء، الجهات الحكومية (خاصة المصالح الضريبية) ...، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ويعتبر مستخدمو المعلومة المالية من أهم أركان عملية الإفصاح المحاسبي حيث يختلف استعمال المعلومة المالية المطلوبة من مستخدم لآخر وذلك بسبب اختلاف حاجة كل مستخدم عن الآخر، لذا فإن تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومة يساعد مُعدي المعلومات (القوائم المالية) على توفير معلومات ملائمة لاستخدامات الجهة أو الأطراف ذات الصلة، وذلك من خلال تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات الموجهة للمستخدمين المستهدفين، سواء من حيث المحتوى أو من حيث الشكل أو الغرض، وبغية توفير معلومات أكثر ملاءمة ودقة ووضوح هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن معرفة هدف المستخدم المستهدف من طرف الإدارة يوفر للإدارة تنظيم وقت وجهد كافي في إعداد المعلومات، من خلال التركيز على المعلومات الهامة والمطلوبة من طرف المستخدم أكثر من باقي المعلومات، أي الاهتمام بالمعلومات المحاسبية الأهم ثم المهمة أو الأقل أهمية.

يمكن لإدارة الشركة أن تقوم بإعداد معلومات وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات مستخدميها، ويعتبر هذا الخيار صعب التطبيق ويحتاج وقت وجهد أكبر بالإضافة إلى أنه مكلف جداً ويتعارض مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد أن تكلفة المعلومة يجب ألا تزيد عن العائد المتوقع منها، أو أن تقوم الإدارة بإصدار معلومات وفق نموذج موحد يلبي احتياجات كل الأطراف ذات العلاقة، وهذا ما

¹ خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002، ص 155.

تسعى إليه مجالس ولجان المعايير المحاسبية الدولية عن طريق توحيد إجراءات ومقروئية المعلومات المحاسبية (التوحيد المحاسبي).

2.1. أغراض استخدام المعلومات المفصح عنها:

تحديد الغرض من المعلومة المفصح عنها للأطراف المستخدمة لها من أهم المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي الفعال، فعلى سبيل المثال المعلومات التي يطلبها ويهتم بها المقرضون بغية إقراض الشركة مبالغ مالية، ليست المعلومات نفسها التي تطلبها وتهتم بها المصالح الجبائية بغية تحديد الوعاء الضريبي، فالأولى تهتم بقيمة رأس مال والمركز المالي للشركة، أما الثانية فتهتم بتكاليف الشركة المقبولة جبائياً، ومن هنا تبرز أهمية تحديد ومعرفة غرض مستخدمي المعلومات وذلك من أجل توفير الإجراءات والبيانات الملائمة للشركة وتوفير المعلومات المناسبة لمستخدميها، ولكن بشرط عدم تزييف الحقائق الجوهرية.

في هذا الإطار يتفق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مع الجمعية الأمريكية للمحاسبين (A.A.A)، على أن "الأهمية النسبية بمنزلة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وتعد الملاءمة بمثابة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المفصح عنها ويحدد الغرض الرئيسي من استخدامها".¹ أي أن ملاءمة المعلومة هنا تتعلق بدرجة الاستفادة منها وتتحقق الغرض من إعدادها، فكلما كانت المعلومة مفيدة وتفي بغرض مستخدميها كلما كانت ملائمة.

3.1. طبيعة ونوع المعلومة المالية التي يجب الإفصاح عنها:

تحديد نوع المعلومة المفصح عنها يُعد ركناً أساسياً لا يقل أهمية من ضرورة تحديد المستخدم والغرض المستهدف للمعلومة المفصح عنها، وهناك عدة أنواع للمعلومة المفصح عنها تتمثل عادة في الوثائق الرسمية الخاصة بنشاط الشركة والمعروفة بالقوائم المالية ومختلف التقارير التي توضح واقع نشاطات الشركة، والتي تستند في إعدادها إلى مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المعمول بها والمتعارف عليها، بالإضافة إلى مختلف القوانين الإلزامية التي تسنها كل دولة حسب واقع اقتصادها وظروفها الخاصة.

¹ American Accounting Association, **Statement of Basic Accounting Theory**, (A.A.A. Evanston ILL.1966,P.7)

من أجل توفير إفصاح مُلائم وشفاف للأطراف ذات العلاقة يجب إعادة النظر في الكثير من المفاهيم والمبادئ المعمول بها والمُتعارف عليها والتي تحكم إجراءات إعداد القوائم المالية، ومن أهم هذه المبادئ التي يجب معالجة عيوبها الكثيرة هو مبدأ التكلفة التاريخية الذي تم التطرق له في الفصل السابق، بالإضافة إلى إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المُتعارف عليها للمعلومات المالية وفق أولوية تُرجح كفة خاصية الملاءمة والموثوقية في المعلومة المُفصح عنها على باقي الخصائص الأخرى هذا من جهة.¹ ومن جهة ثانية يرى البعض أن الحد الأدنى لأنواع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في الميزانية وقائمة الدخل، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضللة، ويتم تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية في:

- معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين؛
- معلومات مساعدة في تقييم قدرة الشركات على توليد التدفقات؛
- معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة ومصادرها؛
- معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها؛
- معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات.

4.1. كيفية الإفصاح عن المعلومات:

من أهم المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الإدارة هي إعداد وعرض البيانات المالية الخاصة بنشاط الشركة خلال فترة زمنية محددة، وكما جرى عليه العرف، يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية الأساسية، أما باقي المعلومات الثانوية فيتم الإفصاح عنها في الملاحق أو في الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، حيث يستوجب على الإدارة كذلك توفير معلومات جوهرية وبشكل بسيط ومنظم وقابلة للفهم من طرف مستخدميها عند قراءتها بيسر وسهولة، وقد تعتمد الإدارة إلى الإفصاح على مجموعة من المعلومات في عدة مواضع ووثائق مختلفة وذلك لأهميتها البالغة من طرف المستخدمين.

تعتبر القوائم المالية الأساسية المتمثلة في الميزانية وقائمة الدخل التي تقوم بإعدادها إدارة المجموعة هي الوثائق الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث يمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقّة للقوائم المالية الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو زيادة الإفصاح لتوضيح التغير في مستويات الأسعار كوسائل أخرى للإفصاح. وتتعدد طرق الإفصاح وفق الوثائق التالية:²

¹ مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال العرض والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 342.

² أمين السيد محمد لطفي، نظرية المحاسبة، دار الجامعة، مصر، 2005، ص 493.

- القوائم المالية الأساسية، والقوائم والكشوف المالية الملحقه؛
 - الملاحظات والإيضاحات المتممة؛
 - التقارير بمختلف أنواعها؛
 - الوثائق الصادرة عن نائب رئيس مجلس الإدارة ومختلف الرسوم البيانية والإحصائيات.
- في هذا الإطار؛ يوجد الكثير من أساليب التلاعب في كيفية الإفصاح عن واقع نشاطات الشركة وخاصة مجموعة الشركات، فقد تُفصح الشركة الأم في الكثير من الأحيان وخاصة في حالة عدم وجود رقابة كافية، على أن الشركات التابعة لها والتي تقطن في بلدان تُعرف جنة ضريبية (معدلات الضريبة منخفضة كما تم توضيحه في الفصل الأول) على أنها هي التي تحقق أرباحاً أكثر من تلك التي تقطن في بلدان فيها إجراءات الرقابة الجبائية شديدة، وذلك بهدف التهرب من دفع الضرائب المفروضة عليها بطرق إدارية مغشوشة، عن طريق إخفاء حقيقة أرباحها المحلية - موطن الشركة الأم -.

5.1. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر توقيت الإفصاح عن المعلومة من أهم القيود التي تحكم إجراءات ومقومات الإفصاح المحاسبي، حيث تسعى الإدارة المسؤولة في كل الأحوال إلى توفير معلومات آنية في وقت طلبها بغية تجنب جل المخلفات السلبية الناتجة عن التأخر في الإفصاح، أي أن المنفعة والفائدة التي يحققها مستعملو المعلومة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى الحصول عليها في الوقت المناسب، الأمر الذي يزيد من خاصية ملائمة المعلومة المفصح عنها والعكس، فالجهة المخولة بالإفصاح عن المعلومة في المجموعة يجب عليها أن توفق بين ضرورة توفير قوائم وتقارير مالية موثوقة من جهة، وتوفيرها بدقة وفي الوقت المناسب من جهة أخرى، أي يجب أن تظهر المعلومة في الوقت الملائم وإلا ستفقد أهميتها وصلاحيتها.

حرصت نصوص قوانين الأعمال - في العديد من الدول - وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلتزم الشركات المدرجة في البورصة (مثل مجموعة الشركات) بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية المرحلية الربيعية أو النصف السنوية، بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية،¹ كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية APB Statement في البيان رقم 4 الصادر عنه في سنة 1997 على أهمية عنصر توقيت الإفصاح وأكد على ضرورة إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك لاحتمال تأثير توقيت الحصول على المعلومة في القرارات المتخذة.

¹ مطر محمد، السويطي موسى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 350.

تطور المحاسبة من محاسبة بسيطة إلى محاسبة المجمعات إلى المحاسبة الالكترونية أدى بالضرورة إلى تطور طرق الإفصاح والسرعة في تقديم المعلومات المفصح عنها، كما ساهمت شبكة الإنترنت بقسط وافر في تطوير طرق الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من قبل الشركات والاستفادة من تقليص وقت إيصال المعلومة للأطراف ذات العلاقة، وذلك بسرعة كبيرة مقارنة بالطرق التقليدية لعرض ونشر المعلومات المحاسبية، ولكن بشرط ألا تكون تكلفة الإفصاح عن المعلومة عبر الإنترنت أكبر من المنافع المتوقعة منها. كما أن استخدام هذا الأسلوب للإفصاح عن المعلومة لا يساعد في توفير الوقت فقط، بل يزيد من شفافية ومصادقية المعلومة - فكلما طال وقت الإفصاح عن المعلومة كلما دل على الخطأ أو أعطى إمكانية للتلاعب والغش - من جهة وأريحية مستخدمها من جهة ثانية.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي إحدى شقي الوظيفة المحاسبية وجوهر النظرية المحاسبية، فهو ينطوي على الإعلان المدروس بطريقة اختيارية أو إجبارية لبعض ما لدى الإدارة من معلومات وبيانات ذات صفة اقتصادية نافعة للأطراف الخارجية المعنية والمُحتاجة لهذه المعلومات المختلفة، وذلك باستخدام أدوات مختلفة بغية تحقيق أهداف معينة، ونظرًا لاختلاف أنواع المعلومات المطلوبة وأدوات وطرق الإفصاح عليها بالإضافة إلى اختلاف أغراض مستخدميها نجد أن هناك عدة أنواع للإفصاح، ويصنف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:

1.2. الإفصاح الكامل: يُقصد به شمولية القوائم والتقارير على المعلومات الجوهرية المتعلقة بنشاط الشركة وضرورة احتواء هذا الإفصاح على أي معلومة ذات أثر محسوس على مستخدميها، ويعتبر هذا النوع من الإفصاح أول وأهم نوع من أنواع الإفصاح الذي يُعتمد عليه في اتخاذ القرارات، وتتبع أهمية هذا النوع من الإفصاح من أهمية المعلومة المفصح عنها حيث لا يقتصر على الحقائق المفصح عنها في نهاية الفترة المحاسبية فقط، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية وفق ما ينص عليه المعيار المحاسبي IAS10 والتي لها تأثير على مستخدمي المعلومة في اتخاذ قراراتهم، حيث يشترط في هذا الإفصاح أن يكون وقائي للمستخدمين من كافة المخاطر الناتجة عن إخفاء المعلومات.

2.2. الإفصاح العادل: يهدف إلى الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المفصح عنها، إذ يتوجب عرض القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، أي يتم الإفصاح المحاسبي عن المعلومة بطريقة لا تتحاز لمستخدم معلومة عن آخر.

3.2. الإفصاح الكافي: يشمل تحديد المعلومات التي تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات دون اللجوء أو البحث عن معلومات أخرى إضافية، أي الحد الأدنى الواجب توفيره من بيانات في القوائم والتقارير المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير متفق عليه وغير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرًا مباشرًا في اتخاذ القرار، بالإضافة إلى أنه يختلف حسب اختلاف خبرة وتجربة كل مستفيد على حدى.

4.2. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح المناسب لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة الذي يُراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط الشركة وظروفها الداخلية.

5.2. الإفصاح الوقائي: يتفق مفهوم الإفصاح الوقائي مع ضرورة تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة من طرف مستخدم محدود المعرفة، والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، مع مراعاة القدر الكافي عند تحديد كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، بالإضافة إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم، والإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأن كليهما يتطلبان الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المطلوبة لجعلها غير مضللة، بالإضافة إلى توضيح أي خطر قد يصيب المستخدم أو المستثمر العادي،¹ ويتطلب هذا النوع من الإفصاح الكشف عن الأمور الآتية:

- السياسة المحاسبية، التغير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية؛
- المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية، الصفقات مع الآخرين والأحداث اللاحقة.

كما يعتمد الإفصاح الوقائي على مجموعة الفروض المتمثلة في التالي:

- أن أهم طرف مستخدم للمعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها هو المتعامل الخارجي عمومًا (المستثمرون، المساهمون الحاليون، المرتقبون، المقرضون والدائنون...) وأن هذا المتعامل الخارجي على إطلاع ودراية كافية بنشاطات الشركة ويتعامل معها بحذر وبفطنة؛²
- تُعتبر مجموعة القوائم المالية المذكورة مترابطة ومتكاملة، ويعني ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس والمبادئ والفروض المحاسبية من أجل إعطاء نظرة صحيحة وشاملة؛

¹ لطفي أمين، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشآت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006، ص 33.

² حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر إلى معايير الدراسة المعمقة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 451.

- أهم ما يجب الإفصاح عنه لمستخدمي المعلومة هو المعلومات المتعلقة بالدخل ومصادر الثروة؛
- تعتمد الإدارة المُفصِّحة على القوائم المالية ذات الغرض العام والمفروضة حسب SCF في الجزائر (الميزانية، جدول حسابات النتيجة، جدول تدفقات النقدية (الخزينة)، جدول التغير في الأموال الخاصة والملاحق) وذلك من أجل مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع؛

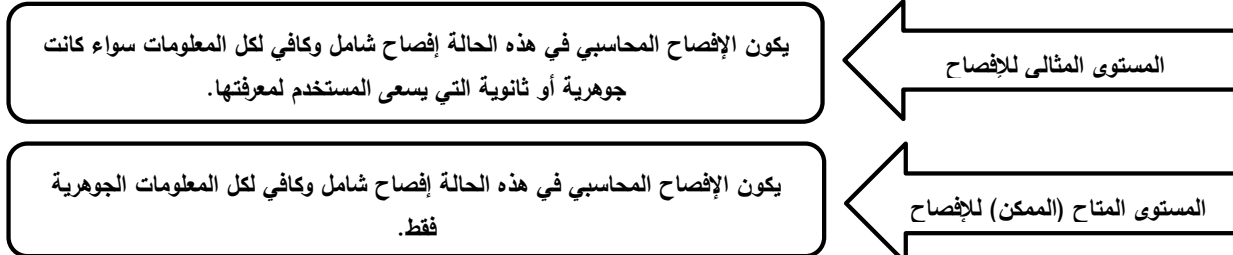
6.2. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): يتمثل في ضرورة الإعلام عن المعلومات المُلائمة لاتخاذ القرارات الهامة، ومن أهم هذه المعلومات نجد المعلومات المتعلقة بالتنبؤات المالية، والمعلومات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي الحالي والمستقبلي المخطط له بالإضافة إلى مصادر التمويل، الأمر الذي ينقص من موضوعية المعلومة المفصح عنها لكونها تعتمد على الأحكام والتقديرات الشخصية. لقد أثر هذا النوع من الإفصاح على زيادة أهمية ملاءمة المعلومة، حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي والإفصاح عن السياسات الإدارية المتبعة الحالية والمستقبلية الخاصة بتوزيع الأرباح والهياكل التمويلية للمؤسسة.¹

3. مستويات الإفصاح المحاسبي:

من خلال أنواع الإفصاح السابقة الذكر يتم توضيح مستويات الإفصاح في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-1):

مستويات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى الصبان محمد سمير، المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي، دار الجامعة، بيروت، 2000، ص 249.

هناك من يُصنف مستويات الإفصاح إلى ثلاث مستويات تختلف عن تلك الظاهرة في الشكل أعلاه، يتعلق المستوى الأول بمستوى الإفصاح الكامل أما الثاني والثالث فهما على التوالي الإفصاح العادل ثم الإفصاح الكافي، ومن مستويات الإفصاح الظاهر في الشكل يتضح أن المستوى الأول للإفصاح من الناحية الواقعية - الإفصاح المثالي - لا يمكن الوصول إليه وذلك لمجموعة من المشاكل والعراقيل التي تواجه إجراءات الإفصاح المحاسبي والمتمثلة فيما يلي:

¹ عباس الشرازي، المرجع السابق، ص 324.

- اختلاف التقارير والقوائم المالية من دولة إلى أخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وهذا رغم إجراءات مجلس المعايير المحاسبية الدولية الهادفة إلى التوحيد المحاسبي؛
 - تخوف إدارة الشركة من تسرب معلوماتها الهامة إلى المنافسين، الأمر الذي قد يعود عليها بالأضرار خاصة إذا استخدمت ضدها، بالإضافة إلى أن كثرة المعلومات المفصح عنها سيؤدي إلى إرباك واختلاط الأمر على المستخدمين الذين يحاولون الفهم والاستفادة من هذا الكم الكبير من المعلومات؛
 - تعتمد بعض الشركات التابعة للدولة خاصة الكبرى منها كالمجموعات التي تلعب دوراً هاماً في اقتصاد الدول مثل مجموعة سوناطراك ومجموعة سونلغاز في الجزائر على إخفاء بعض المعلومات على الأطراف ذات العلاقة وذلك خوفاً من انهيار الاقتصاد أو إلحاق الضرر بالبلاد ككل؛
 - تتعامل الإدارة المسؤولة عن إجراءات الإفصاح المحاسبي بحيلة وحذر، حيث أنها تتخوف من الوقوع في الدعوات القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بإفصاح مبالغ فيه (مثل الإفراط في التفاؤل عند التنبؤ بالدخل) أو قامت بكتمان أي معلومة جوهرية؛
 - تعتبر تكاليف الإفصاح المحاسبي من أهم العراقيل التي تواجه الجهة المسؤولة قانوناً عن الإفصاح، ويجب عليها ألا تتحمل تكاليف تفوق الإيرادات المتوقعة جراء هذا الإفصاح، حيث أن الإفصاح عن المزيد من المعلومات يُعد أمر مكلف مما يجعل الإدارة ترفض التوسع في مجال الإفصاح، ومن تكاليف الإفصاح المحاسبي نجد ما يلي:
- تكاليف البحث عن المعلومات وجمعها والتي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومة المالية، وغالباً ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة إلى أخرى وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ونوع الإفصاح؛
 - التكاليف الناتجة عن الدعوات القضائية في حالة ما إذا قامت الشركة بالإفصاح عن معلومات تنبئية غير صحيحة تتعلق بالدخل المتوقع؛
 - التكاليف الناتجة عن التأثير السلبي للتوسع في الإفصاح المحاسبي، فقد يؤثر هذا الأمر على الموقف التنافسي للشركة ويحملها أخطار وتكاليف إضافية.
- من مستويات الإفصاح الظاهرة في الشكل ومن المشاكل والعراقيل لتي قد تقع فيها إجراءات الإفصاح المحاسبي؛ يتضح أنه يجب على الشركة ألا تُفصح على المعلومات الثانوية التي قد تعود عليها بالأضرار، خاصة تلك المعلومات التي قد تؤدي إلى المس بأحد الأهداف الأساسية كاستمرارية الشركة في نشاطاتها. يحظى الإفصاح المحاسبي في إدارة الشركة الفردية أو في إدارة مجموعة الشركات باهتمام كبير، حيث يعتبر تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف من أهم أهداف أي شركة كانت، وذلك للفائدة البالغة التي تعود على الشركة المُفصِّحة وعلى مستخدمي المعلومات المالية المفصح عنها بشفافية في ترشيد قراراتهم بشكل مباشر.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للمعلومة ذات الجودة في مجموعة الشركات.
لا يكفي أن تُفصح إدارة المجموعة على المعلومات المالية التي قامت بها خلال السنة بشكل تام وشفاف بغية تحقيق أهدافها المسطرة فقط، بل يجب عليها أيضاً أن تسعى إلى إنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تعكس القيمة العادلة للأحداث والوقائع الاقتصادية التي قامت بها المجموعة من أجل ترشيد قراراتها وقرارات كل مستعملي المعلومات المفصح عنها.

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي عن قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات.
أدى تعقد تركيبة العلاقات الاقتصادية والقانونية بين الشركة الأم وشركات المجموعة، وبين مجموعة الشركات والشركات خارج المجموعة إلى اختلاف إجراءات الإفصاح المحاسبي عن تلك الإجراءات التي تقوم بها الشركة البسيطة، وتختلف إجراءات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات حسب محيط التوحيد وأساليب توحيد الحسابات المتبعة من طرف المجموعة والمحددة استناداً إلى معدل الرقابة ومعدل الفائدة، حيث يلاحظ أن متطلبات الإفصاح المحاسبي تختلف حسب اختلاف أساليب توحيد الحسابات التي تم التطرق لها في الفصل الأول هذا من جهة، ومن جهة ثانية يلاحظ أن متطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية تختلف حسب اختلاف أسلوب القياس المحاسبي المتبع، وتكون أكثر تعقيداً في حالة القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.

1. الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة في مجموعة الشركات:

قبل التطرق إلى الإفصاح المحاسبي الواجب على شركات المجموعة اتباعه استناداً إلى نسبة الرقابة والعلاقة المالية المتبادلة مع الشركة الأم، يتم عرض معظم المعلومات الضرورية الواجب الإفصاح عنها من طرف إدارة المجموعة في حالة اتباعها لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة،¹ مع الإشارة إلى أنه لا يوجد اختلافات جوهرية بين كل من المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية حول الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة والتي يجب أن تشمل على العناصر التي يوضحها الجدول التالي:

¹ إيمان محمد سعد الدين، المرجع السابق، 2010، ص 22.

الجدول رقم (4-1)

الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة في المجموعة.

البيان	الإفصاح
الإفصاحات الضرورية المتعلقة بتبني قياس القيمة العادلة	■ الإفصاح عن تبني المجموعة أسلوب القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لأول مرة؛ ■ الإفصاح عن إجراءات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في نهاية كل دورة مالية، وأسباب تغييره إن حدث ذلك؛ ■ ضرورة إفصاح المجموعة عن معلومات القيمة العادلة لكل مجموعة من الأصول والالتزامات بشكل واضح يسمح بمقارنتها الزمانية أو المكانية؛ ■ ضرورة الإفصاح عن الطرق والمبادئ الأساسية المستخدمة لتحديد القيمة العادلة والافتراضات الجوهرية المستخدمة في هذه الطرق؛ ■ الإفصاح عن أثر إعادة التقييم باستخدام القيمة العادلة على الربح المحاسبي للفترة وعلى حقوق المساهمين؛ ■ الإفصاح عن استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الالتزامات المدرجة في سوق نشطة لتقدير القيمة العادلة، أو عن استخدام طرق التقييم المقبولة؛ ■ الإفصاح عما إذا كان تغيير أي افتراض مستخدم في التقييم لأي بديل سيؤدي إلى قيمة مختلفة بشكل كبير عن القيمة العادلة الأمر الذي يؤثر على الأرباح والخسائر الخاصة بالفترة؛ ■ الإفصاح عن الأصول والالتزامات التي تقاس بالقيمة العادلة، على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبني، ويجب الإفصاح عن تقنيات التقييم من الطرق والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام؛ ■ الموجودات والمطلوبات التي تمت في تاريخ الاقفال وتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر.
الإفصاحات المتعلقة بمستويات القياس المحاسبي	■ الإفصاح عن مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي تتبعه الشركة في قياس الأحداث الاقتصادية (المستوى الأول، المستوى الثاني والمستوى الثالث التي تم التطرق لها في الفصل الثالث)؛ ■ الإفصاح عن المبالغ المحولة بين المستوى الأول والثاني والثالث من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، وأسباب تلك التحولات وسياسة الشركة لتحديد متى تتم التحولات بين مستويات القياس؛ ■ الكشف الدقيق عن طرق التقييم والمدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة خاصة في المستوى الثالث والثاني مع الإفصاح عن كل المعلومات الكمية الضرورية؛ ■ الإفصاح عن أسباب تغير طرق وإجراءات القياس وفق القيمة العادلة من مستوى لآخر؛ ■ عند قياس القيمة العادلة في المستوى الثالث من التسلسل الهرمي، يجب الإفصاح عن مقارنة الأرصدة الافتتاحية مع الأرصدة الختامية، والإفصاح بشكل مفصل ومنفصل عن التغيرات التي حدثت خلال الفترة للعناصر التالية: - إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المعترف بها أنها حققت ربح أو خسارة، والبند المدرج والمسبب للربح أو الخسارة؛ - إجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المعترف بها في الدخل الشامل؛ - المشتريات، المبيعات، العمولات والتسديدات (كل عنصر يفصح عنه بشكل مفصل ومنفصل).

الاستثناءات من الإفصاح	يستثنى من متطلبات الإفصاح حسب قياس القيمة العادلة ما يلي: - حقوق التعويض التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 19 "منافع الموظفين"؛ - حقوق التقاعد التي تم قياسها بالقيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية رقم 26 "المحاسبية والتقرير عن برامج منافع التقاعد"؛ - الأصول الممكن استرداد قيمتها والقيمة العادلة ناقص تكاليف البيع وفق المعيار المحاسبة الدولية رقم 36 "انخفاض قيمة الأصول".

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى:

Measurements". IASB: London, **International Accounting Standard Board, IFRS 13: "Fair Value**
United Kingdom, 2011, Paragraph 92-95.

في حالة تبني مجموعة الشركات لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة - يعتبر شرط إذا كانت المجموعة مسجلة في سوق المال عند الكثير من الدول - تقوم الشركة الأم على مستوى مجموعة الشركات بالإفصاح على كل المعلومات الظاهرة في الجدول أعلاه، وذلك مهما كان عدد ونوع العلاقات المالية أو نسبة الرقابة التي تفرضها الشركة الأم على الشركات التابعة لمحيط توحيدها، وبعد الإفصاح عن هذه الأمور الأساسية تقوم إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات الضرورية المتعلقة بكل شركة من شركات المجموعة على حدى، واستنادًا في ذلك إلى أساليب توحيد الحسابات المتبعة داخل المجموعة.

2. أنواع الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات:

تعتبر نسبة الرقابة المُعبر عنها بحقوق التصويت كما تم توضيحه في الفصل الأول، هي المرشد والمحدد الأول الذي يبين للوحدة المحاسبية على مستوى الشركة الأم أي أسلوب من أساليب توحيد الحسابات يمكن اتباعه، والخاص بتوحيد حسابات كل شركة تابعة تخضع لرقابة مطلقة مثل امتلاك أغلبية حقوق التصويت أو بموجب عقد، أو شركة يُمارس عليها تأثير بارز مثل توفير المعلومة التقنية وامتلاك أكثر من 20% من حقوق التصويت دون سيطرة، أو في حالة اقتسام الرقابة مع طرف آخر مثل المشاريع والمصالح المشتركة.¹ حيث يجب على الشركة الأم أن تفصح حسب معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS12 "الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى" عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية الموحدة من:

- فهم تركيبة المجموعة (الشركة القابضة والشركة التابعة)؛
- فهم المصالح التي تخص الحقوق غير المسيطر عليها فيما يتعلق بالأنشطة والتدفقات النقدية؛
- تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة التي تحد من قدرة الشركة على الوصول أو استخدام الأصول وتسوية الالتزامات الخاصة بالمجموعة؛

¹ Jacques Richard, **Op-Cit**, P 15.

- تقييم طبيعة المخاطر والتغير في هذه المخاطر التي ترتبط بمصالحها في الشركات التي تغطيها القوائم الموحدة؛
 - تقييم الآثار التي تنجم عن التغيير في ملكيتها في الشركة التابعة والتي تؤدي إلى فقدان السيطرة؛
 - تقييم الآثار الناجمة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة وذلك خلال الفترة التي تغطيها القوائم الموحدة التي تم فيها فقدان السيطرة؛
 - أسباب عدم إفصاح الشركة الأم عن القوائم المالية الموحدة: هناك ظروف استثنائية يمكن للشركة الأم فيه ألا تعرض القوائم المالية الموحدة، ويكون في الحالة التي نص عليها IFRS 10 "القوائم المالية الموحدة" وهي تحقق الشروط التالية مجتمعة:
 - أن الشركة الأم ذاتها مملوكة بالكامل كشركة تابعة، أو مملوكة جزئياً من قبل شركة أخرى ولها مالكوها المختلفون، أن تكون المجموعة غير مخولة للتصويت وتم إعلامها بذلك ولم تقم بالاعتراض فإن الشركة الأم لا تقوم بعرض قوائم مالية موحدة؛
 - أن تكون أدوات الملكية أو الدين العائد للشركة الأم لا يتم تداولها في سوق عام؛
 - أن الشركة الأم لم تقم بحفظ قوائمها المالية أو لا تقوم حالياً بعملية حفظ القوائم لدى لجنة البورصة أو أي هيئة نظامية من أجل إصدار أي فئة من فئات الأدوات المالية في سوق عام؛
 - أن المجموعة التابعة أو الشركة التابعة للشركة الأم تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS.¹
- عندما تكون القوائم المالية للشركات التابعة التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة تغطي فترات مالية تختلف عن تاريخ الفترة المالية للقوائم الموحدة، يجب على الشركة الأم الإفصاح عن تاريخ إنهاء الفترة المالية للشركات التابعة وأسباب استخدام تاريخ مختلف عند إعداد القوائم المالية الموحدة.² كما أن متطلبات وأنواع الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات تختلف حسب اختلاف أسلوب التوحيد المتبع في شركات المجموعة.

1.2. الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد الكلي:

تخص طريقة التوحيد الكلي عادة الشركات الموضوعة تحت الرقابة المطلقة، فهي تعطي نظرة واسعة عن الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة مجموعة الشركات لكونها تعتبر وحدة واحدة،³ وأهم ما يميز هذه الطريقة ظهور فوائد الأقلية للمساهمين ذي الأقلية.

¹ Odile Dandon et Laurent Didlot, **Maitriser les IFRS**, 2 édition Paris, 2006, P440.

² محمد أبوا نصار، المرجع السابق، ص 821.

³ Jean Raffegau, **Op-Cit**, P 47.

1.1.2. الإفصاحات المطلوبة عند عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة:

- الإفصاح عن نوع العلاقة المالية بين الشركة الأم والشركة التابعة، عندما تملك الشركة الأم بشكل مباشر أو غير مباشر في الشركات التابعة أكثر من نصف حقوق التصويت؛¹
- أسباب عدم تحقيق السيطرة عندما تكون الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لأكثر من نصف حقوق التصويت؛
- تاريخ الإبلاغ عن القوائم المالية للشركة التابعة عندما تستخدم القوائم المالية الفرعية لإعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة (التوحيد اللامركزي)، سواء كانت معدة في المدة نفسها أو مختلفة؛
- موطن الشركة الأم ومدى توافق قوائمها المالية الموحدة مع معايير التقارير المالية الدولية المحددة، ووصف الأسلوب المستخدم للمحاسبة عن الاستثمارات السابقة؛
- القائمة الخاصة بالشركات التابعة والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة فيها.

2.1.2. الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الفردية للشركات التابعة:

- اسم الشركة التابعة والدولة القاطنة فيها، التي تدخل في إطار الشركة القابضة والتي تنشر القوائم المالية الموحدة؛
- الأسباب التي تبين أنه تم الاستفادة من إعفاء لتوحيد حسابات إحدى الشركات التابعة؛
- الحقيقة التي تفيد بأن القوائم المالية هي قوائم مالية فردية؛
- قائمة للاستثمارات الهامة في الشركات التابعة؛
- طبيعة ومدى القيود الهامة على قدرة الشركات التابعة لتحويل الأموال للشركة الأم على شكل توزيعات نقدية أو لإعادة دفع القروض أو المقدمات؛
- النسبة في حقوق الملكية، وإذا كانت مختلفة يتم الإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المملوكة.

3.1.2. الإفصاحات المطلوبة في القوائم المالية الفردية للشركة الأم:

- القوائم الخاصة بالشركات التابعة، والمشروعات المشتركة والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة؛
- الأسباب التي وراء إعداد القوائم المالية الفردية خاصة إذا لم تكن مطلوبة بحكم القانون؛
- حقيقة أن القوائم المالية هي قوائم مالية فردية ومتعلقة بالشركات الأم؛
- المعاملات والاستثمارات الهامة في الشركة الأم، والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الزميلة (الحليفة)؛
- وصف للأسلوب المستخدم في المحاسبة عن المساهمات السابقة.

¹ خالد جمال الجعارات، المرجع السابق، ص 102.

2.2. الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد بالتكافؤ:

يقوم هذا الأسلوب على أساس استبدال القيمة المحاسبية لسندات الشركة الأم بحصتها من تغيرات الأموال الصافية الحاصلة بعد اكتسابها لهذه السندات، وإن الفرق بين سعر اقتناء هذه السندات وحصتها يمثل ربحاً أو خسارة في القيمة، حيث تُطبق هذه الطريقة في حالة التأثير الهام على الشركات الحليفة (الزميلة)، كما يجب معالجة المساهمات التي تظهر في الميزانية وجدول حساب النتيجة سنوياً.

1.2.2. الإفصاحات الواجبة في القوائم المالية الموحدة:

- الإفصاح عن قيمة وتصنيف المساهمات في الشركات الزميلة (الحليفة)، التي تتم معالجتها بطريقة التوحيد بالتكافؤ كأصول غير متداولة؛
- الإفصاح عن المساهمات كبنود مستقل في الميزانية (سندات التكافؤ)، كما يجب إظهار نصيب المستثمر من صافي نتيجة الشركة الزميلة كبنود مستقل في حساب النتيجة باسم نتيجة التكافؤ؛
- يجب الإفصاح عن الربح أو الخسارة للاستثمارات بشكل منفصل عن حصة المستثمر؛
- الإفصاح عن النشاطات المتخلي عنها في الشركات الزميلة بشكل منفصل عن حصة المستثمر، والاعتراف والإفصاح عن التغيرات في الأموال الخاصة بين الشركة المستثمرة والشركة الزميلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأموال الخاصة) استناداً للمعيار IAS1 "عرض القوائم المالية".¹

2.2.2. الإفصاحات الواجبة على الشركات الزميلة الداخلة والمستبعدة من محيط التوحيد:

- أسباب الاستبعاد من محيط التوحيد؛
- أسباب عدم تطبيق طريقة الوضع بالتكافؤ في المعالجات المحاسبية للشركة الزميلة؛
- المعلومات المالية الملخصة عن الشركات الزميلة، سواء كان بشكل منفرد أو على شكل مجمع، والتي يتم معالجتها باستخدام أسلوب الوضع في تكافؤ؛
- قيم إجمالي الأصول، إجمالي الخصوم، رقم الأعمال والنتيجة، وإيضاح سبب التأثير الهام وسبب استعمال أسلوب الوضع في تكافؤ خاصة في الحالة التي تكون فيها نسبة الرقابة أقل من 20%، أو عندما تكون نسبة الرقابة أكثر من 20% ولم يتم تطبيق الوضع في تكافؤ.²

¹ Odile Dandon, Laurent Didelot, Op-Cit, P474.

² خالد جمال الجعرات، المرجع السابق، ص 231.

3.2.2. الإفصاحات المتعلقة بالعناصر المالية للشركة الزميلة:

- المعلومات المالية الملخصة عن الشركات الزميلة بما في ذلك القيم الإجمالية للأصول والخصوم ورقم الأعمال والنتيجة؛¹
- طبيعة ومدى أي قيود هامة على قدرة الشركات الزميلة في تحويل الأموال إلى المستثمر في صورة أرباح أسهم نقدية أو سداد لقروض أو تسبيقات؛
- القيمة العادلة للمساهمات في الشركات الزميلة والتي لها أسعار معلنة.

4.2.2. الإفصاحات المتعلقة بالعمليات المحاسبية:

- مقدار الخسارة غير المعترف بها في الشركة الزميلة، سواء كانت خسائر عن الفترة أو كانت خسائر متراكمة، إذا توقف المستثمر عن الاعتراف بحصته من الخسائر في الشركات الزميلة؛
- تاريخ التقارير المالية لقوائم الشركة الزميلة المختلف عن التاريخ المستثمر مع الإفصاح عن سبب الاختلاف؛
- حصة المستثمر في الالتزامات الطارئة في الشركة الزميلة التي تم تحملها بالمشاركة مع المستثمرين الآخرين؛
- الالتزامات الطارئة التي تظهر بسبب كون المستثمر ملتزم في العديد من المرات بكل أو بجزء من الالتزامات في الشركات الزميلة.

3.2. الإفصاح المحاسبي في حالة التوحيد النسبي:

- حسب المعيار الدولي رقم 31 الملغى والمدمج في كل من المعيارين IAS28 و IFRS12 في فقرة 25 "التوحيد النسبي يتمثل في إعادة وضع حسابات الشركة المراقبة وفقا لنسب الفائدة، إذ يقوم كل مشترك بإدماج حصته من الأصول والخصوم والأعباء والنواتج في ميزانية موحدة حسب نسبة الفائدة" وتخص هذه الطريقة عادة الشركات التي تكون تحت الرقابة المشتركة.

1.2.3. المعلومات المفصّل عنها:

- يجب أن يفصّل المتعاقد في المشاريع المشتركة عما يلي:
- قائمة لأسماء الشركاء ووصف لحصصهم في المشاريع المشتركة الهامة؛
 - نسبة الملكية في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛

¹ طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، المرجع السابق، ص520.

- أسلوب التوحيد المستعمل في المشروع المشترك، أسلوب الإدماج النسبي أو أسلوب الوضع بتكافؤ (الملكية)؛
- تحديد القيم الإجمالية للأصول المتداولة، الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمساهمات المشتركة؛
- يجب تحديد بشكل منفصل الالتزامات الطارئة التالية، إلا إذا كان احتمال حدوث الخسارة ضئيل:
 - أي التزامات طارئة تُعرض لها المشارك فيما يتعلق بمساهماته في المشروع المشترك، وحصته في أي التزامات طارئة تعرض لها المشاركون الآخرون بصفة مشتركة؛
 - حصة المشارك في الالتزامات الطارئة الخاصة بالمشاريع المشتركة ذاتها بحيث يحتمل أن يصبح ملتزماً بها؛
 - تلك الالتزامات الطارئة التي تنتج من مسؤولية المشارك عن التزامات المشاركون الآخرون.
- القيم الإجمالية للتعهدات المتعلقة بالمساهمات في المشاريع المشتركة بشكل منفصل عن قيمة التعهدات الأخرى:
 - أي تعهدات رأس مالية للمشارك فيما يتعلق بمساهماته في المشاريع المشتركة، وكذلك حصته في التعهدات الرأسمالية التي تعرض لها المشاركون الآخرون بصفة مشتركة؛
 - حصة المشارك في التعهدات الرأسمالية الخاصة بالمشاريع المشتركة نفسها.¹
- ينبغي كذلك على الشركة المشاركة التي لا تصدر قوائم مالية موحدة (لأنه ليس لها فروع أخرى وتُعرف بالشركة المغلقة) أن تفصح عن المعلومات الموضحة أعلاه.²

قد لا تتبع مجموعة الشركات في الكثير من الأحيان أسلوب التوحيد النسبي، وذلك لعدم وجود شركات مشتركة داخل محيط توحيدها، وفي حالة اتباع أسلوب التوحيد النسبي وتبني المعايير المحاسبية الدولية، يجب أن تفصح على معلومات، في هذه الحالة بالقوانين المنصوص عليها وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية في المعيار IFRS12 "الإفصاح عن المصالح في الشركات الأخرى".

بعد أن تتقيد كل شركات المجموعة بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الظاهرة أعلاه سواء كانت متعلقة بالإفصاح عن القيمة العادلة للنشاطات التي قامت بها المجموعة، أو كانت متعلقة بكل شركة من شركات المجموعة، وذلك استناداً إلى أسلوب التوحيد المحاسبي المتبع من طرف كل شركة من شركات المجموعة، يجب على إدارة المجموعة وخاصة على مستوى الشركة الأم - مصلحة توطيد الحسابات - أن تقوم بإنتاج معلومات مالية ذات جودة عالية تُعبر بصدق عن واقع نشاطات المجموعة من كافة النواحي الجوهرية وكوحدة واحدة.

¹ Odile Dandon, Laurent Didelot, **Op-Cit**, P498.

² هيني فان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص 124-125.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.

تُعتبر البيانات بمثابة المواد الخام التي يُعتمد عليها في النظام المحاسبي ككل من أجل الحصول على مخرجاته (المعلومات المالية)، كما تُعتبر المعلومة بصفة عامة المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، أما من حيث التعاريف والمفاهيم الدقيقة الخاصة بالبيانات والمعلومات ذات الجودة في مجموعة الشركات فهناك عدة تعريفات مختلفة، حيث تتفق أغلبها على أن المعلومة عبارة عن بيانات معالجة في النظام المحاسبي.

1. مفاهيم عامة عن البيانات:

- تُعرف البيانات على أنها "حقائق وأرقام أولية إذا ما جمعت معًا فسوف تُمثل مدخلات لنظام المعلومات".¹ وهناك أمثلة كثيرة على البيانات في الحياة العملية للشركة منها أرقام الإنتاج، أرقام المبيعات ومختلف الإحصاءات والرسوم البيانية.
 - وتُعرف كذلك على أنها "حقائق وأرقام مشوشة وغير مرتبة ومزحمة بحيث لا يمكن استخراج أي حكمة أو قاعدة منها قبل أن يتم معالجتها للحصول على معلومة".²
 - "البيانات هي الأرقام والأعداد والرموز غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة أو كونها أرقام مطلوب معالجتها بواسطة نظام لتتحول إلى نتائج".³
- مما سبق؛ يتم تعريف البيانات على أنها مجموعة الحقائق المجردة التي تعبر عن حدث أو أحداث معينة بهيئة رموز أو حروف أو أرقام أو رسوم بيانية وتكون بصيغة غير مرتبة، يتم جمعها أو الحصول عليها من مصادر مختلفة بهدف تحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها بعد إجراء المعالجات اللازمة عليها - ترتيب، تصنيف وتبويب - فهي المادة الخام الأساسية واللازمة لإنتاج المعلومات.

1.1. أنواع البيانات:

تمثل الأحداث والوقائع الاقتصادية التي تحدث في الشركة، العنصر الرئيس للحصول على البيانات المحاسبية والتي تُصنف إلى الصنفين الرئيسيين التاليين:

1.1.1. البيانات المالية: تتعلق البيانات المالية بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الشركة والتي

يتبعها أثر مالي بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية، وهي تشمل الأحداث التالية:

¹ الدهراوي، كمال الدين وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002، ص 10.

² تشنوش محمود، نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص 125.

³ قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 10.

- الأحداث التمويلية المتعلقة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة لممارسة الوحدة الاقتصادية لنشاطاتها سواء عن طريق الاقتراض أو الاعتماد على أصحاب الملكية أو الإيجار التمويلي؛
- الأحداث الرأس مالية المتعلقة بكيفية الحصول على الموجودات الثابتة ومجالات التصرف بها؛
- الأحداث الإدارية المتعلقة بكيفية تحقيق أرباح العمليات الجارية وغير جارية.

2.1.1. البيانات غير المالية: تتعلق البيانات غير المالية بكافة الوقائع الاقتصادية التي تحدث في الشركة والتي لا يتبعها أثر مالي وهي نوعان كما يلي:

- **البيانات الكمية:** هي تلك التي يمكن التعبير عنها بصورة كمية، مثل عدد العاملين، عدد ساعات العمل، عدد الأسهم، عدد الوحدات المباعة...
 - **البيانات غير الكمية:** هي تلك التي لا يمكن التعبير عنها بصورة كمية بل بصورة وصفية نظرًا لصعوبة قياسها بصورة كمية مثل شهرة المحل وأذواق المستهلك.
- من خلال ما سبق؛ يتبين أيضًا أن البيانات عبارة عن حقائق وأرقام خام ناتجة عن الوقائع الاقتصادية الماضية أو الحالية أو المستقبلية والتي لها علاقة بالشركة وغير المعدة للاستخدام بشكلها الحالي، كما أن مرحلة جمع ومعالجة البيانات تمثل مرحلة هامة من مراحل نظام المعلومات المحاسبي حيث تُعتبر البيانات في هذا الأخير المدخلات التي ينبغي أن تكون واضحة وسليمة.

2. المعلومة وعلاقتها بالمعرفة:

يحصل الأطراف ذات العلاقة ومستخدمو المعلومات المالية في الكثير من الأحيان على المعلومات المفصح عنها واللازمة لترشيد واتخاذ قراراتهم، ولكنهم يفتقرون للخبرة والمعرفة والقراءة الصحيحة لهذه المعلومات المتحصل عليها، الأمر الذي يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات لا تخدم أهدافهم بصورة جيّدة أو لا تخدمهم إطلاقًا، لذا يجب على الأطراف ذات العلاقة أن تكون لهم المعرفة الكاملة بموجب العمليات والمعلومات التي تقوم الشركة بالإفصاح عنها.

1.2. تعريف المعلومة:

- المعلومة مثل الصورة الفوتوغرافية، غنية بالبيانات التي تمت معالجتها بصورة مفيدة.¹
- المعلومة تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، وبالتالي فإن المعلومة تمثل بيانات معالجة لها قيمة ومعنى تفيد في تحقيق الأهداف.²

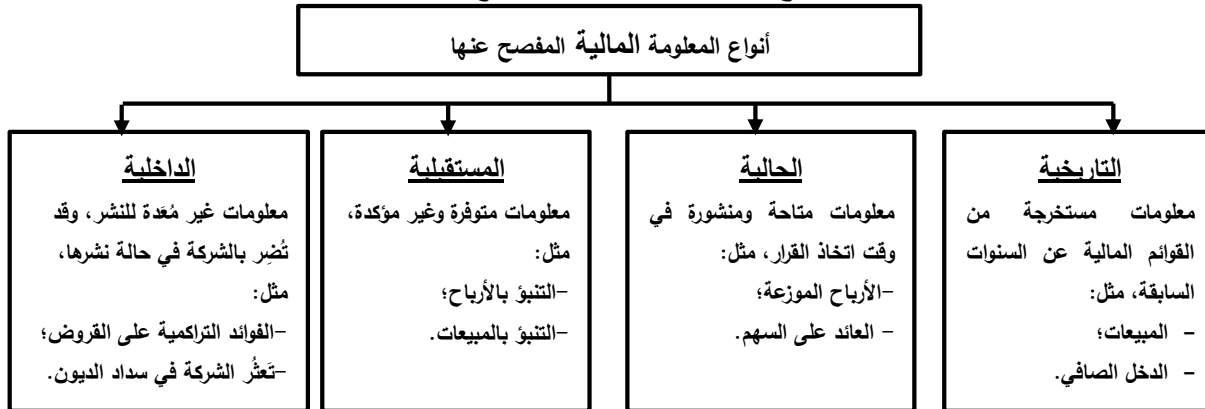
¹ تشنوش محمود، المرجع السابق، ص 125.

² الدهراوي، المرجع السابق، ص 15.

- هي عبارة عن مجموعة الحقائق والبيانات المُعرّفة والمسجلة في صورة منفردة أو مسموعة أو مرئية حيث يمكن اتخاذ قرارات إدارية على أساسها، وهي البيانات التي تعطي معنى ذو قيمة من أجل تحقيق هدف معين.¹
 - ويعرفها آخرون على أنها عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم في النظام المحاسبي لتعطي معنى كاملاً، يمكن استخدامها في العمليات الجارية والمستقبلية بغية ترشيد القرارات.²
- مما سبق؛ يتم تعريف المعلومة بشكل عام على أنها نتائج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات من تبويب وتحليل وتفسير، بهدف استخدامها في توضيح الأمور المختلفة وبناء الحقائق عليها من قبل مستخدميها بما يحقق الفائدة لهم، وللمعلومة المفصح عنها عدة أنواع تتمثل أهمها في الشكل التالي:

الشكل رقم (4-2):

أنواع المعلومة المالية المفصح عنها.



المصدر: عبد الكريم محمد سليمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2012، ص 15.

هناك عدة تقسيمات أخرى لأنواع المعلومات؛ فمثلاً نجد هناك معلومات جزئية تشير إلى الأحداث المتوقعة بمواضيع محددة وضمن نطاق ضيق، كإصدار القوائم المالية التي تحوي معلومات جزئية مثل المعلومات الموجودة في الملاحق والمتعلقة بثبات السياسات المحاسبية من عدمه والخاصة بنشاط شركة واحدة فقط، أما المعلومات الكلية قد تؤثر فور صدورها على نشاط الشركة أو على سوق رأس المال بأكمله، أو حتى على الأسواق العالمية الأخرى، حيث يمكن أن تؤثر التغيرات على مجموعة من الشركات وعلى الاقتصاد الوطني التي تبرزها المؤشرات الاقتصادية (التضخم، الكساد) على أسواق رأس المال بشكل كبير وواسع.

¹ الراوي حكمت أحمد، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 40.

² قاسم عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 15.

كما أن البيانات تمثل مرحلة أساسية وهامة من مراحل النظام وهي المدخلات والتي ينبغي أن تكون واضحة وسليمة، فإذا كانت البيانات غير صحيحة فإنها تؤدي للوصول إلى نتائج غير سليمة (معلومات غير سليمة) والتي تمثل مرحلة المخرجات بالنسبة للنظام، وهذا يعتبر من ضمن المخاطر التي تهدد جودة المعلومة المفصح عنها وتهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية أيضاً.

2.2. قيمة وتكلفة المعلومة:

قد تكون للمعلومة الحالية المفصح عنها قيمة جيدة بالنسبة لمستخدمها مقارنة بالمعلومات السابقة وذلك للأسباب التالية:

- قيمة المعلومة ترتفع مع حدوثها، شموليتها، دقتها وصحتها؛
- قد ترتفع قيمتها مع ارتفاع مستوى التفاصيل إلى حد معين وتتنخفض بعد ذلك نتيجة لأنها عامة وليست مفصلة؛
- قيمة المعلومة مرتبطة بالحجم ولكن نسبياً حسب شخصية المستعمل، وكذلك مرتبطة بالمكان والزمان؛
- قيمة المعلومة تختلف حسب حاجة المستخدم إليها.

أما عن تكلفة الحصول على المعلومة: تنجر عن إجراءات الحصول على المعلومة مجموعة من التكاليف ترتبط عموماً بـ:

- حجم الرموز في المعالجة وبالتالي الشمولية والتفاصيل وكذلك تكرار الملاحظات؛
- تتنخفض مع طول مهلة (مدة) الحصول عليها (ضرورة الحصول على معلومات سريعة يتطلب تحمل تكاليف إضافية)؛
- شكل المعلومة (حسب التكنولوجيات الضرورية لرسم أو معالجة أو تقديم المعلومة)؛
- ترتفع مع بعد مسافة مصدر المعلومة.

3.2. علاقة البيانات والمعلومة بالمعرفة:

المعرفة هي من أهم العناصر المؤثر على قرارات مستخدمي المعلومة المفصح عنها، حيث يمكن أن تؤثر بالشكل السلبي أو الإيجابي على العلاقة الموجودة بينها وبين البيانات والمعلومات، وتعرف المعرفة على أنها "المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين بحيث تزيد درجة التحديد والترابط في عناصر المعلومة المكونة لعناصر المعرفة".¹

¹ عبد المالك إسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2004، ص 40.

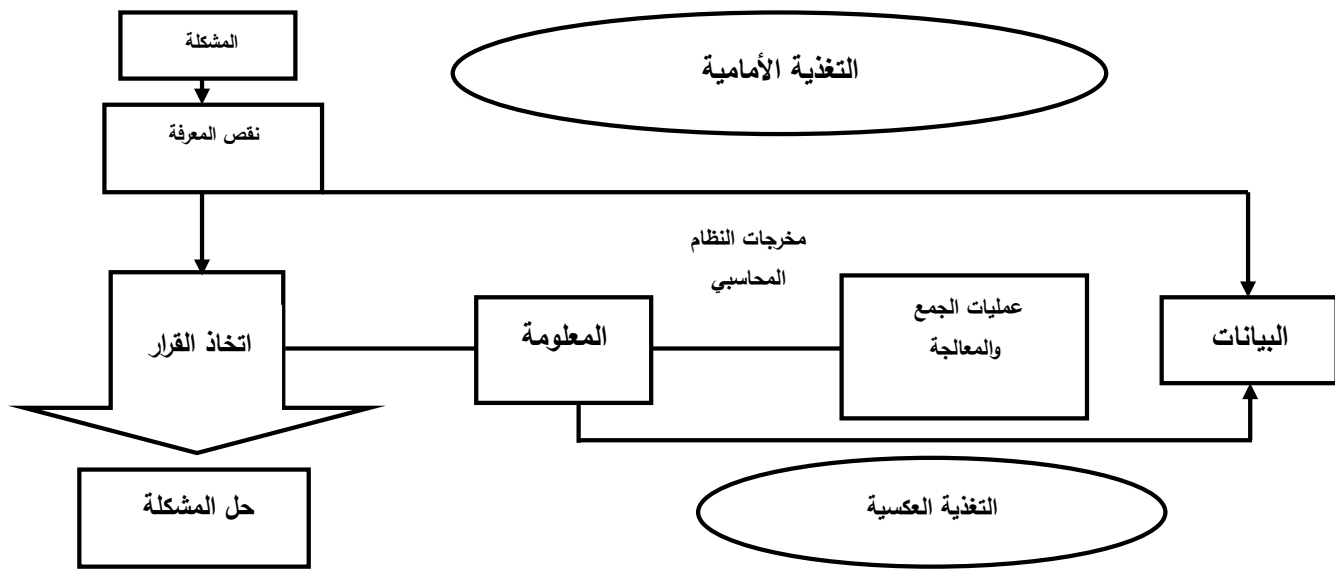
تتمثل المعرفة في القيمة الاقتصادية للمعلومة من وجهة نظر مستخدميها، ويمكن قياسها بالفرق بين عوائد القرارات قبل وبعد استلام المعلومة، بمعنى إذا لم تؤثر المعرفة في متخذي القرار فإن قيمتها مساوية للصفر.

4.2. تأثير المعرفة على العلاقة الموجودة بينها وبين البيانات والمعلومة:

العلاقة بين البيانات والمعلومة والمعرفة هي علاقة متكاملة متتابعة، أي بمجرد الحصول على البيانات وتجميعها يتم معالجتها للحصول على المعلومة التي تزيد من رصيد المعرفة للأطراف ذات العلاقة في صناعة قراراتهم، والشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات الثلاثة السابقة الذكر.

الشكل رقم: (4-3)

تأثير المعرفة على العلاقة الموجودة بينها وبين البيانات والمعلومة المالية.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجمعية، الإسكندرية، 2000، ص10.

من خلال الشكل أعلاه؛ يتضح أن للمعرفة دورًا مهمًا جدًا في ترشيد قرارات الأطراف ذات العلاقة، فالمعلومات ذات الجودة العالية المفصّل عنها من طرف إدارة الشركة لا تكفي في ترشيد قرارات مستخدميها بل يستوجب الاعتماد على بعض خبرات مستخدمي المعلومة أو معرفتهم السابقة بالأوضاع التي ينشطون فيها، فمثلا عند حصول المقرضين على معلومة تقول إن وضعية المركز المالي المالية للشركة جيد يعطيهم دافع للتعامل معها، ولكن عند الحصول على معلومة أخرى تدل على أن الشركة تعتمد على الديون بنسبة كبيرة، فهنا يحصل المقرضين على معرفة كافية عن واقع نشاط الشركة فلا يعملون على إقراضها، وعليه فإن المعرفة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي عند الافتقار لها أو بشكل إيجابي في حالة امتلاكها.

3. الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها:

إن توفير المعلومات المالية ذات الجودة العالية والتي تفيد مستخدميها في صناعة قراراتهم، من أهم الأهداف التي يسعى إليها علم المحاسبة بصفة عامة ومعايير الإبلاغ المالي بصفة خاصة، وحتى تكون المعلومة المالية المفصح عنها ذات جودة عالية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية هذا من جهة، وضمان التوازن بين هذه الخصائص من جهة ثانية، وذلك من أجل أن تكون مكتملة لبعضها البعض وأن يتم الإفصاح عنها بشكل كامل - الإفصاح المحاسبي ذو الجودة - يضمن أقصى فائدة ممكنة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية التي تزيد في جودة المعلومة المالية بطريقة مباشرة وفي جودة الإفصاح المحاسبي بطريقة غير مباشرة في مجموعة الصفات التي تجعل تلك المعلومة ذات فائدة كبيرة.¹ تتم الإشارة هنا أنه تم استعمال أكثر من مُصطلح لشرح خاصية نوعية واحدة في بعض الأحيان، وذلك لتوضيح اختلاف تسمياتها في دول المشرق العربي مع دول المغرب العربي، وفيما يلي يتم شرح كل الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفصح عنها.

1.3.1. الملاءمة:

الملاءمة تعني وجود علاقة وثيقة ومنطقية بين المعلومات المُستمدة من البيئة والأغراض التي تُعد من أجلها، وتُساعد مُتخذي القرارات على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار، بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار وترشيده، كما يُقصد بها قدرة المعلومات المالية في التأثير على القرارات الإدارية، وقدرتها على مُساعدة مُستخدميها في إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية.² تُعد المعلومة مُناسبة للأطراف ذات العلاقة ومُستخدميها إذا كان استخدامها يُعطي إفادة للمستخدم، فرقم صافي الأرباح مثلاً يُعد معلومة لقارئ القوائم المالية نظراً لوجود احتمال كبير في أن يُستخدم هذا القارئ تلك المعلومات في غرض ما، في حين لا يُعد عدد منافذ الشركة التسويقية معلومة مُلائمة للقارئ نفسه نظراً لضعف احتمال استخدامها من قبله في أي غرض كان.³ والمعلومات المالية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تقدير توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛⁴

¹ Kieso, Donald. E, Weygandt, and Warfield, Terry .D, **Intermediate Accounting**, 12th Edition, John wiley and sons Inc., New York, U.S.A, 2007, p31.

² الشرازي عباس، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت، 1990، ص 199.

³ الخطيب خالد، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركة المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002، ص 158.

⁴ ظاهر شاهر القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية، 2003، ص 48.

- تحسين قدرة مُتخذ القرار على التنبؤ بالنتائج في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وتقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

2.3. القدرة التنبؤية:

من أجل أن تكون المعلومة المفصح عنها ذات جودة وملائمة لقرارات مُستخدميها يجب أن تكون ذات قدرة تنبؤية بالأمور المستقبلية، وتعني ضرورة اتسام المعلومات بقدرة توقع الأحداث التي تُساعد المستخدم في بناء قرارات مُستقبلية من خلال زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة، وتكون صورة مستقبلية سليمة تتضمن التوقعات الرشيدة التي تُهم الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال كونها معلومة مفيدة تؤكد أو تغير وجهة الرأي المستخدم، وعلى سبيل المثال من أهم الحالات التي يحتاج فيها المستخدم إلى القدرة التنبؤية هي تلك الحالة التي يتخذ المديرون قراراتهم في ظل المنافسة وعدم التأكد، الأمر الذي يستوجب توفير معلومات مُحاسبية تساهم في مُساعدتهم على التنبؤ الصادق وتقليل درجة المُخاطرة، كما تُساهم المعلومات التنبؤية في إعداد الخُطط ورسم السياسات المستقبلية وذلك لكونها مُدخلات في نموذج التنبؤ فهي تتوقع وتُقدّر الأحداث المستقبلية وتُعطي صورة احتمالية (تقديرية) عنها، وكلما زادت القدرة التنبؤية كانت المعلومة أكثر جودة. كما تتم الإشارة إلى أربعة طرق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية وهي كما يلي:¹

- الطريقة المباشرة: تقوم بتزويد الإدارة بتنبؤات مباشرة دون الرجوع إلى بيانات الماضي، مثل التنبؤ بالتدفقات النقدية المُتوقعة.
- الطريقة غير المباشرة: تقوم بتزويد الإدارة بالتنبؤ عن التدفقات النقدية المُتوقعة من خلال بيانات الأحداث الماضية، أي أن هناك ارتباطات قوية بين الماضي والمستقبل.
- طريقة اعتماد المؤشرات المُرشدة: أي أن تكون البيانات مؤشراً سابقاً للتنبؤ بأحداث مُستقبلية، فمثلاً يُعتبر تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية مُرشداً يسبق التدهور التدريجي في التدفقات النقدية.
- طريقة المعلومات المُعززة (المُكملة): أي من معرفة بيانات محاسبية معينة يتوقع الحصول على بيانات أخرى، مثل زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة.

¹ حنان رضوان حلوة، المرجع السابق، ص 194.

3.3. قيمة التغذية العكسية (الارتدادية) للمعلومة:

التغذية العكسية أو القيمة الارتدادية هي قدرة المعلومة على تصحيح التوقعات السابقة من خلال ملاءمتها والاعتماد عليها في معالجة الأخطاء الماضية، وبالتالي تحسين المعلومات المخرجة من النظام المحاسبي وجعلها معلومة تتصف بالآنية والمرونة وتتكيف مع الظروف المحيطة بواقع نشاط الشركة التي تتسم بعدم الثبات هذا من جهة، ومن جهة ثانية تلعب التغذية العكسية دوراً مهماً في تأكيد أو نفي التوقعات السابقة، وتُساعد المُستخدم في التحقق من التوقعات الماضية، وبالتالي تؤدي إلى تعزيز القرار المتخذ أو ترشيده من خلال إحداث تغيير فيه، أي أن المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي تترد مرة أخرى إلى النظام وهذه الخاصية تعد ضرورية جداً لأغراض الرقابة والمراجعة لأنها تُمكن من إجراء المقارنة بين نتائج التنفيذ الفعلي والنتائج المخططة واتخاذ الإجراءات المصححة.¹

4.3. الوقت المناسب:

يُقصد بهذه الخاصية؛ إمكانية إتاحة المعلومات في وقت آني ومُناسب من قبل الجهة المُعدة لها إلى الجهات المُستخدمة لها، وذلك قبل أن تفقد قيمتها التأثيرية ومنفعتُها على قرارات مُستخدميها، خاصة في حالة تراخي مُعدي المعلومة في إعدادها أو الإفصاح عنها ومرور فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها. حيث أن هناك علاقة طردية بين سرعة وأنية توصيل المعلومة ومدى تأثيرها على قرارات مستعملها، فكلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مُستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير الإيجابي على قراراتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخر في توصيل المعلومات زاد الشك في مصداقية المعلومة المُفصح عنها من جهة وزادة الثقة بأن المعلومات غير ملائمة من جهة أخرى، كما يُحبذ الكثير من مستخدمي المعلومات المفصح عنها أن تكون معلومة آنية في الوقت المناسب حتى وإن لم تكن دقيقة بشكل كبير في مضمونها، لأن عملية صناعة القرار أو القرار نفسه في الكثير من الأحيان تكون دائماً محددة بفترة معينة.

تقع على الإدارة أو الجهة المُعدة والمُفصِّحة عن المعلومة في الكثير من الأحيان في المُفاضلة بين توفير معلومة في وقت مناسب للمستخدم وبأقل دقة وموثوقية، أو توفير الدقة في المعلومة المفصح عنها - الدقة في المعلومة تساعد مستخدميها من اتخاذ قرارات في حالة عدم التأكد ويعتبرها البعض خاصية من خصائص جودة المعلومة - لكن في وقت متأخر وغير مُلائم، لذا فقد تفقد المعلومة المُفصح عنها ملاءمتها إذا حدث تأخر غير ضروري في الإبلاغ عنها، وشرح المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 ذلك واعتبر "حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير قد يُفقد المعلومة ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة

¹ الزبيدي محمد علي، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 95، عمان، الأردن، 1995، ص27.

إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة"، وعليه يجب أن تُقدّم لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المعلومة المالية في الوقت المناسب حتى تُتاح لهم الفرصة لفحصها ووضع الملاحظات عليها ولمعالجة الخلل وأوجه القصور في الوقت المناسب بأقل جهد وأدنى مستوى من التكاليف والخسائر.¹

5.3. الموثوقية:

تُعرف الموثوقية بمجموعة من الخصائص الفرعية التي تكونها، أي أن تكون المعلومة المفصح عنها خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز بدرجة معقولة، وأن تتصف بالأمان عند استعمالها والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وهذا رغم تعرض بعض المعلومات إلى بعض المخاطر، أي أن خاصية الموثوقية تتعلق أساساً بأمن وأمانة المعلومة. هناك علاقة طردية بين كفاية أدلة الإثبات وطرق قياس المعلومة المالية وبين درجة موثوقيتها، فكلما كانت المعلومة مُعدة ومبنية على أدلة إثبات كافية وفعالة وكانت طريقة قياسها دقيقة كلما زادت موثوقيتها، وبالتالي الزيادة في جودة المعلومة المفصح عنها. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس - مثل القيمة العادلة - موحدة ومقبولة قبولاً عاماً وعملية.

تشكل الموثوقية الخاصة الأساسية الثانية للمعلومات المالية حسب مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي، وتهدف إلى معرفة قدرة المعلومات على التعبير عن فحوى الأهداف أو العمليات الاقتصادية بالشكل الذي يُمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، ولا يمكن أن تكون المعلومة المفصح عنها مفيدة لمستخدميها إن لم تكن تُعبر بأمانة وأمان عن واقع نشاط الشركة وتصويرها الدقيق لجوهر الأحداث التي قامت بها وتكون محل ثقة المستخدم، دون أن يعتريها تحريف أو تشويه أخطاء ذات أهمية، بالإضافة إلى ضرورة خلوها من الأخطاء والتحيز بشكل معقول كما سبق ذكره، كما يجب أن تتصف بالقابلية للمراجعة والتحقق استناداً على بيانات تكون موثوقة، وذلك من أجل زيادة درجة الثقة فيها بصورة مباشرة والزيادة في جودة المعلومة المفصح عنها بطريقة غير مباشرة.

6.3. التمثيل الصادق أو العادل:

التمثيل الصادق للمعلومة يعني ضرورة وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات الظاهرة في القوائم أو التقارير المالية في شكل أرقام وبيانات مع الظواهر الاقتصادية والوقائع التشغيلية التي قامت بها

¹ النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 294.

الشركة، وتتم الإشارة هنا إلى أن التمثيل الصادق للمعلومة يكون تمثيلاً صادقاً ومتطابقاً مع جوهر حقيقة الأحداث الاقتصادية وليس مع الشكل القانوني.¹ بالإضافة إلى ضرورة تحلي المعلومة بأكبر قدر ممكن من الاكتمال وخلوها من التحيز سواء كان هذا التحيز مُتعتمد من طرف القائم بعملية القياس والإفصاح المحاسبي أو تحيز غير مُتعتمد يكون ناتج عن نقص في النموذج المعتمد للقياس المحاسبي (التحيز في نموذج القياس مثل التكلفة التاريخية أو بكل النماذج المشار لها في الفصل الثاني).

7.3. إمكانية التحقق أو الموضوعية في القياس:

الموضوعية في المعلومة المُفصح عنها تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب، والقياس نفسه الذي يصل إليه أشخاص مُختلفين يكون دائماً هو القياس المرغوب فيه من طرف مستخدمي المعلومة، لأنه خالي من أنواع التحيز الذاتي الذي يُمكن أن تكون في المعلومة المتعلقة بالشركة، وتتطلب الموضوعية وفق التعريف المُطلق لها أن يكون هناك إمكانية للتحقق من صحة المعلومة بواسطة شخص مُستقل، وهذه خاصية تُجنّب ذلك النوع من التأثير المُتعلق بشخصية القائم بالعملية (مُتقائل أو مُشائم)، وينبغي هنا التفرقة بين نوعين من أسباب عدم الموضوعية في القياس، فالأول ناتج عن القائم بعملية القياس والإفصاح سواء عن قصد (غش واحتيال) أو دونه (خطأ أو نقص في الكفاءة)، والثاني ناتج عن ظروف الشركة والنقائص الموجودة في نموذج القياس المستعمل نفسه.

8.3. الحياد:

يُقصد بالحياد أن يكون الهدف من نشر المعلومات المحاسبية خدمة كل مُستخدميها دون أي تحيز في توجيه هذه المعلومات لخدمة مستخدم على حساب آخر، بل يجب أن تكون المعلومة مُعدة بشكل عام وشمولي تستفيد منها جميع الفئات المستخدمة دون أي انحياز ودون الأخذ برأي أي مستخدم للمعلومة عند إجراءات قياسها والإفصاح عنها، ففي حالة الإفصاح عن معلومة مُهمة لطرف واحد ذو علاقة بنشاط الشركة دون الأطراف الأخرى ذات العلاقة تفقد المعلومة هنا خاصية الحياد وقد تقع الشركة في مشاكل ومواقف غير مرغوب فيها عند اكتشاف ذلك من باقي الأطراف، لأنها تؤثر على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه غير صحيح، كما لا يمكن اعتبار المعلومات المتحيزة معلومات آمنة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

¹ الشرازي عباس مهدي، المرجع السابق، ص 202.

الفرق بين الحياد والموضوعية هو أن الأول يعتمد على عدم التحيز عند الإفصاح عن المعلومة أي يحقق إفصاح تام ونزيه، والثانية تعتمد على عدم التحيز عند قياس المعلومة أي تحقق قياس منصف ونزيه، وخاصية الحياد تجعل المعلومة المفصح عنها تتسم بالنزاهة وخالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقاً، وتعتبر من أهم الأهداف التي تقع على عاتق الإدارة والتي تسعى لتحقيقها.

9.3. قابلية المقارنة:

كلما كانت المعلومة المفصح عنها قابلة للمقارنة، كلما زادت جودة المعلومة بالنسبة لمستخدميها، ويقصد بالقابلية للمقارنة أن يستطيع مستخدم المعلومة المالية إجراء المقارنة المكانية، أي مقارنة نشاط الشركة مع شركات أخرى تنشط في نفس القطاع، أو إجراء المقارنة الزمانية عن طريق مقارنة نشاط الشركة للسنة الحالية مع نشاط الشركة الخاص بالسنوات السابقة حيث تقوم هذه المقارنة عادة على أساس كمي للمؤشرات العامة، وحتى يمكن إجراء هذه المقارنة يجب أن تتوفر في المعلومات مجموعة من الخصائص الأساسية المترابطة كالموثوقية، بالإضافة إلى الثبات والاتساق، أي اتباع نفس السياسات والنماذج والإجراءات المحاسبية. تؤدي المقارنة الزمانية و/أو المكانية إلى إمكانية معرفة إيجابيات وسلبيات الشركة القائمة بعملية المقارنة ومعرفة مستوى تطورها من مدة زمنية إلى أخرى هذا من جهة، ومن جهة ثانية تؤدي إلى معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف الخاصة بالشركة مقارنة مع الشركات التي تنشط في نفس القطاع.

لا يمكن أن تكون خاصية قابلية المقارنة للمعلومة المالية صحيحة ومجدية إلا إذا كان هناك ثبات في الطرق والسياسات المحاسبية من مدة زمنية إلى أخرى أو نفسها المطبقة بين الشركة المُقَارَنة والشركة المُقَارَنة، وفي حالة تغير السياسات المحاسبية مثل تغير سياسات وطرق القياس المحاسبي من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يجب أن يثبت ذلك بتوضيحات عن الأثر الناجم جراء هذا التغير في قائمة الملاحق، من أجل تسهيل عملية المقارنة في هذه الحالة إن كانت ممكنة. وتتم الإشارة هنا إلا أن نتائج المقارنة الأولية المتمثلة في الإيجابيات والسلبيات لا تتبع من تشابه أو اختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح، وتكون نتائج المقارنة ذات فائدة أكبر كلما استخدمت أساليب مماثلة في القياس والإفصاح.

هذه الخاصية ليست بأهمية الملاءمة والموثوقية، ولكن يجب أن يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة للقوائم المالية على مرور الزمن من أجل تحديد اتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن تكون مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والمتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت بحيث يمكن استنباط ظرف معين أو تحديد اتجاهاتهم.

10.3. الثبات أو الاتساق:

تعتبر هذه الخاصية من أهم شروط تحقق خاصية القابلية للمقارنة سواء الزمانية أو المكانية، وتعني الانتظام والثبات في تطبيق الأساليب والقواعد والمبادئ المحاسبية من فترة زمنية إلى أخرى، خاصة منها تلك المبادئ التي تحظى بالقبول العام، وذلك بغية تحقيق إمكانية المقارنة الجيدة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام نفس المبادئ المحاسبية. والثبات لا يمنع تغيير السياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل وأكثر منفعة للشركة ولكن بشرط الإفصاح عن ذلك للأطراف ذات المصلحة مع تبريرات تفسر سبب التغيير في الوثائق الملحقة، وذلك من أجل ضمان الفائدة لمستخدمي المعلومات المفصح عنها عن طريق تسهيل تحليل وفهم المعلومات المحاسبية من أجل إجراء عمليات المقارنة.

تبقى هذه الخاصية ذات أهمية كبيرة لأن علم المحاسبة وقواعده يتميز بالمرونة والتأقلم مع الظروف الاقتصادية عن طريق اختيار أفضل سياسة محاسبية مناسبة لنشاط وإدارة الشركة هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن الفكر المحاسبي عاجز عن تقديم بديل أو نموذج يكون مفضل ومختار من بين كافة الأساليب والطرق المتبعة.¹

11.3. قابلية المعلومات المفصح عنها للفهم أو الاستيعاب:

تعتبر هذه الخاصية حلقة الوصل بين الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها والخصائص التي يجب أن يتمتع بها مستخدمو المعلومة بغية ترشيد قراراتهم، فالفهم والاستيعاب هنا لا يفهم بمعناه المطلق، ولكن القابلية للفهم هنا تعني قابلية المعلومة المفصح عنها للفهم من طرف المستخدمين الذين لديهم خبرة وتجربة ومستوى علمي وعملي ومعرفة (المعلومات المتراكمة) سابقة بمبادئ وقواعد علم المحاسبة والمالية والجباية والقانون بالإضافة إلى أن تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات المفصح عنها بقدر معقول من العناية. لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى، لذا فإن خاصية القابلية للفهم تعتمد أساساً على مؤشرين هامين هما:²

- درجة المقروئية والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات، أي يجب أن تكون المعلومة واضحة لا تحتمل الشك عند قراءتها، ولا تدل على أكثر من رأي في معناها؛
- مستوى الوعي والإدراك والفهم من قبل مستخدمي تلك المعلومة.

¹ طه عليوي ناصر، هيثم هشام الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 12، 2012، ص 80.

² النقيب كمال عبد العزيز، المرجع السابق، ص 297.

12.3. الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل (الاكتمال):

المُلاحظ أن هاتين الخاصيتين يتم الربط بينهما من طرف الكثير من الباحثين والجهات المشرفة لأسس وقواعد ومبادئ المحاسبة، وذلك بسبب ضرورة الإفصاح عن المعلومات المهمة مقارنة بالمعلومات الأقل أهمية أو غير المهمة لمستخدميها من أجل ترشيد واتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى أن مستخدمي المعلومة المفصح عنها يهتمون بالمعلومات الأهم والمفصح عنها بشكل تام (الاكتمال) ثم بالمعلومات الأقل أهمية والمفصح عنها بشكل جزئي، والإفصاح الأمثل هنا يقصد به الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية للأطراف ذات العلاقة دون المبالغة أو كتمان أي معلومة قد تغير اتجاه قرارات مستخدمي هذه المعلومات.

إذا أدى كتمان المعلومة أو المبالغة فيها إلى سوء اتخاذ قرارات مستخدميها ففي هذا الحالة تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية كبيرة، وإن لم يؤثر كتمان المعلومة أو المبالغة في الإفصاح عنها على قرارات مستخدميها تعتبر في هذه الحالة معلومة أقل أهمية أو غير مهمة. ويلاحظ أن جودة الإفصاح تتأثر بكل الخصائص النوعية المتعلقة بجودة المعلومة فكلما كانت المعلومة المفصح عنها ذات جودة كلما كان الإفصاح شفاف وكامل وذو جودة، وكلما كان الإفصاح تام وشفاف كلما زاد من جودة المعلومة المالية المفصح عنها، أي أن العلاقة بين الإفصاح وجودة المعلومة هي عبارة عن علاقة طردية متبادلة التأثير.

13.3. تغليب الجوهر على الشكل:

نص مجلس المعايير المحاسبية الدولية على أن تغليب الحقيقة الاقتصادية على الواقع القانوني في العمليات التي تقوم بها الشركة يعتبر خاصية من خصائص جودة المعلومة المالية، ولقد اعتبرت هذه الخاصية فيما بعد من أهم المبادئ المحاسبية التي لا يمكن مخالفتها قبل وأثناء وبعد إعداد المعلومات المالية، ومن الأمثلة والحالات التي عالجتها هذه الخاصية أو المبدأ هي حالة الإيجار التمويلي و طرق الغش والتحايل المعروفة بين الشركات، خاصة منها الشركات التابعة لنفس الشركة الأم، كأن تتخلص الشركة من أصل إلى شركة آخر بطريقة قانونية لنقل الملكية، ومع ذلك قد توجد اتفاقيات تضمن استمرارية تمتع الشركة الأولى بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل لفترة قصيرة أو طويلة، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها.

14.3. اقتصادية المعلومة:

يُقصد باقتصادية المعلومة هنا؛ ضرورة وجود جدوى اقتصادية لصالح مستخدميها عن طريق ارتفاع العائد والمنافع المتوقع منها على تكاليف الحصول عليها واستعمالها، أو لصالح معديها عن طريق انخفاض تكاليف إعدادها عن العوائد المتوقعة منها، وقد يتحمل مُعدو أو مستخدمو المعلومة تكاليف أكبر من العوائد والمنافع في بعض الحالات وذلك تجنباً للعقوبات القانونية التي تؤدي إلى تحمل تكاليف

إضافية أكبر، فعلى إدارة الشركة الموازنة بين تكاليف المعلومة والمنافع المتوقعة منها، ولكن في أحيان كثيرة يصعب قياس المنفعة لمقارنتها مع التكلفة.

من أهم المحددات التي تحد من جودة المعلومة المالية نجد مبدأ وخاصة الحيطة والحذر (التحفظ) الذي يمتاز به المحاسب أو مُعد المعلومة المالية بالإضافة إلى خاصة المادية، ويقصد بالحذر: تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، يتبع المحاسب الحيطة والحذر عند المعالجة المحاسبية وإعداد وعرض المعلومة المالية للإفصاح عنها مجموعة من الإجراءات التي تحد من جودة المعلومة المفصح عنها تتمثل في التالي:¹

▪ اختيار أقل تكلفة ممكنة للأصول وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعليه يتم تسعير بضاعة آخر المدة على أساس السوق أو التكلفة أيهما أقل؛

▪ تقييم الالتزامات بأعلى قيمة متوقعة، وعليه يتم إظهار الالتزامات المتوقعة والممكن تقدير قيمتها بشكل معقول وعدم الانتظار حتى حدوث هذه الالتزامات؛

▪ تأجيل الاعتراف بالإيرادات حتى تتحقق فعلاً (أي عدم اعتبار الإيرادات غير المتوقعة والتي لم تكتسب بعد أو أي إيراد محتمل)؛

▪ الأخذ بالاعتبار أية مصروفات قد تحدث في المستقبل نتيجة عمليات وأحداث الفترة المالية الحالية. أما عن مادية المعلومة هنا فهي محدد هام لجودة المعلومة المالية لأن المعلومة تكون مادية ومضللة إذا تم حذف أو تحريف أي بند يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، أي أن المادية هي عملية الإفصاح عن المعلومات بشكل من الحكم الشخصي للمفصح، فالمعلومات التي يراها هامة يفصح عنها وإن لم تكن هامة لا يفصح عنها من أجل عدم تحمل تكاليف، حيث تعتمد المادية على ما يلي:

- الأهمية النسبية (Relative Size)؛

- مستوى الدقة في تقديم قيمة البند وطبيعة هذا البند؛

وعليه فإن مفهوم المادية يضع حدًا أو نقطة قطع أكثر من كونها خاصة أساسية يجب للمعلومات أن تتصف بها لكي تكون مفيدة.

¹ جمال على عطية طرايرة، المرجع السابق، ص 59.

كلما توفرت الخصائص النوعية المذكورة أعلاه في المعلومة المفصح عنها كلما زادت جودة المعلومة المتعلقة بكل شركات المجموعة، وزادت معها طلبات الاستثمار وطلبات التعامل مع هذه المجموعة لجودة معلوماتها المنشورة، الأمر الذي يدل على دقة القياس المحاسبي استناداً إلى أساليب القياس المناسبة كقياس القيمة العادلة المذكور في الفصل الثالث (في حالة عدم وجود قياس دقيق وصحيح للمعلومة لا تكون المعلومة ذات جودة)، أي لا يكفي توفير المعلومة للأطراف المستخدمة فقط بل يجب توفير معلومة مالية ذات جودة عالية، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن تحقيق كل الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في معلومة واحدة وذلك لاحتمال وجود تعارض وتداخل كبير بين هذه الخصائص يمنع من تحقيقها كاملة، حيث إن تحقيق خاصية منها قد يتطلب التضحية بخاصية أخرى، وهنا لا بد من الموازنة بين هذه الخصائص على أساس الأهمية النسبية لها، وهذا يعتمد على طبيعة المستخدم للمعلومات المالية وغايته منها.

المبحث الثالث: أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في المجموعة.

قد تحقق المعلومة المالية رغبة مستخدميها إذا كانت ذات جودة عالية، وتكون المعلومة المالية ذات جودة عالية إذا توفرت فيها مجموعة الخصائص النوعية المذكورة سابقاً، ولكن هذه المعلومة المالية لا تكون ذات فعالية ونفعية لمستخدميها إذا كانت تعبر عن وقائع اقتصادية قامت بها المجموعة وتم قياسها بأساليب قياس غير دقيقة لا تعكس واقع نشاط المجموعة ككل وكوحدة واحدة، أي أنه يجب أولاً استعمال أفضل أساليب القياس المحاسبي من أجل الوصول إلى معلومة تمثل بصدق الوقائع الاقتصادية، ثم السعي إلى تحقيق باقي الخصائص النوعية لجودة المعلومة هذا من جهة.

من جهة ثانية ولضمان كل الاستفادة والمنفعة لمستخدمي المعلومة المالية، يجب على إدارة مجموعة الشركات أن تحقق العدالة في التعامل بين المساهمين ومستخدمي المعلومة المفصح عنها، وتسعى إلى تحقيق رقابة فعالة على إدارة الشركة التي قد تضلل واقع المعلومات وتُحرف حقائقها باستعمال أساليب الغش والتلاعب وهذا ما تسعى الإدارة الراشدة (حوكمة الشركات) لتجنبه في أي شركة. وعليه يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يتعلق المطلب الأول بأثر القيمة العادلة على العلاقة المتبادلة بين جودة المعلومة المالية والإفصاح التام أما عن المطلب الثاني فيتعلق بفعالية مبادئ حوكمة الشركات في إرساء الخصائص النوعية لجودة المعلومة المفصح عنها.

المطلب الأول: أثر القيمة العادلة على العلاقة المتبادلة بين جودة المعلومة المالية والإفصاح التام.

حتى يتم توضيح أثر القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي بشكل دقيق يجب التطرق إلى أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها أولاً، لأنه كلما كانت المعلومة المالية تتصف بخصائص ذات جودة عالية كلما انعكس إيجاباً على جودة الإفصاح المحاسبي وزاد من شفافيته وكماله، رغم أن الإفصاح التام يعد من أهم الخصائص النوعية لجودة المعلومة كما سبق ذكره، إلا أنه يعتبر آخر خاصية يمكن تحقيقها في المعلومة وذلك لطبيعة العلاقة المتبادلة بينه وبين جودة المعلومة، أي أن الإفصاح التام (الاكتمال) يزيد من جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح.

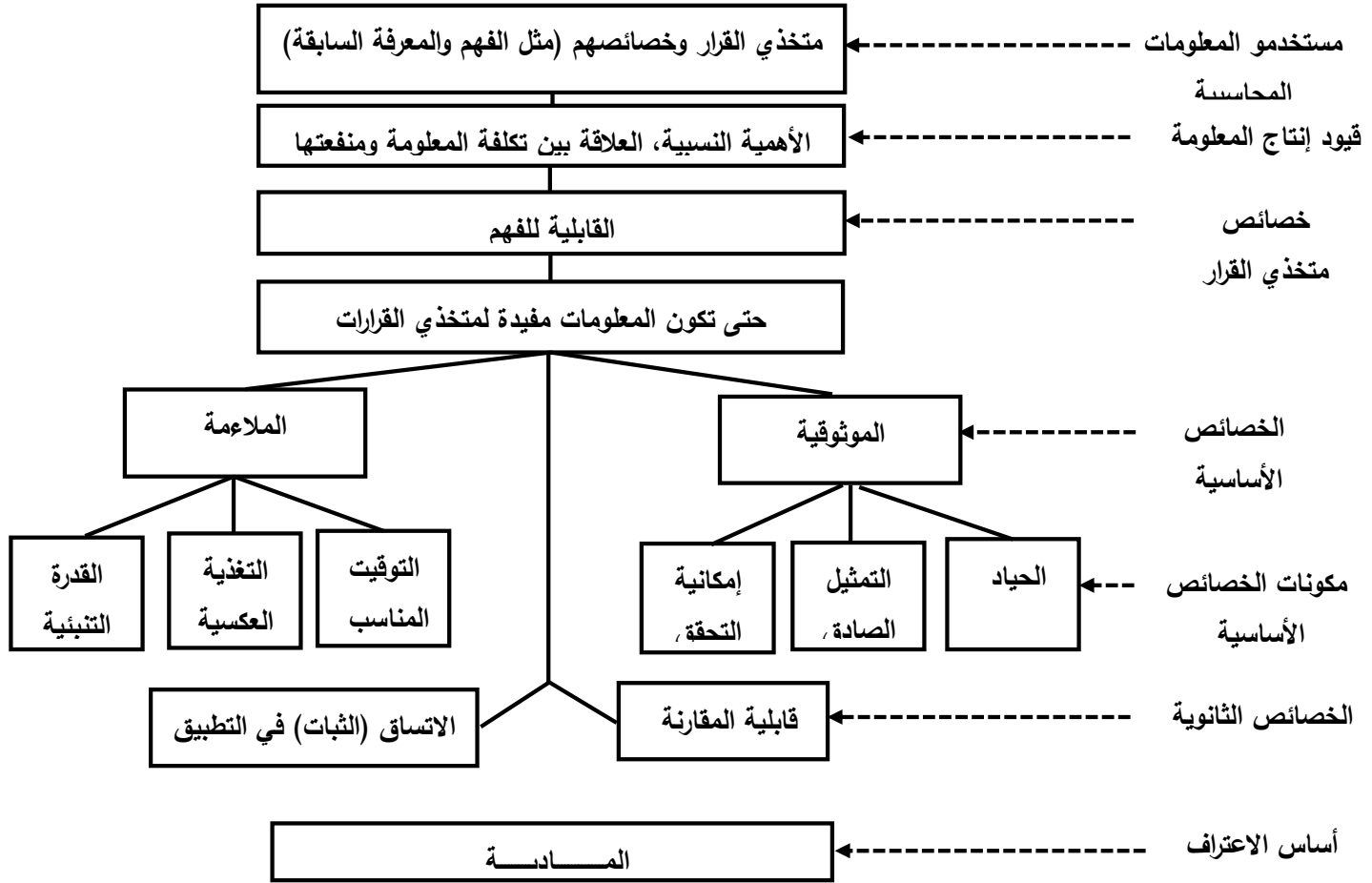
1. الخصائص النوعية الضرورية للمعلومة المالية المفصح عنها:

تم تقسيم مجموعة الخصائص النوعية المذكورة أعلاه؛ إلى خصائص أساسية وأخرى ثانوية حسب عدة دراسات ولجهات رسمية مختلفة، فحسب مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومة المفصح عنها إلى خصائص رئيسية وأخرى ثانوية من خلال وضع إطار كامل من التعاريف تحدد ماهية الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في SFAC 2 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information"

الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عام 1980، والشكل التالي يبين تركيبة الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية:

الشكل رقم: (4-4)

الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفق المعايير المحاسبية الأمريكية.



المصدر: جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005، ص 56. أو

Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; **Accounting Theory and Analyses**, Inc. 2001, Page 20.

من الشكل أعلاه يتضح؛ أن مجلس المعايير المحاسبية الأمريكية قد فصل الخصائص النوعية للمعلومات المالية بشكل دقيق في المفهوم المحاسبي رقم 2 SFAC، حيث اعتبر كل من خاصيتي الملاءمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين تحتوي كل منها على مجموعة من الخصائص الفرعية فالملاءمة تحتوي على التوقيت المناسب والتغذية العكسية والقدرة التنبؤية كخصائص فرعية لها، أما الموثوقية تحتوي على الحياد والتمثيل الصادق وإمكانية التحقق كخصائص فرعية لها، بالإضافة إلى اعتباره لقابلية مقارنة المعلومة المالية وثبات الطرق المحاسبية خاصيتين ثانويتين. ومن أجل الاعتراف بكل الخصائص النوعية

السابقة يجب أن تكون للمعلومة قيمة مادية وتكلفة تقارن مع المنفعة المتوقعة منها ومدى أهميتها وفهمها من طرف مستخدميها، سواء مستخدمين داخليين أو مستخدمين خارجيين.

أما عن لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC، فقد قسمت الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية إلى خاصيتين أساسيتين مثل مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية هما الملاءمة والموثوقية، ولكن لم يكن هناك اتفاق بينهما حول الخصائص الثانوية لجودة المعلومة المالية فلجنة المعايير المحاسبية الدولية اعتبرت كل من القابلية للمقارنة والأهمية النسبية خصائص ثانوية للمعلومة المالية المفصّل عنها،¹ أما في مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية كما سبق الذكر فقد اعتبر القابلية للمقارنة والثبات هما الخاصيتين الثانويتين. وفي دراسة أخرى قامت بها لجنة وضع المعايير المحاسبية البريطانية ASSC حددت كل الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومة المالية في الملاءمة، القابلية للفهم، الموثوقية، الاكتمال، الموضوعية، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة.

كما أوضحت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأن خصائص المعلومات المحاسبية تتمثل في الملاءمة، الموثوقية، الحياد، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم والأهمية النسبية وتجاهلت باقي الخصائص المذكورة حسب IASC و FASB. واهتمت معايير المحاسبة المصرية بخصائص جودة المعلومة وأشارت بأنها صفات تجعل المعلومة الواردة بالقوائم المالية مفيدة للمستخدمين وتتضمن الخصائص الأساسية التالية: القابلية للفهم، الملاءمة، المصادقية، القابلية للمقارنة كمجموعة الخصائص الرئيسية وخاصة الحياد كخاصية ثانوية، ولم تتطرق إلى الخصائص الرئيسية التي أشار لها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية أو لجنة المعايير المحاسبية الدولية (الملاءمة والموثوقية).

أما عن الجزائر؛ ووفقاً لما جاء به القانون 7-11 الصادر في الجريدة الرسمية والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي،² فقد حدد الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة وذات الجودة في الملاءمة، الوضوح (القابلية للفهم)، المصادقية، القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية. وقد أدرج النظام المحاسبي المالي عدة خصائص أخرى كمبادئ محاسبية يحتكم إليها ولا يجوز مخالفتها عند إعداد القوائم المالية (تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني، الحيطة والحذر، الإفصاح التام، الصورة الصادقة وخاصة الثبات أو الاتساق...)، كما لم يتطرق إلى باقي الخصائص المحاسبية كالحياذ والتغذية العكسية كما عليه الحال في التشريعات الأخرى سواء كخصائص رئيسية أو خصائص ثانوية.

¹ Barry and Elliot, **Financial Reporting Analysis**, London, 1992, p 215.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر سنة 2007.

من تحليل الخصائص النوعية لجود المعلومة المفصح عنها حسب ما جاء به أهم المجالس واللجان العالمية والعربية أعلاه؛ يتضح أنه يوجد عدم اتفاق حول عدد وطبيعة الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها. ولمعرفة أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المفصح عنها بصورة مباشرة ثم على الإفصاح المحاسبي بصورة غير مباشرة، يتم تحليل أثر أسلوب القيمة العادلة على أهم الخصائص المحاسبية التي تحظى بالاتفاق بين أهم الجهات التشريعية المحاسبية الظاهرة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (4-2)

الخصائص النوعية الأكثر استخداماً لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.

الخصائص الجهات المشرعة	الملاءمة	الموثوقية (المصدقية)	القابلية للفهم (الوضوح)	القابلية للمقارنة	للتحقق (الموضوعية)	الجِدَاد	التوقيت المناسب	الإفصاح التام (الاكتمال)	الثبات (الاتساق)	الأهمية النسبية	القدرة التنبؤية	اقتصادية المعلومة	التمثيل الصادق	التغذية العكسية
FASB	1	1	-	1	1	1	1	-	1	-	1	1	1	1
IASC	1	1	-	1	-	-	-	-	-	1	-	-	-	-
ASSC	1	1	1	1	-	1	1	1	-	-	-	-	-	-
الهيئة السعودية للمحاسبة القانونيين	1	1	1	1	-	1	-	-	-	1	-	-	-	-
معايير المحاسبة المصرية	1	1	1	1	1	-	1	-	-	1	-	-	-	-
النظام المحاسبي الجزائري SCF	1	1	1	1	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي التكرارات	6	6	4	6	2	3	3	1	1	3	1	1	1	1
نسبة الاتفاق (التكرار) %	100	100	67	100	33	50	50	17	17	50	17	17	17	17
الخصائص الأكثر استخداماً														

المصدر: من إعداد الباحث.

يُدلُّ السطر الأخير من الجدول أعلاه على الخصائص النوعية للمعلومة المالية الأكثر استخداماً وشيوعاً بين الجهات المشرعة الظاهرة في الجدول، حيث يُعبر اللون الأسود في هذا السطر على الخصائص الأكثر استخداماً، أما اللونين الرمادي والأبيض فيُعبّران على الخصائص الأقل استخداماً.

من خلال الجدول أعلاه؛ يتضح أن هناك درجة تفاوت في أهمية الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها وذلك استناداً إلى نسبة الاتفاق بين مختلف الجهات التشريعية الظاهرة في الجدول، أظهرت بيانات هذا الجدول أن أكثر الخصائص التي تم الاتفاق عليها والتي تعد ضرورية وأكثرها استخداماً وتأثيراً على جودة المعلومة المالية المفصح عنها، هي الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الحياد، التوقيت المناسب والأهمية النسبية، حيث كانت نسبة تكرار أو الاتفاق على هذه الخصائص تساوي أو تفوق 50%، أما الخصائص الأقل تأثيراً على جودة المعلومة تمثلت في القابلية للتحقق بنسبة اتفاق 33%، في حين أخذت باقي الخصائص نسبة التكرار تساوي 17% الأمر الذي يدل على ضعف تأثيرها على جودة المعلومة المالية المفصح عنها.

2. أثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية الضرورية للمعلومة المالية وعلى أنواع الإفصاح المحاسبي:

لمعرفة أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة أولاً ثم على الإفصاح المحاسبي ثانياً، يجب معرفة أثرها على الخصائص الأكثر تأثيراً على جودة المعلومة، ومن هذا المنطلق يتم توضيح تصنيف خصائص جودة المعلومة المالية حسب درجة التأثير إلى الخصائص الضرورية وتتمثل في: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الحياد، التوقيت المناسب والأهمية النسبية، وإلى الخصائص المُكملة وتتمثل في: القابلية للتحقق للمعلومة، وإلى الخصائص الإضافية والتي تتمثل في: اقتصادية المعلومة، القدرة التنبؤية، الثبات، الاكتمال، التمثيل الصادق والتغذية العكسية. وتم توضيح أثر قياس القيمة العادلة على الخصائص الضرورية لجودة المعلومة والمؤثرة على الإفصاح المحاسبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-3):

أثر القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في المجموعة.

الخصائص النوعية الضرورية لجودة المعلومة المالية المفصح عنها.	أثر القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي.
الملاءمة	أثر إيجابي: لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها (خاصية التمثيل الصادق) الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبؤية)، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية)، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة الإفصاح المحاسبي ملائم للمستخدمين.

أثر سلبي: تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الاخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الاخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضوعية). أثر إيجابي: إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط المجموعة ككل، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصيتي الوقت المناسب، وخاصية التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية. قد يهتم مستخدم المعلومة المالية في الكثير من الأحيان بمصداقية وكفاية المعلومة بغية اتخاذ قرارات صحيحة أكثر من الاهتمام بتكلفة الحصول عليها لأنه يتوقع الحصول على منافع أكثر، الأمر الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول إلى إفصاح كافي يرضي الأطراف المستخدمين للمعلومة.	الموثوقية
أثر إيجابي: إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمانية تقوم الشركة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الاخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين شركات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الاخلال بمبدأ الثبات) بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة التنبؤية) وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي أن القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ثم الوصول إلى إفصاح كامل.	القابلية للمقارنة
أثر سلبي مؤقت: نظرا لحدائثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى - مثل التكلفة التاريخية -، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، وصعوبة فهم وتحليل المعلومات المالية من طرف مستخدمي المعلومات المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحدائثة أسلوب القيمة العادلة فقط، فبمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.	القابلية للفهم

الأهمية النسبية	أثر إيجابي: يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية (مثل السوق المشابه)، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية (خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد في جودة المعلومة المالية ثم في جودة وشفافية الإفصاح عنها.
الحياد	أثر إيجابي: في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند اتباع التكلفة التاريخية مثلاً، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة والمركز المالي للشركة بشكل صادق (الاخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على الشركة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب. لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي العادل.
التوقيت المناسب	أثر إيجابي: القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يُعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات الشركة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى:

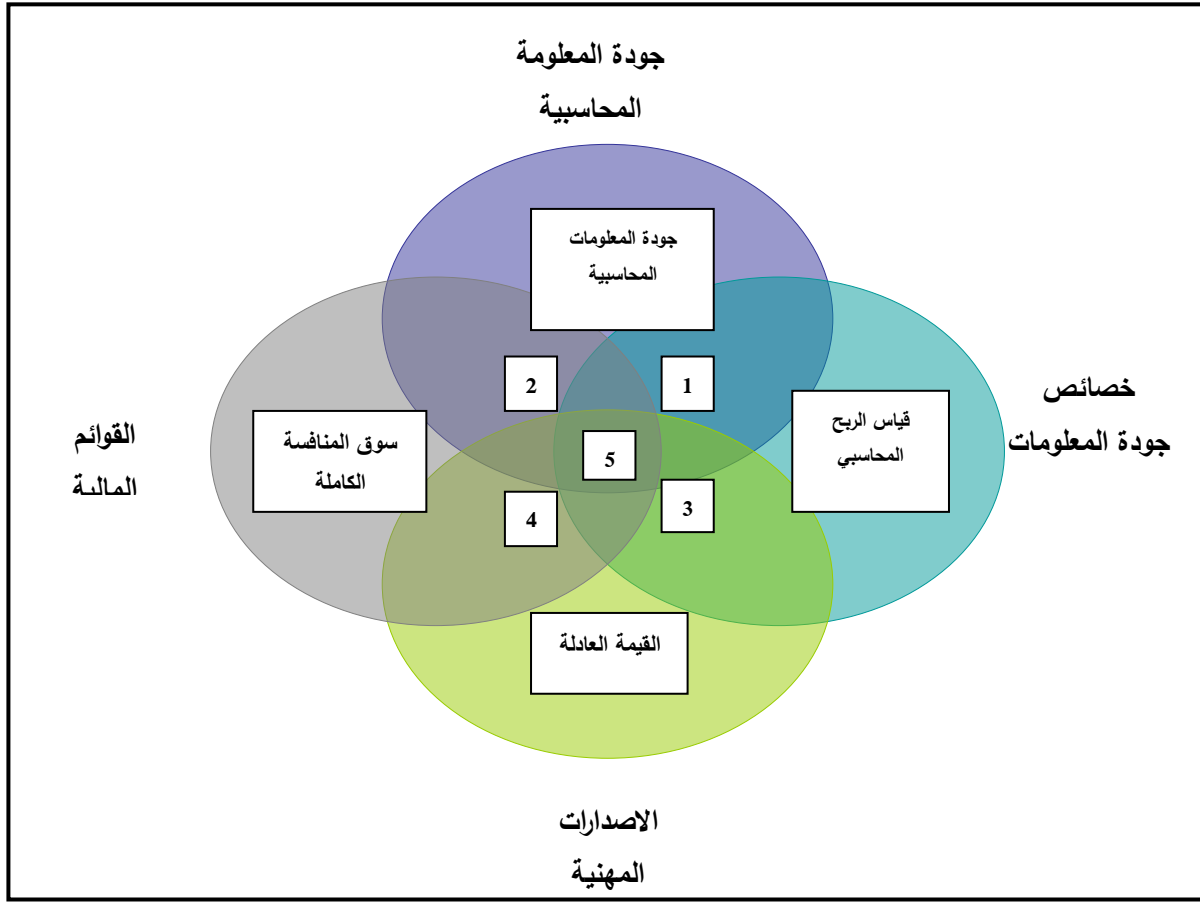
Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; **Accounting Theory and Analyses**, Inc. 2001, Page 41.

من الجدول أعلاه؛ يتضح أن أثر قياس القيمة العادلة على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية وعلى الإفصاح المحاسبي هو أثر إيجابي في مجمله، فكلما اعتمدت مجموعة الشركات على أسلوب القياس وفق القيمة العادلة كلما أدى بها إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الخصائص النوعية الضرورية لجودة المعلومة المالية (الموثوقية، الملاءمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الحياد، التوقيت المناسب والأهمية النسبية) وبالتالي السعي إلى تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف وذلك عن طريق تحقيق أنواع الإفصاح المحاسبي الظاهرة في الجدول أعلاه (الإفصاح الملائم، الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح كافي والإفصاح الوقائي)، وهذا ما سيتم التأكد منه في الدراسة الميدانية.

بالإضافة إلى أن الأحداث والوقائع الاقتصادية التي يتم قياسها بأسلوب القيمة العادلة تعكس حقيقة النشاطات التي قامت بها المجموعة كوحدة واحدة، الأمر الذي ينعكس على جودة الإفصاح عن المعلومة التي توفر المصداقية في قيمة الدخل المحاسبي، بدلاً من المعلومة التي تم قياسها بأسلوب التكلفة التاريخية، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند القياس والإفصاح عن الدخل المحاسبي وسوق المنافسة الكاملة.

الشكل رقم (4-5):

العلاقة بين جودة المعلومات المالية وبين قياس والإفصاح عن الربح المحاسبي.



المصدر: عبد الرحمان عبد الفتاح محمد، دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية -دراسة ميدانية-، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2010، ص1313.

يتضح من الشكل ما يلي:

المنطقة رقم 1: تعبر عن الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي؛

المنطقة رقم 2: تدل على تأثير سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومة من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية؛

المنطقة رقم 3: تشير إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي في ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات؛

المنطقة رقم 4: توضح العلاقة القوية بين الإصدارات المهنية الرامية إلى توحيد قياس القيمة العادلة لأصول المعروضة في القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الأصول سواء مالية أو أصول أخرى؛

المنطقة رقم 5: نقطة التقاء وترابط العناصر الأربعة والتي تعبر في الآثار المباشرة والمتمثلة في مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تؤدي إلى القياس العادل لقيم الأصول متمثلاً في مدى تأثير المعلومات على الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية.

بالإضافة إلى ما سبق؛ فمن الضروري الإشارة إلى أن القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا يقتصر على تحقيق الخصائص السابقة فقط بل يتعدى إلى ضرورة توفر الخصائص دقيقة وذات أهمية بالغة لمسير إدارة المجموعة أو لكل مستخدميها بصفة عامة كخاصية الشفافية، خاصية الواقعية، خاصية التعبير عن المخاطر، خاصية المقدرة التفسيرية. حيث تحقق هذا الخصائص أبعاداً جديدة لجودة معلومات القيمة العادلة وتمثل دافع هام نحو الاهتمام بقياس القيمة العادلة وتوسع مجالات تطبيقها على مختلف عناصر القوائم المالية الموحدة، وضرورة إعداد قوائم مالية موحدة على أساس القيمة العادلة والإفصاح عنها بجانب القوائم المالية الحالية.

المطلب الثاني: فعالية مبادئ الحوكمة في زيادة جودة المعلومة وتحقيق إفصاح محاسبي شفاف.

قد تكون المعلومة المالية ذات جودة عالية من خلال توفر الخصائص النوعية الضرورية لجودة المعلومة، بالإضافة إلى توحيد حسابات المجموعة استناداً إلى أسلوب القياس وفق القيمة العادلة باعتباره الأفضل والمناسب لنشاطاتها، إلا أنه وفي الكثير من الحالات لا يُمكن للمجموعة أن تصل إلى إفصاح محاسبي تام وشفاف، وذلك بسبب عدم كفاءة الجهة المسؤولة عن إجراءات القياس والإفصاح المحاسبي أو وجود تلاعبات وغش إداري، بغية تزييف الحقائق والوقائع الاقتصادية التي قامت بها شركات المجموعة، ومن أجل تجنب هذه العراقيل والوصول إلى إفصاح محاسبي شفاف، تقوم إدارة المجموعة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بشكل جيد بهدف الوصول إلى إدارة راشدة تساعد في تحقيق أهدافها وتحسين سير نشاطاتها.

يُعد مصطلح الحوكمة من أهم المفاهيم الإدارية الحديثة، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة، خاصة بعد المشاكل التي عرفتتها بعض الشركات الأمريكية الكبرى، مما دعا إلى ضرورة إيجاد قواعد ومعايير إدارية وقوانين تحكم أداء الشركات لذلك بدأ الاهتمام بموضوع الحوكمة، وسيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة حوكمة الشركات ومفهومها، أهميتها وأهدافها، ومبادئ وخصائصها، بالإضافة إلى توضيح أثرها على جودة المعلومة المالية المفصح عنها وضرورة تطبيقها في مجموعة الشركات.

1. مفهوم الحوكمة:

تعود جذور حوكمة الشركات إلى Berle & Means اللذين يعدان أول من تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932، حيث أتت آليات حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي الشركة جراء الممارسات السلبية التي يمكن أن تضر بالشركة. ومصطلح حوكمة الشركات ترجمة لكلمة إنجليزية هي (Corporate Governance): فكلية (corporate) معناها شركة؛ وكلمة (governance) معناها حاكمة من الإحكام والحاكمة؛ وبالرجوع إلى معاجم اللغة العربية والبحث تحت لفظ "حكم" نجد أن العرب تقول: حكمت وأحكمت وحكمت؛ بمعنى: منعت ورددت؛ ومن هذا قيل للحاكم بين الناس حاكم لأنه يمنع الظالم من الظلم؛ ومن المعاني لكلمة "حَكَمَ": حَكَمَ الشيء وأحكمه ومنعه من الفساد. أما مصطلح حوكمة الشركات فتم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي،¹ وقد وردت تعاريف عديدة عن الحوكمة، حيث تعتبر النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنظمة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية.²

يعتبر تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * (OECD) من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات، حيث عرفت بأنها: النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، بالإضافة أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، ومن خلال ما سبق يلاحظ أن الحوكمة تزود الشركة بالآلية التي تساعد على تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها.³

أما مجمع المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها على أنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح، وبواسطة الإدارة عن طريق الإشراف ومراقبة مخاطر الشركة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة المباشرة في

¹ سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص13.

² طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص والمصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثاني، 2007-2008، ص4.

* OECD: Organization for Economic Co-operation and Development.

³ Sarkar & Mvjvmdar, **Strategic Business Management and Banking**, Deep Publication, newdelhi, India, 2005, p4.

إنجاز أهداف وخطط الشركة، مع الأخذ بالاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تقع على مسؤولية أصحاب المصالح في الشركة وذلك بغية تحقيق فعالية الوكالة".¹

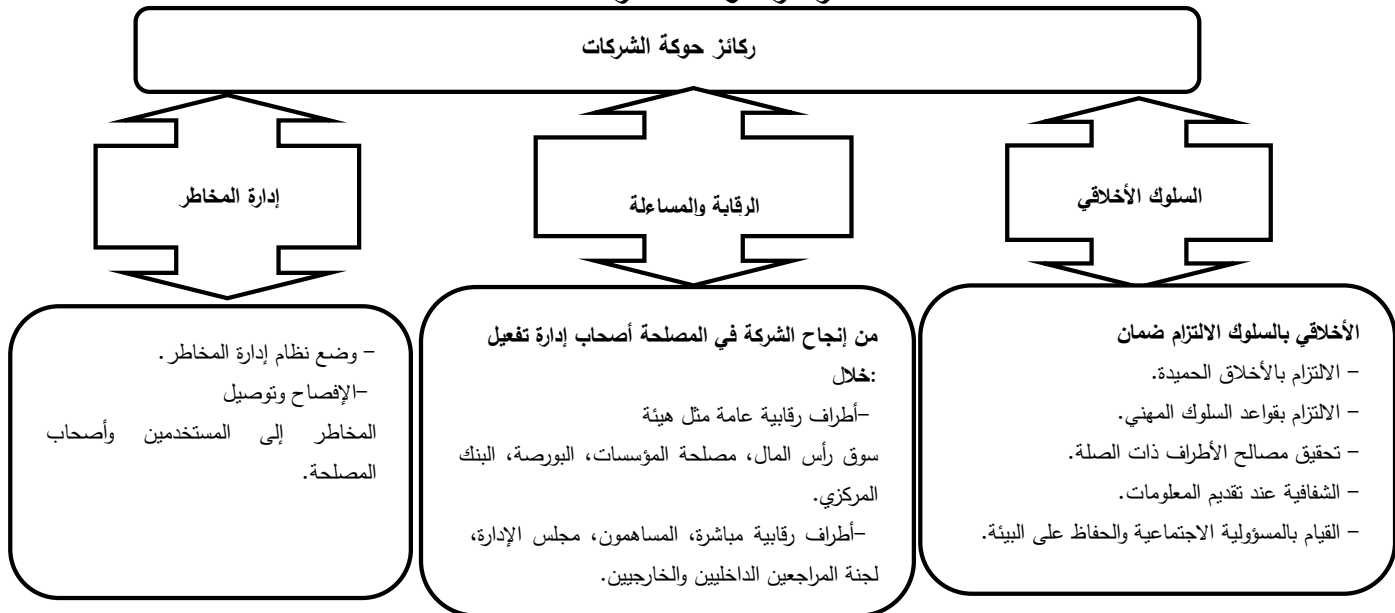
من خلال ما سبق يتضح أن الحوكمة توضح كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح مثل مستخدمي المعلومات المالية المفصح عنها، أي أنها تمثل أسلوبًا متميزًا في إدارة منظمات الأعمال.

2. أهداف حوكمة الشركات:

تهدف حوكمة الشركات إلى تعظيم أداء الشركات؛ ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو على الأقل تقليل الغش وتضارب المصالح وجميع التصرفات غير المقبولة ماديًا وإداريًا وأخلاقيًا، ووضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركة وأعضاء مجلس إدارتها، ووضع أنظمة يتم بموجبها القيام بإدارة الشركة وفقًا لهياكل تحدد كل من الحقوق والمسؤوليات، بالإضافة إلى وضع الإجراءات الضرورية لسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيقًا لأهداف الحوكمة.² وتشير معظم الأدبيات المحاسبية إلى أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يتطلب خصائص تتمثل في المصداقية والشفافية والاتصال والمعلومات. كما تعتمد الحوكمة في تحقيق أهدافها على عدة ركائز تتمثل في الشكل التالي:

الشكل رقم: (4-6)

ركائز حوكمة الشركات.



المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص والمصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدر الجامعية، مصر، الطبعة الثاني، 2007-2008، ص47.

¹ Jeffrey N. Gordon and Marie J.Roe, **Convergence and persistence in corporate governance**, Cambridge university press, first published, United Kingdom, 2004 , p1.

² توفيق محمد شريف، حوكمة الشركات الأهمية والمبادئ والمصطلحات، القاهرة، 2005، ص5.

يتضح من الشكل أعلاه؛ أن ركائز حوكمة الشركات تتمثل في السلوك الأخلاقي بهدف ضمان الالتزام المهني من خلال التقيد بالأخلاقيات وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح كافة الأطراف المرتبطة بالشركة، والشفافية عند العرض والإفصاح عن المعلومات المالية، بالإضافة إلى الرقابة والمساءلة وذلك من خلال تفعيل دور أصحاب المصلحة مثل الهيئات العامة والأطراف المباشرة للإشراف والرقابة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة، وفي الأخير وضع نظام لإدارة المخاطر خاصة تلك المخاطر التي تتعرض لها المعلومة المالية.

3. أهمية الحوكمة من الناحية المحاسبية:

- في الجانب المحاسبي والرقابي تتجسد أهمية حوكمة الشركات في التالي:
- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
 - تحقيق النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها، الأمر الذي يعود بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي؛
 - تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج، وتحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية؛
 - ضمان أعلى قدر من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

النقاط أعلاه؛ شخّصت الحاجة إلى الاهتمام والتأكيد على كفاءة العمليات التشغيلية، وتطبيق القوانين والتعليمات والقواعد وإصدار المعايير والمبادئ الواجب إتباعها لغرض زيادة الثقة بالتقارير والقوائم المالية (المعلومات المالية)، وذلك بغية الوصول إلى إفصاح تام وشفاف، فضلاً عن تخفيض مخاطر الشركات وكلفة رأس المال وإصدار وتطبيق مختلف التشريعات وقوانين حوكمة شركات.

4. مبادئ حوكمة الشركات:

هناك عدة مبادئ لحوكمة الشركات يحتكم إليها عند الاختلاف وتعد أشهر هذه المبادئ تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (4-4):

مبادئ حوكمة الشركات.

مبادئ الحوكمة	
إطار الحوكمة	ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، وينبغي أن يشجع هذا الإطار على الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون وأن يحدد وبوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات التنظيمية والتنفيذية.
العدالة وضمان حقوق المساهمين	المعاملة المتكافئة بين المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والأجانب، وتسهيل ممارسة حقوقهم والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
الإفصاح والشفافية	■ ضمان القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وحقوق الملكية وحوكمة الشركات. ■ يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية، وأسلوب ممارسة السلطة، ويتطلب الإفصاح ما يلي: - ينبغي إعداد مراجعة المعلومات، وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة الحسابية والمالية وأيضاً بمتطلبات عمليات المراجعة، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح عن المعلومات غير المالية؛ - يجب القيام بعملية المراجعة السنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية؛ - يتطلب أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكان حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالكلفة المناسبة.
تحديد المسؤوليات	مثل مسؤولية مجلس الإدارة بما يعني التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة على إدارة الشركة، كما يعني محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، لاسيما وأن صنع القرارات الصائبة يعد أمراً ممكناً فقط عندما يتحمل الأشخاص المسؤولون مسؤولية اتخاذ تلك القرارات إذ أن صنعها واتخاذها يكون فقط من قبل أولئك الذين يتحملون النتائج المترتبة عنها.
دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات	يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون: -أن يعمل إطار حوكمة الشركات على احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون؛ -يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات التي بدورها تعد فرصة لتحسين مستويات الأداء، وحمايتهم في حالات الأخطار؛ -حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات، يجب أن تكفل لهم فرصة الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى يوسف، محمد طارق، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي حول متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، 2007، ص 7.

يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ التي تسعى المجموعة لتحقيقها، وذلك عن طريق إتباع الإجراءات المحاسبية بصورة شفافة، بغية حماية وضمان مصالح المساهمين ومستخدمي المعلومة المالية، عن طريق تحقيق الجودة في المعلومات المحاسبية وهذا بدوره سوف يخفف مشكلة التعارض بين الإدارة والمساهمين من جهة، وبين الإدارة وباقي مستخدمي المعلومة من جهة ثانية.

5. خصائص الحوكمة في مجموعة الشركات:

تعد خصائص الحوكمة من الأسس الهامة التي تساعد المجموعة في تحقيق أهدافها، حيث تعمل على ضمان الشفافية في الإفصاح وفي الوقت المناسب عن كل البيانات والمعطيات المالية التي تبين الوضع المالي للشركة. ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة يتم التطرق إلى دور مراجع الحسابات في مراجعة النسبة العظمى من الأسهم المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح دون أي تأخير أو أي تكلفة إضافية. حيث يتم توضيح خصائص الحوكمة في التالي:

الانضباط: ويعني إتباع سلوك أخلاقي مناسب وصحيح خاصة عند إعداد الإفصاح عن المعلومة. **الشفافية:** تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث داخل الشركة ولذلك ركزت تجارب الدول على موضوع الإفصاح ضمن تطبيقات الحوكمة.

الاستقلالية: تجنب وجود ضغوط عمل تعيق السير الجيد لنشاط الشركة.

المساءلة: إمكانية تقييم وتقدير عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتشمل كذلك المساءلة المحاسبية. **المسؤولية:** مسؤولية أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

العدالة: احترام حقوق جميع أصحاب المصلحة في الشركة خاصة حملة أقلية الأسهم.

المسؤولية الاجتماعية: وتعني النظرة إلى الشركة ككل كمواطن واحد ذو سيرة جيدة.

التأكيد التام: أي التأكيد على التفاعل ما بين الأنظمة الداخلية والخارجية لأعمال الشركة. بالإضافة إلى تحقيق التوازن في العلاقات التعاقدية ما بين إدارات الشركة والأطراف الأخرى.

الضمانات: العمل على توفير الضمانات الكافية للحد من الفساد الإداري والمالي داخل الشركة.

تغيير الدور التقليدي للتدقيق الداخلي: من خلال إحداث نقلة في أنشطته من مجرد التأكيد على الحماية والدقة والكفاءة والالتزام إلى المشاركة الفاعلة بالنتيجة بسلوك الأداء التشغيلي لأي شركة.

الوضوح: معرفة حقوق ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة العليا ولجنة التدقيق والمساهمين وكل الأطراف ذات العلاقة.¹

¹ طارق عبد العال، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص والمصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، المرجع السابق، ص25.

يتضح من خلال الإطار النظري المَعروض لحوكمة الشركات في المجموعة، أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات يوفر عدة مزايا تساعد المجموعة للوصول إلى تسيير كفاء وإدارة راشدة لشركاتها، لذا لابد من الأخذ بالاعتبار ضرورة ترسيخ الركائز والمبادئ الأساسية لحوكمة الشركات في كل شركات المجموعة، وتفعيل كل الأطراف ذات العلاقة بحوكمة الشركات، من أجل تحقيق أهدافها عن طريق تطبيق مبادئها خاصة مبدأ الإفصاح والشفافية.

6. أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات:

قبل التطرق إلى أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، يجب توضيح ضرورة ارتباط مبادئ الحوكمة بنشاط المجموعات.

1.6. ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في مجموعة الشركات:

- هناك مجموعة من الأسباب الضرورية التي تربط الحوكمة بنشاط المجموعات تتمثل فيما يلي:
- تعقد تركيبة المجموعة وضرورة تحديد معلومة مالية ذات جودة عالية متاحة للأطراف ذات المصلحة، وتبين أن الإفصاح عن المعلومة المالية الشفافة هو أحد مبادئ حوكمة الشركات الهامة والذي يحقق في المجموعة ما يلي:
 - الإفصاح عن الأهداف المالية لكل شركة من شركات المجموعة وللمجموعة ككل بما في الشركة الأم؛
 - نشر القوائم الموحدة للمجموعة وطلب القوائم الفردية لشركات المجموعة في الوقت المناسب وفي موعدها؛
 - الإفصاح الفوري عن النتائج بدون مبالغة أو كتمان على أي معلومة تخص نشاط المجموعة؛
 - الإفصاح بوضوح عن النتائج والمعلومات المتعلقة بها؛
 - تقديم الحسابات طبقاً لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة دولياً، والإفصاح الفوري عن المعلومات السوقية الحساسة؛
 - توفير إمكانية وصول المستثمرين إلى الإدارة العليا في الشركة الأم؛
 - وضع موقع على شبكة الإنترنت يجري فيه تحديث المعلومات بسرعة.

تُعد حوكمة الشركات انعكاساً لنوعية الإدارة، حيث تتأكد الإدارة الواعية أن ارتفاع مستوى حوكمة الشركة هو المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم، على عكس الإدارة غير الواعية، التي تسعى دوماً للحصول على منافع ذاتية من ضعف مستوى الحوكمة مما يؤثر سلباً على واقع نشاطات المجموعة.

- إن ما تمتلكه حوكمة الشركات من آليات رقابية على الإدارة ستحد من التلاعب في المعلومات الداخلية الخاصة بالمجموعة، مما يؤدي إلى حد ما إلى تماثل المعلومات بين المستثمرين بالتساوي والذي سينعكس في النهاية وبالإيجاب على العلاقة المالية بين شركات المجموعة ونشاطاتها.
- توجد علاقة ارتباط طردية بين درجة حوكمة الشركات ومستوى كفاءة سوق الأوراق المالية، بمعنى أن أسعار الأسهم المعلومات المتاحة تعكس الأداء المستقبلي للشركات المدرجة في البورصة (المجموعة).

جُل المجموعات الجزئية لا تلتزم بشكل جدي ودقيق بتطبيق مبادئ الحوكمة ونصوص المعايير المحاسبية الدولية، لذا يجب على الحكومة الجزائرية أن تفرض إلزامية إتباع كل من الحوكمة في نشاطات الشركات خاصة المجموعات لما لها من آثار إجابيه على مختلف نشاطات المجموعات الجزائرية.

2.6. مدى تأثير قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة:

يُمكن أن تؤثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في القوائم الموحدة من خلال ثلاثة جوانب أساسية هي:

▪ الاهتمام بالمعلومات غير المالية:

تُعرف المعلومات غير المالية بأنها كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية الموحدة ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تتضمن كلا من المعلومات الخبرية والمعلومات الكمية غير المالية، وعلى وجه العموم فإن المعلومات غير المالية تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل: عدد العمال، الحصة التسويقية، الإحصائيات، أو وصفية مثل مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة، الكفاءة الإدارية، وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار.

تتميز المعلومات غير المالية بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى من طرف غير المتخصصين في مجال المحاسبة، وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين المختصين بنشاط المجموعات، باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورًا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار وانحراف الإفصاح المحاسبي في المعلومات المالية الموحدة فقط دون المعلومات غير المالية قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم، الأمر الذي يعطي أهمية بالغة للمعلومة غير المالية وما يؤكد على أهميتها هي التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

▪ التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:

طرح الفكر المحاسبي والواقع العملي مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري في مجموعة الشركات ليشمل المعلومات الاستراتيجية والبيانات غير المالية، بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية، وذلك حتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المطلوبة لجل المستثمرين، وذلك بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإن الوصول إلى سوق كفاء لرأس المال والوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري في المجموعة إلى إفصاح إلزامي.

▪ تدعيم الإفصاح الإلكتروني:

يُساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار، حيث يُحقق العديد من المزايا منها: توفير معلومات في الوقت المناسب، تحقيق التغذية العكسية، تحقيق إمكانية التحديث الفوري، تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، السهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة لذا فإن أغلب المجموعات العالمية أصبحت تعتمد على الإفصاح الإلكتروني عند عرض قوائمها المالية.

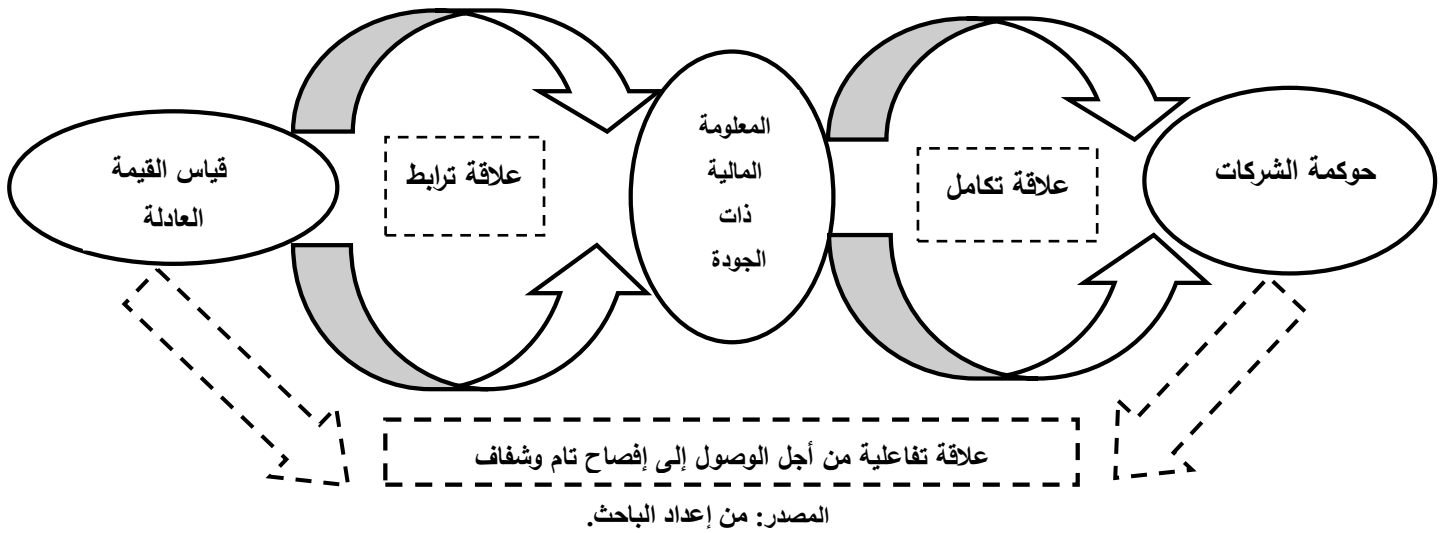
7. العلاقة بين قياس القيمة العادلة للمعلومة المالية المفصح عنها مع حوكمة الشركات:

سعي المجالس واللجان المحاسبية الدولية إلى التوحيد المحاسبي أدى إلى البحث عن نموذج قياس يحظى بالقبول العام (تأييد الأغلبية وليس التطبيق من الأغلبية)، وتعتبر القيمة العادلة من أحدث نماذج القياس التي عرفتتها المحاسبة سواء في قياس الأصول المعنوية أو الأصول المادية والمالية والهادفة إلى الوصول لقياس محاسبي عادل يُعبر عن واقع المعلومة المفصح عنها بشكل صحيح ويزيد من جودتها هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن الإدارة تسعى بشكل دائم لتطبيق مبادئ الحوكمة في نشاطاتها وعند اتخاذ قراراتها لعدة أهداف مختلفة، ويعتبر توفر قياس محاسبي عادل خالي من الغش والتلاعب وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية وإفصاح محاسبي تام شفاف من أهم أهداف حوكمة الشركات.

بصفة عامة يتضح أن كل الأطراف تسعى إلى تحقيق جودة عالية للبيانات المُقاسة والمفصح عنها خاصة باستعمال القيمة العادلة من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومبادئ الحوكمة، وعلى هذا الأساس يتم توضيح العلاقة بين قياس القيمة العادلة للمعلومة المالية المفصح عنها مع حوكمة الشركات الهادفة للوصول إلى إفصاح تام وشفاف في الشكل التالي:

الشكل رقم: (7-4)

العلاقة بين قياس القيمة العادلة للمعلومة المالية المفصح عنها مع حوكمة الشركات.



من الشكل أعلاه؛ يتضح أن كل من حوكمة الشركات وقياس القيمة العادلة يسعيان إلى تحقيق قياس صحيح ودقيق للأحداث الاقتصادية التي تقوم بها شركات المجموعة، فالقيمة العادلة تؤدي إلى قياس الوقائع والبيانات المالية بشكل صحيح مقارنة بالنماذج والأساليب الأخرى - التكلفة التاريخية، التكلفة الاستبدالية التكلفة الاقتصادية - التي قد يشوبها نقص في دقة وشفافية القياس والإفصاح عن المعلومات (فاعلية أسلوب القياس والإفصاح المحاسبي)، وذلك بغية المساهمة في الوصول إلى معلومات ذات جودة عالية وإلى إفصاح محاسبي تام وشفاف بمختلف أنواعه كما تم عرضه في الجدول رقم (3-4).

في الكثير من الأحيان لا يكفي القياس الدقيق والصحيح وفق القيمة العادلة للوصول إلى معلومات ذات جودة عالية وإلى إفصاح تام وشفاف خاصة في تركيبة مجموعة الشركات المعقدة، لذا يجب الاستناد والاستعانة بالتطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة من محاربة جل أنواع الفساد وقد نهى المولى عز وجل عن الفساد في قوله تعالى في سورة البقرة من القرآن العظيم "وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (11) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ..."، ومن أجل التكملة والتأكيد على صحة القياس المحاسبي وشفافية الإفصاح عن قيمة وجودة المعلومة المالية على مستوى كل شركات المجموعة، وذلك بهدف تجنب الأخطاء والغش الممكن أن ترتكبه الجهة المسؤولة عن عملية القياس والإفصاح المحاسبي (فاعلية عمل الجهة المسؤولة عن القياس والإفصاح المحاسبي)، الأمر الذي يوضح علاقة ترابط موجودة بين قياس القيمة العادلة والمعلومة المالية المفصح عنها، وعلاقة تكامل بين التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات والمعلومات المالية وذلك بغية الوصول إلى معلومات مالية ذات جودة عالية هذا من جهة، ومن جهة ثانية توجد علاقة تفاعل بين التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات وقياس القيمة العادلة من أجل الوصول إلى بيانات ووقائع مالية مقاسة بشكل دقيق وصحيح تعكس جودة المعلومة المالية المفصح عنها بشكل تام وشفاف.

خلاصة الفصل الرابع:

يعتمد مستخدمو المعلومة المالية سواء الداخليين أو خارجيين على جودة المعلومة المالية وعلى مدى شفافية الإفصاح المحاسبي عنها من أجل ترشيد واتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية، وحتى تكون المعلومة المالية ذات جودة عالية وحتى يكون الإفصاح المحاسبي تام وشفاف في مجموعة الشركات، يجب على إدارة الشركة الأم أن تقوم بتوحيد سياساتها المحاسبية وإتباع نفس أسلوب القياس المحاسبي الفعال على مستوى كل شركات المجموعة، ومن خلال الدراسة والتحليل النظري لأثر تطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في هذا الفصل، يتضح أنه من الأفضل لشركات المجموعة أن تتبع أسلوب القياس وفق القيمة العادلة لأنه يُفَعِّل الخصائص النوعية للمعلومة ويزيد من جودتها، الأمر الذي يعود بالمنفعة على كل مستخدميها خاصة على الملاك والمستثمرين.

لا يكفي أن تتبع مجموعة الشركات أسلوب القيمة العادلة من أجل الوصول إلى معلومات مالية ذات جودة عالية وإفصاح محاسبي تام وشفاف، بل يجب عليها تطبيق مبادئ وأسس حوكمة الشركات من أجل ضبط العمل داخل إدارة كل مجموعات الشركة وتجنب الأخطار الممكن حدوثها سواء عن طريق أخطاء جوهريّة حدثت عن قصد (الغش والتلاعب) أو عن غير قصد، والتي تنقص من جودة المعلومة المالية المفصح عنها التي يحتاجها كل الأطراف ذات العلاقة بالمجموعة، لذا فإن أغلب دول العالم تسعى إلى التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات والاعتماد على أسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل يعطي معلومات مالية ذات جودة عالية ويؤدي إلى إفصاح محاسبي تام وشفاف.

الفصل الخامس :

دراسة مقارنة لواقع تطبيق
القيمة العامة في الجزائر،
مصر وأثيوبيا.

أثر تطبيق القيمة العامة على القياس والإفصاح المالي في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

تمهيد:

بعد دراسة وتحليل الجانب النظري لأثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة وذلك على مستوى أربعة فصول؛ يتم في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري على واقع تطبيقه في الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية؛ وذلك من أجل معرفة إيجابيات وسلبيات واقع التطبيق لكل دولة على حدى، وبغية الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف الناتجة عن ذلك، ثم العمل على وضع أطر سليمة لوضع استمارة يُعتمد عليها في الدراسة الميدانية لأثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والافصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة بين الدول المذكورة.

تم اختيار مجموعة الدول المتمثلة في الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية من أجل إسقاط الجانب النظري على واقعها المحاسبي، لعدة اعتبارات أهمها التقارب في مستوى الممارسة والتطور المحاسبي من جهة، واختلاف المستند القانوني الذي يحكم الممارسة المحاسبية من جهة ثانية، فمجموعة الشركات الناشطة في الجزائر تستند بقوة القانون على النظام المحاسبي المالي فقط، عند إجراءات القياس والافصاح المحاسبي عن قوائمها الموحدة، أما مجموعة الشركات الناشطة في جمهورية مصر العربية فتستند في ذلك على المعايير المحاسبية المصرية، وتقرض المملكة الأردنية الهاشمية تطبيق كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية على مستوى كل النشاطات المحاسبية التي تقوم بها مجموعة الشركات الناشطة في الأردن.

حتى تأخذ الدراسة التطبيقية صفة الشمولية؛ يجب أن تبدأ إجراءات المقارنة الخاصة بموضوع البحث من مقارنة الأنظمة المحاسبية ونصوصها التي يستند إليها في المعالجات والإجراءات المحاسبية من بلد لآخر - النظام المحاسبي المالي الجزائري، المعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية -، وذلك من أجل توفير قاعدة سليمة يُستند عليها عند مقارنة واقع تطبيق قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات من جهة، والمساعدة في رسم التّصور الصحيح لاستمارة البحث التي يُعتمد عليها في دراسة وتحليل أثر قياس القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي من جهة ثانية، ومن أجل معرفة مدى مواكبة الدول المذكورة أعلاه لتبني وتطبيق القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي في توحيد حسابات مجموعة الشركات؛ تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تم تخصيص هذا المبحث لقياس القيمة العادلة وفق البيئة المحاسبية الجزائرية - النظام المحاسبي المالي الجزائري - بداية من التعريف بالنظام والإطار المفاهيمي الخاص به مروراً بمشاكل تطبيقه في الجزائر ثم تحديد مواطن استخدام أسلوب القيمة العادلة وتوضيح واقع تطبيقها في الجزائر استناداً إلى المقابلات الشخصية التي تمت مع مختلف المدراء ورؤساء المصالح في المجموعات الجزائرية؛

المبحث الثاني: تم التطرق فيه إلى قياس القيمة العادلة وفق البيئة المصرية - استنادًا إلى المعايير المحاسبية المصرية -، بداية من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية ومقارنة ذلك بالنظام المحاسبي المالي الجزائري، وبعدها تم تحديد مواطن استخدام قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية ثم مقارنة ذلك مرة ثانية مع ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجزائري، وفي الأخير توضيح واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية استنادًا إلى المقابلات الشخصية التي تمت مع مختلف المدراء ورؤساء المصالح في المجموعات المصرية؛

المبحث الثالث: وضح هذا المبحث قياس القيمة العادلة في البيئة الأردنية التي تبنّت المعايير المحاسبية الدولية بشكلها المطلق، حيث تمت الإشارة إليها فقط دون التعمق مثل ما جاء في المباحث أعلاه، وذلك للتطرق السابق لها وبشكل مفصل على مستوى الفصول النظرية لهذه الدراسة، وبعده تم توضيح واقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الأردنية استنادًا إلى المقابلات الشخصية التي تمت مع مختلف المدراء ورؤساء المصالح في المجموعات الأردنية؛

- بعدما تتم مقارنة واقع قياس القيمة العادلة بين الدول الثلاث، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف في ذلك، تم تخصص المطلب الثاني من المبحث الأخير لمقارنة متغيرات الدراسة الأخرى (توحيد حسابات المجموعة والإفصاح المحاسبي) وعلاقتها بقياس القيمة العادلة على مستوى الدول محل الدراسة كما يلي:
- مقارنة إجراءات توحيد حسابات مجموعة الشركات في البيئة المحاسبية الجزائرية، مع البيئة المحاسبية المصرية والبيئة المحاسبية الأردنية؛
 - مقارنة إجراءات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية الموحدة في البيئة المحاسبية الجزائرية، مع متطلبات ذلك في البيئة المحاسبية المصرية والبيئة المحاسبية الأردنية.

المبحث الأول: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية.

قامت الحكومة الجزائرية في العُشرية الأخيرة بِعدة إصلاحات اقتصادية هامة من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مختلف الدول، حيث قامت بإصلاح مالي محاسبي من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الذي يُعتبر كإعادة صياغة للمخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975، وبشكل هذا النظام خطوة هامة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، لأنه مستمد من هذه الأخيرة ومكيف حسب الواقع الجزائري. أوكل المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) مهمة تحديث المخطط المحاسبي الوطني (PCN) إلى مجموعة من الخبراء الفرنسيين والجزائريين تابعين للمجلس الوطني للمحاسبة، مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين (CSOEC) والهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات (CNCC)، وبعد الدراسة والتشاور بين مختلف الخبراء والجهات المعنية بتحديث المخطط الوطني المحاسبي، تم الاتفاق على ثلاث سبل للتحديث تمثلت في التالي:

- المحافظة على الشكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني، مع معالجة وإصلاح مواطن القصور فيه من أجل مسايرة التغيرات الحاصلة في الواقع الاقتصادي الجزائري؛
- المحافظة على الشكل الحالي للمخطط المحاسبي الوطني، مع معالجة وإصلاح مواطن القصور فيه استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية بغية مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة؛
- إلغاء المخطط المحاسبي الجزائري وإصدار نسخة جديدة استناداً للإجراءات، المفاهيم، القواعد والحلول التي أقرتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري.

تم الاتفاق على السبيل والاستراتيجية الأفضل للواقع الجزائري من خلال الإصدار القانوني بموجب قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 بعنوان "النظام المحاسبي المالي" والواجب تطبيقه في الشركات والمجموعات الجزائرية بداية من جانفي 2010، أي ترك ثلاث سنوات كمرحلة انتقالية للمجموعة الجزائرية، حيث تم الاستناد إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية عند إنجازهِ وتكييفهِ حسب الاقتصاد الجزائري. وتتم الإشارة هنا إلا إن أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي مقارنة بالمخطط المحاسبي السابق يتمثل في الإطار التصوري (المفاهيمي) الذي أعطى وضوحاً أكثر للمعالجات والإجراءات المحاسبية المختلفة التي تقوم بها الشركة مهما كان نوعها، حيث يحوي مجموعة من العناصر الهامة التي لم يعرفها المخطط المحاسبي الجزائري سابقاً.

1. تعريف النظام المحاسبي:

عَرَف القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه، حيث سمي هذا النظام في فقرات القانون المذكور بالمحاسبة المالية، "والمحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات

تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية". وبالإضافة إلى الإطار التصوري الذي جاء به هذا النظام فإنه يتميز بمجموعة من المميزات التي تساير الواقع الاقتصادي الجزائري كما يلي:

■ يركز على المبادئ أكثر ملائمة للاقتصاد الوطني من أجل إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة مهما كان نوعها؛

■ الإعلان بصفة أكثر وضوحًا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها وإعداد القوائم المالية مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل عملية مراجعة الحسابات؛ بالإضافة أنه يوفر معلومات مالية منسجمة وذات فهم واسع من طرف متخذي القرارات؛

■ إلزامية تقديم حسابات مدمجة (مركبة) فحسب المادة 34 من نفس القانون "تعد الكيانات الموجودة على الإقليم الوطني والتي تشكل مجموعة اقتصادية خاضعة لنفس سلطة القرار دون أن توجد بينها روابط قانونية مهيمنة بنشر الحسابات المركبة"، ويخضع إعداد الحسابات المركبة لنفس إجراءات توحيد الحسابات مع مراعات الأحكام الناتجة على خصوصية الحسابات المركبة المتعلقة بغياب روابط المساهمة في رأس المال، أما حسابات الموحدة فتكون بين مجموعة من الشركات تخضع لنفس سلطة القرار وبينها روابط مالية وقانونية وثيقة؛

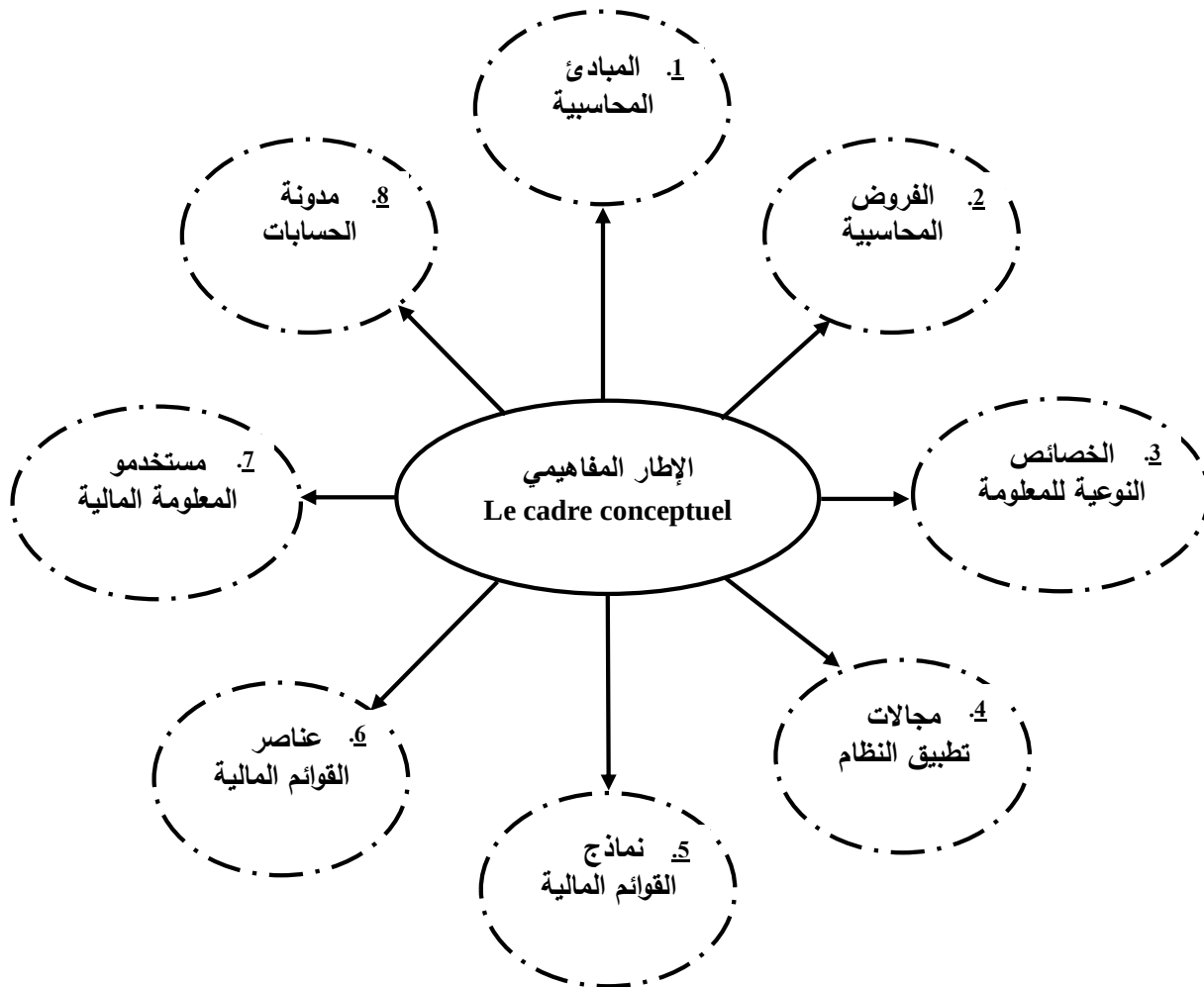
■ توضيح طرق مسك المحاسبة وإدراج القواعد العصرية في ذلك، كمسك الحسابات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي وإمكانية الاعتماد على المحاسبية الإلكترونية؛

■ وضع نظام محاسبة مبسط قائم على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والتجار الصغار والحرفيين، كما يتضمن قواعد تقييم وتسجيل كل العمليات.

مما سبق؛ يتضح أن النظام المحاسبي المالي يمثل مجموعة الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقًا لأحكام القانون، واستنادًا إلى المعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها والتي تحظى بالقبول العام، والمترجمة أساسًا في عناصر الإطار المفاهيمي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم: (1-5)

عناصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007.

من الشكل أعلاه؛ يتضح أن الإطار المفاهيمي يُمثل الأساس النظري والإطار المرجعي الذي يَرجع وَيَحْتَكِمُ إليه جل المحاسبين في حالات الاختلاف أو الغموض، فهو يتضمن مجموعة النماذج والتعاريف المتعلقة بكل عناصر القوائم المالية من الأصول، الخصوم، الإيرادات والمصاريف ومختلف مستعملاتها، بالإضافة إلى المبادئ والفروض المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية المفصّل عنها وقواعد مسك المحاسبة، وفي الأخير نطاق التطبيق ومدونة الحسابات المستمدة من النظام المحاسبي الفرنسي الموجودة في نفس القانون بشكلها المُفصل والذي يحوي سبع مجموعات رئيسية (حسابات رؤوس الأموال، حسابات التثبيتات، حسابات المخزون والمنتجات الجاري العمل بها، حسابات الغير، الحسابات المالية، حسابات الأعباء وفي الأخير حسابات المنتجات)، وتتم الإشارة إلى أن القوائم المالية الموحدة لمجموعة الشركات التي أقرها النظام المحاسبي المالي قد بلغ عددها حسب المادة 25 من القانون رقم 07-11 خمسة قوائم مالية كما يلي:

- قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
- قائمة الدخل (حسابات النتيجة)؛
- قائمة سيولة الخزينة (قائمة تدفقات النقدية)؛
- قائمة التغير في حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)؛
- قائمة الملاحق.

2. مجالات تطبيق واستخدام النظام المحاسبي المالي:

ألزمت نصوص النظام المحاسبي المالي في المواد 2، 4، 5 من القانون السابق كل شخص طبيعي أو شخص معنوي يخضع للقانون التجاري وأكثرهم متمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات السوقية، الهادفة لتحقيق الربح أو غير الهادفة لتحقيق الربح ولها نشاط ثابت ومنتظم بتطبيق نصوص هذا النظام. كما وضحت نصوصه أن مستعملو المعلومة المالية الصادرة عن النظام المحاسبي المالي تشمل مستعملون داخليون كالمسيرين، أعضاء الإدارة والهياكل الداخلية للمؤسسة ... ومستعملون خارجيون كأصحاب رؤوس الأموال من مساهمين وبنوك، الإدارة الضريبية، شركات التأمين والإحصاء، موردين، زبائن، العمال والجمهور ... بالإضافة إلى ذلك فقد ألزمت المادة 4 من القانون أعلاه (11-07) الكيانات الآتية بمسك المحاسبة المالية:

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لنظام المحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

يُستثنى من مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين كما هو محدد في المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 والقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008. ويمكن في بعض الحالات حسب المادة 5 من قانون (11-07) للشركات التي لا يتعدى رقم أعمالها حد معين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

3. المبادئ المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي:

المبادئ المحاسبية يُحتكم إليها وتُعتمد عليها مختلف الإجراءات المحاسبية في جل الشركات الجزائرية، والتي تم التطرق للبعض منها خاصة التي تحظى بالقبول العام، بشكلها المفصل في الفصول

والمباحث السابقة، وحددها النظام المحاسبي المالي في المادة 6 من من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 كما يلي:

1.3. استقلالية الدورات: يهدف هذا المبدأ إلى فصل إيرادات ومصاريف كل دورة مالية عن الدورة السابقة و/أو الدورة اللاحقة لها بغية الوقوف على نتيجة تعكس واقع نشاطات الدورة الحالية.

2.3. مبدأ ثبات الطرق: أي يجب على مجموعة الشركات أن تقوم باتباع نفس السياسات المحاسبية من دورة زمنية لأخرى من جهة، وأن تتبع نفس السياسات المحاسبية بين كل شركات المجموعة من جهة ثانية، وإذا قامت بتغيير أي سياسة محاسبية يجب عليها أن تدرج توضيحات عن ذلك في الملاحق.

3.3. مبدأ عدم المماس بالميزانية الافتتاحية: يُقر هذا المبدأ على ضرورة ثبات الميزانية الافتتاحية، أي أن تكون الميزانية الافتتاحية لدورة معينة هي الميزانية الختامية للدورة السابقة لها.

4.3. مبدأ الحيطة والحذر (التحوط المحاسبي): يُقصد بذلك أن تحتاط الجهة المعدة للقوائم المالية من كل الأخطار التي يمكن أن تصادفها، وأن تتخذ درجة من الحذر في إعداد القوائم المالية ومختلف التقديرات خاصة في ظل حالة عدم التأكد، بحيث ألا يؤدي هذا التحفظ والحذر إلى المبالغة أو كتمان حقائق عن واقع نشاط الشركة.

5.3. مبدأ عدم المقاصة: حسب المادة 15 من القانون أعلاه؛ لا يمكن إجراء المقاصة بين عناصر الأصول مع عناصر من الخصوم، ولا بين عنصر من الأعباء مع عنصر من النواتج وذلك من أجل تجنب تزييف الحقائق، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية وفي إطار تعاقدية، فمثلاً في حالة دفع المجموعة لضرائبها بطريقة الأقساط المتساوية في نهاية السنة المالية، وتم تسجيل ضرائب مؤجلة خصوم مع المصالح الجبائية، فهنا تتم المقاصة من الأقساط القادمة ولا تعطي الدولة (المصالح الجبائية) قيمة الضريبة لإدارة الشركة الأم. تجدر الإشارة هنا إلا أن مرحلة إلغاء العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة لا تعتبر مقاصة، لأنها لو تركت دون إلغاء سوف تزيّف حقائق القوائم المالية وتزيد من الأحداث الوهمية وقد تؤدي إلى تضخم رأس المال.

6.3. مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها المجموعة بقيمة النقد المزامنة لتاريخ حدوثها، وهناك عدة بدائل لهذا الأسلوب في القياس المحاسبي، ولقد تم دراستها وتحليلها نظرياً وبشكل مفصل في الفصول السابقة.

7.3. مبدأ الإفصاح التام: أي يجب الإفصاح عن المعلومة المعدة من طرف الجهة المعنية دون كتمان أو المبالغة في أي معلومة يتم نشرها للأطراف ذات العلاقة.

8.3. تغليب الحقيقة الاقتصادية على الشكل القانوني: يُعتبر هذا المبدأ المحاسبي من أهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي، وذلك لوجود بعض الحالات التي تتعارض بين واقعها الاقتصادي وشكلها القانوني، فمثلاً إجراءات الإيجار التمويلي لا تعبر عن انتقال الملكية القانونية ولكن تعطي تدفقات نقدية للمؤسسة ناتجة عن أحداث سابقة أي تساهم كأصل من الناحية الاقتصادية، لذا من الضروري أخذ حقيقة الوقائع التي تقوم بها المؤسسة من الناحية الاقتصادية أولاً قبل الشكل القانوني لها، وإلا كان ذلك تزيف للمعلومات الناتجة عن الجهات المحاسبية المعنية بإصدارها، مع الإشارة إلى أن الكثير من الأنظمة المحاسبية الدولية تعتبر هذا المبدأ خاصية من الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية وهذا ما تم التطرق إليه في المبحث الأخير من الفصل الرابع.

9.3. مبدأ القيد المزدوج: حسب المادة 16 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007؛ "تحرر الكتابات المحاسبية حسب المبدأ المسمى "القيد المزدوج"، حيث يجب أن يمس كل تسجيل حسابين إثنين على الأقل، أحدهما مدين والآخر دائن في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، ويجب أن تكون المبالغ الدائنة مساوية للمبالغ المدينة".

10.3. مبدأ استمرارية الاستغلال: يجب على الشركة أو المجموعة أن تقوم لإعداد قوائمها المالية تحت افتراض أن الشركة مستمرة في نشاطها؛ دون نية في إنهاء نشاطها أو تصفية ممتلكاتها ففي هذه الحالة يجب عليها أن تقوم بالإبلاغ الضروري واللائزم لذلك.

11.3. الصورة الصادقة (التمثيل الصادق): يعتبر هذا المبدأ كذلك من الخصائص النوعية للمعلومة المالية في الكثير من النظم المحاسبية العالمية، حيث يجب أن تُعبر مجموعة الأرقام والبيانات التي تحويها القوائم المالية على واقع النشاطات التي قامت بها مجموعة الشركات كوحدة واحدة، أي أن هذا المبدأ يهدف لقراءة المعلومات الظاهرة في القوائم المالية بشكل صحيح يعكس الوقائع التي قامت بها المجموعة بصدق.

12.3. مبدأ الأهمية النسبية: يجب على المحاسب وإدارة المؤسسة ككل أن تهتم بمعالجة واستخدام المعلومات الأهم ثم المهمة، وتكون المعلومة ذات معنى أي ذات أهمية إذا أثر غيابها عن القوائم المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه القوائم.

4. الفروض المحاسبية والخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية حسب النظام المحاسب المالي:

- جاء في الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي مجموعة من الفروض المُسلم بها والتي تعتبر من الأسس الرئيسية لعلم المحاسبة ولا تستقيم الإجراءات المحاسبية إلا من دونها، حيث تمثلت في التالي:
- **فرض الدورية:** أي أن حياة المؤسسة مقسمة إلى دورات محاسبية (عادة تكون 12 شهراً ويمكن أن تكون أكثر أو أقل) ويجب إنجاز معلومات المالية متعلقة بكل دورة على حدى؛
 - **فرض وحدة القياس:** يجب أن تسجل الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها المجموعة بوحدة قياس مشتركة تحظى بالقبول العام وتتمثل في القوة الشرائية للوحدة النقدية المحاسبية المعروفة (الدينار الجزائري)؛ فحسب المادة 12 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي "تمسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية".
 - **فرض محاسبة الالتزام:** تتم المعالجة المحاسبية لمجرد حدوث الاتفاق وليس من الضروري انتظار التدفقات النقدية.
 - **فرض الشخصية المعنوية:** أي أن للشركة أو لمجموعة الشركات شخصية معنوية مستقلة ومنفصلة عن ملاكها.¹

أما عن الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية التي نص عليها النظام المحاسبي المالي فلقد سبق ذكرها وشرحها بالشكل المفصل في الفصل الرابع من هذه الدراسة والمتمثلة في التالي:

- الملاءمة؛
- الموثوقية؛
- القابلية للفهم؛
- والقابلية للمقارنة.

5. أهداف تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

- يتمثل أهم هدف للنظام المحاسبي المالي في "السعي إلى تكييف نصوص وإجراءات هذا النظام مع الواقع الاقتصادي الجزائري الحالي"، ومن أهم أهداف النظام المحاسبي المالي الجزائري الأخرى ما يلي:
- يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي؛
 - يقدم شفافية ومقروئية وثقة أكثر في الحسابات والمعلومات المالية التي يُسَوِّقها، الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة (توفير معلومات ذات جودة عالية)؛
 - يسعى لتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية،² بالإضافة إلى توفير قياس دقيق وإفصاح محاسبي تام؛

¹ Projet de système comptable financière, ministère algérien des finances, juillet 2006- document de travail, p 6.

² كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الشلف، 2009، ص296.

- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية؛
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- الاستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذا مميزات هذا النظام؛
- تسهيل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات في الدول الأجنبية؛
- العمل على ترسيخ أسس الحكم الراشد في المؤسسات (حوكمة الشركات)؛
- تسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛
- المساعدة في إعداد الإحصائيات والحسابات الاقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني؛
- تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات (مجموعة الشركات التي لها شركات تابعة في مواطن مختلفة) بترباط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول.

6. المشاكل العامة لتطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

- تعاني معظم الشركات الجزائرية العديد من المشاكل المحاسبية تتمثل فيما يلي:
- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية:** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر، مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية.
 - **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية:** فالتقييم وفق القيمة العادلة يحتاج إلى توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، في الوقت الذي نسجل فيه قلة وتضارباً في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية.
 - **التوجه الضريبي والحكومي:** بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو توفير معلومات للمحاسبة الوطنية.¹
 - **أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جداً وغير متنوعة.**
 - **عدم استعداد الكثير من الشركات الجزائرية لتطبيق هذا النظام:** فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد البشرية غير مهياة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستند أساساً من معايير المحاسبة الدولية،

¹ نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سكيكدة، ص9، من الموقع الالكتروني: eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc

وتتم الإشارة هنا إلا أن جل المجموعات الجزائرية عرفت تأخيراً بسنتين على الأقل في تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك لتعقد إجراءات توحيد الحسابات.

- غياب سوق مالي كفاء في الجزائر: التطوير المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة وهذا ما لا يوجد في الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي الجديد بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي الجزائري كله.
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الاقتصادية.
- غياب الرابط بين المحاسبة والجباية في أنظمتها المالية.¹

المطلب الثاني: قياس القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري.

حسب ما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009 فإن طرق القياس والتقييم تتركز على التكلفة التاريخية، في حين يُعتمد قياس القيمة العادلة حسب توفر بعض الشروط في بعض الوقائع الاقتصادية التي تقوم بها الشركة وفقاً لما حدده هذا النظام، كما يمكن الاستناد إلى قيمة الإنجاز والقيمة المحيئة (قيمة المنفعة المتوقعة لسيولة الأموال المستقبلية) في بعض الحالات الخاصة الأخرى،² وتتم الإشارة هنا إلى سوء الترجمة التي تقع على عاتق المشرع الجزائري عند الترجمة من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية في الكثير من نصوص النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يخص في مصطلح "la juste valeur"، ففي النظام المحاسبي المالي المدون باللغة الفرنسية نجد أن المشرع يستخدم مصطلح "la juste valeur" لدلالة على بديل من بدائل القياس والتقييم المحاسبي لأسلوب التكلفة التاريخية، وفي المقابل نجد أن المشرع الجزائري عبر عن هذا الأسلوب في النسخة المدونة باللغة العربية وفي جميع النصوص بمصطلح "القيمة الحقيقية"، لكن الترجمة العلمية الصحيح والدقيقة لمصطلح "la juste valeur" تكون بعبارة "القيمة العادلة" وليس "القيمة الحقيقية".

1. استخدامات القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري:

عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري القيمة العادلة "la juste valeur" في الصفحة 87 من القانون المذكور أعلاه على أنها "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصول أو الخصوم منتهية بين أطراف على دراية كاملة وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية"، وبالتدقيق في هذا التعريف يُلاحظ أنه مستمد ومشابه لتعاريف المعايير المحاسبية الدولية، لكن لا يعد تعريفاً شاملاً للقيمة العادلة، فهذا التعريف يخلو من أهم الشروط الأساسية الواجب توفرها في قياس القيمة العادلة (الاستقلالية، ظروف الصفقة

¹ سعيد يحيى، سبتي إسماعيل، أثر ومشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة المجمعات، دراسة حالة الرياض سطيف، الملتقى الوطني الأول حول النظام المحاسبي ضرورة واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2014، ص 6.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009، العدد 19، ص 06.

وضرورة إتمامها، خصائص الأصل، شروط سوق المال...)، بالإضافة إلى هذا التعريف فلقد حدد النظام المحاسبي المالي الجزائري مواطن استخدام قياس القيمة العادلة في عدة نقاط هامة ومختلفة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم: (5-1)

استخدامات القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

البيان	مواطن استخدام القيمة العادلة
القواعد العامة للتقييم.	يَعتمد النظام المحاسبي المالي بشكل عام على التكلفة التاريخية عند إجراءات التقييم، ولكن يُستند عند تحقق بعض الشروط وفي بعض الأصول والإجراءات المعينة إلى "قياس القيمة العادلة"، من أجل الحصول على تقييم أدق من أسلوب التكلفة التاريخية، فمثلاً عند تقييم شهرة المحل أو قيمة العلامة التجارية بشكل دوري بالنسبة للشركات العملاقة يُستند في الكثير من الحالات إلى قياس القيمة العادلة.
إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات.	يتم تسجيل وتقييم المنتجات الناتجة عن المبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة، أي أن قيمة التكلفة التاريخية في تاريخ إبرام الصفقة مساوية للقيمة العادلة الخاصة بالصفقة التي مضمونها أصل، خصم، عيب أو منتج.
الحالة الخاصة بالعقارات الموظفة.	يُمثل <u>عقار موظف</u> ملكاً عقارياً (أراضي، بناية أو جزء من بناية) مملوكاً لتقاضي إيجار و/أو الزيادة الشكليه في رأس المال، أي أنه غير موجه للاستعمال في النشاط الاستغلالي للشركة، في هذه الحالة تُسجل قيمة هذه العقارات في التثبيات العينية استناداً إلى التكلفة التاريخية (التكلفة مطروحاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيم)، ونظراً لاعتماد هذه الطريقة على التقديرات الشخصية عند حساب قيمة الاهتلاك (معدل الاهتلاك) وقيمة الخسائر، قدم النظام المحاسبي المالي استخدام قياس القيمة العادلة قبل التكلفة التاريخية في هذه الحالة، وعند تعذر استخدام قياس القيمة العادلة على الشركة إدراج إيضاحات لأسباب ذلك في الملاحق.
الحالة الخاصة بالأصول البيولوجية.	تُسجل في حسابات القوائم المالية قيمة الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة العادلة للعقار ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها، ويجب أن تعكس القيمة العادلة حقيقة الأصل استناداً لواقعية السوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.
الحالة الخاصة بالأصول البيولوجية.	يتم تقييم الأصول البيولوجية (الأصول الحيوية المتمثلة في المنتجات الزراعية و/أو الحيوانات) عند تسجيلها في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال بالقيمة العادلة، وذلك بعد أن تطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع إلا إذا لم يمكن تقدير القيمة العادلة بصورة صادقة ودقيقة. وفي مثل هذه الحالات يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بتكلفته منقوصاً منها الخسائر أو الربح الناتجين من تغيير في القيمة العادلة والمنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع، ويثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدث فيها، ويجب أن تعكس القيمة العادلة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية. وهذا ما يوافق نصوص المعيار المحاسبي 41.
حساب فرق التوحيد الأول	يتكون فارق التوحيد الأول الإيجابي كما تم التطرق إليه في الفصل الأول من فرق الاقتناء وفرق التقييم، ويتم التذكير بتعريف هذا الأخير الذي يتمحور حول "تحديد الفرق بين القيمة المحاسبية للعناصر المعاد تقييمها من أجل الوصول إلى قيمتها العادلة"، ثم معرفة القيمة العادلة للعناصر المعاد

عند توحيد الحسابات.	تقييمها في تاريخ شراء سندات المساهمة أو أي أصل من الأصول الأخرى المشابهة، حيث تعتبر القيمة العادلة من أهم المشاكل المحاسبية التي تواجه عملية توحيد الحسابات.
تقييم التثبيتات الأخرى (معالجات مرخص لها).	يُجيز النظام المحاسبي المالي لبعض المعالجات المتعلقة بالتثبيتات الاستناد إلى القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، وفي هذا الإطار من المعالجات يندرج كل تثبيت كان مسجل بالقيمة الدفترية وخضع لإجراءات إعادة التقييم بالقيمة العادلة الجديدة في تاريخ إعادة تقييمه منقوصاً منها مجموع الاهتلاكات ومجموعة خسائر القيمة اللاحقة، وذلك من أجل إعطاء صورة صحيحة لقيمة الأصل. وفي الإطار نفسه نجد أن القيمة العادلة للأراضي والمباني والمنشآت الإنتاجية هي القيمة المعادة لتقييمه في السوق، وعند غياب المؤشرات التي تدل على قيمتها في السوق (منشآت متخصصة أو أصل قديم) فإنها تقيّم بتكلفة تعويضها الصافية من الاهتلاك. وحتى لا تختلف نتائج عملية التقييم وتكون موضوعية ودقيقة، يجب إسناد أمر إعادة التقييم إلى مقيمين مؤهلون ومحترفون بانتظام. يمكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس قيمته الأولى، أن يسجل في حسابات القوائم المالية بعد تسجيله الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية، غير أن هذه المعالجات لا يرخّص بها إلا إذا كانت القيمة العادلة للتثبيت محددة بالاستناد على سوق نشط.
الأصول المالية غير الجارية.	تتمثل الأصول المالية غير الجارية في سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيداً لنشاط الشركة، والسندات الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل، التي يمكن للشركة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها. يمكن تقييم الأصول المالية غير الجارية بعد تسجيلها الأولي في الحسابات بقيمتها العادلة والتي تتمثل في السندات التي تم تسعيرها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية أو السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمتها التفاوضية المحتملة، ويمكن تحديد هذه القيمة انطلاقاً من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة عموماً. يدرج في حسابات القوائم المالية ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم (القيمة العادلة) في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.
القروض والخصوم المالية الأخرى.	يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها التي تمثل القيمة العادلة للمبلغ الصافي المستلم بعد طرح التكاليف المستحقة عند تنفيذها، والفارق في القيمة الاسمية للمقابل والقيمة العادلة للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقروض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج في الحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتوجات مالية في حسابات البائع.
تقييم الأعباء والمنتجات المالية الأخرى.	تسجل الأعباء والمنتجات المالية الأخرى في حسابات القوائم المالية الحالية أي في السنة المالية التي وقعت فيها تلك الأعباء والمنتجات، ولكن قد يترتب على تلك الأعباء والمنتجات فوائد مستقبلية، لذا يجيز النظام المحاسبي المالي الاستناد إلى قياس القيمة العادلة في هذه الحالات لدرجة ملاءمته أكثر من التكلفة التاريخية، بشرط توفر سوق مالي نشط يعكس دقة التنبؤ الحاصل باستخدام القيمة العادلة.
العمليات بالعملة الأجنبية.	في حالة قيام الشركة بعمليات مالية عابرة لحدود الدولة الجزائرية وتكون بالعملة الأجنبية خاصة في تعاملات مجموعة الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات، يجب إعادة تقييم القوة الشرائية للوحدة النقدية وفق قيمتها العادلة الموافق لتاريخ حدوث العملية.

تدرج وتسجل الاقتراضات وما شابهها في حسابات القوائم المالية بالقيمة العادلة المقابلة لها في تاريخ الاقتراضات وذلك بعد طرح مصاريف الإصدار دون مراعاة العلاوات المحتملة للإصدار أو التسديد.	الاقتراضات والديون المماثلة.
عقد الإيجار حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري هو عبارة عن "اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر، خلال مدة محددة عن حق استعمال الأصل الذي يكون موضوع الاتفاق مقابل دفعة واحدة أو دفعات عديدة"، ونظرًا لتغير قيمة النقد والدفعات الممنوحة جراء هذا الاتفاق خاصة إذا كان طويل المدى من جهة، والتغير في قيمة وسعر الأصل المؤجر من جهة ثانية، يستوجب ضرورة الاستناد إلى قياس القيمة العادلة بشكل دوري على مستوى كل دفعة خاصة إذا كان الأصل ببولوجيا أو عقارًا استثماريًا لمدة طويلة، وذلك من أجل ضمان حقوق الشخص المؤجر في حالة ارتفاع قيمة النقد وقيمة الأصل المؤجر، أو الحفاض على قيمة المستأجر في حالة انخفاض قيمة النقد وقيمة الأصل المؤجر. حيث يسجل المستأجر قيمة الأصل المؤجر في حساباته بالقيمة العادلة أو بالقيمة المحيئة أيهما أقل، أما بالنسبة للمؤجر فيسجل في حساباته القيمة العادلة للأصل المؤجر.	عقود الإيجار (التمويل).

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009، العدد 19.

من جدول استخدامات القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري أعلاه؛ يتضح أن هذا الأخير أعطى أهمية بالغة للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في العديد من الحالات العملية التي يمكن أن تصادفها الشركة أثناء عملية القياس المحاسبي للوقائع الاقتصادية أو في الحالات التي يصادفها مُعدو القوائم المالية بصفة عامة والقوائم المالية الموحدة بصفة خاصة. ويُلاحظ أن مرحلة حساب فرق التوحيد استنادًا إلى القيمة العادلة من أهم الحالات المذكورة في النظام المحاسبي المالي والتي مست إجراءات توحيد حسابات المجموعة بصفة مباشرة، بالإضافة إلى أن كل المراحل السابقة الذكر في الجدول تمس إجراءات توحيد حسابات المجموعة بطريقة غير مباشرة لأنها تدخل ضمن النشاط العادي لأي شركة كانت ومهما كان نوعها، حيث نجد أن نشاطات شركات المجموعة لا تكاد تخلو من الحالات المذكورة خاصة إذا كانت المجموعة لها عدة شركات تابعة في مواطن مختلفة.

حسب نصوص الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009 العدد رقم 19، يتضح أن إجراءات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بحاسبة القيمة العادلة مستمد وبشكل واضح من معايير المحاسبة الدولية ولكن دون التعمق في حالات وجوب قياس القيمة العادلة، فحسب نصوص المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بقياس القيمة العادلة والتي تم التطرق لها في الفصل الثالث من هذه الدراسة (الجدول رقم 3-7 والجدول رقم 3-8)، نجد أن قياس القيمة العادلة يستعمل في كل الإجراءات المحاسبية التي يمكن أن تصادف الشركة والتي تصب في مضمون 19 معيار المذكورة في الجدولين، بالإضافة إلى ضرورة ووجوب تطبيق قياس القيمة العادلة في الإجراءات المنصوص عليها في 11 معيار كاملة وعلى رأسها المعايير المتعلقة بتوحيد حسابات المجموعة (IAS27 القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، IAS28 محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة، IAS31 سابقا والمدمج في IFRS12 المتعلق بالإفصاح عن

المصالح في الشركات الأخرى، IFRS10 القوائم المالية الموحدة والذي دمج جزء كبير من المعيار رقم (IAS27).

2. واقع تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات الناشطة في الجزائر:

رغم أن نصوص النظام المحاسبي المالي تطرقت إلى بعض الحالات العملية التي تُجيز تطبيق القيمة العادلة، بهدف اختيار تطبيقها من عدمه حسب الحالات المحاسبية التي تصادف مجموعة الشركات، إلا أن جل الشركات سواء في شكلها الصغير أو الكبير (المجموعة) القاطنة في الجزائر لا تطبق قياس القيمة العادلة لعدة أسباب مختلفة تم استنتاجها وجمعها من طرف مختلف مدراء وإطارات المجموعات الجزائرية عند المقابلات الشخصية التي تمت معهم* وتتمثل في التالي:

- صعوبة تكييف مجموعة الشركات مع إجراءات توحيد الحسابات وفق النظام المحاسبي الجزائري باعتباره حديث؛ يجعل مديري ومسؤولي المجموعة لا يفكرون في تبني قياس القيمة العادلة بل يهتمون بتكوين وتدريب الإطارات من أجل اتباع وإتقان إجراءات توحيد الحسابات وفق هذا النظام؛
- غياب نصوص قانونية سواء في القانون التجاري الجزائري أو النظام المحاسبي المالي تلزم إدارة المجموعة الناشطة في الجزائر الاستناد إلى قياس القيمة العادلة خاصة في الحالات التي تراها الإدارة الضرورية والإيجابية للمجموعة وللاقتصاد الجزائري ككل؛
- عدم وجود سوق مال نشط في الجزائر يُستند عليه عند قياس وتقييم الأصول، بالإضافة إلى تنوع الأصول ووجود عدة الاستثمارات (المجموعة 2) بحاجة إلى أسواق مالية خاصة بها (سوق مالي للعقارات، سوق مالي للمنقولات...) بغية معرفة قيمتها العادلة وهذا ما لا يوجد في الجزائر أصلاً؛
- الغموض العلمي والعملية الذي يحوم حول أسلوب قياس القيمة العادلة نظراً لحدثته على مستوى الاقتصاد الجزائري وبالأخص على إطارات مجموعة الشركات؛
- اعتماد الدولة الجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني أدى إلى نقص التشريعات القانونية - القانون التجاري الجزائري والنظام المحاسبي المالي - وعدم الاهتمام بنشاطات ومتطلبات مجموعة الشركات، يؤدي إلى نقص وغموض حول جل الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتوحيد الحسابات وليس بأسلوب قياس القيمة العادلة فقط؛

* أنظر للملحق رقم 1، ص 333.

- صعوبة توفير البيئة اللازمة لعمل المراجع الخارجي في حالة اتباع هذا الأسلوب، وقد تقع إدارة المجموعة في دوامة التقارير السلبية المتعلقة بقياس القيمة العادلة؛ بالإضافة إلى أن تطبيق قياس القيمة العادلة يُحمل المجموعة تكاليف إضافية تتعلق بتكوين إضافي للكادر البشري؛
 - قد تقع إدارة المجموعة في عقوبات التأخير المتعلقة بالمصالح الجبائية نتيجة طول مدة إنجاز القوائم المطلوبة بالاستناد إلى القيمة العادلة، وذلك نظراً لصعوبتها وتعدد إجراءاتها؛
 - الفهم الخطأ والسمعة غير الحسنة التي تلاحق قياس القيمة العادلة وذلك جراء انتقادات الأزمة المالية الأخيرة واعتبار السبب الرئيس لحدوثها، أدى إلى تنفير المستثمرين من مجموعة الشركات لأنها تعتمد على أسلوب قياس محاسبي - القيمة العادلة - يقوم على التقديرات الشخصية التي تكون في أغلب الأحيان غير محايدة؛
 - القبول والتأييد العام الذي يحظى به قياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية من مختلف إدارات شركات المجموعة الجزائرية يحول دون اللجوء أو حتى التفكير في قياس القيمة العادلة.
- سعت الحكومة الجزائرية إلى إصلاح الجانب المالي عن طريق إصدار وتبني النظام المحاسبي المالي الجزائري المفروض وبقوة القانون على مجموعة الشركات الجزائرية، لكن هذا الإصلاح اقتصر على إصلاح الأمور الأكثر شيوعاً واستخداماً في البيئة الجزائرية ولم يتطرق إلى جل النقاط الهامة خاصة تلك التي تصادف نشاط المجموعة؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد طريق قياس القيمة العادلة كموضوع وأسلوب قياس محاسبي بديل للتكلفة التاريخية في الجزائر، لا يعرف تنصيب قانوني كافٍ رغم أن أكثر من المجموعات الجزائرية تسعى للاستناد إليه عند إجراءات القياس المحاسبي خاصة تلك التي لها شركات تابعة في عدة بلدان مختلفة.

المبحث الثاني: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية المصرية ومقارنة ذلك مع تطبيقها في البيئة المحاسبية الجزائرية.

نظرًا للتطورات الحاصلة على الاقتصاد المصري في بداية تسعينيات القرن الماضي، بسبب الانفتاح الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية وتعدد وتنوع الشركات الناشطة في مصر من شركات صغيرة إلى كبيرة إلى عملاقة (المجموعات)، بالإضافة إلى تعدد خطوط واتساع نقاط البيع للشركات، أدى بالحكومة المصرية إلى إصدار قانون رأس المال رقم 95 عام 1992 المتعلق بالبيانات التي يجب أن تظهرها الشركات الناشطة داخل حدود الدولة المصرية في الوثائق والملاحق القانونية، من أجل تحقيق إفصاح محاسبي شفاف ومناسب للأطراف ذات المصلحة، حيث كان هذا القانون بمثابة الباب الأول الذي يُقر ضرورة الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية داخل جمهورية مصر العربية.

في عام 1997 أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الداخلية المصرية القرار رقم 478 الذي نص على ضرورة تكوين اللجنة الدائمة للمعايير المحاسبية والمراجعة وقواعد آداب والسلوك المهني، وتعتبر هذه الأخيرة أول من نَوّه إلى ضرورة إصدار معايير محاسبية مصرية تتلاءم مع الواقع الاقتصادي ومع القوانين والقرارات التي تلتزم بتطبيقها الشركات المصرية بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية ودون أن يمس أو ينقص ذلك من سيادة الدولة في شيء. وعليه أقرت الحكومة المصرية بضرورة إعداد معايير محاسبية تتلاءم مع واقع الاقتصاد المصري بالاعتماد على خبرائها ومُنظريها واستنادًا إلى المعايير المحاسبية الدولية، وعلى هذا الأساس تم إصدار القرار الوزاري لجمهورية مصر العربية الذي حمل رقم 503 عام 1997 المتعلق "بالمعايير المحاسبية المصرية"، الأمر الذي أدى إلى التزام قانوني يفرض الاستناد إلى المعايير المحاسبية المصرية في كل الإجراءات المحاسبية التي تقوم بها الشركات المصرية خاصة شركات المساهمة والتوصية بالأسهم التي تُكوّن مجموعة فيما بينها. حتى تكون المعايير المحاسبية المصرية ذات فعالية وفائدة كبيرة كان لابد من إجراء تعديلات دورية عليها، ففي 2002 تم إصدار القرار الوزاري 345 الذي نص على تجديد المعايير المحاسبية المصرية التي صدرت في 1997،¹ في عدة نقاط مهمة تمثلت فيما يلي:

- تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم 10 "الأصول الثابتة واهتلاكاتها"؛
- إصدار المعيار المحاسبي المصري رقم 23 "المحاسبية على الأصول غير الملموسة"؛
- إلغاء المعيار المحاسبي رقم 6 "تكاليف البحوث والتطوير".

¹ بيانات الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، من الموقع الإلكتروني:

http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/efsa_account.htm (consulté le 17/12/2014).

المطلب الأول: المعايير المحاسبية المصرية.

صدرت المعايير المحاسبية المصرية في صيغتها الجديدة بموجب القرار رقم 110 عن وزير الاستثمار المصري "أشرف سليمان" في تاريخ 9 جويلية 2015¹، والذي ألغى بموجبه القرار رقم 243 الصادر عن وزير الاستثمار المصري السابق "محمود محي الدين" سنة 2006 المتضمن لـ: 35 معيار محاسبي مصري، مع الإشارة إلى أن قرار 2006 جاء ليُلغى 23 معيار محاسبي مصري صدرت بموجب القرار رقم 503 الصادر سنة 1997 والقرار رقم 345 الصادر سنة 2002. بلغ عدد المعايير المحاسبية المصرية وفقاً لآخر قرار بعد مختلف الإلغاءات والاندماجات والإصدارات الجديد 38 معيار محاسبي مصري بالإضافة إلى إطار إعداد وعرض القوائم المالية، حيث استند في إصدارها على المعايير المحاسبية الدولية،* كما تم إدراج مجموعة جديدة من المعايير المحاسبية المتعلقة بنشاطات الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويجب على كل شركة مصرية مهما كان نوعها تبني كل المعايير المحاسبية المصرية دون استثناء بداية جانفي 2016، ووفقاً للشروط الموضحة في القرار رقم 110 كالتالي:

▪ حتى تكون القوائم المالية مُعدة وفق المعايير المحاسبية المصرية، يجب على مُعدي القوائم المالية الاستناد إلى كل نصوص المعايير المصرية دون استثناء، كما يُمكنهم التوسع في ذلك من خلال تطبيق نصوص المعايير المحاسبية الدولية خاصة في المعالجات والحالات التي لم تتطرق لها المعايير المحاسبية المصرية، إلى غاية صدور معايير محاسبية مصرية تعالج ذلك؛

▪ يقع الالتزام القانوني بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية المصرية عند الإعداد والعرض والإفصاح عن القوائم المالية على عاتق مُعديها (إدارة الشركة وبالأخص المصالح المُحاسبية)؛

▪ يمكن لإدارة الشركة أن تُعد قوائم مالية إضافية داخلية غير مُلزَمة بها قانوناً دون الاستناد إلى المعايير المحاسبية المصرية في ذلك، تحوي هذه القوائم البيانات والمعلومات المُساعدة في عملية التحليل والتقييم بغية ترشيد قرارات الأطراف ذات المصلحة دون تزيف الحقائق المتعلقة بواقع نشاطات الشركة؛

▪ من أجل تسهيل وتنظيم تطبيق نصوص المعايير المحاسبية المصرية، تم تحرير نص المعيار بالخط السميك المائل، وشرح نص المعيار تم تحريره بالخط العادي، حيث تلتزم الشركة بنص المعيار والشرح المتعلق به في كل المعالجات المحاسبية، بالإضافة لإدراج ملاحق توضيحية لكل معيار محاسبي.

¹ القرار رقم 110 الصادر عن وزير الاستثمار المصري "أشرف سليمان" في تاريخ 9 جويلية 2015، المتضمن للمعايير المحاسبية المصرية الجديدة، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.mediafire.com/download/e78tfbx3uxmq7mg/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1+2015.rar> (consulté le 19/07/2015).

* أنظر للملحق رقم 2، ص 334.

- تحتوي بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها "ملغاة" بدلاً من حذفها كلية، حيث استخدم هذا الأسلوب بدلاً من اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير، لأن هذه الأخيرة مُشار إليها بأرقامها في جل معايير المحاسبية المصرية الأخرى.
- يجب اتباع الأهمية النسبية عند تطبيق المعايير على البنود الهامة، أما البنود قليلة الأهمية فيمكن اختيار أفضل الطرق لمعالجتها حسب ما تراه الشركة مناسباً لها. وتقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المُستخدم العادي للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة والظروف المحيطة.
- تم توفير إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية من أجل توضيح كل الغموض الذي قد يتعرض له معدي القوائم المالية من جهة، ومن جهة ثانية يُعد هذا الإطار بمثابة الأساس المرجعي الذي يرجع إليه كل المهنيين المختصين عند إعداد القوائم المالية خاصة في حالات الغموض والإخلاف.

1. إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية:

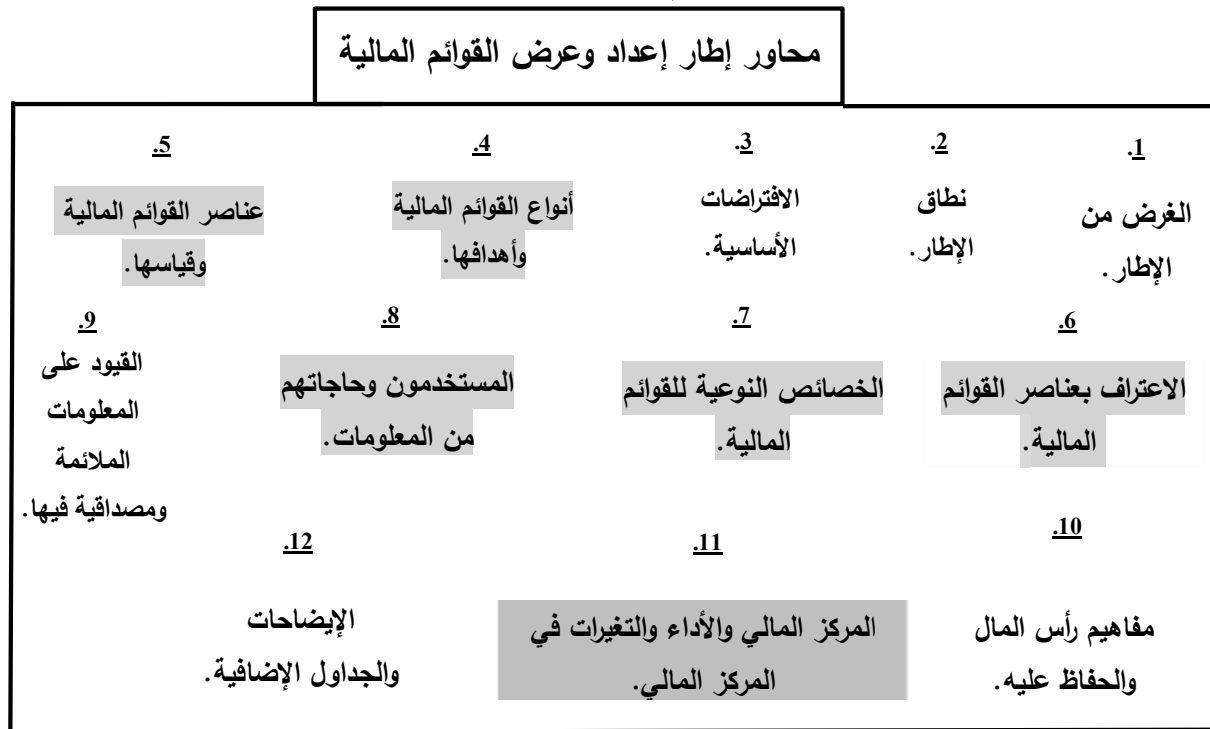
- إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية، الصادرة في 2015 من طرف وزارة الاستثمار المصرية **يحتوي على 137 فقرة** مقسمة على أربعة أجزاء أساسية كما يلي:¹
- الجزء الأول: يحتوي على 21 فقرة توضح الهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة؛
 - الجزء الثاني: يحتوي على 12 فقرة توضح المنشأة المصدرة للقوائم المالية؛
 - الجزء الثالث: يحتوي على 39 فقرة توضح الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة؛
 - الجزء الرابع: يحتوي على 65 فقرة توضح النصوص المتبقية لهذا الإطار التي لم يتطرق لها في الأجزاء الثلاثة الأولى.

تمحور مضمون هذه الأجزاء حول توضيح العناصر الأساسية التنظيمية لكيفية استخدام المعايير المحاسبية المصرية وذلك بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية، وتتمثل أهم المحاور الرئيسية التي جاءت في فقرات أجزاء هذا الإطار في الشكل التالي:

¹ <http://tawashy.com> (consulté le 07/08/2015).

الشكل رقم: (2-5)

محاور إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى المعايير المحاسبية المصرية الصادرة عن وزارة الاستثمار بموجب القانون رقم 110 عام 2015.

من الشكل أعلاه؛ يتضح أن المعايير المحاسبية المصرية وضعت إطار شامل لأهم التعاريف والعناصر الأساسية الضرورية لمختلف المعالجات المحاسبية، حيث اشتمل هذا الإطار على 12 محوراً منظمًا للإجراءات والمعالجات المحاسبية في جمهورية مصر العربية، تهتم أغلبها - 6 محاور من أصل 12- بكل ما يتعلق بالقوائم المالية. مقارنة بالإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري، يتضح أن هذا الأخير احتوى على 8 محاور أساسية فقط يُستند عليها لتنظيم وتوضيح الإجراءات المحاسبية وذلك كما يظهره الشكل (5-1)، وحتى نَقف عند أوجه التشابه والاختلاف بين الإطارين يتم أولاً شرح محاور إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق لما جاء به القرار الأخير رقم 110 الصادر عن وزير الاستثمار المصري "أشرف سليمان" في 9 جويلية 2015 كما يلي:

■ **الغرض من الإطار:** تم سن هذا الإطار كمدخل توضيحي للمفاهيم الموجودة في نصوص المعايير المحاسبية المصرية، وذلك بغية مساعدة مُعدي المعايير المحاسبية المصرية المتمثلة في لجنة وضع المعايير من تطوير المعايير القديمة وإصدار أخرى جديدة، ثم مساعدة مستخدمي هذه المعايير في إجراءات إعداد القوائم المالية وتفسيرها وبعدها توضيح مسار المراجعة لمختلف المدققين والمراجعين هذا من جهة، ومن جهة ثانية يفرض هذا الإطار ضرورة مراجعة محتواه بشكل دوري بغية تجنب النقائص والاختلافات التي يُمكن أن تكون مع نصوص المعايير المصرية، وعند الوقوع في حالة اختلاف بين الإطار والمعايير المحاسبية المصرية تُعطى الأولوية لنصوص هذه الأخيرة وتفرض ضرورة إجراء تعديلات على الإطار.

▪ **نطاق الإطار:** تطرق هذا الإطار إلى مجموعة المحاور الظاهرة في الشكل أعلاه المُعبر عنها في أربعة أجزاء أساسية كما سبق ذكره، وحسب الجزء الأول من هذا الإطار فإن نطاقه يشمل ما يلي:

- أهداف القوائم المالية؛
- الخصائص النوعية التي تحدد مدى الفائدة من المعلومات في القوائم المالية؛
- التعريف والاعتراف والقياس والعرض والإفصاح بالعناصر التي تعد منها القوائم المالية؛
- مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه.

▪ **الافتراضات الأساسية:** حسب الفقرة رقم (4-1) لهذا الإطار يتبين أنه يعتمد على افتراض أساسي يمثل في "الاستمرارية"، أي أن تُعد الشركة قوائمها المالية قصد الاستمرارية في النشاط وألا تكون لها نية في إنهاء نشاطاتها أو التصفية أو لتقليص كبير في حجم عملياتها هذا من جهة. ومن جهة ثانية وحسب الفقرة رقم 17 من الجزء الأول لإطار إعداد وعرض القوائم المالية تبين أنه قد احتوى على افتراض ثانوي تمثل "أساس الاستحقاق"، أي أن يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما في حكمها، ويتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التي تمت فيها، الأمر الذي يُوفر أساساً أفضل لتقييم أداء المالي للشركة في الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

القوائم المالية: الظاهر من الشكل رقم (5-2) أن أغلب محاور إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمعايير المحاسبية المصرية اختصت في القوائم المالية (عناصرها، أنواعها، قياسها، أهدافها والاعتراف بها)، وحسب الفقرة رقم 2 والفقرة رقم 3 والفقرة رقم 6 من الجزء الرابع "النصوص المتبقية" من الإطار فإن القوائم المالية تتمثل عادة في الميزانية وتتكون من الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وقائمة الدخل التي تتكون من الدخل (الإيرادات و/ أو المكاسب) بالإضافة إلى المصاريف، وقائمة تدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، والإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية التي تمثل جزءاً مكملًا للقوائم المالية كما يُمكن أن تشتمل على جداول إضافية توضيحية حسب طلبات مستخدمي القوائم المالية. لا يتم الاعتراف بعناصر القوائم المالية إلا إذا كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بنشاط الشركة، وأن تكون له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة. كما يجب أن تُقاس كل بنود القوائم المالية وفق لأسلوب قياس محاسبي يعكس وبصدق حقيقة الوقائع الاقتصادية التي قامت بها الشركة، وذلك بهدف توفير معلومات ملائمة لمستخدميها.

تتم الإشارة هنا إلا أن الجزء الثاني من إطار إعداد وعرض القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية المصرية، قد فصل في أنواع القوائم المالية خاصة القوائم المالية الموحدة (المجمعة) للمجموعات أو القوائم المالية المنفصلة المتعلقة بكل شركة من شركات المجموعة بما فيها الشركة الأم، وحسب الفقرة (2-12) من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية فإن القوائم المالية الموحدة تتضمن

معلومات عن إثنين أو أكثر من المنشأة المسيطر عليها حيث تقدم هذه القوائم معلومات مفيدة عن واقع كل شركات المجموعة كوحدة واحدة.

أما عن الإيضاحات والجداول الإضافية فيمكن أن تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى خاصة في حالة طلبها من طرف مُستخدمي القوائم المالية، فعلى سبيل المثال لا الحصر يُمكن أن تحتوي على معلومات إضافية مُلائمة لحاجات المستخدمين خاصة ببنود الميزانية وقائمة الدخل، أو تحتوي على معلومات وإيضاحات حول المخاطر وحالات عدم التأكد التي تؤثر على الشركة.

■ **المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي:** نظرًا للأهمية البالغة التي تحظى بها قائمة المركز المالي لدى مستخدمي المعلومة المالية سواء مستخدمين داخليين أو خارجيين، فإن إطار عرض وإعداد القوائم المالية خصص عدة فقرات تختص بالمركز المالي وتغيراته. يتأثر المركز المالي حسب الجزء الرابع من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها هذه الشركة، وبهيكلها المالي، والسيولة وقدرتها على السداد واستجابتها للتغيرات في البيئة التي تعمل فيها. وتعتبر المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها الشركة في الماضي والمعروضة في قائمة المركز المالي مفيدة في التنبؤ بقدرتها على توليد النقدية وما في حكمها في المستقبل، وكذلك مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية من جهة، وعن الكيفية التي سيتم بها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لهؤلاء الذين لهم مصلحة في الشركة من جهة ثانية.

■ **الخصائص النوعية للقوائم المالية:** خُصص الجزء الثالث من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية لدراسة الخصائص النوعية للمعلومات المالية، حيث تُعبر هذه الأخيرة عن الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية المفيدة والمصرح في حسب جزء الثالث من هذا الإطار (من الفقرة 4 حتى الفقرة 34) في التالي:

- الملاءمة؛

- المصادقية؛

أما الخصائص النوعية التي تُحسّن من إفادة المعلومة المالية فتتمثل حسب الفقرة 19 من الجزء الثالث لإطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية فيما يلي:

- القابلية للفهم؛

- القابلية للمقارنة؛

- التوقيت المناسب؛

- الأهمية النسبية.

تتم الإشارة هنا أنه كلما تم تحليل فقرات الجزء الثالث من الإطار كلما تم إيجاد خصائص النوعية الثانوية للقوائم المالية كالحياذ، التمثل الصادق والاكتمال. أما عن القيود التي فرضها الإطار على المعلومات المالية فتمثلت حسب الفقرات رقم (35-36-37) من الجزء الثالث لهذا الإطار أساساً في تكلفة والجهد المبذول للحصول على المعلومة واستخدامها بطريقة سليمة، وتشمل هذه التكلفة عادلة تكاليف التحقق، التجهيز، التحليل والتفسير والنشر ... بالإضافة ضرورة الموازنة بين التكلفة والمنفعة من جهة وبين الخصائص النوعية من جهة ثانية، حيث تتم الإشارة هنا أنه تم شرح كيفية الموازنة بشكل دقيق على مستوى المبحث الثاني للفصل الرابع من هذه الدراسة.

■ **المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:** قد يشمل مستخدمي القوائم المالية مستخدمين خارجيين كالمستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، أو مستخدمين داخليين كالموظفين والملاك ورؤساء المصالح ... حيث يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض المعلومات المالية للأطراف المستخدمة لها لتلبية حاجاتهم.

■ **مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه:** اختصت فقرات إطار إعداد وعرض القوائم المالية بداية من الفقرة (4-57) حتى الفقرة الأخيرة منه (4-65) في المفاهيم العامة لرأس المال وكيفية المحافظة عليه، حيث يُعتبر رأس المال بمفهومه المالي مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في الشركة مهما كان نوعها، أما بمفهومه التشغيلي أو المادي فإن رأس المال يتمثل في القدرة التشغيلية للشركة، وحسب الفقرة (4-61) من الإطار الصادر في القرار رقم 110 الصادر وزارة الاستثمار في سنة جويلية 2015 فإنه "يتطلب مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال تبني التكلفة الجارية كأساس للقياس". أما مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال فلا يتطلب استخدام مفهومًا محددًا حيث يعتمد اختيار الأساس تحت هذا المفهوم على نوع رأس المال الذي تسعى المنشأة للحفاظ عليه.

2. أوجه التشابه والاختلاف بين إطار إعداد القوائم المالية المصرية والإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري:

تبين من خلال عرض عناصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري، وعرض عناصر إطار إعداد القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية المصرية أن كلا الإطارين يشتركان في العديد من المحاور الأساسية والمتمثلة في:

- كلاهما مُستمد من المعايير المحاسبية الدولية؛
- الغرض من الإطار: كلاهما يَسعيان لتوضيح مختلف الإجراءات الضرورية عند إعداد وعرض وإفصاح ومراجعة المعلومة المالية؛

- النطاق العام: كلاهما بين مجال تطبيق الإطار وحدد أهم المحاور الأساسية التي تم تناولها في كل إطار؛
- الافتراضات المحاسبية: يتفقان على أهم الفروض المحاسبية (الاستمرارية وأساس الاستحقاق)، إلا أن الإطار المفاهيمي الجزائري تعمق في تحديد وتوثيق المُسلمات (الافتراضات) الضرورية للمحاسبة وزادة على إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصري بفرض وحدة القياس، فرض الدورية، وفرض الشخصية المعنوية.
- الخصائص النوعية للمعلومة المالية: كلاهما يتفقان على الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية خاصة الرئيسية منها؛
- كلاهما يتفقان على القوائم المالية الضرورية واهتما بتعريفها، عناصرها، أنواعها وهدفها، وكليهما حددا مستخدمي المعلومة المالية، وذلك من أجل إعطاء رؤية أوضح للإجراءات المحاسبية خاصة عند الاختلاف.

أما عن أوجه الاختلاف بين الإطارين فتتمثل في:

- تعدد وتنوع محاور إطار إعداد القوائم المالية المصرية أكثر من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري، حيث تتمثل أهم المحاور المنقوصة من هذا الأخير مقارنة بإطار إعداد وعرض القوائم المصرية في قياس عناصر القوائم المالية، الاعتراف بالقوائم المالية بالإضافة إلى توضيح قيود وتكلفة المعلومة المالية؛
- يتفق الإطار المفاهيمي الجزائري والإطار المصري على القوائم المالية الأربعة الرئيسية المستمدة أساساً من المعيار المحاسبي الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية"، إلا أن الإيضاحات والجدول الإضافية الظاهرة في إطار إعداد القوائم المالية المصرية، تم إدراجها كقائمة مالية خامسة في نصوص النظام المحاسبي الجزائري تحمل اسم "قائمة الملاحق" هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يعتبر إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المصرية إعداد الإيضاحات والجدول الإضافية أمر إلزامي يقع على عاتق الشركة.
- يُلاحظ أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري فصل في المبادئ المحاسبية بشكل مُنفصل وكمحور مُستقل من محاوره، أما إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصرية أدرج كل المبادئ المحاسبية ضمن مضمونه في الافتراضات والخصائص النوعية لجودة المعلومة وعلى مستوى أجزائه الأربعة، فعلى سبيل المثال مبدأ الحيطة والحذر ومبدأ تغليب الحقيقة الاقتصادية على الجوهر القانوني حسب النظام المحاسبي المالي لم ينص عليهما إطار إعداد المعايير المالية المصري بشكل واضح؛
- تطرق إطار إعداد القوائم المالية المصرية إلى مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه، وإلى المركز المالي وتغييراته في محاور أساسية بشكل أكثر تفصيلاً من الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصرية يخضع بشكل دوري للتعديل عكس الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الذي لا يلزم عليه القانون أي تعديل دوري؛

- يأخذ الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجزائري صبغة الإلزامية في تطبيق كل ما جاء فيه فقط ودون التطرق إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية، أما إطار إعداد القوائم المالية المصري ترك المجال مفتوح لاستخدام المعايير المحاسبية الدولية في حالة عدم وجود نصوص كافية في المعايير المحاسبية المصرية.
- كما أقر إطار إعداد وعرض القوائم المالية المصرية ضرورة مخالفته مضمونه عند وجود حالات متعارضة مع نصوص المعايير المحاسبية المصرية وإتباع هذه الأخيرة، الأمر الذي لم يوضحه الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي الجزائري خاصة عند غموض بعض المعالجات المحاسبية والقوانين؛
- تُمثل سنة 1997 تاريخ بداية أول الإصلاحات المحاسبية وتاريخ التطبيق الفعلي للمعايير المحاسبية المصرية في جمهورية مصر العربية، أما في الجمهورية الجزائرية فلقد عرفت تأخرًا في الإصلاحات المحاسبية بعدة سنوات مقارنة بجمهورية مصر العربية، وكان تاريخ إلزام تطبيق الإطار المفاهيمي والنظام المحاسبي المالي الجزائري على الشركات ومختلف المجموعات الجزائرية في 1 جانفي 2010.

المطلب الثاني: مقارنة قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية مع قياس القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري.

أعطت المعايير المحاسبية المصرية اهتمامًا بالغًا للقياس المحاسبي في الشركة، حيث خصصت له محورًا كاملاً في إطار إعداد وعرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المصرية، وحسب الفقرة رقم 100 من هذا الإطار الصادر في 2006 حُدِدت أساليب القياس المحاسبي في أربعة أساليب - التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة الاستردادية والقيمة الحالية - دون ذكر قياس القيمة العادلة كأسلوب مُستقل عن باقي الأساليب، بل تم الإشارة إلى القيمة العادلة كقيمة مساوية للتكلفة التاريخية عند تاريخ حدوث العملية الاقتصادية فقط. لكن عند التطرق إلى مضمون نصوص المعايير المحاسبية المصرية يتضح أنها أقرت قياس القيمة العادلة كأسلوب بديل من بدائل القياس المحاسبي في الكثير من نصوصها (مثل الفقرة 109 من المعيار المحاسبي المصري رقم 1 "عرض القوائم المالية")، وفي هذه الحالة أو حالات الاختلاف الأخرى يتم الاستناد إلى نصوص المعايير المصرية بدلاً من إطار إعداد وعرض القوائم المالية وهذا احتكامًا لما أقرته الفقرة رقم 3 من إطار إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2006.

تم مراجعة وتعديل هذا النقص والكثير من النقائص الأخرى، من خلال إصدار المعايير المحاسبية المصرية الجديدة في 2015 وإلغاء تلك القديمة العائدة لسنة 2006 وتم إعطاء أهمية أكثر للقياس المحاسبي، فوفقاً لما جاء في الفقرة رقم 12 والفقرة 55 من الجزء الثالث والجزء الرابع على التوالي من إطار إعداد وعرض القوائم المالية للمعايير المحاسبية المصرية الصادر بموجب القانون 110 عن وزارة الاستثمار المصرية في 9 جويلية 2015، فإن أسلوب "القيمة العادلة" يُعتبر من أهم الأساليب المُستعملة في عملية القياس المحاسبي.

1. قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية:

عرّفت نصوص المعايير المحاسبية المصرية القيمة العادلة في الكثير من المعايير، فحسب المعيار المحاسبي المصري رقم 2 "المخزون" في الفقرة رقم 6 أو وفق المعيار المحاسبي المصري رقم 10 "الأصول الثابتة واهتلاكاتها"، أو من الفقرة 9 من المعيار رقم 45 "قياس القيمة العادلة" ... على أنها "القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق وفي تاريخ القياس". من التعريف السابق للقيمة العادلة؛ يتبين أنه مُستمد ومُشابه لتعاريف المعايير المحاسبية الدولية ولكن لا يُعد تعريفاً شاملاً للقيمة العادلة، فهذا التعريف بدوره يخلو من أهم الشروط الأساسية (الاستقلالية، الرغبة، الإرادة الحرة، ظروف الصفقة وضرورة إتمامها، خصائص الأصل، شروط سوق المال ...) الواجب توفرها في قياس القيمة العادلة - مثل ما جاء من نقص في النظام المحاسبي المالي الجزائري -، أما عن استخدامات القيمة العادلة وفق نصوص المعايير المحاسبية المصرية فيتم تبيان أهمها في الجدول التالي:

الجدول رقم: (2-5)

استخدامات القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية.

رقم المعيار	أهم مواطن استخدام القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية المصرية
1	عرض القوائم المالية: تستند المعالجات المحاسبية المتعلقة بالقوائم المالية على إجراءات قياس القيمة العادلة في ثلاثة حالات؛ الأولى عند عرض أي قيمة تُمثل إجمالي الربح أو الخسائر بعد الضرائب الناتجة عن قياس القيمة العادلة مخصصاً منها التكاليف في قائمة الدخل، والثانية ضرورة الإفصاح على أسلوب قياس القيمة العادلة عند اتباعه، وأخيراً وحسب الفقرة 133 من هذا المعيار "يستوجب الإفصاح عن الافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة".
2	المخزون: وفقاً للفقرة 3 من هذا المعيار لا تنطبق أسس القياس المحاسبي الواردة فيه على التجار السماسرة المتعاملون في السلع الأولية والذين يقومون بقياس المخزون وفق القيمة العادلة مخصصاً منها المصروفات البيعية التي تم الاعتراف بها. كما أن هذا المعيار أوضح في الفقرة رقم 7 منه الفرق بين القيمة العادلة وصافي القيمة البيعية أو الاستردادية، واعتبر أن هذه الأخيرة ناتجة عن النشاط العادي للشركة.
4	قائمة التدفقات النقدية: في هذه الحالة لا يُستند بشكل كبير على قياس القيمة العادلة، إلا في حالة تشابك الإجراءات المحاسبية أو الوقائع الاقتصادية، مثل حالة إعداد قائمة تدفق النقدية الموحدة مع شركة جديد تم شراء أصولها بالقيمة العادلة.
5	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء: يستوجب على الشركة تبيان السياسات وأساليب القياس - القيمة العادلة - المتبعة وعدم تغييرها، وإذا تم ذلك يجب تبيانها في الإيضاحات والجدول الإضافية.
7	الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية: من الأفضل أن تثبت الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية بالقيمة العادلة لها، بغية إعطاء صورة أوضح لنشاطات الشركة.
8	عقود الإنشاء: حسب الفقرة 12 من هذا المعيار فإنه "يتم قياس إيرادات عقود الإنشاء بالقيمة العادلة لها".

10	الأصول الثابتة واهتلاكاتها: حسب الفقرة 24 من هذا المعيار فقد يتم اقتناء بُد أو أكثر من بُنود الأصول الثابتة عن طريق استبداله بأصل آخر غير نقدي أو نقدي، حيث تُقاس تكلفة هذا الأصل بالقيمة العادلة شرط توفر مُوجبات قياس القيمة العادلة في الصفقة.
11	الإيراد: تُجيز الفقرة رقم 9 من هذا المعيار بأن "يُقاس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم استلامه أو لا يزال مستحقاً للشركة"، كما لا يتناول هذا المعيار الإيرادات الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية وهذا وفق الفقرة رقم 6 منه.
12	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية: حسب الفقرة 7 والفقرة 24 من هذا المعيار تُثبت المنح الحكومية، بما في ذلك المنح غير النقدية بالقيمة العادلة وذلك بعد التأكد من مقدرة الشركة على الوفاء بشروط المنحة ويجب أن تكون قد تمت فعلاً.
13	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية: حسب الفقرة 24 من هذا المعيار يتم تعديل كل القياسات التي تمت وفق القيمة العادلة وبالعُملة الأجنبية إلى عملة التعامل في التاريخ الذي يتم تحديد فيه القيمة العادلة.
14	تكلفة الاقتراض.
15	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.
17	القوائم المالية المُستقلة: حسب الفقرة رقم 11 من هذا المعيار وفي حالة اتباع القيمة العادلة كأسلوب للقياس في الشركات الشقيقة أو المشاريع المشتركة فإنه يجب أن يُوحد هذا الأسلوب بين كل الشركات والمشاريع.
18	الاستثمارات في شركات شقيقة: حسب الفقرة رقم 18 فإنه يُمكن للشركة قياس الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة طبقاً لنصوص المعيار المحاسبي المصري رقم 26 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".
19	الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة: تم إلغاؤه بموجب إصدار معايير 2015.
20	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.
21	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد: حسب الفقرة 32 من هذا المعيار فإنه يجب أن يتم قياس استثمارات مزايا التقاعد بالقيمة العادلة، وعندما يكون هذا القياس غير ممكن يجب الإفصاح عن أسباب ذلك.
22	نصيب السهم في الأرباح: تتم عملية مُبادلة الأسهم وكل ما يتعلق بها من أرباح وخسائر استناداً إلى القيمة العادلة إلا في الحالات غير الممكنة والتي يجب توضيحها وتبريرها من طرف الشركة.
23	الأصول غير الملموسة: حسب الفقرة 35 من هذا المعيار فإنه "في حالة اقتناء أي أصل غير ملموس يندرج ضمن توحيد الأعمال أو اندماج الشركات فإن تكلفة هذا الأصل في تاريخ الاقتناء هي نفسها القيمة العادلة له" أي يجب حساب قيمته العادلة، ويُعتبر قياس القيمة العادلة أهم أسلوب يُستند عليه في المعالجات المحاسبية لمثل هذه الحالات.
24	ضرائب الدخل: حسب الفقرة 20 من هذا المعيار "عندما يسمح التشريع الضريبي بإعادة تقييم الأصل أو تقييمه بالقيمة العادلة بما يؤثر على الربح أو الخسارة للفترة الجارية، فإن الأساس الضريبي للأصل يُعدل ليتفق مع القيمة الدفترية المعدلة وفي الحالة العكسية لا يتم تعديله".
25	الأدوات المالية (العرض): حسب أغلب الفقرات من هذا المعيار فإن قياس القيمة العادلة يُستخدم بطريقة واسعة جداً عند عرض والإفصاح عن الأدوات المالية.
26	الأدوات المالية (الاعتراف والقياس): حسب الفقرة 45 من هذا المعيار ولأغراض قياس أصل مالي وبعد الاعتراف الأولي، يُقسّم هذا المعيار الأصول المالية إلى عدة أقسام أهمها الأصول المالية بالقيمة العادلة ...

27	ححصص الملكية في المشروعات المشتركة: تم إلغاؤه بموجب إصدار معايير 2015.
28	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة: بما أن مخصصات الأصول والالتزامات المحتملة تكون اعتماداً على تقديرات وتوقعات مستقبلية فإنه من الأفضل الاستناد إلى قياس القيمة العادلة في ذلك.
29	تجميع الأعمال: يُستند غالباً عند إجراءات تجميع الأعمال مثل اندماج الشركات إلى قياس القيمة العادلة.
30	القوائم المالية الدورية: يتم إنجاز القوائم المالية الدورية وفقاً لأسلوب القياس المختار (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...)، بحيث لا يتغير من فترة إلى أخرى إلا بعد تبيان أسباب ذلك في الجداول الإضافية والايضاحات.
31	اضمحلال قيمة الأصول: لا يُطبق هذا المعيار على الاستثمارات والعقارات والأصول البيولوجية المثبتة بالقيمة العادلة (التي تقع في نطاق المعايير 26 و 34 و 35)، إلا أن هذا المعيار يُطبق على الأصول المثبتة بالقيمة العادلة بعد إعادة التقييم وهذا حسب أغلب فقرات هذا المعيار.
32	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة: يستوجب هذا المعيار قياس الأصول غير المتداولة والمحتفظ بها لغرض البيع على أساس القيمة العادلة أو القيمة الدفترية مخصصاً منها تكاليف البيع أيهما أقل مع التوقف على احتساب اهتلاك تلك الأصول وهذا حسب الفقرة 15 من هذا المعيار.
33	التقارير القطاعية: تم إلغاؤه بموجب إصدار معايير 2015.
34	الاستثمار العقاري: حسب الفقرة 27 من هذا المعيار يجوز اقتناء استثمار عقاري أو أكثر مقابل أصل أو أكثر، حيث يتم قياس تكلفة أي استثمار عقاري بالقيمة العادلة إلا في حالة افتقار عملية التبادل لشروط قياس القيمة العادلة وعدم إمكانية القياس وفق لهذا الأسلوب.
35	الزراعة: حسب الفقرة 12 من هذا المعيار تُقاس تكلفة الأصل الحيوي عند كل اعتراف أولي وفي كل تاريخ ميزانية بالقيمة العادلة منقوصاً منها تكاليف البيع، إلا في الحالات التي لا يمكن قياس القيم العادلة فيها.
36	التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية.
37	عقود التأمين: يتم الاستناد إلى قياس القيمة العادلة في كل المعالجات المحاسبية المتعلقة بعقود التأمين.
38	مزاياء العاملين: لقد أقرت الفقرات من 113 حتى 115 الحالات الضرورية التي يستند على قياس القيمة العادلة فيها وكيفية تحديد القيمة العادلة للإجراءات المحاسبية المتعلقة بمزاياء العاملين، وكذلك حسب الفقرة 99 منه فإنه يجب أن "تقوم الشركة بقياس صافي التزام (أصل) المزايا المحددة باستخدام القيمة العادلة".
39	المدفوعات المبنية على أسهم: حسب فقرات هذا المعيار (10-30-46) فإنه يجب الاستناد إلى قياس القيمة العادلة بالنسبة للمدفوعات المبنية على أساس الأسهم المُسددة في شكل أسهم أو الخدمات المتلفات والزيادة المقابلة لها في أدوات حقوق الملكية مباشرة، وعلى الشركة أن تقيس القيمة العادلة للالتزام في كل تاريخ إعداد القوائم المالية وفي تاريخ التسوية، حيث تعد هذه الحالة المذكورة حالة استثنائية في هذا المعيار.
40	الأدوات المالية (الافصاحات): يستند هذا المعيار أساساً في قياساته إلى أسلوب القيمة العادلة وحسب أغلب فقراته فإن الإفصاح عن الأصول والالتزامات المالية يكون استناداً إلى أسلوب القيمة العادلة.
41	القطاعات التشغيلية:
42	القوائم المالية المجمعة: يستوجب توحيد أساليب القياس المحاسبي بين كل الشركات التي تنوي توحيد قوائمها المالية، ومن المستحسن أن يعتمد على أسلوب القيمة العادلة وإلا كانت هناك صعوبات كثيرة عند إجراءات توحيد الحسابات، خاصة في حالة وجود شركات تابعة أو شقيقة خارج موطن الشركة الأم.
43	الترتيبات المشتركة:

44	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى: يتم الإفصاح عن أغلب الحصص في المنشآت الأخرى بالاستناد إلى قياس القيمة العادلة، خاصة الحصص التي تكون في شكل أدوات مالية، الأصول غير الملموسة والاستثمار العقاري.
45	قياس القيمة العادلة: أوضحت الفقرات (5-6-7-8) من هذا المعيار مواطن ونطاق استخدامات هذا المعيار، حيث أقرت تطبيق هذا الأسلوب "في كل الحالات التي يتطلبها أو يسمح بها أي معيار آخر من المعايير المحاسبية المصرية".

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى المعايير المحاسبية المصرية الصادرة عن وزارة الاستثمار بموجب القانون رقم 110 عام 2015. يُبين الجدول الظاهر أعلاه؛ أن المعايير المحاسبية المصرية الصادرة في 2015 قد ألغيت ثلاثة معايير كانت مفروضة على الشركات المصرية (المعايير رقم 19-27-33) سابقاً، وأصدرت ستة معايير محاسبية جديدة بداية من المعيار المحاسبي رقم 40 حتى المعيار المحاسبي رقم 45 كما هو مبين في الجدول، وذلك استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية.

كما بين الجدول أعلاه؛ أن المعايير المحاسبية المصرية اهتمت بقياس القيمة العادلة في جل معاييرها، حيث كان الاعتماد على قياس القيمة العادلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو بشكل جزئي أو كلي في 32 معيار محاسبي مصري من أصل 38 معيار كما يظهره الجدول أي ما يعادل نسبة 84%، وتدل هذه النسبة على ثقة الاقتصاد المصري والجهة التشريعية للمعايير المحاسبية المصرية في "قياس القيمة العادلة" رغم الانتقادات الحادة الموجهة لهذا الأسلوب جراء الأزمة المالية، الأمر الذي دفعها إلى تبني المعيار رقم 45 "قياس القيمة العادلة" واعتباره كأسلوب القياس المحاسبي الأول في جل المعالجات المحاسبية. كما لوحظ من نفس الجدول أن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية لم تنص على مواطن استخدام القيمة العادلة فيها تتمثل في التالي:

- تكلفة الاقتراض؛
- الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة؛
- القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.
- التقارير القطاعية؛
- التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية؛
- الترتيبات المشتركة لوضع مبادئ التقارير المالية.

بعد الجدل الحاد حول أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة جراء انتقادات الأزمة المالية الأخيرة، يعد تبني جمهورية مصر العربية لمعيار قياس القيمة العادلة وفقاً للقرار رقم 110 الصادر عن وزير الاستثمار المصري 2015 من أهم التعديلات الحازمة التي اتخذتها الحكومة المصرية، كما يدل على أن الجهات التشريعية المختصة في مصر تثق بقياسات هذا الأسلوب رغم جُل الانتقادات الموجهة له، والجدير بالذكر هنا أن هذا المعيار المحاسبي المصري قد استند على معيار التقارير المالية الدولي "IFRS13 قياس

القيمة العادلة" بشكل كبير وفي جل نصوصه ومحاورة بداية من التعاريف ونطاق المعيار، مرورًا بالتسلسل الهرمي لمستوى المدخلات ومدخل التقييم، وصولًا إلى تطبيق القيمة العادلة على الأصول غير المالية، وتتم الإشارة هنا إلا أنه تم توضيح كل هذه المحاور على مستوى الفصل الثالث من هذه الدراسة.

عند مقارنة استخدامات القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري أعلاه والظاهرة في الجدول رقم (1-5) مع استخداماتها وفق المعايير المحاسبية المصرية الظاهرة في الجدول رقم (2-5)، يتبين أن المعايير المحاسبية المصرية تطرقت وبشكل دقيق ووسع إلى مواطن قياس القيمة العادلة التي تفرضها أهم الوقائع الاقتصادية والإجراءات المحاسبية التي تقوم بها الشركة القاطنة في جمهورية مصر العربية مهما كان نوعها هذا من جهة، ومن جهة ثانية يُلاحظ أن المعايير المحاسبية المصرية تطرقت إلى كل الحالات الخاصة التي يستخدمها النظام المحاسبي الجزائري والظاهرة في الجدول رقم (1-5) إلا حالة اختلاف جوهرية واحدة، وتتمثل في أن المعايير المحاسبية المصرية لم تتطرق إلى قياس القيمة العادلة في حالات الاقتراض بشكل مباشر وبالتحديد في المعيار المحاسبي المصري رقم 14، في حين أن النظام المحاسبي المالي الجزائري أقر إمكانية قياس القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية في المعالجات المتعلقة بالقروض والخصوم المالية، والاقتراضات والديون، ومع هذا فإن المعيار المحاسبي المصري رقم 45 "قياس القيمة العادلة" يُجيز تطبيق القيمة العادلة في الحالات الاستثنائية المتعلقة بالاقتراض.

2. واقع تطبيق قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات الناشطة في مصر:

رغم أن جمهورية مصر العربية قامت بتوفير إطار قانوني محاسبي خاص بها - المعايير المحاسبية المصرية - استنادًا إلى المعايير المحاسبية الدولية، وذلك من أجل تكييف نصوص هذه الأخيرة مع الواقع الاقتصادي المصري وتجنب الوقوع في فجوة أو سوء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في حالة تبنيها كلها وبشكل مُطلق، إلا أن هذا الإطار القانوني لا يزال يعرف نقائص كثيرة في مختلف الإجراءات المحاسبية وذلك حسب ما تم استنتاجه من خلال الاتصالات والمقابلات الشخصية التي تمت مع مدراء وإدارات المجموعات المصرية،* كما يلي:

■ رغم أن المعايير المحاسبية المصرية مُستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أنها لا تواكب التطورات المحاسبية الجديدة الحاصلة على مستوى هذه الأخيرة إلا بعد فارق زمني طويل، فعلى سبيل المثال لا الحصر يُعتبر إصدار المعيار المحاسبي المصري جديد رقم 45 الخاص بقياس القيمة العادلة في جويلية 2015 وبداية تطبيقه في جانفي 2016 متأخر مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية، التي أصدرته في 2011 وفرضت تطبيقه في 2013، لذا يستحسن أن تكون هناك مواكبة سريعة للتطورات المحاسبية العالمية من طرف جمهورية مصر العربية،

* أنظر للملحق رقم 1، ص 333.

■ هناك موافقة وتأييد واضح لأسلوب قياس القيمة العادلة لكونه أسلوب جديد يُعالج أوجه القصور الموجودة في الأساليب التقليدية الأخرى (التكلفة التاريخية، التكلفة التاريخية المعدلة بالأرقام القياسية، القيمة الاقتصادية...) التي لم تعد تُلبي متطلبات الأطراف ذات المصلحة؛

■ رغم تأييد الجهات المُعدة للمعايير المحاسبية المصرية لقياس القيمة العادلة، إلا أنهم يحذرون تكيف هذا الأسلوب مع الواقع المصري وعدم الأخذ بنقاط الضعف والانتقاد التي تشوب هذا الأسلوب، فمثلاً تعدد الجهات القائمة بالقياس في كل شركة من شركات المجموعة يُعد عائقاً يحُول دون الوصول إلى قياس دقيق وعادل، لذا يُستحسن توفير إطار قانوني كافٍ وموحد بين كل المجموعات الناشطة في مصر يُحدد الشروط الواجب توفرها في القائم بعملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة؛

■ عجز السوق المالي المصري عن إعطاء قياس دقيق للقيمة العادلة مقارنة بشركات المجموعة القاطنة في الدول الأوروبية، الأمر الذي قد يُعطي قوائم مالية مُوحدة غير دقيقة لا تُعبر بصدق عن واقع نشاط المجموعة ككل، بالإضافة إلى ذلك فإن جمهورية مصر العربية تعرف غياب تام لأسواق مال نشطة تتعلق ببعض الأصول مثل سوق مال العقارات أو سوق مال المنقولات...، الأمر الذي يؤدي إلى استعمال أساليب قياس غير دقيقة تعتمد على التقديرات الشخصية للخبراء من أجل الوصول إلى القيم العادلة لتلك الأصول؛

■ أدت السمعة السيئة التي أعطتها انتقادات الأزمة المالية للقيمة العادلة إلى تنفير مُعظم المستثمرين في مجموعة الشركات التي تعتمد على قياس القيمة العادلة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تواجه وتحصل إدارة المجموعة على انتقادات وتقارير سلبية أكثر من طرف المراجعين الخارجيين نتيجة استخدام القيمة العادلة، وذلك نظراً للغموض الذي يحوم حولها وعدم ثقة المراجع الخارجي في التقديرات الشخصية لمُعدي القوائم في الكثير من الأحيان، بالإضافة إلى أن هناك خلط واضح بين جل المستثمرين في مجموعة الشركات بين مفهوم القيمة العادلة والقيمة السوقية للأصل التي تم توضيحها في المطلب الأول من المبحث الثالث للفصل الثاني وتم تحديد الفرق بينهما في الجدول رقم (3-5) من هذه الأطروحة؛

■ استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يُعتبر ملائم أكثر للأطراف ذات المصلحة خاصة عند تقييم الأوراق المالية، إلا أنه يعتبر تحدي كبير على التشريع الضريبي المصري خاصة عند تحديد قيمة الأعباء والأرباح التي من السهل التلاعب فيها وفق القيمة العادلة لاعتماده على التقديرات الشخصية في بعض الحالات، حيث يرون أنه من الضروري تكاتف كل الجهات العلمية والمهنية (المحاسبية، الجبائية، الاستثمارية...) بهدف معالجة أوجه القصور التي تحوم حول قياس القيمة العادلة ولا يقع تحقيق هذا الهدف على الجهات المالية والمحاسبية فقط.

المبحث الثالث: تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الأردنية ومقارنة ذلك بالبيئة المحاسبية الجزائرية والبيئة المحاسبية المصرية.

تُعد المملكة الأردنية الهاشمية عضوًا في لجنة المعايير المحاسبية الدولية، وتعتبر من أول الدول العربية التي تبنت المعايير المحاسبية الدولية بشكلها المطلق (كل المعايير دون استثناء)، حيث تم ترجمة المعايير المحاسبية الدولية من قبل الهيئات المهنية الأردنية بشكل يعرف نوع من الدقة مقارنة بترجمة بالأنظمة الأخرى - النظام المحاسبي المالي الجزائري - وذلك لتطبيقها بشكل واضح في مختلف الشركات الناشطة في الأردن ومن قبل الجهات العاملة في تدقيق الحسابات.

المطلب الأول: قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن.

اعتمد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مجموعة من القوانين التي أصدرتها الحكومة الأردنية أهمها قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997،¹ فحسب المادة 184 منه "يترتب على شركات المساهمة العامة تنظيم حساباتها وحفظ سجلاتها ودفاترها وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير التدقيق الدولية"، كما نص هذا القانون على إلزام تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وكل ما جاء فيها على الشركات القابضة - مجمعات أو مجموعات - وذلك في نص المادة 207 من قانون الشركات الذي أتى وفق الصيغة التالية "تطبق أحكام هذا القانون على الشركات القابضة التي تؤسس في المملكة بموجب اتفاقيات تبرمها المملكة الأردنية الهاشمية مع الحكومات الأخرى أو المنظمات العربية".

نظرًا لاقتناع الحكومة الأردنية بضرورة اتباع المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق؛ عُدل القانون في الفقرة أعلاه بموجب القانون المؤقت رقم 40 لسنة 2002 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 4533 بتاريخ 17 فيفري 2002، وبموجب تعديل القانون المؤقت رقم 40 لسنة 2002 في الجريدة الرسمية رقم 4556 بتاريخ 16 جويلية 2002، حيث ما جاء به هذا القانون الأخير هو توسيع نطاق العمل بالمعايير المحاسبية الدولية، فبعدما كان تطبيق نصوص المعايير المحاسبية الدولية مقتصرًا وبشكل كبير على شركات المساهمة (مثل المجموعات) جاء هذا القانون لتوضيح توسيع نطاق العمل بالمعايير المحاسبية الدولية أكثر وتم تعميم فرض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على مختلف الشركات الأردنية وفق لما جاء في المادة 3 من القانون نفسه على الصيغة التالية "تسري أحكام هذا القانون على الشركات التي تمارس الأعمال التجارية وعلى المسائل التي تناولتها نصوصه..."، ومن بين أهم النقاط الأخرى التي جاء بها هذا القانون على سبيل المثال لا الحصر يُوجد ما يلي:

¹ قانون رقم 22 لسنة 1997 المتعلق بنشاط الشركات الأردنية، من الموقع الإلكتروني للقوانين الأردنية:

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0CCwQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.ccd.gov.jo%2Ffiles%2Fpdfs%2Fcompanies_jordan.pdf&ei=yu4LVeOIC8emygOfkoK4Bg&usg=AFQjCNGCTLHveWB-HePcRarBqXZU246vpQ (consulté le 27/02/2015).

- **فرض المعايير المحاسبية الدولية على شركات التضامن:** تناول الباب الأول والباب الثاني من هذا القانون "تأسيس شركة التضامن وتسجيلها وعلاقة إدارة الشركة بالشركاء"، حيث تم فرض الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية في ذلك؛
- **فرض المعايير المحاسبية الدولية على الشركات ذات المسؤولية المحدودة:** أقرت المادة 76 منه بتطبيق كل الأحكام المتعلقة بشركات المساهمة على الشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- **فرض المعايير المحاسبية الدولية على شركات التوصية بالأسهم:** في المادة 89 "تسري على شركات التوصية بالأسهم الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة العامة في هذا القانون".

1. مقارنة نطاق استخدام قياس القيمة العادلة في المملكة الأردنية مع نطاق الاستخدام وفق النظام المحاسبي الجزائري ونطاق الاستخدام وفق المعايير المحاسبية المصرية:

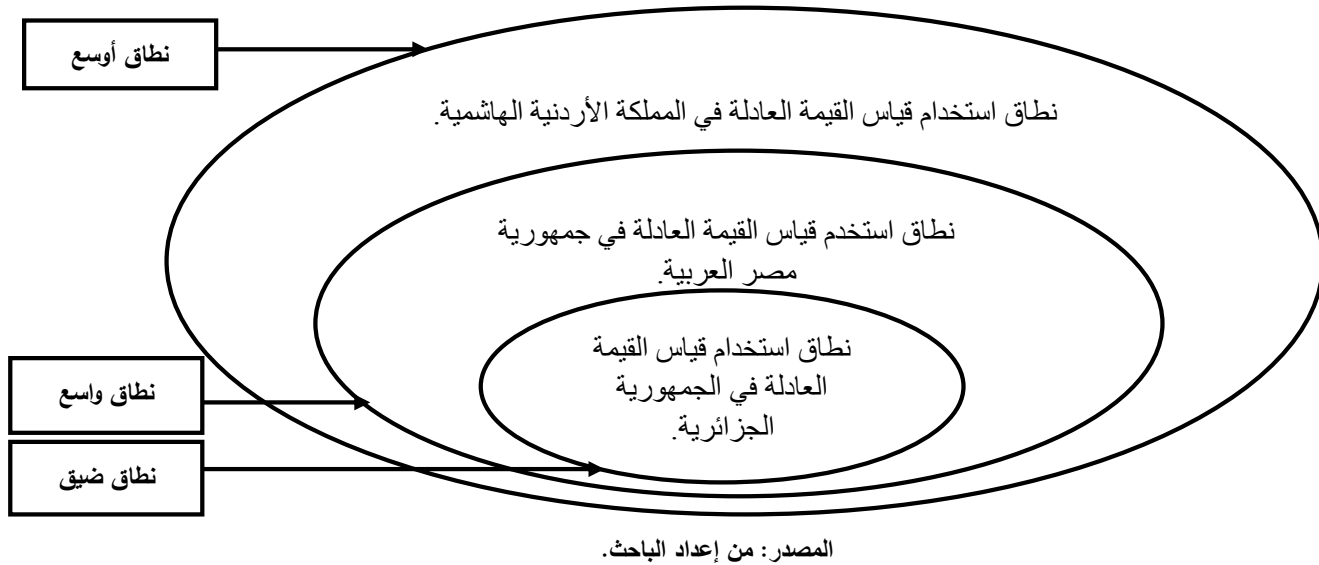
بما أن المملكة الأردنية الهاشمية تُعتبر عضوًا في لجنة المعايير المحاسبية الدولية وتفرض تطبيق كل المعايير المحاسبية الدولية بشكل مُطلق على الشركات الأردنية، فإن إطار إعداد القوائم المالية في الأردن هو نفسه الإطار المُعتمد من طرف المعايير المحاسبية الدولية والذي تم التطرق إلى كل ما يتعلق به في مضمون المعايير المحاسبية الدولية بالشرح المُفصل على مستوى الفصول السابقة وخاصة في المبحث الثاني من الفصل الثالث لهذه الأطروحة، حيث يحوي هذا الأخير على الإطار المفاهيمي وعلى شرح مختلف المعايير المحاسبية الجديدة والقديمة التي تم إلغاؤها أو دمجها في أخرى جديدة، بالإضافة إلى تبيان شرح أهم الإيجابيات والانتقادات الموجه للمعايير المحاسبية الدولية.

أما عن استخدامات القيمة العادلة في المعالجات المحاسبية للبيئة الأردنية؛ فهي نفسها استخدامات المعايير المحاسبية الدولية، حيث وضحت هذه الأخيرة إمكانية استخدام القيمة العادلة في كل المعالجات المحاسبية التي تتناولها نصوص كل المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) إلا في الحالات الاستثنائية التي تم توضيحها في معيار الإبلاغ المالي رقم 13 "قياس القيمة العادلة" سابقاً في الفصل الثالث (لا ينطبق أسلوب قياس القيمة العادلة على العمليات التي تتم ضمن مجال تطبيق IFRS2 "المدفوعات على أساس الأسهم"، عمليات عقود الإيجار التي تخضع لنطاق معيار IAS17 "عقود الإيجار"؛ باستثناء عقود الأصول المملوكة من قبل المستأجر والتي يتم معالجتها كـممتلكات استثمارية بقياس القيمة العادلة مثل عقد التأجير التمويلي الذي يكون فيه الأصل المؤجر بيولوجي، أو يتعلق بالاستثمارات العقارية، بالإضافة للمقاييس التي تشبه القيمة العادلة لكنها ليست بالقيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق ضمن معيار المخزونات IAS2 أو قيمة الاستخدام التي تقع ضمن نطاق معيار IAS36 الانخفاض في قيمة الموجودات). أما تعريف وشرح حالات استخدام القيمة العادلة فلقد تم توضيحه والتطرق إليها بشكل مُفصل على مستوى الجداول رقم (1-3)، (2-3)، (7-3) و(8-3) من الفصل الثالث لهذه الأطروحة.

من خلال المباحث الثلاثة الخاصة بهذا الفصل أعلاه، يتم توضيح نطاق استخدام القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي في كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم: (3-5)

نطاق استخدام القيمة العادلة كأسلوب للقياس المحاسبي في الجزائر، مصر والأردن.



من خلال الشكل أعلاه؛ تبين أن نطاق استخدام قياس القيمة العادلة في الجمهورية الجزائرية التي تستند إلى النظام المحاسبي المالي هو نطاق ضيق، لأن هذا الأخير اعتبر القيمة العادلة كبديل يمكن استخدامه في بعض الحالات القليلة جداً (كما أظهره الجدول رقم: 5-1)، في حين تستند إلى أسلوب القياس وفق التكلفة التاريخية بشكل واسع وفي معظم المعالجات المحاسبية وفي أغلب الشركات الجزائرية.

أما نطاق استخدام قياس القيمة العادلة في جمهورية مصر العربية؛ فاعتُبر نطاق واسع مقارنة بالنظام المحاسبي المالي الجزائري لأنه أوجب وأجاز قياس القيمة العادلة بنسبة 84% في مختلف الإجراءات والمعالجات المحاسبية أي في 32 معيار من أصل 38 معيار (كما أظهره الجدول رقم: 5-2)، وبالإضافة لذلك فإن المعايير المحاسبية المصرية الجديدة والصادرة في 9 جويلية 2015 تبنت المعيار المصري رقم 45 "قياس القيمة العادلة" لتوضيح أسس هذا الأسلوب وحالات استخدامه.

تم اعتبار نطاق استخدام قياس القيمة العادلة في المملكة الأردنية الهاشمية نطاقاً أوسع مقارنة مع نطاق استخدام القيمة العادلة في الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية، لأنه أوجب وأجاز قياس القيمة العادلة في كل المعالجات المحاسبية الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي إلا في الحالات القليلة الاستثنائية التي تم ذكرها في المعيار الدولي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة". رغم تطبيق جمهورية مصر للمعيار رقم 45 "قياس القيمة العادلة" إلا أنه يُعتبر غير مُلِم بجميع نصوص القياس المحاسبي كما عليه الحال في المملكة الأردنية، والجدول التالي يوضح أهم النقاط في ذلك:

الجدول رقم: (3-5)

مقارنة "قياس القيمة العادلة" بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

البيان	المملكة الأردنية الهاشمية.	جمهورية مصر العربية.
الإطار القانوني.	المعايير المحاسبية الدولية.	- المعايير المحاسبية المصرية؛ - يمكن اللجوء للمعايير المحاسبية الدولية عند الحاجة ومع ضرورة تبرير ذلك.
رقم المعيار الخاص بـ "قياس القيمة العادلة".	IFRS13 "قياس القيمة العادلة".	المعيار المحاسبي المصري رقم 45 "قياس القيمة العادلة".
تاريخ الإصدار والتطبيق.	- تم اصدار المعيار في ماي 2011؛ - بداية تطبيق المعيار في جانفي 2013.	عرفت الجمهورية مصر العربية تأخرًا في تطبيق هذا المعيار مقارنة بالأردن حيث: - تم اصدار هذا المعيار في جويلية 2015؛ - بداية تطبيق هذا المعيار في جانفي 2016.
تعريف "القيمة العادلة".	تعرف أشمل.	تعريف ضيق لم ينص على أغلب أهم الشروط الأساسية كالاستقلالية، الرغبة، الإرادة الحرة، ظروف الصفقة وضرورة إتمامها ...
استخدامات "قياس القيمة العادلة".	مجال واسع يشمل كل العمليات التي تتطلبها أو تسمح بها المعايير المحاسبية الدولية الأخرى والبالغ عددها 43 معيار.	مجال واسع يشمل كل العمليات التي تتطلبها أو تسمح بها المعايير المحاسبية المصرية الأخرى والبالغ عددها 38 معيار فقط.
مستويات قياس القيمة العادلة.	يعتمد على مدخلات التقييم الثلاثة الظاهرة في الشكل (3-5) والمنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS13).	حسب الفقرات المعيار المصري رقم 45 (من الفقرة 76 إلى الفقرة 90) يعتمد قياس القيمة العادلة على نفس مستويات قياس القيمة العادلة الواردة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS13).
أساليب (مناهج) التقييم.	- مدخل السوق Market Approach؛ - مدخل التكلفة Cost Approach؛ - مدخل الدخل Income Approach.	حسب الفقرة 62 من المعيار المحاسبي المصري "قياس القيمة العادلة" فإن قياس القيمة العادلة يعتمد على نفس مناهج التقييم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية (IFRS13).
الإفصاح.	يتعين على الشركة أن تفصح على كل المعلومات المتعلقة بأثر القيمة العادلة والتي تراها ضرورية للأطراف ذات الصلة.	حسب الفقرة 91 من معيار قياس القيمة العادلة المصري فإنه يتعين على الشركة أن تفصح على: - مستويات وأساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة؛ - أثر القياسات على نتائج المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الجدول أعلاه الذي يقارن بين معيار "قياس القيمة العادلة" في جمهورية مصر العربية وفي المملكة الأردنية الهاشمية؛ يتضح أيضاً أن نطاق استخدام القيمة العادلة في هذه الأخير أوسع من نطاق استخدام القيمة العادلة في جمهورية مصر العربية، وذلك لأن المعايير المحاسبية المصرية عرفت تأخيراً في تطبيق القيمة العادلة ولم تُعطي تعريف دقيق لها كما هو عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى أنها لم تنطرق إلى علاقة قياس القيمة العادلة بمجموع هامة من المعايير المحاسبية الدولية التي لا توجد في قائمة المعايير المحاسبية الدولية إطلاقاً وتتمثل في المعايير التالية:

- IFRS1 "تطبيق المعايير لأول مرة"؛
- IAS29 "التقارير المالية في الاقتصاديات ذات التضخم"؛
- IFRS9 "الأدوات المالية Financial instruments": حيث حل هذا المعيار محل المعيار المحاسبي IAS39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" ورغم أن هذا الأخير تم إلغاؤه إلا أن المعايير المحاسبية المصرية لاتزال تعتمد عليه، ويقابله في المعيار المحاسبي المصري المعيار رقم 26؛
- IFRS14 "الحساب النظامي المؤجل Regulatory deferral account": يتعلق هذا المعيار بالحالات التي يكون فيها التسعير جبري للسلع خاصة الحكومية منها. ويبدأ سريان تطبيق هذا المعيار حسب المعايير المحاسبية الدولية للفتترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول جانفي 2016؛
- IFRS15 "الإيرادات من العقود مع الغير Revenue from contracts with others": حل محل معيار الإيراد (المعيار المصري رقم 8 الذي يقابله IAS11) ومعيار عقود الإنشاء (المعيار المصري رقم 11 الذي يقابله IAS18)، حيث يوفر هذا المعيار قواعد أكثر دقة لعملية الاعتراف بالإيراد من العقود، ويبدأ سريان تطبيق هذا المعيار للفتترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول جانفي 2018.

رغم أن نطاق استخدام القيمة العادلة يُعتبر أوسع في المملكة الأردنية الهاشمية المُطبقة للمعايير المحاسبية الدولية، إلا أن النطاق الأنسب بين الدول محل الدراسة هو نطاق جمهورية مصر العربية، لأنه يُجيز قانوناً الاستناد إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية في حالة وجود نقص في المعايير المحاسبية المصرية، ولكن شريطة تبرير ذلك وتوضيح أسباب اللجوء والاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية.

2. واقع تطبيق قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية:

يُعتبر تبني المملكة الأردنية الهاشمية لكل نصوص المعايير المحاسبية الدولية خطوة جيّدة تعود بالإيجاب في بعض الأحيان على الاقتصاد الأردني، مثل مُسايرة كل التغيرات والتطورات المحاسبية الحديثة والحصول على العضوية في لجنة المعايير المحاسبية الدولية، لكن وفي المقابل يتضح أن واقع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الحديثة - قياس القيمة العادلة - في مجموعة الشركات القاطنة في المملكة

الأردنية، يواجه مجموعة من العراقيل تم استنتاجها من خلال الاتصالات والمقابلات الشخصية مع مدراء وإطارات المجموعات الأردنية،* وذلك كما يلي:

■ تبني المملكة الأردنية للمعايير المحاسبية الدولية بشكلها المطلق ودون استثناء أي نص من أي معيار محاسبي، أدى بمُعدي المعلومات المالية (القوائم والتقارير) إلى بذل جهد ووقت طويل في فهم وتطبيق المعايير خاصة منها الجديد - القيمة العادلة -، الأمر الذي يوقع إدارة المجموعة في أخطاء من جهة وتأخر في الإفصاح عن القوائم المالية للأطراف ذات المصلحة الذي يوقعها في مشاكل أكبر من جهة ثانية؛

■ مرونة وتغيرات المعايير المحاسبية الدولية المُستمر وظهور معايير الإبلاغ المالي الدولية الحديثة، أدى بإدارة مجموعة الشركات الأردنية إلا عدم الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية في إجراءاتها المحاسبية رغم الإلزام القانوني في ذلك، لأنها تواجه في كثير من الأحيان نصوص من المعايير المحاسبية الدولية لا تتوافق مع البيئة الأردنية خاصة في توحيد الحسابات مع الشركات القاطنة في بلدان أخرى غير الأردن وتتبع أنظمة محاسبية لا ترتقي إلى المعايير المحاسبية الدولية؛

■ يَعتَبَر بعض المسؤولين ورؤساء المصالح المحاسبية تبني المملكة الأردنية للمعايير المحاسبية الدولية بشكل مطلق، قرار مُسيّس لا يخدم الاقتصاد الأردني كثيرًا، لأن هذه المعايير تم إصدارها في اقتصاديات عملاقة مثل اقتصاد "الوم أ" أو الاقتصاد الألماني...، أما الاقتصاد الأردني يعتبر اقتصادًا ضعيفًا مقارنة بتلك الاقتصادات، الأمر الذي يحدث فجوة كبيرة عند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن مقارنة بتلك الدول، خاصة عند تطبيق المعايير الحديثة منها (IFRS13 قياس القيمة العادلة)؛

■ صعوبة وتعقد وحداثة تقنية توحيد حسابات المجموعة وفق القيمة العادلة أدى إلى نقص الهيكل البشري الكفاء خاصة على مستوى الشركات التابعة للشركة الأم؛

■ رغم أن سوق المال الأردني يَعرف نشاطًا أفضل مقارنة ببعض أسواق المال العربية، إلا أنه لا يرقى أو لا يصل لنشاط الأسواق المالية العالمية التي تُطَبَّق فيها المعايير المحاسبية الدولية بشكل جيّد، لذا فإن البورصة الأردنية لا تخدم كل إجراءات المعايير المحاسبية الدولية وبالأخص قياس القيمة العادلة وذلك مقارنة بالبورصات العالمية؛

* أنظر للملحق رقم 1، ص 333.

■ صعوبة تطبيق كل ما يتعلق بالقيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية في إجراءات توحيد الحسابات على مستوى مصالح التوطيد في المجموعة الأردنية من جهة، وتوفر استناد قانوني كافي (نصوص المعايير المحاسبية الدولية) للمدققين الخارجيين من جهة ثانية، لا يخدم إدارة المجموعة لأن المدقق لا يقتنع بالقوائم المالية الموحدة إلا إذا كانت تمس كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية من كل الجهات، وهذا ما يصعب على مُعدي القوائم المالية في مجموعة الشركات الأردنية؛

■ ترك حرية اختيار بديل القياس المحاسبي المتبع (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...) لإدارة المجموعات الأردنية يُصعّب من عملية المقارنة المكانية والزمانية للقوائم الموحدة بين المجموعات الناشطة في الأردن، بالإضافة إلى عدم وجود نص قانوني إلزامي يفرض على كل الشركات التابعة للشركة الأم (الشركات الزميلة مثلاً) اتباع نفس أسلوب القياس المحاسبي يزيد من تعقد إجراءات توحيد الحسابات.

■ إن تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية يُشكل عبء على إدارة مجموعة الشركات مثل تطبيق IAS19 "معاشات الموظفين"، بالإضافة إلى أن بعض نصوص المعايير المحاسبية الدولية قد تمس بسيادة المملكة الأردنية الهاشمية مثل نصوص المعيار المحاسبي رقم IAS12 "ضرائب الدخل".

المطلب الثاني: مقارنة مراحل وإجراءات توحيد الحسابات ومتطلبات الإفصاح عن الحسابات الموحدة بين البيئة المحاسبية الجزائرية والبيئة المحاسبية المصرية والبيئة المحاسبية الأردنية.

بعد عرض وتحليل أهم نقاط التشابه والاختلاف في قياس القيمة العادلة وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في المملكة الأردنية الهاشمية، يتم في هذه المطلب عرض وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين متغيرات الدراسة التي لها علاقة بقياس القيمة العادلة في هذا البحث، وذلك بالاستناد إلى النصوص القانونية لمختلف الدول وما تم استنتاجه من المقابلات الشخصية والاتصالات التي كانت مع رؤساء مصالح توطيد الحسابات في مختلف المجموعات وعلى مستوى الدول محل الدراسة.

1. مقارنة مراحل وإجراءات توحيد حسابات المجموعة:

تتعدد وتتعدد مراحل توحيد الحسابات كلما زاد عدد الشركات المجموعة وكلما تتعدد مواطن تواجد هذه الأخيرة، حيث أن اختلاف مواطن شركات المجموعة من بلد إلى آخر يؤدي إلى اختلاف مراحل وإجراءات توحيد الحسابات (محيط التوحيد، أساليب التوحيد، إجراءات التوحيد...)، وذلك لعدم اتباع نفس الأنظمة والنصوص المحاسبية من جهة، واختلاف طبيعة اقتصاد كل بلد على الآخر من جهة ثانية، الأمر الذي يؤدي إلى ضرورة توضيح ومقارنة مراحل وإجراءات توحيد الحسابات بين كل من الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وذلك في الجداول التالية:

الجدول رقم: (4-5) مقارنة محيط توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
تعريف محيط التوحيد: محيط التوحيد يرتبط بمفهوم نسبة الرقابة المعبر عنها بحقوق التصويت التي تملكها الشركة القابضة في أي شركة أخرى مهما كان نوعها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.	تعريف محيط التوحيد: محيط التوحيد يرتبط بمفهوم نسبة الرقابة المعبر عنها بحقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مع ضرورة دراسة الحقائق والظروف التي تزيل السيطرة الشركة الأم (إخراج الشركة من محيط التوحيد) عند كل دورة والتي تؤثر على حقوق التصويت مستقبلاً.	تعريف محيط التوحيد: محيط التوحيد على مستوى جل المجموعات الجزائرية يعتمد على مفهوم الرقابة حسب نسبة المساهمة المعبر عنها بحقوق التصويت، وفي الأغلب يكون كل سهم واحد يقابله حق من حقوق التصويت، وذلك بشرط أن تكون الشركة التابعة شركة مساهمة.
حالات استبعاد الشركات التابعة من محيط التوحيد: تستبعد الشركات من محيط التوحيد للأسباب التالية: -تستبعد الشركة إذا كانت أوراق المساهمة المالية المكتسبة اكتسبت لغرض التخلي عنها مستقبلاً؛ -عندما تكون الرقابة أو التأثير على الشركة التابعة غير مؤكد بسبب قيود صارمة مستمرة أو انخفاض نسبة الملكية ونسبة الرقابة على الشركة التابعة، أو إذا كانت وسائل الديون أو الأموال الخاصة بالشركة الأم غير معروفة في سوق المال لا يحق للشركة الأم توحيد الحسابات؛ - لا يعتبر اختلاف نشاط الشركة التابعة سبب في استبعادها من محيط التوحيد، كما عليه الحال في بعض المجموعات الأردنية.	حالات استبعاد الشركات التابعة من محيط التوحيد: لا تُستبعد الشركة التابعة التي تنشط في نشاطات مختلفة عن نشاط الشركة الأم، ولكن شرط الإفصاح عن معلومات إضافية في القوائم المالية الموحدة خاصة بالشركات ذات الأنشطة المختلفة. حسب المادة 25 من المعيار المحاسبي المصري رقم 42 "القوائم المالية المجمعة"، فإنه يتم استبعاد الشركة من محيط توحيد حسابات المجموعة بمجرد فقدان الشركة الأم السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لأي شركة من شركات المجموعة.	حالات استبعاد الشركات التابعة من محيط التوحيد: إعداد القوائم المالية الموحدة على مستوى الشركة الأم في الجزائر يمس كل الشركات الداخلة في محيط التوحيد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تلزم الشركة الأم بإعداد القوائم المالية الموحدة مهما كان الأمر، إلا في الحالات التي يسمح بها القانون. لا يتم استبعاد أي الشركات التابعة من محيط التوحيد لأن نشاطها يختلف عن نشاط باقي شركات المجموعة، حيث <u>اتضح أن الشركات التابعة للمجموعات جزائرية - صيدال، سوفيتال والرياض سطيف -</u> يختلف نشاطها عن نشاط المجموعة ولا تستبعد من محيط توحيد حسابات المجموعة.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
حالات عدم إعداد القوائم المالية الموحدة: إعداد القوائم المالية الموحدة يجب أن يكون مع كل الشركات التي تحت الرقابة المطلقة، الشركات التي تحت الرقابة المشتركة أو الشركات التي يمارس عليها تأثير هام (تأثير بارز) أي كل الشركات الداخلة في محيط التوحيد، وهناك حالة استثنائية يمكن للشركة الأم ألا تُعد القوائم المالية الموحدة في حالة تحقق الشروط التالية مجتمعة وهي: —أن الشركة الأم ذاتها مملوكة بالكامل لشركة تابعة؛ —أن أدوات الملكية أو الدين العائد للشركة الأم لا يتم تداولها في سوق عام؛ في حالة وجود مجموعة تابعة أو شركة تابعة للشركة الأم تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS؛ —أن الشركة الأم لم تقم بحفظ قوائمها المالية أو لا تقوم حالياً بعملية حفظ القوائم لدى لجنة البورصة أو أي هيئة نظامية. بعد إصدار المعيار المحاسبي رقم 42 "القوائم المالية المجمعة" وحسب الفقرة 4 منه، أصبحت الشركة الأم لا تقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة في حالة تحقق نفس الشروط أعلاه مجتمعة، وفي حالة عدم إعداد الشركة الأم للقوائم الموحدة تكون ملزمة قانوناً بعرض القوائم المالية المنفصلة لشركاتها.	حالات عدم إعداد القوائم المالية الموحدة: الشركة الأم في مصر لا تقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة في حالة تحقق شرط واحد من الشروط التالية: —أن الشركة الأم ذاتها مملوكة بالكامل لشركة تابعة؛ —أن أدوات الملكية أو الدين العائد للشركة الأم لا يتم تداولها في سوق عام؛ — في حالة وجود مجموعة تابعة أو شركة تابعة للشركة الأم تعد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS؛ —أن الشركة الأم لم تقم بحفظ قوائمها المالية أو لا تقوم حالياً بعملية حفظ القوائم لدى لجنة البورصة أو أي هيئة نظامية. بعد إصدار المعيار المحاسبي رقم 42 "القوائم المالية المجمعة" وحسب الفقرة 4 منه، أصبحت الشركة الأم لا تقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة في حالة تحقق نفس الشروط أعلاه مجتمعة، وفي حالة عدم إعداد الشركة الأم للقوائم الموحدة تكون ملزمة قانوناً بعرض القوائم المالية المنفصلة لشركاتها.	حالات عدم إعداد القوائم المالية الموحدة: رغم أنه لا يوجد استناد قانوني كافٍ في الجزائر حول إعداد الحسابات الموحدة إلا أنه فصل في بعض الأمور المهمة، حيث أقر بضرورة إعفاء الشركة الأم من إعداد القوائم المالية في حالة خضوعها هي الأخرى لسيطرة شبه كلية (تملك أكثر من 90% من حقوق التصويت) من طرف شركة أم أكثر منها، أو في حالة الحصول على موافقة كتابية من طرف أصحاب المصالح. كما لا تقوم بتوحيد حسابات الشركات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة والنفوذ الذي يمارس عليها من طرف الشركة الأم ويشكل دوري. وتتم الإشارة إلى أن غياب الاستناد القانوني الكافي لمعدي القوائم المالية جعلهم يقومون بتوحيد حسابات الشركات وفق ما يرونه مناسب لأنشطاتهم المجموعة، ويقومون بتصحيح ذلك في حالة الحصول على تقرير سلبي من المراجع الخارجي.

المصدر: من إعداد الباحث.

مقارنة أساليب توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.
الجدول رقم: (5-5)

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
التوحيد الكلي: يتم توحيد حسابات كل الشركات التابعة التي تملك فيها الشركة الأم أكثر 50% من نسبة الرقابة المعبر عنها بحقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشر بطريقة التوحيد الكلي.	التوحيد الكلي (طريقة الاقتناء وفق المعايير المحاسبية المصرية): حسب فقرات ملحق (أت 14 إلى أت 18) المعيار المحاسبي رقم 29 "تجميع الأعمال" وفقرات المعيار رقم 42، تتم المعالجة المحاسبية في طريقة الاقتناء بعد تحدد حالة الشركة المقتنية، التي يجب أن تسيطر وبالأغلبية على حقوق التصويت المتعلقة بالشركة الأخرى، أي تسيطر على السياسات المالية والتشغيلية والقدرة على تمثيل أغلبية حقوق التصويت في مجلس الإدارة، بالإضافة إلى أن تكون لها القدرة على عزل وتعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة.	التوحيد الكلي (التكامل الشامل وفق SCF): تتم عملية توحيد الحسابات في المجموعات الجزائرية وفق أسلوب التوحيد الكلي في حالة وجود رقابة مطلقة (حصرية) على شركة أخرى، لكن تحقق الرقابة المطلقة حسب جل الشركات الجزائرية يكون على أساس امتلاك أغلبية حقوق التصويت وليس على أكثر من نصف حقوق التصويت.
التوحيد النسبي: يتم توحيد الحسابات بالنسبة لشركات الخاضعة لرقابة المشتركة مباشرة أو غير مباشرة بطريقة التوحيد النسبي أو طريقة حقوق الملكية، حيث يتمثل في إعادة وضع حسابات الشركة المراقبة وفق نسب الفائدة، إذ يقوم كل مشترك بإدماج حصته من الأموال والخصوم والأعباء والنواتج في ميزانية موحدة حسب نسبة الفائدة، وتخص هذه الطريقة عادة الشركات التي تكون تحت الرقابة المشتركة.	التوحيد النسبي: نصت المعايير المحاسبية المصرية سابقاً على طريقة التوحيد النسبي على الإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات التي تخضع للسيطرة المشتركة بين شركتين أو أكثر، ودون وجود تأثير هام (بارز) لشركة على حساب أخرى، وتم اعتبار طريقة حقوق الملكية كطريقة بديلة للتوحيد النسبي. ولكن بعد صدور "م م في 2015"، وحسب الفقرة رقم 16 من المعيار رقم 18 "تقوم الشركة التي تمارس سيطرة مشتركة أو نفوذ هام باستخدام طريقة حقوق الملكية عند المعالجات المحاسبية"، أي لم تشير إلى طريقة التوحيد النسبي إطلاقاً وتم إلغاؤها والاعتماد على طريقة حقوق الملكية.	التوحيد النسبي: رغم أن النظام المحاسبي المالي الجزائري لم يوضح إجراءات التوحيد النسبي كما هو عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المصرية، إلا أن القوانين الداخلية لجل المجموع الجزائرية ينص على توحيد حسابات الشركات الخاضعة لرقابة المشتركة، والتي تتراوح نسبة المساهمة فيها بين 20% و 50% بطريقة التوحيد النسبي.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
طريقة التوحيد بالتكافؤ: أي شركة تمارس عليها الشركة الأم تأثير هام سواء كانت تملك أكثر 20% وأقل من 50% من حقوق التصويت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يتم توحيد الحسابات في هذه الحالة بطريقة التوحيد بالتكافؤ، وتتمثل أهم المؤشرات الدالة على التأثير الهام حسب المجموعات الناشطة في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يلي: - امتلاك أكثر من 20 % من حقوق التصويت؛ كما أنه يمكن في بعض الحالات أن تملك هذه النسبة ولا تؤثر تأثيراً هاماً، أي لا تشارك في رسم السياسات المالية والتشغيلية في الشركة الزميلة؛ - مشاركة المستثمر في عملية رسم السياسات في الشركة الزميلة؛ - وجود عمليات هامة بين المستثمر والشركة الزميلة؛ تبادل أفراد الإدارة بين الشركتين؛ - توفير البيانات المتعلقة بالمعلومات التقنية الضرورية؛ - التمثيل في مجلس الإدارة أو الهيئة الإدارية العليا للشركات الزميلة.	طريقة التوحيد بالتكافؤ (حقوق الملكية): نص المعايير المحاسبية المصرية على طريقة التوحيد بالتكافؤ (حقوق الملكية) في حالة المشاريع المشتركة أو في حالة وجود تأثير هام على مستوى المعيار المحاسبي المصري رقم 18 "الاستثمار في الشركات الشقيقة"، وحدد حالات وقوع التأثير الهام (النفوذ المؤثر) من المادة 6 إلى 9 من نفس المعيار بشكل واسع ومفصل كما عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى أن إدارة المجموعة المصرية تأخذ بالامتياز القانوني الذي منحه لها إطار المعايير المحاسبية المصرية، والذي يُعطي الحق في الاعتماد على نصوص المعايير المحاسبية الدولية في حالة وجود نقائص في المعايير المصرية، أي أنه يمكن لمجموعة الشركات المصرية الاعتماد على أسلوب التوحيد النسبي رغم عدم التطرق له في المعايير المحاسبية المصرية ولكن بضرورة تبرير هذا العمل، حيث تتم الإشارة هنا إلا أن المجموعات الجزائرية لا تملك هذا الامتياز وهي ملزمة بتطبيق نصوص النظام المحاسبي المالي الجزائري فقط.	طريقة التوحيد بالتكافؤ: ينص القانون الداخلي لجل المجموعات الجزائرية على توحيد حسابات كل الشركات التي يمارس عليها التأثير الهام من الشركة الأم والتي تتراوح نسبة الرقابة فيها بين 30% و50% بطريقة الوضع بالتكافؤ. ويُعد هذا المؤشر الوحيد الدالة على التأثير الهام في أغلب المجموعات الجزائرية وهذا رغم أن النظام المحاسبي المالي يشترك مع المعايير المحاسبية الدولية وحدد حالات النفوذ الهام بشكل دقيق كما يلي: - الحيازة المباشرة وغير المباشرة لـ 20% حقوق التصويت؛ - التمثيل في الأجهزة المسيرة؛ - المشاركة في عملية إعداد السياسات الاستراتيجية؛ - المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة وتبادل إدارات أو إعلام تقني أساسي.

المصدر: من إعداد الباحث.

الجدول رقم: (5-6)

مقارنة إجراءات توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
جمع المعطيات المحاسبية: لم تنص المعايير المحاسبية الدولية الهادفة لتوضيح إجراءات توحيد الحسابات على أي إجراء قانوني يلزم إتباعه لجمع المعطيات المحاسبية.	جمع المعطيات المحاسبية: لم تنص المعايير المحاسبية المصرية على أسلوب حزم التوحيد، بالإضافة إلى أن جل المجموعات المصرية تستند في توحيد حساباتها إلى <u>الأسلوب اللامركزي</u> - تبدأ إجراءات توحيد الحسابات من الشركات التابعة وليس في الشركة الأم -، الأمر الذي يغنيها عن طلب الحزم من الشركات التابعة.	جمع المعطيات المحاسبية: تتبع أغلب المجموعات الجزائرية عملية منظمة وفعالة لجمع المعطيات المحاسبية غير منصوص عليها في م د " بغية توحيد حساباتها، تساعد هذه العملية من تقليل الأخطار الممكن حدوثها والتأكد من صحة العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة، وتتمثل في إرسال حزم توحيد الحسابات إلى مصلحة توطيد الحسابات المركزية للشركة الأم.
تجانس السياسات المحاسبية: يجب أن تعدد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة؛ وفي حالة وجود مجموعة أو شركة فرعية تستخدم سياسات محاسبية مختلفة يجب توضيح أسباب الاختلاف في الملاحق الموحدة والعمل على معالجة وإزالة أثر هذا الاختلاف. كما يجب إعداد القوائم المالية للشركة الأم والشركات التابعة لها بنفس تاريخ التقارير، وفي حالة الاختلاف يجب على الشركة التابعة إعداد قوائم مالية إضافية اعتباراً من نفس تاريخ الشركة الأم ولا ينبغي أن يزيد الفرق بين تواريخ الإقفال عن 3 أشهر.	تجانس السياسات المحاسبية: تحصر مجموعة الشركات المصرية على توحيد كل السياسات المحاسبية بين شركات المجموعة وفقاً لما جاء في المعايير المحاسبية المصرية أو الدولية، حيث لا تقوم في أكثر من الأحيان بتوحيد حسابات الشركة التي تتبنى سياسات مخالفة لتلك المتبعة في باقي الشركات. وحسب الفقرة (أنت 87) من ملحق المعيار المصري رقم 42 "القوائم المالية المجمعة" على الشركة الأم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة بين كل شركتها وفي حالة تعذر ذلك يجب ادراج توضيحات خاصة بها.	تجانس السياسات المحاسبية: تسعى مجموعة شركات جزائرية إلى توحيد كل سياساتها المحاسبية وفق لما جاء في النظام المحاسبي المالي الجزائري إلا أنه قد تختلف بعض معالجة في السياسات المحاسبية خاصة في الشركات التابعة التي يختلف نشاطها على النشاط المجموعة (مثل شركة الفلاحة الصحراوية بولاية ورقلة التابعة للرياض سطيف) وذلك لطبيعة النشاط التي تفرض ذلك، دون توضيح أسباب الاختلاف في الملاحق الموحدة. كما يُسجل تأخر في تسليم حزم التوحيد المتعلقة بالشركات التابعة في الكثير من الأحيان مما يؤثر على الفرق في تواريخ الإقفال، بالإضافة إلى أنه لا يتم معالجة تاريخ الإقفال في مجموعة الجزائرية نظراً للاعتماد على نفس تواريخ الإقفال.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
معالجة سندات المساهمة: حذف القيمة المحاسبية لسندات المساهمة لشركة الأم في كل شركة تابعة، بالإضافة لإظهار نصيب الشركة الأم من الأموال الخاصة في كل شركة تابعة وفق لما جاء في المعايير لشركة الأم من الأموال الخاصة في كل شركة تابعة، وتعتبر القيمة المحاسبية لسندات المساهمة بتاريخ الخروج من محيط التوحيد بمثابة التكلفة ابتداء من تاريخ التقييم للأصل المالي وفق IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".	معالجة سندات المساهمة: تقوم المجموعات المصرية بحذف القيمة المحاسبية لسندات المساهمة لشركة الأم في كل شركة تابعة، بالإضافة لإظهار نصيب الشركة الأم من الأموال الخاصة في كل شركة تابعة وفق لما جاء في المعايير المحاسبية المصرية (17) "القوائم المالية والمستقلة"، 18 "الاستثمار في الشركات الشقيقة"، 27 "حصول الملكية في المشاريع المشتركة"، 29 "تجميع الأعمال"، 42 "القوائم المالية المجمعة"، وتعتبر القيمة المحاسبية لسندات المساهمة بتاريخ الخروج من محيط التوحيد بمثابة التكلفة ابتداءً من تاريخ التقييم للأصل المالي وفق للمعيار المحاسبي المصري رقم 26 أو IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس".	معالجة سندات المساهمة: تعوض مجموعة الجزائرية قيمة سندات المساهمة بالحصة الموافقة لها في رؤوس الأموال الخاصة للشركات التابعة لها مقابل إلغاء قيمة شراء السندات وفق لما جاء في القسم الثاني من الفصل الثالث لـ SCF "الاندماج تجميع الكيانات والحسابات المدمجة"، ولا تعتبر القيمة المحاسبية لسندات المساهمة بتاريخ الخروج عن محيط التوحيد بمثابة التكلفة إلا ابتداء من تاريخ التقييم للأصل المالي وفقاً لـ IAS 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، أي أن نقص القوانين التوضيحية المتعلقة بإجراءات توحيد الحسابات يدفع بالمجموعات الجزائرية إلى المعايير المحاسبية الدولية رغم عدم النامتها.
إلغاء كل العمليات المتبادلة: قصد الحصول على قوائم مالي تعكس صورة حقيقية للأداء والوضعية المالية لأي مجموعة يجب أن تقوم هذه الأخيرة بعمليات المعالجة والإلغاء سواء كانت هذه الإلغاءات مؤثرة على النتيجة أم غير مؤثرة، ويتم عملية الإلغاء على مستوى الشركة الأم أو على مستوى شركات المجموعة.	إلغاء كل العمليات المتبادلة: تقوم المجموعة في مصر بإلغاء كل العمليات المتبادلة بين شركاتها استناداً إلى الفقرة (86) من ملحق المعيار المصري رقم 42 "القوائم المالية المجمعة" التي تُقر بذلك، كما تشير الخسائر المتبادلة بين شركات المجموعة إلى انخفاض يتطلب الاعتراف به في القوائم الموحدة، ويتم إجراءات إلغاء العمليات المتبادلة على مستوى الشركات التابعة وليس على مستوى الشركة الأم كما هو عليه الحال في الجزائر.	إلغاء كل العمليات المتبادلة: هناك توافق مع المعايير المحاسبية الدولية في إلغاء العمليات المتبادلة بين شركات مجموعة الجزائرية، ويتم إلغاء كل العمليات المتبادلة سواء مؤثرة على النتيجة أو غير مؤثرة، حيث تتم على مستوى الشركة الأم ومن بينها: - إلغاء الديون مع الحقوق؛ -إلغاء التكاليف مع الإيرادات، إلغاء المخزونات ...

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال مقارنة مراحل وإجراءات توحيد الحسابات في مجموعة الشركات الناشطة في الجمهورية الجزائرية مع تلك الناشطة في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية في الجداول أعلاه؛ يتبين أن هناك نقاط اتفاق كثيرة بين مختلف الأنظمة المحاسبية المتبعة في الدول المذكورة - النظام المحاسبي المالي الجزائري، المعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية -، كما تبين أن هناك بعض نقاط التفاوت في درجة التطبيق والتنسيق القانوني من بلد لآخر وذلك بداية من الشكل القانوني لشركات المجموعة، حيث اتضح أن الجمهورية الجزائرية حددت إمكانية التجمع بين الشركات في شكل مجموعات لشركات المساهمة دون غيرها، بينما الدول الباقية (جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية) تركت مجال التجمع والاندماج مفتوحاً لأنواع الشركات الأخرى مثل مجموعة جوكي مصر لصناعة العبوات البلاستيكية "ش د م م".

من الناحية القانونية اتضح أن جمهورية مصر العربية أعطت استناد قانوني كافٍ وموافق لنشاطات مجموعة الشركات الناشطة فيها، لأنها تفرض عليها نصوص المعايير المحاسبية المصرية المكيّفة وفق الاقتصاد المصري وتجزئ لإدارة المجموعة الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية في مختلف الإجراءات التي لم توضحها نصوص المعايير المحاسبية المصرية. في المقابل تبين أن المملكة الأردنية تفرض على مجموعة الشركات العاملة فيها كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية دون استثناء، الأمر الذي يُعجز إدارة المجموعة الناشطة في الأردن من تطبيق ومواكبة كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية الحديثة. أما عن الجمهورية الجزائرية فلقد ضيقّت النصوص القانونية وفرضت على مجموعاتها تطبيق النظام المحاسبي المالي فقط، حيث أوضحت مختلف الجداول أعلاه أن هذا الأخير لم ينص على الكثير من المراحل والإجراءات الأساسية المتعلقة في توحيد حسابات المجموعة، الأمر الذي أوقع مُعدي القوائم المالية الموحدة الجزائرية في تحدي كبير، يتعلق بإنجاز قوائم مقبولة بالاستناد على إطار قانوني ضيق.

تستند مجموعة الشركات الناشطة في الجمهورية الجزائرية مقارنة بجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية على نصوص قانونية غير دقيقة وواضحة، حيث تدخل الشركة في محيط توحيد بعض المجموعات الجزائرية حسب نسبة المساهمة وليس حسب نسبة الرقابة المُعبر عنها بحقوق التصويت في جمهورية مصر والمملكة الأردنية، بالإضافة إلى ذلك فإن جل المجموعات الجزائرية تُعتبر كل سهم يقابل حق من حقوق التصويت بخلاف المجموعات الناشطة في مصر والأردن التي يتم فيها تحديد نوع السهم أولاً (أسهم ممتازة، بسيطة...) ثم تقييم حق التصويت لكل حامل سهم على حدى، حيث يُمكن أن يكون هناك حملة أسهم ممتازة ليس لهم الحق في التصويت.

أما عن حالات عدم إعداد القوائم المالية الموحدة؛ ففي المملكة الأردنية الهاشمية لا تقوم مجموعة الشركات بإعداد القوائم المالية الموحدة إلا في حالة تحقق كل الأسباب الظاهر في الجدول رقم (4-5) مجتمعة، أما في جمهورية مصر العربية فتتحقق شرط واحد فقط من الشروط الظاهرة في الجدول يعطي

الحق للمجموعة بعدم إعداد القوائم المالية إلا أنها قامت بتعديل ذلك في 2015 ليصبح مماثل لما عليه الحالي في الأردن، وفي الجمهورية الجزائرية تم تحديد شرطين أساسين لذلك الأول يتمثل في أن تكون الشركة المعدة للقوائم الموحدة مملوكة وبشكل شبه كلي لشركة أخرى (تملك أكثر من 90% من حقوق التصويت)، والثاني أن يرخص لها من الأطراف ذات المصلحة لعدم إعداد قوائم مالية موحدة.

قد تتحایل مجموعة الشركات الجزائرية والمصرية في بعض الأحيان عند تطبيق أسلوب توحيد الحسابات المناسب حسب نسبة الرقابة، فبرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية في الأردن يتبين أن أسلوب التوحيد الكلي يُطبق عند تحقق مجموعة من الشروط أهم أن تملك الشركة أكثر من 50% من نسبة الرقابة المُعبر عنها بحقوق التصويت، في حين أن المجموعات الجزائرية والمصرية تقوم بتطبيق هذا الأسلوب على الشركات التي تملك فيها أغلبية حقوق التصويت، فقد تملك 40% من حقوق التصويت وتكون صاحبة الأغلبية وتوحد حسابات الشركة في هذه الحالة بطريقة التوحيد الكلي هذا من جهة. ومن جهة ثانية يلاحظ أن هناك اتفاق بين الدول الثلاث في حالات تطبيق أسلوب التوحيد بالتكافؤ (حقوق الملكية)، أما أسلوب التوحيد النسبي لم يتطرق له النظام المحاسبي الجزائري والمعايير المحاسبية المصرية كما هو عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن، واكتفيا بدمجه وتوضيحه في أسلوب التوحيد بالتكافؤ، أي أن هذا الأسلوب الأخير يُستخدم في حالة وجود تأثير هام أو وجود ترتيبات المشتركة مشتركة (أصول أو مشاريع مشتركة) وفي حالة وجود شركات حليفة.

أما عن أهم إجراءات توحيد الحسابات الظاهرة في الجدول رقم (5-6)، فمُعظم المجموعات الجزائرية تتبع تقنية تجميع حزم التوحيد من الشركات التابعة بغية تنظيم وتبسيط إجراءات التوحيد، وهذه الطريقة غير المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري ولا في المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المحاسبية المصرية. تتفق كل المجموعات في مختلف الدول المدروسة على ضرورة تجانس السياسات وطرق القياس المحاسبية بين كل شركات المجموعة وفي حالة اختلاف ذلك يجب أن يثبت بالتوضيحات اللازمة وبطريقة قانونية، بالإضافة إلى ضرورة إلغاء كل العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة قبل بداية إجراءات التوحيد، كما تقوم مجموعة الشركات الجزائرية بإلغاء العمليات المتبادلة على مستوى الشركة الأم (توحيد حسابات مركزي)، أما مجموعة الشركات المصرية والأردنية فأغلبها تعتمد على الشركات التابعة في إجراءات إلغاء العمليات المتبادلة التي قامت بها (توحيد حسابات لامركزي).

2. مقارنة متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب أساليب توحيد حسابات المجموعة:

بعد توضيح أهم نقاط التشابه والاختلاف فيما يتعلق بمجموعة الشركات ومراحل توحيد حساباتها بين الدول الثلاث في الجداول والشرح أعلاه؛ يتم الآن عرض وشرح أهم نقاط الاختلاف والتشابه في متطلبات الإفصاح المحاسبي لمجموعة الشركات في مجموعة الدول محل الدراسة، ثم العمل على مقارنة متطلبات الإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري، والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن كما يلي:

مقارنة متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب أساليب توحيد الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية، المصرية والأردنية.

الجدول رقم: (5-7)

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
الإفصاح في حالة التوحيد الكلي: حسب المعيار المحاسبية الدولية (IAS27، IFRS10، IFRS12) يجب على الشركة الأم أن تفصح في حالة التوحيد الكلي على ما يلي: - نوع العلاقة المالية بين الشركة الأم والشركة التابعة؛ - أسباب عدم تحقيق السيطرة عندما تكون الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر لأكثر من نصف حقوق التصويت؛ - تاريخ الإبلاغ عن القوائم المالية الموحدة والفرعية؛ - طبيعة ومدى القيود الهامة على قدرة الشركات التابعة؛ - الأسباب التي تبين بأن أنه تم الاستفادة من الإعفاء التوحيد بالنسبة للشركات التابعة؛ - اسم وموطن الشركة الأم؛ اسم الشركة الفرعية والدولة التابعة لها؛ - القائمة الخاصة بالشركات التابعة والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة؛ - قائمة الاستثمارات الهامة في الشركات التابعة، والشركات تحت السيطرة المشتركة والشركات الحليفة بما في ذلك الاسم مقر الشركة؛ - إذا كانت النسبة في حقوق الملكية مختلفة يتم الإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المملوكة.	الإفصاح في حالة التوحيد الكلي: استناداً إلى الفقرات رقم 9 و 10 و 11 من ملحق المعيار المحاسبي المصري رقم 44 "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى" تقوم الشركة الأم بالإفصاح عن البنود التالية: - طبيعة العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة، وأسباب عدم اعتبار السيطرة كلية خاصة عند امتلاك الشركة الأم أغلب حقوق التصويت؛ - أسباب فقدان السيطرة في حالة امتلاك أغلب حقوق التصويت، وأسباب السيطرة عند امتلاك أقل من أغلبية حقوق التصويت، ومقدار القيم العادلة في تاريخ الاقتناء؛ - تاريخ إصدار القوائم المالية المنفصلة والموحدة، وتوضيح حالات عدم إعدادها، وبيان الاستثمارات الهامة في الشركة التابعة والمخاطر المحتملة؛ - اسم وموطن الشركة الأم؛ اسم الشركة التابعة والدولة التابعة لها؛ - النسبة في حقوق الملكية وإذا كانت مختلفة، والإفصاح عن نسبة حقوق التصويت المملوكة.	الإفصاح في حالة التوحيد الكلي: نقص الاستناد القانوني في هذه الحالة أدى بالمجموعات الجزائرية بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بها بشكل ضيق عكس ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية. تعرف عملية الإفصاح المحاسبي في المجموعة الجزائر كتمان وسرية بالغة خاصة بالنسبة للمجموعات العمومية ذات التأثير الكبير على اقتصاد الدولة (سوناطراك، سونلغاز...)، حيث لا تفصح عن معلوماتها إلا للجهات الرسمية مثل المصالح الجبائية فقط.

البيئة الأردنية (المعايير المحاسبية الدولية)	البيئة المصرية (المعايير المحاسبية المصرية)	البيئة الجزائرية (النظام المحاسبي الجزائري)
الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: يتطلب الإفصاح في هذه الحالة وفق (IAS28)، قائمة لأسماء الشركاء ووصف حصصهم في المشاريع المشتركة؛ - نسبة الملكية في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛ - أسلوب التوحيد المستعمل في المشروع المشترك - أسلوب التوحيد النسبي، أسلوب الوضع بتكافؤ (الملكية)؛ - تحديد القيم الإجمالية للأصول المتداولة، الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمساهمات المشتركة؛ - يجب تحديد بشكل منفصل الالتزامات الطارئة؛ - ينبغي على الشركة المشتركة التي لا تصدر قوائم مالية موحدة (لها شركات تابعة أخرى) أن توضح عن المعلومات الموضحة أعلاه.	الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: بما أن المعايير المحاسبية الدولية لم يتطرق إلى أسلوب التوحيد النسبي بشكل واضح كما عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، فإن مجموعة الشركات تقوم بالإفصاح على كل المعلومات الضرورية التي يطلبها الأطراف ذات المصلحة وفق لما يقره أسلوب التوحيد بالتكافؤ، أو وفقا الدولية لأن " م م م " تجيز الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية في الحالات الضرورية. الإفصاح في حالة التوحيد بالتكافؤ (الملكية): تطرقت نصوص المعايير المحاسبية المصرية (رقم 18 "الاستثمار في الشركات الشقيقة" ورقم 44 "الفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى") إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي في هذه الحالة حيث تتمثل أهمها في التالي: - طبيعة ونطاق النفاذ الهام وأسباب انتهائه؛ - نوع الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة والمخاطر المصاحبة لها؛ - القيمة العادلة في الشركات للاستثمار في الشركات الشقيقة المعلنة في السوق؛ - تاريخ إصدار القوائم المالية في هذه الحالة.	الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: بما أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى أسلوب التوحيد النسبي بشكل واضح كما عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، فإن مجموعة الشركات تقوم بالإفصاح على كل المعلومات الضرورية التي يطلبها الأطراف ذات المصلحة وفق لما يقره القانون التجاري والجائي فقط. الإفصاح في حالة التوحيد بالتكافؤ: تقرض القوانين الداخلية لمعظم المجموعات الجزائرية أن تتقيد بالإفصاح في هذه الحالة عن المعلومات التي أقرتها المعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بذلك الدولية (IFRS10، IFRS12). كما أنه لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للمساهمات لعدم وجود سوق مالية نشطة وصعوبة التقييم.
الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: يتطلب الإفصاح في هذه الحالة وفق (IAS28)، قائمة لأسماء الشركاء ووصف حصصهم في المشاريع المشتركة؛ - نسبة الملكية في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛ - أسلوب التوحيد المستعمل في المشروع المشترك - أسلوب التوحيد النسبي، أسلوب الوضع بتكافؤ (الملكية)؛ - تحديد القيم الإجمالية للأصول المتداولة، الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمساهمات المشتركة؛ - يجب تحديد بشكل منفصل الالتزامات الطارئة؛ - ينبغي على الشركة المشتركة التي لا تصدر قوائم مالية موحدة (لها شركات تابعة أخرى) أن توضح عن المعلومات الموضحة أعلاه.	الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: بما أن المعايير المحاسبية الدولية لم يتطرق إلى أسلوب التوحيد النسبي بشكل واضح كما عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، فإن مجموعة الشركات تقوم بالإفصاح على كل المعلومات الضرورية التي يطلبها الأطراف ذات المصلحة وفق لما يقره أسلوب التوحيد بالتكافؤ، أو وفقا الدولية لأن " م م م " تجيز الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية في الحالات الضرورية. الإفصاح في حالة التوحيد بالتكافؤ (الملكية): تطرقت نصوص المعايير المحاسبية المصرية (رقم 18 "الاستثمار في الشركات الشقيقة" ورقم 44 "الفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى") إلى متطلبات الإفصاح المحاسبي في هذه الحالة حيث تتمثل أهمها في التالي: - طبيعة ونطاق النفاذ الهام وأسباب انتهائه؛ - نوع الترتيبات المشتركة والشركات الشقيقة والمخاطر المصاحبة لها؛ - القيمة العادلة في الشركات للاستثمار في الشركات الشقيقة المعلنة في السوق؛ - تاريخ إصدار القوائم المالية في هذه الحالة.	الإفصاح في حالة التوحيد النسبي: بما أن النظام المحاسبي المالي لم يتطرق إلى أسلوب التوحيد النسبي بشكل واضح كما عليه الحال في المعايير المحاسبية الدولية، فإن مجموعة الشركات تقوم بالإفصاح على كل المعلومات الضرورية التي يطلبها الأطراف ذات المصلحة وفق لما يقره القانون التجاري والجائي فقط. الإفصاح في حالة التوحيد بالتكافؤ: تقرض القوانين الداخلية لمعظم المجموعات الجزائرية أن تتقيد بالإفصاح في هذه الحالة عن المعلومات التي أقرتها المعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بذلك الدولية (IFRS10، IFRS12). كما أنه لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للمساهمات لعدم وجود سوق مالية نشطة وصعوبة التقييم.

المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال عرض متطلبات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات حسب أسلوب التوحيد المتبع على مستوى الدول محل الدراسة في الجدول أعلاه؛ يظهر أن الجمهورية الجزائرية لا تعطي أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي في المجموعة كما عليه الحال في جمهورية مصر العربية التي خصصت مجموعة من المعايير مضمونها الإفصاح المحاسبي (المعايير رقم 15-40-44)، والمملكة الأردنية الهاشمية التي هي بدورها تتبع المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالإفصاح المحاسبي (المعايير رقم IAS24-IFRS12-IFRS7)، فالجمهورية الجزائرية لا تهتم بالإفصاح المحاسبي خاصة من الناحية القانونية المتمثلة في النظام المحاسبي المالي الذي لم يتطرق إلى متطلبات الإفصاح بشكل دقيق وواضح كما عليه الحال في الدول الأخرى محل الدراسة.

أما من الناحية العملية اتضح أن مدراء ورؤساء المصالح المحاسبية على مستوى الشركة الأم الجزائرية يتخوفون كثيرًا من التصريح بالقوائم المالية وهذا ما قد يوحي على وجود تلاعبات أو أخطاء جوهرية وربما يكون الدليل على ذلك هو موافقتهم على الإفصاح بالمعلومات غير المهمة المتعلقة بالشركات التي وجود فيها تأثير هام دون موافقة الإفصاح عن المعلومات المهمة المتعلقة بالشركات التي تعرف سيطرة كلية، وبالإضافة إلى ذلك فإنهم يعتبرون الإفصاح عنها مس بسيادة الدولة الجزائرية خاصة في المجموعة التي لها تأثير على الاقتصاد الوطني (سوناطراك) هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر بعض المجموعات الجزائرية خاصة العمومية منها أن عملية إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة ضرورة لتسوية الوضعية الجبائية فقط ولا ترجع إليها كثيرًا من أجل ترشيد واتخاذ القرارات لأنها تعتمد وبشكل كبير على إعانات الدولة الجزائرية أن أهم القرارات تكون بتدخل مباشر من طرف الدولة، خاصة في مجموعة الشركات العمومية الجزائرية.

أما بالنسبة للإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الموحدة في جمهورية مصر العربية أو المملكة الأردنية الهاشمية، فيعتبر من الاهتمامات التي تسعى لإصلاحه والزيادة من شفافيته بشكل عاجل بالإضافة إلى سعيهما إلى ضبط إجراءات توحيد الحسابات، وذلك عن طريق تبني وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى كل شركات المجموعة بغية الحد من التلاعب الإداري وزيادة جودة المعلومة المفصح عنها وهذا ما تفتقر إليه المجموعة الجزائرية من جهة، ومن جهة ثانية تبين أن المجموعات الناشط في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لا يكتفيان بالتدقيق الداخلي والخارجي فقط بل تلجأ إلى لجان التدقيق من أجل زيادة الرقابة وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية تعبر عن واقع نشاطات المجموعة ويتم الإفصاح عنها بشكل تام، وهذا ما تفتقر إليه المجموعة الجزائرية من جهة ثانية.

خلاصة الفصل الخامس:

تمت دراسة واقع تطبيق قياس القيمة العادلة في مجموعة الشركات ثم الإفصاح عن القوائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية الهاشمية في هذا الفصل، عن طريق مقارنة النصوص القانونية وأحكام المقابلات والاتصالات الشخصية التي تمت في مختلف مجموعات الشركات القاطنة في الدول المذكورة، حيث أظهر درجة من التقارب في المستوى المحاسبي العام بين الدول الثلاث، وعبرت نقاط الاختلاف في تطبيق متغيرات الدراسة (قياس القيمة العادلة، توحيد حسابات المجموعة، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية الموحدة) عن مدى حرص كل دولة على توفير ما يناسب بيئتها الاقتصادية من إصلاحات وإجراءات وقوانين محاسبية بغية النهوض والحق بالركب الاقتصادي العالمي.

لمعرفة مدى ملائمة ونجاح الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها كل دولة، يجب أولاً العمل على توفير البيئة اللازمة لتلك الإصلاحات قبل الشروع فيها، ثم مراقبة ومتابعة مراحل تنفيذها بشكل جيد وسليم كما كان متوقع منها، وبعدها دراسة الآثار الناتجة عن تبني تلك الإصلاحات، وحتى يتم التمييز بين أفضل نظام محاسبي متبع في الدول محل الدراسة، ولمعرفة مدى فعالية وفاعلية الإصلاحات المالية المطبقة فيها خاصة فيما يتعلق بموضوع القيمة العادلة في مجموعة الشركات، يجب أن تتم دراسة ميدانية لتحليل أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات وعلى مستوى كل دولة من الدول المذكورة.

الفصل السادس :

الدراسة المبدئية.

أثر تطبيق القيمة الخاصة على القياس والإحصاءات الحسابية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

تمهيد:

بعد دراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة على مستوى الجانب النظري لهذا البحث، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين المحاسبية وواقع تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات الناشطة في الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية على مستوى الفصل الأول من الجانب التطبيقي (الفصل الخامس)، تبين أن كل دولة من الدول محل الدراسة تسعى لوضع إصلاحات وتوفير إطار محاسبي قانوني كافٍ وملئم للبيئة الاقتصادية الخاصة بها.

تم تخصيص هذا الفصل لمعرفة مدى فاعلية تلك الإصلاحات المحاسبية خاصة فيما يتعلق بجوانب موضوع البحث - القيمة العادلة، توحيد حسابات المجموعة، الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية الموحدة، وذلك عن طريق دراسة ميدانية يُستند فيها على استمارة استبيان تتضمن مجموعة من الفقرات التي تهدف إلى إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي في الدول محل الدراسة، والموجهة لإطارات مجموعات الشركات والمراجعين والخبراء الماليين في كل دولة، بغية الوقوف على أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة ومعرفة الاختلافات الموجودة في تطبيق هذا الأسلوب من دولة لأخرى هذا من جهة، وتدعيم ذلك بالمقابلات والاتصالات الشخصية مع الإطارات السامية في مجموعات الشركات محل الدراسة من جهة ثانية.

استناداً إلى ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ خُصص المبحث الأول لتحليل الإطار المنهجي والديمقراطي لعينة الدراسة، أما المبحث الثاني فتعلق بتحليل ومقارنة نتائج الدراسة الميدانية في كل من الجزائر ومصر والأردن، وتم مقارنة وتحليل أثر القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي واختبار فرضيات الدراسة المطروحة في مقدمتها على مستوى المبحث الثالث.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والديمقراطي للدراسة الميدانية.

خصص هذا المبحث لتصميم وتوضيح الطريقة التي تم من خلالها وضع الاستبيان والهدف والمنهج المُتبع في هذه الدراسة الميدانية، بالإضافة إلى توضيح أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المُستخدمة في تحليل إجابات أفراد العينة محل الدراسة، مع تحليل وتفسير الخصائص الديمغرافية لها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

قبل توضيح مجتمع وعينة الدراسة الميدانية لهذا البحث، لا بد من الوقوف على الهدف منها وتوضيح الأدوات المستعملة في جمع البيانات وتحليلها كما يلي:

1. الهدف من الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تشخيص أثر تطبيق أسلوب القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات مجموعة الشركات في كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ثم الوقوف على الاختلافات الناتجة عن ذلك، كما تهدف إلى معرفة مدى التزام مجموعة الشركات الناشطة في البلدان محل الدراسة بالقوانين والنصوص المحاسبية التي تحكم إجراءات قياس القيمة العادلة وتوحيد الحسابات المجموعة، الأمر الذي يُوضح مدى مواكبة كل دولة للتطورات المحاسبية خاصة تلك التي تمس موضوع هذا البحث، بالإضافة لتوضيح مدى فعالية وفاعلية أنظمتها المحاسبية المُتبعة من جهة، ومن جهة ثانية تهدف للإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة في مقدمة الدراسة ثم اختبار الفرضيات المقترحة في هذا البحث.

2. الأدوات المستعملة في جمع البيانات:

يجب أن تتماشى الأدوات المستخدمة في هذا الفصل مع طبيعة موضوع الدراسة من أجل التوصل إلى التحليل الجيد للظواهر المدروسة بغية تفسيرها والوقوف على مُسبباتها ونتائجها، حيث تم الاعتماد في جمع بيانات الدراسة على ما يلي:

1.2. المقابلات الشخصية: من أجل الحصول على معلومات مباشرة ودقيقة، وبغية طرح المحاور الأساسية

المُعَدّة في الاستبيان على أفراد العينة المدروسة، وبهدف الحصول على معلومات وتوضيحات أكثر حول موضوع الدراسة، تم الاعتماد على إجراء اتصالات ومقابلات شخصية مع أهم أفراد العينة، والمتمثلين في مدراء المجموعات، رؤساء المصالح المالية والمحاسبية، الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات بالإضافة لبعض الأساتذة الجامعيين المتخصصين وذلك على مستوى كل دولة من الدول محل الدراسة، الأمر الذي يؤدي إلى لوصول لنتائج أكثر دقة تُمكن من تحديد وتوضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة وتبين أوجه الاختلاف بين تلك الدول (الجزائر، مصر، الأردن).

2.2. الاستثمار: تم وضع فقرات محاور الاستبيان مع الأستاذ المشرف بغية توزيع الاستثمار التي يُعتمد عليها في جمع البيانات من الميدان، والمتمثلة في آراء وتقييمات المهنيين والأكاديميين في مجال القياس المحاسبي وتوحيد حسابات المجموعة وكيفية الإفصاح عن الحسابات الموحدة لها، وحتى تكون الاستثمار منظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة والشكل والمضمون، تم تحكيمها من طرف مجموعة من الأساتذة المختصين،* حيث مرت عملية إنجازها على المراحل الثلاثة الضرورية لذلك - مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم، مرحلة التصميم النهائي -، وتم ضبط الاستثمار في شكلها النهائي،* والتي تُرجمت للغة الفرنسية واللغة الإنجليزية من أجل إعطاء فهم أكثر للمهنيين في الجزائر، مصر والأردن، وتحتوي أربعة محاور و 42 فقرة، خصص المحور الأول للمعلومات الديمغرافية (البيانات العامة) لعينة الدراسة، أما المحاور الثلاثة الباقية فيحتوي كل منها على 14 فقرة كما يلي:

- **المحور الثاني (من العبارة رقم 1 إلى العبارة رقم 14):** تهدف هذه الفقرات إلى معرفة مدى اهتمام واحتياج إدارة مجموعة الشركات لأسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل من أجل الوصول إلى قوائم مالية موحدة تعكس واقع نشاطات المجموعة كوحدة واحدة، وذلك على مستوى كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.
- **المحور الثالث (من العبارة رقم 15 إلى العبارة رقم 28):** تهدف هذه الفقرات إلى تحديد مدى مواكبة وإدراك إدارة مجموعة الشركات لإيجابيات وانتقادات أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة ومدى إمكانية تطبيقه في كل شركاتها التابعة رغم العراقيل التي تعيق ذلك، ثم معرفة أثر ذلك على دقة القياس المحاسبي في شركات المجموعة ككل، والوقوف على مدى التزام هذه الأخيرة بنصوص المعايير المحاسبية والقوانين ذات العلاقة، وذلك على مستوى كل دولة من الدول محل الدراسة.
- **المحور الرابع (من العبارة رقم 29 إلى العبارة رقم 42):** تهدف فقرات هذا المحور إلى قياس مدى تأثير الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية ثم الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية الموحدة في مجموعة الشركات بأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة، ثم التعرف على آراء الأطراف ذات المصلحة في هذا النوع من أنواع القياس المحاسبي.

حتى تكون نتائج البحث أكثر دقة ووضوحاً؛ يتم عرض وتحليل إجابات كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان بشكل منفرد أو في شكل أقسام متجانسة، وذلك من أجل مقارنة النتائج المتوصل إليها في الجزائر مع تلك النتائج المتوصل إليها في مصر والأردن، بغية الوقوف على أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة في كل دولة من الدول محل الدراسة ومعرفة الاختلافات الموجودة في ذلك.

* أنظر للملحق رقم 3، ص 336.

** أنظر للملحق رقم 4، ص 337.

نظرًا لملاءمة مقياس Likert الخماسي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) لدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على توحيد حسابات المجموعة تم الاعتماد عليه في ضبط وتحديد مجال إجابة أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم 120 فرد في كل دولة من الدول محل الدراسة، واعتمادًا على مقياس ليكرت الخماسي تم تحديد خمسة مجالات للقياس يُعتمد عليها في تحليل بيانات الاستبيان، حيث تم حساب طول الفئة من خلال قسمة مدى مجال الموافقة على عدد فئات مقاييس ليكرت،* والجدول التالي يبين مجال ودرجات الموافقة المتبعة:

جدول رقم: (1-6)

مقاييس الإجابة على فقرات الاستبيان.

العدد	المتوسط الحسابي (مجال الموافقة = 0,8)	درجة الموافقة
1	أقل من 1,8	غير موافق بشدة
2	1,81 – 2,60	غير موافق
3	2,61 – 3,40	محايد
4	3,41 – 4,20	موافق
5	4,21 – 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى استمارة البحث مقياس ليكرت الخماسي.

3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع هذه الدراسة في إطارات مجموعة الشركات الناشطة في كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، بحيث تم إجراء مقابلات شخصية معهم أو الاتصال والتواصل معهم من أجل توزيع الاستمارة والاستفادة من آراءهم المختلفة والذين ينشطون في مجموعات مختلفة الأنشطة،** بالإضافة إلى مختلف الخبراء، محافظي الحسابات والأساتذة الذين يملكون الاطلاع الواسع والخبرة الكافية في الدول محل الدراسة، حيث تم اختيار وضبط عينة غير عشوائية قصدية لهذا البحث في كل دولة من الدول محل الدراسة، بهدف التعميم والتركيز على تحليل الظاهرة المدروسة، وذلك عن طريق توزيع وجمع استمارات الاستبيان المخصصة لهذا البحث وتفرغ ودراسة وتحليل البيانات المتحصل عليها من كل الدول محل الدراسة. تم توزيع 450 استبيان بالتساوي في الدول محل الدراسة أي في كل دولة 150 استبيان، والجدول التالي يبين عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل كالتالي:

* قسمة مدى مجال الموافقة على عدد الفئات مقاييس ليكرت: $0,8 = \frac{1-5}{5}$.

** أنظر للملحق رقم 1، ص 333.

جدول رقم: (2-6)

توزيع العينة حسب الدول محل الدراسة.

الدول الثلاثة	الأردن	مصر	الجزائر	العينة
450	150	150	150	المسترجعين
390	129	123	133	النسبة
% 86,66	% 86	% 82	% 88,66	المستجيبين (حجم العينة)
% 80	120	120	120	

المصدر: من إعداد الباحث.

رغم الصعوبات الجمة التي واجهت مرحلة توزيع وجمع استمارات البحث الموجهة لعينة الدراسة، خاصة في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، إلا أنه تم استرجاع 390 استمارة بنسبة استجابة اجمالية تقدر بـ: 86,66 %، حيث تعتبر نسبة مقبولة تدل على اهتمام أفراد العينة بموضوع البحث، وتفاوتت هذه النسبة الأخيرة من بلد لآخر فكانت أعلى نسبة استجابة في الجمهورية الجزائرية بـ: 92 % ثم في المملكة الأردنية الهاشمية بـ: 86 %، وأدناها في جمهورية مصر العربية بـ: 82 %، ثم تم ضبط حجم العينة المستجابة بالتساوي بين الدول محل الدراسة - 120 استمارة قابلية للتحليل والدراسة - وذلك من أجل وضع إطار سليم وعادل يُعتمد عليه في مقارنة النتائج المتوصل لها في كل دولة منذ البداية.

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل الإجابات استنادًا إلى البيانات المراد تحليلها وتلاؤمًا مع الفرضية الإحصائية المراد اختبارها والأهداف المراد تحقيقها، حيث تم الاعتماد على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 21 "Statistical Package for Social Sciences" وبرنامج "Excel 2013" عند عرض وتحليل الإجابات التي تم جمعها من عينة الدراسة، وفيما يلي يتم توضيح الأساليب الإحصائية الملائمة لهذه الدراسة ومبررات استخدامها:

1.4. الأساليب الإحصائية الوصفية:

- تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، ومعرفة أثر قياس القيمة العادلة على توحيد الحسابات، وقد تم استخدام الأساليب التالية:
- **التوزيع التكراري والنسب المئوية:** استخدم التوزيع التكراري والنسب المئوية عند تحليل وعرض توزيع أفراد العينة حسب الخصائص الديمغرافية الظاهرة في المحور الأول من الاستبيان، وذلك استنادًا إلى النسب المئوية المعروضة في إجابات أفراد العينة.
- **المتوسط الحسابي:** تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المجيبين على الاستبيان، وذلك باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية.

▪ **الانحراف المعياري ومُعامل الاختلاف:** استخدم الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت القيمة عن وسطها الحسابي، بغية استنتاج توجه إجابات أفراد عينة الدراسة ومدى انسجامها مع بعضها البعض ومدى موافقتها على مضمون فقرات الاستبيان، وتوضيح ذلك في نسبة مئوية عن طريق حساب مُعامل الاختلاف.

2.4. اختبار (T test) الدلالة الإحصائية لعينتين مستقلتين:

يستخدم هذا الاختبار عند وجود مجموعتين تتعرض إحداها للمعالجة ثم تعمم النتائج لكلا المجموعتين وذلك من أجل التأكد من صحة فرضيات هذا البحث من عدمها. بالإضافة إلى أنه تمت المقارنة بين المتوسطات الحسابية في المجموعتين وتم استخدامها هنا لاختبار مدى أهمية كل فقرة من الفقرات الواردة في الاستبيان من وجهة نظر كل فئة من فئات العينة وعلى مستوى كل دولة من الدول محل الدراسة، وتم التوضيح ما إذا كانت هناك اختلافات ناتجة عن خاصية المُجيب عن استبيان الدراسة (الجنس، السن، الخبرة، التخصص...)، وأثرها على النتائج المتوصل لها، مع تحليل الفروقات ذات الدلالة الإحصائية بين درجة الالتزام بالنصوص القانونية المحاسبية في كل دولة ثم اختبار صحة الفروض المقترحة.

3.4. معامل الارتباط ومعامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha):

استخدم مُعامل الارتباط من أجل معرفة مدى ارتباط فقرات الاستبيان فيما بينها من جهة، ومن جهة ثانية معرفة مدى ارتباط محاور الاستبيان فيما بينها، ثم تم تدعيم ذلك بمُعامل ألفا كرونباخ من أجل معرفة صدق ومدى اتساق فقرات ومحاور الاستبيان فيما بينها بغية معرفة مدى صلاحيتها لهذه الدراسة.

5. قياس صدق الأداة.

بعد عرض الاستبيان على الأستاذ المشرف ومجموعة من الأساتذة المختصين،* والأخذ بأرائهم وملاحظاتهم في التحكيم، ومن أجل الوصول إلى عبارات متناسقة مع بعضها وملائمة وصالحة في المحاور المخصص لها، وبغية خدمة الغرض العام من الاستبيان المتمثل في الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقترحة، يتم في هذه النقطة التأكد من صدق الأداة (الاستبيان) من الناحية الإحصائية.

1.5. الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

بالاعتماد على حساب مُعاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الخاص بها، تم دراسة الصدق الداخلي لفقرات كل محاور الاستبيان، بداية من المحور الثاني المُتعلق بتعدد إجراءات توحيد الحسابات وتشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وعلاقتها بضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل، ثم المحور الثالث المُتعلق بـ: "تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي"، وفي الأخير المحور الرابع الخاص بـ: "قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات"، والجداول أدناه تبين ذلك:

* أنظر للملحق رقم 3، ص 336.

الجدول رقم: (3-6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني من الاستبيان: يؤدي تعقد إجراءات توحيد الحسابات وتشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.

الرقم الفقرة	فقرات الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
1	يمكن تكوين مجموعة شركات بين شركتين أو أكثر من شركات المساهمة.	0,667	,000	دالة
2	تُعتبر تركيبة مجموعة الشركات هي أقصى تطور لأنواع الشركة والأعمال.	0,705	,000	دالة
3	تعقد العلاقات المالية بين شركات المجموعة يحد من نشاطها ويعمل على عرقلتها.	0,607	,000	دالة
4	نظرًا لكبر وتعدد مواطن شركات المجموعة تحتاج تقنية توحيد الحسابات إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	0,598	,000	دالة
5	تختلف أساليب توحيد الحسابات حسب اختلاف نسبة سيطرة الشركة الأم على كل شركة.	0,807	,000	دالة
6	تُعتبر القوائم المالية الموحدة عن واقع نشاطات المجموعة بشكل أفضل من القوائم المالية المنفردة.	0,755	,000	دالة
7	يمكن أن تمارس مجموعة الشركات نشاطاتها إذا لم تكن مسجلة في البورصة.	0,607	,000	دالة
8	يجب توحيد كل السياسات المحاسبية بين كل شركات المجموعة بما فيها أساليب القياس المحاسبي.	0,851	,000	دالة
9	يُناسب أسلوب التكلفة التاريخية إجراءات توحيد حسابات المجموعة ولذلك لبساطته.	0,670	,000	دالة
10	تقرض بعض الدول على مجموعة الشركات الناشطة فيها والمدرجة في البورصة اتباع أسلوب قياس القيمة العادلة.	0,798	,000	دالة
11	لا يمكن الحصول على قوائم مالية موحدة دقيقة إلا بأسلوب قياس القيمة العادلة.	0,670	,000	دالة
12	تعدد بدائل القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...) مع اختلاف نشاط شركات المجموعة يحد من دقة القياس.	0,773	,000	دالة
13	يُعتبر ترك مجال اختيار أسلوب القياس المحاسبي لإدارة مجموعة الشركات أمرًا صحيحًا.	0,672	,000	دالة
14	لتوفير قياس محاسبي دقيق يعكس حقيقة أنشطة المجموعة يجب الاعتماد على مهنيين ومحاسبين أكفاء.	0,680	,000	دالة

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات SPSS 21.

الجدول رقم: (4-6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث من الاستبيان: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي.

الرقم الفقرة	فقرات الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
15	ظهر أسلوب قياس القيمة العادلة من أجل تجنب انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية.	0,615	,000	دالة
16	يوجد فهم واضح من طرف المهنيين والأكاديميين لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.	0,780	,000	دالة
17	يمكن تحديد القيمة العادلة عن طريق الأسعار الرسمية المعلنة في البورصة فقط.	0,715	,000	دالة
18	لا يوجد نص محاسبي دولي يلزم تطبيق التكلفة التاريخية أو يفرض تطبيق أسلوب القيمة العادلة دون غيره.	0,699	,000	دالة
19	يتم تبني قياس القيمة العادلة دون إبلاغ كل الأطراف ذات المصلحة بأسباب ذلك في الملاحق.	0,557	,000	دالة
20	ارتفاع كلفة ووقت التقييم وفق أسلوب القيمة العادلة يُعيق إجراءات تطبيقه.	0,710	,000	دالة
21	يزيد أسلوب القيمة العادلة من تعقد إجراءات توحيد الحسابات في المجموعة.	0,805	,000	دالة
22	تُفضّل إدارة المجموعة الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية كبديل للقياس المحاسبي لبساطة إجراءاته.	0,640	,000	دالة
23	تعطي القيمة العادلة قياس دقيق وحالي للوقائع الاقتصادية التي قامت بها كل شركات المجموعة كوحدة واحدة.	0,650	,000	دالة
24	تساعد القيمة العادلة على إجراءات الرقابة والمساعدة الإدارية على شركات المجموعة.	0,649	,000	دالة
25	يُعتبر مدخل السوق أفضل مدخل يُعطي قياس عادل ودقيق للبنود المالية في القوائم الموحدة.	0,513	,000	دالة
26	تعدد مداخل قياس القيمة العادلة (سوق مال النشاط، سوق المال الموازي، التقديرات الشخصية) يحد من موضوعتها.	0,780	,000	دالة
27	يوجد غموض واختلاف واسع عند قياس القيمة العادلة بالاعتماد على خبراء التقييم دون سوق المال.	0,628	,000	دالة
28	يُمكن توحيد حسابات المجموعة في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي بين شركاتها.	0,689	,000	دالة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS 21.

الجدول رقم: (5-6)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع من الاستبيان: قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.

الرقم الفقرة	فقرات الاستبيان	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
29	الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الجوهرية بصورة حقيقية وصحيحة.	0,730	,000	دالة
30	يكون الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى الشركة الأم فقط دون شركات المجموعة.	0,660	,000	دالة
31	تختلف مقومات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات عن باقي أنواع الشركات الأخرى.	0,655	,000	دالة
32	تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات لكل شركة من شركات المجموعة.	0,733	,000	دالة
33	هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن أسلوب القياس المحاسبي المتبع أو الذي تم تغييره لكل الأطراف ذات المصلحة.	0,545	,000	دالة
34	يتأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة الموحدة بأسلوب القياس المتبع في المجموعة.	0,810	,000	دالة
35	هناك علاقة متبادلة بين زيادة جودة المعلومة المالية وتحقق الإفصاح التام.	0,757	,000	دالة
36	يؤثر تطبيق القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بشكل إيجابي.	0,667	,000	دالة
37	يوجد تأثير إيجابي لتطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في المجموعة.	0,740	,000	دالة
38	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أقل موثوقية مقارنة بالتكلفة التاريخية.	0,870	,000	دالة
39	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية.	0,605	,000	دالة
40	يجب الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية الموحدة وفق نصوص المعايير المحاسبية الدولية.	0,706	,000	دالة
41	يجب الاستناد إلى مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف.	0,656	,000	دالة
42	هناك ضرورة لإعادة النظر في المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة.	0,520	,000	دالة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS 21.

من الجداول المتعلقة بالصدق الداخلي لفقرات محاور الاستبيان أعلاه "(3-6)، (4-6)، (5-6)"; يتضح أن معاملات الارتباط r الظاهرة فيها دالة عند مستوى الدلالة 0,05، وأن مستوى الدلالة لكل فقرات محاور الاستبيان أقل من 0,05، الأمر الذي يؤكد مصداقية تلك الفقرات ومحاورها الثلاث (يؤدي تعقد إجراءات توحيد الحسابات وتشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل، تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي، قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات) لما وضعت لقياسه، وحتى يتم التأكد من صلاحية واتساق محاور الدراسة فيما بينها وأنها صالحة الاستعمال مع بعضها لقياس ومعالجة موضوع البحث الذي أعدت من أجله، يتم قياس صدق الاتساق البنائي بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: (6-6)

معامل الارتباط بين معدلات محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبيان.

الرقم	عنوان المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	التعليق
1	يؤدي تعقد إجراءات توحيد الحسابات وتشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.	0,605	,000	دالة
2	تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي.	0,665	,000	دالة
3	قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.	0,776	,000	دالة

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS 21.

الجدول رقم (6-6) بين أن معاملات الارتباط بين معدلات محاور الدراسة والمعدل الكلي لفقرات الاستبيان عند مستوى الدلالة 0,05 يؤكد على صدق الاتساق بين كل محور من محاور الدراسة، وذلك لأن مستوى الدلالة لكل محور أقل من 0,05، الأمر الذي يدل على أن كل المحاور صادقة وملائمة لما وضعت لقياسه، وحتى تكون نتائج القياس أكثر دقة يجب التأكد من مدى ثبات فقرات الاستبيان.

2.5. مستوى الثبات في فقرات الاستبيان:

تم قياس الثبات الإحصائي للأداة بمعامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) على برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 21 حيث تعتبر أنسب طريقة لحساب ثبات الأوزان المستخدمة في البحوث المعتمدة على الاستبيانات ومقاييس الاتجاه، الأمر الذي يجعله ملائم لإجراءات هذه الدراسة. يتراوح معامل كرونباخ ألفا بين $0 < \alpha < 1$ وكلما كانت قريبة من الواحد دل ذلك على قوة التماسك للمقياس وثبات فقرات الدراسة، حيث بلغت نسبة ألفا الإجمالية في هذه الدراسة 90,04 % وهي نسبة مرتفعة تؤكد ثبات فقرات الاستبيان وصلاحيته لهذا البحث، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم: (6-7)

معامل ألفا كرونباخ الإجمالي لمحاور الاستبيان.

الرقم	عنوان المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	يؤدي تعقد إجراءات توحيد الحسابات وتشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.	14	0,827
2	تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي.	14	0,812
3	قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.	14	0,788
	معامل ألفا كرونباخ الإجمالي	42	% 90,04

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات SPSS 21.

تم عرض وتحليل مدى صدق أداة الدراسة لهذا البحث بداية من ضبط الاستبيان مع المشرف وتحكيمه من طرف الأساتذة المختصين والأخذ بمختلف آرائهم وملاحظاتهم، وذلك من أجل ضبط مختلف فقرات المحاور بالإضافة إلى استعمال بعض المرادفات العلمية المتداولة في كل بلد من البلدان محل الدراسة بغية توضيح معنى الفقرات أكثر، ثم تمت إجراءات التوزيع وجمع المعلومات، وحتى نتأكد من صلاحية هذه الاستمارة لموضوع البحث تم قياس صدق الأداة عن طريق قياس صدق فقرات كل محور من محاور الدراسة، ثم قياس مدى الاتساق والتناسق بين محاور الدراسة ثم قياس مستوى الثبات في فقرات الاستبيان، وكانت نتائج القياس الذي تم "نتائج إيجابية" تؤكد وتؤكد صلاحية هذا الاستبيان لموضوع البحث وذلك استناداً للأساليب الإحصائية أعلاه، مع الإشارة إلى أن هذه الاستمارة لا تعطي النتائج المتوقعة منها إلا إذا استهدفت عند توزيعها أفراد مختصين وعلى دراية كافية بموضوع البحث.

المطلب الثاني: عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

يتم في هذا المطلب عرض وتحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة، الظاهرة في المحور الأول من الاستبيان وذلك حسب البنود (الجنس، العمر، المستوى العلمي، الوظيفة، عدد سنوات الخبرة وفي الأخير نشاط الشركة الفرعية أو مجموعة الشركات)، بالإضافة إلى تبيان دور النتائج المُتحصل عليها في تثمين إجابات أفراد العينة والاستعانة بالتمثيل البياني لكل بند من أجل إعطاء توضيح أكثر.

1. توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

من خلال دراسة وتحليل 360 استمارة تم توزيعها في مختلف الدول محل الدراسة؛ اتضح أن عينة الدراسة يغلب عليها الجنس الذكوري بنسبة 76,94% من إجمالي العينة، ومثل هذا الأخير نسبة 85% في الجزائر ونسبة 77,50% في المملكة الأردنية الهاشمية ثم تأتي نسبة 68,33% في جمهورية مصر العربية، الأمر الذي يدل على أن هذه الأخيرة تملك إطارات نسوية أكثر من الجزائر والأردن اللتان تعرفان سيطرة كبيرة للرجل في مختلف المجالات خاصة في المجال المالي والمحاسبي محل الدراسة، والجدول التالي يعرض نتائج توزيع عينة البحث في الدول محل الدراسة حسب الجنس بشكلها المفصل كالتالي:

الجدول رقم: (6-8)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس.

الدولة الجنس	الجزائر		مصر		الأردن		كل الدول	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
ذكر	85 %	102	68,33 %	82	77,50 %	93	76,94 %	277
أنثى	15 %	18	31,67 %	38	22,50 %	27	23,06 %	83
المجموع	100 %	120	100 %	120	100 %	120	100 %	360

النسبة: 76,94 % الذكور

النسبة: 23,06 % الإناث

العينة حسب النسبة لتوزيع الدولة محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (أنظر للملحق رقم 6، ص 347).

2. توزيع عينة الدراسة حسب السن:

يدل عمر الفرد الكبير في أغلب الأحيان على حرصه وموثوقيته في الإجابة على فقرات الاستبيان، والجدول التالي يوضح توزيع عينة البحث حسب أعمار أفراد عينة الدراسة في دول محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم: (6-9)
توزيع عينة الدراسة حسب السن.

الدولة		الجزائر		مصر		الأردن		كل الدول	
العمر	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	09	% 07,50	08	% 06,67	10	% 08,33	27	% 07,50	
من 25 سنة إلى 35 سنة	21	% 17,50	13	% 10,83	35	% 29,17	69	% 19,17	
من 36 سنة إلى 40 سنة	29	% 24,17	23	% 19,16	14	% 11,67	66	% 18,33	
من 41 سنة إلى 50 سنة	37	% 30,83	38	% 31,67	31	% 25,83	106	% 29,44	
من 51 سنة فأكثر	24	% 20,00	38	% 31,67	30	% 25,00	92	% 25,56	
المجموع	120	% 100	120	% 100	120	% 100	360	% 100	

الدائرة النسبية لتوزيع العينة حسب السن في كل الدول محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (أنظر للملحق رقم 6، ص 347).

من الجدول والدائرة النسبية أعلاه؛ يتضح أن أكبر فئة تتضمنها عينة الدراسة هي فئة الأفراد التي تتراوح أعمارهم ما بين 41 سنة إلى 50 سنة وذلك على مستوى كل الدول محل الدراسة، كما أن أكثر من نصف أفراد العينة (55%) تفوق أعمارهم 40 سنة، الأمر الذي يدل على جديتهم عند الإجابة على استمارة الدراسة وذلك مقارنة بالأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة والذين بلغ عددهم 27 فرداً أي ما نسبته 07,50 % من النسبة الإجمالية للدول محل الدراسة هذا من جهة، ومن جهة ثانية قد يكون إلمامهم أوسع وأفضل بموضوع الدراسة المتعلق بأثر القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة.

3. توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يُعتبر سن أفراد العينة مهم في هذه الدراسة ولكن ليس بقدر أهمية المستوى العلمي الذي يحملونه، لذا يتم عرض وتحليل توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول رقم: (6-10)

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

كل الدول		الأردن		مصر		الجزائر		الدولة المستوى العلمي
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
%22,50	81	%21,67	26	%20,83	25	%25	30	ليسانس
% 04,44	16	% 05	06	% 02,50	03	% 05,83	07	ماستر
% 31,94	115	% 35,83	43	% 31,67	38	% 28,33	34	ماجستير
% 28,61	103	% 26,67	32	% 35	42	% 24,17	29	دكتوراه
% 12,50	45	% 10,83	13	% 10	12	% 16,67	20	ديبلوم مهني
% 100	360	% 100	120	% 100	120	% 100	120	المجموع
								حسب النسبة المئوية لتوزيع العينة الدول محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (أنظر للملحق رقم 6، ص 347).

من الخصائص الهامة التي تُقيد في عملية التحليل وتزيد من قيمة هذه الدراسة هي المستوى العلمي الذي يتمتع به أفراد العينة، حيث يتضح من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن عينة هذه الدراسة تحتوي على نسبة 60,56% من إجمالي أفراد العينة يحملون شهادات عليا - ماجستير ودكتوراه - وذلك على مستوى كل الدول محل الدراسة، الأمر الذي يدل على أن جُل أفراد العينة سوف يعطون اهتماماً بالغاً للبحث كون أغلبهم غير مُنقطعين عن البحث العلمي ويسعون للاحتكاك ولتحقيق نجاحات عُليا (الماجستير والدكتوراه) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يُلاحظ أن باقي أفراد العينة يملكون مستويات علمية مقبولة (ماستر، ليسانس، ديبلوم مهني) خاصة إذا كانت تملك الخبرة المهنة اللازمة.

1. توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

الواضح أن أغلب أفراد العينة يملكون مستوى علمي عالي جد مقبول، مما يعطي خاصية مميزة لعينة الدراسة، ولكن من المستحسن أن يكون أغلبهم مُختصين ومُلمين بالجانب المالي والمحاسبي وبموضوع ومتغيرات البحث (القيمة العادلة) والجدول التالي يبين توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

الجدول رقم: (6-11)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

الدولة	الجزائر		مصر		الأردن		كل الدول	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مالية ومحاسبية	% 34,17	41	% 35,00	42	% 30,83	37	% 33,33	120
بنوك	% 16,67	20	% 32,50	39	% 09,17	11	% 19,45	70
إدارة أعمال	% 15,83	19	% 10,00	12	% 25,83	31	% 17,23	62
اقتصاد	% 10,00	12	% 06,67	8	% 12,50	15	% 09,72	35
أخرى	% 23,33	28	% 15,83	19	% 21,67	26	% 20,28	73
المجموع	% 100	120	% 100	120	% 100	120	% 100	360

الدائرة النسبية لتوزيع العينة حسب التخصص العلمي في كل الدول محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (أنظر للملحق رقم 6، ص 348).

من خلال الجدول الظاهر أعلاه؛ يتضح أن تخصصات أفراد عينة الدراسة جد مُلائمة لموضوع البحث، لأن معظم أفراد عينة الدراسة (52,78%) مختصون في المالية والمحاسبة والبنوك، حيث تُعطي هذه التخصصات اهتمامًا واسعًا بموضوع القيمة العادلة بصفة مباشرة، الأمر الذي يدل على وجود إلمام وإطلاع واسعين على فقرات الاستبيان التي تمحورت حول أساليب القياس المحاسبي ومقومات الإفصاح عن المعلومة المالية وتقنية توحيد حسابات المجموعة، بالإضافة إلى أن تناسق وتلاؤم تخصص أفراد العينة مع موضوع البحث يزيد من مصداقية الإجابة التي يُدلون بها مقارنة بباقي التخصصات وبالتالي الحصول على نتائج جيدة.

1. توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة:

من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة تم توجيه توزيع استمارة البحث وتحصيل إجابات مجموعة من أفراد العينة الذين ينشطون في وظائف محددة وملائمة لهذا البحث كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: (6-12)

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

الدولة	الوظيفة	الجزائر		مصر		الأردن		كل الدول	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
	أستاذ جامعي	% 19,17	23	% 26,67	32	% 29,17	35	% 25,00	90
	محاسب معتمد	% 06,67	08	% 19,17	23	% 30,00	36	% 18,61	67
	محافظ حسابات	% 23,33	28	% 42,50	51	% 32,50	39	% 45,00	162
	خبير محاسبي	% 36,66	44						
	مدير مؤسسة	% 05,00	06	% 03,33	4	% 02,50	3	% 03,61	13
	مستشار مالي	% 09,17	11	% 08,33	10	% 05,83	7	% 07,78	28
	المجموع	% 100	120	% 100	120	% 100	120	% 100	360

الدائرة النسبية لتوزيع العينة حسب الوظيفة في كل الدول محل الدراسة.

مدير مؤسسة
% 03,61

مستشار مالي
% 07,78

أستاذ جامعي
% 25,00

محاسب معتمد
(محاسب قانوني)
% 18,61

محافظ حسابات وخبير
محاسبي (مدقق حسابات)
% 45,00

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (أنظر للملحق رقم 6، ص 348).

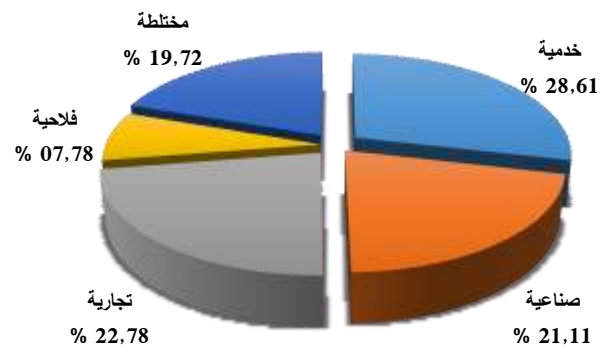
نظرًا لأن تنظيم مهنة المحاسبة في مصر وفي الأردن يختلف عن التنظيم الموجود في الجزائر، تم دمج البُندين المتعلقين بوظيفة محافظ الحسابات وخبير محاسب في الاستمارة الموزعة في مصر والأردن في بند واحد سُمي بمراجع الحسابات أو مدقق الحسابات، ويتضح من خلال الجدول أن مدقي الحسابات بلغ عددهم في عينة الدراسة 162 فرد بنسبة 45,00% على مستوى كل الدول محل الدراسة بالإضافة إلى أن نسبة المحاسب المعتمد أو قانوني كما يسمى في الأردن بلغت 18,61%، الأمر الذي يدل على أن الاستمارة قد استجاب لها عدد كبير من المهنيين المختصين مقارنة بنسبة الأستاذ الجامعي التي لم تصل إلى ربع العينة، كما تم استهداف مجموعة من المدراء والمستشارين ورؤساء المصالح المختصين.

1. توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المجموعة أو الشركة الفرعية التي يعمل فيها الفرد:

خصص الجدول رقم (6-14) لعرض وتحليل آخر الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة والمتعلقة بنشاط المجموعة أو الشركة الفرعية التي يعمل فيها أفراد العينة كما يلي:

الجدول رقم: (6-14)

توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المجموعة أو الشركة الفرعية.

الدولة	نشاط الشركة	الجزائر		مصر		الأردن		كل الدول	
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
	خدمية (مالية)	% 26,67	32	% 33,33	40	% 25,83	31	% 28,61	103
	صناعية	% 19,16	23	% 12,50	15	% 31,67	38	% 21,11	76
	تجارية	% 25,00	30	% 19,17	23	% 24,17	29	% 22,78	82
	فلاحية	% 05,00	06	% 10,00	12	% 08,33	10	% 07,78	28
	مختلطة	% 24,17	29	% 25,00	30	% 10,00	12	% 19,72	71
	المجموع	% 100	120	% 100	120	% 100	120	% 100	360
									الدائرة النسبية لتوزيع العينة حسب نشاط الشركة في كل الدول محل الدراسة.

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 ومخرجات برنامج Excel 2013 (انظر للملحق رقم 6، ص 348).

بالإضافة إلى الخصائص السابقة التي تعد خصائص إيجابية (كبر السن، سنوات الخبرة الطويلة، المستوى التعليمي العالي، ملائمة التخصص والوظيفة) تفيد في تحليل عينة هذه الدراسة، يبين الجدول والدائرة النسبية أعلاه أن كل أفراد العينة ينشطون في شركات مختلفة النشاط الأمر الذي يعطي لهذه العينة صفة الشمولية فيما يخص نوع النشاط، بالإضافة إلى أن أغلب أفراد العينة يمارسون نشاطات في شركات خدمية ثم تجارية ثم صناعية على مستوى كل الدول محل الدراسة، مع الإشارة إلى أن نسبة 35,54% من أفراد العينة ينشطون في مؤسسات ليس لها صفة المجموعة (ليست شركة أم ولا شركة تابعة)، ولكن رغم هذا ومقارنة بالخصائص الإيجابية الأخرى لهذه العينة يتضح أنه يمكنهم الاستفادة بمعلومات جيدة تخص البحث.

المبحث الثاني: تحليل ومقارنة نتائج الدراسة الميدانية في كل من الجزائر، مصر والأردن.

حتى تتم مقارنة أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة بين كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، تم تحليل ومقارنة نتائج البحث المتوصل إليها في الدراسة الميدانية لكل بند على حدى وعلى مستوى الدول الثلاث محل الدراسة، وذلك عن طريق عرض إجابات الاستبيان في درجات الموافقة الخمسة الظاهرة في الجدول رقم (6-1)، واستناداً إلى مخرجات البرامج الحاسوبية (برنامج SPSS21 وبرنامج Excel 2013) والأساليب الإحصائية المذكورة في المطلب الأول من هذا الفصل، بالإضافة إلى تعزيز ذلك بمختلف التمثيلات البيانية التي تُعطي توضيحاً أكثر للاختلافات المتوصل إليها، وحتى يتم التوصل إلى استنتاجات مفصلة ودقيقة قدر الإمكان تبين أوجه الاختلاف والتشابه في موضوع البحث بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية تم تقسيم المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان إلى قسمين، كل قسم يهدف إلى عرض وتحليل بُعد من موضوع الدراسة ككل.

المطلب الأول: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثاني من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.

خصص المحور الثاني من استمارة الدراسة لمعرفة مدى حاجة تركيبة المجموعة المُشابهة وإجراءات توحيد حساباتها المُعقدة إلى قياس محاسبي دقيق وعادل، حيث تم تقسيم هذا المحور إلى قسمين كل قسم يحوي 7 فقرات، تهدف كل فقرة إلى تحليل جزء معين من موضوع المحور وذلك كما يلي:

- **من الفقرة رقم 1 إلى الفقرة رقم 7:** تم تخصيص هذه الفقرات لمعرفة تركيبة ومدى تطور المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في كل دولة من الدول محل الدراسة، وتوضيح أهم الاختلافات الموجودة في ذلك وأي من الدول محل الدراسة تعرف تطوراً ملحوظاً لهذا النوع من الشركات.
- **من الفقرة رقم 8 إلى الفقرة رقم 14:** خصصت هذه الفقرات لتحليل واقع المُفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى كل الدول محل الدراسة، ومعرفة أكثرها تفضيلاً وتلاوياً وأبسطها استعمالاً في التركيبة المُعقدة لمجموعة الشركات، ثم الوقوف على أهم الاختلافات الموجودة بينها في الدول محل الدراسة.

من أجل الوقوف على أهم الفروقات الموجودة بين تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها وتحقيق الهدف من الفقرات السبعة الأولى أعلاه، تم عرض إجابات أفراد العينة في كل دولة من الدول محل الدراسة اعتماداً على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري في جدول واحد بغية إظهار الاختلافات كما يلي:

الجدول رقم: (6-15)

تطور تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في الدول محل الدراسة.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
3,32 (محايد)	0,72	3,07 (محايد)	0,93	2,44 (غير موافق)	0,43	4,46 (موافق بشدة)	1	يمكن تكوين مجموعة شركات بين شركتين أو أكثر من شركات المساهمة فقط.
2,46 (غير موافق)	0,40	1,77 (غير موافق بشدة)	0,43	2,50 (غير موافق)	0,64	3,10 (محايد)	2	تُعتبر تركيبة مجموعة الشركات هي أقصى تطور لأنواع الشركة والأعمال.
3,81 (موافق)	1,06	4,11 (موافق)	1,10	3,56 (موافق)	1,13	3,77 (موافق)	3	تعقد العلاقات المالية بين شركات المجموعة يحد من نشاطها ويعمل على عرقلتها.
4,33 (موافق بشدة)	0,43	4,34 (موافق بشدة)	0,76	4,11 (موافق)	0,51	4,55 (موافق بشدة)	4	نظرًا لكبر وتعدد مواطن شركات المجموعة تحتاج تقنية توحيد الحسابات إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
4,39 (موافق بشدة)	0,78	4,79 (موافق بشدة)	0,66	4,49 (موافق بشدة)	0,68	3,89 (موافق)	5	تختلف أساليب توحيد الحسابات حسب اختلاف نسبة سيطرة الشركة الأم على كل شركة.
3,85 (موافق)	0,96	3,94 (موافق)	0,72	4,16 (موافق)	1,02	3,44 (موافق)	6	تُعبّر القوائم المالية الموحدة عن واقع نشاطات المجموعة بشكل أفضل من القوائم المالية المنفردة.
2,70 (محايد)	0,53	1,45 (غير موافق بشدة)	0,71	1,97 (غير موافق)	0,45	4,67 (موافق بشدة)	7	يمكن أن تمارس مجموعة الشركات نشاطاتها إذا لم تكن مسجلة في البورصة.
3,55 (موافق)	3,35 (محايد)		3,32 (محايد)		3,98 (موافق)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص 349).

من خلال الجدول رقم (6-15) الموضح لتركيبية المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر والمملكة الأردنية الهاشمية؛ يتضح أن إجابات أفراد كل العينة البالغ عددهم 360 فرد يتفقون ولو بشكل نسبي في بعض الفقرات ويختلفون في أخرى، حيث بلغت نسبة الاتفاق الإجمالية الظاهرة في الجدول على هذه الفقرات في كل الدول، والمعبر عنها بإجمالي المتوسط الحسابي (موافق 3,55)، ومن أجل التحليل الدقيق لهذه القيمة الإحصائية والوقوف على تفسير الاختلافات الظاهرة في المتوسط الحسابي الإجمالي للجزائر مقارنة بمصر والأردن كما يظهره الجدول على التوالي (موافق 3,98 - محايد 3,32 - محايد 3,35). يجب دراسة كل فقرة من فقرات الاستبيان على جدى وذلك كما يلي:

الفقرة رقم 1 "يمكن تكوين مجموعة شركات بين شركتين أو أكثر من شركات المساهمة فقط": اتضح أن المتوسط الحسابي لكل أفراد العينة وعلى مستوى كل الدول محل الدراسة بلغ 3,32 وحسب مقياس ليكرت الخماسي فإنه يدل على أن أغلب أفراد العينة كانت إجاباتهم بـ: "محايد" وأن هذه النتيجة تدل على وجود اختلاف في الإجابات على هذه الفقرة بين الدول محل الدراسة، وبالتدقيق في بيانات الفقرة رقم 1 تم التأكد من وجود اختلاف في الإجابات بين الدول وذلك لتباين المتوسط الحسابي للإجابات أفراد العينة في الجزائر (موافق بشدة 4,46) ومصر (غير موافق 2,44) والأردن (غير موافق 3,07)، بالإضافة إلى ذلك فيلاحظ أن معامل الاختلاف $(100 * \frac{\text{الانحراف المعياري}}{\text{المتوسط الحسابي}})$ كان على التوالي (9,64 - 38,11 - 23,45) الأمر الذي يدل على وجود اتفاق حول مضمون العبارة وعدم التشتت في إجاباتها خاصة في الجزائر والأردن مقارنة بمصر.

من خلال التحليل الإحصائي؛ يتضح أن بيانات الجدول تكشف حقيقة الاختلاف في النصوص القانونية بين الدول محل الدراسة، حيث أن الجمهورية الجزائرية لا تتيح إمكانية التجمع والاندماج بين الشركات إلا إذا كان شكلها القانوني "شركات مساهمة"، الأمر الذي يحد من امتيازات تكوين المجموعات والامتيازات التي يوفرها هذا النوع من الشركات للاقتصاد الوطني، في المقابل فقد كانت إجابات أغلب أفراد العينة في كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية بـ "غير موافق"، وذلك لأن هاتين الدوليتين تُجيزان الاندماج وتكوين المجموعات لعدة أنواع من الشركات خاصة شركات الأموال منها، ولا تحتكر ذلك على شركات المساهمة فقط (مثل مجموعة جوكي مصر لصناعة العبوات البلاستيكية ش د م).

الفقرة رقم 2 "تعتبر تركيبية مجموعة الشركات هي أقصى تطور لأنواع الشركة والأعمال": كشفت بيانات الجدول أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت غير موافقة على مضمون هذه الفقرة وذلك بمتوسط حسابي إجمالي قدر بـ: 2,46 (الجزائر 3,10 - مصر 2,50 - الأردن 1,77) من جهة، ومن جهة ثانية اتضح أن هذه الفقرة تحظى بالاتفاق بين أفراد العينة على صحة مضمونها خاصة في الجزائر ومصر مقارنة بالأردن وذلك لوجود تجانس بين إجابات الأفراد على هذه الفقرة والدليل على هذا هو قيمة الانحراف المعياري الجد متقاربة الظاهرة في الجدول، ومُعامل الاختلاف الذي كان في الجزائر 20,65، مصر 17,20 والأردن 22,60.

يتضح من التحليل الإحصائي؛ أن أفراد العينة على مستوى كل الدول يتفقون على أن تركيبة مجموعة الشركات ليست هي التطور الأخير لأنواع الشركات وأن تقنية توحيد الحسابات ليست هي التطور المميز والحديث في المحاسبة، بل هناك شركات أكثر تطوراً وتقنيات محاسبية أكثر تعقيد (المحاسبة الإلكترونية).

الفقرة رقم 3 "تعقد العلاقات المالية بين شركات المجموعة يحد من نشاطها ويعمل على عرقلتها": أجمع جل أفراد عينة الدراسة على إجابة واحدة "موافق" بقيمة 3,81 في توسطها الحسابي الإجمالي لكل الدول، في المقابل حازت هذه الفقرة على أقل درجات التوافق والتجانس وكانت أكثر تشتتاً مقارنة بالفقرة السابقة، لأن انحرافها المعياري فاق 1 وكان معامل الاختلاف كما يلي: (الجزائر 29,97- مصر 30,90 - الأردن 25,79).

تدل النتائج الإحصائية لهذه الفقرة على أن العلاقات المالية بين شركات المجموعة تعرف اتساعاً وتطوراً ملحوظاً، حيث أن هذه العلاقات تحتكم إلى معدل الفائدة ومعدل الرقابة المعبر عنه بحقوق التصويت، وهذه الأخير يمكن أن تكون لحملة الأسهم بمختلف أنواعها (بسيطة، ممتازة...) ويمكن أن تكون لنوع واحد منها فقط، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور وتعدد أنواع شركات المجموعة فهناك شركات تابعة تخضع لرقابة كلية حصرية وأخرى زميلة وحليفة يمارس عليها نفوذ هام وأخرى مغلقة تخضع للسيطرة أو الرقابة المشتركة وأخرى للمصاهرة، فكلما زادت العلاقات المالية تعددت أنواع الشركات في المجموعة وتعقدت إجراءات توحيد حساباتها التي تعتمد على نوع العلاقات المالية في ذلك سواء مباشرة أو غير مباشرة.

الفقرة رقم 4 "نظراً لكبر وتعدد مواطن شركات المجموعة تحتاج تقنية توحيد الحسابات إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية": يدل المتوسط الحسابي الإجمالي الظاهر في الجدول أعلاه لهذه الفقرة (4,33) أن إجابات أفراد العينة موافقون بشدة على صحة هذه العبارة وذلك على مستوى كل الدول محل الدراسة، بالإضافة إلى أن إجابات أفراد العينة على هذه العبارة أكثر تجانساً من العبارات السابقة، لأن الانحراف المعياري في كل الدول لم يصل 0,8 ومعامل الاختلاف كان في الجزائر 11,21، مصر 18,49 والأردن 9,91.

من أهم الأهداف التي تسعى إليها المعايير المحاسبية الدولية هو: "التوحيد المحاسبي العالمي"، حيث يعتبر هذا الأخير أكثر من ضرورة بالنسبة للمجموعات والشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات وذلك لصعوبة إن لم نقل لاستحالة توحيد حسابات شركات المجموعة في حالة امتلاكها لشركات تابعة تقطن في مواطن مختلفة وكل موطن له تشريعاته القانونية الخاصة به، حيث تتم الإشارة إلى أن هذا الإشكال يواجه أول مصنع سيارات جزائري - رونو- الذي أقيم بوادي تليلات في وهران عام 2014، لأن توحيد حسابات هذا المصنع مع باقي شركات المجموعة الناشطة في المغرب وفي القارة الأوروبية أمر جد صعب لأن الجزائر لا تتبنى ولم تكيف المعايير المحاسبية الدولية بشكل جيد في النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بتوحيد حسابات المجموعة وهذا حسب مدير مصلحة توطيد الحسابات لهذا المصنع.

الفقرة رقم 5 "تختلف أساليب توحيد الحسابات حسب اختلاف نسبة سيطرة الشركة الأم على كل شركة":
اتفق وبشدة أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة بقيمة متوسط حسابي 4,39 إلا أن إجابات أفراد العينة في الجزائر كانت بـ "3,89 موافق" فقط وليس "موافق بشدة" كما عليه الحال في الدول الباقية، كما لم يلاحظ وجود توافق وتجانس في إجاباتهم وعلى مضمون هذه العبارة لأن الانحراف المعياري وصل إلى 0,78 كحد أقصى له وأن معامل الاختلاف كان: (الجزائر 17,48 - مصر 14,70 - الأردن 16,28).

يُفسر اختلاف إجابات أفراد العينة من الجزائر على باقي الدول لأن أغلب المجموعات الجزائرية مثل الرياض سطيف، تقوم بتوحيد حسابات بعض الشركات التابعة لها استناداً إلى نسبة الفائدة أو نسبة المساهمة وليس نسبة الرقابة الموضحة في النظام المحاسبي الجزائري، وقد يكون ذلك مُتعمداً من أجل التحايل وتزييف الحقائق، لأن إجراءات المراجعة الخارجية في هذه المجموعة العمومية ليست صارمة مثل ما عليه الحال في المجموعات الخاصة، بالإضافة إلى أن قراراتها تحكمها عدة اعتبارات ولا تستند بشكل كبير على القوائم المالية الموحدة، وقد تعد هذه الأخيرة من أجل الاحتياط وتبرير الوضعية الجبائية فقط.

الفقرة رقم 6 "تُعبر القوائم المالية الموحدة عن واقع نشاطات المجموعة بشكل أفضل من القوائم المالية المنفردة": يتفق جل أفراد العينة على صحة هذه العبارة بمتوسط حسابي إجمالي قدر بـ: 3,85، حيث بلغ في الجزائر 3,44 بانحراف معيار فاق الواحد، وفي مصر 4,16 والأردن 3,94 وذلك بانحراف معياري كان قريب من الواحد، وأقصى قيمة معامل الاختلاف كانت في الجزائر (29,65)، الأمر الذي يدل على وجود تجانس في إجابات أفراد العينة في مصر والأردن مقارنة بالجزائر.

يُفهم من إجابات الفقرة رقم 6 الظاهرة في الجدول ومن أغلب المُقابلات الشخصية التي تمت مع مدراء المجموعات؛ أن إدارة الشركة الأم للمجموعة في أي دولة من الدول محل الدراسة تسعى جاهدة لتوحيد حساباتها رغم وجود الشروط القانونية التي تجيز لها عدم إنجاز القوائم المالية الموحدة، وذلك من أجل الاحتياط لأي خطر مُستقبلي هذا من جهة، وتحتاط من جهة ثانية عن طريق إلزام شركاتها التابعة بإنجاز القوائم المالية المُفصلة بشكل دوري رغم أن القانون لا يفرض ذلك في الدول محل الدراسة إلا في حالات استثنائية (مثل حالة عدم إعداد الشركة الأم لقوائمها الموحدة).

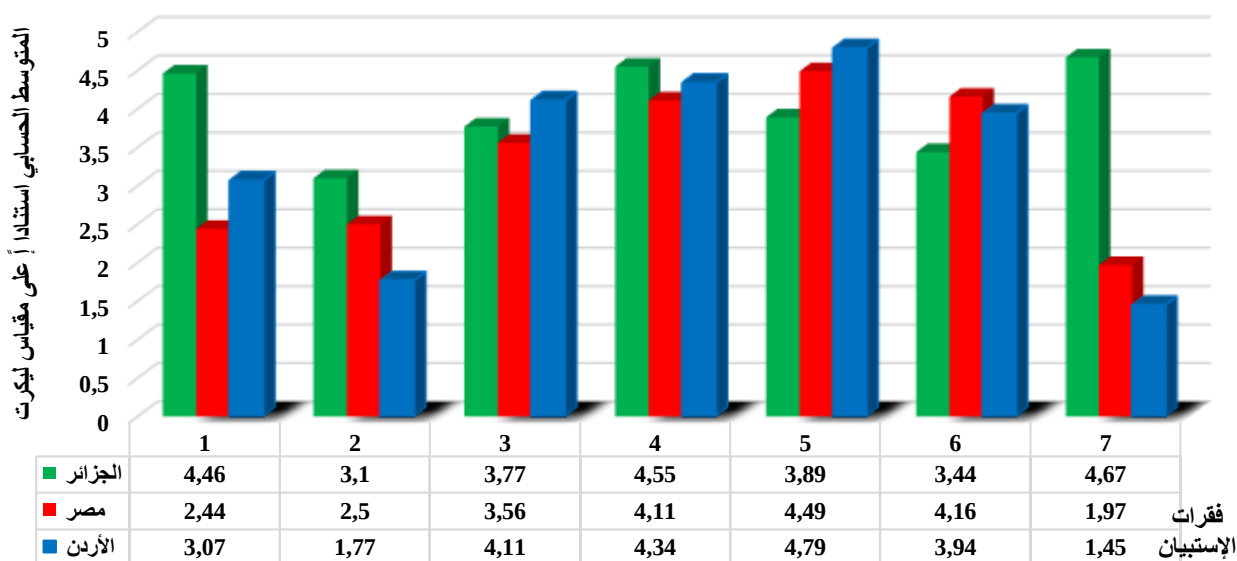
الفقرة رقم 7 "يمكن أن تمارس مجموعة الشركات نشاطاتها إذا لم تكن مسجلة في البورصة": تشير بيانات الجدول رقم (6-15) أن هناك اختلاف في إجابات أفراد العينة الموجودة في الجزائر، مصر والأردن وذلك كون المتوسط الحسابي الإجمالي كان (2,70 محايد)، ويتأكد ذلك من خلال كون المتوسط الحسابي في الجزائر (4,67 موافق بشدة) وفي مصر (1,97 غير موافق) وفي الأردن (1,45 غير موافق بشدة)، ولوحظ أن هذه العبارة تحظى بالتجانس في جل إجابات كل أفراد العينة، ولكن درجة التجانس والاتفاق تكون في الجزائر أفضل من باقي الدول لأن معامل الاختلاف كان في الجزائر 09,64، مصر 36,04 والأردن 36,55.

نتج الاختلاف الظاهر في هذه العبارة من الاختلاف القانوني الموجود بين الدول محل الدراسة؛ وذلك كون الجزائر رفعت شرط التسجيل في سوق المالي لتكوين وممارسة نشاطات المجموعة خلال العقد الأخير، حيث يُلاحظ أن كل من مجموعة ابن حمادي ومجموعة الرياض سطيف في الجزائر غير مسجلتين في سوق المال وتُمارسان نشاطهما بشكل عادي، وفي المقابل تُقر كل من مصر والأردن على ضرورة التسجيل في سوق المال من أجل التجمع والممارسة الصحيحة لنشاطات المجموعة.

من خلال تحليل عبارات الاستبيان المتعلقة بتركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في كل دولة من الدول محل الدراسة، اتضح أن هناك مجموعة من التشابهات والاختلافات المتعلقة بالفقرات المعروضة والمدرسة، وتكون هذه الاختلافات جوهرية في بعض الأحيان ونسبية في أخرى ولذلك وفقاً لما تم تفسيره إحصائياً وتحليله مالياً ومحاسبياً أعلاه، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم: (6-01)

الفرق بين تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها في الجزائر، مصر والأردن.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

بعد عرض الفقرات السبعة الأولى من المحور الثاني وتحليلها إحصائياً ثم دراسة وتفسير نتائجها الإحصائية وفق واقع تركيبة مجموعة الشركات وتوحيد حساباتها في الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وبعد شرح وتوضيح مجموعة من الاختلافات الظاهرة في الشكل أعلاه حسب كل فقرة من فقرات الاستبيان والتي تدل على اختلاف تطور هذا النوع من الشركات من بلد لآخر. يتم الآن عرض وتحليل النتائج الإحصائية المتعلقة بالفقرة رقم 8 إلى الفقرة رقم 14 والتي خصصت لدراسة واقع المُفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى كل الدول محل الدراسة، وذلك بغية توضيح أهم الفروقات بين هذه الدول إن وجدت، والجدول التالي يبين النتائج الإحصائية لذلك:

الجدول رقم: (6-16)

اختلافات واقع القياس المحاسبي في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
4,32 (موافق) (بشدة)	1,03	4,12 (موافق)	0,61	4,25 (موافق) (بشدة)	0,57	4,58 (موافق) (بشدة)	8 يجب توحيد كل السياسات المحاسبية بين كل شركات المجموعة بما فيها أساليب القياس المحاسبي.	
3,22 (محايد)	0,88	2,60 (غير موافق)	0,63	2,56 (غير موافق)	0,98	4,49 (موافق) (بشدة)	9 يُناسب أسلوب التكلفة التاريخية إجراءات توحيد حسابات المجموعة ولذلك لبساطته.	
3,55 (موافق)	0,57	4,33 (موافق) (بشدة)	0,84	3,76 (موافق)	1,01	2,57 (غير موافق)	10 تقرض بعض الدول على مجموعة الشركات الناشطة فيها والمدرجة في البورصة اتباع أسلوب قياس القيمة العادلة.	
3,06 (محايد)	1,11	3,22 (محايد)	0,56	4,01 (موافق)	0,45	1,95 (غير موافق)	11 لا يمكن الحصول على قوائم مالية موحدة دقيقة إلا بأسلوب قياس القيمة العادلة.	
4,42 (موافق) (بشدة)	0,71	4,67 (موافق) (بشدة)	0,72	4,28 (موافق) (بشدة)	0,53	4,32 (موافق) (بشدة)	12 تعدد بدائل القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...) مع اختلاف نشاط شركات المجموعة يحد من دقة القياس.	
3,85 (موافق)	0,91	4,02 (موافق)	0,67	4,11 (موافق)	0,82	3,43 (موافق)	13 يُعتبر ترك مجال اختيار أسلوب القياس المحاسبي لإدارة مجموعة الشركات أمراً صحيحاً.	
4,40 (موافق) (بشدة)	0,88	4,33 (موافق) (بشدة)	0,51	4,31 (موافق) (بشدة)	0,66	4,56 (موافق) (بشدة)	14 لتوفير قياس محاسبي دقيق يعكس حقيقة أنشطة المجموعة يجب الاعتماد على مهنيين ومحاسبين أكفاء.	
3,83 (موافق)	3,90 (موافق)		3,90 (موافق)		3,70 (موافق)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص 349).

يتم دراسة وتحليل كل فقرة من فقرات الجدول أعلاه على حدى، وذلك من أجل توضيح أوجه التشابه والاختلاف من دولة لأخرى وإعطاء توضيح أكثر للمتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول محل الدراسة والذي بلغ (3,83 موافق) كما يلي:

الفقرة رقم 8 "يجب توحيد كل السياسات المحاسبية بين كل شركات المجموعة بما فيها أساليب القياس المحاسبي": يتضح من الجدول رقم (6-16) أن هناك اتفاق وبشدة لجل أفراد العينة وفي كل الدول على صلاحية هذه الفقرة كون أن متوسطها الحسابي الإجمالي بلغ 4,32، وأن الانحراف المعياري بلغ أقصاه 1,03 في الأردن وأن معامل الاختلاف كان في الجزائر 12,45، مصر 14,35 والأردن 25، الأمر الذي يدل على التشتت وعدم التماسق في إجابات أفراد عينة الأردن مقارنة بعينة الجزائر ومصر في هذه العبارة.

يدل الاتفاق الشديد على ضرورة توحيد كل السياسات المحاسبية بما فيها أساليب القياس المحاسبي سواءً بين كل شركات المجموعة أو في شركة المجموعة من دورة مالية لأخرى، لأن عدم توحيدها يُعيق إجراءات توحيد الحسابات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تجد صعوبة في توحيد حسابات المجموعة خاصة في حالة اعتماد إحدى الشركات التابعة على التكلفة التاريخية وأخرى على القيمة البيعية والباقية على القيمة العادلة. فمن المستحسن أن يكون هناك اتفاق على أساليب القياس المستعملة، إلا في الحالات الضرورية، مثل حالات صعوبة تطبيق القيمة العادلة في بعض الدول هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن اختلاف السياسات المحاسبية يُصعب من إجراءات المقارنة بين القوائم المالية الموحدة سواءً مقارنة زمنية من دورة مالية لأخرى و/ أو مقارنة مكانية من مجموعة شركات لأخرى بشرط أن تنشط المجموعة المُقارنة في نفس القطاع المجموعة المُقارنة.

الفقرة رقم 9 "يناسب أسلوب التكلفة التاريخية إجراءات توحيد حسابات المجموعة ولذلك لبساطته": يتضح من الجدول الإحصائي لإجابات أفراد العينة أن في الجزائر كانت قيمة المتوسط الحسابي (4,49 موافق بشدة)، وكانت في مصر والأردن على التوالي (غير موافق 2,56 – غير موافق 2,60)، أي أنه هناك اختلاف واضح في هذه الفقرة، أما عن الانحراف المعياري لهذه الفقرة فلم يصل إلى الواحد في كل دولة من الدول محل الدراسة حيث وصل إلى 0,98 في الجزائري كحد أقصى وكانت قيمة معامل الاختلاف في الجزائر 21,82، مصر 24,61 والأردن 33,84، الأمر الذي يدل على وجود التشتت وعدم التجانس في الإجابات على هذه الفقرة وما تحتويه خاصة في الأردن مقارنة بإجابات أفراد العينة في الجزائر ومصر.

الاختلاف الجوهرى الظاهر في التحليل الإحصائي لهذه الفقرة هو ناتج عن حداثة موضوع القيمة العادلة على البيئة الجزائرية، فالجزائر تعتمد على أسلوب التكلفة التاريخية في كل إجراءات القياس المحاسبي وعلى كل نوع من أنواع الشركات وليس المجموعات فقط إلا في حالات نادرة خاصة بالشركات متعددة الجنسيات، بالإضافة لذلك يُلاحظ أنه لا يوجد استناد قانوني كافي (النظام المحاسبي المالي الجزائري) يوضح إجراءات قياس القيمة العادلة في الجزائر بشكل دقيق، في المقابل يتضح أن جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية لهم الأسبقية التاريخية في تطبيق أسلوب القيمة العادلة، كما وضح هذا الأخير بشكل مفصل في نصوص المعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن.

الفقرة رقم 10 "تقرّر بعض الدول على مجموعة الشركات الناشطة فيها والمدرجة في البورصة اتباع أسلوب قياس القيمة العادلة": هناك اختلاف واضح حسب ما أشارت إليه المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة في الجزائر ومصر والأردن حيث كانت على التوالي (غير موافق 2,57 - موافق 3,76 - موافق بشدة 4,33)، كما أن إجابات أفراد عينة الجزائر لم تكن متناسقة مقارنة مع مصر والأردن، وذلك وفقاً لما أثبتته معاملات الاختلاف الخاصة بهذه الفقرة كالتالي: (الجزائر 39,30 - مصر 22,34 - الأردن 13,16).

يعود السبب في هذا الاختلاف كون الجزائر لا تملك قاعدة قانونية توضح إجراءات القيمة العادلة كما سبق ذكره، وأنها تُجيز تكوين وممارسة نشاطات المجموعة دون تسجيلها في البورصة، في حين أن الحكومة المصرية والمملكة الأردنية يفرضان ذلك استناداً إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية التي تُطبقها الأردن بشكل مطلق وتُجيز مصر تطبيقها في حالة عدم وجود توضيح في المعايير المحاسبية المصرية وهذا وفقاً لما جاء به القرار رقم 110 الصادر عن وزير الاستثمار المصري "أشرف سليمان" سنة 2015.

الفقرة رقم 11 "لا يمكن الحصول على قوائم مالية موحدة دقيقة إلا بأسلوب قياس القيمة العادلة": أظهر الجدول الإحصائي رقم (6-16) وجود فرق واضح في متوسط إجابة أفراد العينة في الجزائر ومصر والأردن (غير موافق 1,95 - موافق 4,01 - محايد 3,22)، بالإضافة إلى الاختلاف وعدم التجانس والاتفاق على مضمون هذه العبارة في الأردن مقارنة بالجزائر ومصر وذلك لأن قيمة الانحراف المعياري تجاوزت الواحد في إجابات عينة الأردن ومعامل الاختلاف كان في الجزائر 23,08، مصر 13,97 والأردن 34,47. يؤكد هذا الاختلاف أن هناك غموض وصعوبة في تطبيق قياس القيمة العادلة في المجموعة على مستوى كل الدول محل الدراسة، وأن خاصية الدقة في القوائم المالية ليست خاصية أساسية كالملاءمة والموثوقية فهي خاصة ثانوية يصعب الاتفاق عليها، بالإضافة إلى أن السمعة السيئة التي تعرفها القيمة العادلة جراء انتقادات الأزمة المالية تزيد من تشعب وصعوبة الحكم على دقة القيمة العادلة كأسلوب للقياس في المجموعة.

الفقرة رقم 12 "تعدد بدائل القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...)" مع اختلاف نشاط شركات المجموعة يحد من دقة القياس: من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك اتفاق كبير بين جل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة، لأن المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول بلغ (4,42 موافق بشدة)، بالإضافة إلى أن إجابات أفراد العينة تتفق على صلاحية مضمون العبارة كون الانحراف المعياري لم يتعدى 0,72 في كل الدول محل الدراسة ويدل معامل الاختلاف على ذلك الذي كان في الجزائر 12,27، مصر 16,82 والأردن 15,20.

توحيد حسابات المجموعة تقنية معقدة وصعبة جداً، وأكد أفراد العينة في هذه الفقرة على صعوبتها وتعتقد أكثر في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي المتبعة من طرف شركات المجموعة، كون بعض هذه الأخيرة لها نشاطات مختلفة أو نشاطات تكميلية لنشاط باقي الشركات، لذا من المستحسن توحيد أسلوب القياس المحاسبي بين كل الشركات الداخلة في محيط توحيد حسابات المجموعة مهما كان موطن نشاطها.

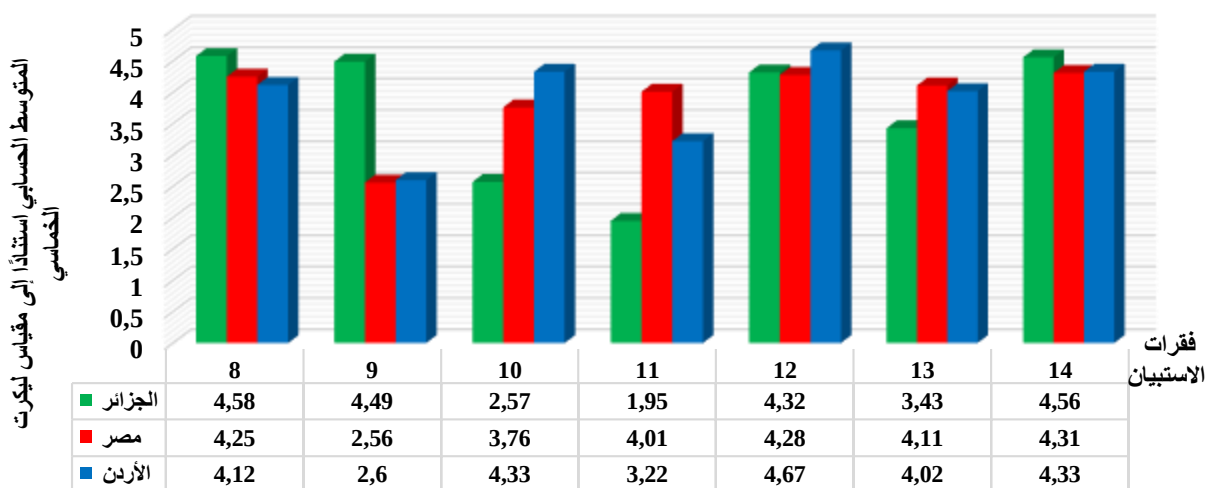
الفقرة رقم 13 "يُعتبر ترك مجال اختيار أسلوب القياس المحاسبي لإدارة مجموعة الشركات أمراً صحيحاً": نظراً للتغيرات الاقتصادية غير الثابتة من جهة، ولمرونة علم المحاسبة من جهة ثانية، يوافق أغلب أفراد عينة الدراسة على هذه العبارة بمتوسط حسابي (3,85 موافق)، فتقييد المصلحة المحاسبية بأسلوب قياس محاسبي دون غيره يعيق عمل المصلحة، لأن هناك أساليب قياس محاسبي – القيمة العادلة – لا تتوفر لها البيئة اللازمة لتطبيقها في هذه الدول وفي كل حالات القياس المحاسبي التي تواجه المجموعة.

الفقرة رقم 14 "لتوفير قياس محاسبي دقيق يعكس حقيقة أنشطة المجموعة يجب الاعتماد على مهنيين ومحاسبين أكفاء": يُلاحظ من الجدول أن هناك اتفاق وبشدة على هذه الفقرة بين أغلب أفراد العينة (4,40 موافق بشدة) وأن هناك إجماع وتناسق في إجابات أفراد العينة على مضمون هذه الفقرة لأن مُعامل الاختلاف في الجزائر 14,47، مصر 11,83 والأردن 20,32، الأمر الذي يدل على قيمة وأهمية القياس المحاسبي في الشركة بصفة عامة وفي مجموعة الشركات بصفة خاصة واعتباره اللبنة الأولى لعلم المحاسبة ككل.

بعد عرض إجابات أفراد العينة على الفقرات 7 الأخيرة من المحور الثاني للاستبيان، يتم توضيح نقاط التشابه والاختلاف بين الدول الثلاث والتي تم التوصل إليها انطلاقاً من التحليل أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم: (6-02)

اختلافات واقع القياس المحاسبي في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

من خلال تحليل فقرات المحور الثاني من الاستبيان؛ يتضح أن كل الجزائر، مصر والأردن يسعيان إلى تطبيق أسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل، وهذا رغم وجود الاختلافات المتوصل لها، كما أن هناك اتفاق بين أفراد العينة في كل الدول على أن تركيبة مجموعة الشركات تركيبة معقدة تحتاج إلى بيئة اقتصادية مناسبة لممارسة نشاطاتها بشكل يرقى للمستوى الدولي، حيث تساهم هذه البيئة في توضيح وتبسيط إجراءات توحيد الحسابات في حالة تعدد مواطن شركات المجموعة وتعدد أساليب القياس بين شركات المجموعة.

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة نتائج المحور الثالث من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.
حتى تكون المقارنة بين النتائج المتوصل إليها دقيقة وأكثر وضوحاً في هذا المحور، المتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات وأثرها على دقة القياس المحاسبي تم تقسيم فقراته إلى قسمين، والجدول التالي يعرض أهم النتائج الإحصائية المتوصل لها والمتعلقة بالقسم الأول من المحور الثالث.

الجدول رقم: (6-17)

اختلافات تطبيق القيمة العادلة في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
4,07 (موافق)	1,05	4,13 (موافق)	0,98	4,11 (موافق)	0,75	3,98 (موافق)	15	ظهر أسلوب قياس القيمة العادلة من أجل تجنب انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية.
3,27 (محايد)	0,69	3,73 (موافق)	0,87	3,66 (موافق)	0,78	2,41 (غير موافق)	16	يوجد فهم واضح من طرف المهنيين والأكاديميين لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.
1,98 (غير موافق)	0,42	1,64 (غير موافق بشدة)	0,54	1,76 (غير موافق بشدة)	0,46	2,54 (غير موافق)	17	يمكن تحديد القيمة العادلة عن طريق الأسعار الرسمية المعلنة في البورصة فقط.
4,01 (موافق)	1,09	4,03 (موافق)	1,12	4,17 (موافق)	0,92	3,83 (موافق)	18	لا يوجد نص محاسبي دولي يلزم تطبيق التكلفة التاريخية أو يفرض تطبيق أسلوب القيمة العادلة دون غيره.
2,49 (غير موافق)	0,77	2,58 (غير موافق)	0,74	2,47 (غير موافق)	0,53	2,43 (غير موافق)	19	يتم تبني قياس القيمة العادلة دون إبلاغ كل الأطراف ذات المصلحة بأسباب ذلك في الملاحق.
4,11 (موافق)	0,96	4,17 (موافق)	0,84	4,04 (موافق)	1,03	4,13 (موافق)	20	ارتفاع كلفة ووقت التقييم وفق أسلوب القيمة العادلة يُعيق إجراءات تطبيقه.
4,57 (موافق بشدة)	0,69	4,58 (موافق بشدة)	0,54	4,49 (موافق بشدة)	0,63	4,65 (موافق بشدة)	21	يزيد أسلوب القيمة العادلة من تعقد إجراءات توحيد الحسابات في المجموعة.
3,50 (موافق)	3,55 (موافق)		3,53 (موافق)		3,42 (موافق)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (انظر للملحق رقم 7، ص 350).

يعرض الجدول رقم (6-17) الاختلافات الموجودة بين إجابات أفراد عينة الجمهورية الجزائرية والمتعلقة بالفقرات السبعة الأولى من المحور الثالث (من الفقرة 15 إلى الفقرة 21) مع تلك الإجابات التي تمت في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ويتم توضيح نقاط التشابه والاختلاف فيما يلي:

الفقرة رقم 15 "ظهر أسلوب قياس القيمة العادلة من أجل تجنب انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية": يتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة كون أن المتوسط الحسابي الإجمالي لكل أفراد العينة (360 فرد) على مستوى الدول الثلاث بلغ (4,07 موافق)، مع الإشارة إلى أن الانحراف المعياري عرف تفاوت في قيمته بين الدول محل الدراسة وبلغ مُعامل الاختلاف في الجزائر 18,84، مصر 23,84 والأردن 25,42، الأمر الذي يدل على عدم الاتفاق على مضمون هذه الفقرة بين أفراد عينة الأردن مقارنة بالجزائر ومصر.

رغم أن معيار وأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة ظهر لعدة أسباب مُختلفة منها تجنب انتقادات جل الأساليب التقليدية (التكلفة التاريخية المعدلة، القيمة البيعية...) بما فيها أسلوب القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، وليس لتجنب انتقادات التكلفة التاريخية فقط، إلا أن إجابات أفراد الدراسة كانت بالموافقة، الأمر الذي يدل على شهرة وارتباط أسلوب التكلفة التاريخية كبديل للقيمة العادلة أكثر من باقي الأساليب في هذه الدول، وأن أغلب أفراد عينة الدول محل الدراسة غير مُلمين بكل الأساليب المحاسبية المتبعة في القياس المحاسبي كما عليه الحال مع التكلفة التاريخية، وهذا ما تمت دراسته وتحليله بشكل أكثر على مستوى الفصل الثاني والثالث من هذا البحث.

الفقرة رقم 16 "يوجد فهم واضح من طرف المهنيين والأكاديميين لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة": اختلفت إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة في الجزائر (2,41 غير موافق) عن تلك الإجابات التي أدلى بها أفراد عينة الدراسة في كل من مصر والأردن (موافق 3,66 – موافق 3,73)، بالإضافة إلى أن معاملات الاختلاف كانت على التوالي في الجزائر 32,37، مصر 23,77 والأردن 18,50، وهذا ما يدل على عدم تناسق إجابات أفراد العينة مقارنة بالفقرة السابقة ويدعم الاختلاف الظاهر في المتوسط الحسابي أكثر.

الاختلاف الظاهر في التحليل الاحصائي أعلاه؛ يدل على ظرفية الانتقاد الموجه لأسلوب القيمة العادلة - صعب التطبيق والفهم -، لأن أي أسلوب جديد مُطبق وفي أي مجال يكون غير مفهوم وصعب التطبيق في بدايته ولكن مع مرور الوقت وبالتوضيح القانوني والممارسة سيصبح واضح وسهل التطبيق، ولأن مصر والأردن لهما استناد قانوني كافٍ وواضح وافق جل أفراد عينتيهما على صحة الفقرة عكس الجزائر التي لا تحوي استناد قانوني كافٍ يوضح قياس القيمة العادلة، مع الإشارة هنا إلى أن هذا الانتقاد كغيره من جل الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة هو عبارة عن انتقاد موجه لمحيط وبيئة تطبيق القيمة العادلة وليس لأسلوب القيمة العادلة في حد ذاته، فمسألة الفهم والوضوح تحتاج إلى تدريب وتكوين الإطارات.

الفقرة رقم 17 "يمكن تحديد القيمة العادلة عن طريق الأسعار الرسمية المعلنة في البورصة فقط": اتفق جل أفراد عينة الدراسة على عدم صحة هذه الفقرة في كل من الجزائر ومصر والأردن على التوالي (المتوسط الحسابي الإجمالي 1,98 غير موافق)، كما دلت قيمة الانحراف الظاهرة في الجدول الإحصائي وقيمة معامل الاختلاف البالغة في الجزائر 18,11، مصر 30,68 والأردن 25,61، على التشتت وعدم تناسق إجابات جل أفراد العينة وعدم اتفاقهم على صحة مضمون ومحتوى هذه العبارة خاصة في الجمهورية المصرية مقارنة بالجمهورية الجزائرية والمملكة الأردنية الهاشمية.

نظراً لامتلاك الدول محل الدراسة لأسواق مالية غير نشطة مقارنة بتلك الأسواق العالمية من جهة، واستناداً إلى التحليل الإحصائي من جهة ثانية، يتبين أن الدول محل الدراسة لا تعتمد كثيراً على أسواق المال لتحديد القيمة العادلة وتلجأ إلى الأساليب البديلة الأخرى مثل الاعتماد على الأسواق البديلة وتقييم الخبراء، الأمر الذي يُنقص من دقة القياس المحاسبي لمختلف نشاطات مجموعة الشركات.

الفقرة رقم 18 "لا يوجد نص محاسبي دولي يلزم تطبيق التكلفة التاريخية أو يفرض تطبيق أسلوب القيمة العادلة دون غيره": رغم أن الانحراف المعياري كان متباين من دولة لأخرى ومعامل الاختلاف لهذه الفقرة كان في الجزائر 24,02، مصر 26,86 والأردن 27,05، الأمر الذي يدل على التوافق والانسجام لإجابات أفراد العينة تجاه هذه العبارة وبشكل أفضل مقارنة بالفقرة السابقة، وأن المتوسط الحسابي لكل الدول كان يوافق ويؤكد صحتها (موافق 3,83 – موافق 4,17 – موافق 4,03) كما يظهره الجدول رقم (6-17).

الواضح أنه لا يوجد قانون في المعايير المحاسبية الدولية ولا في القوانين الخاصة بكل دولة على حدى ينص على تطبيق أسلوب قياس محاسبي دون غيره في كل الشركات، إلا في الحالات الاستثنائية (مثل تطبيق القيمة العادلة في الشركات المسجلة في البورصة وفي بعض الدول فقط). في هذا الإطار يُفهم من التحليل الإحصائي أعلاه ومن إصدار مجلس المعايير المحاسبية الدولية للمعيار رقم 13 IFRS "قياس القيمة العادلة"، دون إلغاء أو الإشارة على قياس التكلفة التاريخية في مضمون هذا المعيار الأخير، أن هناك إمكانية لاستخدام الأسلوبين معاً في نفس الوقت، خاصة بالنسبة لمجموعة الشركات التي لها شركات تابعة في مواطن مختلفة لا يمكن أن تُطبق القيمة العادلة لأن موطنها لا يوفر الظروف اللازمة.

الفقرة رقم 19 "يتم تبني قياس القيمة العادلة دون إبلاغ كل الأطراف ذات المصلحة بأسباب ذلك في الملاحق": عارض جُل أفراد عينة البحث في كل الدول محل الدراسة هذه الفقرة، حيث وصل المتوسط الحسابي الإجمالي إلى (2,49 غير موافق)، في حين وصل الانحراف المعياري إلى 0,77 كحدّه الأقصى في الأردن ومعامل الاختلاف كان في الجزائر 21,81، مصر 29,96 والأردن 29,84 الأمر الذي يدل على التوافق والانسجام الكبير في إجابات أفراد العينة تجاه العبارة وما تحتويه وتؤكد هذا الاختلاف مرة ثانية.

تدل إجابة أفراد عينة الدراسة على أن هناك اهتمام واسع بالأطراف ذات المصلحة خاصة المساهمين منهم هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتضح أنه يجب الإفصاح عن تطبيق أسلوب القيمة العادلة في مجموعة الشركات للأطراف ذات المصلحة وذلك من أجل تجنب ردود أفعال سلبية منهم على إدارة المجموعة، لأن هذا الأسلوب لا يحظى بالاتفاق العام وله سمعة سيئة جراء انتقادات الأزمة المالية الأخيرة.

الفقرة رقم 20 "ارتفاع كلفة ووقت التقييم وفق أسلوب القيمة العادلة يُعيق إجراءات تطبيقه": بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة في كل الدول محل الدراسة (4,11 موافق) كما بلغت أكبر قيمة لمعامل الاختلاف 24,94 في الجزائر، مما يدل على وجود التوافق والانسجام وتجانس إجابات أفراد العينة تجاه العبارة وما تحتويه خاصة في عينة جمهورية مصر والمملكة الأردنية مقارنة بأفراد العينة في الجزائر. يُعتبر ارتفاع كلفة ووقت إجراءات تطبيق القيمة العادلة من أهم الانتقادات الموجهة إلى أسلوب القيمة العادلة لأنه يُبعد المسؤولين عن قرار تبني القيمة العادلة، فالهدف الأول من نشاط المجموعة هو تقليل التكاليف وزيادة العوائد، كما أن طول فترة إجراءات القيمة العادلة قد توقع المجموعة في عقوبات جبائية ناتجة عن التأخر في التصريح.

الفقرة رقم 21 "يزيد أسلوب القيمة العادلة من تعقد إجراءات توحيد الحسابات في المجموعة": يُظهر المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول (4,57 موافق بشدة) ومعامل الاختلاف لكل دولة (الجزائر 13,55 – مصر 12,03 – الأردن 15,07) أن هناك تأييد واتفاق وانسجام في إجابات جل أفراد عينة الدراسة وتأكيدا على صحتها. فكلتا التقنيتين معقدتين وإذا كانتا في نفس المجموعة زادت تعقيدا.

من خلال ما سبق؛ يتم توضيح أوجه الاختلاف وأوجه التشابه التي كانت بين الدول محل الدراسة والمتعلقة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم: (6-03)

اختلافات تطبيق القيمة العادلة في المجموعة بين الجزائر، مصر والأردن.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

بعد عرض وتحليل الفقرات السبعة الأولى من المحور الثالث؛ يتم في الجدول التالي العرض الإحصائي لنتائج إجابات أفراد العينة في الدول محل الدراسة ثم تحليل وتفسير تلك النتائج بما يتوافق مع موضوع الأطروحة من أجل الوقوف على نقاط التشابه والاختلاف فيما يتعلق بأثر تطبيق القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في مجموعة الشركات وعلى مستوى كل دولة من الدول محل الدراسة كما يلي:

الجدول رقم: (6-18)

أثر القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في مجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
2,83 (محايد)	0,49	2,37 (غير موافق)	0,50	2,58 (غير موافق)	0,69	3,55 (موافق)	22	تُفضل إدارة المجموعة الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية كبديل للقياس المحاسبي لبساطة إجراءاته.
4,01 (موافق)	1,02	3,94 (موافق)	0,93	3,96 (موافق)	1,12	4,12 (موافق)	23	تعطي القيمة العادلة قياس دقيق وحالي للوقائع الاقتصادية التي قامت بها كل شركات المجموعة كوحدة واحدة.
1,70 (غير موافق بشدة)	0,68	1,74 (غير موافق بشدة)	0,73	1,73 (غير موافق بشدة)	0,72	1,64 (غير موافق بشدة)	24	تساعد القيمة العادلة على إجراءات الرقابة والمساءلة الإدارية على شركات المجموعة.
3,98 (موافق)	0,89	4,13 (موافق)	0,73	3,97 (موافق)	1,07	3,84 (موافق)	25	يُعتبر مدخل السوق أفضل مدخل يُعطي قياس عادل ودقيق للبنود المالية في القوائم الموحدة.
4,24 (موافق بشدة)	0,97	4,57 (موافق بشدة)	0,86	4,03 (موافق)	0,93	4,11 (موافق)	26	تعدد مداخل قياس القيمة العادلة (سوق مال النشاط، سوق المال الموازي، التقديرات الشخصية) يحد من موضوعتها.
4,51 (موافق بشدة)	0,74	4,56 (موافق بشدة)	0,87	4,45 (موافق بشدة)	0,67	4,53 (موافق بشدة)	27	يوجد غموض واختلاف واسع عند قياس القيمة العادلة بالاعتماد على خبراء التقييم دون سوق المال.
3,95 (موافق)	0,68	4,08 (موافق)	0,80	3,99 (موافق)	0,73	3,78 (موافق)	28	يُمكن توحيد حسابات المجموعة في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي بين شركاتها.
3,60 (موافق)	3,63 (موافق)		3,53 (موافق)		3,65 (موافق)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص 350).

يتم تحليل وتفسير نتائج فقرات الجدول أعلاه كل على حدى كما يلي:

الفقرة رقم 22 تُفضّل إدارة المجموعة الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية كبديل للقياس المحاسبي لبساطة إجراءاته: من خلال الجدول الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة يتضح أن هناك اختلاف جوهري بين الدول محل الدراسة فيما يخص هذه الفقرة، حيث كان المتوسط الحسابي في الجزائر ومصر والأردن على التوالي (موافق 3,55 – غير موافق 2,58 – غير موافق 2,37)، وأن معامل الاختلاف بلغ حده الأقصى في الأردن (20,68) الأمر الذي يدل على تجانس إجابات معظم أفراد العينة خاصة في الجزائر ومصر على هذه الفقرة.

التحليل الإحصائي يدل على عدم تطبيق أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية بشكل واسع كما عليه الحال في مصر والأردن، كما يتضح مدى تمسك البيئة المحاسبية الجزائرية بأسلوب التكلفة التاريخية لبساطته، دون التفكير بالأضرار التي يمكن أن يلحقها بمجموعة الشركات وبالاقتصاد الوطني ككل لعدم دقة قياساته.

الفقرة رقم 23 "تعطي القيمة العادلة قياس دقيق وحالي للوقائع الاقتصادية التي قامت بها كل شركات المجموعة كوحدة واحدة": يتفق أغلب أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة كون أن المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول محل الدراسة بلغ (4,01 موافق)، مع ملاحظة تباين في قيمة الانحراف المعياري (الجزائر 1,12 – مصر 0,93 – الأردن 1,02) وأن أقصى قيمة لمعامل الاختلاف كانت في الجزائر (27,18) الأمر الذي يدل على انسجام وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة خاصة في مصر والأردن.

رغم أن تطبيق قياس القيمة العادلة صعب ومكلف، إلا أن جل أفراد عينة الدراسة في كل الدول محل الدراسة بما فيها الجزائر التي لا تطبق قياس القيمة العادلة بشكل واسع، يُقرّون أفضليتها على أسلوب التكلفة التاريخية وأنها تعطي قياساً دقيقاً يأخذ في الاعتبار تغير قيمة النقد نتيجة لعامل الزمن، ولكن أسلوب القيمة العادلة لا يكون فعالاً إلا إذا توفرت البيئة اللازمة لتطبيقه في الدولة وفي كل شركات المجموعة.

الفقرة رقم 24 "تساعد القيمة العادلة على إجراءات الرقابة والمساءلة الإدارية على شركات المجموعة": يُعارض جل أفراد عينة الدراسة في الدول محل الدراسة مضمون هذه الفقرة وبشدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجمالي إجابات أفراد العينة (1,70 غير موافق بشدة)، كما أن الانحراف المعياري بلغ 0,73 كحد أقصى له في مصر وأن معامل الاختلاف كان في الجزائر 43,90، مصر 42,20 والأردن 39,08، الأمر الذي يدل على التشتت وعدم تناسق وانسجام إجابات أفراد العينة مقارنة بالفقرة السابقة ويؤكد معارضة أفراد العينة لمحتوى هذه العبارة مرة ثانية.

توجد صعوبة في إجراءات المساءلة والرقابة الإدارية في حالة تطبيق قياس القيمة العادلة، لأن هذه الأخيرة تعتمد على التقديرات والتوقعات المستقبلية في كثير من الأحيان ولا تستند على بيانات موثقة يمكن الرجوع إليها والتأكد والتحقق من صحتها إذا اقتضى الأمر كما عليه الحال في التكلفة التاريخية، الأمر الذي يؤكد ضرورة الاعتماد على التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في مجموعة الشركات وفي نفس الوقت من أجل تحقيق التكامل، أو تعديل أسلوب القيمة العادلة أكثر بما يجنبه هذه الانتقادات الحادة.

الفقرة رقم 25 "يُعتبر مدخل السوق أفضل مدخل يُعطي قياس عادل ودقيق للبنود المالية في القوائم الموحدة": يتفق جل أفراد عينة الدراسة على صحة هذه العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي على مستوى الدول محل الدراسة (3,98 موافق)، كما أكد معامل الاختلاف (الجزائر 27,86 – مصر 18,39 – الأردن 21,55) هذه الموافقة كون جل الإجابات كانت منسجمة ومتجانسة تجاه العبارة وما تحتويه.

من خلال التحليل الإحصائي يتضح؛ أن كل من الجزائر ومصر والأردن يوافقون على ما جاء في المعايير المحاسبية الدولية باعتبار مدخل السوق هو الأفضل لقياس القيمة العادلة، وأنهم يواجهون مشاكل وصعوبة في قياس القيمة العادلة بشكل دقيق عند غياب أسواق المال المتخصصة والنشطة، كونهم يعتمدون في هذه الحالة على الأسواق غير النشطة وخبراء التقييم الذين تتباين قياساتهم في الكثير من الأحيان.

الفقرة رقم 26 "تعدد مداخل قياس القيمة العادلة (سوق مال النشط، سوق المال الموازي، التقديرات الشخصية) يحد من موضوعتها": بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة (4,24 موافق بشدة) وبلغ الانحراف المعياري (الجزائر 0,93 – مصر 0,86 – الأردن 0,97) الأمر الذي يدل على انسجام إجابات أفراد العينة وموافقتهم على العبارة ما يؤكد معامل الاختلاف الذي بلغ أقصى قيمة له في الجزائر (22,63).

تدل إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة الموافقة بشدة على صحة العبارة، على أنه لا يكفي توحيد أسلوب القياس المحاسبي المتبع في مجموعة الشركات من أجل توحيد حسابات المجموعة، بل يجب السعي إلى توحيد مدخل القياس المتبع في حالة الاستناد إلى القيمة العادلة بغية الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية.

الفقرة رقم 27 "يوجد غموض واختلاف واسع عند قياس القيمة العادلة بالاعتماد على خبراء التقييم دون سوق المال": تؤيد وتؤكد نتائج هذه الفقرة النتائج المتحصل عليها في الفقرة 25 أعلاه مرة ثانية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة (4,51 موافق بشدة)، الأمر الذي يؤدي بكل الدول محل الدراسة إلى ضرورة وضع قوانين وتوضيحات أكثر لكيفية قياس القيمة العادلة في حالة الاعتماد على خبراء التقييم، أو العمل على تطوير أسواق المال وتنشيطها (بيئة تطبيق القيمة العادلة) من أجل تجنب هذه الاختلافات.

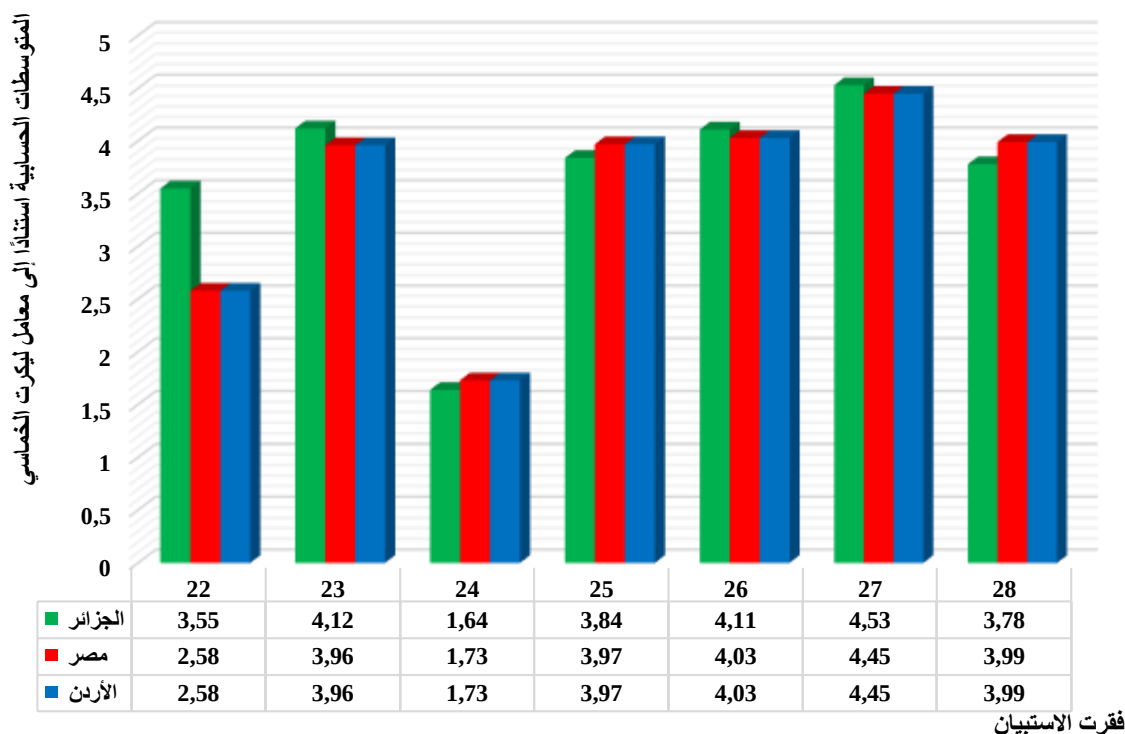
الفقرة رقم 28 "يُمكن توحيد حسابات المجموعة في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي بين شركاتها": بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول محل الدراسة لهذه الفقرة (3,95 موافق بشدة)، كما أكدت الانحرافات المعيارية (الجزائر 0,73 – مصر 0,80 – الأردن 0,68) ومعامل الاختلاف الذي بلغ أقصاه في مصر (20,05) على توافق أفراد عينة الدراسة على انسجام وتناسق إجاباتهم تجاه هذه العبارة.

بما أن هناك إمكانية لتوحيد حسابات مجموعة الشركات في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي بين شركاتها التابعة، فمن المُستحسن على المجموعة أن تستند على أسلوب التكلفة التاريخية وأسلوب القيمة العادلة معاً عند إنجاز حساباتها الموحدة، وذلك لكونهما مكملين لبعضهما وأن الأسلوب الأول يُجنب جل انتقادات الثاني والعكس صحيح، بالإضافة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية و/أو القوانين المحاسبية الخاصة بكل دولة من الدول محل الدراسة لا تمنع تطبيق التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في نفس المجموعة وفي نفس الوقت، وذلك بنوع من التنسيق والتعديل بينهما بغية الوصول إلى قياس محاسبي دقيق وعادل.

بغية الوقوف على أثر القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في مجموعة الشركة الجزائرية والمصرية والأردنية، تم عرض النتائج الإحصائية الخاصة فقرات الاستبيان (من الفقرة 22 إلى الفقرة 28) وتحليل تلك النتائج لكل فقرة على حدى، ثم تبيان أهم أسباب الاختلافات الحاصلة بين الدول محل الدراسة، ومن أجل توضيح مواطن الاختلاف والتشابه أكثر تم رسم الشكل التالي:

الشكل رقم: (6-04)

أثر القيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي في مجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

المبحث الثالث: مقارنة وتحليل أثر القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي واختبار فرضيات الدراسة.

خُصص هذا المبحث لدراسة وتفسير أثر تطبيق قياس القيمة العادلة على الهدف الأول لعلم المحاسبة - الإفصاح المحاسبي -، حيث يُعتبر هذا الأخير من أهم متغيرات الدراسة وله علاقة وطيدة بصحة فرضيات الدراسة من عدمه، لأنه يُعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة هذه الدراسة والقيد الأخير الذي يُثبت أو ينفي أفضلية قياس القيمة العادلة على باقي أساليب القياس المحاسبي، فالتأثير الإيجابي للقيمة العادلة على دقة القياس المحاسبي لا يكون ذو أهمية إذا لم تسعى إدارة مجموعة الشركات إلى تحقيق إفصاح تام وشفاف للمعلومات المالية الموحدة.

المطلب الأول: مقارنة وتحليل نتائج المحور الرابع من الاستبيان بين الجزائر، مصر والأردن.

خُصص المحور الرابع من الاستبيان لمعرفة مدى تأثير قياس القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، وفي نفس الوقت توضيح أهم الفروقات الموجودة بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى قسمين كل قسم يحوي 7 فقرات، خصصت الفقرات السبعة الأولى من هذا المحور (من الفقرة 29 إلى الفقر 35) لمعرفة واقع ومقومات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة في مجموعة الشركات على مستوى كل دول من الدول محل الدراسة، أما الفقرات الأخيرة من هذا المحور (من الفقرة 36 إلى الفقر 42) فخصصت لدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة في مجموعة الشركات، مع توضيح أهم الفروقات الموجودة في ذلك بين الدول محل الدراسة، والجدول التالي يعرض النتائج الإحصائية للقسم الأول من هذا المحور كما يلي:

الجدول رقم: (6-19)

واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة لمجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
4,68 (موافق) (بشدة)	0,41	4,67 (موافق) (بشدة)	0,58	4,71 (موافق) (بشدة)	0,49	4,65 (موافق) (بشدة)	29 الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الجوهرية بصورة حقيقية وصحيحة.	
4,03 (موافق)	0,91	4,11 (موافق)	1,05	4,06 (موافق)	0,97	3,92 (موافق)	30 يكون الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى الشركة الأم فقط دون شركات المجموعة.	
4,08 (موافق)	0,99	4,34 (موافق) (بشدة)	0,94	3,81 (موافق)	0,78	4,09 (موافق)	31 تختلف مقومات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات عن باقي أنواع الشركات الأخرى.	
4,55 (موافق) (بشدة)	0,94	4,52 (موافق) (بشدة)	0,73	4,36 (موافق) (بشدة)	1,03	4,77 (موافق) (بشدة)	32 تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات لكل شركة من شركات المجموعة.	
4,15 (موافق)	0,91	4,31 (موافق) (بشدة)	1,08	4,04 (موافق)	1,13	4,11 (موافق)	33 هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن أسلوب القياس المحاسبي المتبع أو الذي تم تغييره لكل الأطراف ذات المصلحة.	
4,12 (موافق)	0,81	4,06 (موافق)	0,97	3,96 (موافق)	0,79	4,33 (موافق) (بشدة)	34 يتأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة الموحدة بأسلوب القياس المتبع في المجموعة.	
4,52 (موافق) (بشدة)	0,75	4,33 (موافق) (بشدة)	0,67	4,52 (موافق) (بشدة)	0,61	4,71 (موافق) (بشدة)	35 هناك علاقة متبادلة بين زيادة جودة المعلومة المالية وتحقيق الإفصاح التام.	
4,30 (موافق) (بشدة)	4,33 (موافق بشدة)		4,21 (موافق بشدة)		4,37 (موافق بشدة)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص 350).

من خلال الجدول رقم (6-19) يتضح أن؛ كل فقرات الاستبيان تحظى بالموافقة أو الموافقة الشديدة من طرف جل أفراد عينة الدراسة، ويظهر ذلك في المتوسط الحسابي لكل فقرة أو في المتوسط الحسابي لإجابات مفردات العينة عن الفقرات السبعة، حيث بلغ (4,30 موافق بشدة)، وحتى يتم تفسير هذا الأخير وتحليل معناه المالي والمحاسبي في موضوع الدراسة بشكل دقيق نقوم بدراسة كل فقرة على حدى كما يلي:

الفقرة رقم 29 "الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الجوهرية بصورة حقيقية وصحيحة": من خلال الجدول الإحصائي يظهر أن المتوسط الحسابي الإجمالي لكل أفراد عينة الدراسة وصل إلى (4,68 موافق بشدة)، وأن الانحراف المعياري للجزائر ومصر والأردن كان على التوالي (0,49 – 0,58) وأن أقصى قيمة لمعامل الاختلاف كانت (12,31) في مصر الأمر الذي يدل على توافق وانسجام إجابات أفراد العينة تجاه العبارة وما تحتويه. حيث أن هذا التوافق الموجود بين إجابات أفراد العينة على مستوى كل الدول محل الدراسة يدل على إمام أفراد العينة بموضوع الإفصاح المحاسبي، وأن الإفصاح المحاسبي يحظى باهتمام واسع لدى جل أفراد العينة.

الفقرة رقم 30 "يكون الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى الشركة الأم فقط دون شركات المجموعة": من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقر (4,03) يتضح أن أفراد العينة في كل الدول يتفقون على صحة هذه العبارة وهذا ما يتطابق مع نصوص المعايير المحاسبية الدولية باستثناء تلك الحالات الاستثنائية التي تجيز للشركة الأم عدم الإفصاح عن قوائمها المالية، مثل الحالة التي تكون فيها الشركة الأم نفسها مملوكة من طرف شركة أم أكبر منها، ففي هذه الحالة قد تلتزم الأولى بالإفصاح المحاسبي أمام الثانية فقط دون الالتزام أمام الأطراف ذات العلاقة الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التوحيد الطبعي أو غير المباشر، وفي حالة التوحيد المباشر لا تلتزم الشركة الأم التابعة بأي إفصاح محاسبي متعلق بالقوائم المالية الموحدة (لا تقوم بإعداد القوائم المالية الموحدة أصلاً).

الفقرة رقم 31 "تختلف مقومات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات عن باقي أنواع الشركات الأخرى" **والفقرة رقم 32** "تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات لكل شركة من شركات المجموعة": نظرًا لاتفاق إجابات جل أفراد عينة الدراسة من جهة، واتفاق مضمون الفقرتين على تأكيد اختلاف مقومات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي من جهة ثانية، تم عرض هاتين الفقرتين معًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي للفقرة 31 وللفقرة 32 على التوالي (4,08 موافق – 4,55 موافق بشدة).

أشارت بيانات الجدول أعلاه إلى الموافقة على صحة العبارتين؛ لأن مقومات الإفصاح المحاسبي المتعلقة بمجموعة الشركات (المستخدم المستهدف، الغرض من المعلومة المفصح عنها، طبيعة ونوع المعلومة المفصح عنها...) ليست هي نفسها المتعلقة بالشركات البسيطة، بالإضافة إلى أن الإفصاح

المحاسبي في تركيبة مجموعة الشركات يحتكم إلى نوع العلاقة المالية الموجودة بين شركات المجموعة المعبر عنها بحقوق التصويت والدالة محاسبياً على نوع أسلوب توحيد الحسابات المتبع، فكل نوع من أنواع توحيد الحسابات (الكلي، بالتكافؤ، النسبي) يتطلب إفصاحاً خاصاً به يبين العلاقة المالية بين المجموعة وباقي شركاتها، وهذا ما تم توضيحه بالتفصيل في المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة في الفصل الرابع.

الفقرة رقم 33 "هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن أسلوب القياس المحاسبي المتبع أو الذي تم تغييره لكل الأطراف ذات المصلحة": تم صياغة هذا السؤال بطريقة ذكية ومغايرة من أجل التأكد من مدى دقة وموثوقية إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبيان، حيث صيغت هذه الفقرة بعبارة عكسية للفقرة رقم 19 من المحور الثالث لهذا الاستبيان - يتم تبني قياس القيمة العادلة دون إبلاغ كل الأطراف ذات المصلحة بأسباب ذلك في الملاحق -، وأكدت البيانات الإحصائية الظاهرة في هاتين الفقرتين موثوقية ودقة إجابات أفراد عينة الدراسة، لأن النتائج المتوصل لها في الحالتين تتجه في نفس السياق وفي كل دولة من الدول محل الدراسة رغم تغير وعكس صيغة السؤال.

يؤكد هذا التقارب في النتيجتين أنه يجب الإفصاح عن تطبيق أسلوب القيمة العادلة في مجموعة الشركات للأطراف ذات المصلحة وذلك من أجل تجنب ردود أفعال سلبية منهم على المجموعة، لأن هذا الأسلوب لا يحظى بالاتفاق العام وله سمعة سيئة جراء انتقادات الأزمة المالية الأخيرة، وهذا ما تم التوصل إليه في الفقرة رقم 19 من المحور الثالث.

الفقرة رقم 34 "يتأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة الموحدة بأسلوب القياس المتبع في المجموعة": من خلال العرض الإحصائي الظاهر في الجدول رقم (6-19) يتضح أن المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة على مستوى كل الدول محل الدراسة بلغ (4,12 موافق)، كما أن معامل الاختلاف لهذه الفقرة (الجزائر 18,24 - مصر 24,49 - الأردن 19,95) يدل على توافق وانسجام إجابات أغلب أفراد عينة الدراسة الكلية (360 فرداً في كل الدول) تجاه ما تحويه هذه العبارة.

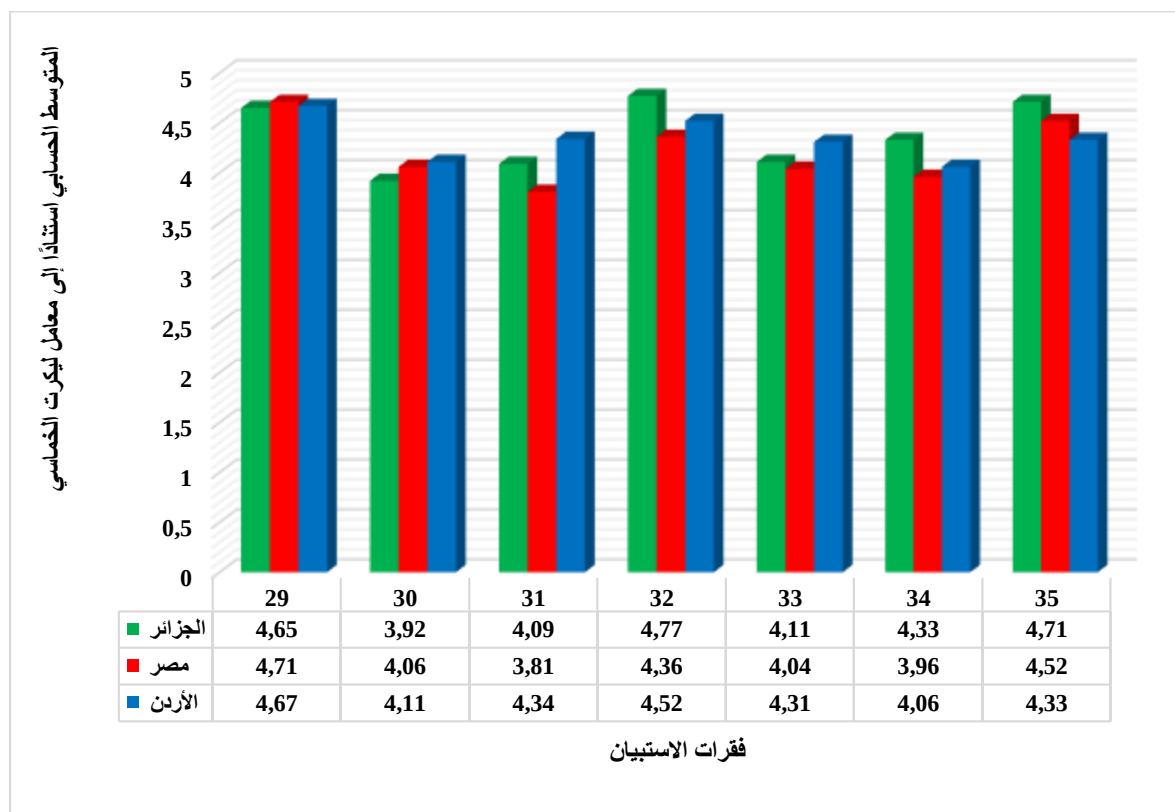
يدل التحليل الإحصائي أعلاه؛ على وجود أثر وعلاقة مباشرة بين أساليب القياس المحاسبي المتبعة في المجموعة والإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية الموحدة، سواءً يكون الأثر إيجابياً أو سلبياً وذلك حسب أفضلية أسلوب القياس المحاسبي المتبع في المجموعة عن الأساليب الأخرى التي قد تعرف انتقادات جوهرية تؤثر على الإفصاح المحاسبي سلباً، لذا يجب على إدارة المجموعة أن تتبنى أفضل أسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل يؤثر بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي.

الفقرة رقم 35 "هناك علاقة متبادلة بين زيادة جودة المعلومة المالية وتحقق الإفصاح التام": وافق جل أفراد عينة الدراسة في كل الدول محل الدراسة على صحة هذه الفقرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (4,52 موافق بشدة) كما كان هناك انسجام في إجابات أفراد العينة تجاه هذه العبارة ومحتواها كما يظهره الجدول رقم (6-19) حسب الانحراف المعياري لهذه الفقرة وحسب معامل الاختلاف الذي وصل حدّه الأقصى (17,32) في الأردن، حيث كلما زادت جودة المعلومة المالية بتوفر الخصائص النوعية فيها، كلما كان الإفصاح المحاسبي عنها إفصاحًا تامًا لأنها تتوفر على عدة خصائص نوعية، وكلما كان الإفصاح المحاسبي إفصاحًا تامًا كلما كانت المعلومة المالية الموجهة لمستخدميها أكثر جودة (الملاءمة، الموثوقية، الحياد، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة...).

من خلال تحليل وتفسير إجابات فقرات الاستبيان (من الفقرة 29 إلى الفقر 35)؛ تبين أن جل أفراد عينة الدراسة في الجزائر تتفق في الكثير من الإجابات مع أغلب إجابات أفراد العينة المدروسة في جمهورية مصر العربية وفي المملكة الأردنية الهاشمية، والشكل التالي يبين ذلك كما يلي:

الشكل رقم: (6-05)

واقع الإفصاح المحاسبي عن المعلومة ذات الجودة لمجموعة الشركات الجزائرية، المصرية والأردنية.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

بعد تحليل القسم الأول من المحور الرابع للاستبيان يتم في الجدول الموالي عرض الفقرات السبعة الأخيرة (من الفقرة 36 إلى الفقرة 42) من استبيان الدراسة، والمتعلقة بأثر قياس القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، وذلك على مستوى الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية بغية توضيح أهم أوجه التشابه والاختلاف في ذلك كما يلي:

الجدول رقم: (6-20)

أثر تطبيق القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.

المتوسط الحسابي الإجمالي	الأردن		مصر		الجزائر		الدولة	
	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	
2,85 (محايد)	1,02	3,45 (موافق)	0,88	2,68 (محايد)	0,79	2,43 (غير موافق)	يؤثر تطبيق القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بشكل إيجابي.	36
4,06 (موافق)	0,72	4,12 (موافق)	0,92	3,99 (موافق)	0,94	4,06 (موافق)	يوجد تأثير إيجابي لتطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في المجموعة.	37
4,22 (موافق بشدة)	0,84	4,06 (موافق)	0,69	4,36 (موافق بشدة)	0,74	4,24 (موافق بشدة)	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أقل موثوقية مقارنة بالتكلفة التاريخية.	38
4,38 (موافق بشدة)	0,79	4,64 (موافق بشدة)	0,88	4,51 (موافق بشدة)	0,65	3,99 (موافق)	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية.	39
3,06 (محايد)	0,66	4,67 (موافق بشدة)	1,07	2,54 (غير موافق)	0,89	1,97 (غير موافق)	يجب الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية الموحدة وفق نصوص المعايير المحاسبية الدولية.	40
4,52 (موافق بشدة)	0,78	4,62 (موافق بشدة)	0,71	4,51 (موافق بشدة)	0,63	4,43 (موافق بشدة)	يجب الاستناد إلى مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف.	41
4,13 (موافق)	0,70	4,18 (موافق)	0,66	4,09 (موافق)	0,57	4,11 (موافق)	هناك ضرورة لإعادة النظر في المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة.	42
3,89 (موافق)	4,25 (موافق)		3,81 (موافق)		3,60 (موافق)		المتوسط الحسابي الإجمالي لكل دولة	
المتوسط الحسابي الإجمالي لكل الدول								

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص 350).

حتى يتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي الإجمالية (3,89 موافق) الظاهرة في الجدول أعلاه؛ يجب تحليل ودراسة إجابة أفراد العينة على كل فقرة من فقرات الجدول على حدى وذلك كما يلي:

الفقرة رقم 36 "يؤثر تطبيق القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بشكل إيجابي": من خلال المتوسط الحسابي الظاهر في الجدول والمتعلق بهذه الفقرة الخاص بالجزائر ومصر والأردن على التوالي (غير موافق 2,43 - محايد 2,68 - موافق 3,45) يتضح أن هناك اختلافاً في إجابات جل أفراد العينة من دولة لآخر، كما أن معامل الاختلاف بلغ الحد الأقصى (32,84) في جمهورية مصر، الأمر الذي يدل على التوافق والانسجام والتجانس في إجابات أفراد العينة الأردنية تجاه العبارة وما تحتويه خاصة في الجمهورية الجزائرية والمملكة الأردنية مقارنة بجمهورية مصر العربية.

لا يُعتبر الاختلاف الظاهر في هذه الإجابات ناتج عن اختلاف البيئة المدروسة (الجزائرية، المصرية، الأردنية) بقدر ما هو ناتج عن الاختلاف الحاصل في تعريف وتصنيف الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، فحسب ما تم التطرق له في الفصل الرابع من هذه الدراسة فإن الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية تختلف في عددها وتصنيفها من نظام محاسبي لآخر، فهناك من يكتفي بخمسة خصائص فقط (النظام المحاسبي الجزائري) وهناك من يصنفها إلى خصائص رئيسية وأخرى ثانوية (المعايير المحاسبي الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية) وأخرى تدمجها مع المبادئ المحاسبية (المعايير المحاسبية المصرية) وهذا ما أظهره الجدول رقم (4-2)، فالاختلاف في تعريف وتصنيف الخصائص النوعية في كل دولة يؤدي بالضرورة إلى اختلاف إجابات أفراد العينة من دولة لأخرى.

الفقرة رقم 37 "يوجد تأثير إيجابي لتطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في المجموعة": من خلال الجدول يتضح أن هذه الفقرة تحظى بالاتفاق بين جل أفراد عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة (4,06 موافق)، كما دل الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف البالغ في الجزائر 23,15، مصر 23,06 والأردن 17,48 على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة وما تحتويه.

من خلال مقارنة عبارة هذه الفقرة مع الفقرة رقم 36 يتضح أن؛ لهما نفس الصياغة وكلاهما يدرسان أثر القيمة العادلة على المعلومة المالية المفصّل عنها، لكن أغلب إجابات الفقرة 35 كانت مختلفة عن بعضها البعض من دولة لأخرى، وذلك نتيجة عدم الاتفاق على الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، ففي الفقر رقم 37 تم استبدال عبارة "الخصائص النوعية" بعبارة "الإفصاح المحاسبي" مع تعديل خفيف في صياغة العبارة، الأمر الذي أدى إلى الاتفاق على صحتها رغم أن الإفصاح المحاسبي هو إفصاح عن المعلومة المالية التي تتميز بالخصائص النوعية، وهذا ما يؤكد لنا مرة ثانية على وجود اختلاف في تعريف وتصنيف الخصائص النوعية المفصّل عنها من بلد لآخر.

الفقرة رقم 38 "قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أقل موثوقية مقارنة بالتكلفة التاريخية": بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4,22 موافق بشدة) كما بلغ الانحراف المعياري للدول محل الدراسة (الجزائر 0,74 - مصر 0,69 - الأردن 0,84) وأقصى معامل اختلاف (20,69) كان في الأردن، الأمر الذي يؤكد التوافق والانسجام والتجانس بين إجابات أفراد العينة تجاه العبارة وما تحتويه خاصة في الجزائر ومصر.

أسلوب القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية يستند على بيانات ورقية موثقة يمكن الرجوع إليها في أي وقت من أجل الرقابة والمساءلة الإدارية، في حين يعتمد قياس القيمة العادلة في الكثير من الحالات على التقديرات والتوقعات المستقبلية، ولكن إذا تم التدقيق أكثر في أسلوب التكلفة التاريخية يتبين أنه يعتمد هو الآخر على التقديرات والتوقعات المستقبلية خاصة في حالة تحديد المؤنات والاهتلاكات.

الفقرة رقم 39 "قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية": اتفق أغلب أفراد عينة الدراسة في كل الدول محل الدراسة على صحة هذه العبارة وذلك وفق لقيمة المتوسط الحسابي (4,38 موافق بشدة)، كما كان هناك توافق وانسجام في إجابات أفراد العينة تجاه هذه العبارة وما تحتويه لأن أقصى معامل اختلاف كان في مصر ولم يتعدى 19,51.

يفسر هذا الاتفاق في الإجابات أن قياس القيمة العادلة يوفر معلومات آنية جد ملائمة لاتخاذ قرارات أصحاب المصالح مقارنة بأسلوب التكلفة التاريخية الذي لا يأخذ في الاعتبار التغير في قيمة النقد نتيجة لعامل الزمن أصلاً. تتم الإشارة هنا إلى أنه تم توضيح أثر القيمة العادلة على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة بما فيها الملاءمة والموثوقية في الجدول رقم (4-3) والذي يعطي تفسيراً أكثر وأوضح.

الفقرة رقم 40 "يجب الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية الموحدة وفق نصوص المعايير المحاسبية الدولية": حسب المتوسط الحسابي لهذه الفقرة المتحصل عليه من إجابات عينة الدراسة في الجزائر ومصر والأردن (غير موافق 1,97 - موافق 2,54 - موافق بشدة 4,67)، يتضح أن هناك اختلاف في إجابات عينة الدراسة في كل دولة.

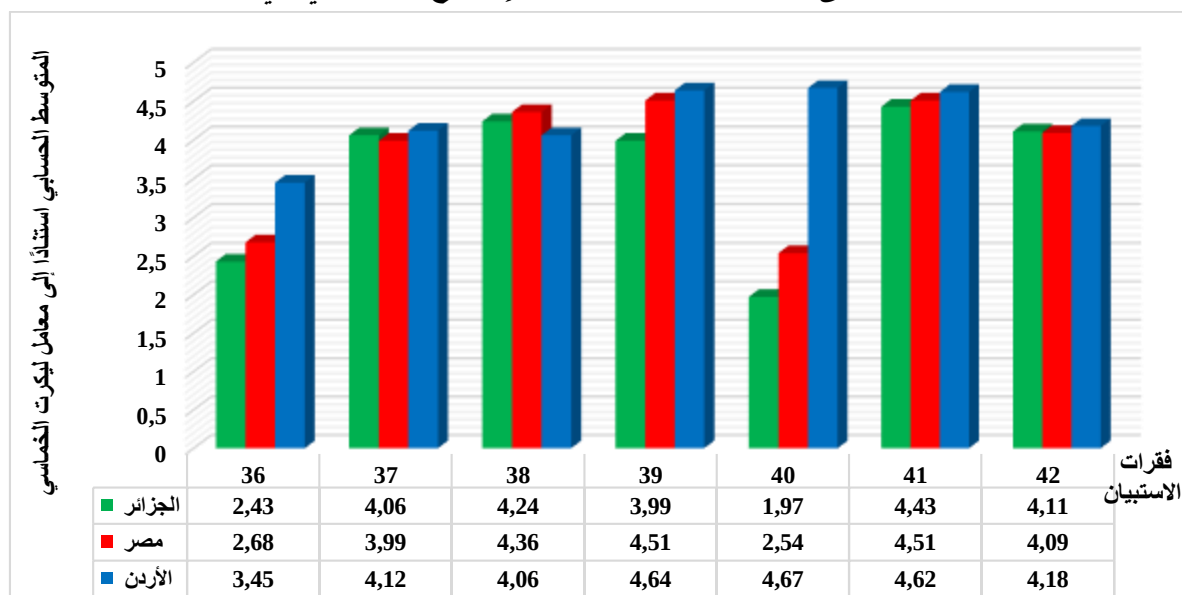
يرجع هذا الاختلاف في إجابات أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة من دولة لأخرى، لكون أن المملكة الأردنية تطبق بشكل مطلق لمعايير المحاسبية الدولية رغم أنها تواجه صعوبة كبيرة في تطبيقها، وأن مصر تُجيز تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في حالة عدم وجود نصوص توضيحية في المعايير المحاسبية المصرية، والجزائر لا تستند على المعايير المحاسبية الدولية في أي مجال بل تستند على النظام المحاسبي المالي الذي لم ينص على إجراءات الإفصاح المحاسبي بشكل دقيق كما هو عليه الحال في الدول الأخرى محل الدراسة.

الفقرة رقم 41 "يجب الاستناد إلى مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف": بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة (4,52 موافق بشدة)، كما بلغ معامل الاختلاف في الجزائر 14,22 وفي مصر 15,74 وفي الأردن 16,88، الأمر الذي يدل على موافقة وتجانس إجابات أفراد العينة على هذه العبارة وما تحتويه. لذا يجب تطبيق حوكمة الشركات من أجل الوصول إلى إفصاح محاسبي شفاف، وذلك كون أن المعلومة المالية المقاسة بدقة وعدالة لا تكفي أن توفر إفصاح تام وشفاف بل يجب الاستناد إلى مبادئ حوكمة الشركات التي تعمل على تجنب التلاعب والغش عند الإفصاح عن المعلومة المالية، وتتم الإشارة هنا أن الجزائر تعرف تأخرًا في تبني حوكمة الشركات ولجان التدقيق على مستوى المجموعة مقارنة بمصر والأردن وذلك بغية زيادة الرقابة وتجنب الغش والاحتيال.

الفقرة رقم 42 "هناك ضرورة لإعادة النظر في المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة": أشارت بيانات الجدول رقم (6-20) إلى المتوسط الحسابي الإجمالي لهذه الفقرة (4,13 موافق بشدة)، وإلى الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف البالغ حدّه الأقصى في الأردن 16,75، الأمر الذي يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يؤيدون ما جاء في هذه العبارة وما تحتويه، وذلك كون علم المحاسبة بصفة عامة عبارة عن علم مرن يجب أن يتماشى ويكيف مع الواقع الاقتصادي الحالي وهذا ما يسعى له مجلس المعايير المحاسبية الدولية من خلال تعديل كل المعايير ذات العلاقة وتكييفها حسب الواقع الاقتصادي الحالي، مثل تعديل IAS16 المتعلق بالأصول الثابتة، وإلغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS30 المتعلق بالإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة وإصدار مسودة لإلغاء المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS17 المتعلق بعقود الإيجار في سنة 2015.

الشكل رقم: (6-06)

أثر قياس القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.



المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

بعد دراسة وتحليل فقرات الاستبيان والوقوف على نقاط التشابه والاختلاف بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، ثم العمل على تفسير هذه الاختلافات حسب الواقع المحاسبي لكل دولة من الدول محل الدراسة، يتم في هذا المطلب اختبار الفرضيات الثلاثة الأولى من هذه الدراسة وذلك وفق المراحل التالية:

- صياغة فرضية العدم والفرضية البديلة للفرضيات الثلاثة الأولى من فرضيات الدراسة؛
- تم استخدام اختبار (T) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، لدراسة وجود فروقات بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط الحسابي للمجتمع (المتوسط الفرضي الذي يساوي 3)،* ثم حساب مستوى الدلالة (T) ومقارنتها مع الدلالة الإحصائية المعتمد في هذه الدراسة (0,05) أو من خلال مقارنة قيمة (T) المحسوبة مع قيمة (T) الجدولية أيهما أكبر، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة هي الأكبر يتم قبول الفرضية والعكس صحيح.
- يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة ولكل الدول محل الدراسة أكبر أو يساوي من المتوسط الحسابي الفرضي (أداة القياس) والذي يساوي 3.
- يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات أفراد العينة ولكل الدول محل الدراسة أقل من المتوسط الحسابي الفرضي (أداة القياس) والذي يساوي 3.

1. اختبار الفرضية الأولى:

- نص الفرضية: يؤدي تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.
 - فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابك العلاقات المالية في شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها مع ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل $H_0: X < 3$.
 - الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابك العلاقات المالية في شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها مع ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل $H_1: X \geq 3$.
- يبين الجدول التالي البيانات الإحصائية المستخدمة في اختبار صحة الفرضية الأولى من عددها في هذه الدراسة كما يلي:

$$3 = \frac{1+2+3+4+5}{5} *$$

الجدول رقم: (6-21)

نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الأولى.

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية**	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
يؤدي تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.	3,6902	0,46	4,629	1,984	359	0,000

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 8، ص 351).

يتضح من الجدول السابق؛ أن قيمة T المحسوبة التي بلغت (4,629) أكبر من قيمة T الجدولية التي تساوي (1,984)، وكان مستوى الدلالة الإحصائية (sig=0.000) أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابك العلاقات المالية في شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها مع ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل) وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تشابك العلاقات المالية في شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها مع ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل)، وهذا ما يؤكد لنا المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في كل الدول محل الدراسة والذي (بلغ 3,6902)، وعند مقارنة هذه القيمة الأخيرة مع أداة القياس البالغة 3 يتضح أن المتوسط الحسابي أكبر من قيمة أداة القياس، بالإضافة إلى أن قيمة معامل الاختلاف الإجمالي لإجابات أفراد العينة على محور الفرضية كان (12,47%)، الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد العينة حول فقرات المحور الثاني الخاص بهذه الفرضية.

تم التأكد من أن الفرضية الأولى من هذه البحث والمبينة في مقدمة الدراسة صحيحة، والتي كانت تشير إلى أن تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة المختلفة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، والمعبر عنها بحقوق التصويت (معدل الرقابة) التي تنتج الشركات الداخلة في محيط التوحيد سواء شركات تابعة أو شركات زميلة أو شركات تمارس عليها الشركة الأم نفوذ هام، وأن تعدد إجراءات توحيد حساباتها بداية من إجراءات ما قبل التوحيد والمتمثلة أساساً في التعديلات الإيجابية والاختيارية، مروراً بإجراءات التوحيد والمتمثلة في إلغاء العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة ثم إلغاء سندات المساهمة وتقسيم الأموال الخاصة وصولاً إلى إجراءات ما بعد التوحيد (الحسابات الموحدة) يؤدي إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل في مجموعة الشركات.

** أنظر للملحق رقم 9، ص 352.

2. اختبار الفرضية الثانية:

- نص الفرضية: تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية.
- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات ودقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية $H_0: X < 3$.
- فرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات ودقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية $H_1: X \geq 3$.

حتى نتمكن من اختبار الفرضية الثانية من هذه الدراسة نقوم أولاً بعرض البيانات الإحصائية المساعدة على ذلك والمتعلقة بعينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم: (6-22)

نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثانية.

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية.	3,5532	0,58	13,472	1,984	359	0,000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 8، الصفحة 351).

- من خلال الجدول أعلاه؛ يتضح أن الفرضية الثانية - تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية - من هذه الدراسة صحيحة لأن:
- قيمة T المحسوبة (13,472) أكبر من قيمة T الجدولية (1,984)، ومستوى الدلالة الإحصائية الظاهر في الجدول ($\text{sig} = 0.000$) أقل من مستوى الدلالة القياسية ($\text{sig} = 0.05$)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة؛
 - المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في كل الدول محل الدراسة (3,5532) أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وقيمة معامل الاختلاف بلغت (16,32%)، الأمر الذي يدل على تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار الفرضية وما تحتويه (المحور الثالث من الاستمارة)، ويؤكد صحة هذه الفرضية مرة ثانية.

تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية، لأن هذه الأخيرة تحتوي على مجموعة من الانتقادات الجوهرية التي لا يمكن تجنبها إلا بتغيير أسلوب القياس المحاسبي، وأن أسلوب القيمة العادلة يحد من تلك الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى أسلوب التكلفة التاريخية، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن إجراءات أسلوب القيمة العادلة تأخذ في الاعتبار التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار لأي سبب كان، وأن إجراءات أسلوب التكلفة التاريخية لا تعالج هذه الظاهرة المؤثرة على دقة القياس المحاسبي في المجموعة.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

- نص الفرضية: قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة.
- فرضية العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياس القيمة العادلة مع جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة $H_0: X < 3$.
- فرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياس القيمة العادلة مع جودة المعلومة المالية وشفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة $H_1: X \geq 3$.

يوضح الجدول أدناه البيانات الإحصائية المعتمدة في اختبار الفرضية الثالثة من هذه الدراسة:

الجدول رقم: (6-23)

نتائج اختبار (T) والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية الثالثة.

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية DF	مستوى الدلالة الإحصائية Sig
قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة.	4,0952	0,42	22,932	1,984	359	0,000

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 8، ص 351).

يتضح من خلال الجدول رقم (6-23)؛ أن الفرضية الثالثة لهذه الدراسة - قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة - صحيحة، لأن قيمة T المحسوبة التي بلغت (22,932) أكبر بكثير من قيمة T الجدولية البالغة (1,984)، وأن مستوى الدلالة الإحصائية لهذه الفرضية كان (sig=0.000) وهو أقل من مستوى الدلالة القياسية (sig=0.05)، الأمر الذي يؤدي إلى رفض فرضية العدم وتبني الفرضية البديلة، بالإضافة إلى أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة في كل الدول محل الدراسة بلغ (4,0952)، وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي (3)، وقيمة معامل الاختلاف

الإجمالي بلغت (10,26%)، الأمر الذي يدل تناسق إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات محور اختبار هذه الفرضية (المحور الرابع) وما تحتويه، ويؤكد صحة هذه الفرضية مرة ثانية.

قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، وذلك لأن قياس القيمة العادلة يؤثر على أغلب الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بالإيجاب، وأن العلاقة المتبادلة بين جودة المعلومة المالية والإفصاح المحاسبي تجعل هذا الأخير يتأثر بقياس القيمة العادلة بطريقة غير مباشرة وبوساطة الخصائص النوعية لجودة المعلومة (كلما توفرت خصائص نوعية أكثر في المعلومة زادت جودة الإفصاح المحاسبي) هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن التطبيق الجيد لكل مبادئ الحوكمة يزيد أكثر من شفافية الإفصاح المحاسبي وفق لما تم شرحه بالتفصيل في الشكل رقم (4-7).

4. اختبار الفرضية الرابعة:

نص الفرضية: يوجد تفاوت في فهم وتطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات بين الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

من خلال الفروق المتوصل إليها في الفصل الأول من الجانب التطبيقي لهذه الدراسة (الفصل الخامس)، والفروق المعروضة والمفسرة بشكل دقيق في جداول تحليل وتفسير فقرات الاستبيان من هذا الفصل (من الجدول رقم (6-15) إلى غاية الجدول رقم (6-20)) يتبين أن هناك تفاوت في فهم وتطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات بين الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية. وتم توضيح ذلك في الجدول التالي الذي يبين أهم الفروقات الموجودة في فقرات الاستبيان والأكثر اختلافاً بين كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية كما يلي:

الجدول رقم: (6-24)

فقرات الاستبيان الأكثر اختلافاً بين الجزائر، مصر والأردن.

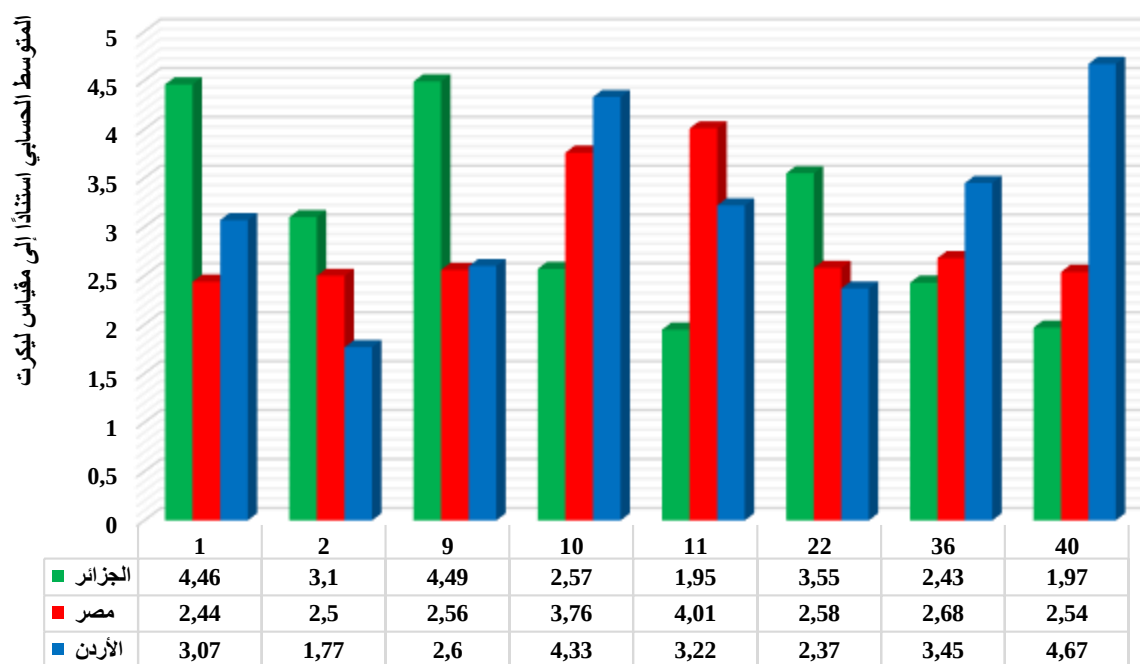
الدولة		الجزائر		مصر		الأردن	
رقم ونص الفقرة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يمكن تكوين مجموعة شركات بين شركتين أو أكثر من شركات المساهمة فقط.	4,46 (موافق بشدة)	0,43	2,44 (غير موافق)	0,93	3,07 (غير موافق)	0,72
2	تعتبر تركيبة مجموعة الشركات هي أقصى تطور لأنواع الشركة والأعمال.	3,10 (محايد)	0,64	2,50 (غير موافق)	0,43	1,77 (غير موافق بشدة)	0,40
9	يناسب أسلوب التكلفة التاريخية إجراءات توحيد حسابات المجموعة ولذلك لبساطته.	4,49 (موافق بشدة)	0,98	2,56 (غير موافق)	0,63	2,60 (غير موافق)	0,88
10	تقرض بعض الدول على مجموعة الشركات الناشطة فيها والمدرجة في البورصة اتباع أسلوب قياس القيمة العادلة.	2,57 (محايد)	1,01	3,76 (موافق)	0,84	4,33 (موافق بشدة)	0,57
11	لا يمكن الحصول على قوائم مالية موحدة دقيقة إلا بأسلوب قياس القيمة العادلة.	1,95 (غير موافق)	0,45	4,01 (موافق)	0,56	3,22 (محايد)	1,11
22	تفضل إدارة المجموعة الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية كبديل للقياس المحاسبي لبساطة إجراءاته.	3,55 (موافق)	0,69	2,58 (غير موافق)	0,50	2,37 (غير موافق)	0,49
36	يؤثر تطبيق القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بشكل إيجابي.	2,43 (غير موافق)	0,79	2,68 (محايد)	0,88	3,45 (موافق)	1,02
40	يجب الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية الموحدة وفق نصوص المعايير المحاسبية الدولية.	1,97 (غير موافق)	0,89	2,54 (غير موافق)	1,07	4,67 (موافق بشدة)	0,66

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج SPSS 21 (أنظر للملحق رقم 7، ص ص 350-449).

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أهم الفروقات الموجودة بين فقرات الاستبيان الأكثر اختلافاً بين الدول محل الدراسة؛ يتضح أن المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات الجدول تختلف بشكل واضح من دولة إلى أخرى، الأمر الذي يؤكد مرة ثانية على صحة الفرضية الرابعة من هذه الدراسة، وللتوضيح أكثر يتم عرض الشكل التالي الذي يبين تلك الفروقات الجوهرية التي تدل على وجود تفاوت في فهم وتطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات بين الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تتم الإشارة هنا إلى أنه تم التعليق وشرح الفرق الظاهر في كل فقرة من فقرات الاستبيان الموضح في الشكل الموالي على مستوى الجداول السابقة المتعلقة بكل محور من محاور الاستبيان.

الشكل رقم (6-07)

فقرات الاستبيان الأكثر اختلافاً بين الجزائر، مصر والأردن.



فقرات الاستبيان الأكثر اختلافاً

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج Excel 2013.

خلاصة الفصل السادس:

من خلال الدراسة التطبيقية والاستنتاجات المتوصل إليها؛ يتضح أن كل دولة من الدول محل الدراسة تسعى جاهدة لتبني إجراءات مالية ومحاسبية تتوافق مع بيئتها الاقتصادية بغية مواكبة التطورات والتغيرات العالمية الحاصلة في هذا المجال، وفي هذا الإطار تجد الدول محل الدراسة صعوبة بالغة في تبني بعض المعايير وأساليب القياس المحاسبية - القيمة العادلة - لأن هذه الأخيرة تتطلب تكييف البيئة الاقتصادية من أجل تطبيقها بشكل فعال يُعطي آثار إيجابية على القياس والإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات، لذا يتوجب على الدول محل الدراسة أن توفر هذه البيئة اللازمة قبل فرض تطبيق أو اختيار تطبيق القيمة العادلة.

بغية الوقوف على أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة ومعرفة درجة الاختلاف الموجودة في تطبيق هذا الأسلوب على مستوى كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، تم تخصيص الفصل الثاني من الجانب التطبيقي (الفصل السادس) لهذه الدراسة لعرض النتائج المتوصل إليها، عن طريق إجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبيان المخصص لذلك ثم العمل على تحليلها إحصائياً وتفسيرها بما يتوافق مع متغيرات الدراسة المالية والمحاسبية وبذلك تم التأكد من أن:

- تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد حساباتها إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.
- تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي مقارنة بتطبيق التكلفة التاريخية.
- قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في المجموعة.
- يوجد تفاوت في فهم وتطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في مجموعة الشركات بين الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن هذا الفصل وضح مضمون الفصول النظرية أكثر وأكد تلك الفروقات الموجودة بين البيئة المحاسبية للدول محل الدراسة والتي تم استنتاجها في الفصل المتعلق بـ: "دراسة مقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في الدول محل الدراسة"، خاصة المتعلقة بالنصوص المحاسبية لمجموعة الشركات ومراحل توحيد حساباتها، والمفاضلة بين قياس القيمة العادلة مع بدائل القياس المحاسبي في المجموعة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي عن المعلومة المالية في المجموعة، كما تبين أن أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي يكون تأثيره إيجابي في تركيبة المجموعة وإجراءات توحيد حساباتها وذلك شرط توفر البيئة اللازمة للتطبيق الجيد لهذا الأسلوب.

الخلاصة.

أثر تطبيق القيمة المضافة على القياس والإحصاءات المالية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

يَعْرِف الاقتصاد والوضع المحاسبي العالمي الحالي تضارباً في الآراء حول استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في نشاطات الشركات خاصة تلك المدرجة في البورصة منها، لذا استهدفت هذه الدراسة الموضوع المتعلق بأثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة لكون هذه الأخيرة غالباً ما تكون مدرجة في البورصة، بالإضافة لذلك فقد تم إجراء دراسة مقارنة لواقع تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات الجزائرية مع تلك الناشطة في مصر والمملكة الأردنية، ثم عرض وتحليل أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي لمجموعة الشركات في هذه الدول، عن طريق توزيع استمارة تضمنت ثلاثة محاور أساسية كل محور يحتوي على 14 فقرة على مختلف الأفراد، خاصة على الإطارات الناشطة في الشركات محل الدراسة مع تدعيم ذلك بمقابلات شخصية معهم.

تم تحليل العلاقة الموجودة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والتابعة لهذه الدراسة في أربعة فصول نظرية وفصلين تطبيقيين، وذلك بغية رفع الغموض والإبهام الذي يتعلق بهذا الموضوع، بدايةً من دراسة وعرض الجانب النظري ثم اسقاطه وتحليل محتواه في الجانب التطبيقي هذا من جهة. وبهدف الإجابة عن مجموعة الأسئلة والإشكالية الرئيسية المطروحة في مقدمة هذه الدراسة (ما هو أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة؟)، ثم اختبار صحة الفرضيات المقترحة وتبيان مجموعة النتائج المتوصل إليها وعرض الاقتراحات المناسبة لهذه الدراسة من جهة ثانية.

1. نتائج الدراسة:

بعد دراسة وتحليل هذا الموضوع في جانبه النظري والتطبيقي، تم التوصل إلى مجموعة الاستنتاجات الدقيقة والخاصة بكل دولة من الدول محل الدراسة والموضحة في الجانب التطبيقي أعلاه – الفصل الخامس والفصل السادس – من هذه الأطروحة، كما تم التوصل لعدة نتائج مختلفة تتمثلت في التالي:

- اتضح من هذه الدراسة؛ أن جُل الانتقادات الموجهة لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة هي انتقادات موجهة لمحيط تطبيقه وليس لأسس أو لمراحل الأسلوب في حد ذاته، عكس أسوب التكلفة التاريخية الذي يعرف انتقادات حادة موجهة لصميم الأسلوب (مثل عدم الأخذ في الاعتبار التغير في قيمة النقد)، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد من بين الانتقادات الموجهة للقيمة العادلة؛ أنه لا يمكن تطبيقها بشكل فعال إلا في حالة توفر سوق مال نشط وبالإضافة إلى أن المحاسبون يجدون صعوبة في إجراءات تطبيقها، فمن خلال هذين الانتقادين يتبين أنهما موجهين لمحيط تطبيق أسلوب القيمة العادلة وليس للأسلوب في حد ذاته. رغم الانتقادات الحادة التي تعرض لها أسلوب القيمة العادلة جراء الأزمة المالية الأخيرة، إلا أن مجلس المعايير المحاسبية المالية الدولية قام بإصدار معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة" وفرض تطبيقه بداية من الفاتح جانفي 2013 على جل الشركات المدرجة في البورصة وعلى كل الدول التي تتبنى المعايير المحاسبية الدولية، وذلك كرد فعل يهدف لتبرئة أسلوب القيمة العادلة من تلك الانتقادات الموجهة له جراء الأزمة، والتأكيد على صحة وقبول نتائج قياسها.

■ تُتيح العلاقات المالية المُتشابكة والمواطن المُتعددة لشركات المجموعة إمكانية الاعتماد المزدوج على أسلوب القيمة العادلة مع أسلوب التكلفة التاريخية في نفس الوقت ونفس المجموعة، خاصة عند امتلاك الشركة الأم شركة تابع لها تنشط في بلد لا تتوفر فيه البيئة اللازمة للإستناد إلى القيمة العادلة أو أن هذا البلد لا يتبنى المعايير المحاسبية الدولية ويستند إلى التكلفة التاريخية بالدرجة الأولى عند القياس المحاسبي (مثل الجزائر)، أي أن أسلوب القيمة العادلة ليس بديلاً لأسلوب التكلفة التاريخية فقط، بل يُمكن أن يكونا مُكملان لبعضهما البعض من أجل تجنب نقائص كل أسلوب في الحالات التي تتيح ذلك (IFRS13) قياس القيمة العادلة" لم يُلغى أسلوب التكلفة التاريخية ولم يمنع الاستعمال المزدوج لهما).

■ إن الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها الدول محل الدراسة – النظام المحاسبي المالي الجزائري، المعايير المحاسبية المصرية، المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية – لا تُحقق في غالب الأحيان نتائج فعالة خاصة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات، لأن قوانين تلك الإصلاحات غير كافية أو لا يوجد تنسيق وتكيف صحيح لها مع البيئة والواقع الإقتصادي لتلك الدول وذلك كما يلي:

- النظام المحاسبي المالي في الجزائري توجد به نقائص كثيرة في النصوص القانونية، خاصة تلك المتعلقة بالقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة وبإجراءات توحيد حسابات المجموعة؛
- المعايير المحاسبية الدولية في المملكة الأردنية تُوفر استناد القانوني الكافي، إلا أن البيئة الأردنية لا تسمح بتطبيق كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية بشكل مطلق خاصة الحديثة منها؛
- المعايير المحاسبية المصرية توفر وتُكف إطار قانوني وفق بيئتها المحاسبية بشكل مقبول مقارنة بالدول الأخرى، لأنها تفرض المعايير المحاسبية المصرية وتُتيح الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية عند الحاجة، ولكنها تعرف تأخرًا زمنيًا كبير في تحديث معاييرها ومسايرة التطورات المحاسبية.

■ إن تطبيق القيمة العادلة في مجموعة الشركات وفي كل دولة من الدول محل الدراسة، يحتاج إلى عدة إصلاحات في مختلف القوانين (المالية والمحاسبية، التجارية، الجبائية...) من أجل توفير بيئة مُناسبة، حيث لا يكفي الإصلاح في الجانب المالي والمحاسبي فقط، وذلك من أجل تجنب النقائص والعراقيل الممكن حدوثها، فمثلاً بالنسبة للجزائر تبين ما يلي:

- تبني الجزائر للنظام المالي والمحاسبي المُستمد من المعايير المحاسبية الدولية يجب أن تُصاحبه تعديلات وتوضيحات في القانون التجاري الجزائري، خاصة في موضوع توحيد الحسابات لأن هناك مجموعة من النقائص في القانون التجاري الجزائري، فمثلاً من شروط تحقق الرقابة المشتركة أن يكون هناك عدد محدود من الشركاء، والقانون التجاري لم يَقم بضبط عدد الشركاء المحدود. وكذلك فيما يخص المساهمات والعلاقات المالية الدائرية والمتبادلة بين شركات المجموعة، فإنه لا توجد نصوص قانونية تضبط نوع العلاقات المالية الدائرية وتوضح العلاقة المالية المتبادلة بشكل أكثر.

- وجود تعارض كبير بين الحق المحاسبي للمجموعة والحق الجبائي للدولة، حيث نجد أن الإدارة الجبائية الجزائرية لا تعترف بالمؤهلات المكونة للعمال في حين أن النظام المالي والمحاسبي يفرض عليها ذلك، وفي مثل هذه الحالات من التعارض فإن الحق يُعطى للقانون الجبائي، الأمر الذي يؤدي إلا ارتفاع الوعاء الضريبي والزيادة في الضرائب المؤجلة خصوم للمجموعة وبالتالي الحد من امتيازات التجمع الجبائية في الجزائر. كما أن قرارات الدولة المتعلقة بتشغيل أصحاب العقود ما قبل التشغيل - البطالة المقنعة - تؤثر بالسلب على نشاط المجموعة. لذا يجب أن يكون هناك تعديلات وإصلاحات جبائية وتجارية وفي مختلف المجالات الأخرى ذات العلاقة بالنظام المحاسبي المالي.

■ توحيد حسابات المجموعة تقنية معقدة جداً وقياس القيمة العادلة يزيد من تعقدها، حيث تتركز على العلاقة والتنظيم الجيد الموجود داخل المجموعة، وتمر بعدة مراحل أساسية فيجب تحديد الشركات الداخلة في محيط التوحيد، ثم تحديد أسلوب التوحيد المتبع في توحيد حسابات كل شركة من شركات المجموعة، والعمل على جمع المعلومات الخاصة بكل شركات المجموعة في الوقت المناسب، والتأكد من صحتها وتطبيقها في حالة وجود عمليات متبادلة بين شركات المجموعة، ثم إلغاء هذه الأخير ومعالجة كل العمليات الضرورية من أجل الحصول على نتائج تظهر شركات المجموعة كوحدة واحدة، كما يجب أن تستند المجموعة المدرجة في البوصة حسب أغلب الدول في ذلك إلى القيمة العادلة على مستوى كل شركات المجموعة، الأمر الذي يصعب تحقيقه ويزيد من تعقد إجراءات توحيد الحسابات.

■ تتطلب عملية توحيد حسابات المجموعة وفق قياس القيمة العادلة وقتاً وجهداً كبيرين وموارد بشرية ذات كفاءة وخبرة عالية مُطلعة ومُلمة بنصوص المعايير المحاسبية الدولية الضرورية لذلك، من أجل توفير معلومات تساعد في اتخاذ القرارات. كما أن اتخاذ أهم قرارات المجموعة الجزائرية والمصرية خاصة العمومية منها، يكون على أساس الظروف السياسية والاجتماعية ويتدخل من الدولة في أغلب الأحيان، وذلك بسبب منح هذه الأخيرة إعانات كل سنة تقريباً للمجموعات العمومية، ولا يتم اتخاذ القرارات على أساس القوائم المالية الموحدة، إذ يتم إعداد هذه الأخيرة من باب الاحتياط وتبرير الوضعية الجبائية فقط.

■ نصت المعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن والمعايير المحاسبية المصرية والنظام المحاسبي المالي الجزائري على عدة بدائل يمكن استعمالها في إجراءات القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية، التكلفة التاريخية المعدلة، القيمة السوقية، القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية والقيمة العادلة...) من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن الدول محل الدراسة في أغلب الأحيان لا تُلزم مجموعة الشركات باتباع أسلوب قياس محاسبي مُعين، بل تترك المجال مفتوح أمام إدارة المجموعة، الأمر الذي يؤدي إلى تباين القياس محاسبي من مجموعة شركات لأخرى وذلك لاختلاف أسلوب القياس المحاسبي المتبع، مما يُصعب إجراءات تقييم ومقارنة القوائم المالية الموحدة بين المجموعات التي تنشط في نفس القطاع.

■ هناك غموض وصعوبة في تطبيق قياس القيمة العادلة على مستوى الدول محل الدراسة، حيث يرجع ذلك إلى حداثة هذا الأسلوب في هذه الدول وعدم توفر البيئة اللازمة لتبسيط إجراءات القياس الخاصة به، فغياب سوق المال النشط في هذه الدول مقارنة بالأسواق المالية العالمية، يُوقع إدارة مجموعة الشركات في خطر القياس غير الدقيق والعدالة وذلك بسبب الرجوع إلى الأسواق الموازية أو إلى المُقيمين غير الأكفاء، ناهيك عن الإجراءات والتكلفة الباهضة للتقييم، ومن أجل تجنب كل هذه الأخطار الممكنة تُفضّل إدارة المجموعات الناشطة في الدول محل الدراسة الإستناد إلى أسلوب التكلفة التاريخية لبساطته خاصة في حالة عدم وجود قانون يمنع ذلك.

■ تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات المُتبع في شركات المجموعة، وتبين من خلال هذه الدراسة أن إجراءات أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الموحدة، وذلك مقارنة بباقي الأساليب الأخرى وخاصة أسلوب التكلفة التاريخية منها، لكن لا يكفي تأثير إجراءات القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي بشكل إيجابي، بل يجب تجنب حالات الغش والتلاعب الممكن حدوثها عند إجراءات الإفصاح المحاسبي.

■ الجمهورية الجزائرية لا تعطي أهمية بالغة للإفصاح المحاسبي في المجموعة كما عليه الحال في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، خاصة من الناحية القانونية المتمثلة في النظام المحاسبي المالي الذي لم يتطرق إلى متطلبات الإفصاح بشكل دقيق وواضح كما عليه الحال في المعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في الأردن، بالإضافة إلى أن إدارة مجموعة الشركات الناشطة في الجزائر لا تُصرح عن قوائمها المالية الموحدة إلا في حالة الإلزام القانوني فقط (مثل التصريح للمصالح الجبائية).

■ من أجل توفير إفصاح محاسبي تام وشفاف يُعبر عن واقع نشاطات كل شركات المجموعة كوحدة واحدة، تستند جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية على آليتين حديثتين غير مطبقتين بشكل واضح ومباشر في جل مجموعة الشركات الناشطة في الجمهورية الجزائرية، حيث تتمثل الأولى في تبني وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على مستوى كل شركات المجموعة بغية الحد من التلاعب والغش الإداري وزيادة جودة المعلومة المُفصح عنها، أما عن الثانية فتتمثل في خلق لجان التدقيق على مستوى إدارة الشركة الأم للمجموعة بهدف زيادة الرقابة وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية يتم الإفصاح عنها بشكل تام وشفاف.

■ تلعب حوكمة الشركات دورًا محوريًا في إطار تنظيم وشفافية عملية القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة من خلال تطبيق مبادئها تجاه كل من الإدارة والقائمين بعملية القياس المحاسبي هذا من جهة، ومن جهة ثانية تساعد في توفير إفصاح شفاف للمعلومات مالية ذات جودة المعتمد عليها في ترشيد القراراتهم. وتساعد كذلك على ما يلي:

- مساعدة المؤسسة على تحقيق أهدافها؛
- مساعدة المؤسسة على التحكم في مخاطرها؛
- خلق قيمة مضافة للمؤسسة بإنشائها لتقارير تحوي توصيات ومقترحات مثمرة.

■ تسعى مختلف الهيئات المحاسبية الدولية إلى تعديل وتكييف كل المعايير المحاسبية الدولية مع نصوص المعيار المحاسبي الدولي رقم IFRS13 "قياس القيمة العادلة"، بالإضافة لسعيها إلى توضيح الأثر الإيجابي لهذا الأخير على مدى ملائمة وموثوقية المعلومة المالية المُفصح عنها مقارنة ببدائل القياس الأخرى، حيث تتوفر هاتان الخاصيتان عن طريق توفير مجموعة من الخصائص النوعية كالأنية، القدرة التنبؤية، الحياد وإمكانية التحقق ...، ورغم أن المعلومة الناتجة عن التكلفة التاريخية تعتبر أكثر موثوقية إلا أنها تستند إلى التقديرات الشخصية في الكثير من الحالات المحاسبية (مثل تحديد العمر الإنتاجي ومعدل الاهتلاك)، الأمر الذي ينقص من موثوقيتها هي الأخرى.

2. اقتراحات الدراسة:

■ ضرورة فتح مجالات التعاون ووضع اتفاقيات في المجال المحاسبي بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية وباقي الدول العربية، وذلك بهدف تبادل الخبرات ووضع قوانين ونصوص تحظى بالقبول العام بين جل الدول العربية هذا من جهة، ووضع خطوة أولى لتوحيد الأنظمة المحاسبية العربية أكثر والاستناد إلى المعايير المحاسبية الإسلامية في مختلف الإجراءات ثم تكييف المعايير المحاسبية الدولية حسب الواقع الاقتصادي لكل دولة.

■ وضع إطار قانوني كافٍ وواضح خاصة عند ترجمته (استعمال المصطلحات العلمية الاقتصادية وليس القانونية) ومُكيف وفق بيئة كل دولة، عن طريق إصدار نصوص قانونية محاسبية، جبائية وتجارية... كافية في كل من الجمهورية الجزائرية وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث يجب أن تتوافق هذه القوانين مع الواقع الاقتصادي لكل دولة على حدى، خاصة تلك المتعلقة بأساليب القياس المحاسبي وإجراءات توحيد حسابات المجموعة، بالإضافة إلى ضرورة التفكير الجدي في تطبيق القيمة العادلة مع أسلوب التكلفة التاريخية في نفس الوقت على مستوى نفس المجموعة عند الحاجة، بغية الزيادة من دقة القياس المحاسبي.

- توضيح إجراءات أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة أكثر؛ من خلال تخصيص معيار محاسبي مصري وتفسيره بشكل جيد وتخصيص فصل في النظام المحاسبي المالي الجزائري خاص بذلك وفرض تطبيقه في الحالات الضرورية، ثم تحديد بدائل القياس المحاسبي الممكن اتباعها في كل دولة دون ترك مجال اختبار بديل القياس لإدارة المجموعة. أما في المملكة الأردنية الهاشمية فمن المستحسن تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع الواقع الاقتصادي الأردني دون تبنيها بشكلها المطلق.
- الإعتماد على الاقصاديات ذات الحجم الكبير – مجموعة الشركات – لأنها تساهم في النهوض باقتصاد الدول محل الدراسة، لوجود رقابة ذاتية مُحكمة على كل نشاطات شركات المجموعة وذلك لطبيعة العلاقات المالية بين شركات المجموعة المباشرة أو غير المباشرة، حيث تتم عملية التأكد من الرقابة الداخلية وصحة الحسابات عن طريق الحساب رقم 18 "حسابات الارتباط" الذي يجب أن يكون مساوياً للصفر في نهاية كل دورة مالية، وفي المقابل نجد أن الاعتماد على الاقصاديات المتوسطة مثل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا تعطي أثراً إيجابية لاقتصاد الدول إلا في حالة وجود رقابة شديدة على هذه الأنشطة، الأمر الذي يصعب تحقيقه في بلدان العالم الثالث محل الدراسة، وهذا ما يفسر سعي الدول الأوروبية إلى الشراكة وتوحيد حساباتها مع شركات البلدان القوية اقتصادياً مثل محاولة فرنسا دمج شركاتها واقتصادها مع الاقتصاد الألماني بشكل أوسع من أجل تجاوز شبح التخفيض في التصنيف الائتماني وتداعيات الأزمة المالية الأخيرة.
- إزالة كل العراقيل التي تعيق إجراءات الاندماج وتكوين المجموعات، وعدم تقييد الشكل القانوني لها في شركات المساهمة فقط – مثل ما هو عليه الحال في الجزائر – بل يجب فتح مجال الاندماج بالنسبة لأنواع الشركات الأخرى، بالإضافة إلى ضرورة وضع تحفيزات جبائية لذلك وزيادة الإنفتاح الاقتصادي في وجه الإستثمارات الأجنبية عن طريق توفير إفصاح محاسبي تام شفاف، ولكن دون المساس بسيادة الدولة في ذلك.
- من المستحسن أن تستند مجموعة الشركات عند إجراءات القياس المحاسبي وتوحيد حساباتها إلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية خاصة في حالة عدم وجود نصوص كافية في النظام المحاسبي المالي الجزائري، وهذا ما تجيزه وتتميز به البيئة المصرية عن البيئة الجزائرية والأردنية، كما أن هذه الأخير تفرض كل نصوص المعايير المحاسبية الدولية دون تكييفها مع الواقع الاقتصادي الأردني.
- الاطلاع على كيفية إعداد الحسابات الموحدة في المجموعات العالمية التي تستند لقياس القيمة العادلة، من أجل معرفة إجراءات قياس الأحداث الاقتصادية ومتطلبات المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وذلك بهدف تسهيل وفهم عملية المقارنة الزمانية والمكانية بين مختلف المجموعات.

- ضرورة تكفل كل دولة من الدول محل الدراسة بتكوين أكاديمين ومهنيين أكفاء، والأهم من ذلك ضرورة وجود اشتراكات واتفاقيات بين وزارة التعليم العالي ومختلف الوزارات ذات العلاقة من أجل ربط الجانب الأكاديمي والمهني عن طريق فرض قوانين صارمة وتوضيحية للعلاقة بـبين الجانبين، بالإضافة إلى تنظيم تـرـبـصـات دورية للباحثين وإجراء ندوات ومُـلـتـقـيـات وإقامة دورات تكوينية للإطارات المالية والمحاسبية من أجل الإطلاع على ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية ومُـسـاـيـرة التـطـوـرات الحديثة خاصة في إجراءات قياس القيمة العادلة وتوحيد حسابات المجموعة.
- تشجيع عملية البحث والتطوير من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي، والعمل على الاستثمار في الموارد البشرية، حيث تبين أن الحساب رقم 203 "مصاريف البحث والتطوير" لا يظهر في القوائم المالية الموحدة للمجموعات محل الدراسة في مختلف الدول، في حين أن المجموعات العالمية تخصص مبالغ رأس مالية من أجل البحث والتطوير تصل في بعض الأحيان إلى 50% من رأس مال المجموعة. بالإضافة إلى ضرورة الإعتماد على الآليات الحديثة في التسيير والرقابة مثل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وتكوين لجان للتدقيق.

3. صعوبات الدراسة:

- نظرًا لحدثة موضوع البحث في الدول محل الدراسة وخاصة منها الجزائر، فلقد تم التعرض لمجموعة من الصعوبات تمثلت أهمها في التالي:
- انعدام التعاون والإتفاقيات الدولية في المجال المحاسبي والمالي بين الدول محل الدراسة الأمر الذي زاد من صعوبة هذا البحث؛
- صعوب الوصول إلى مجموعة الشركات الناشطة في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية؛
- رفض المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية لاستقبال الباحث لمدة كافية وطويلة الأجل - أكثر من ستة أشهر - بغية الاستفادة أكثر وقبولهم لاستقبال قصير الأجل فقط، مبررين ذلك بعدم الاستقرار الأمني الذي تعرفه مصر، أو بالإجراءات الوزارية الجديد التي تفرها الأردن.
- انعدام الدراسات السابقة الأكاديمية المتخصصة (أطروحات الدكتوراه) المتعلقة بواقع تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية؛

5. آفاق الدراسة:

على ضوء الدراسة التي تمت في هذا الموضوع - أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة؛ دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول - وما تم التوصل إليه من نتائج، فإنه يتم إقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع وتتمثل في التالي:

- واقع تطبيق القيمة العادلة في شركات التأمين الجزائرية - دراسة عينة من شركات التأمين -؛
- أثر النظام الجبائي على إجراءات تكوين المجموعة وتوحيد حساباتها - دراسة حالة الجزائر-؛
- أثر لجان التدقيق في تفعيل نظام الرقابة الداخلي لمجموعة الشركات - دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول -.

قائمة المصادر والمراجع.

أثر تطبيق القيمة العائلية على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية.

القرآن العظيم.

I. الكتب:

1. أمين السيد محمد لطفي، نظرية المحاسبة، دار الجامعة، مصر، 2005.
2. تشنوش محمود، نظم المعلومات في المحاسبة والمراجعة المهنية، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.
3. توفيق محمد شريف، حوكمة الشركات الأهمية والمبادئ والمصطلحات، القاهرة، 2005.
4. جمعة أحمد حلمي وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2007.
5. الحجاج أحمد حامد، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، الرياض، 2007.
6. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
7. حنان رضوان حلوة، النموذج المحاسبي المعاصر إلى معايير الدراسة المعمقة في النظرية المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003.
8. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
9. الدهراوي، كمال الدين وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002.
10. دهمش نعيم، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
11. الراوي حكمت أحمد، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
12. رضوان حنان، تطور الفكر المحاسبي، دار الثقافة، الأردن، 2009.
13. السعفان، هيثم مصطفى، معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، عمان، 2001.
14. سليمان، محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري - دراسة مقارنة-، الدار الجامعية، مصر، 2006.
15. شبايكي سعدان، "تقنيات المحاسبة حسب المخطط المحاسبي الوطني، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
16. الشيرازي عباس، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
17. الصبان محمد سمير، المحاسبة المتوسطة وقواعد القياس والإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي، دار الجامعة، بيروت، 2000.
18. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات شركات قطاع عام وخاص والمصارف (المفاهيم، المبادئ، التجارب، المتطلبات)، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الثانية، 2008.
19. طارق عبد العال حماد، دليل استخدام معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، الجزء الثاني، 2009.
20. طارق عبد العال، المدخل الحديث للمحاسبة: المحاسبة عن القيمة العادلة، دار الجامعة، الاسكندرية، 2003.
21. عبد المالك إسماعيل حجر، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر المعاصر، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2004.

22. عبد المقصود دبيان، مشاكل القياس المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1992.
23. عبد الواحد الكبسي، القياس والتقويم، دار جرير للنشر والتوزيع، العراق، الطبعة الأولى، 2007.
24. علي رمضان، المحاسبة المتقدمة: دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الحامد، عمان، الطبعة الأولى، 1997.
25. العيسى ياسين، أصول المحاسبة الحديثة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
26. قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
27. القاضي حسن، حميدات مأمون، نظرية المحاسبة، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، 2008.
28. لطفي أمين، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشآت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2006.
29. لطفي أمين، نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الجزء الثاني، 2007.
30. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، الجوانب النظرية والعلمية، عمان الأردن، الطبعة الثالثة، 2013.
31. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، عمان، الأردن، 2009.
32. محمد شريف توفيق، المحاسبة المتقدمة المالية، مكتبة المدينة للنشر، مصر، 2004.
33. محمد صالح الحناوي، وآخرون، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، 2001.
34. محمد مبروك أبوزيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايزاك للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
35. محمد نعيم، علي رمضان، دراسة في المشاكل المحاسبية المعاصرة، دار الحامد، عمان، 1997.
36. مرعى عبد الحي، الصبان سمير، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
37. مطر محمد والسويطي موسى، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجال العرض والقياس والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
38. مطر محمد، السويطي موسى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
39. مؤيد فيصل وآخرون، المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر، 2006.
40. النقيب كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
41. هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجمعية، الإسكندرية، 2000.
42. هوام جمعة، المحاسبة المالية المعقدة وفقا للنظام المالي ومعايير المحاسبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
43. هيني قان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
44. يوسف محمد جربوع، سالم عبد الله حلس، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، 2002.

II. أطروحات الدكتوراه:

1. جمال على عطية طرايرة، التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأردن، 2005.
2. جمال سعد خطاب، تأثير قياس القيمة العادلة للأصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون على المعلومة المحاسبية المرتبطة بالمخاطر الائتمانية - دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مصر، 2007.
3. حسن على سويلم، نموذج محاسبي مقترح لتحديد القيمة العادلة للمنشأة لغرض ترشيد القرارات الاستثمارية والتمويلية، دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازق، 1998.
4. خالد جمال جعرات، وضع معيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفقات النوعية للمعلومة المحاسبية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004.
5. سامية تاو دروس إبراهيم، دراسة تحليلية لمشكلات تقييم عناصر الأصول وتحديد الالتزامات بهدف إعداد الميزانية القومية، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2001.
6. ظاهر شاھر القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات المالية والإدارية، جامعة عمان العربية، 2003.
7. عبد الكريم محمد سليمان النجار، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في القوائم المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، 2012.
8. ماجد عبد المجيد قباجة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في شركة المساهمة الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، عمان، 2009.
9. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، 2004.
10. يونس حسن عقل، تطوير النظام المحاسبي لشركات التأمين المصرية لإعادة هيكلتها مالياً، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2001.

III. المقالات العلمية:

1. إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 21، 2009.
2. أبو طالب، أحمد محمد، أثر تعدد مداخل وإجراءات التقييم المالي على تحديد القيمة السوقية العادلة لأسهم شركات قطاع الأعمال العام دراسة تحليلية تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الرابع، المجلد رقم 18، جامعة المنصورة، 1994.
3. أسانيوس، بدر نبيه، أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثاني، 2001.
4. إيمان محمد سعد الدين، دراسة اختبارية للأثار المحاسبية باستخدام القيمة العادلة على ملائمة المعلومة المحاسبية، مجلة البحوث الإدارية، مصر، 2010.
5. خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

6. خشارمة حسين، مستوى الإفصاح في البيانات المالية في البنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 -دراسة ميدانية-، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد رقم 17، 2003.
7. الخطيب خالد، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لشركة المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.
8. الزبيدي محمد علي، الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 95، عمان، الأردن، 1995.
9. زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة المنصور، الجزء الثاني، العدد 14، 2010.
10. سعيد توفيق عبيد، نموذج على قطاع الصناعات الغذائية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة كلية التجارة، مجلة جامعة عين الشمس للعلوم التجارية، العدد الثاني، 1993.
11. شذي محمد رضا البستاني، القياس والإفصاح المحاسبي عن التكلفة النوعية -دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز-، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2005.
12. الشقراوي، أشرف، أثر التحول إلى اتباع القيمة لسوق في تقييم الاستثمارات المالية على ربحية البنوك، دراسة عملية على المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد 64، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2004.
13. طه عليوي ناصر، هيثم هشام الخفاف، أهمية القياس المحاسبي للتكاليف البيئية ودورها في تفعيل جودة المعلومة المحاسبية لاتخاذ القرارات دراسة استطلاعية لآراء عينة من المنشآت الصناعية بمدينة الموصل، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 12، 2012.
14. ظاهر القشي، توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، 2004.
15. عبد الرحمان عبد الفتاح محمد، دراسة تحليلية لأثر العلاقة بين معايير المحاسبة عن القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومة المحاسبية في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على سوق الأسهم السعودية -دراسة ميدانية-، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2010.
16. على أبو الفتح أحمد شيتا، مداخل التقييم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجية خصخصة الملكية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1999.
17. كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، جامعة الشلف، 2009.
18. كمال خليفة أبو زيد، تطوير نموذج لقياس التكلفة الجارية للطاقة الانتاجية للأصول المملوكة، مجلة البحوث العلمية، المجلد 24، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 1994.
19. الليثي، فؤاد محمد، استخدام مدخل القيمة السوقية الجارية لتقييم الاستثمارات في الأوراق المالية للشركات المساهمة، دراسة نظرية تطبيقي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل العدد الأول، جامعة طنطا، مصر، 1995.
20. ليلي محمد لطفي مرعي، قيمة الأصول للمنشأة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1996.
21. محمد زيدان إبراهيم، المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2001.
22. محمد عبد الفتاح، الإفصاح عن القيم العادلة لبنود الأصول طويلة الأجل وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية وموقف المراجع، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الثاني، جامعة عين الشمس، 2002.
23. معروف سامر، تحليل المحتوى الموضوعي لأساليب تقييم الموارد البشرية، مجلة العلوم الادارية والسياسية، العدد 6، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1986.

24. المفرجي عادل حرحوش، تحليل معطيات العلاقة الارتباطية بين نظام معلومات الموارد البشرية ورأس المال الفكري، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلد رقم 62، القاهرة، 2006.
25. نعيم دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1995.

IV. المداخلات العلمية:

1. بصير هدى، الشكل الجديد للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة وإشكالية الإفصاح المحاسبي، ملتقى الوطني حول: المؤسسات على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة باجي مختار عنابة، نوفمبر 2007.
2. خالد جمال الجعرات، قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 2002.
3. الخوري نعيم سبا، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، 2006.
4. دهمش نعيم، أبو زر عفاف، اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، أيلول، 2004.
5. سعيد يحيى، سبتي إسماعيل، أثر ومشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي على محاسبة المجمعات، دراسة حالة الرياض سطيف، الملتقى الوطني الأول حول النظام المحاسبي ضرورة واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، نوفمبر 2014.
6. عدس، نور عبد الناصر، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، 2006.
7. نعيم دهمش، عفاف اسحق، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان القيمة العادلة والإبلاغ المالي، عمان، الأردن، 2006.
8. يوسف، محمد طارق، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات، المؤتمر الدولي حول: متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، 2007.

V. الأوامر، القوانين، المراسيم والتقارير:

1. التقرير المعد من الشركة القابضة للصناعات المعدنية واللجنة الرباعية لتقييم سعر سهم شركة مصر للألومنيوم، 1996.
2. تقرير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لجنة معايير المحاسبة، معايير الحاسبة المالية، ماي 2007.
3. الجريدة الرسمية رقم 85 الصادرة في 1996/12/31.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية المؤرخة في 25 مارس 2009، العدد 19.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر سنة 2007.
6. قانون الرسوم على الأعمال، الطبعة 2010، الجزائر، الفصل الأول، المادة 08.
7. قانون المالية لسنة 1997 الصادر في 1996/12/31.

8. القانون المحاسبي المالي، طبعة 2009، الجزائر، الفصل الثالث، القسم الثاني.
9. قانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007.
10. القانون رقم 243 عام 2006 الصادر عن وزارة الاستثمار المصرية والموضح للمعايير المحاسبية المصرية.
11. القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 جولية سنة 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.
12. قرار وزير الاستثمار المصري رقم 243، معيار المحاسبة المصري رقم 25، الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، 2006.
13. المادة 19 من قانون المالية لسنة 1997 المكمل للمادة 138 من قانون الضرائب المباشرة ورسوم المماثلة.

VI. أخرى:

1. الترجمة القانونية لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لجنة معايير المحاسبية الدولية، الصادر عن لجمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان، الأردن، 2003.
2. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان، الأردن، 2006.
3. نور الدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، جامعة سيكدة، ص9، من الموقع الإلكتروني: eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc

ثانيًا: المصادر والمراجع باللغة الأجنبية.

I. Ouvrages:

1. Albrecht W S, Stice J, **Accounting Concepts and Applications**, USA: South Western, 2002.
2. Ali Garmili, **Comptabilité financière**, dunod, paris, 2002.
3. Barry and Elliot, **Financial Reporting Analysis**, London, 1992.
4. Belkaoui, Ahmad. **Accounting Theory**, UK, Thomson Learning, 2000.
5. Belkaoui, Ahmed Riahi, **Accounting Theory**, 5th edition, Cengage Learning: Formerly Thomson Learning, 2004.
6. Benoit Lebrins, **Les comptes consolidés**, édition, demis, France, 2000.
7. Bruno Bachy, Michel Sion, **analyse financière des comptes consolidés normes IFRS**, paris 2009.
8. Christine Colette, **Incitation à la gestion fiscale des entreprises**, édition.eyrolles, france 1994.
9. Epstein, Barry. J, and Mirza, Abbas Ali. IAS 2000, **Interpretation, and Application of International Accounting Standards**", John Wiley & Sons, Inc 2001.
10. France Guirmand, Alin Hérand, **Droit des Sociétés**, édition dunod, France, 1999.

11. François Colinet, Simon paoli, **Pratique des comptes consolidé**, Dunod, paris, 2008.
12. Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael, **Accounting Theory**, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, 2002.
13. Jacques Richard, **Analyse financière et gestion des groupes**. Economica, 2000.
14. Jean Moutier et Giller, **Technique de consolidation**, Economica, 1995.
15. Jean Raffegau, Pierre Dufils, **Comptes consolidés**, Francis Lefebvre, Paris, 1989.
16. Jeffrey N. Gordon and Marie J.Roe, **Convergence and persistence in corporate governance**, Cambridge university press, first published, United Kingdom,2004 .
17. Jiangli, Unal, Yom, **Relationship Lending, Accounting Disclosure, and Credit Availability during Crisis**, Federal Deposit Insurance Corporation, Washington DC, 2004.
18. Khafrabi Mohamed Zine, **Comptabilité des sociétés**, Berti, Alger, 3ème édition, 2002.
19. Kieso, D. E weygandt, **Intermediate Accounting**, eighth Edition John Wiley and Sons, Inc, 2001.
20. Kieso, D.E. weygandt, J.H. and Warfield, T.D., **Intermediate Accounting, Tenth Edition John Wihey and Sons**, Inc, 2003.
21. Kieso, Donald. E, Weygandt, and Warfield, Terry .D, **Intermediate Accounting**, 12th Edition, John wiley and sons Inc., New York, U.S.A, 2007.
22. King Alfred, **Executive's Guide to Fair Value**: Profiting From the new valuation rules, one Ed, 2008.
23. Langendijk, Henk, Swagerman, Dirk and Verhoog, Willem, **Is Fair Value Fair: Financial Reporting in an International Perspective**, 1 ed, England, 2003.
24. Langot Jaqueline, **Les comptes consolidés**, Economica, Paris, 1996.
25. Mabrouk Hocine, **code de commerce**, édition, Dahleb, 1999. .
26. Mercier Stéphane, **La consolidation**, liège edition des chambrass et d'industriel de wallonie, 2005.
27. Michel Deprez, Duvant Marcel, **Comptabilité des sociétés Commerciale**, Ville Guérin, Paris, 1996.
28. Odile Dandon et Laurent Didlot, **Maitriser les IFRS**, 2 édition Paris, 2006.
29. Pascal Barneto, **Les normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris, 2004.
30. Poublishing, "**Business accounting (1)** » 6th, London, Frank wood, 1993.
31. Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; **Accounting Theory and Analyses**, Inc. 2001.
32. Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; **Accounting Theory and Analyses**, Inc. 2001.
33. Robert E.Hoskin, **Financil Accounting**, Second Edition, John Wiley and SOS, Inc; 1997, Canada.
34. Robert Obert, **Synthèse droit et comptabilité**, Dunod, Paris, 2004.
35. Sarkar & Mvjvmdar, Strategic Business Management and Banking, Deep Publication, newdelhi, India, 2005.

II. Articles et Périodiques :

1. Aslanertik, Banu, **Fair value consideration during the current financial crisis**, paper presente Anadolu International Conference in Economics, Eekisehir, turkey, June 2009.
2. Barbut, yosef, Abahoonie, Edward, **Fair Value Accounting Tax Considerations**, Finacial Executive, Vol 25, Issue 2, 2009.
3. Barth, M. E., **Fair Value Accounting, Evidence from Investment Securities and the Markets Valuation of Banks**, the Accounting Review, Vol. 69, 1994.
4. Barth, Marry E. Beaver, William H. and Ladsman, Wayne R, **The Relevance of the Value Relevance Literature for Financial Accounting Standard Setting Another View**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 31, 2001.
5. Beatty, Anne, **The Effects of Fair Value Accounting on Investment Portfolio Management: How Fair Is It?** Review (Federal Reserve Bank of Saint Louis), Vol, 77(1), Jan/ Feb 1995.
6. Brief, **Accountants Responsibility in Historical Perspective, the Accounting Resview**, Vol. 50, No. 2 1975.
7. Gwilliam, David, and Hackson, Richard G.H, **Fair value in financial reporting**, Problems and pitfalls in practice a case study analysis of the use of fair valuation at Enron, Accounting Forum, Vol 32, Issue, 2008.
8. Herrmann, Don, Saudagaran, Shahrokh, and Thomas, Wayne, **The qauality of fair value measures for property**, plant, and equipment, Accounting Forum, Vol 30, 2006.
9. Laux, Christian, Leuz, Christian, **The crisis of fair value accounting**, making sense of the recent debate, Accounting Organization And Society, Vol 34, 2009.
10. Nelson, Karen K, **Fair value accounting for commercial banks**, an empirical analysis of SFAS No107, Accounting Review, vol 71, Apr 1996.
11. Rossi, John, **Weighing your Financilals, a look at the impact of fair value**, Pennsylvania CPA Journal, Vol.80, Issue 1, 2009.

III. Arrêtés, décrets, codes et normes :

1. American Accounting Association, **Statement of Basic Accounting Theory**, (A.A.A. Evanston ILL.1996).
2. Andrew Watchman, Information financière internationale, Pleins feux sur les IFRS, L'IASB publie une nouvelle norme sur l'évaluation à la juste valeur et les informations à fournir Bureau mondial des IFRS Delloite, Mai 2011.
3. Basel Committee on Banking Supervision, Bank for International Settlements (BIS), **Supervisory guidance on the use of the fair value option by banks under International Financial Reporting Standards**, 2005.
4. Bernan, International Montary Fund, **Global financial Stability Report**, World Economic and Financial, October 2008.
5. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.107, **Disclosures about Fair Value of Financial Instruments**, Norwalk, Connecticut. 1991
6. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No. 157, **Fair Value Measurements**, Norwalk, Connecticut, 2006.
7. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.105, **Disclosure of Information about Financial Instruments with Off-Balance-Sheet Risk andFinancial Instruments with Concentrations of Credit Risk**, Norwalk, Connecticut. 1990.

8. Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards No.157, fair value measurements.
9. **International Accounting Standard Board, IFRS 13: "Fair Value Measurements"**. IASB: London, United Kingdom, 2011.
10. International Accounting Standard Board, **International Financial Reporting Standards**–IAS39: "Financial Instruments: Recognition and Measurement", London, United Kingdom, **2008**.
11. International Valuation Standards Board, **International Valuation Standards**, IVS1, Market Value Basis of Valuation, London, United Kingdom, Sixth Edition, 2003.
12. Letter, **from Federal Reserve Chairman Alan Greenspan** to SEC Chairman Richard Breeden, 1 November 1990.
13. Novoa Alicia, scarlata, Jodi, and sole, Juan, **Procyclicality and fair Value Accounting**, International Monetary Fund working, 2009.
14. Projet de système comptable financière, ministère algérien des finances, juillet 2006- document de travail.
15. **The Institute of Chartered Accountants of England and Wales**, Accounting Standards, London, 1980-1987.

IV. Sites internet :

1. eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/69.doc
2. <http://tawashy.com> (consulté le 07/08/2015).
3. http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/audit_pages/efsa_account.htm (consulté le 17/12/2014).
4. <http://www.ifrs.org/Pages/default.aspx> (consulté le 03/02/2014).
5. <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> (consulté le 14/07/2013).
6. <http://www.mediafire.com/download/e78tfbx3uxmq7mg/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1+2015.rar> (consulté le 19/07/2015).
7. https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&ved=0CCwQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.ccd.gov.jo%2Ffiles%2Fpdfs%2Fcompanies_jordan.pdf&ei=yu4LVeOIC8emygOfkoK4Bg&usg=AFQjCNGCTLHveWB-HePcRarBqXZU246vpQ (consulté le 27/02/2015).

الفصل الثاني

في

أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبية في المجموعات
— دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول —

الملحق رقم: (01)

مجموعة الشركات التي تم التبرص فيها أو التواصل معها.

إسم الدولة	إسم المجموعة	النشاط الأساسي	المقر
الجمهورية الجزائرية.	مجموعة سوناطراك.	الاكتشاف، تطوير وإنتاج المحروقات.	حيدرة / الجزائر.
	مجموعة سونلغاز.	إنتاج وتوزيع الطاقة.	المديرية الجهوية لبلوزداد / الجزائر.
	مجموعة الرياض سطيف.	صناعة الحبوب ومشتقاتها.	سطيف / الجزائر.
	مجموعة صيدال.	صناعة الأدوية.	المحمدلة / الجزائر.
	مجموعة ابن حمادي.	الصناعات الالكترونية.	برج بوعريرج / الجزائر.
	الشركة الفرعية "رونو".	صناعة السيارات.	بوادي ثليلات، وهران / الجزائر.
جمهورية مصر العربية.	مجموعة أرجين سريف.	تعتبر هذه المجموعة من أكبر المنتجين والموزعين للأسمدة الزراعية في مصر.	شارع سوريا الدور رقم 9، الجيزة / مصر.
	مجموعة جوكي مصر لصناعة العبوات البلاستيكية "ش ذ م م".	تقدم خدمات للعملاء في جميع أنحاء العالم.	المنطقة الصناعية مدينة بدر، القاهرة / مصر.
المملكة الأردنية الهاشمية.	مجموعة زلوم.	المختصة في الخدمات الاستشارية لقطاع البترول والعقارية والصناعة الغذائية.	المنطقة الصناعية "عبد الله الثاني، صاحب" عمان / الأردن.
	الشركة الأردنية للصناعة الكيماوية "جور".	شركة تابعة للمجموعة الأردنية للاستثمار.	عمان / الأردن.

الملحق رقم: (02)

المعايير المحاسبية المصرية الجديدة المستمدة من المعايير المحاسبية الدولية.

رقم المعيار المحاسبي الدولي	إسم المعيار المحاسبي المصري	رقم المعيار المحاسبي المصري
IAS 1	عرض القوائم المالية.	1
IAS 2	المخزون.	2
IAS 7	قائمة تدفقات النقدية.	4
IAS 8	السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء.	5
IAS 10	الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية.	7
IAS 11	عقود الإنشاء.	8
IAS 16	الأصول الثابتة وإهلاكاتها.	10
IAS 18	الإيراد.	11
IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية.	12
IAS 21	آثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.	13
IAS 23	تكلفة الاقتراض.	14
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة.	15
IAS 27	القوائم المالية المستقلة.	17
IAS 28	الاستثمارات في شركات شقيقة.	18
IAS 30	ألغي.	19
IAS 17	القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.	20
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن نظم مزايا التقاعد.	21
IAS 33	نصيب السهم في الأرباح.	22
IAS 38	الأصول غير الملموسة.	23
IAS 12	ضرائب الدخل.	24
IAS 32	الأدوات المالية - العرض.	25
IAS 39	الأدوات المالية - الاعتراف والقياس.	26
IAS 31	ألغي وتم استبداله.	27
IAS 37	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.	28

IFRS 3	تجميع الأعمال.	29
IAS 34	القوائم المالية الدورية.	30
IAS 36	اضمحلال قيمة الأصول.	31
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة.	32
IAS 14	ألغي وتم استبداله.	33
IAS 40	الاستثمار العقاري.	34
IAS 41	الزراعة.	35
IFRS 6	التنقيب عن وتقييم الموارد المعدنية.	36
IFRS 4	عقود التأمين.	37
IAS 19	مزايا العاملين.	38
IFRS 2	المدفوعات المبنية على أسهم.	39
IFRS 7	الأدوات المالية - الإفصاحات.	40
IFRS 8	القطاعات التشغيلية.	41
IFRS 10	القوائم المالية المجمعة.	42
IFRS 11	الترتيبات المشتركة.	43
IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى.	44
IFRS 13	قياس القيمة العادلة.	45

الملحق رقم: (03)
قائمة الأساتذة المحكمين.

الجامعة	الدرجة العلمية	الأستاذ	
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	يحيى سعدي	1
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ التعليم العالي	رابح بوقرة	2
فرحات عباس / سطيف 1	أستاذ التعليم العالي	بالراقي تيجاني	3
باجي مختار / عنابة	أستاذ التعليم العالي	هوام جمعة	4
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	حسين بلعجوز	5
محمد بوضياف / المسيلة	أستاذ محاضر (أ)	رابح بلعباس	6
جامعة طنطا / مصر	أستاذ التعليم العالي	طارق الخياط	7
جامعة بليموث / بريطانيا	أستاذ التعليم العالي	خالد حسيني	8

الملحق رقم: (04)
استمارة البحث باللغة العربية.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف / المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

في:
الدولة والولاية:
إلى السيد:

سيدي / سيدتي المحترم(ة): السلام عليكم ورحمة الله؛

الاستبيان الذي بحوزتكم؛ يتضمن مجموعة من المحاور المتعلقة بموضوع بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية؛ تخصص بنوك مالية ومحاسبية؛ تحت عنوان:

أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة

– دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول –

The impact of the application of fair value measurement and disclosure in the group

– Study compared between a group of countries –

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر استخدام القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في توحيد حسابات المجموعة، وذلك على واقع مجموعة من الدول المتقاربة في مستوى نشاطها المحاسبي - الجمهورية الجزائرية، جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية -.

الرجاء منكم سيدي/ سيدتي؛ تفضلوا بتقديم رأيكم الخاص حول هذا الموضوع؛ من خلال الإجابة على فقرات الاستبيان، رأيكم يهمنا وموضع ثقة لدينا، فكلما كانت إجاباتكم دقيقة وموضوعية كلما زاد موضوع البحث جودة وقيمة. كما يسرنا أن نقدم لكم مجموعة التوجيهات التالية:

■ الاستمارة مخصصة للبحث العلمي واجابتم تحظى بالسرية التامة؛

■ حتى تكون نتائج الدراسة واضحة؛ يسرنا معرفة رأيكم الدقيق عن طريق الإجابة على بديل واحد فقط من

البدائل المذكورة في الاستبيان بوضع إشارة (X) في المكان الذي ترونه مناسب؛

■ يسرنا التواصل معكم من أجل الإفادة والاستفادة منكم عن طريق البريد الإلكتروني التالي: sebtismail@yahoo.fr

المشرف:

البروفيسور يحيى سعدي

الباحث:

إسماعيل سبتي

المحور الأول: البيانات العامة

يرجى التكرم بوضع إشارة (X) في المكان المناسب.

الجنس	ذكر	أنثى

1

العمر	أقل من 25 سنة	من 25 سنة إلى 35 سنة	من 36 سنة إلى 40 سنة	من 41 سنة إلى 50 سنة	51 سنة فأكثر

2

المستوى العلمي	ليسانس	ماستر	ماجستير	دكتوراه	دبلوم مهني

3

التخصص	مالية ومحاسبية	بنوك	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى (أذكرها)
					

4

الوظيفة	أستاذ جامعي	محاسب معتمد	محافظ حسابات	خبير محاسبي	مدير مؤسسة	مستشار مالي

5

عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	من 11 سنة إلى 15 سنة	من 16 سنة إلى 20 سنة	21 سنة فأكثر

6

نشاط المجموعة أو الشركة التابعة	خدمية (مالية)	صناعية	تجارية	فلاحية	مختلطة

7

المحور الثاني: يؤدي تشابك العلاقات المالية بين شركات المجموعة وتعدد إجراءات توحيد الحساباتها إلى ضرورة تطبيق قياس محاسبي دقيق وعادل.

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يمكن تكوين مجموعة شركات بين شركتين أو أكثر من شركات المساهمة فقط.					
2	تعتبر تركيبة مجموعة الشركات هي أقصى تطور لأنواع الشركة والأعمال.					
3	تعدد العلاقات المالية بين شركات المجموعة يحد من نشاطها ويعمل على عرقلتها.					
4	نظرًا لكبر وتعدد مواطن شركات المجموعة تحتاج تقنية توحيد الحسابات إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.					
5	تختلف أساليب توحيد الحسابات حسب اختلاف نسبة سيطرة الشركة الأم على كل شركة.					
6	تُعبر القوائم المالية الموحدة عن واقع نشاطات المجموعة بشكل أفضل من القوائم المالية المنفردة.					
7	يمكن أن تمارس مجموعة الشركات نشاطاتها إذا لم تكن مسجلة في البورصة.					
8	يجب توحيد كل السياسات المحاسبية بين كل شركات المجموعة بما فيها أساليب القياس المحاسبي.					
9	يناسب أسلوب التكلفة التاريخية إجراءات توحيد حسابات المجموعة ولذلك لبساطته.					
10	تفرض بعض الدول على مجموعة الشركات الناشطة فيها والمدرجة في البورصة اتباع أسلوب قياس القيمة العادلة.					
11	لا يمكن الحصول على قوائم مالية موحدة دقيقة إلا بأسلوب قياس القيمة العادلة.					
12	تعدد بدائل القياس (التكلفة التاريخية، القيمة العادلة...) مع اختلاف نشاط شركات المجموعة يحد من دقة القياس.					
13	يُعتبر ترك مجال اختيار أسلوب القياس المحاسبي لإدارة مجموعة الشركات أمرًا صحيحًا.					
14	لتوفير قياس محاسبي دقيق يعكس حقيقة أنشطة المجموعة يجب الاعتماد على مهنيين ومحاسبين أكفاء.					

المحور الثالث: تطبيق محاسبة القيمة العادلة في مجموعة الشركات يزيد من دقة القياس المحاسبي.

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
15	ظهر أسلوب قياس القيمة العادلة من أجل تجنب انتقادات أسلوب التكلفة التاريخية.					
16	يوجد فهم واضح من طرف المهنيين والأكاديميين لأسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة.					
17	يمكن تحديد القيمة العادلة عن طريق الأسعار الرسمية المعلنة في البورصة فقط.					
18	لا يوجد نص محاسبي دولي يلزم تطبيق التكلفة التاريخية أو يفرض تطبيق أسلوب القيمة العادلة دون غيره.					
19	يتم تبني قياس القيمة العادلة دون إبلاغ كل الأطراف ذات المصلحة بأسباب ذلك في الملاحق.					
20	ارتفاع كلفة ووقت التقييم وفق أسلوب القيمة العادلة يُعيق إجراءات تطبيقه.					
21	يزيد أسلوب القيمة العادلة من تعقد إجراءات توحيد الحسابات في المجموعة.					
22	تُفضّل إدارة المجموعة الاستمرار في تطبيق التكلفة التاريخية كبديل للقياس المحاسبي لبساطة إجراءاته.					
23	تعطي القيمة العادلة قياس دقيق وحالي للوقائع الاقتصادية التي قامت بها كل شركات المجموعة كوحدة واحدة.					
24	تساعد القيمة العادلة على إجراءات الرقابة والمساءلة الإدارية على شركات المجموعة.					
25	يُعتبر مدخل السوق أفضل مدخل يُعطي قياس عادل ودقيق للبنود المالية في القوائم الموحدة.					
26	تعدد مداخل قياس القيمة العادلة (سوق مال النشاط، سوق المال الموازي، التقديرات الشخصية) يحد من موضوعتها.					
27	يوجد غموض واختلاف واسع عند قياس القيمة العادلة بالاعتماد على خبراء التقييم دون سوق المال.					
28	يُمكن توحيد حسابات المجموعة في حالة اختلاف أساليب القياس المحاسبي بين شركاتها.					

المحور الرابع: قياس القيمة العادلة يزيد من جودة المعلومة المالية ومن شفافية الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات.

الرقم	فقرات الاستبيان	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
29	الإفصاح المحاسبي هو إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الجوهرية بصورة حقيقية وصحيحة.					
30	يكون الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات على مستوى الشركة الأم فقط دون شركات المجموعة.					
31	تختلف مقومات الإفصاح المحاسبي في مجموعة الشركات عن باقي أنواع الشركات الأخرى.					
32	تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات لكل شركة من شركات المجموعة.					
33	هناك ضرورة ملحة للإفصاح عن أسلوب القياس المحاسبي المتبع أو الذي تم تغييره لكل الأطراف ذات المصلحة.					
34	يتأثر الإفصاح المحاسبي عن المعلومة الموحدة بأسلوب القياس المتبع في المجموعة.					
35	هناك علاقة متبادلة بين زيادة جودة المعلومة المالية وتحقيق الإفصاح التام.					
36	يؤثر تطبيق القيمة العادلة على كل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية بشكل إيجابي.					
37	يوجد تأثير إيجابي لتطبيق القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي في المجموعة.					
38	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أقل موثوقية مقارنة بالتكلفة التاريخية.					
39	قياس القيمة العادلة يعطي معلومة مالية أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية.					
40	يجب الإفصاح عن قياس القيمة العادلة لبنود القوائم المالية الموحدة وفق نصوص المعايير المحاسبية الدولية.					
41	يجب الاستناد إلى مبادئ الحوكمة من أجل تحقيق إفصاح محاسبي تام وشفاف.					
42	هناك ضرورة لإعادة النظر في المعايير ذات العلاقة بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة.					

مع خالص شكري وتقديري لشخصكم الكريم.

الملحق رقم: (05)
استمارة البحث باللغة الفرنسية.

La république algérienne démocratique populaire
Université de Mohammed Boudiaf _ M'sila
La faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion
Département des sciences commerciales



Le:

Wilaya:

A Monsieur/ Madame:

Cher Monsieur/ Madame : salutations

Le questionnaire que vous avez ; il contient des axes sur le sujet de la recherche qui se inscrit dans le doctorat en sciences commerciales, spécialité banques finance et comptabilité ; sous le titre :

L'impact de l'application de la mesure de la juste valeur et la déclaration dans le groupe

– Étude a comparé entre un groupe de Pays –

Cette étude vise à clarifier l'effet de l'utilisation de la mesure de la juste valeur dans le groupe de sociétés ou non, l'évaluation et la comptabilisation la déclaration dans la consolidation des comptes du groupe, et que, en fait, un groupe de pays ont convergé dans le niveau d'activité comptable.

S'il vous plaît, Monsieur / Madame, soumettre votre opinion sur ce sujet s'il vous plaît, en répondant les paragraphes du questionnaire. Vos opinions nous intéressent. Vos précises et objectives réponses font notre recherche de meilleure qualité et de la valeur. Et nous sommes heureux de vous offrir le groupe des allusions qui suit :

- Ce formulaire dédié à la recherche scientifique et votre réponse sont confidentielles ;
- Jusqu'à ce que les résultats de l'étude sont clairs, nous sommes heureux de savoir l'opinion exacte en répondant à une seule des solutions proposées dans le questionnaire par mettre le signal (x) à l'endroit où vous voyez appropriée ;
- Nous sommes heureux de communiquer avec vous afin de bénéficier et profiter de vous par e-mail suivantes : sebtismail@yahoo.fr

Le chercheur :
Sebti Smail

L'encadreur :
Professeur Saidi Yahia

Le premier axe : les data générales

S'il vous plaît signaux aimablement mis (×) au bon endroit.

1

Le sexe	Masculin	Féminin

2

L'âge	Moins de 25 ans	De 25 ans à 35 ans	De 36 ans à 40 ans	De 41 ans à 50 ans	Plus que 51 ans

3

Le niveau scolaire	Licence	Master	Magister	Doctorat	Diplôme professionnelle

4

La spécialité	Finances et comptabilité	Banques	Management	Economies	Autres (mentionnes)
					

5

La fonctionnalité	Prof universitaire	Comptable agréée	Commissaire aux comptes	Expert-comptable	Gérant d'entreprise	Consultant financier

6

L'expérience	Moins de 5 ans	De 6 ans a 10 ans	De 11 ans a 15 ans	De 16 ans a 20 ans	Plus que 21 ans

7

L'activité du groupe ou de la société mère	Service (financière)	industrielle	commerciale	paysan	mixte

L'axe n°02 : L'interférence des relations financières entre les sociétés du Groupe et la complexité des procédures de consolidation ses comptes conduisent à la nécessité d'appliquer une mesure comptable précise et juste.

Numéro	Paragraphe du questionnaire	pas d'accord de tout	Pas d'accord	neutre	d'accord	Très d'accord
1	Il est possible de faire un groupe de sociétés entre deux ou plus de celle qui sont société par action seulement.					
2	L'assemblage des groupes de sociétés est considéré comme le développement maximal que la société peut voir.					
3	La complexité des relations financières entre ces groupes de sociétés limite l'activité de la société.					
4	D'après le nombre et la disponibilité de ces assemblages, La technique des comptes consolidés a besoin d'appliqué les critères de comptabilité international.					
5	Les modes de consolidation des comptes sont variés selon le rapport de la dominance de la société mère sur chacune de ces sociétés.					
6	Les listes financières consolidés exprime l'occurrent des activités des groupes mieux que les listes financières individuelles.					
7	Les groupes des sociétés peuvent faire ces activités même si elles ne sont pas recommandées dans la bourse.					
8	Il est indispensable d'uniformiser tous les politiques de compatibilité entre les groupes, tels les modes de mesure comptable.					
9	Le mode de cout historique est propice pour les procédures de consolidation des comptes du groupe à cause de sa simplicité.					
10	La poursuite du mode de mesure par la juste valeur est obligatoire dans quelques pays sur les groupes.					
11	La seule méthode d'obtenu les listes financières consolidés précisés est le mode de mesure par la juste valeur.					
12	La multiplicité des alternatives du mesure (cout historique, la juste valeur) avec la variété des activités des sociétés de groupe limite la précision de mesure.					
13	Le choix de mode de mesure comptable par la direction de groupe de sociétés est considéré juste.					
14	Pour fournir une mesure comptable précise reflète le fait que les activités du groupes doivent s'appuyé sur des professionnels et des experts-comptables.					

L'axe n°03 : l'application de la comptabilité de la juste valeur dans le groupe des sociétés augmente la précision de la mesure comptable.

Numéro	Paragraphe du questionnaire	pas d'accord de tout	Pas d'accord	neutre	d'accord	Très d'accord
15	Le mode de mesure de la juste valeur est apparu pour éviter les critiques du mode de cout historique.					
16	le mode de mesure comptable de la juste valeur est compris et claire pour les professionnels et les académiques.					
17	La juste valeur peut être déterminée seulement par les taux officiels cités sur la bourse.					
18	Il n y a pas d'un texte comptable international qu'oblige l'application du cout historique ou d'appliquer le mode de la juste valeur sans d'autre.					
19	L'adoption de la mesure de la juste valeur est faite sans informer les parties prenantes des raisons dans les annexes.					
20	L'élévation du cout et du temps d'évaluation selon le mode de la juste valeur gêne les procédures de son application.					
21	La méthode de la juste valeur accroît la complexité des procédures de consolidation des comptes dans le groupe.					
22	La direction du groupe préfère d'appliquer le cout historique comme une alternative à la mesure comptable à cause de sa simplicité des procédures.					
23	La juste valeur donne des mesures précises et actuelles pour les événements économiques faits par toutes les sociétés du groupe comme une seule unité.					
24	La juste valeur aide aux procédures de surveillance administratives sur les groupes des sociétés.					
25	L'approche du marché est considérée comme la meilleure approche qui donne une mesure juste et précise des éléments financiers dans les listes consolidés.					
26	La multiplicité des approche de mesure de la juste valeur (le marché financier actif, le marché financier noir, les estimations personnels) limite de sa objectivité.					
27	Il y a une ambiguïté et une grande déférence lorsqu'on mesure la juste valeur basée sur des experts sans le marché financier.					
28	On peut consolider les comptes du groupe dans le cas d'une différence entre les modes de mesure comptable entre les sociétés.					

L'axe n°04 : la mesure de la juste valeur augmente la qualité de l'information financière et la transparence de la déclaration comptable dans le groupe des sociétés.

Numéro	Paragraphe du questionnaire	pas d'accord de tout	Pas d'accord	neutre	d'accord	Très d'accord
29	La déclaration comptable est de montrer les listes financières de toutes les informations importantes d'une manière valable et précise.					
30	La déclaration comptable dans le groupe des sociétés est seulement dans la société mère.					
31	Les éléments de déclaration comptable du groupe sont différentes qu'autre sociétés.					
32	Les exigences de déclaration comptable sont variées selon le mode de consolidation des comptes de chaque société du groupe.					
33	Il y a une nécessité urgente de la déclaration de la méthode de mesure comptable appliqué ou qui a été changé pour chacun des parties prenantes.					
34	La déclaration comptable des informations consolidées affecté par le mode de mesure appliqué par le groupe.					
35	Il existe une corrélation entre l'augmentation de la qualité de l'information financière et la réalisation de la déclaration complète.					
36	L'application de la juste valeur affecte à la fois toutes les caractéristiques qualitatives de la qualité de l'information financière d'une manière positive.					
37	Il y a un effet positif de l'application de la déclaration comptable à la juste valeur dans le groupe.					
38	La mesure de la juste valeur donne une information financière moins fiable par rapport à leur coût historique.					
39	La mesure de la juste valeur donne une information financière plus pertinente (favorable) par rapport à leur coût historique.					
40	Il faut déclarer la mesure de la juste valeur aux termes des listes financières consolidés conformément aux dispositions des normes comptables internationales.					
41	Il faut être fondé sur les principes de gouvernance d'entreprise afin de parvenir à une déclaration comptable complète et transparente.					
42	Il est nécessaire de revoir les normes de mesure et d'information pertinentes pour la juste valeur.					

Avec sincères remerciements.

الملحق رقم: (06)

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة.

توزيع العينة حسب الجنس.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	277	76,94	76,94	76,94
	أنثى	83	23,06	23,06	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب السن.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25 سنة	27	07,50	07,50	07,50
	من 25 سنة إلى 35 سنة	69	19,17	19,17	26,67
	من 36 سنة إلى 40 سنة	66	18,33	18,33	45,00
	من 41 سنة إلى 50 سنة	106	29,44	29,44	74,44
	من 51 سنة فأكثر	92	25,56	25,56	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ليسانس	81	21,67	21,67	21,67
	ماستر	16	5,00	5,00	26,67
	ماجستير	115	35,83	35,83	62,5
	دكتوراه	103	26,67	26,67	89,17
	دبلوم مهني	45	10,83	10,83	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مالية ومحاسبية	120	33,33	33,33	33,33
	بنوك	70	19,44	19,44	52,77
	إدارة أعمال	62	17,23	17,23	70,00
	اقتصاد	35	09,72	09,72	79,72
	أخرى	73	20,28	20,28	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أستاذ جامعي	90	25,00	25,00	25,00
	محاسب معتمد	67	18,61	18,61	43,61
	خبير محاسبي	162	45,00	45,00	88,61
	مدير مؤسسة	13	03,61	03,61	92,22
	مستشار مالي	28	07,78	07,78	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	50	13,89	13,89	13,89
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	62	17,22	17,22	31,11
	من 11 سنة إلى 15 سنة	53	14,72	14,72	45,83
	من 16 سنة إلى 20 سنة	101	28,06	28,06	73,89
	21 سنة فأكثر	94	26,11	26,11	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

توزيع عينة الدراسة حسب نشاط المجموعة أو الشركة الفرعية.

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	خدمية	103	28,61	28,61	28,61
	صناعية	76	21,11	21,11	49,72
	تجارية	82	22,78	22,78	72,5
	فلاحية	28	07,78	07,78	80,28
	مختلطة	71	19,72	19,72	100,0
	Total	360	100,0	100,0	

الملحق رقم: (07)
إجابات أفراد عينة الدراسة.

إجابات المحور الثاني

N	Sample	Minimum	Maximum	Algérie		Egypte		Jordanie	
				Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type
1	360	1	5	4,46	0,43	2,44	0,93	3,07	0,72
2	360	1	5	3,10	0,64	2,50	0,43	1,77	0,40
3	360	1	5	3,77	1,13	3,56	1,10	4,11	1,06
4	360	1	5	4,55	0,51	4,11	0,76	4,34	0,43
5	360	1	5	3,89	0,68	4,49	0,66	4,79	0,78
6	360	1	5	3,44	1,02	4,16	0,72	3,94	0,96
7	360	1	5	4,67	0,45	1,97	0,71	1,45	0,53
8	360	1	5	4,58	0,57	4,25	0,61	4,12	1,03
9	360	1	5	4,49	0,98	2,56	0,63	2,60	0,88
10	360	1	5	2,57	1,01	3,76	0,84	4,33	0,57
11	360	1	5	1,95	0,45	4,01	0,56	3,22	1,11
12	360	1	5	4,32	0,53	4,28	0,72	4,67	0,71
13	360	1	5	3,43	0,82	4,11	0,67	4,02	0,91
14	360	1	5	4,56	0,66	4,31	0,51	4,33	0,88

إجابات المحور الثالث

				Algérie		Egypte		Jordanie	
N	Sample	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type
15	360	1	5	3,98	0,75	4,11	0,98	4,13	1,05
16	360	1	5	2,41	0,78	3,66	0,87	3,73	0,69
17	360	1	5	2,54	0,46	1,76	0,54	1,64	0,42
18	360	1	5	3,83	0,92	4,17	1,12	4,03	1,09
19	360	1	5	2,43	0,53	2,47	0,74	2,58	0,77
20	360	1	5	4,13	1,03	4,04	0,84	4,17	0,96
21	360	1	5	4,65	0,63	4,49	0,54	4,58	0,69
22	360	1	5	3,55	0,69	2,58	0,50	2,37	0,49
23	360	1	5	4,12	1,12	3,96	0,93	3,94	1,02
24	360	1	5	1,64	0,72	1,73	0,73	1,74	0,68
25	360	1	5	3,84	1,07	3,97	0,73	4,13	0,89
26	360	1	5	4,11	0,93	4,03	0,86	4,57	0,97
27	360	1	5	4,53	0,67	4,45	0,87	4,56	0,74
28	360	1	5	3,78	0,73	3,99	0,80	4,08	0,68

إجابات المحور الرابع

				Algérie		Egypte		Jordanie	
N	Sample	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type	Moyenne	Ecart type
29	360	1	5	4,65	0,49	4,71	0,58	4,67	0,41
30	360	1	5	3,92	0,97	4,06	1,05	4,11	0,91
31	360	1	5	4,09	0,78	3,81	0,94	4,34	0,99
32	360	1	5	4,77	1,03	4,36	0,73	4,52	0,94
33	360	1	5	4,11	1,13	4,04	1,08	4,31	0,91
34	360	1	5	4,33	0,79	3,96	0,97	4,06	0,81
35	360	1	5	4,71	0,61	4,52	0,67	4,33	0,75
36	360	1	5	2,43	0,79	2,68	0,88	3,45	1,02
37	360	1	5	4,06	0,94	3,99	0,92	4,12	0,72
38	360	1	5	4,24	0,74	4,36	0,69	4,06	0,84
39	360	1	5	3,99	0,65	4,51	0,88	4,64	0,79
40	360	1	5	1,97	0,89	2,54	1,07	4,67	0,66
41	360	1	5	4,43	0,63	4,51	0,71	4,62	0,78
42	360	1	5	4,11	0,57	4,09	0,66	4,18	0,70

الملحق رقم: (08)
نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أفراد العينة	360	3,6902	,46281	,04703

One-Sample Test

	Test Value					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الأولى	4,629	359	,000	,65712	,3973	,4881

الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أفراد العينة	360	3,5532	,58383	,03247

One-Sample Test

	Test Value					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثانية	13,472	359	,000	,50912	,3778	,6025

الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أفراد العينة	360	4,0952	,42198	,05019

One-Sample Test

	Test Value					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثالثة	22,932	359	,000	,43586	,3711	,6018

الملحق رقم: (09)

قيمة T الجدولية.

t Table

cum. prob	$t_{.50}$	$t_{.75}$	$t_{.80}$	$t_{.85}$	$t_{.90}$	$t_{.95}$	$t_{.975}$	$t_{.99}$	$t_{.995}$	$t_{.999}$	$t_{.9995}$
one-tail	0.50	0.25	0.20	0.15	0.10	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
two-tails	1.00	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01	0.002	0.001
df											
1	0.000	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.71	31.82	63.66	318.31	636.62
2	0.000	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.327	31.599
3	0.000	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.215	12.924
4	0.000	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	0.000	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.893	6.869
6	0.000	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	0.000	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	0.000	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	0.000	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	0.000	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	0.000	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	0.000	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	0.000	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	0.000	0.692	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	0.000	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	0.000	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	0.000	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	0.000	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	0.000	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	0.000	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	0.000	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	0.000	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	0.000	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	0.000	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	0.000	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	0.000	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707
27	0.000	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.690
28	0.000	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	0.000	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.659
30	0.000	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
40	0.000	0.681	0.851	1.050	1.303	1.684	2.021	2.423	2.704	3.307	3.551
60	0.000	0.679	0.848	1.045	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
80	0.000	0.678	0.846	1.043	1.292	1.664	1.990	2.374	2.639	3.195	3.416
100	0.000	0.677	0.845	1.042	1.290	1.660	1.984	2.364	2.626	3.174	3.390
1000	0.000	0.675	0.842	1.037	1.282	1.646	1.962	2.330	2.581	3.098	3.300
Z	0.000	0.674	0.842	1.036	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.090	3.291
	0%	50%	60%	70%	80%	90%	95%	98%	99%	99.8%	99.9%
	Confidence Level										

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة - دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر والأردن -، حيث تبين أن تنوع نشاط شركات المجموعة وتعدد مراحل وإجراءات توحيد حساباتها وتعدد مواطن شركاتها من دولة إلى أخرى يؤدي إلى ضرورة الاستناد إلى أسلوب قياس محاسبي دقيق وعادل وموحد بين كل شركات المجموعة يعكس واقع نشاطاتها بشكل صحيح هذا من جهة، ومن جهة ثانية وحتى يحظى أسلوب القياس المحاسبي المتبع في مجموعة الشركات بالقبول من كل الأطراف ذات المصلحة، يجب أن يؤثر على جودة المعلومة المالية المفصح عنها بشكل إيجابي، الأمر الذي يؤدي بإدارة المجموعة إلى تطبيق أسلوب القياس وفق القيمة العادلة في كل الحالات اللازمة وممكنة، وذلك لتأثيره الإيجابي على جُل الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفصح عنها وللملاءمة قياسه لنشاطات المجموعة المتنوعة ولتركيباتها المعقدة مقارنة بالأساليب القياس الأخرى.

تسعى كل دولة من الدول محل الدراسة إلى توفير إطار قانوني كافٍ يمس ويضبط مختلف الإجراءات المحاسبية - النظام المحاسبي المالي الجزائرية، المعايير المحاسبية المصرية والمعايير المحاسبية الدولية المطبقة في المملكة الأردنية -، ولكن قبل ذلك يجب توفير البيئة اللازمة لتطبيق تلك القوانين وتكييفها مع الخصائص الاقتصادية لكل دولة ثم مراقبة ومتابعة مراحل تنفيذها، وتطبيق أسلوب قياس القيمة العادلة بدوره لا يحتاج إلى نصوص محاسبية قانونية تلزم وتوضح حالات استخدامه بقدر ما يحتاج إلى توفير البيئة اللازمة لتطبيقه، ورغم توفر وتباين الاستناد القانونية المحاسبي الخاص بهذا الأسلوب من دولة إلى أخرى إلا أن البيئة اللازمة لتطبيقه في تركيبة مجموعة الشركات لكل دولة، تحول دون الوصول إلى الغاية والفاعلية المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية: المجموعة - توحيد الحسابات - القياس المحاسبي - القيمة العادلة - الإفصاح المحاسبي.

Abstract:

This study aims to clarify the impact of the application of the fair value on measurement and accounting disclosure in the group – a comparative study between Algeria, Egypt, and Jordan-. On one hand, it has been found that the diversity of the companies group activities and the complexity of the stages and procedures for the reunification of their accounts and the multiplicity of its locations from one State to another lead to the need to build on an accurate, fair and unified accounting measurement method between companies' group which properly reflects its activities. On the other hand, and in order that the accounting measurement approach applied by the companies group get accepted by all the stakeholders, it should positively affect the quality of the disclosed financial information. This leads the management of the group to the application of the measurement's method in accordance with the fair value in all necessary and feasible cases, owing to its positive impact on most qualitative characteristics of the disclosed financial information, and due to its measurement appropriateness of the diverse group activities with their complex composition compared to other methods of measurement.

Each Member State in the study seeks to provide a legal framework that regulates the different accounting procedures, such as the Financial Accounting System in Algeria, the Egyptian Accounting Standards and the International Accounting Standards applied in the Jordanian Kingdom. However, before all this, a necessary environment must be provided for the application of those laws, and their adaptation to the economic characteristics of each state and then the control and follow-up phases of their implementation. Moreover, the application of the fair value of measurement method does not require legal accounting texts that oblige and show its implementation cases, rather than necessary environment for its application. Despite differing legal accounting basis from one State to another, the necessary environment to its application in the companies' group in each state prevents its effectiveness.

Keywords: The Group - Accounts consolidation - Accounting Measurement - The fair value - Accounting disclosure.

إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا

الحزاب/56.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ